١٧٢١٤
٢٠٨٣٧٩

بتزكية الباطن بتخليته عن الملكات الرديئة وتحليته بالصفات الرضية و
بتهذيب الظاهر باستعمال الشرائع الحقة والنواميس الالهية وعلى ذلك
يحمل قوله وبهي لن من الامور ما هو نافع غير اغنا اخر عن الصلوة على النبي لكونه شفا
من شهيته فاعلموا اخواني ان جماعة من رفقائي وفقكم الله وايانا للاطلاع
على حقايق الامور طالبوا مني في بحث الرسالة الاستاذية ان اصنف في علم المنطق التي
التمسوا مني في سالف الزمان فحسوا مني ان اضيف اليها رسالة في التعليم
الاخرين اعني الالهي والطبيعي وكان خاطري بل الخواطر كلها مشغولة متر دده
غير فارغة ولا مايلة الى تاليف كتاب او ترتيب خطاب بسبب اضطرابات
ظهرت في الزمان الا انه لكثرة تشوق عليهم استعفتهم بلطفهم واظهرتهم
بوجب معتقر حلمهم وشرعت في تحرير رسالة مشتملة على القواعد الكلية
للعلمين المذكورين مع اشارات الى دقايق وتنبيهات على حقايق
خلت عنها الكتب المصنفة في هذا الفن مرتبة على قسمين الاول
في الالهي والثاني في الطبيعي مستعينا بواهب الصور والهيولى
متوكلا على منبع العدل والخيرات انه خير موفق ومعين

لما كان البحث في هذا المختصر مقصورا على بيان بعض اجزاء الحكمة رايت ان اقدم
معنى الحكمة واجزائها على سبيل الاختصار فاقول وبالله التوفيق الحكمة
استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه الوجود في نفسه وبما عليه الواجب
مما ينبغي ان يعمل من الاعمال وما لا ينبغي ليصير كاملة مضاهية للعالم العقلي
ويستعد بذلك للسعادة القصوى الاخروية بحسب الطاقة البشرية وهي

١٧٢١٤
٧٠٨٣٧٩

بتزكية الباطن بتخليته عن الملكات الرديئة وتحليته بالصفات الرضية و
تهذيب الظاهر باستعمال الشرائع الحقة والنواميس الالهية وعلى ذلك
يحمل قوله وبنى الاسلام على خمس فانها اخرج عن الصلوة على النبي لكونه منفا
من شهادته فاعلموا اخواني ان جماعة من رفقائي وفقكم الله واياي للاطلاع
على حقايق الامور طالبوا مني مذ كنت بالرسالة اشتغالي بتعليم علم المنطق التي
افتتحتها في سالف الزمان فاستحييت اني اضفت اليها رسالة في تعليم
الاخرين اعني الالهي والطبيعي وكان خاطري بل الخواطر كلما مستعوله متردد
غير فارغة ولا مايلة الى تاليف كتاب او ترتيب خطاب بسبب اضطرابات
ظهرت في الزمان الا انه لكثرة تشوقي عليهم استحييت بطلبتهم واظهرتهم
بوجب مقترحهم وشرعت في تحرير رسالة مشتملة على القواعد الكلية
للعلمين المذكورين مع اشارات الى دقايق وتنبيهات على حقايق
خلت عنها الكتب المصنفة في هذا الفن مرتبة على قسمين الاول
في الالهي والثاني في الطبيعي مستعينا بواهب الصور والعلوم
متوكلا على منبع العدل والخيرات انه خير موفق ومعين
لما كان البحث في هذا العلم مقصورا على بيان بعض اجزاء الحكمة رايت ان اقدم
معنى الحكمة واجزائها على سبيل الاختصار فاقول وبالله التوفيق الحكمة
استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما على الواجب
مما ينبغي ان يعمل من الاعمال وما لا ينبغي ليصير كاملة مضاهية للعالم العقلي
ويستعد بذلك للسعادة القصوى الاخروية يجب الطاقة البشرية ومحب

منقسم بالقسمة الاولى الى قسمين لانها ان تعلقت بالامور التي ليست
ان نعلمها وليس لنا ان نعملها سميت حكمة نظرية وان تعلقت بالامور
التي لنا ان نعلمها ونعملها سميت حكمة عملية وكل من الحكمتين تنحصر
في اقسام ثلثة اما النظرية فلان ما لا يتعلق باعيان اما ان لا يكون
مخالطة المادة شرطا لوجوده اويكون وهي اما ان لا يكون تلك المخالطة
شرطا لتعلقه اويكون والاول وهو ما لا يكون مخالطة المادة شرطا
لوجوده هو العلم الالهي تسمية للشيء باشرف ابوابه وهو العلم الاعلى والثاني
وهو ان يكون المخالطة شرطا لوجوده دون تعقله وهو الرياضي وهو العلم
الاوسط والثالث وهو ان يكون المخالطة شرطا لوجوده وتعقله هو الطبيعي
وهو العلم الاخير واما العملية فلان ما يتعلق باعيان ان كان علما
بالتدبير الذي يختص بالشخص الواحد فهو علم الاخلاق والا فهو علم تدبير
المنزل ان كان علما بالامم الا بالاجتماع المدني وعلم السياسة ان كان
علما بالامم الا بالاجتماع والمدني وشاذ من هذه الثلثة من جملة الشريعة الالهية
وغاية الحكمة الخلقية ان تعلم الفضايل وكيفية اقتنائها لتزكو بها النفس
وان تعلم الرذايل وكيفية توقيها لتتطهر عنها النفس وغاية المنزلية
ان تعلم المشاركة التي ينبغي ان تكون بين اهل منزل واحد لينتظم بها المصلحة
المنزلية التي تتم بين زوج وزوجة وولد ومولود ومالك وعبد وغاية المدينة
ان تعلم كيفية المشاركة التي تقع بين اشخاص الناس ليسعى ويتزاعلى
مصالح الابدان ومصالح بقاء نوع الانسان والمدينة قد قسمت الى كبير

الى الكلي

قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم القسم الثاني في علم الطبيعي وفيه مقالات المقالة الاولى
في احكام الجسم وما يتعلق به اي بالجسم الطبيعي وفيها مباحث المبحث الاول في نفي الجزء
الذي لا يتجزى وبيان امتناع تالف الجسم مما لا يتناهى وما يتعلق به واعلم ان الحكماء ذهبوا
الى ان الجسم مركب من اجزاء غير متناهية بالقوة على معنى انه لا ينتهي القسمة الى حد لا يكون
قابلا للقسمة بل دايما يكون قابلا للقسمة وان كانت تلك الاجزاء لا تحصل بالفعل
وذهب جمهور المتكلمين الى ان كل واحد من الاجسام البسيطة مولف من اجزاء موجودة
بالفعل متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا تقبل القسمة بوجه ما اصلا لا بالكسر الصغير
ولا بالقطع لصلابته ولا وما لعجز عن ذلك قطع منه عن طرف وانتظام الجسم الهيولاني عندهم
في الكمية لا كانتظامه في العقل الى الهيولى والصور عند الحكماء ويلزمهم من تالف الاجسام
ذوات المقادير منها ان لا تتداخل فانها ان تداخلت فلا يحصل منها مقدار وقد
اعترفوا بكيف وعندهم منها المقادير والاجسام والذي يبطل مذهبهم وجوه احدها
انه لو وجد جزء لا يتجزى فان لم يماسه جزء اخر او ماسه وتداخلا اي بالكلية بان يكون
لمجموعهما مقدار احد عالم يكن في الوضع ذو مقدار على ما ذكرتم والا فالجانب الذي به
يماس الاخر غير الذي لا يماس به فينقسم واعترض عليه بان المماسة والملاقاة انما تكون
بالنهاية بالضرورة والنهاية عرض قايم بالمتناهي فلزم ان يكون لذلك الجزء نهايتان
لا جزء آخر فلا يلزم الانقسام والجواب عنه ان الاشياء المتناهية ان كانت بحيث
لا يحصل مقدار ولا ازدياد حجم ضرورة وان لم يكن واحدة بل اثنتين فحل احداهما غير محل الاخرى

فان قيل

ان تداخلت لا يحصل منها مقدار وانما يحصل
عدم التماس فالاولى ان يظهر ضرورة ان حصول
ذلك المقدار مما لا مقدار له لا يكون
الا بالتماس بين الاجزاء

حاصل ان وجود الجزء الذي لا يتجزى ضروري
اعم الاولى ان يقال ضروري لان الجسم اما منقسم
الانقسام الى جزء كما قال فالمقسم
منقسم

ملزم الانقسام الثانى قوله والانه لو وجد جزء لا يتجزى فالطوق العظيم من الرحى اذا قطع جزءا فالصغير لا تقطع مثله او اكثر والا لكانت المسافة التى يقطعها الصغير مثل التى يقطعها الكبير على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثانى بل اقل فينقسم وكذا الكلام فى الغرفارى الشعب الثالث ان لو وجد جزء لا يتجزى لاستحال ان يرسم الدوار بالزجارى السعب الثالث وذلك لانا اذا رسمنا الدوار به فاذا قطعت السعبه الخارجة جزءا فاما ان تقطع السبعة المتوسطة جزءا اقل منه او اعظم الى آخر ما ذكر. واعترض عليه اصحاب الجزء بانا لا نسلم ان الصغير اذا لم يقطع المثل او اكثر على تقدير قطع العظيم جزءا يلزم ان يقطع اقل بل نصف الصغير فى بعض ازمنة حركة العظيم فلا يلزم الانقسام واركبوا القول بالتداخل الرحى والاصبع معهم الغرض فى الحديد والالماس فان الله تعالى لا يعجز عن شئ فلا بد من اضافته بها ان عليه فنقول لو كان الامر كذلك مع جواز ان يكون الطوق العظيم اعظم من الصغير مرارا كثيرة يلزم ان يكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لان خمسة مازادت اجزاء مسافة العظيم على اجزاء مسافة الصغير وجب ان تزيد سكنات الصغير على ما فيه من الحركات لكن الامر ليس كذلك والا لما كانت حركات الصغير محسوسة لكونها مغمورة فى السكنات او ما كان يحس منه من السكنات اضعاف ما يحس من الحركات وذلك خلاف الواقع الثالث قوله والان الجسم لو تركب منا جزء لا يتجزى بعد حركة اى حركة الجزء الذى لا يتجزى من جزء الى آخر ومحال ان يوصف بالحركة حال ما يكون ملاقيا للجزء الاول لانه لم يزل عنه بعد فى الحركة او للجزء الثانى لانه انتقلت الحركة بل حال ما يكون على الفصل المشترك فينقسم الجزء لان ما منه ملاقى احد ما غير ما منه ملاقى الآخر وما ملاقى من كل واحد منهما لذلك الجزء غير ما لا ملاقه الرابع قوله والان الشمس اذا ارتفعت

وتوجيهه ان يقال لو كان القول بالجزء حقا لكانت الاجرام الفلكية والعنصرية مركبة من اجزاء لا يتجزى واذا كان كذلك فاذا ارتفعت الشمس جزء لا يتجزى فان انتقص من ظل الخشبة المقابلة لها المغروزة فى الارض جزءا او اكثر كان طول الظل اى طول الظل الذى ينتقص من اول النهار الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس فى نصف النهار على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثانى وان انتقص اقل فينقسم الجزء الخامس قوله والان ملك الاجزاء ان لم يمكن كرته وتوجيهه ان يقال الجزء متناه وكل متناه مسكل وكل مشكل اما ان يحيط به حد او حدود او هو المضلع فيكون الاجزاء اما كرة او لا فان لم يمكن كريه كان احد جانبه غير الجانب الآخر لانه اذا لم يمكن كريا فيكون مستديرا او مربعا او مخمسا او غير ذلك من الاشكال الكثيرة الاضلاع وح كان جانب الزاوية منه غير جانب القطع واقل فيلزم الانقسام وان كانت كرة نعقد انضمام بعضها الى بعض حدث فرج خاليه كل واحد منها اقل من الجزء واذا وجد شئ اقل من الجزء يلزم انقسامه لانقال النقطة موجودة لانها طرف الخط الذى هو طرف السطح الذى هو طرف الجسم الموجود وطرف الموجود موجود فمحلها غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال فى احد جزئيه غير الحال فى الآخر واذا كان محلها غير منقسم يلزم وجود شئ منحاز غير منقسم وهو الجزء الذى لا يتجزى وقوله لان الحركة غير منقسمة حجة اخرى للمتن وتوجيهها ان يقال الجزء موجود لان الحركة موجودة وهى تنقسم الى ماض وحاضر ومستقبل والحركة الماضية والمستقبلة معدومتان فالحركة الموجودة هى الحاضرة وهى غير منقسمة والا لكانت اجزاء غير مجتمعة لان شان اجزاء الحركة

ذلك فلا تكون الحاضرة حاضرة لكون بعضها جزءا منها ماضيا وبعضها مستقبلا هف واذا لم تكن
الحركة الحاضرة متقسمة فالمسافة التي تقع عليها ملك الحركة غير منقسمة وفي الحواشي القطعة
اي في الطول لانه اللازم من الدليل فالملزم الجزء اذ لا الا اذا تبين عدم انقسام في العرض
والعمق ايضا وسيأتي على تحوامر والا لكانت الحركة التي نصفها نصف الحركة الى كلها فلزم
انقسام الحركة الحاضرة وهو خلاف الفرض واذا لم تكن المسافة التي تقع عليها ملك الحركة منقسمة يلزم
وجود الجزء وسوف نبطل لانا نقول لا نسلم ان طرف الموجود موجود فان الاطراف امور موهومة
لا تشوقه ولا تميز لها في الاعيان وفي الحواشي القطعة ان هذا المنع لا يناسب مذهب الحكيم
لان الاطراف موجودة عندهم وقال الفاضل الشارح ان الاطراف انواع الكم المتصل
الموجود فكيف يكون معدومة وفيه نظر لان النقطة طرف وليست منها نواع الكم المتصل
والكلام فيها والخط والسطح الذين هما من انواعه والحق ان طرف المقدار لو لم يكن
موجودا لم يكن ذلك المقدار متناهيا فلا يبدأ ان ينقطع المقدار المتناهي في ذهابه عند
شيء وذلك الشيء وطرفه والفرق فيه ان اريد بالطرف ما به ينتهي المقدار فهو محال
موجود ذو وضع كالمقدار وان اريد فناء المقدار ونفاده فهو امر عدمي لكن ليس عدما محضا
بل عدم بعد ولا شك ان نفاد المقدار ووفاءه انما يكون عند شيء هو اما ان يكون مقدارا
او لم يكن مقدارا فذلك هو الطرف بالحقيقة فاذن اطراف المقادير المتناهية موجودة
بلا ريب ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انقسامها بانقسام محلها وانما يتسم ان لو كان
حلولها حلول السريان وهو ممنوع لان طرف الخط لا يقوم بالخط حلول السريان وفي الحواشي

القطعة ان حلول الشيء في الشيء يعني به كون الحال سارية في محله مثل سريان اللون في الجسم
وقد يعني به كون الحال في وجوده محتاجا الى محل وحلول القطعة في الجمل بالمعنى الثاني
واللازم من هذا انقسامها بانقسام محلها واما انقسام الحركة الحاضرة ان اريد به
الانقسام الوهمي فلا نسلم ان جزأها لا يجمع وان اريد به الانقسام بالفعل لا يلزم
من عدم وجود الجزء لجواز كونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية واعلم ان تقسيم
الحركة الى الماضي والمستقبل والحال غير صحيح لان الحال حد مشترك موهوم بين الماضي و
بداية المستقبل والحدود المشتركة من المقادير لا تكون اجزاء لها اذ لو كانت اجزاء المقادير
التي هي فصولها لكانت القسمة الى قسمين قسمة الى ثلثة والقسمة الى ثلثة قسمة الى خمسة
اقسام هف بل هي موجودات مغايرة للماضي حدودا لها بالنوع وايضا لا يلزم من عدم
الحركة الماضية والمستقبلة في الحال عدمها مطلقا والا يلزم من عدم الحركة الحاضرة في
الماضي والمستقبل عدمها مطلقا فالحركة الماضية لها وجود في الزمان الماضي والحركة
المستقبلة لها وجود في الزمان المستقبل وقوله وعلم منه امتناع تركب الجسم
من اجزاء لا تتجزى غير متناهية اشارة الى بطلان مذهب النظام من متكلمي المعتزلة
فانهم يقولون ان الجسم البسيط مركب من اجزاء لا تتجزى غير متناهية موجودة بالفعل
والذي دل على بطلان تركب الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية سواء كانت بالملك الاجزاء
ممكنة الانقسام او محتمة الانقسام وجهان والى الوجه الاول اشار بقوله ولانه لو تالف
اي الجسم المتناهي من اجزاء غير متناهية لكان قطعه بالحركة في زمان متناه قطعا لاجزاء

غير متساويه لان المتحرك على المسافه لا يمكن من قطعها الا بعد قطع نصفها والا ممكن
من قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها فاذا كانت الاجزاء غير متساوية وقطع الاكثر
بعد قطع الاقل امتنع قطع تلك المسافه الا في ازمنه غير متساويه لكن هذا ليس كذلك لانا نرى الاجسام
قطع مسافات كثيره في زمان متساو. واعلم ان قطع اجزاء غير متساوية في زمان متساو
انما يكون محالا لو لم يمكن الزمان انقساما لها مناجزاء غير متساوية واما اذا كان على ما ذهبوا
اليه فلا فاعلم ذلك والى الوجه الثاني اشار بقوله ولكان تالفها معدوم الوجود ابدا
غير متساوية وذلك لان كل عدد متساو من الكثرة اذا اخذ مولفا فان لم يمكن جسم ذلك المجموع
اذ بد من جسم الواحد لم يمكن السالف معدا لمقدار لان الجسم لا يزداد به وان كان التاليف
معدا لمقدار فزوال بزيادته فاذا كانت الاجزاء المولفه غير متساويه كان مقدار الجسم
غير متساو وفيه نظر لان ذلك انما يلزم لو لم يقل الخصم بالتداخل او قال بحصول البعد من الاجزاء
المتساوية وانما نعرض لذلك لان من الاحتمالات تالف الجسم البسيط من اجزاء غير متساوية
ممكنة الانقسام موجودة بالفعل وان لم يذهب اليه ذاهب فذكر ان تالف الجسم المتساوي
من اجزاء غير متساويه جميع سواء كان الاجزاء ممكنة الانقسام او ممكنة الانقسام يلزم
من ذلك مع امتناع تركيبه من اجزاء متساوية ممكنة الانقسام صحة قولنا فعلم ان الجسم
ليس مناجزاء بالفعل بل هو متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس كما ذهب اليه جمهور
الحكماء والاسباب الموجبه للعصمه اما الفلك او الوهم او احلاف عرصن لان الانفصال
اما ان يكون مؤديا الى الافتراق او لا يكون والثاني اما ان يكون في الخارج او في الوهم

والاول اما بالفلك او القطع والثاني باحلاف عرصن والثالث اما بالوهم لا انفصال
لا يلزم من ذلك اتصاله في نفسه وانما يلزم ان لو كانت الاحتمالات منحصرة في هذه الاربعة
وهو ممنوع لجواز تالفه من اجزاء متساوية بحكمة الانقسام انما نقول الاحتمالات منحصرة في
الستة لان الجسم البسيط قابل للانفصال فلا يخلو اما ان يكون المفاصل حاصلة فيه بالفعل او
لم يكن والاول اما ان يكون تلك المفاصل متساوية او غير متساوية وعلى التقدير ين اما ان يكون
ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام والثاني اما ان يكون قابلا لانقسامات متساوية او
غير متساوية فذكر المص منها بطلان الاحتمال الاول وهو تالف الجسم من اجزاء لا يتجزى
متساوية كما ذهب اليه جمهور المتكلمين والثالث وهو تالفه من اجزاء لا يتجزى غير متساوية
كما ذهب اليه النظام والرابع وهو تالفه من اجزاء غير متساوية بحكمة الانقسام والخامس
وهو كون الجسم المتصل قابلا لانقسامات متساوية كما ذهب اليه الشهرستاني واليه اشار بقوله
والا ينتهي اي الجسم الذي هو متصل في نفسه في القسمة الى حد لا ينقسم والا لزم القول بالجزء الذي
لا يتجزى وقد ابطلناه. وذكر في الآتي بطلان الاحتمال الثاني وهو تالفه من اجزاء متساوية
ممكنة الانقسام كما ذهب اليه دعمقراطيس منعنا حقه السادس وهو كون الجسم المتصل
قابلا لانقسامات غير متساوية واليه اشار بقوله بل سواء الجسم المتصل في نفسه كما هو عند
الحس قابل للقسمة الى غير النهاية نعم القسمة الانفكاكية ربما تمنع كالصغر والصلابة
دون الوهمية لانتفال الاحتمال الثاني منقسم الى احتمالين احدهما كون تلك الاجزاء المتساوية
الممكنة الانقسام ممتنعة الحقيقة والثاني كونها محتملة الحقيقة والذي ذكر في الآتي يدل على

بطلان الاول منها دون الثانى فلا بد من ابطاله ليصح ما ذهب اليه الحكماء القائل
الاحتمال للاحتمال الثانى منها لانه اذا كانت ملكة الاجزاء محلة الصفة لم يكن الجسم المتألف
منها بسيطا والكلام فى الجسم البسيط وفيه نظر واذا ثبت ان الجسم البسيط فى نفسه
متصل واحد فاذا الفصل القابل للانفصال ليس هو الاتصال لانه لا يبقى مع الانفصال
والقابل يبقى مع المقبول فهو شئ آخر كان عند الاتصال قابلا له ثم عند الانفصال صار
قابلا له وهو الهيولى والافلاك وان لم تقبل الانفصال بالفعل لكن طبيعة الجسمية واحدة
فاذا افتقر البعض الى الهيولى افتقر الكل اليها فاذن الجسم عنصريا كان او فلكيا مركب
من الصورة والهيولى اذا تحقق ذلك فنقول والهيولى للمقدار لما فى ذاتها والا
لما قبل الامتداد اى من المقدار لكنها تقبل ما لا تقبلها بناء على ثبوت التخلخل
والكثافة للجسم وان لم يكن لها مقدار فى ذاتها يكون نسبتها الى جميع المقادير
على السوية وفى الحواشى التفتازانية هذا الدليل على انها لا مقدار لها ظاهرا
والذى يدل على انها لا مقدار لها فى ذاتها انها لو كانت كذلك كانت متصلة لذاتها
ولزم احتياجها الى هيولى اخرى لقبولها للانفصال وهكذا الى غير النهاية وهو محال
المقدار بعدها لقبول الانقسام وان لم يتحقق عند حصول الانقسام كالحركة فانها بعد
الجسم حصولها فى المكان وان لم يتحقق عند حصوله فيه فان الهيولى تقبل القسمة بواسطة
المقدار وقد مر ذلك فى الالهى وقوله وانقسامها لا يقتضى ان يكون لها هيولى اخرى
لكونها غير متصلة بذاتها اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لو كان انقسام

الجسم بعد اتصاله محوجا الى هيولى لكان انقسام الهيولى بعد اتصالها محوجا الى هيولى اخرى
ويتسلسل والجواب ان انقسام المتصل بذاته محوج الى هيولى والهيولى غير متصلة بذاتها
بل بسبب الصورة فلا يقتضى انقسامها ان يكون لها هيولى اخرى الملحق الثانى
فى ان كل جسم فله شكل طبيعى وحيز طبيعى قال ولكل جسم شكل وحيز طبيعى وفيه نظر لان
الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء وليس لكل جسم مكان اذ الامكان للمحدود ولذلك
قال الشيخ فى الاشارات انك لتعلم ان الجسم اذا حصل وطباعه ولم يعرض له من خارج
ما ينزعه غريب لم يمكن له بد من موضع معين وشكل معين ولم يقبل كل جسم اللهم الا اذا فسر
فسر الحيز والمكان بمالا الوضع لذاته والمحاصل منه سببه اعنى الوضع بمعنى قبول الاشارة
الحسية او البعد المساوى للممكن او المحيز او غير ذلك لانه فرض مجردا عن العوارض
المفارقة يلزمه شكل وحيز بالضرورة ولا نعنى بالطبيعى الا ذلك وسوط والشكل
الطبيعى للبسيط هو الذى ليس فيه احتلاف طبائع الكرة وصوابه الكرى لان الكرة
هو المشكل لا الشكل ويمكن ان يكون تقديره شكل الكرة فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وذلك لان طبيعة الجسم البسيط اى قوته طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
فى المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا واحدا ويلزم من هذا ان يكون كريا واليه اشار بقوله
لان غير الكرة كالمثلث والمربع وغيرهما من المضلعات لاشتمالها على الخطوط والزوايا
مختلفة المسافات بخصوص احدها جوابه بهذه دون اخرى ترجيح من غير مرجح فان قيل
لو وجب ذلك فما بال الجزء الارضى ليس مستدير مع انها بسيط اجيب عنه بان

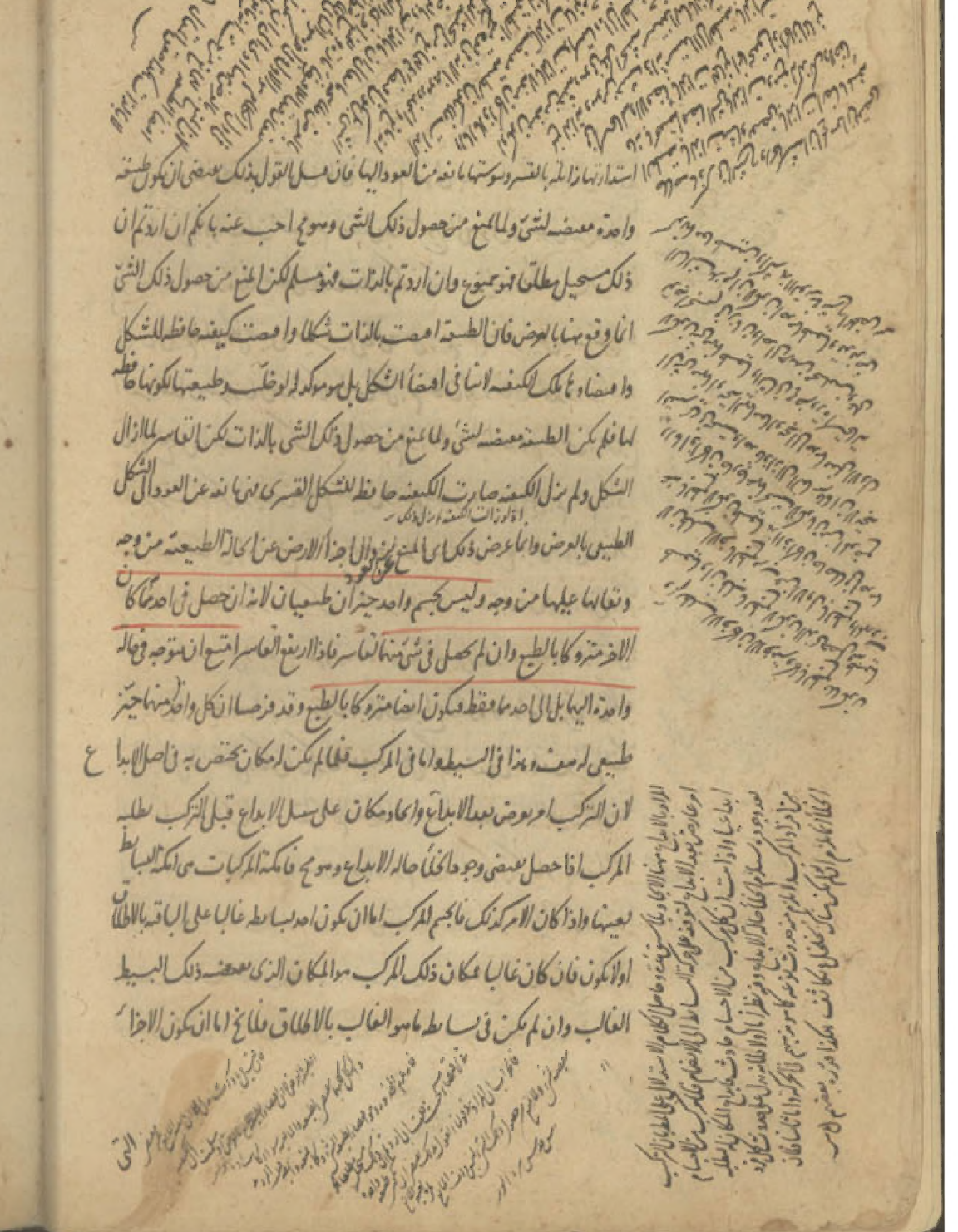

لانها اجسام متمكنة الثالث استحالة حصول جسمين في الرابع احتلاف المكان بالجهات
مثل فوق واسفل والغرض من ذكر الامارات ان المشار عنه في نامية المكان او مفهوم اسمه
ان لم نسلم احدهما للافرعلامة اولازما من اللوازم اوخاصة اوامرا في ذاته لايصح احدهما يصح تاعدته
لحجة فان الاصطلاحات لامشاحة فيها ويصير ذلك خلافا لغويا لاحقيقيا وان اصطلح بعض
الناس على ان المكان ماستقر عليه الجسم مثلا لس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح والجواز
ان نكون اى المكان معدوما لكونه مشارا اليه لانا نشير الى هذا الحيز وذلك الحيز والشئ المعدوم
يمشار اليه فهذا ذن موجود وليس اى المكان خلا لانه اى الخلا محال واعلم ان القائلين
بالخلا فرقتان فرقة تزعم ان الشئ محصن ولهذا قال الامام سواء توحد جسم او لا تتلاقيان
والاوجد منهما ملاقى واحد امنهما وفرقة تزعم انه مقدار مجرد عن المادة من شانه ان يشغله
الاجسام بالحصول فيه فلو لم يكن الخلا محالا لكان خلا لكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا
على اقال والا لكان عدما محضا او مقدارا مجردا عن المادة والاول محال لانه لو كان خلا
لكان قابلا للزادة والنقصان ضرورة ان الخلا بين الجدارين اقل من الخلا بين الجدارين
وساو يتخلا منا الاخر بعد احدهما عن الاخر مساويا للاولين واذا كان كذلك لا يكون عدما
محضا والمراد من قوله لكونه قابلا للزادة والنقصان ما ذكرناه لا انه قابل لفرض الزادة والنقصان
في نفس الامر وكذا الثاني اى محال لما مر من استحالة انفكاك الصورة عن المحل بهذا على تقدير
في الحواشي القطبية وفيه نظر بل ذلك اشارة الى ما قال بعد ذكر نفي الابعاد والمقدار لا يوجد
مقدارا عن المادة والا لكان غنيا بذاته عنها فلا يحل فيها البتة ولوجهين اخرين والى الاول

منها اشار بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزم
منكل في الوجود اى في الوجود الخارجي لا في الوجود الذهني لامكان تصور غير متناه وفي
الحواشي القطبية الشكل هو هيئة تحيط به نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها به ومما امكن
ان يحصل للامتداد الابعد كونه متناهيا لان معمل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة وهو خلاف المقدر واقول انما قال من جهة احاطتها احترازا عن غيره من
الكميات فان السواد ثم يصدق عليه انه هيئة يحيط به نهاية واحدة او اكثر لكن لا من جهة
احاطتها به لان عرضا ان علة حصول ملك الهيئة انما تكون احاطة الحد او الحدود به ولا شك
في ان السواد لا يحصل من احاطة الحد او الحدود بالجسم وفي ان الانفعال اى الانفعال
كائن من لواحق المادة نظر لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال المخصوص الذي يكون
بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة لا غير والجسم قد يحلف اشكالا من غير انفصال
كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب الشكلات المختلفة ولا يجوز ان يكون ذلك اى لزوم
الشكل لغير المقدار والا لكان لكل مقدار ذلك الشكل وهو بط وبطلان اللازم يدل
على بطلان الملزوم وفي الحواشي القطبية والا لكان الفاعل قابلا ولكان المقدار المجرد
قابلا للفصل وفيه نظر لما ذكرنا من ان الجسم قد يحلف اشكالا من غير انفصال ولا يسلب
من خارج والا لكان المقدار المجرد قابلا للفصل والوصل وكل ما كان كذلك كان مادية
فالمجرد عن المادة يكون ماديا هذا خلف وفيه نظر ذكرناه آنفا والالمادة لانا فرضنا مجردا عنها
والى الثاني من الوجهين اشار بقوله ولانه لو كان مجردا لامتنع ان يحصل فيه الجسم لامتناع

اجتماع البعدين في مادة واحدة لاستلزامه عدم الاستناد من ذينك البعدين الى احتلاف
افراد الطبيعة الواحدة باحتلاف المواد وبنا المقدمة ممنوعة عند القائل بالبعد المجرد
لاحتلاف افراد البعد عنده من غير مادة لانا نقول لو امتنع الخلا لكان العالم كله ملا
بالضرورة ولو كان كذلك لامتنع ان يتحرك الجسم من مكان الى مكان لانه اذا تحرك جسم
ان ينتقل الى مكان ملوو والا لكان الجسم الذي فيه ان انتقل الى مكانه لزم الدور او التداخ
سوف حركة كل منهما عن مكانه على حركة الاخر عن مكانه وذلك دور محال وفي حواشي
القطب وفيه نظر لانه لو كان الدور واجتماع لامتنع ان يتحرك كل واحد من الماء والسمك الى
مكان الاخر وليس كذلك لانا نشاهد ان كلا منهما يتحرك الى مكان صاحبه او الى مكان
اخر فلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع العالم بل الى مكان خال وهو خلاف المقدر
لانا نقول ههنا قسم آخر وهو ان لا ينتقل الجسم الذي في ذلك المكان لان عدم انتقاله
لا يستلزم اجتماع جسمين في مكان واحد وذلك يستلزم تداخل الاجسام وهو بديهي
الاستحالة ولهذا لم يعرض لهذا القسم وانما لو كان وجود الخلا ممتنعا لم ينتفع الخلا عند
رفعنا دفعه باطن اصبعنا الماس بجسم الملس بحيث لا تخللها ثالث والتالي
باطل لان عند ذلك ينتقل الجسم كالهوا اليه من الاطراف فيحال كونه على الطرف يكون الوسط
خاليا والبيانات يقولوا لانا ازا رفعنا باطن اصبعنا الماس بجسم الملس بحيث لا تخللها
ثالث ودفعه فانه تقع الخلا لان الجسم كالهوا مثلا انما ينتقل اليه من الاطراف فحال
كونه على الطرف يكون الوسط خاليا لانا نقول اما الاول فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام

ان تحرك ذلك الجسم الى مكان اخر بل مكانا قدامه اي الجسم الذي قدامه بمعنى انه
نزول عنه ذلك المقدار العظيم ويحصل فيه مقدار اصغر لان المقدار زايد على ذات الجسم
فيجوز ان نزول مقدار ويحصل في عقيبه مقدار آخر اصغر او ازيد لما بينا ان المادة
لا مقدار لها بحسب الذات وتتخلخل ما خلفه اي الجسم الذي خلفه بمعنى ان نزول عنه
ذلك المقدار الذي كان وفيه ويحصل في عقبه مقدار اعظم لانا نقول تخلخل الجسم
الذي خلفه انما يصح اذا كان الجسم المنتقل الى مكانه اصغر مقدارا منه واما اذا كان
مساويا او اعظم مقدارا فلا لانه اذا كان مساويا فلا حاجة الى التخلخل والا الى الكاثف
لكون الجسم المنتقل الى مكانه شاغلا له كما كان وشاغلا له واذا كان اعظم فلا بد منا
ان نكاثف ما خلفه قدر ما يسع فيه ذلك الجسم لانا نقول تخلخل ما خلفه انما هو على مكان
الجسم الذي يحرك اولا والامر يرجع الى مكان الجسم الاخر الذي انتقل الجسم المفروض
اولا الى مكانه وكانه اشارة الى جواب سوال مقدر هو ان يقال الشك وان اندفع من
هذا الجانب لكن توجه من الجانب الاخر وذلك لان مكان الجسم الذي يحرك اولا ان
لم ينتقل اليه جسم آخر لزم الخلا وان انتقل اليه جسم آخر عاد الكلام في مكانه فلزم حركة
جميع الاجسام والجواب انا لا نلتزم انه لو لم ينتقل اليه جسم آخر لزم الخلا بجواز ان يتخلخل
الجسم الذي هو خلف الجسم الذي يحرك نفسه والاصوب ان يقال لا نلتزم انه اذا تحرك
جسم امتنع ان ينتقل الى مكان مملوو قولا لان الجسم الذي فيه ان انتقل لزم الدور او حركة
جميع الاجسام وان لم ينتقل لزم تداخل الجسمين قلنا لا نلتزم بجواز ان يكاثف الجسم

المكان مانع الشئ من النزول وهو المشهور المتعارف بين الناس فانهم يجعلون الارض
مكانا لهواء لا الهواء المحيط به لانه قال لا يلزم من عدم كون المكان خلاء ان يكون السطح
المذكور بحواء ان يكون سوى الجسم او صورته او العرض كاذب الى كل واحد منها قوم لو يكون
بعد التساوي اقطار الجسم كما نقل عن افلاطون لانا نقول الامارات المذكورة تدل
على عدم كون المكان احد الثلثة اما البعد فلانه اما ان يكون قائما بالمادة او قائما بالمادة
والاول يستحيل ان يكون مكانا لان يعود الجسم فيلزم التداخل وهو والثاني هو البعد
المجرد عن المادة وقد ابطلناه واعلم ان القائل به فريقان منهم من يقول بجواز
خلوه عن الجسم ومنهم من يقول بعدم جوازه والفرق بين هذا المذهب وبين مذهب
القائلين بانه لا خلاء ان اصحاب هذا الراي يرون الممكن طرفي الكوز مثلا بعد تداخله
بعد الماء انه بحث لو خرج الماء منه ولم يدخل فيه جسم اخر لبقي البعد بحواء فارغا
لكن خروج الجسم عنه من غير ان يحتله جسم آخر عندهم محال واما القائل باستحالة الخلاء
فلا يقول ان من طرفي الانبوبة اصغر من البعد الجسم الذي فيه القائل لو كان المكان هو
السطح المذكور لكان الهواء ايضا ممكنا في سطح آخر لا الى نهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية
وانت تعلم ان هذا لا يلزم من وجود غير المكان بالسطح المذكور بل انما يلزم مما ذكرنا
كون كل جسم في مكان وليس مما عدم منه عين ولا اثر البتة الا اذا حمل المحترق في قوله ولكل
جسم حيز طبيعي على المكان وفيه ما عرفت ولكان الطير الواقف في الهواء والحجر الواقف
في الماء متحركين لتواردة الملائكة عليهما وكون الواقف متحركا بين الطلقين لانا نجيب عن

الذي فيه وهو الجسم الذي قدامه فلم يلزم التداخل وتحلل الجسم الذي خلفه فلم يشغل مكانا بالجسم المتحرك
خاليا وقولنا ان المادة غائبة للمعاد بالمحافظة فلا يجوز ان تملأ مقدارا اكثر وليس هذا بعكس
الاشارة الى تعليل صحة التحلل والكائف واما الثاني فان اردتم بالدفعة الآن فلا نسلم
وقوع الحركة فيه وان اردتم بها الزمان الحاضر فقد اي في الزمان الذي تحرك فيه الجسم الى فوق
يتحرك الجسم من الطرف الى الوسط فلا تقع الحركة وسطا ومن العلامات الدالة على امتناع الخلاء
الانا الضيق الراس الذي في اسفل ثقب ضيق وقد تملأ ما فان فمه راسه نزل الماء وان
سد لم ينزل لامتناع الخلاء والا لوجد فراغ احد طرفيه في الماء ومص بعد الماء خارج
الهواء من الثقب انه ليس من شان الماء الصعود فيكون ذلك كون سطح الهواء الملاقي سطح الماء
فاذا مص الهواء انجذب فانجذب معه الماء وارتفاع الحجر في المجرة عند المص لاعدم الالتئام
السطوح قيل لو كان ارتفاع الحجر في المجرة لاجل استحالة الخلاء لكان ارتفاع الحجر والحديد واجبا
اذا وضعت على المجرة ولم تكن الاعتدار عنه بانه ومن والجواب بانه من قبل الاقاعات
لا من قبل البرمانات والمكسار والقارورة التي ادخلنا راس انبوبة داخلها واحكمنا
الحلل التي في عنقها بقي الى داخل ان عدنا الانبوبة الى فوق بحث لا يدخلها الهواء
وانما انكسرت لامتناع الخلاء والى خارج ان ادخلنا فيها الى بحث لا يخرج عنها الماء وانما
انكسرت الى خارج لان الانا كان مملوا بالماء فاذا ادخلنا الانبوبة لا تحتملها فانبعث الى
خارج وفي هذه العلامات نظر يجوز ان يكون سببها غير امتناع الخلاء فالمكان هو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا مذهب ارسطو وقبل

الاول بان الاجسام منتهى الى جسم لامكان له وهو الحاوى لجميع الاجسام بل لوضع فقط و لذلك ليست حركته مكانية بل وضعية وتوجيهه ان تعال لانم لزوم التسلسل وانما نلتزم الى لولم ينته الاجسام الى جسم لامكان له وهو ممنوع وعن الثانى بمنع كونها متحركتين ح اى على تقدير كون المكان هو السطح المذكور وانما يكون كذلك ان لو كانت الحركة موجودة مفارقة والحصول فى مكان آخر وليس كذلك بل هى عبارة عن ذلك مع توجه المتحرك واذا كان كذلك لم يكونا متحركتين لكونهما غير متوجهين من سطح الى آخر اذ التوجه انما هو الى الاخر والمكان قد يكون سطحا واحدا كمكان الفلك وقد يكون عدة سطوح تتركب منها مكان كالهواء فى النهر فان مكانه مركب من سطحين اعنى سطح الارض يحتد سطح الهواء فوقه وقد يكون بعض هذه السطوح محركا وبعضها ساكنا كالماء الموضوع على الارض الجارى عليه الماء وقد يكون الحاوى اى المكان محركا والمحوى اى المكان ساكنا كحال الاناء الساكن مع الفلك وقد يكونان متحركين كالافلاك المتجاورة الراجع فى الجهة وما يحدد الجهة به قال والجهة مقصد المتحرك اى بالحصول فيها ومعلق الاشارة اى منتهى اليها الاشارة وهى امتداد يبتدأ من المشير وينتهى الى المشار اليه فيكون موجودة والا فمقصد المتحرك بالحصول فيها ولما علقت الاشارة اليها لامتناع ان يقصد المتحرك بالحصول فى المعدوم وان ينتهى الاشارة الى المعدوم ضرورة وما ذكره قياسان من اول الاول انها الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها وكل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود والثانى ان الجهة معلق الاشارة وكل ما هو معلق الاشارة فهو موجود لانا نعلم ان كل ما هو

مقصد المتحرك فهو موجود فان المتحرك فى الكيف مثلا من السواد الى البياض يقصد ما ليس بموجود لانا لا نقول ان كل ما هو مقصد المتحرك مطلقا موجود بل نقول كل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود وصدق ذلك ضرورى ولقائل ان يقول المتحرك لاينبغى ان يقصد الحصول فى مكان الطبيعى لان الجهة لان يجتمع طرف الامتداد وهو اما المحيط او المركز وهما نقطتان والمتحرك لا يقصد الحصول فى النقطة وانما الجهة انما تكون موجودة ان لو كان الامتداد الآخذ من المشير المنتهى الى المشار اليه الذى هو طرفه موجودا وهو ممنوع بل هو امر موهوم وطرف الامر الموهوم لا يكون الا موهوما وغير متقيد فى هذه الاشارة اى فى بحث ماخذ الاشارة والا فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزء منها وهو متحرك كانت الجهة وراءه وان كانت حركته الى الجهة وذلك لجواز ان كانت من الجهة وعلى التقديرين يكون ما فرضناه جهة غير جهة عمرو والحصر اى حصر الحركة من الجهة والى الجهة ممنوع لجواز ان تكون فى الجهة لا منها ولا اليها وتوجيه ان تعال لانم انحصار الحركة ح فيهما وانما ينحصر فيهما ان لو لم تكن جهة الحركة متقيمة فى بحث ماخذ الاشارة واما اذا كانت متقيمة فقد يكون قسم آخر وهو الحركة فى الجهة واجيب عنه بانه لا يجوز ان يكون الحركة فى جهة الحركة سواء كانت متقيمة فى بحث ماخذ الاشارة او لم تكن والا لكانت جهة الحركة هى المسافة التى تقطع بالحركة وهو محال لان جهة الحركة نهايات المسافة التى تقطع بالحركة ونهاية الشئ ليست من ذلك الشئ ضرورة واعلم ان لمكانات الامتدادات التى يمر منقطه وتقوم بعضها على بعض على زوايا قوائم اعنى ابعاد الجسم المختلفة لا غير وكان لكل امتداد طرفان

كان الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنان منها طرفا الامتداد الطول ولسيهما الاثنان
باعتبار طول قامة من هو قائم بالفوق والتحت والفوق منها مايلي راسه بحسب الطبع
والتحت ماتقابله واثنان طرفا الامتداد العرض ولسيهما باعتبار عرض قامته
باليمين والشمال واليمين مايلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ماتقابله واثنان
طرفا الامتداد الباقي ولسيهما باعتبار بحسن قامته بالقدام والخلف والقدام مايلي
وجهه والخلف ماتقابله والجهات التي ستقسم الى الا تتبدل بالعرض هو الفوق والسفل
والى ا تتبدل هو الاربعة الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب تتبدل الجهة فصار
ماكان قدامه خلفه وماكان عن شماله وبالعكس ولبس الفوق والسفل كذلك فان القائم
لو صار منكوسا لا يصير مايلي راسه فوقا ومايلي رجله تحتا بل يصار راسه من تحت ورجله
من فوق والفوق والتحت بحالهما ولما ثبت ان الجهة ذات وضع فالجهتان المتقابلتان
بالطبع لا يكون تعقلهما وضعيا فقط لاستحالة الخلاء ولا في ملاقي متناه بالعدم اولوجود
الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من ما لا نهاية بل في ملاقي غير متناه واليه اشار بقوله
ووجودها اي وجود الجهة المتعينة بالطبع ليس في خلاء ولا في ملاقي متناه لاستحالة الخلاء
وكون بعض جوانب المتناه مطلوبا بالطبع وبعضها شرا وكما بل في اطراف وبهاتان
وحدودها اي حدود الجهات الطبيعية التي هي الفوق والتحت ليس بجسم لانه
لم يحط بعضها بالبعض كان احدهما حاصلا في جانب وجهة من الاخر هذا ما طالب

لشكل الجهة او موجه عنها وكيف ما كان يكون الجهات محدودة. في بعضها الا بها فان قبل
الحصر ممنوع اذ لا يلزم من ان لا يكون طالبا لشكل الجهة ان يكون متوجها عنها بالطبع الا
بدليل معقول لانا نمنع ان يكون لشكل الجهة هي جهة موضوع الطبيعي ام لا فان كان الاول
فهو طالب لشكل الجهة بالطبع وان كان الثاني فهو متوجه عنها كذلك على انا نقول ان
لكل واحد منها جهات لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات الخارجة من تلك
الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر الابعاد الممكنة ليس بعضها اولى من وقوعه
في جهة اخرى وعلى بعد آخر مما يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك يمكن
بحسب العقل وان امتنع فانما يكون ذلك لمانع في الحدود وسواء بحسب ان يكون جهتها
اذا وضع الكلام في وقوعه في بعض جهات مدن دون بعض وعلى بعد معين منها
كان الكلام فيها فان عللت بمدن صار دورا والا تسلسل وان احاطت بعضها بالبعض
كان المحيط كافيا في التحدد اذ غاية القرب تحدد بمحيط وغاية البعد بابعد مدن محيط
وسوء كزه ولا دخل للمحاط به فيه اي في التحدد فان قيل لا يلزم وانما يكون كذلك ان لم
تحدد به جهة القرب ايضا والبعد وهو ممنوع مقول تحدد الجهتين به ايضا ان كان فانما يكون
بالعرض لا بالذات فانا نقول وضع المحيط من غير ان يكون في حشو المحاط تحدد به وحده
جهة القرب والبعد فان تحدد المحيط بحب ان يسبق حتى يمكن ابعد كحد آخر وهو
المراد من التحديد بالعرض ويمكن ان تغلب ولا يجسم واحد غير كري والا لم تحدد به الا
جهة واحدة وهي القرب منه دون البعد لان البعد عنه ليس بمحدود بل بجسم واحد كري تتحدد

المذكور او تراب الاجسام الى غير النهاية وان كان محيطا كرة العالم انضم الى المحدود مجددا او
ان كان كريا عاد المحال المذكور او تراب الاجسام الى غير النهاية المقالة الثانية في مباحث
الحركة لما كان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من جهة ما يتحرك ويسكن وجب ان نتكلم في ذلك
العلم في الحركة والسكون ومقدار الحركة الذي هو الزمان وانما قدم الحركة على السكون لان السكون عدم
الحركة عما من شانه ان يتحرك والاعدام انما تعرف بالملكات والموجود وما اورده في هذه المقالة في مباحث
المبحث الاول في ماهية الحركة قال الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان كونه
بالقوة فكون القوة حاصلا وهو محال بل يكون بالفعل اما من كل الوجوه كالباري عز اسمه فانه منزه عن
مطلق القوة والامكان والاستعداد للحركة على ما هو بالفعل من كل الوجوه ولان الحركة طلب والطلب انما
يكون امر غير حاصل لامتناع طلب الحاصل ومالا يكون ضروريا بالقوة فكل ما من شانه ان يكون له امر
حاصل له وفي الحواشي التطبيقية والفاضل ان يقول لو كان الشيء بالفعل من كل الوجوه لكان كونه بالفعل
ايضا بالفعل وهكذا الى غير النهاية هذا يستلزم التسلسل وايضا لابد لكل شيء من اتصافه بصفات اضافية او غير
مضافة بالقوة فلا يكون الشيء بالفعل من كل الوجوه وفيه نظر او من بعضها اي او يكون الموجود
بالفعل من بعض الوجوه دون البعض بل يكون بالقوة في البعض الاخر وكلا بالقوة فحصوله بالفعل
اما دفعا او على التدريج والاول الكون وهو انما تحدث دفعة والفساد لما زال دفعة والثاني الحركة
والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج او تسيير اليسير او لا دفعة لا يقال قولك على التدريج
او تسيير اليسير الا يمكن بعينه الا بالزمان الذي لا يمكن بعينه الا بالحركة وكذلك قولك لا دفعة لا يمكن بعينه
الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف بالزمان المعرف بالحركة فهو دور لانا نقول الدفعة واللادفعة و

فتح

تحيله غاية القرب وبمركز غاية البعد لاستحالة ان يكون المحيط كريا ولو كان كريا
وهو ممنوع لانا نقول من الراسي المحدود يجب ان يكون كريا ولانا لم نسلم به الا بعد القرب
والمحدود يجب ان يحدد حتى نعلم تمام الدليل المذكور وهو ظاهر وليس خارج العالم
كرة اخرى وهو الازم الخلا الذي يسمى بعدا منظورا لانه الذي هو عدم محض سواء كانت
حاسة فلحدود او لم تكن وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه
لو كان هناك كرة اخرى فاما ان تكون حاسة لكرة العالم او لم تكن فان لم تكن فهو الخلا
فيما بينهما وان كانت حاسة والكرات لا تماس بل فرج وقع الخلا ايضا ولما
كانت الفرجة وما بينهما قابلا للزيادة والنقصان لم تكن الخلا اللازم عدما محضا
بل مقدارا محرزا بين الجسمين وهو البعد المنظور واما بطلان التالي فلما مر واليه
اشار بقوله لقبول الفرجة ما بينهما على تقدير الحاسة وما بينهما اي ولقبول ما بينهما
على تقدير اللحاسة للزيادة والنقصان واذا لم يكن خارج العالم كرة اخرى
لا يكون عالمان كل في محدد وهو المطلوب في الحواشي التطبيقية بهذا البرهان عالم يدل
على انه ليس خارج العالم جسم غير الكرة ما ضما والفاضل ان يمنع لزوم الخلا على تقدير
الحاسة بجواز ان يكون ذلك الفرجة مملوة بجسم آخر وكذلك على تقدير اللحاسة
اي لفاضل ان يمنع لزوم الخلا على تقدير اللحاسة بجواز ان يكون ما بينهما مملوا بجسم آخر
وجوابه ان ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد لاطراف مفروضة وحينئذ نقول
محدد اكريا فان لم يكن ذلك المحدد محيطا بكرة العالم بل يذلك الجسم فقط عاد المحال

فتح

التدريج تصورا بديهيا وهي اى الحركة ممكنة الحصول للجسم وكل ما كان ممكن الحصول الشئ فحصوله
كمال له فحصولها اى حصول الحركة كمال اول للجسم الا انها تفارق سائر الكمالات من جهة
لاحقة لها لان السادى الى الغير يمكن لها خاصتان احديهما انه لابد ان يكون من امر
ممكن الحصول كحصول المتحرك فى المنتهى لتكون السادى ما دام اليه والثانية ان ذلك الوجود
ما دام كذلك اى ما دام توجها بالفعل فانه متى فيه شئ بالقوة لان المتحرك انما يكون متحركا
اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك فانه متى فيه شئ بالقوة فالحركة متعلقة بان متى
حصل شئ بالقوة وبان لا يكون السادى اليه حاصلا بالفعل وبهذا الاعتبار تخالف سائر الكمالات
فانها ليست بهذه الجهة السادى الى الغير فلا يحصل فيها واحد من هذين الوصفين
فان الشئ مثلا اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل فحصول المربعية من حيث
هو مربع لا يستعقب شيأ ولا يتعلق عند حصولها شئ منها بالقوة فالجسم اذا كان حاصلا
فى مكان وهو ممكن الحصول فى مكان آخر كان له امكان امكان الحصول فى ذلك
المكان وامكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه متقدم على الحصول اى على الحصول
فى ذلك المكان الآخر وهو مسلوب عليه المص بقوله ولا لم يمكن الوصول على التدريج بل دفعة
فى الثانى فى نظر اللهم الا اذا حمل الوصول على السادى كما فى الحواشى القطبية فانه يصح ان
الوصول لا يكون دفعة لكن لا يصح ان التوجه متقدم على الوصول على الاخفى فاذن التوجه
اعنى الحركة كمال اول للشئ الذى بالقوة اعنى الجسم من جهة ما هو بالقوة اى من جهة المعنى
الذى هو له بالقوة وهى كون الشئ ذا اين او وضع او كيف لان الحركة ليست كالاجسام

من كل وجه لانها ليست كالاين من حيث انه جسم او حيوان بل انما هى كمال له من جهة التى
هى باعسارها كان بالقوة هذا ما قيل وفيه نظر لان الحركة انما هى كمال للجسم من جهة
حصوله فى اين او على وضع او غير ذلك فان اولها بهذا الاعسار لا يعنى كالها فان
كمالها باعسار حصولها بالفعل بعد كونها بالقوة والاولى ان يقال انما قيد بذلك لان
الحركة ليست الكمال الاول لما بالقوة من كل جهة فانه يمكن ان يكون لما بالقوة كمال آخر وما يتعلق
ذلك يكون بالقوة لما هو بالقوة بخلاف الحركة فان متعلقها بما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة
لان الحركة اذا حصلت لم تبق الجسم عما بالقوة فى الامر بل فان الحركة لا يحصل لها شئ
لا متى ولهذا قال افضل المحققين نصير الحق والدين الطوسى رحمه الله كل ما يكون
فى شئ بالقوة ثم يخرج فيه بالفعل فان كان خروجه الى الفعل الذى ذلك الشئ منه اخرج
واصح له فهو من ذلك الجهة كمال له ثم الكمال ينقسم الى اول وثان وذلك باعسارنا ولها
ان يكون الشئ الذى يخرج من القوة الى الفعل لا يمكن من سائر ان يخرج تمامه دفعة فمتى
ما خرج فيه الى الفعل قبل خروجه تماما كما لا اول وكماله الذى يتوخاه وتقصد بعد تقدير خروجه
الى الفعل كالانسان وبهذا الاعسار يعرف الحركة بانها كمال اول لما بالقوة من حيث
هو بالقوة وثانيها ان يكون الشئ الذى يخرج الى الفعل يمكن من سائر ان يخرج تمامه
دفعة فان كان حصول لذلك الشئ يجعله نوعا غير ما كان قبل الحصول يسمى كمالا اول
وما يصدر عنه بعد نوعه من حيث هو ذلك النوع يسمى كمالا ثانيا وبهذا الاعسار يعرف
الفيلسوف بانها كمال اول لجسم طبيعى آلى ذى حياة بالقوة والصور التى تحصل للمركبات و

بعضها انواعا ويمكن ان نزول عنها الا الى ما لا كصور المعادن والنباتات والحيوانات
لا كصور العناصر بسمى صورا كاليه وقد نظر ان بعض الحركات عالبسرعة وجه من القوة الى
الفعل الذى بالجسم من الا وجه وهو الحركة التى الى الملائم المتحرك والحق ان المراد بالكمال ههنا
ما هو ممكن الحصول للشئ لا غير واعلم ان من المستبعد من ذهب الى انه الحركة اصلا مستمرة
عليه بانه لو كان لها وجود لكان فى احد الازمنة الثلثة لكن الموجود منها ليس فى الماضى و
لا فى المستقبل وهو ظاهر ولا فى الحال لوجوب كونها منقسمة لان الحركات غير منقسمة كانت لمسافة
المطابقة لها غير منقسمة ولزم منه الجوهر الفرد وسيجئ واذا لا يمكن كون احد جزئيها ماضيا
والاخر مستقبلا وما يعدهما فاذن لا وجود للحركة اصلا واجاب الشيخ عن هذا بان
الحركة حاضرة وان كانت منقسمة لكن انقسامها بالقوة لا بالفعل لان انقسامها انما هو
بالعرض فانه تابع لانقسام المسافة والزمان وانقسام هذين الامرين بالقوة لا بالفعل
مبنى على ان الجزء الذى يفرض فيهما اثنان بقوله انه لو كانت الحركة موجودة استحال ان لا يكون منقسمة
والا اى وان لم يسجل عدم الانقسام لكانت المسافة التى يقطعها غير منقسمة لمطابقتها
فلزم الجزء الذى لا يتجزى وان يكون منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا على الآخر فلا يكون
الحاضر انما حاضر وسيف فان قلت لا نسلم ان عدم استحالة عدم انقسامها عدم
انقسامها بالفعل ان يكون المسافة التى يقطعها غير منقسمة بجواز انقسامها مع عدم استحالة
عدم انقسامها قلت الحال لا يخلو عن انقسامها وعدم انقسامها وكل واحد منهما محال
لانا نقول قد مر جوابه فى المقالة الاولى ولا باس باعادته فنقول ان ارادتم بالقسمة

القسمة الفعلية فلا نسلم انها لو لم تكن منقسمة بالفعل يلزم وجود الجزء وان ارادتم بالقسمة
الوهمية فلا نسلم انها لو انقسمت فى الوهم لكان احد جزئيها سابقا على الآخر والحق فيه
ان قسمة الحركة والزمان الى الماضى والمستقبل وحال لا يصح لان الحال حد مشترك والحدود المشتركة
بين المعادين لا يمكن ان يكون احدها كما عرف واذا لم يصح قسمة الحركة والزمان الى الثلثة بطلت
الحجة المبنية على قسمتها اليها والحركة المتصلة من المبدا الى المنتهى وبسيل الحركة بمعنى القطع
لا حصول لها فى الاعيان لان الحركة بهذا المعنى لا توجد تمامها ما لم يصل المتحرك الى المنتهى
وعند وصوله انقطعت بل حصولها فى الاذهان فقط لان المتحرك لا نسبة الى المكان
الذى ادركه واذى الى المكان الذى تركه فاذا التفت الذهان فى الخيال
حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها وذلك الامر المشعور به الممتد
من مبدا المسافة الى منتهاها هو الحركة بمعنى القطع فلها وجود فى الاذهان ومن الظاهر
ان الحركة بهذا المعنى لا تحقق الا فى زمان والموجود فى الخارج ايضا من الحركة هو الجزء
متوسطا بين المبدا والمنتهى وبسيل الحركة بمعنى التوسط وذلك انما تحقق اذا لم يكن الجسم
استمر فى شئ من حدود المسافة بمعنى ان لا يوجد آن الا ويكون الجسم فيه فى حد من
حدود المسافة المفروضة بحيث لا يكون فى ذلك الحد فى شئ من الآنين المحيطين بذلك
الآن بل يكون فى الآن السابق فى احد السابقين وفى الآن اللاحق فى احد اللاحقين اذ لو استمر
فى حد بالمكان وذلك مستلزم لحركة فيكون حاصلا فى المنتهى لا فى التوسط بين المبدا والمنتهى هف
واعلم ان الحركة قد عرفت بعدة تعريفات منها انها خروج الشئ من القوة الى الفعل على سبيل

التدريج وهو لبعض القدماء قال الامام وحاصله انها عبارة عن الانتقال من امر الى
آخر قليلا قليلا ويسيرا يسيرا ومنها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهو اوسط
وقد تكلمنا عليه ومنها كون الجسم في امر من الامور بحيث يكون حاله في كل آن يفرض مخالفا
لحاله قبل ذلك الآن وبعده وهو لافلاطين وقال فسأغور في الكلمات الغريبة وهي قريب
من قول افلاطين والى التعريف الذي ذكره افلاطين اشار المص بقوله والموجود في
الخارج هو كون الجسم متوسطا من المبدا والمنتهى واعترض بان المبدا والمنتهى ليسا
امرا محركا ومنتهاه فكون موقعا محركا بينهما وفيه نظر وبان المبدا والمنتهى انما يرد
بهما الاذان بالفعل فالمحرك المستدير ليس لهما بالفعل بل بالقوة وان اريد بهما الاذان
بالقوة خرج عن التعريف المحركات التي مبدا ومنتهى بالفعل وان اريد بهما المواضع
من القوة والفعل فامثال ذلك بعض اجتنابه في الموقعات وفيه نظر وبان القبلي
والبعدي الآنيين لا يوجدان الا بالزمان المعروف بالمحرك فيكون دورا واجاب بعضهم بجواز ان يصور
هذا الامر اولية غير محتاجة الى شيء مما ذكر وفيه نظر والمحرك بشخص وجوده الموضوع والزمان
وما في المحرك كالسبق فالمحرك بهذا الثلثة وجب بشخص وجوده الحصول في الوسط الذي هو المحرك فالمحرك
الموجود الواحد بالعدد هو المتوسط من مبدا بالشخص ومنتهى بالشخص الموضوع واحد بالشخص
في زمان واحد وفيه نظر والصواب في آن واحد ويمكن الاعتذار عنه بان المراد ان المتوسط
الذي هو في ضمن مجموع ملك المتوسطات بين المبدا والمنتهى انما يكون في زمان الا ان لازم
من ذلك تركب الزمان من الآنات المسألة المبحث الثاني في ان كل متحرك فانه محرك زائد

على جسمه قال وكل متحرك محرك زائد على جسمه وذلك لانه لو لم يكن كل متحرك محرك
زائد على جسمه لكان بعض الاجسام محركا لذاته وهو معلوم لوجهين الاول انه لو كان
بعض الاجسام محركا لذاته لامتنع سكون ذلك الجسم لان ما بالذات مستمر بقاء الذات
وليس كذلك لان الاجسام مختصة في الفلكيات والعنصريات والسكون جار على كل
منهما نظرا الى ذاته واليه اشار بقوله لانه لو تحرك بالذات لامتنع سكونه وفيه نظر لان من
يقول بكون بعض المحركات مستندة الى ذات محله لا يسلم جواز السكون عليه لان ذاته
لو كان بعض الاجسام محركا لذاته لكان كل جسم محركا لما اشتراك جميع الاجسام في الجسمية
التي هي مبدا التحريك والثاني مبني بالمشاهدة واليه اشار بقوله ولكان كل جسم محركا لاشتراك
الاجسام في الجسمية الوجه الثاني قوله والا لزم اي على تقدير كون بعض الاجسام متحركا
لذاته ان كان له مطلوب وجب حصوله والا لكان المطلوب باطلا وكل باطل
والثاني مبني بالاتفاق لانه لو كان محركا لذاته لامتنع زوال ما بالذات وقد فرض كونه كذلك
هذا خلف ولقائل ان يقول يجوز ان يكون مطلوب الجسم المحرك لذاته امرا ممتنع الحصول بالكلية
كما في الافلاك سلمنا لكن ما ذكرتم من الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون
الجسم عند حصوله ان لو لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان فلما جاز ان يستمر له كمال بعد
كمال الى غير النهاية وتحدث فيه شوق بعد شوق كذلك متحرك من غير انقطاع والا اي وان
لم يكن له مطلوب لكان متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة
الى جهات مختلفة وهو محال بين الاستحالة والثاني الترجيح من غير مرجح وهو ايضا باطل

لو كانت من مقتضيات الجسم لكان ذا المقتضى هذا منها دام ذلك الجزء بدوام الجسم هذا خلف
الجزء الاخير لكن الحركة حركة نحو والطبيعة وهذا لا يمكن في الحركة لان ليست علة تامة له لانها
غائبة لست هادئة على سبيل التجدد واعلم ان بعض ارباب الكلام ذهب الى القول بتجدد الجسم
وقد نقل ذلك من النظام من متكلمي المعتزلة والذاهب الى تجدد الجسم صحيحا ذهب الى
تجدد الطبيعة فلا بد من بيان ذلك والتوغل في ابطال تجدد الجسم على الحس لان التعامل بذلك
يعد حكم الحس بالاستمرار بهذا من جملة اغلاطه فنقضا ما ثابت والحركة الطبيعة ليست ثابتة
بل هي متجددة شيئا فشيئا فلم يكن بعض الطبيعة التي ليست بمتجددة فلما علة متجددة من مجموع
امور احدها الطبيعة وثانيها الوصول الى حدود غير ملائمة على سبيل التجدد والتبدل حتى يصل
الجسم الى مكانه الطبيعي الملائم فلعل الحركة غير ثابت وآخر غير ثابت والله اشار بقوله بل لا بد من
انضمام امر اليها اي الى الطبيعة لتقدر بها الحركة وذلك الامر يستحيل ان يكون حالا ملائمة
ان الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة
توجب الطبيعة بشرط وجودها اي وجود تلك الحالة العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
يسقط الحركة لاستغنائها عنها وسواء الخروج عن الحالة الطبيعية حركة الجسم الى الحالة الطبيعية انما
يكون بعد الخروج عنها ملت حركة طبيعية مطلقا بل مضيفة على النصرة مثلا الماء في الاين
فكالحجر المرمي الى فوق والماء في الكيف فكالماء المسخن قسرا والماء في الكم فكالذابل ذو لا عرضا
والتعامل ان مقول ما ذكر النص انما تم لو بين ان الحالة الملائمة للجسم منحصرة في كونه في مكانه الطبيعي
او نحو مما توجب الحركة تركه وامكن تقريره على وجه لا يوقفنا تمامه على ذلك وسواء تعال الجسم

اذا كان موجب ما ملائمة التحرك اصلا اذ الحركة لطلب الظلام وما ليس بظلام يستوي بالنسبة
اليها وجوده وعدمه وعدم حصول الحالة الملائمة انما يكون بحصول حالة غير ملائمة فاذن حركة
الجسم متوقفة على انضمام حالة غير ملائمة الى الطبيعة وسكونه متوقف على انضمام حالة ملائمة اليها
فان سلم الاخوان يكون الجسمية مقتضية لحركة بشرط حصول حالة غير ملائمة وللسكون بشرط
زوالها كما ذكرتم في الطبيعة قلنا جميع الاحوال بالنسبة الى الجسمية على السواء فكون بعضها
ملائما وبعضها منافرا اوحصل بالنسبة الى الطبيعة لا بالنسبة الى الجسمية لان الجسمية مشتركة الى الكل
فان قيل الطبيعة من حيث هي اضافة متكررة فلا يكون اضافة بعض الاحوال بالنسبة اليها ملائما
وبعضها منافرا فنقول الطبيعة مشتركة لا كاشتراك الجسمية فانها طبيعة نوعية تختلف الطبيعة
لاختلاف الطباع في الجسمية ولئن سلم الطباع وان كانت مختلفة لكن لا بالنسبة الى افراد تلك الطبيعة
نوعية والكلام فيها فنقول افراد كل طبيعة لا تختلف في المقتضيات فان افراد الطبيعة
الارضية مثلا في اقتضاء المركز وافراد الطبيعة النارية مثلا في اقتضاء المحيط وعلى هذا القياس
وكذا الكلام في النسبة الى الحركة الارادية اي في انها وجودها لا يمكن في التحرك وذلك لان
النفس ثابتة فنقضا ما ثابت والحركة الارادية ليست ثابتة فلا يكون مقتضى النفس وفي الحيوانات
العطسان مثلا الانعام في النفوس الحيوانية اما في النفوس الفلكية فلا تم لان مقتضاها وهو الحركة
الدائمة ثابت اقول فيه نظر لان الحركة سواء كانت دائمة او غير دائمة انما يكون حدوثها على سبيل
التجدد فلم يكن ثابتة واذا لم يكن ثابتة بل متجددة فلما علة كذلك لما عرفت نعم هذا انما يرد على من
استدل عليه بان النفس لو كانت مقتضية للحركة دامت الحركة بدوامها وليس كذلك والدليل المذكور

في الكتاب ذلك ولما ثبت ان الفصل وحدها لا يمكن في التحرك فلا بد من انضمام امر
اليها وذلك الامر ليس هو النصف الكلي لانه منقسم الى الجزئيات واحدة فلا تتم واحدة دون
آخر بل امر آخر منضم الى النصف الكلي ليحصل الفعل الجزئي وكيفية ذلك ان المسافة لما
امتنع على استداد ممكن ان نفرض فيه حدود وجزئية يجري بها المسافة الى اخرها الجزئية
فقاطع ذلك المسافة يحتمل الوصول الى آخرها اولا ثم تحصيل ذلك الحدود واحدا بعد واحد
ونسبت عن كل تحصيل ارادة جزئية تقصد ذلك الحد ووصوله اليه ينفي ذلك الارادة وتحدد
عنها فصير كل ارادة سببا لوجود حركة ووجود كل حركة سببا للوصول الى حد وكل وصول الى حد
سببا لوجود ارادة تحدد معه وهكذا ثم الحال لا يخلو اما ان ينقطع التحصيل فينقطع الارادة والحركة
فتقف كما في الحيوانات او لا ينقطع بل تتصل التحصيلات تحدد على التوالي فتتصل
المسافة وتتصل الارادات المنبعثة عنها مستمرة الحركة كما في الافلاك الحق ان لك
مادة الحركة وما اليه قال ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات اي يتخالفان بالذات
اذ التضاد لا يكون الا مع غاية الخلاف فيكون قوله لا مع غاية الخلاف صفة منتهى كالالم الآتي
يحمل على التضاد بحسب الشهرة كالحركة من الناصب الى السواد او لا مع الغاية كالحركة من الصفرة
الى البيضية وقد يتضادان بالعرض بالمعنى المقابل بالذات اما الاجل عرضين لازمين
كالمركز والمحيط فانهما لا يتضادان لذاتهما لكون كل واحد منهما نقطة والنقطة متساوية النسبة
بل بعارضين احدهما المركزية وكونه غاية البعد عن الفلك والآخر المحيطية وكونه غاية القرب منه
وسبيل المماثل غاية القرب عن المحيط وغاية البعد عن المركز فكونان عرضين لازمين لهما والآخر

لازمين كالحركة من جانب اي من جانب المسافة الى آخر فان احدهما اي احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى
وكونهما كذلك اي كون احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى ليس بالطبع لكونهما لازمين بل بالاتفاق ولهذا
لو كانت الحركة بالعكس صار المبدأ منتهى والمنتهى مبدأ وانما قد يعرض لشيء الواحد كونه مبدأ ومنتهى فالكونان
اضافيان منها بالذات لا يجاد الذات بل بالعرض والاعتبار كما في الحركة المستديرة على ما قال وكما في
الحركة المستديرة فان كل نقطة فيها فان الحركة منها حركة اليها فهي مبدأ ومنتهى لكن في آنين لا في آن واحد اذ
النقطة الواحدة في آن واحد امتنع ان تكون مبدأ الحركة ومنتهى لتلك الحركة بعينها ضرورة بل انما تجوز ذلك في
آنين فتلك النقطة واحدة بالعدد انسان بالاعتبار وذلك كاف في كونها مبدأ ومنتهى اذ ليس من
شرط المبدأية والمنتهية الاثنينة بالذات بل الاثنينة اما بالذات او بالاعتبار والمبدأ الحركة ومنتهاها
ذات وعرض لها انها مبدأ ومنتهى فان الجسم اذا تحرك من السواد الى البياض فالسواد مهيته
وحقيقته في نفسه ثم عرضت لها ان صارت مبدأ لهذه الحركة والبياض انضمامية وحقيقته ثم عرضت
لها ان صارت منتهى لهذه الحركة وبهذان العارضان اعني كونه مبدأ ومنتهى ان اعتبرا بالقياس الى
الحركة كان قياس التضايف لان مبدأ مبدأ الذي هو المبدأ اعني الحركة وبالعكس اي ذو المبدأ ذو مبدأ
بعيد او المنتهى منتهى لذي المنتهى وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما اي من العارضين بالقياس الى
الاخر كان قياس التضاد لانهما امران وجوديان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ومنها غاية
الخلاف الاضافي اذ ليس كل من عقل مبدأ عقل منتهى اذ من الجائز ان يفرض حركة ذات بداية ولا
نهاية لها وكذلك ليس كل من عقل منتهى عقل مبدأ فان من الجائز وجود حركة ذات نهاية لا بداية لها والمضافان
يجب ان يعقلا معا والعدم والملكة والسلب والايجاب يدلان على ذلك بعضهما ان يكون احدهما معدوما وكل

واحد سماه جودي العنف الرابع فيما فد الحركة قد تشتق في الكيف والكم والاين الوضع
اي وقد تنتقل الموضوع من صنف من تلك المقولات الى صنف آخر على التدريج اما في الكم
فالتخلخل والكاثف والنمو والذبول اما التخلخل اي الحصول اي الحصول على ان يزداد مقدار الجسم
من غير ان يرد عليه شيء من الخارج والكاثف اي الحصول عكسه وهو ان ينقص مقدار
الجسم من غير ان ينفصل شيء منه كانتقال الماء من الجمود الى الذوبان وهو مثال التخلخل
اذ الماء الجامد اذا ذاب زاد مقداره وعكسه اي انتقال الماء من الذوبان الى الجمود وهو
مثال الكاثف اذ الماء اذا انجمد انتقص مقداره وكما ان التخلخل قد يكون فيما يقبل
فانه ان يكون دخول الماء الحاصل الخلأ منها او لان الجسم الكائن فيها ازداد بجمد بالمص ثم
برد وتكاثف عند صعود الماء او بسبب آخر والاول باطل لاستحالة الخلأ على ما قال ولبين
ذلك اي دخول الماء لحصول الخلأ منها لاستحالة معين الثاني لان الثالث معلوم البطلان
بالضرورة ولهذا لم يعرض المص للثالث وجزم بحصة الثاني وبعد ابطال الاول وقال بل لان
الجسم الكائن فيها ازداد بجمد بالمص والا لزم الخلأ كزمج بعض الهواء الذي في داخلها بالمص
ثم برد وتكاثف بطبعه عند صعود الماء لاستحالة تداخل الجسمين وهذا الاستشهاد دال على
التخلخل عند المص وعلى التكاثف عند الكب بعد المص وسقط الاين ان الثالث
معلوم البطلان بالضرورة نظر على الاخفى وهذا الحركة اي التخلخل والتكاثف انما تعرض
للجسم المركب من الهيولى والصورة والهيولى لاستدارة لها في نفسها وما الاستدارة في نفسها كان
نسبتها الى جميع المقادير نسبة واحدة فالهيولى نسبتها الى جميع المقادير على السوية فاذا

استعدت الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس اي واذا استعدت
للمقدار الصغير خلعت الكبير ولبست الصغير فان ملت الفلك مركب من الهيولى والصورة
مع امتناع خلوه عن مقداره المعين ملت نعم لكن كون الهيولى غير معدومة في نفسها وكون
المقادير متساوي النسب ايفيد القطع بوجود التخلخل والتكاثف بل بعضي كونه تبديل
المقادير عليها واذ الاستعداد من لسعد ذلك وقول العظيم لا يصير صغيرا الا اذا كان
اجزاؤه متفرقة فيتدرج او بتخلخل بعض الاجزاء او منفصل والصغير لا يصير عظيما الا بالعكس
على ما نقول بتبدل المقادير انما يلزم عند ضرورة الهيولى مستعدة لمقدار اصغر او اكبر
ويصح ان لسعد هيولى الفلك لمقدار اصغر او اكبر بسبب بعادها وفي الحواشي الغطشة
ان لا مدخل للصورة في هذه الحركة على ما هو المشهور من مذهب الحكماء وفي انها للهيولى على ما هو
مذهبهم نظر اقول لاحتمال ان يكون الامر آخر لا يطلع عليه واما النمو فهو ان يزداد الجسم
اي مقداره بسبب انضمام جسم آخر وهو الاجزاء الغذائية به اي بذلك الجسم الذي على وجه
يكون الزيادة بمعاضدته في الاصل ما انفصل اجزاؤه الى جميع الاقطار على سنة طبيعية كما يكون
في سن الحداثة وهو قريب من بلوغ سنة والذبول عكسه وهو ان ينقص الجسم بسبب انفصال
بعض الاجزاء عنه على التناسب كما في المشايخ وسن الشيخوخة من نحو سبعين سنة الى
آخر العمر اعلم ان السمن والهزال منها انما يزداد الجسم وانتقاصه على التدريج فنقص
اذن عدا ما من اقسام الانتقال في الكم كالنمو والذبول وقول الشيخ في النجاة ما الكيفية
فلانها تقبل التزيد والنقص فحقيق ان يكون منها ذكره كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف

يدل على ان اقسام الحركة انحصر في الاربعة المذكورة والافلا وجه لكون الشئ وقد جعل
للمولى العلامة قطب الملة والدين الشيرازي في شرحه للقانون السمن والهزال من اقسام
الحركة الكمية وقال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى
الازدياد اما ان تكون بورود زيادة اخرى وهو النمو او لا تكون كذلك وهو التخلخل
والتي الى الانتقاص اما ان تكون بانفصال شئ من المادة وهو الذبول او الهزال او لا تكون
كذلك وهو الكاشف وسبق ان علم ان المراد بالمادة في قولنا بانفصال شئ من المادة الجسم
الا البول لاستحالة ذلك في البول وسيم الاتحاشون عن استعمال ذلك في الكتب الطبية
واما في الكيف فكاستحالة الجسم من البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكاستحالة الجسم من
البياض الى السواد على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة وبحسبان علم ان الحركة لا تقع في
جميع الكيفيات بل انما تقع فيما قبل الاشتداد والضعف والكيف فيه الاشتداد فان السواد
مثلا لو كان اشد سبق ذاته مع الاشتداد وكلما كان سبق ذاته معه لكان مضمما اليه سواد
آخر فلزم اجتماع السوادين في محل واحد وفي الحقيقة المحل اشتد سواده بان بطل عنه
سواد وحصل سواد آخر اشد منه وكذا في جانب الضعف فان الشديد يعدم ويحصل مكانه
اضعف منه واما في الاين فكحركة من مكان الى آخر المسماة بالنقلة وسموها في الوضع
كحركة الكرة في مكانها لانتقال الاوجه لاراد الكاف ان لحركة الوضعية منحصرة في حركة الكرة في
مكانها فالصواب ان يقول وهي حركة الكرة في مكانها كما ذكر استاذه في الشرح لان الانسلاخ
انحصارها فيها لان حركة القاعد اذا قام وبالعكس حركة وضعية اذ ليست كينونة الكرة وضعا فقط بل

ولا اينية لان كل متحرك حركة اينية لابد ان يخرج من مكانه والقاعد اذا قام والقائم اذا قعد
لا يخرج عن مكانه لانا لانم انها اينية قوله لان كل متحرك حركة اينية فانه عند ما يتحرك
لابد وان يخرج من مكانه ممنوع لان المحرك المكانة وهي الامتة هي التي يبدل بها اليون
المتحرك على معنى انه يكون في كل آن في آن آخر الا انه يكون في كل آن في مكان آخر فذلك
لانك عرفت ان معنى قولهم ان في مقولة كذا حركة ان الجسم يغير في صف من تلك المقولة
الى صف آخر منها على التدريج بل ان حركة الكرة التي هي المحدد على مركز نفسها حركة
وضعية وليست تلك الحركة في مكانه اذ لا مكان لدوحة كالرحى في مكانه وضعه وليست
تلك الحركة حركة الكرة اذ الرحى ليس كريا فالصحيح ما ذكره المص لما ذكره استاذه فان لها
تحلف استاذها بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنها على التدريج واذا
اختلف السه تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الحركة في الوضع وفي نسخة بحط الملص
فان لها تحلف ستة كل واحد منها اذا الى الامور الخارجة عنها على التدريج وهو اول
لان في تغير ستة اجزاء الكرة بعضها الى بعض عند حركتها على مركز نفسها نظر افتامل
والدليل على ان حركة الكرة على مركز نفسها حركة وضعية هو انه لو لم تكن وضعية فاما ان
تكون مكانية او غريبة والثاني باطل بالضرورة واذ لا اشياء لها الا بالحركة الا المتة والاول
ايضا باطل لجواز ان لا تكون الكرة مكان كالمحدد فلا تكون حركة في المكان وعلى تقدير ان تكون
لها مكان كسائر الافلاك فانها لا تستقل بحركتها من مكانها الى غريبة بل انما تغير ستة اجزائها
الى امور خارج عنها وهذه الستة هي الوضع فالمغير فيها تكون حركة في الوضع وهو الملط واما

ضعف قوي

الجوهر فلا تقع فيه حركة اي لا يجوز ان تزول الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم ويحصل لمادته صورة اخرى على التدريج لانا اذا ازالت الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك النوع ويحصل نوع آخر لان الصورة الحاصلة بعد انعدام الاول يكون موافقة لها بالنوع لان المادة في الحالين يكون مستعدة لنوع تلك الصورة فلما في الحالين استحقاق ذلك النوع الا انه يجوز ان يتخلف استعداده للعوارض المفارقة فلا يزول عنها بتلك الصورة لوجود الاستعداد والاستحقاق بل يتخلف عوارضها بصيرورة المادة مستعدة لحصول عارض آخر وقد فرضنا ان تلك الصورة ضعيفة ان لا يحصل لها صورة اخرى مخالفة للاول في النوع فلا يكون ذلك انتقالا الى حركة من صورة الى اخرى لكن الانتقال الى الصورة الاخرى لا يكون ليس الا ليس او لا الكان لا ابتدا او وسط وانتها والصورة لا تحصل ح الا في الانتها فيكون المادة في الابتدا او الوسط بلا صورة بل دفعة لان الانتقال الدفعي لا يكون حركة بل كونا وفسادا واليه اشار بقوله ثم المادة خلعت صورة ولبست اخرى وذلك كون وفساد قال الفاضل الشارح في توجيه هذا الموضع اذا زالت الصورة النوعية او الجسمية عن الجسم ينعدم ذلك النوع ويوجد غيره لانها مقومات له والمتحرك من شانه بقاء ذاته في الحالين والا لم يكن بقاء المتحرك وسواء الجسم بهذا حال زوال الصورة النوعية او الجسمية عنه فلا يمكن وقوع الحركة فيه ثم اعترض بان المتحرك ليس هو الجسم بل المادة وتلك باقية في الحالين وجوابه ان الحركة تستدعي موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا تكون المادة في الابتدا او الوسط موجودا بل معدوما وسواء

فلا يصح عليها الحركة في الصورة وذلك بخلاف الحركة في الكيف فان الموضوع في وجوده غني عن الكيف وايضا قولهم الصورة الجسمية اذا زالت عن الجسم ينعدم ذلك النوع ويوجد غيره غير صحيح اذ لا ينعدم ذلك النوع بانعدام الصورة الجسمية بل ينعدم ذلك الشخص عند زوال الصورة الجسمية ويوجد شخص آخر من نوعه بل ذلك انما يكون في الصورة النوعية وسوطوا بحثان انعدام الصورة الجسمية عند خرق الخرق والالتيام انما يكون في آن كالكون والفساد فلا تكون حركة في الصورة الجسمية واما بقية المقولات وهي متى والاضافة والملك وان ينعل وان ينفعل فما يتعلق وضعا تهافي وقوع الحركة وعدمها اي اذا وقعت الحركة في معروضاتها وقعت الحركة فيها والا فلا قال الشارح المقولات التي هي متى المقولات الستة وهي دائما عارضة لغيرها والعقل قاض بانها متى هي تابعة للمعروضات فان كانت معروضاتها قابلة للحركة قبلت هي والا فلا قال وانما بين ذلك على التفصيل فان يفعل كاف بل يقتضي لعقولتي الاين والوضع فانهما من الامور الستة المقول المتى لا تقع فيه حركة فان انتقال الجسم من مكان الى آخر انما يتبع وقوعه لا على التدريج والا لكان لمتى آخر وسط والمكان جعلناه هيئة احاطة الجسم بغيره المستلزم لمماسة كل الحركة فيه تابعة لحركة الجسم المحيط فلا تقع فيه حركة بالذات بل بالعرض وفي نظر فان حركة الجسم المحيط في الاين تقتضي حركة الجسم في المكان وهي حركة بالذات للمحاط والسعة لا خروجا عن كونها حركة ذاته فان الحركة في الكم تابعة لحركة في الكيف وهي حركة ذاته وان جعلنا ما عبارة عن الحلل للشيء لم يكن فيه حركة لان ما يحصل في الآن اقول من فسر الملك بالتملك للشيء ان اراد

يكون الشيء مالكا الشيء فيكون من مقولة المضاف لان منها ملكا وسي اضافة ومالكا ومملوكا وسما
مضافان وان اراد به المعنى الذي بعض معانيه لازم لهذا المعنى فهذا ايضا غير صحيح لان الغنى
والاستغناء قد يراد به كون الشيء بحالة لا يمكن ان لا ينتفع اصلا بما يذكر انه غنى او مستغن عنه كما
تقال هذا الحجر مستغن عن المال اذ لا يمكن ان لا ينتفع بما هو الفائدة والغرض منه وهذا معنى عدمي
اذ هو عدم الاحتياج او عدم امكان الانتفاع فليس هو بمقولة اصلا وقد يراد به كون الشيء بحالة
يكون الفائدة المطلوبة من الشيء الذي تقال انه غني عنه حاصلة بدون ذلك الشيء مثل من يكون
صحيحا في مزاجه وسيئات اعضائه وافعالها فانه لا يحتاج الى الادوية والمرورات
التي يحتاج اليها المريض في بدنه كلها او في احدها فيقال لهذا الصحيح انه مستغن عن هذه الادوية
والمرورات لان غايته من اعادة الصحة المفقودة وهي حاصلة عنده وهنا فيكون غنيا عنها والغنى
من باب الكيف وكذا الصحة والمرة من باب الوضع واتصال الاجزاء من باب المضاف
وكذا الحصول قد يراد به كون الشيء بحالة لا يحتاج الى كسب صفة اما لان ذاته لا تحتاج الى صفة
زائدة عليها حتى او فرض له صفة زائدة لكان لكمال ذاته كالباري تعالى واما لان ذاته في
اول وجوده لما كانت متصفة بصفات كمال يحتاج سي اليها ولا يمكن خلو ذاته عنها اصلا فيكون
موصوفا عن كسب تلك الصفات والاستغناء في بدنا نفسا او عدم ليس من مقولة
فاذن ظهر ان تفسير مقولة الملك بالتملك غير صحيح وان التعليل الذي ذكره الشارح للعدم وقوع
الحركة في التملك انما يصح اذا حمل التملك على اول ما ذكرنا من المعاني قال واما الاضافة فهي ايضا
من الامور التي تحصل في آن وقوع فحركة اقول حصول كل اضافة في آن وبالاولى الجسم

فانه غير بديهي والمشهور ان المضاف ابدا عارض لمقولة من المقولات في قبول الاشتداد
والنقص فاذا اتصف بالحركة فذلك بالحقيقة لتلك المقولة وبالعرض له فان الجسم اذا
كان البعض متقابلا فاذا تحرك الى جهة المقابلة فملك الحركة انما يكون حركة مكانية او وضعية
فالحركة فيها بالذات وفيه نظر قال وكذا الفعل والانفعال فان انفعال الجسم من التبريد
الى التسخين يستدعي طلب التسخينة والتبريد يستدعي طلب البرودة فيكون حال طلبه للبرودة
حال طلبه للتسخينة وهو محال فلا يتم فيه حركة اقول يقرره على الوجه المفصل ان انفعال
الجسم من التبريد الى التسخين ان كان دفعة فلا حركة وان كان لا دفعة فلا يخلو اما ان يكون
التبريد باقيا وسيح لان التبريد يوجه الى البرودة والتسخين الى السخونة وعند كون الشيء
في حالة واحدة متوجها الى الضدين واما ان لا يكون باقيا فلم يكن الحركة واقعة في التبريد
بل التبريد لم يسق والتسخين انما وجد بعده وعند وجود التبريد وعند ذلك ان سكون لا محالة فليس
هناك حركة من التبريد الى التسخين على الاستمرار واما الذي يقال ان الشيء قد ينقص
اتصافه بالفعل يسيرا يسيرا فهذا لان القوة تحتمل يسيرا يسيرا ان كان الفعل بالطبع
واما لان القوة متنعة يسيرا يسيرا ان كان الفعل بالارادة واما لان الآلة تحتمل ان
كان الفعل بها وفي جميع ذلك يحتمل الحال اولا ان في القوة او القوة او الآلة ثم تبعه
السيد في الفاعلية وفيه نظر المبحث الخامس في تقسيم الحركة القسم الاول قال واما الحركة
فانما دامت بالشخص وهي انما تتحقق عند وحدة موضوعها اذ لو تعدد موضوع الحركة لزم
تعدد الحركة لان الحركة القائمة باحد الموضوعين لا تكون عين الحركة القائمة بالموضوع الآخر

لاستحالة قيام العرض الواحد بمحلين ووحدة زمانها لان الجسم الواحد اذا قطع مسافة واحدة في
الزمان الاول ثم عاد في الزمان الثاني لم يكن العائد سوا الاول لاستحالة اعادة المعدوم وقوله
مافيه اى مافيه الحركة وسر المقولة لانه يمكن ان يقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل ويموت
يكون ابتدا هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فاذا لابد مع وحدتهما وحدة مافيه لتكون الحركة
واحدة بالشخص واما وحدة المحرك فغير معتبرة في وحدة الحركة اى وحدة الحركة غير مشروطة
بوحدة المحرك لان محركا لو حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة
مع ان المحرك متعدد فلو كان وحدة المحرك شرطا لامتنع ذلك قيل فيه نظر لان المحرك الثاني
اما ان يكون لاثرا ولا فان لم يمكن لم يمكن محركا وان كان فاما ان يكون اثر الحركة التي وجدت
ومنع الاستحالة اعادة المعدوم بعينه واستناد الاثر الواحد الى مؤثرين تامين او جزئين
اخرى بعضي نظائر المحرك بغاز الحركة واجاب الفاضل الشارح عنه بما اختاره الثاني
من الشق الثاني والملزم عدم الوحدة لانا نريد بالحركة الواحدة الحركة المتصلة من المبدا
الى المنتهى وبهذا كذلك لان الاثر الاول متصل بالاثر الثاني بالاتصال فما ذكره الفاضل
الشارح نظر لان الموجب لذلك الحركة المتصلة ان كان اما واحدا مقسوطا وان كان امورا
متعددة يلزم استناد الموجب الواحد الى موجبين تامين لانا نقول لانم وانا نلزم ان لو
لم يكن احدهما موجبا للاخر وشرطه والاخر للاخر المتصل به واما اذا كان فلا استحالة لما كان
احد الاثرين غير الاخر والاثر مغاير سوا الحركة فلم يكن الحركة واحدة بل متعددة لانا نقول لانسلم
ذلك فان المراد بوحدة الحركة المتصلة الوحدة الاتصالية على ما نص عليه الشيخ في الشفاء

بقوله ويكون وحدة هذه الحركة المتصلة هي بوجود الاتصال فيها واللازم حاصل لتم حصول الانقسام
فيها بسببها الى الحركتين ومثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية كما ان الحركة
الفلكية مع اتصالها تعرض لها انقسامات بسبب الشروق والغروب والمسامتات
ووحدة المبدا غير كافية اى في وحدة الحركة لان الجسم قد يحرك من الساض احد جانبيه
الى السواد والاخر الى السليمة واذا كان كذلك كان الحركة متعددة مع وحدة المبدا فلم يكن
كافية وكذا وحدة المنتهى اى غير كافية في وحدة الحركة لان الوصول اليه اى الى المنتهى
يكون دفعة كما يقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كما يقال من الحمرة
الى السليمة ثم الى السوادة وان كان كذلك كان احدهما غير الاخر مع وحدة المنتهى فلم
يكن وحدة المنتهى كافية وفي الحواشي الغطشة في ان الانتقال من الغبرة الى السواد في
نظر اقول وذلك لان المسافة التي سلكها المتحرك في الكيفية امتداد اتصالي لا يكون
يمكن ان يوجد فيه متقاطع كما في الحركة في الاين والموجود في كل متقطع نوع من ذلك الكمية
كل نوع بالقياس الى نوع اقرب او ابعد منه احدث واذا كان الامر كذلك لا يكون
الانتقال من احد الحدين الى الاخر فيه بل بوسائط ولقائل ان يقول انتقال الجسم
من الغبرة الى السواد مثلا اذا كان بواسطة فانتقال الجسم من تلك الواسطة الى السواد ان
كان بواسطة اخرى وهلم جرا الى ما لا نهاية له يلزم امتناع انتقال الجسم من الغبرة الى السواد
بوجود وسائط غير متناهية بالفعل وان لم يكن كذلك بل ينتهي الجسم في الانتقال الى واسطة
يكون انتقاله منها الى السواد فيه فذلك يكفينا في لزوم المطلوب على انا نقول قوله

وكذا وحدتهما اى وحدة المبدا والمنتهى حركة فى وحدة الحركة لان الانتقال من احدهما
الى الآخر قد يكون بطرق مختلفة كما فى ذلك لانا اذا لم نكن وحدتنا كافية فوحدهما
اولى بان لا تكون كافية وقد نظر لعدم لزوم المطلوب الانتهاء الى واسطة تكون الانتقال منها
الى السواد دفعة لان الكلام فى منتهى الحركة الانتقال مطلقا واعلم ان الغرض من ذكر
ان وحدة المبدا والمنتهى ووحدتهما مغايرة كما يفهم لزوم تقدم العلم به من استلزام الامور
الثلثة موان يعلم ان وحدة المبدا والمنتهى لا تستلزم الوحدة الامور الثلثة بل الامر بالعكس
والباشار بقوله نعم وحدتهما لا تستلزم وحدة الامور الثلثة واما واحدة بالنوع وهى الحركات
المختلفة بالعدد والمتفقة بالحقيقة وهى انما تحقق عند وحدة ما فيه الحركة بالنوع او الشخص
وما منه وما اليه بالنوع او بالشخص وذلك بان يتحرك جسمان من السواد الى البياض
او يتحرك جسمان من المركز الى المحيط او من المحيط الى المركز على خط واحد او على خطين آ
اتحاد ما فيه الحركة فلان الحركة من نقطة الى اخرى بالاستقامة تخالف الحركة منتهيا اليها بالاستدارة
بالنوع مع اتحاد ما فيه وما منه والى اتحاد ما منه وما اليه لما ان الحركة من السواد الى البياض
تخالف الحركة من البياض الى السواد بالنوع مع اتحاد ما فيه الحركة واما واحدة بالجنس وهى
الحركات المختلفة بالنوع المتفقة بالجنس القريب او البعيد وهى انما تحقق باتحاد ما فيه
الحركة اى بالجنس قريبا او بعيدا كحركة جسمين احدهما من السواد الى البياض والآخر من
البياض الى السواد فان بين الحركتين واحدة بالجنس القريب اتحاد ما فيه الحركة بالجنس
القريب وهو الكيف المبصر ولو تحرك الآخر من الحمارة الى البرودة كانتا متحدتين بالجنس

البعيد لعدم اتحاد ما فيه الحركة بالجنس القريب بل بالجنس البعيد وهو الكيف المحسوس
القسم الثانى قال واما الحركة المستديرة وهى التى تقطع مسافة اطول اى من مساوية حركة
الاخرى فى الزمان المساوى الى زمانها او الاقصر اى او فى الزمان الاقصر من زمانها
او مساوية مساوية اى لمسافة حركة الاخرى فى زمان اقل اى من زمانها وانما بطيئة وتعرفا
من المذكور فى تعريف السريعة وهى التى تقطع مسافة اقصر فى الزمان المساوى او الاطول
او مساوية مساوية فى زمان اطول والبطو ليس بمقابل السكنات اى فى البطو كما زعم
القائلون بانه جزء والا لكانت ستة السكنات المقابلة لحركات الشمس التى هى خمسة
وثلاثون فى يوم واحد اكثر من حركات الشمس فى ذلك اليوم الحركات الفوريا
لان السكنات المقابلة من حركات الشمس لكونها بازاء افضل حركات الشمس على حركات مساوية
له وتساويه المتساوى من الى الشئ كستة المساوى الاخر الممكن فضل لكل الحركات ازيد
من حركاته بالاعداد لا يحصى فسكنات الشمس ازيد من حركاته كذلك مع انا لا نحس بشئ
من السكنات اى سكنات الشمس وبحس بحركاته فلو كان كذلك لكان الامر بالعكس
لان بعد فى الحركات الطبيعية حائلا المخروق وفى القسرية مقاومة الطبيعة او ضعف القوة
القاسرة وفى الارادية احد الدواعى او مانعة الطبيعة او مانعة المخروق او مانعتها
معا القسم الثالث قال واما الحركات قد تكون متضادة وهى الداخلة تحت جنس
واحد قريب كالتسود اى الحركة من الساض الى السواد والبيض اى الحركة من السواد
الى الساض فانهما داخلتان تحت جنس واحد قريب وهو الكيف المبصر واما تضادهما

الحركة ولما ذكران الاربعة من السته المذكورة لست صالحة لذلك ذكران ذلك للباقين
فقال بل الضاد مامنه وما اليه جميعا لا لاجل مامنه فقط فان الحركة من السواد الى الحمرة ومن الساض
اليها اضداد ان ولا لاجل ما اليه فقط فان الحركة من الحمرة الى الساض ومنها الى السواد
اذ ليس بينهما خلاف
اضداد ان وقوله لا لكونهما بعطتين بل لان احدهما مبدا والاخرى منتهى اشارة الى
جواب سوال متدد وتقرير السوال انه لو كان تضاد ها التضاد مامنه وما اليه وجب ان يكون
مامنه وما اليه متضادين واللازم باطل لان مبدا الحركة الاينية ومنتهاها بعطتين غير مجتمعتين
بالملهية والمتحدان بالملهية استحال ان يكونا متضادين وتقرير الجواب ان نقال الشرطية
ممنوعة ان عنيت انه يجوز ان يكونا متضادين بحسب ذاتهما ومسلمة ان عنيت انه يجب
ان يكونا متضادين بالاعتبار الذى تعلقت الحركة بهما وسيكون احدهما مبدا والاخرى منتهى
ولكن لا نم ان السالم بط فان النقطة التى هى مبدا تضاد النقطة التى هى منتهى من حيث ان
الاول مبدا والثانى منتهى ولقائل ان يقول الكلام فى ان تضاد الحركتين لتضاد مبدا هما
ومنتهاهما والسائل يقول ان مبداهما ومنتهاهما لا تضادان بحسب الذات لكونهما بعطيين
ولا بحسب المبدائية لاشتراكهما فيها وكذا الكلام فى منتهاهما وما ذكرتموه فى جواب البعض
ان يكون مبدا كل حركة من حيث هو مبدا تضاد منتهاها من حيث هو منتهى وذلك لا نزاع فيه
لانا لا نم ان مبداهما ومنتهاهما لا تضادان بحسب عروض المبدائية والمنتهائية لان
النقطة التى هى مبدا لملك الحركة تضاد النقطة التى هى مبدا الاخرى من حيث ان الاولى مبدا
ملك الحركة والثانية مبدا الاخرى والكلام فى المنتهى لانا لا نم ان النقطة التى هى مبدا ملك الحركة

تضاد النقطة التى هى مبدا الاخرى من حيث هو مذكور وانما يكون كذلك لو كانت الحركة
متضادة من وسواء المسئلة وقوله والتوجه الى الاطراف عطف على قوله بل التضاد اى
بل تضاد الحركات تضاد مامنه وما اليه والتوجه الى الاطراف فان التوجه الى فوق تضاد
التوجه الى تحت وبالعكس والحاصل ان تضاد الحركات لتضاد مامنه وما اليه وسواء الاطراف
والجهات فكون تضاد ها للتوجه الى الاطراف والجهات العسر الزائل قال واما
الحركة اما مستقيمة وهى الواقعة على خط مستقيم واما مستديرة وهى الواقعة على خط
منحن لا على خط مستدير على ما قيل والامم يحصرون هذه الاقسام ان الخط المستدير فى
عرفهم ما لو جد فى جهة تتعين نقطة تساوى جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه
كخطوط المنحنى فانه قد يكون كذلك وقد لا يكون ومنه نظر ان الاصوب ان يقال
اما مستقيمة واما منحنية واما مركبة منهما كحركة العجلة فانها تقطع مسافة مستقيمة ومدورة
على هيئتها وكحركة الكرة المرمية المدحرجة وسيجىء ان حركة كوكبية وفى الحواشى النقطة واعلم
ان معنى هذا الكلام ان الحركة قد تكون مستقيمة وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبة منهما كما
فى الفلك الا ان الحركة لا تخ عنها فان الحركة الكلية خارجة عنها اقول بهذا التقسيم للحركة
الاينية لا المطلق الحركة والحركة الاينية لا تخ عنها واضافى الحواشى النقطة فى كون حركة العجلة
حركة واحدة نظر ولو سلم يلزم عليه من الاقسام بان يقال مثلا الحركة اما فى الاين واما فى
الكيف او مركبة منهما وفس الباقى عليه اقول النظر ان حركة العجلة انما تكون حركة واحدة لو
لزم من اجتماع المستقيمة والمستديرة هيئة وحدانية بها حصلت حركة منهما وهو غير معلوم
فليتأمل

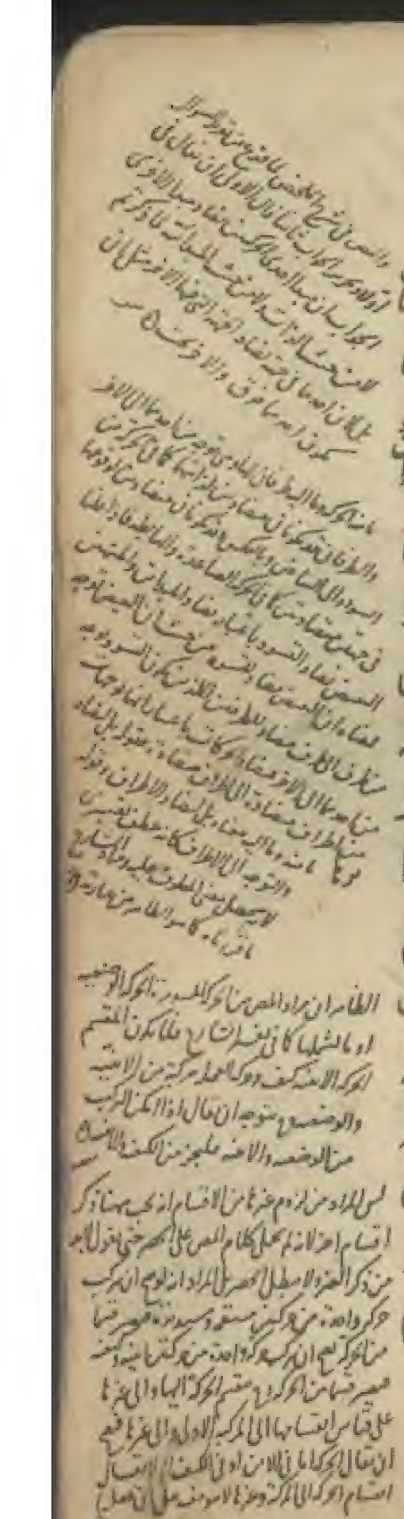

بل هو كاجتماع التضاد والاستحالة في جسم واحد وانما لزوم غيره من الاقسام ممنوع لان القسم
للحركة الاينية لا المطلق الحركة على ما قال الشيخ من كل حركة ليست صاعدة وهابطة سكون وذهب
المعلم الاول والشيخ الى امتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها بعض من غير ان يتخلل
بينها سكونات وبنى عليه ذلك كون الحركة التي هي علة الزمان وضعيه دورته كالسجن والخشب
بالصاعدة والهابطة لا وجه له الا التوهم لان الميل الموصل الى ذلك الحد موجود حال الوصول
لوجوب معية العلة عند وجود المعلول والوصول آني في الوجود والا لكان عند وصول الجسم
الى حد جزء منه اي جزء شئ الزمان والاول باطل هكذا في حواشي القطب غير واصل فلا
يكون الوصول وصولا وتقريره لو كان الوصول زمانيا لكان حال الوصول منقسما بانقسام
ذلك الزمان منقسم الحد بانقسام حال الوصول فعند وصول الجسم الى احد جزئي ذلك الحد لا
يكون واصلا بل يكون وصوله عند وصول الجزء الثاني اليه فلا يكون الوصول وصولا انتهى
وفي حواشي القطب ذلك ممنوع لانا نختار ان حال الوصول اقول وتوجيهه ان يقال ان اراد
بكون الجسم عند وصوله الى احد جزئيه غير واصل انه لا يكون واصلا الى ذلك الجزء فهو ممنوع وان اراد
به انه لا يكون واصلا الى ذلك الحد فمسلم لكن لا نسلم لزوم كون الوصول غير وصول بل اللازم
كون الواصل الى جزء الحد غير واصل الى الحد والواقع كذلك لان الجزء مغاير للكل والوصول الى
احد المتغايرين غير الوصول الى المغاير الآخر فذلك المتصل موجود في ذلك الان والا لوصول
ايضا آني والا فقد فرضنا استمرار اللاوصول الى حين ما صار الجسم المتحرك بحركة ثابتة الى ذلك
الحد لان الامور الواقعة على جزء من متصل ما مستمر في الزمان الذي طرفه ذلك الان وهنا ما استمر

زمانا الا الاتصال اللامرصولة عبارة عن كون الجسم متغايرا فالزمان الحد او محوكا عنه والمغايرة
والتحرك لا يكونان آنيا لان اللامرصولة ليست عبارة عن المغايرة والتحرك بل هي نوع الى
المرصولة فانه وفي الزماني والميل الموجب لها انما موجود في ذلك الآن ولا يجتمعان في آن
واحد لاستحالة اتحاد آن الوصول واللاوصول لاستلزامه اجتماع المتضادين في
جسم واحد في آن ما قال لا يصح ان يجتمع الميل مع الشئ مع الميل عنه في آن واحد
بل في آنين منهما زمان يسكن فيه الجسم لانه لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان اما محوكا
لا الى احد ولا عنه وهو محال والا اي وان لم يكن منهما زمان لزم تتالي الآنات وهو محال
لاستلزامه الجزء قالوا وهذا السكون ليس من مقتضيات الطبيعة فانها تقتضي الحركة الى
الحيز اللائق لها وهذا السكون لا لما مر بل لاخر الغرب بل الميل القسري كما افاد
قوة الحركة الى احد المعين كذلك افاد قوة التسكين في ذلك احد من الطبيعة بشرط السكون
في ذلك احد محدث في ذلك الجسم بعد ذلك ميلا وبداهة الى جهة السفل محدث الحركة اليه
اقول الاشبه ان هذا السكون في ذلك قسري والقاسر امتناع تتالي الآنات اذ الضرورات
الطبيعية مثل ضرورة تناهيها وغيرها اكثرها بعض امور استبعدها العقل وقد نظر من
وجهين وتوجيه الاول ان اردتم بانقسام الحد بانقسام زمان الوصول الانقسام
بالفعل فهو مسلم ولا نسلم كذلك لو كان زمان الوصول منقسما بالفعل وهو ممنوع وان
اردتم به الانقسام بالقوة فهو مسلم ولكن لا نسلم انه حينئذ يكون الجزء الذي يصل اليه الجسم حتى يلزم ان يكون
عند وصوله اليه واصلا غير واصل والباقي نقوله بجواز ان يكون اي احد او الزمان

على في الحواشي القطب متشبثا بالقوة لا بالفعل وفي الحواشي القطب انما قد الاقسام بالقوة
ولم تقل بجواز ان لا يكون متشبثا اصلا لان البديهة حاكمة بان الجزء اذا لم يكن متشبثا اصلا يمكن
وصول الجسم اليه آنا ما مكان المنع قريبا من المكابرة والاول ان نفس احمد بما ذكرنا ومدعى
كون الوصول واللاوصول آنا ما ممسك في اثنائه بالبديهة واقول انقسام احد ما انقسام
حال الوصول لو كان زمانا ضروري ملو قال بجواز ان لا يكون متشبثا اصلا لانكاد بوجه لزوم
انقسام ح لكن لا مطلقا بل بالقوة ومنع بين اللازم لكون متشبثا وتوجيه الثاني ان يقال
سلمنا ان للوصول وكذا اللاوصول آنا لكن لانم استحالة ان لا يكون من الآن من زمان
قوله لا سلام تنال الانات الجزء وصح علينا ان اردتم استلامه اياه في الخارج فهو ممنوع
لان التنال انما تسلزم وجود الجزء في الخارج ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع
وان اردتم باستلامه اياه في الذهن فهو مسلم ولكن لا نسلم استحالة وجود الجزء في الذهن
والمستحيل وجوده في الخارج لا في الذهن واشار اليه بقوله ولان التنال انما تسلزم الجزء
ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع وفي نسخة معوقة على المس ولان السيالي
انما تلزم ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع وتقريره ان يقال لانم استحالة ان لا يكون
من الآن من زمان قوله والا تلزم تنالي الانات وهو محال قلنا ان اردتم بلزومه لزومه في الخارج
فهو ممنوع انما تلزم في الخارج ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع وان اردتم بلزومه
لزومه في الذهن فهو مسلم لكن لا نسلم استحالة اذ المستحيل تنالي الانات في الخارج لا في الذهن
واجيب الامام عليه اي على ان من كل حركة صاعدة حائطة سكونا بان العوة القسرية غالبة

في اول الامر على الطبيعة بحصول مقتضى القسرية دون مقتضى الطبيعة وهي اي القوة القسرية
لا تزال تضعف بمقاومات الهواء المخروق دهني وفي بعض النسخ ولا بد ان ينتهي بالاخرة
الى حد المعادلة هناك يجب السكون ثم بضعف القوة القسرية وتستولي الطبيعة فينزل
الجزء وفيه نظر لجواز ان يكون المعادلة في آن ويمتنع وقوع السكون في الآن لانه حينئذ يوجب
السكون هنيهة ملزم وقوف الجزء النازل على مقدر ملاقاتها الخردلة الصاعدة لوجوب
سكونها على ما ذكرتم وصح لامتناع ان يعادم الخط الجزء النازل سيما اذا كان رجلا بما تقوله
الخردلة يرجح بمعادمة الهواء المتحرك نزول الجزء فيكون الملاقاة محالا لانه حينئذ لو وجب السكون
هنيهة وجب ان لا يرجح الخردلة بمعادمة الهواء فاذن يلزم الملاقاة. لانا نقول ان اردتم
ان الخردلة لا ترجح على هذا التقدير الى ان يصل الجزء النازل اليها ويلاقيها في ذلك الزمان
الذي يجب السكون فهو ممنوع وان اردتم ان الخردلة لا ترجح على هذا التقدير الى ان ينتهي
الزمان الذي يتحقق فيه السكون فهو مسلم لكن لا نسلم الملاقاة ح وعلى تقدير الملاقاة فلا
نسلم لزوم وقوف الجزء لا نعلم ذلك الزمان عند وصول الجزء الى ذلك وفي الحواشي القطبية
هذا الجواب ضعيف لانه لا معنى فيما اذا كان الملاقي للجزء النازل ما لا ترجح بمعادمة الهواء
المتحرك بنزول اقول ويمكن ان يجاب عنه بمنع استحالة وقوف الجزء على تقدير ملاقاته ما لا ترجح
بمعادمة الهواء المتحرك بجواز ان يقاوم الجزء قال في الخردلة في شرحه للتلويحات ويمكن ان
يجاب عن هذا الاشكال بوجه آخر وهو ان الخردلة لم تصل الى غاية حركتها بل عادت قبل ذلك
الى مكان انعاسوكلما منها ملاقي به المتحرك الى غاية حركته واقول لو صح هذا الجواب لزم بطلان

قابلا بالذات وان كان للمحض من خارج والا بالعرض وهى التى لا تكون الشئ قابلا لها بذاته بل بوسط قابل آخر وقد ظن بعضهم ان الحركة القسرية حركة بالعرض وليس كذلك لان فاعلها وان كان من خارج لكن قابلها الجسم بذاته لا بتوسط قابل آخر بخلاف الحركة العرضية والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وبهذا القيد احترز عن الجمادات فان الحركة مسلوبة عنها لكن ليس من شانها الحركة فان القابل لها الحركة والسكون تقابل العدم والملكة واعلم ان المشهور ان السكون تقابل الحركة عن المكان لا اليه والحق انه تقابل الحركة الى المكان ايضا على ما قال وتقابل الحركة من المكان واليه لان السكون صدق عليه انه عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك اليه وفى الحواشى العطشية ان هذا التعريف مخصوص بالحركة الاينية وفى الرضية يقال عن ومن واليه وقس لكنهم والكثير عليها وقد يطلق السكون على حصول الجسم فى المكان اكثر من زمان واحد وفى الحواشى للطامل فى هذه العبارة فالاولى ان يقال على حصول الجسم فى المكان فى زمان قال الشارح انما عرفوا السكون الآن الذى لا يتصور اقول اذا كان الامر كذلك يكون الامر بالعكس فهو من منقولات الاين وموطن البحث السادس فى وجود الزمان قال والزمان موجود لانا نعلم بالضرورة ان ههنا وقتا ماضيا وحاضرا ومستقبلا والصواب هو مستقبل ماض لما مر غير مرة وليس علما بالقوة الزمانية والعدمان ولا شئ من العدم كذلك اما الصغرى فلقوله ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها اقل من زمانها الى آخرها والا اذا تحرك جسمان فى مسافة على مقدار من السرعة لكن ابتدا احدهما بعد الآخر وتركا معا فان زمان الثانية اقل من زمان الاول والعلم

عطف على الاول بالواو الساقط
طرة المتن من قلم ر

امور الغرض من اثبات السكون من الحركة ان الجسم من حيث هو هو ان الحركة الحافظة للزمان ليست هى المستمرة لانه يلزم من العود قبل بلوغ الغاية انقطاع الزمان نعم يمكن ان يقال على ان عود ما قبل بلوغها الى الملك الغاية انما يكون بعد بلوغها الى غاية وحد لا محالة فالميل الموصل الى ذلك الملك موجود احالة الوصول الآتى فالدليل على تقدير صحته هم ههنا كالهم مناك بلا فرق والمص اورد وجها آخر جدليا وسقوله وسنقدر فرضها الى فرض الملاقاة يلزم وقوف الحجر وان كان محالا لان المحال جاز ان يلزمه المحال وتوجيهه ان وجوب سكون من حركتها انما يسلزم وجوب وقوف الحجر فى الجو على بعض التقادير والفروض وسنقدر الملاقاة لا مطلقا واذا كان كذلك فانا نختار الوقوف مع استحالة السكون لو كانت استحالة الوقوف مطلقا او على ذلك التقدير وذلك ممنوع فان المحال فى بعض الامر جاز ان لا يكون محالا على تقدير محال فان التقدير المحال جاز ان يستلزم المحال والحق ان وقوف الحجر فى الجو غير مستحيل بل مستبعد لكن الضروريات الطبيعية بعضها امور مستبعدة بالعقل كضرورة الخلأ طارم السطوح القسم الخامس قال وايضا الحركة قد تكون بالذات اى التى تعرض الجسم بغير واسطة عروضها لغيره فان كانت لقوة لغيره فهى القسرية كحركة الحجر الى العلو والا فان ارادة ان كانت مع الشعور بما يصدر عنها كحركة الحيوان والطبيعية ان لم تكن اى مع الشعور بحركة الحجر منا على الاستدلال بحركة النبات فى الافطار الليلية وقد تكون بالعرض وهى التى تعرض اى الجسم بواسطة عروض محركه اى الجالس فى السفينة وقد نظر لانا نمنع حركة الصور والاعراض ولو بدل الجسم بالشئ لعم عبارة اذ هى الحركة اما بالذات وهى التى تكون الشئ

لاجزأ الزمان لذاتها وسواء سمي بل القبلية والبعدية لاجزأ الزمان لذواتها لا الزمان وان كان
للاشئ الزمانية بحسب الزمان كما ان قبول الاتصال للمادة مبدأ تها وللاشيأ المادية بسبب
المادة وإليه اشار بقوله لانه واما لازم ذلك اى كون القبلية التي لاتجامع البعدية زمانا ان
لو لم يكن القبل زمانا واما اذا كان زمانا فلا لان القبلية التي بهذه الصفة يلحق الزمان لكون
ذاته المتجدد المنصرمة صالحة لحوقها بها لا الشئ آخر وبلحق الشئ الذي هو غير الزمان لا لذاته بل
لوقوعه في زمان هو قبل زمان الآخر فاذن لا لازم من كون بعض اجزأ الزمان قبل البعض
قبلية لا بجامع البعدية ان يكون للزمان زمان آخر قال الملخص بل اللازم منه ازلية الزمان على
ما قال فاللازم منه ان يكون قبل كل زمان زمان لا الى نهاية وفي حواشي العطية ماذكر الملخص
لا توجه له اصلا اذ غير لازم ماذكر كون الزمان ازليا القول ولا يخفى ان قوله واما لازم ذلك ان
لو لم يكن القبل زمانا فعلى ما وجهنا موجه بعض ما ادعى انه لازم غير لازم لاحتمال ان يكون بعض
اجزأ الزمان قبل البعض قبلية لا بجامعة ولا يكون لتلك القبلية زمان مع ذلك لامكون قبل
كل زمان زمان لا الى نهاية بل ابتدأ لا تعال الزمان واجب لذاته لانه لو فرض عدمه كان فرض
عدمه بعد وجوده بعديته لا بجامعة فيكون زمانه بعد عدم الزمان زمان آخر فاذن فرض
عدمه يستلزم المحال وما يؤدي الى المحال ممنوع واجب لذاته فالزمان واجب لذاته لانا نقول
استلزام فرض عدمه المحال ممنوع بل المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده والملزم من
استلزام فرض عدمه بعد وجوده المحال استلزام فرض عدمه مطلقا المحال وما يؤدي اليه
لا يجب ان يكون واجبا لذاته بل سهل الانقطاع والامر فيه كذلك كما سيجئ تحقيقه هكذا ذكره

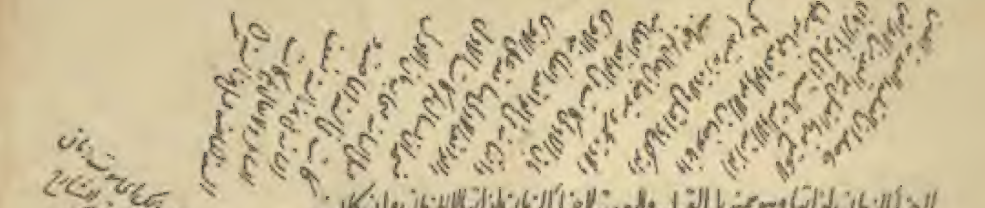

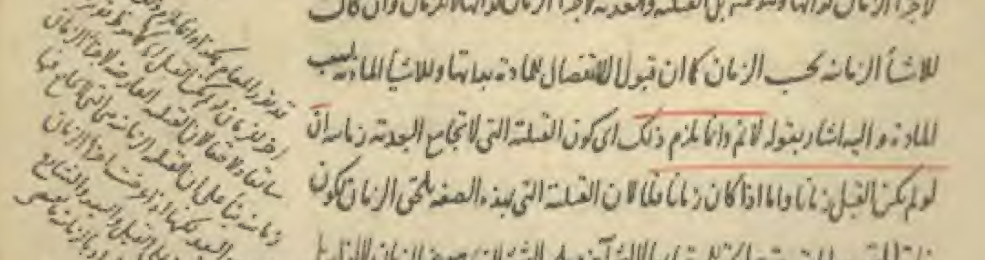

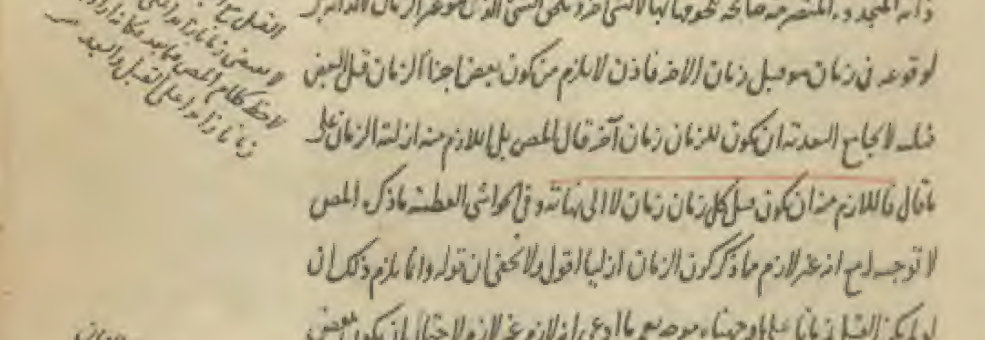

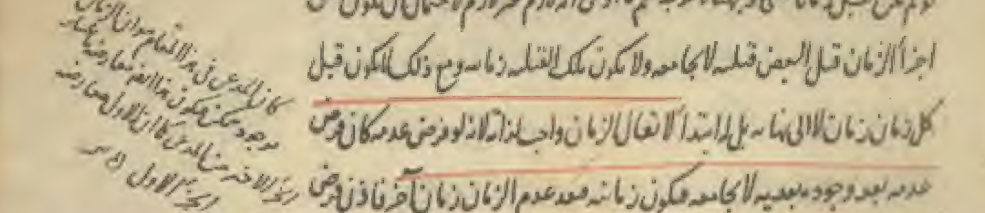

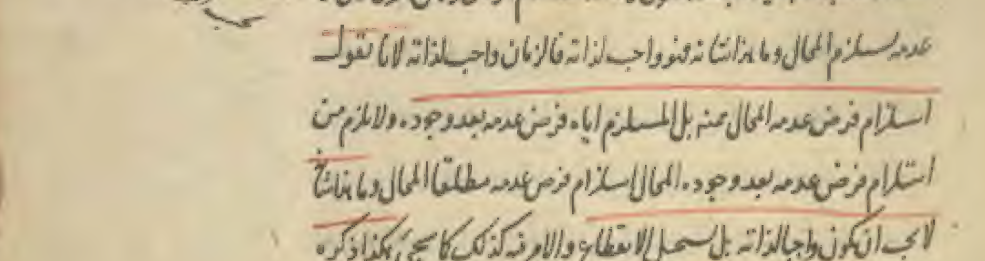

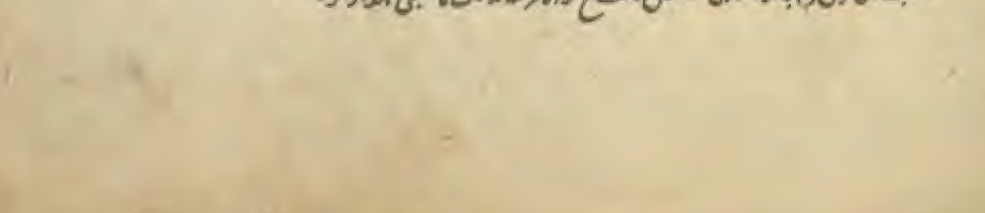

ازلا فامة في التقدم بقوله على مقدار من السرعة لانه لما كان احد ما بعد الاخر وتركبا معا كان
زمان الثانية اقل من زمان الاول سواكانتا على مقدار واحد من السرعة اولم تكن واما
الكبرى وهي والاشي من المعدوم كذلك فظاهرة وفي ان العدم لا يكون قابلا للزيادة و
النقصان نظر لان من الساعة الى الابد اكثر من العدم الى الابد مع انهما معدومان لا تعال
لو كان الزمان موجودا فان كان مستمرا كان الموجود في زمان الطوفان موجودا في الحال
وان كان منقسما كان بعض اجزائه قبل البعض قبلية لا بجامعة (الصحيح) اجزاء عن اجزاء الماضي
فان بعض اجزائها قبل البعض قبلية بجامعة والقبلية التي لا بجامع الشئ زمانه فلان ما
زمان آخر وفي حواشي القطبية قوله كان الموجود اي من الزمان والا لكانت الملازمة
البطلان ومع ذلك الملازمة ممنوعة بجواز ان يكون مستمرا زمان وجوده ثم معدوما ولا لازم
من الاستمرار ان يدوم ابدا الاول ويمكن ان يجاب عنه بان معنى استمرار الشئ سواء اذا
فرض له اجزاء آن مسلما كان بحث لوجدان معا كالجسم والخط والسطح فلو كان الزمان الذي
هو مقدار متصل من الابدال الازل عندهم موجودا مستمرا لكانت اجزاءه المفروضة موجودة
وكان الماضي والمستقبل منه موجودين مع الحاضر فكيف يتصور انعدام الماضي عند وجود
الحاضر على تقدير الاستمرار واذا كان الماضي موجودا مع الحاضر كان الموجود من الحوادث
في الزمان الماضي موجودا مع الموجود من الحوادث في الحاضر فكان الطوفان موجودا
مع الحوادث الموجودة في الحال والبديهة تشهد بطلانه لانا نقول لانم انه لو كان بعض اجزاء
الزمان قبل البعض قبلية لا بجامعة يلزم ان يكون للزمان زمان واما يلزم ان لو لم يكن القبلية والبعدية

قال في شرح المقاصد الكلام في الزمان الآخر كالكلام في الزمان الاول
فلزم اما ان يكون في زمانه غير متناهية تنطبق بعضها بالبعض الملك
او الحركات لا محالة او حركات غير متناهة تنطبق بعضها بالبعض هكذا
الى الحركات في الاجسام بالضرورة فيلزم وجود اجسام غير
متناهية وهو محال ر

الاستاد وهو الامام العلامة اثير الدين الابهري اطاب ثراه وقد نظر لانه تسليم الصغرى
والكبرى وانما لو فرض عدمه لكان عدمه بعد وجوده بعد به لا بجامعه ولو كان عدمه بعد
وجوده بعد به لا بجامعه لكان بعد عدم الزمان زمان آخر الذي هو المحال لزم بالضرورة
استلزام فرض عدمه المحال وهو ان يكون بعد عدم الزمان زمان آخر اقول استاده ما
منع النتيجة بعد تسليم الصغرى والكبرى بل منع الصغرى على تقدير لزوم المدعى على آخر
وتقريره ان نقال ايش اردتم بقولكم لو فرض عدمه لكان عدمه بعد وجوده ان اردتم
انه لو فرض عدمه مطلقا لكان عدمه بعد وجوده فهو ممنوع وان اردتم انه لو فرض عدمه بعد
وجوده لكان عدمه بعد وجوده فهو مسلم لكن اللازم من استلزام فرض عدمه بعد وجوده
المحال وما به استانه لا يجب ان يكون واجبا لذاته بل مستحيل الانقطاع وكلامه في البرهان
صريح دال على ذلك اذ قال لانا نقول انه اذا فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بل اذا فرض
عدمه بعد كونه موجودا كان بعد وجوده فيكون المحال الازمن عدمه بعد وجوده فلا يكون
واجبا لذاته بل مستحيل الانقطاع واللازم من استحالة انقطاعه كونه واجبا لذاته نعم كلامه
مشعر من حيث المفهوم بان ما يستلزم عدم المحال فهو واجب لذاته وهو غير لازم فان عدم
المعلول الاول يستلزم المحال مع كونه ممكنا لذاته ولما اعتقد المصنف حقيته ما اورده على الجواب
الذي ذكره استاده ما ذكره جوابا آخر فقال والاولى ان نقال لانم ان فرض عدمه بعد
وجوده بعد به زمانه فان البعد والقبل لو كانا بسبب الزمان او عدمه لا يلزم ان يكون
البعدية والقبلية زمانيتين نعم لو كان غير يلزم ذلك وبهذا ما ذكره آنفا

السابع في ان الزمان مقدار الحركة وما يعلق به قال وسواء الزمان مقدار الحركة لانه
لقبول الزيادة والنقصان كيفما فرض متصلا والا لتركب من وحدات غير منقسمة وهو باطل بالحركة
المطابقة للمسافة اي بمسافة التي تطبق عليها الحركة فالمسافة مركبة من اجزاء لا يتجزى بل مقدار
انحصار الكم فيها وليس قار الذات والا لكان الموجود في الامس موجودا في الحال وليس مقدار البتة
فاذا ان مقدار القار قار والا لزم بحسبها سيرون مقداره فهو مقدار لبعضه غير قارة والبعض غير القار
اي الحركة فان الحركة بسيطة بسيط ساتيانها فالزمان مقدار الحركة وهو المطلوب فنظرا الان اللازم
من كونه قار الذات كون الموجود في الامس موجودا مع الموجود في الحال والكون الموجود في الامس
موجودا الان المعنى الاول ملزوم للثاني بالضرورة بل انا لا نسلم انه قابل للزيادة والنقصان لذاته
حتى يلزم ان يكون كائنا فاسدا لابد له من ليل ولابد انه اي للزمان والا لكان عدمه قبل وجوده قبليه
لجامعه وهي الزمانية فعدم كل زمان زمان والا لكان عدمه بعد وجوده بعديه لجامعه
وهي الزمانية فبعد كل زمان زمان واليه الاشارة بقوله لبعدانه وفي المنع المذكور وهو انا لا نسلم
ان عدمه قبل وجوده او بعد وجوده قبله او بعديته زمانية وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن القبل او
البعد عدم الزمان اما اذا كان فلا قال الشارح الاقوى ان يقال لانم ان العدم مهما يجب ان
يكون بالزمان فان اجزاء الزمان مقدم بهذا النوع من التقدم بغير واسطة الزمان وعدم بان
اجزاء الزمان مقدم بذاتها فاسفت عن الزمان ممنوع بما مر من الاول اذ اجاز في بعض
الموجودات وجود التقدم من غير زمان جاز في الباقي الثاني ان اجزاء الزمان متساوية في الحقيقة
فصح وصف بعضها بالعدم بذاته على الباقي ومنها نظرا الى الاول فقط لانا لا نسلم انه اذا جاز في

بعضا فهذا الموجودات ذلك جائز في الباقي او جائز في المادة فقولها الاتصال الاتوسط ما
بل بذاته ولم يجز ذلك في الباقي وان سلم فهو مشترك منه ومن ما قاله وامان اني فاظهر
لان تساوي اجزاء الزمان في الحقيقة لا ينفي وصف بعضها بالتقدم بذاته اي بنفسه لا توسط زمان
على السابق بجواز وصف البعض بذلك ليس بصحيح ولعل الشارح فهم من التقدم بذاته ان
ذاته بعضي التقدم وسواء بصواب بل معنى متقدمه بذاته تقدمه بنفسه لا بزمان فكل جملة الى
الآن الدفعي فان الاقرب من اجزاء الماضي اليه بعده والابعد قبل والاقرب من اجزاء المستقبل
اليه صل والابعد بعده ولان اعتبار القبلية والبعدية بالنسبة الى الآن الذي حوالم لم يلزم
من سار اجزاء الزمان وعدم اولوية بعضها بالقبلية وبعضها بالبعدية لزوم الترجيح من غير مرجح
اذ ذلك ليس نظرا الى ذات الزمان بل الى غيره وهو الآن والزمان لما لم يكن له والبتة فوجوده
الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد والابد من حركة حافظة وهي ليست غير سماوية والا
من الحافظة للزمان كذلك اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان الحركة العنصرية متسقة فان
ذست الى غير النهاية بلا تعاود لزم وجود ابعاد لا نهاية لها وقد سبق بطلانه وان ذهبت الى غير النهاية
بالتعاود او لم تذهب الى غير النهاية بل بعد لزم انقطاعها اما على الثاني فظاهر
من ان من كل حركة متصلة زمان يمكن واعترض عليه الشارح بانه لم لا يجوز ان يكون مقدار
حركات العناصر بحسب اذا انقطع حركة عنصر ابتدا عنصر اخر في الحركة فانهم لم يقم لهم برهان على
انه يجب ان يكون مقدار الحركة جسم واحد لاحتمال انه يعرض فلا تقوم بجملتين لانا نقول انا نلزم
ان الاقوم بجملتين لو كان غير واحدا وكيف نمنع من وحدته لما مناسبة عدم استقرار اجزاء وهو

منع جدلي لكن الجواب عنه بان حركة العنصر الاخير كانت طبيعية الجزء الطبيعي كانت
في ابتدائها ابطأ وان كانت قسرية كانت في ابتدائها اسرع فيصح الزمان تارة وبطيء
اخرى وهي اي الحركة الحافظة للزمان اسرع الحركات لان به اي بالزمان تقدير الحركات
فان نسبة الى الحركات نسبة خيط الذراع الى المذروعات والاشئ من غير الاسرع كذلك اي
بمقدر بجميع الحركات وذلك لان غير الاسرع مقدارا اعظم من مقدار الاسرع ومن الظاهر ان
ما مقداره اعظم لا يكون مقدرا لما يكون مقداره اقل بل الامر انما يكون بالعكس فهي اي
الحركة الحافظة اذن الحركة الوضعية التي بها تحرك جميع الاجرام السماوية اذ هي اسرع الحركات واما
الآن فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل به ينفصل الموصوف عن الخلف فالآن هو فاصل بين الاعيان
وواصل بها عارضة عدمية مشتركة من الماضي والمستقبل تتصل احدهما بالاخر ونسبة الى الزمان
كنسبة النقطة الى الخط الغير المتناهي من الجهتين فكما انه لا نقطة فيه الا بالعرض فكذلك لا آن
في الزمان الا بالعرض والا لزم الجزء على ما قال ولا وجود في الخارج والا لكان في الحركة جزء لا
يتجزى وقد قال الآن على الزمان الحاضر وهو بعد الانسير قابل للانقسام لان كل زمان قابل
للانقسام ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا وفيه نظر اذ ليس لنا زمان حاضر حتى يطلق
عليه الآن بل الزمان منحصر في الماضي والمستقبل لما مر مرارا والصواب ان يقول وقد يقال
الآن على الزمان القليل الذي هو عن جنبتي الآن وهو زمان بعضه ماض وبعضه مستقبل
الملخص ان من في الميل قال ويجد في الزق المنفوخ المسكر بحيث لما قسرا مدافعة
صاعدة وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا مدافعة هابطة مغايرة للحركة ضرورة وجودها في

في المائل بدون الحركة وهي الميل ويسميه المتكلمون اعتمادا او موطسين كما في الجر المقدر وقسري كما في
الجر المرمي الى فوق وعصباني كما عند الانسان على غيره ووجه انحصار الميل اما ان يكون انبعاثه
لطباع الجسم او من مايغره فيه والمسمى من طباع الجسم اما ان يكون انبعاثه من نفس جسم
ذي ارادة او غير ذي ارادة وقال الشارح بتمثيل الميل العصباني باعتماد الانسان على غيره
ليس ببعيد لان ذلك الميل الحادث في الغير قسري وهو منه لان الفعل انما هو بالميل الحادث
عن طباع الانسان بالارادة عند الاعتماد لا بالميل الحادث في ذلك الغير بالقسر عند الاعتماد
وهو في غاية الظهور والميل اي الطبيعي في الجسم اي العنصري او الميل مستقيما في الجسم وهو
في حيزه الطبيعي ليصح والا فالجسم في حيزه قد يكون في ميل قسري على الاستدارة مثلا كالجر
المدحرج على الارض وارادي ايضا كما في الافلاك كذا في الحواشي القطبية ولقائل ان يقول
الجسم قد يكون في ميل مستقيم بالقسر وهو في حيزه الطبيعي كالجر الذي يحرك بالقسر على ارض
مستوية فلا تم التاويل الثاني فان ميل يعني الميل المستقيم الميل الصاعد او الهابط مما
ذكر تم لا يجد بعضا منقول بين وكيف كان لم يعلم بانه لا يكون للجسم ميل صاعد او هابط بالقسر وهو في
حيزه الطبيعي فلا بد من دليل على ان الجزء الملاصق للارض او الماس الموازي يحركه القاسر
حتى جهة العلو الى حد ما فههنا الميل المستقيم القسري انما هو في حيزه الطبيعي فالصواب هو
التاويل الاول والا لكان عنادا له والاول بطل بالاستحالة ان يكون المطبوع بالطبع متروكا بالطبع
وكذا الثاني لامتناع تحصيل الحاصل والاصح الميل الطبيعي القسري اي كلاما بالفعل
الى جهتين مختلفتين او يجوز اجتماعهما في الجسم اذا كان احدهما بالفعل والاخر بالقوة كما

لانه ان اريد بالجسم ما يكون مبدا مبدا
فلا يكون جزء الا بالتبع فلا يقال قد
عرف فيما سلف ان المسمى لا يكون
طبيعيا ٥ ر

في الجر المرمي الى فوق وكذلك يجوز اجتماعهما في الجسم بالفعل اذا كان الى جهة واحدة كما
في الجر المرمي الى سفل وذلك اي استحالة اجتماعهما بالفعل الى جهتين مختلفتين لاستحالة المداف
الى الشيء اي بالفعل مع المدافوعنه اي بالفعل في زمان واحد ضرورة وفي الحواشي القطبية
في استحالته نظر لان المستحيل اجتماع المدافعين الطبيعتين او القسريتين مرتقاسر
واحد اما اذا كانا متضادهما طبيعة والاخرى قسرية او اختلف القاسران فلا واقول
اجتماع المدافعة الطبيعية مع القسرية انما يصح اذا كان احدهما بالقوة والاخرى بالفعل او
كان كل واحد منهما بالفعل لكن الى جهة واحدة كما ذكرنا واما اجتماعهما اذا كان كل واحد منهما
بالفعل والى جهتين مختلفتين فذلك مما تشهد باستحالته بديهة العقل فان قيل لو كان اجتماع
المدافعين الى جهتين مختلفتين مرجع الاستحالة لما كان جسم محركا بالذات الى جهة
وبالعرض الى اخرى والتالي باطل فان فلك كل كوكب يحرك بالذات الى المشرق وبالعرض
الى المغرب والفلك يحرك على الرحى الى جهة بالذات ويحركها الرحى الى جهة اخرى بالعرض
مقبول لانا نمنع الملازمة فانا انما نكون كذلك لو لزم من حركته بالذات الى جهة وبالعرض الى اخرى
حصول المدافعة في جهتين وليس كذلك فان الجسم الواحد لا يحرك حركتين الى جهتين من حيث
هو محرك بل يحرك حركة واحدة تتركب منهما واذا تركب الحركتان الى جهتين متضادتين حدث
حركة مساوية لفضل البعض على البعض او سكونا ان لم يكن فضل على انا نمنع استحالة
اجتماع حركتين بالذات الى جهتين مختلفتين فلا مقتضى اجتماع حركتين احداهما بالذات
والاخرى بالعرض الى جهتين مختلفتين بعضا ويجوز اجتماع مبدا ما اي مبدا الطبيعي

او مبدا انه بالفعل هذا الميل الى جهتين مختلفتين بقسم ما لا يتجزأ
لا يتجزأ من الجسم بالفعل الى جهتين مختلفتين بقسم ما لا يتجزأ
لا يتجزأ من الجسم بالفعل الى جهتين مختلفتين بقسم ما لا يتجزأ
لا يتجزأ من الجسم بالفعل الى جهتين مختلفتين بقسم ما لا يتجزأ

والقسري الى جهتين مختلفتين والا لما كان تحرك المحلقين في الصغر والكبر المرسومين
من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة محلقين في السرعة والبطؤ للنوع لا لكون في الكبير
ميل معاوق ازيد مما في الصغير واللازم باطل لاختلافهما في السرعة والبطؤ فالملزوم مثله وهو ظاهر
لانا نلزم الملازمة قوله لانه ح لكون في الكبير ميل معاوق ازيد مما في الصغير قلنا لانسلم من ذلك
ما ذكرتم من الملازمة وانما يلزم ان لو كان الموجب لاختلاف حركتي المحورين المذكورين في السرعة و
البطؤ مختصرا في الميل المعاوق وهو ممنوع بجواز ان يكون المعاوق هو الطبيعة كما قال الامام او
اختلاف المحورين لم يلزم لجواز ليس كذلك لابد لكل من دليل واجبنا عنها انفا اي ويمكن اجتماع الميل
الطبيعي مع الميل القسري بانفاذ في جسم واحد الى جهة واحدة لانا نجد انا اذا دفعنا الجرم الى سفل بقوة
شديدة كانت حركته اسرع مما اذا تحرك وحده بطبعه وسوقه ولا نعني بميل فيه الا بالقوة ولا بالفعل
استحال ان يتحرك قسرا والمراد من الميل بالفعل هو الميل المقتضي لحركة في الحال ومن الميل بالقوة
انه لو خلي ونفسه لكان المعاوق لا يقتضي تحركه بالفعل والا لوقعت حركته في المسافة في زمان لا يخالف
وجود الحركة الا في زمان ولكن مسافة واحدة مع ان جسما آخر ذا ميل يتحرك في تلك المسافة بين
تلك القوة في زمان حركته اطول من زمان حركة عديم الميل لامتناع ان يكون تحركه مع العائق كتحركه
الى كا تحركه لا معه اي لا مع العائق ولكن بمسافة وهي مسافة مخصوصة وهي نصف الميل
والنصف في المثال مفروض جسما آخر نسبة ميله الى ميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فيكون ميله على ما في المثال على مثل الاول مقدرا بنقاص ميله عن الميل الاول
بنقص زمان حركته من زمان حركة ذي الميل الاول لامتناع ان يكون تحركه مع زيادة العائق

مساويا بالحركة بدونها فتبقى حركته بتلك القوة على ما في المثال في مسافة واحدة فزمانا حركتي
ذي الميل الثاني وعديم الميل متساويان فيكون تحركه مع العائق كتحركه لا مع العائق وهو
ح وقد نظر من وجوه اما الاول فلقوله لان ذلك اي تساوي زمانيهما انما يلزم ان لو كان
استحقاق الحركة الزمان سببا في المتحرك من الميل وذلك ممنوع فانا اي فان الحركة نفسها تستحق
قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها وسبب الميل للمعاوق قدرا آخر والذي يزيده
وينقص حالة ما يستحقه بسبب الميل المعاوق ولو كان الكل بسبب المعاوقة لامكن وقوع
حركة ما لا ميل فيه في الزمان فالزمان الذي يستحقه الحركة لاجل انها مسافة يجب العوض المذكور ويجب
الميل الاول بعض ذلك وهو الذي يزيده وينقص بحسب قلة المعاوقة وكثرتها فكون زمان حركة ذي
الميل الثاني مساويا لزمان حركة عديم الميل مساويا لزمان حركة ذي الميل
الثاني وفي الحواشي الخطية قوله فانا نستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها ممنوع
لاستلزامه الجزء الذي لا يتجزى فالصواب ان تعالى الحركة يستحق قدرا من الزمان بعضها وقدرا آخر
بسبب المعاوقة ولو كان الكل بسبب المعاوقة لامكن منع وقوع حركة ما لا ميل فيه في الزمان
ولا تم الدليل ح اقول وذلك اي استلزامه الجزء لان ذلك الزمان لا يقبل القسمة والا لكان
الحركة الواقعة في بعضه اسرع مما لم تكن تلك الحركة الاولى خالية عن المعاوق من هذا ما لا يمكن
ان تعالى في توجيهه وقد نظر لانا لا نسلم امكان وقوع الحركة في نصف ذلك الزمان بل هي انما تستحق
زمانا معروضا من اذا الزمان مقدارا لحركة الفلك الاعظم وحركة تسع حركة اخرى على ان ايراد
بعض الحركة اذا كان منقسما كانت الحركة الواقعة فيه منقسمة بانقسامه فكان لا محالة بعضها الذي

حركة النصف واقعا في نصفه بل لانا لا نسلم ان الحركة الواقعة في نصف ذلك الزمان تكون اسرع واما تكون
ان لو كانت المسافة التي تقع عليها تلك الحركة مساوية او اطول اما اذا كانت اقصر فلا واما قوله
فالصواب انه فلا ادري العبرة منه ومن ما ذكره المنصف الا بيان الخلص هو ان ذكر كون ذلك الزمان
محفوظا وهذا واضح من هذا ان المسلم لم يجز قوله وهو محفوظ لانا نقول لانا نسلم قدرا من
الزمان ولم نسلم في وجه في ذلك وانما نسلم فلا لانه وجود ممكن على السنة الحركة بجواز ان يكون الميل هذه
لا يجاوزه وانما انا نقول سلمنا لكن المحال انما يلزم مما ذكرتم من المحتج والملزم من استحالة استمرار الحركة
الجسم الذي لا ميل فيه واما اذا فلان الجسم بعد تسليم ما قلتم انما يدل على وجود عائق عن الحركة القسرية فلم قلتم
ان الميل فان العائق اعم والملزم من وجود العام وجود الخاص وانما سلمنا فلان الميل اذا اضعف
صدا لم يكن مؤثرا اصلا فكان وجوده كعدمه وتمام تقريره انا لا نسلم ان كون ما يؤثر الحركة جزءا من مائة الكل ان
عشرة رجال اذا ذاقوا حجرا مسافة عشرة اذرع مثلا لا يلزم ان مرفعه واحد منهم حرفا عايل قدر الحركة
حتى يكون وجوده مسندا بالنسبة الى رفعه كعدمه لان تاثيره مشروط بالانضمام كذلك الميل القوي اذا كان
موثرا في المسافة فلا يلزم ان يكون كذلك الميل بعينه في تلك المسافة جزءا من مائة الكل وعلى هذا فاذا انتفى
الميل القوي زمانا لا يلزم ان ينتفي الضعف زمانا بالنسبة الى زمان القوي كيف الضعف الى القوي
بجواز ان يكون تاثير الضعف في مسافته كالكل مشروطا بانضمامه الى ما فوقه والقوي دون
الانضمام يكون في حكم عدم الميل كما سبق من المثال ويمكن الجواب عن الاول بان الحركة القسرية وان
كانت مستدعية للزمان الا انه لا يغير ذلك الزمان الا بخصوص فان الحركة المطلقة مستدعية زمانا
مطلقا والحركة المعينة مستدعية زمانا معينا فالمخصص بالحركة هو المخصص للزمان فاذا فرض التساوي

فما عدا الميل لم يتم مخصص للزمان الا الميل كما ذكر عند الدولة في شرح الملخوات وبه جزم العلماء
حتى صاحب الحواشي طاب ثراه في شرح المشارق وفي نظر لان اللازم مما ذكر كون المخصص للزمان
في كل واحد من ذوي الميل القوي والضعيف هو الميل اذ التساوي فما عدا الميل اما موجود او الاخر بعدم
الميل في عدم الميل يجوز ان يكون المخصص للزمان فيه موجودا اذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون زمان
المخصص بعدم الميل محفوظا في الاحوال كلها والمخصص بالميل مزيد ومنقص بحسب كثرة الميل
وقلته على ان المخصص لو كان هو الميل لاطرد بصحة فرض حركة عديم الميل في زمان العدم المخصص
بل في آن فنقول اصل الدليل انا نقول لو كان المخصص للزمان في عدم الميل هو عدم الميل لاطرد كان
بحسبان لا يختلف زمانه باختلاف التفاوت في القوة والضعف عند التساوي في المسافة لانها
وهو ضروري البطلان فانا نعلم ضرورة ان تحريك القوي يكون في زمان اقل من تحريك معارض
مثله لان مانعه الميل المعاوق مع القوي لا يكون كما مع الضعيف فلذلك يختلف الزمان
وانما نمنع حركة عديم الميل في زمان لان الخصم يسلم ان الحركة لا تقع في آن الا مع حركة في
زمان معين فلو قدر لزوم المحال على الآن المخصص بالحركة والزمان في الجسم عديم الميل هو المعاوق
الخارجي وهو قوام ما تحرك لا غير وفي الجسم ذي الميل ذلك المعاوق الخارجي مع صنع المعاوق الداخلي
فلا يلزم ان يكون زمان حركة ذي الميل الضعيف كزمان حركة عديم الميل اذ سبب المعاوق الداخلي
مضاف الى الزمان المخصص بالمعاوق الخارجي قدرا آخر من الزمان فاعلم ذلك وفي الجملة
ابحاث كثيرة تركناها خوفا للاطالة وعن الثاني بان ميل نصف الجسم نصف ميل كله فكان الاتم
لا ينتهي في الانقسام الى الاقل العشرة والا في الازدياد الى الاكثر الزائد عليه الا ان يكون ذلك

مكون محيزا او مقول المكان قد يعنى به مالا الوضع لذاته ومحاصل مذهبه اعنى الوضع بمعنى قبول الاشارة
الحسية وقد يعنى به البعد المساوى للممكن والازم ان الحد والمكان اعنى المتمكن المتحيز وفاقى الحركة
المستديرة او ليس يجب له وضع بمعنى ان اى جزء فرض منه يجب له وضع مخصوص بحسب الذات
والا لكانت اجزاؤه محلة فى الجملة لاختلافها فى اللوازم وهى الاوضاع فلا يكون بسيطا مختلف
واذا كان كذلك فاى وضع نفرض له فهو حالة ممكنة الزوال وكل ما يكون بالحركة اذا لو اسطقسا
يخرج المحاذى عن المحاذاة وبعبر اليس بجاذ محاذيا فهو قابل للحركة المستديرة لما مر من امتناع
الحركة المستقيمة عليه وتحرك بالاستدارة والا لكان يخصه بوضع دون وضع آخر فيكون خاصا بالمحل
لما مر لان لا يجب لشئ من الاوضاع وفقه نظرا لان عدم وجوب شئ من الاوضاع له انما يجب
الطبع فلا يلزم من ثبوت وضع معين له التخصص بل انما يلزم ذلك ان لو كان السكون
بالطبع وغير لازم بجواز ان يستناده الى سبب من خارج وليس برطب ولا يابس والاشكال
بسهولة وذلك اذا كان رطبا اذ لا يعنى بالرطب الا ما يقبل الاشكال بسهولة او بعسر وذلك
اذا كان يابسا اذ لا يعنى باليابس الا ما يقبل الاشكال بعسر فقوله قابل للخرق والالتئام مندفع
على الشارح بان القبول لا يستلزم الوجود فلم لا يجوز ان يكون رطبا وان يكون قابلا للاشكال
بسهولة لكن يمتنع ان يكون قابلا لهما بعسر لكنه مخصص بصورة نوعية اقتضت عدم اتصافه
بالاشكال المخصوص كما انه من حيث هو جسم قابل للفصل والوصل لكنه لما اتصف بالصورة النوعية
المقتضية للاباية الصورة المخصوصة لم يقع بهذا القبول سلطانا وذلك لان قبول الخرق والالتئام
انما هو للاشكال بالقوة الاستنادى وهيولانية تقتضى للمقدار والازم منه والمستند الى ما لا يلزم فزوال

المقادير باعتبار الاجزاء اولا لزم فرق من القول بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين وبين
القول بجواز الاذاداحب عن الاول بان المحصل استدل بقبول الاشكال بسهولة او بعسر
على وجود الخرق والالتئام بالفعل هل على قبوله لهما وقبوله لهما مستلزم لامكان كون الجسم
متعددة قبله وامكان المحال محال وعن الثانى بانهم يعنون بالاشكال الماخوذ فى تعريف
الرطب واليابس الا الاشكال الثابتة لاجتماع الاجزاء وانتضاده او لهذا فسر الشيخ الرطوبة بانها
كمية يعضى بسهولة الفرق والاتصال والسوسة بحالها بلما وموطاوعت بهذا فقول المحدد
ليس بجار ولا بارد على ما قال ولا حار ولا بارد والا لكان جسما وذلك على تقدير كونه حارا وذلك
لان الحرارة توجب لخفة او نضجا وذلك على تقدير كونه باردا وذلك لان البرودة توجب الثقل
وتضاجا فى المحدد حيل صاعد وذلك على تقدير كونه حصفا وذلك لان لخفة قوة طبيعية يتحرك بها
الجسم الى اعلى او ابطأ وذلك على تقدير كونه ثقيلا لان الثقل قوة طبيعية يتحرك بها الجسم الى اسفل
فيكون اى المحدد قابلا للحركة المستقيمة اى على كل واحد من التقديرين من صعف البحث الثانى فى احكام
المتحركة بالمساواة على العدم قائل وكل ما يتحرك بالذات من الاجسام المساوية فله قوة جسمانية بها
مساقربه للتحريك بمعنى ان المباشر القرب لمحركه الفلكى بشرجسمانية هى صورته
المنطبعة فى مادته وان الجسم المجرد عن مادته غير مباشر قرب للتحريك وذلك لان محركه الفلكى اراده
لما مر فى الآتى والحركة الجزئية الارادية استحال استنادها الى الارادة الكلية بسبب الى الجزئيات
واحدة فلا تقع بها واحدة من الاسباب مخصص مقترن بكل واحد من ارادات جزئية بضم الى الارادة
الكلية تحصل الحركات الجزئية والارادات الجزئية بيع صورات جزئية وكل ما يصدر عنها صورات

الجزئية قوة جسمانية لامتناع ان ترسم الصغير والكبير في الجو فليس المباشر للتحريك الفلكي جوهرا مجردا بل قوة جسمانية هي مبدا قريب للتحريك لان حركة الفلك ارادية لما مر في الآلهي وكل ما يصدر عنه الحركة الجزئية الارادية مرتسم فيه الصغير والكبير ولا شيء من المجردات كذلك وانما قد المحرك بالذات لان الحركة العرضية لا تستدعي ذلك ولكل واحد منها اي من الاجرام السماوية مبدا حركة مستديرة لاستدارة حركتها فلا تكون في شيء منها مبادي حركة مستقيمة والا لكانت الطبيعة الواحدة معطية للحركة المستديرة والمستقيمة معا وهو ممتنع لامتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة متضادين والعلم ان هذا الاستدلال انما يتم لو تبين ان الحركة المستديرة لكل فلك هو مقتضى طبيعته على ان لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اقتضاء الطبيعة متضادين بجواز اقتضائها متضادين بحسب شرطين مختلفين كما في اقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرطي ان لا تكون في المكان الطبيعي والسكون في شرط ان يكون فيه واجاب عنه بعض المحققين بان الطبيعة الواحدة لم يعهد لذاتها الا الحركة والسكون بل الذي اقتضته هو الحصول في الحيز الطبيعي وفي حالتي الحركة والسكون مطلوب الطبيعة وذلك الامر الواحد يختلف باختلاف الحركة المستديرة فيها انحراف وتوجه عن الشيء الذي هو الخط بالحركة المستقيمة وفي نظر لان نظائر تعرف بالتامل لما مر امتناع استدلال شيء من الاجرام السماوية على مبدا ميل مستقيم لزم منه كون كل واحد منها بسيطا على ما قال فلا يكون اي كل واحد من الاجرام السماوية مركبا اي من مختلفات الطباع لانه لو كان مركبا من مختلفات الطباع لكان في اجزائه ميل مستقيم وان فيها ميلا مستديرا لان الطبيعة لا تخص بحركة دون اخرى لانه لو كان مركبا من مختلفات الطباع لكان

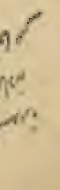

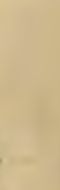

على شئ منها لكونه مستقيما خوفا من التداخل لعدم امكنة غيرها واذا ثبت امتناع تحرك المستقيم عليها
ثبت جميع الاحكام المذكورة المبحث الثالث في محرك الفلك الاعظم وما يتعلق به ذلك فالجسم الذي
يتحرك ولنذكر قبل الشروع في المقاصد ما يحتاج الى تقديمه مما يتعلق بالمقدمات وهو قسمان
الاول في التعريفات النقطة هي الاصل للاشارة الخط طول بلا عرض طرفاه نقطتان اي
نقطع عندهما ان سمي وضعا الامتداد ما بين النقطة كمحيط الدائرة والمستقيم منه ما ينتظر فرضه وسطا اذا
وقع بين امتداد شعاع البصر والمستدير منه ما يوجد في جهة واحدة نقطة متساوي الخطوط المستقيم الخارجة
منها اليه السطح ويسمى البسيط ايضا ما له طول وعرض فقط وتنتهي بالخط او بالنقطة بالمعنى المذكور ان سمي
وضعا لامتداد ما بين النقطة كسطح الكرة والمستوي منه ما يمكن ان يفرض في جهة طوله وعرضه خطوط
مستقيمة والمستدير منه ما يوجد في جهة بقعته نقطة متساوي الخطوط المستقيم الخارجة منها اليه
ويسمى السطح الكروي الجسم ما له طول وعرض وعمق والزاوية تقاطع اصلها المشترك مع الغير زاوية
متساوية لما وهي مفرجة ان احاط باصغر منها وحادة ان احاط باعظم منها على اظهر من ذلك بالشكل
مادامه ... والخط عمود على الخط ان قطعه على قوائم وعلى السطح ان احاط مع كل خط
مستقيم يفرض فيه على ما قيل بزاوية قائمة وما لا فلا كما ذكر فلك والسطحان متساويان على قوائم
ان احاط كل منهما بخطين يخرجان منهما من نقطة يفرض على فصلهما المشترك تقاطعهما والمتوازيان من الخطوط
هي المستقيمة الكائنة في سطح واحد التي لا تلاقي وان اخرجت في الجهتين الى غير النهاية وفي السطح
هي المستوية التي لا تلاقي وان خرجت في الجهات كذلك وقد يقال في غير المستقيم والمستوية منها
متوازية اذا لم يحلف الابعاد بينهما اصلا والشكل ما احاط به حد او اكثر والسطح منه سواء الخط

كسطح الفلك المتحرك والكوكب وخطي دائرتين على كرة واحدة

او اكثر والجسم سواء الخط السطح او اكثر الدائرة شكل مسطح يحيط به خط مستدير وفي داخله نقطة متساوي
الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه وتلك النقطة مركزها وتلك الخطوط اقطارها والمستقيم الخارج
منها الى المحيط في الجهتين قطر لها وينصف اياها ونصف الدائرة شكل مسطح يحيط به القطر مع نصف
المحيط وكل خط مستقيم يقطع الدائرة كيفما كان وتر وما يقوز من المحيط قوس والخط المار بمركز الدائرة
ومنتهاه في المحيط قطرها او ينقطعها وان قرض في غير الكرة شكل مجسم يحيط به سطح مستدير هو محيطها وفي داخلها
نقطة متساوي الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه وتلك النقطة مركز تحيطها وتلك الخطوط اقطارها
والخارج منها الى المحيط في الجهتين قطر لها فان كان هو الذي يحرك على الكرة سمي محورا وطرفاه قطبي
الكرة وقطبي الحركة الدائرة العظيمة هي المارة بمركز الكرة وموصوفا لاجمالة منطقة الكرة هي العظمى القائمة
على المحور متساوي بعدها عن القطبين وتكون قطبا لها قطبي الكرة ومحورها محور الدائرة المتوازية
في الكرة هي التي تقوم على خط مستقيم مار بمركز الكرة على قوائم وهو قطرها وقطبا لها قطبا العظيمة منها وهي تكون
الاواحدة منها فان كان القطر محورا لجمهور الكرة محورها وقطباها قطبا الفلك جسم كري يحيطه سطوح
متوازية ان مركزها واحد وهو مركز العالم وهي الخارج منها محدبا والداخل مقعرا وبالاعتبار المتغير كافي
الدائرة وهي التي تحدث بالحركة الكلية في الاسطوانة المستديرة شكل مجسم يحيطه دائرتان متساويتان
متوازيتان بما قاعدتاها وسطح واصل من محيطها بحث اذا ادير مستقيم واصل من المحيطين
عليهما موازيا للسهم ما بين السطح والخط الواصل بين المركزين هو محور الاسطوانة وسهمها فان كان
عمودا على الدائرتين فالاسطوانة قائمة والا فمائلة المخروط المستدير شكل مجسم محيط به دائرة هي قاعدته
وسطح مخروطي يرتفع منها على التعاقب الى النقطة التي رأسه بحث اذا ادير مستقيم واصل بين رأسه

اضافة

هرم

مثال الاسطوانة القائمة والمائلة

مثال المخروط القائم والمائل

ومحطها على راس السطح والخط الواصل بين مركز قاعدته وسمت المحور المخروط وسمته فان كان
عمودا على قاعدته فالمخروط قائم والا فمائل والاسطوانة المضلعة والمخروط المضلع سوما مكون قاعدة
سكلا مستقيم الخطوط القسم الثاني في المسائل المتعلقة بالمجاميع الى الكرة وهي سبع نشير اليها عند الاستعمال
مرقمة باعداد الاول اذا مارت الكرة على احد قطريها مثل كل نقطة فرضت عليها غير القطبين في دورة
واحدة وهي ان تعود كل نقطة الى الموضع الذي فارقته دائرة عظيمة متوازية للمنطقتين ان لم تكن النقطة في
سطحها وكذا كل نقطة تتحرك بحركتها وان لم تفرض عليها ان لم تتحرك او تحركت به وكانت على مواربتها
والاكانت المرسومة دائرة بالتقريب تقدر في السكل اذا كان لا تفصل المبدا واقربها من الحق
مدارا عليها حركة هذه الدوائر تسمى مدارات تلك النقطة وهي متوازية للمنطقة ما عدا التي في سطحها ومتوازيه
او متحدة وذلك اذا تساوى بعد النقطتين عن المنطقتين جهة ومركزها على المحور وهو عمود على الكل
وقطبا الكرة وقطبا الكل والمدارات المتساوية البعد عن احد قطبي المنطقة متساوية والا فهي مختلفة
في الصغر والكبر بحسب القرب والبعد فاقرب من المنطقة اعظم مما بعد عنها اثنا في كل عظمتين
في كرة بتماسان على نقطتي تماسهما وبالعكس اثنان كل عظمتين تماسهما على قوام شرت
كل منهما بقطبي الاخرى وبالعكس الرابع كل عظيمة تمر في كرة بقطبي دائرة من متماسهما فانها
منصفة كل واحدة منها اي من سطح العظيمة المحاطة للدائرة المارة بقطبيها منصفا وتقوم عليها على
قوام السادس كل عظيمة تقطع متوازيه ولم تمر بقطبيها فانها تنصف اعظم المتوازيه وتقسم سائرها بحيث
وكل واحدة من القطع الواقعة في احد نصفي الكرة التي تكون من اعظم المتوازيه والقطب الظاهر
منهي اعظم من نصف الدائرة والباقية اصغر والمتبادلة من الدوائر المتساوية متساوية السابع

نقيع اخا واللام دويبة يكون في بيت
نمي برمثا وهو من دواب الابل او
انها نوع من الصرف ر

الاكون

الاكون لدائرة واحدة اكثر من قطع من اذا حققت رجع الى المتن قال والجسم الذي يتحرك ويتحرك
جميع ما في السما اي من الكواكب من المشرق الى المغرب في اليوم بليلة اي في قرب من اليوم
بليلة كما سنبينه دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم وهو جسم كري يحيط به سطحان متوازيان
مركزهما وهو مركز الكل مركز العالم السطح الاعلى منهما الماس بنا والسطح الادنى منهما الماس للجنوب
فلك البروج واعلم ان اليوم بليلة زمان يحصل من طلوع النهار او غروبها او مرورها منصف
النهار ومن طلوعها او غروبها او مرورها بنصف النهار ثانيا واذا اطلق اليوم اراد به
اليوم بليلة وكذا كل الايام واليوم بليلة في المدة تنقسم الى حقي ودسقي فزمان يحصل
من مفارقة الشمس نصف دائرة عظيمة سوم راسه ومن عوده اليه وسمت دورة ثانية للعدل وما
يحدث منه على ذلك النصف مع القوس التي تقطعها الشمس بحركتها الخاصة في الزمان الذي يعود
فيه الى ذلك النصف وانما كان الزمان اكثر من زمان دورة لان الشمس لو كانت ساكنة لا تحركت الكان
تحركها الى نقطة موضوعة حصلت بعد دورة كما مساويا لزمان بعد معدل النهار ولكنها تتحرك بخلاف
حركة الكل فاذا فرضنا على دائرة نصف النهار كانت نقطة جامعي المعدل معها عليها فاذا دارت
الفلك الى ان عادت تلك النقطة الى نصف النهار لم يعد معها الشمس اليه لانها قد سارت قدرا
من فلك البروج لسيرها الخاص بها فاذا تحرك الفلك الى ان عاد الشمس اليه فيكون قد انتهت الى
نصف النهار نقطة اخرى من المعدل غير من النقطتين هو الزيادة على دور المعدل واما الوسطى
فهو زمان دورة المعدل وهو منه مساو لتحرك الشمس الوسطى وسيأتي ذكره وهذا اليوم هو الذي توضع عليه
في الزيجات ساعات الكواكب وغيرها من تحركاتها التي تختلف اذا وضعت على الصحة لتعسر

او تقدم تركب ابدا على الاحلاف لعدة الاحلاف بالقطبين الشمس فيهما الخاص فانها تقطع في النصف البعيد من
فتبقى اصغر في النصف القريب فتبقى اكبر وبذا يكون الازمان الزائدة على مقدار دورة الفلك محسوبة
لكن احلافا فيما غير محسوس في يوم او يومين لصوالتفاوت وتحسب به في ايام كثيرة فاهل الحساب اخذوا
ذلك الزيادة مقدار حركة الشمس الوسطى في يوم بليلة من المعدل لعامر فجذان اليومان هما المستويان
عند اهل الصناعة واما غيرهما كالايام طبيا لها في الدوض التي الاعادة فيها عن نظيرهم واذا عرف
ذلك عرف ان دورة الفلك الاعظم انما تكون في يوم بليلة تقريبا لا تحقيقا سواء اعتبرت اليوم بليلة
حقيقيا او وسطيا وحركة الحركة الاولى اي حركة الفلك الاعظم تسمى الحركة الاولى وذلك لانها الاول
ما عرف من حركة الاجرام السماوية بالمشاهدة ليلا فانها تبدو لنا عند الكل فان الناظر في النيرين والكواكب
بعد غيابها تتحرك بالحركة اليومية تطلع ما يطلع منها من المشرق وتغيب ما يغيب منها في المغرب وتحقق فيه وبعد
غيابه تعود الى المشرق ثانيا وتطلع كما طلع اولا ومطلقا الفلك الاعظم اعني الدارة العظيمة
المتساوية البعد عن قطبي الزمن ما طرفا محوره الذي هو القطر الذي مر ذكره على الكرة معدل
النهار اي يسمى معدل النهار وذلك لتعادل الليل والنهار ابدا عند من يسكن بحيث يرى جميع
سوى الضعف المماس من القطبين عند وصول الشمس الى سطح هذه الدارة مساء طلوعها
وح يكون ليل الطلوع مساويا للنهار او غروبها وح يكون يوم الغروب مساويا لليلة
الماضية وانما شرطنا في تعادل الليل والنهار في البقاع المذكورة عند وصول الشمس الى سطح
هذه الدارة لكون الوصول ساعتئذ الطلوع او الغروب لانها لو وصلت اليه في غير ذينك
الوقتين كوقت انتصاف النهار مثلا امتنع تساويهما لكون قوس النهار من قطبق

مدار من احد جانبيه شمالي والآخر جنوبي ويستحيل ان يوجد ليل متقدم على التحويل او متأخر عنه
مساوي ذلك النهار اذ قوس الليل المتقدم اما ان يكون شماليا او جنوبيا وكذلك قوس
الليل المتأخر فان كان قوس الليل المتقدم شماليا وقوس الليل المتأخر جنوبيا كان
الليل المتقدم على التحويل اقصر من يوم التحويل والليل المتأخر اطول منه ولو كان بالعكس
كان الامر بالعكس وقس عليه ما في الاوضاح وقطبا اي وقطبا الفلك الاعظم قطبي العالم
اي يسمى قطبي العالم احد سماويه وهو الذي في جهات بنات النعش وقريب من كوكب جدي
شمالي والآخر جنوبي وقيل انما سمي ذلك الجهة الشمال لانها عن شمال مستقبل المشرق بوجهه و
تجد الشمس في المواضع التي تجمع الكواكب فيها طلوع وغروب وهي المواضع التي تحت
معدل النهار تارة مائلة نحو الراس وتارة في الشمال اي الجهة التي على الشمال المتوجه
الى المشرق واخرى في الجنوب اي الجهة التي على يمين المتوجه الى المشرق مع لزوم معدل
النهار السماوي تحت الراس فعلم ان لها اي الشمس مسافة عن معدل النهار تارة الى الشمال
واخرى الى الجنوب وانما كان تجمع الكواكب في المواضع المذكورة طلوع وغروب لان سطوح
دوائرها اما فيها كلها نهارية بمركز المعدل ومراكز الدوائر الموازية لها وكون سطح المار بمركز الدائرة
مستقيما لها سطح دائرة معدل النهار والدوائر الموازية لها مصغرات فلم يصور ثمة
كوكب ابدي الخفاء او ابدي الظهور بل يكون تجمع الكواكب فيها طلوع وغروب الا ما كان على
قطبي القطبين فانه يكون ابدا نصف دائرة بظاهر الارض او نصفها الآخر خفيا واذا فارقت
الشمس النقاط بعد مساواتها اياها مالت اي الشمس الى المشرق علم ان حركتها اي حركة

لوازم

الشمس مغربة اى من المغرب الى المشرق وسمى الحركة الى توالى البروج والثوابت كواكب بحركوزة فى
الفلك الثامن وانما سمت كواكب بالثوابت اما بالنسبة لحركتها اثباتا وضاعها ابدا او
لاقتدائهم ارسطو ما وجده بالحركة لغير الحركة السريعة وكان معتقدهم ان الحركة السومية لكل الثوابت
الى ان جاء ابرخس ومنعان للكواكب التى حول البروج حركة تسمى تقليبوس ان لم يجعلها حركة على التوالى
فى كل مائة سنة درجة والدوائر التى تجرى الشمس فى موازاتها على سطح الفلك الاعظم اى وملك
الدائرة على سطح الفلك الاعظم يسمى فلك البروج فى دائرة حادثة فى سطح الفلك الاعلى من يوم سطح
الدائرة التى يرسمها الشمس بحركتها الخاصة للعالم ودائرة البروج المسومة باثنى عشر قسما
هو المسمى بالبروج هى ملك الدائرة لا سطحه ان من ولا ذلك لما احوج الى الاحتياج على كون دائرة
البروج عظيمة لان سطح الثامن عظيم وقد احتجوا عليه بحجج لا طائل تحت ايرادها فى هذا المختصر لما جاز
ان يعقل الكواكب الثابتة حتى يروج الى بروج والوجود خلافه على ما قيل لانا نعلم بحدس ذلك اذ كانت
دائرة البروج متحركة بحركة الثامن عند كونها عليه وغير لازم فان دوائر انصاف النهار على المعدل
مع عدم حركة كما حركته فكذا فى ليس سطح الفلك الثامن دائرة البروج بل هى فى وسطها واطلاق
اسم الفلك عليها مجاز بحسب الوضع الخاص وسمى سطح البروج انصافا لانها تمر بأوساط البروج وفى قوله
تجرى الشمس بموازاتها نظر لانها انما تكونان متوازيين لو كانتا على مركز واحد وليس كذلك فالاولى
ان يقول فى سطحها بدل قوله فى موازاتها وتقطع اى فلك البروج معدل النهار على نقطتين متقابلتين
وعلى ذوات عقدة لما تقدم فى الثانى احدهما وسمى التى اذا وقعت حصلت فى الشمال يسمى الاعتدال
الربيعى وذلك لاعتدال الليل والنهار فى جميع النواحى المعمورة عند وصول الشمس اليها ساعة طلوعها

او غروبها واشتمال الزمان من الشتوى الى الربيع فى معظم العمارة والاخرى وسمى التى اذا وقعت
فى الجنوب الاعتدال الخريفى للاعتدال المذكور واشتمال الزمان من الصيفى الى الخريفى فى معظم العمارة
وسمى ما بينهما اى ما بين النقطتين فى الشمال الانقلاب الصيفى وذلك لعدم الاعتدال واشتماله
الزمان من الربيع الى الصيف عند وصول الشمس الى موازاة ملك النقطة فى معظم العمارة وفى الجنوب
اى وسمى ما بين النقطتين فى الجنوب الانقلاب الشتوى وذلك لعدم الاعتدال واشتماله
الزمان من الخريفى الى الشتوى عند انتهاء الشمس الى موازاة ملك النقطة فى معظم العمارة فاذا قسم ما بين
كل نقطتين مائة اقسام متساوية يوسم ست دوائر عظام اى تحدث دوائر مسمتة للعالم اذ الدائرة
العظيمة المسمتة للكرة مارة باحد سطحى الاعتدالين والاخرى بالانقلابين وسمى الدائرة المارة
بالانقلاب الاول والدائرة الرابعة بالنقطة الاولى التى فيما بين الانقلاب الصيفى والاعتدال الربيعى
وسميت بذلك اى بمقابلات ملك النقطة الاولى من جانب الاخرى وهى الاولى التى فيما بين الانقلاب
الشتوى والاعتدال الخريفى فقال المقولة فاذا قسم كلما اى كل ملك الدوائر السبع على مطبق
فلك البروج لما مر فى ح وسمى الفلك الاعظم باثنى عشر قسما كل قسم منها وسمى المحصور فيما بين قسمى
دائرتين من تلك الدوائر المذكورة يسمى برجا كل قوس من فلك البروج من قسمى دائرتين منها تسمى برجا
برجا واسماؤها مشهورة وهى الحمل والثور والجوزاء وما دامت الشمس فى هذه البروج الثلثة فالفصل ربيع
والسرطان والاسد والسنبلة وما دامت الشمس فى هذه البروج الثلثة فالفصل صيف وهذه البروج
الستة شمالية والميزان والعقرب والقوس وما دامت الشمس فيها فالفصل خريف والجدى و
الدلو والحوت وما دامت الشمس فيها فالفصل شتاء وهذه البروج الاثنى جنوبية واما فى خط الاستواء

فالشمس تساوت رؤسهم في كل سنة مرتين في الاعتدالين فحدث هناك صيف ان وسعد عنها غاية البعد
مرتين في الانقلابين فحدث شتاآن والشك ان بين الصيف والشتا فرقا وان بين
الشتا والصيف ربيعا فحدث ربيعان وخريفان فمن اول الحمل الى نصف الثور صيف ومنه الى
اول السرطان خريف ومنه الى نصف الاسد شتا ومنه الى اول الميزان ربيع ومنه الى نصف العقرب
صيف ومنه الى اول الجدي خريف ومنه الى نصف الدلو شتا ومنه الى اول الحمل ربيع وهذه الاسما
ماخوذة من صور توهمت من كواكب وقعت وقت التسمية بهذا من النوات واذا استقل
عن محاذاتها فللمسمين ان يسموها بغيرها والاول ان لا يغيرها ولا يسموها بغيرها حتى لا يقع ضبط الحركات
كما ان في زماننا هذا لم تغير اسم الحمل وان استقل اول كوكبه وهو نجم طفى الى الدرجة الثالثة والعشرين من
والاسم التوأمين وان لم يبق من صورتها في برجها الا قدامها واخذا باسمي برجا وكل برج ملوف درجة
وكل درجة ستون دقيقة واجزا اسار الدوار يسمى اجزا الخط والدائرة الفاصلة بين الظاهر من الفلك
والخفي منه يسمى الافق وهي منصف معدل النهار على بعطتين متقابلتين لما مر في الثاني وتقال له
احدهما نقطة المشرق ومطلع الاعتدال والاخرى نقطة المغرب ومغرب الاعتدال وتقال للخط
الواصل بينهما خطا المشرق والمغرب وخط الاعتدال وكذا منصف مسطة البروج بعطتين احدهما
وهي التي في جهة المشرق درجة الطالع والاخرى وهي التي في جهة المغرب درجة الغارب ودرجة
السابع وسمي كل من حصتي مربي الحصتي ما يكون مركزه مركز العالم واحد قطعة نقطة سمت الراس
والاخر نقطة سمت القدم والمربي سوا المار على وجه الارض الموازي للحصتي قطبا ما واحد دون مركزها
والنسبة بينهما تقدير نصف قطر الارض وطلوع الكواكب وغروبها انما تعرف بالنسبة الى هذه الدائرة

والدائرة التي حدثت على وجه الارض من توهمنا معدل النهار قاطعة للعالم موازية لها يا قال لما خط الاستوا
وذلك لاستوا زمان الليل والنهار ابدا ساكن ولكون دور الفلك ساكنا دوابا تقطع الافق المعدل و
المدارات الموهمة على قوائم يسمى افاقة آفاق الفلك المستقيم على ما قال وافاقة اى افاق خط
الاستوا آفاق الفلك المستقيم اى مقال لما ذكر وتقطع اى افاق الفلك المستقيم معدل النهار و
الدوار الموازية لما منصف ظاهر وخفي والذي لا تتصور له كوكب ابدي الظهور ولا ابدي الخفا
بل يكون لكل كوكب شروق وغروب الا ما كان على سمت القطبين كما سوا ما فانه لا يغرب ظاهرا انها
تقطع معدل النهار والدوار الموازية لما منصفين منصف اما المعدل كما مر وسمي واما الدوار الموازية
لما فاما ان لو كانت تمام بحيث ان كان الفضل المشترك منها وبين كل واحد من جهتي الماء وقطر الدائرة
منصف اياها واما ان افاده لم تكن بل يكون سطوحها مسوقة تمام نوجه الارض مقسمها بحسب اصغر
الظل لا محالة لكن التفاوت الذي منها لا نظر بالقياس الى ادوار افلاك الشمس بخلاف ما دونها ولهذا
قال الاشتر من فلك القمر اقل من نصف بحسب الحس ومدل على ظهور النصف من فلك الافلاك وذلك
لطلوع كل من الكواكب من المشاطرين مع غروب الاخر وتساوي الملوين عند كون الشمس في المعدل و
لما كانت آفاق الفلك المستقيم قاطعة لمعدل النهار والدوار الموازية لما بنصفين كانت القوس التي
فوق الارض في المواضع التي على خط الاستوا مثل القوس التي تحتها فيكون زمان مكث الشمس فوق الارض
مساويا لزمان مكثها تحتها اذ الشمس والكواكب تتحرك بحركة الفلك الاعظم في سطح دائرة من فلك
الدوار او الموازية التي تسمى المدارات الموهمة واذا كان زمان مكث الشمس فوق الارض مساويا لزمان
مكثها تحتها كان الليل والنهار بطبيعتهما متساويين على ما قال والليل والنهار بطبيعتهما اى في جميع السنة متساويين

المصنف رح

اى كل واحد منها اثنا عشر ساعة مستوية وكذا تكون زمان ظهور كل نقطة على الفلك مساويا بالزمان
خفاءه فان كان مقاوما كان بحسب اختلاف السير بالمركز السامة فى النصفين اى النصف انظاهر
والخفى صاير عند مركز الشمس فما من كوكبا فوق الارض او مكثها تحت الارض فاذا كان فوق الارض
اسرع كان مكثها سائرا اعظم والنهار اطول فاذا كان تحتها اسرع كان لكث سائرا اعظم والليل اطول
من النهار ولكن ذلك لا يكون محسوسا او احقق بهذا العلم ذكر اسبابا نوقف عليها مما سيجئ من الابحاث
آخرت عادة الحساب بجزئة المحيط عظمة وستين جزءا لان عدد يخرج منه اكثر الكسور صحيحا والقطر
ثلاثة وعشرين جزءا للكسر ليسهل العمل اذ الواجب عادة واربعة عشر وكسر بما من اذ هندسى من محيط
كل دايرة مثلثة اشكال قطرها وسلس سعه وستها ستة اسس وعشرين الى سبعة ثم بجزئة الاجزاء
الاجزاء ستين ستين الى دقايقها وثوانيها وما بعدها بما بلغ فما يكون الربع من الدور تسعين وكل
قوس اقل منه قدما مساويا الى تسعين م من الدوار العظام المسمورة هى الدايرة المارة بالاقطاب
الاربعة وهى دايرة عظيمة تمر بالاقطاب المطلقين ولهذا سميت بها وهى تقوم على كل من المطلقين
على قوايم لما تقدم فى الخامس ويكون قطبا لما يقطع الاعظم الذى لما تقدم فى الثالث والسابع وكمر
معطفين من الروح عند ما عاما لمثل لما تقدم فى د وسمان تقطع الاقتابين والقوس الواقعة
منها من المطلقين اذا لم يقع منها احد الاقطاب او من المعطفين اللتين فى جزء يخالف الكل
والمثل الاعظم وتمامها ما يقع من قطب احدهما ومعطف الاخرى الثالث منها دايرة نصف النهار
وهى دايرة عظيمة تمر بمطلقى الافق وقطبى معدل النهار بحيث لا يكون مصعد زمان من طلوع الكوكب
وغروبه الا وقت وصولها وانما قدما بما بحسبه لسلا يتعدد بعد النهار فى عرض لسمن لعدد وعلى الكل

على جميع دوار المثل والارتفاع فهو لا يحاذ قطبى المعدل والافق وهى تقوم على الافق والمعدل على قوايم
كما تقدم فى جزء وعمران معطفها لما تقدم فى ج معطفا تقاطعها قطبا لما تقدم فى زوايا تحت
لها استحاف النهار عند وصول الشمس اليها وهى تفصل بين النصف الشرقى والغربى من الفلك
ونصف العظم الظاهرة والخفية من المدارات الموسمة لما تقدم فى دور المدارات الظاهرة والخفية
باسرها المرور بمعطفى المواذية وبها يعرف عادة ارتفاع الكواكب وذلك بان يصل اليها فوق الارض
وغاية انحطاطه وذلك اذا وصل اليها تحت الارض والقوس الواقعة منها من قطب المعدل
الافقيا ومن قطب الافق والمعدل من ناحية الاقرب يسمى عرض البلد والتى من العظمى ان لم
تتوسطها احد المعطفين او من المعطفين ان لم تتوسطها احد العظمين تمامه وتقال احدى
معطفى تقاطعها مع الافق بخط الشمال والاخرى بخط الجنوب الرابع منها دايرة المشرق والمغرب
وهى العظيمة المارة معطفى الافق ونصف النهار فتقوم عليها على قوايم لما تقدم فى ه وعمران معطفها
لما تقدم فى ج فمعطفا الشمال والجنوب قطبا لما تقدم فى ز وتقال الخط الواصل بينهما خط
نصف النهار وخط الشمال والجنوب ويسمى هذه الدايرة ابتدا بدايرة اول السموت ٥ منها دايرة ما لا يغيب
وهى عظيمة تقوم عليها بايتة تعرض على الفلك ومعطفى الافق لما تقدم فى ه معطفى الافق على قوايم
معطفين مساويتين معطفى الشمال والجنوب قطبا لما تحت بالدايرة السمت ومساحة ما بين كل معطفين
على دايرة الافق حسب ارتفاع الكواكب وما بين الكواكب والافق من هذه الدايرة فوق الارض
ارتفاعه وما تحته ومن تحت الراس تمامه وتحتها انحطاطه وما تحته ومن تحت القدم تمامه اذا تحقق
هذه المقدمات فنقول ان الافاق المايلة وهى افاق المواضع التى لا تكون تحت معدل النهار والافاق

بتعطيه ٢ ر

نقوما ٢ س

مستقيما ٢ ر

اما عطسه يكون بحسب المدارات الموهمة من حفظ الاستواء واما عطي العالم منقسم الى خمسة اقسام
لان العرض اما ان يكون اقل من ميل الكل او مساو له او اكثر منه ومساو اما اقل من تمام الميل او
مساو لتمامه او اكثر منه واقل من ميل الربع وعلى الاقسام يكون ارتفاع القطب الذي في الجهة التي يمال
الموضع اليها مقدر عرض البلد ويكون بعد المدارات الابعدة الطهور والابعد له اخفاء عن معدل النهار
اكثر من تمام عرض البلد الابعد اعظمها وهو الذي يماس الافق فانه مساو لتمام العرض وسائر
المدارات وهي التي بعدها اقل من تمام عرض البلد منقسم بالافق الى مقسومين اعظمها الظاهر فما هو
الى القطب الظاهر اقرب هو في جهته والخفي فما هو الى القطب الخفي اقرب وفي جهته ويتساوى القسمان
على السواء في كل مدار من متساوي البعد عن معدل النهار في جهته وكل مدار من في جهته يكون الظاهر
من الاقرب الى المعدل اصغر من ظاهر الابعد منه ان كان في جهة القطب الظاهر وبالعكس في جهة
القطب الظاهر كانت ذات النهار على الليل اكثر وبالعكس في جهة القطب الخفي يكون بقصان النهار
عن الليل اكثر وكلما كان عرض البلد اكثر كان مقدار التفاوت من الليل والنهار اكثر لان زيادة ارتفاع
القطب الظاهر والمدارات التي فيه وازيادة فصل فيها الظاهر على الخفية وازدياد انحطاط
القطب الخفي والمدارات التي فيه فيه وازيادة فصل فيها الخفية على الظاهرة ويكون زيادة النهار
ونقص الليل الى راس السرطان الذي على القطب الظاهر ونقص النهار وتزايد الليل الى
راس المستقيم الآخر واذا عرفت هذا فلنكشف معنى قولنا واما في الموضع التي فيها من معدل
النهار وقطبي العالم وقولنا الآفاق المائلة لميل المعدل عن الافق في جهة القطب الخفي وميل الافق
عنه في جهة القطب الظاهر لا يكون انقطابها اي انطباب تلك الآفاق على تخطيط معدل النهار لميل

في جهة القطب الخفي والخفي فيها ما يقصد ولهذا كلما سمعت غير المعدل

معدل النهار عن سمت رؤسهم واما على جهة الجنوب او الى جهة الشمال فما قطبي معدل النهار
وهو القطب الاقرب الى ذلك الموضع مرتفع عن الافق والآخر وهو القطب الابعد عن ذلك الموضع
منحط عنه والارتفاع والانحطاط بقدر ميل المعدل عن الافق وميل الافق عن المعدل وتقطع اي
آفاق المواضع التي لا يكون انقطاب فانها على تخطيط معدل النهار الدوائر الموازية لمعدل النهار المختلفة
فالقوس الظاهرة اي من تلك الدوائر الموازية فوق الارض في الشمال اعظم من الخفية تحتها وفي جانب
الجنوب بالعكس اي القوس الظاهرة فوق الارض من تلك الدوائر اصغر من الخفية تحتها
لما تقدم في وفاذا كانت الشمس في البروج الشمالية كان النهار اطول من الليل وذلك لان بعضها
فوق الارض اكثر من بعضها تحتها وبالعكس اذا كان النهار اقصر من الليل اذا كانت في البروج
الجنوبية لان بعضها تحت الارض اكثر من بعضها فوقها وذلك اذا كان القطب المرتفع عن الافق
هو القطب الشمالي كما في بلادنا واما اذا كان القطب المرتفع هو القطب الجنوبي كان الامر بالعكس اي
القوس الظاهرة فوق الارض في الجنوب اعظم من الخفية تحتها وفي جانب الشمال بالعكس لما تقدم في و
ووجدت في نسخة بخط اللص كذا فالقوس الظاهرة فوق الارض في الجانب المرتفع فيه القطب
اعظم من الخفية تحتها وفي الجانب الآخر بالعكس فاذا كانت الشمس في البروج الواقعة في الجانب
المرتفع فيه القطب كان النهار اطول من الليل وبالعكس اذا كانت في البروج الواقعة في الجانب
الآخر وهذا وهو ظ ولما فرغ من تفاصيل المواضع التي لها عرض على وجه كلي شرع في تفاصيل كل
قطعة من ارتفاع الآفاق الدالة على الفصول فلنشر اولا الى تفاصيل المواضع التي عرضها اقل من الميل
الكلي بقوله وتقع الشمس في المواضع التي فيها من معدل النهار وفلك البروج الى سمت الراس

في كل دورة دفعتين الاولى بعد سمت الراس عن معدل النهار وهي عرض البلد وقد عرفت انها ابعد المسايل الاعظم
الذي وغاية بعد الشمس عن معدل النهار وهو توس من الدائرة النهارية بالاقطاب الاربعة من معدل
الخارج النهار وفلك البروج فالمدار الذي سمت رؤسهم تقطع فلك البروج على نقطتين مساويتين عن معدل النهار
مساويتين لبعد سمت رؤسهم عن المعدل فاذا وصلت الى كل واحدة من النقطتين كانت مسايرة الى سمت
رؤسهم واشارة الى خاصة المواضع التي عرضها مساو لتمام الميل الكلي بقوله والاخرى اي الشمس الى سمت رؤس
المواضع المسامتة لنقطة الاقطاب الصيفي والشتوي الاولى منه لان بعد سمت الراس عن معدل
النهار مساو لتميل الاعظم فالمدار الذي سمت الراس يماس فلك البروج على نقطة الاقطاب الصيفي او
الشتوي وسمت الشمس الى سمت الراس عند وصولها الى نقطة الاقطاب الصيفي او الشتوي وقد اشار
الى خاصة المواضع التي عرضها زائد على الميل الكلي بقوله وفيما جاوزنا بعد الراس عن المعدل وهو فلك
الميل الاعظم الاستوائي الشمس الى سمت رؤسهم وسموا ذا المدار المار بسمت رؤسهم الافق فلك البروج
والماسة والشمس الخارج عن مسطح فلك البروج واعلم ان كل نقطة بعدها عن القطب المرتفع في عرض
اقل من مسل ارتفاع القطب فمدارها يماس الافق على نقطة تقاطعه لنصف النهار وانها تماسه على نقطتين
دورة مرة والاخرى ونقطة على الخط الاخير يماس والاطلع وكل نقطة بعدها عنه اكثر من ارتفاعه
الافق فمدارها يقطع بالافق نحو الشمال عن نقطتها الاخيرة في جهة القطب الظاهر والخفي في جهة القطب الخفي وكل نقطة بعدها
عنه اقل من ارتفاعه فمدارها لا يقطع الافق ولا يماسه وقد اشار الى هذا كله بقوله واذا عرفت هذا فاعلم ان ما كون
عرضها زائدا على الميل الكلي ينقسم الى ما يكون مقاربا مساويا الى ما يكون مساويا ما بين مماسه والى ما يكون اكبر
من مماسه واعلى من المربع والى ما يكون ربع الدور الا ان هذا الاخير لا يكون من الافاق فلذلك لم يذكره فاقول

خاصة القسم الاول منها ان لا يكون لمطلعي البروج طلوع وغروب ولا تماس الافق ويكون للقطب الظاهر
ارتفاع فان احدهما اعلى وذلك عند وصول مسلب القطب الخفي الى نصف النهار والاخر اسفل وذلك
عند وصول المسلب الاخر اليه ويكون للقطب الخفي انحطاط ان على هذا القياس ولم يذكر لهذا القسم
وهي غاية القسم الثاني منها وهو ما يكون عرضه مساويا لتمام الميل الكلي ان مدار المسلب يكون في جهة القوس
القطب الظاهر ابدي الظهور مماسا للافق على نقطة واحدة وهي نقطة الشمال والجنوب لان بعد المسلب
عن القطب المرتفع مساو لارتفاع القطب على الظهور وان تأملت وجدت عرضها ان كل مدار بعده عن القطب
المرتفع مثل ارتفاع القطب فهو ابدي الظهور ومماس للافق على النقطة المذكورة ويكون مدار المسلب
الاخر اعظم ابدي الخفاء فاذا وصلت الشمس بحركتها الخاصة الى المسلب الذي في جهة القطب الظاهر
مرورا دورة واحدة فوق الارض لا تكون لها غروب فيكون مقدار يوم ذلك اليوم بليلته نهارا كله وسموا طول النهار
لتلك المواضع بهذا الاسم لانه اعتبر النهار من وصول مركز الشمس الى الافق وان اعتبر ظهور الضوء واحمراره
الشفق كان نهارهم سبعا على ما ثبتناه وسوس في المساكن ثم بعد ذلك يظهر لها طلوع وغروب
الى ان تنتهي الى مماسة المسلب الذي في جهة القطب الخفي فلم يكن لها طلوع بل تبقى في الدورة الكاملة
تحت الارض فيكون ذلك الليل مقدار ثمان نهار يظهر وبعد ذلك يظهر لها طلوع وغروب واشار الى هذا
الى خاصة المواضع التي عرضها مساو لتمام الميل الكلي بقوله وفي المواضع التي مدار الاقطاب الصيفي
وسمو مدار راس السرطان واحد خص كلامه بالمسلب الصيفي لان العادة في جهة المسلب الشتوي قليلة
ولان ما بلاد ما شمالية الدائرة الابدية الظهور اي المواضع التي يكون ارتفاع قطب المعدل مساويا لتمام
الميل الكلي ليس فيها اي في تلك المواضع غروب وهي اي الشمس في الاقطاب الصيفي بل تبقى

في الدورة الكاملة فوق الارض لما عرفت ومن خواص تلك المواضع ان مدار معدل فلك البروج الطاهر
يمسّ الرأس ومدار القطب الاخر يماسّ ابدا في المسمت الا ولكن المنطقة العيني كما في البلاد
الشمالية مماسة على نقطة الشمال ولمس المسمت الخفي وهي المسمت الشتوي على حسب ما فرضنا على نقطة الجنوب
فصار القطبان على سمت الراس ومقابله واطبق منطقة البروج على الافق فيكون اول الحمل في
المشرق واول الميزان في المغرب واول السرطان في نقطة الشمال واول الجدي في نقطة الجنوب ونظيره
الجدي من المعدل على نصف النهار في جهة الجنوب فوق الارض ونظيره السرطان من معدل في الشمال بحيث
اذا زال القطب عن سمت الراس نحو المغرب وارتفع المنطقة العيني عشارتفع النصف الشرقي من المنطقة
عن الافق وغاب ايضا النصف الذي فيها كذلك ويتقاطع دارتا البروج والافق على نقطتي قرني
من المعدلين وهي من الشمال والجنوب لان الحمل اذا كان من هذه الاربع فالتقاطع لا يكون
عليها على الطهر بالتمام بل يكون الجزآن من المسمت الستوي على قرني نقطة الجنوب ومبدء البروج
والجزآن الباقيان للمسمت العيني على قرني نقطة الشمال ومبدء الطلوع ويكون النصف الطاهر النصف
الذي بتوسطه الاعتدال الربيعي ثم يطلع النصف الخفي جزءا بعد جزء في جميع اجزاء نصف الافق الشرقي
فيطلع السرطان والسنبلة والاسد من الربع الشرقي الشمالي والميزان والعقرب القوس من الربع
الشرقي الجنوبي ونصف النصف الظاهر جزءا بعد جزء في جميع اجزاء نصف الافق الغربي مع الجدي
والدلو والحوت في الربع الغربي الجنوبي والحمل والثور والجوزا في الربع الغربي الشمالي يوما تاما ثم في
مدة اليوم بليلة يرتفع المعدل عن الافق الى حاله الاول واليه اشار بقوله وفي المواضع التي يطبق
فيها فلك البروج على سمت الراس يطبق دائما البروج على الافق وفلك عند انتهاء المنطقة

والنصف الظاهر بسبب الاعتدال الخريفي

الظاهر الى نقطة طلوع اول السرطان التي في جهة القطب الظاهر والمنطقة الخفي الى القطب الآخر فاذا مال
القطب بحذا المقدار ارتفع النصف الشرقي من فلك البروج وغاب عن الافق والخفي النصف المقابل له
وغاب فيكون من اول الجدي الى اخر الجوزا ظاهرا عن الافق الشرقي ومن اول السرطان الى اخر القوس
مستخفيا تحت الافق بحذا المقدار ان كان القطب الذي شماليا والخفي بالعكس ان كان القطب الظاهر جنوبيا
ومن هذا القسم الثالث وهي المواضع التي يحاذيها عن يمام الميل الكل والاسفل وهو الدوران مدار
قطب البروج في هذه المواضع يكون مائلا عن سمت الراس في جهة القطب الخفي بقدر زيادة العرض على تمام
الميل ولا يكون للاجزاء الزائدة الميل على تمام العرض والمساواة الميل طلوع وغروب ويكون الدارة
الابدية الظهور اعظم من مدار المعدلين فيكون لا محالة اعظم الابدية الظهور فاطلقه البروج على نصفي
نهاري ومسلمها في جهة القطب الظاهر واعظم المدارات الابدية الخفاء فاطلقها على نصفي نهاري
[illegible] الخفي وميل كل من الاربع مساو لتمام عرض البلد على ما ذكر الخص هذا القسم بهذا واشار الى خاصة
القسم الرابع وهو المواضع التي يكون عرضها ربعا من الدور وسواء قوله وفي المواضع التي يطبق معدل
النهار على الافق يطبق قطب العالم على سمت الراس وصير محور العالم قائما على الافق ومدور الكرة على
الكرة الاولى حول دوره وسقط النصف من الفلك وهو النصف الذي يكون من معدل النهار في جهة
القطب الظاهر ظاهرا ابدا والشمس ما دامت فيه يكون نهارا والنصف وهو النصف الذي يكون
في جهة القطب الخفي خفيا والشمس ما دامت فيه يكون ليلا ويكون الستة كلها نهارا وليلة وسمي خطان
لبطء حركة الشمس فيهما ويكون سمت القطب الشمالي في هذا الموضع نهاديا طول الليلة لان وجها
في البروج الشمالية هذا اذا كان النهار من طلوع الشمس الى غروبها واما اذا كان من ظهور الفجر خفيا

النوات الى احد ما يكون نهارهم اكثر من ستة اشهر وليلهم قريبا من خمسة على ما حققناه وسموس في
المساكن وقطر ما سمتي حركة الفلك السنة الى الافاق اما دولاته وهي في خط الاستواء واما آخرته
وهي في المواضع المسامتة لقطبي العالم واما حاملة وهي في غير هما من المواضع ودوكل ان العود
الخارج من مركز الارض الى السمت الى السطح الاعلى ان وصل الى قطبي المعدل فهو الافق الرجوعي
والحركة رجوعية وان وصل الى المعدل كان الافق افق الاستواء والحركة دولابية وان وصل الى ما بينهما
فالافق مائل والحركة حاملية الجهة الرابع في افلاكية الغير تحرك قال ولو كانت حركة الشمس على
محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلف آثار ارتفاعها بحسب اختلاف النواحي اي بالجنوب والشمال
لان بعدها عن جميع النواحي وعن سمت الرؤوس يكون بعدا واحدا اي على تقدير ان يكون حركتها على
محيط فلك مركزه مركز العالم ولتعامل ان معنى اللازم هو كون ابعادها عن مركز العالم مساوية اما
عن جميع النواحي وعن سمت الرؤوس فكلا لان مساواة بعدها عن سمت الرؤوس لو كان كونها على محيط الفلك الذي
لمركز لكان بعدها عن المواضع المحصورة فيما بين المعدل ونقطة الانقلاب الصيفي كما عند كونها في الروس
الشمالية كبعدها عن المحصورة فيما بين المعدل ونقطة الانقلاب الشتوي عند كونها في الروس الجنوبية و
اذا كان كذلك لما اختلف آثار ارتفاعها فيما ذكر وذلك باطل والتالي كاذب بالمشاهدة
لان المواضع التي بعدها عن خط الاستواء في جانبي الشمال والجنوب المحصورة فيما بين نقطتي الانقلاب
تختلف فيها الآثار العلوية من سحاب الصيف من السحن والصقيع والثلج وتوليد الابخرة
فان كل في الجنوبية اكثر واقوى مما في نظيرتها اذ على محيط فلك خارج المركز شمالي الارض منفصل
عن فلك مركز مركز العالم وهو الفلك المماس بحث يماس السطح الاعلى من سطحي السطح الاعلى من

الفلك المماس على نقطة مسامتة منها وهي الاوج وادناها يماس الادنى من سطحي الفلك المماس على نقطة
مسامتة منها وهي الحضيض فيكون في داخل بحث المماس الا في جوفه ملتصقا الى جانب منه بحيث يصل
نقطة من محدبه الى محدب المماس ونقطة من مقعره الى مقعر المماس فيالصورة تصير بالمماس كرتين
غير متواازيتي السطوح بل يختلف البعد بما حاذوه والاخرى محدبة وهو الحاوي حاملي الاوج
وعلطها ما على الحضيض ورقة المحدبة وعلطها بالخلاف ومن هذه الصورة يتصور كيفية فلك
او على محيط فلك صغير عن سامل الارض مركوز في فلك حوامل
المركز اي في فلك مركزه مركز العالم ويكون معرفة بحث
تساوي حملة سمكه وبماس سطحه الاعلى منه كتس منها وسمي بها
وحاملة كرة من سطوح السطح المحدب من الفلك الحامل المركز الذي
والاخرى الحضيض وتسمى هذا الفلك فلك التدوير ومن هذه
الصورة يتصور كيفية فلك ذا ذا كان مركزها اما على محيط فلك خارج المركز او فلك تدوير قريب في
البعد عن الناحية من الارض وبعد في الاخرى اي على كل واحد من التقديرين وانطلموس اختار
الاول من غير تعرض لكونه بسيطا او التقدير يسلزم مدار خارج المركز او انخارج المركز لا يسلزم التدوير
او حتى ان يكون حركة الشمس في النصف الاعلى من التدوير الى خلاف التوالي وحركة مركز التدوير
بحركة الحامل الى التوالي ليكون الحركة في القطعة البعدة بطيئة وفي القريبة سريعة بعدد الاختلاف
كما وجد في بعض الكسوفات حرها في اواسط زمان البطء اصغر منه قطعا في اواسط زمان
السرعة او وجد في الكسوف مكث طاهر على الحس به بحيث يبقى السر حتى في اواسط زمان البطء

وحافته نورانية باقية من الشمس محيطة بالقمر على ما شاهده ابو العباس الايراني شهري في اواسط زمان
السرعة ان بعد القمر في الوقتين واحد فاستدل المتاخرون من ذلك على كونها في البطوء البعد من مركز
العالم وفي السرعة قرب والمتقدمون لم يجدوا ذلك اي مقاومة النظر في النظر بحسب القرب
والبعد وما ذلك حكموا بان ذلك لدلالة كون زمان البطوء اكثر من زمان السرعة على ذلك وذلك لان
القطعة البعيدة اكبر من القريبة لان التفاصيل هنا لا يمكن ان تمر بالمركز والا لزم ان يكون في مثلث
قائم الزاوية ان يخط الخارج من نقطة محاسر الخط المار الى المركز عمود على ذلك الخط على ما من في الاصول
وذلك محال لما مر انه في الاصول ان زوايا المثلث مساوية لقائمتين والا ان يمر فوق المركز
والا لزم تقاطع الخطين المستقيمين من جهة ما بعد ما اذ الخط الفاصل هنا لما لم يمر بالمركز كان
اقصر من القطر بل يحيط المركز وهو مسلم المطلوب ومن هذا الشكل يتصور كيفية استدام التدوير
مدار خارج المركز ما مر. واما القمر فلما كان يسرع اي في حركته من المغرب الى المشرق بالنسبة الى الشمس
اخذ فلك البروج اي السرعة لا لخصوص موضع معين من فلك البروج كما في الشمس
بل يقع لفلك في جميع الاوضاع العارضة له بسطوا اخرى ما بالنسبة الى جميع اجزاء فلك البروج
بالمعنى المذكور على ما دل عليه المشاهدة دل على ان حركته على فلك صغير غير شامل للارض حتى اذا
كان احد حاسة على خارج يرى وعلى الاخر بطيئا وهذا الفلك يسمى فلك التدوير ولما لم ان نقول ما ذكره
انما يصح ان نستدل على وجود التدوير ان لو لم يكن وجه محركا او كان متحركا حركة بطيئة كالشمس فان
ذلك مع الاحلاف بالسرعة والبطوء في اجزاء الابعاد من فلك البروج دل على وجود التدوير واما
اذا كان الوجه متحركا حركة سريعة يجوز ان يسرع ويبطئ في جميع اجزاء البروج بالخارج وهو على الاكثر

بل الذي يوجب التدوير حتما اختلاف بعده من الارض احيانا فيكون في البطوء مارة قريبا ومارة
بعيدا وفي السرعة كذلك اذ لو كان الاختلاف من جهة الخارج لكان في البطوء دائما بعيدا وفي السرعة
قريبا وهذا الفلك الذي يسمى فلك التدوير اي الفلك الصغير الذي يسمى فلك التدوير ليس بمركوز
في فلك حوامل المراكز والا لما ازدادت سرعته اي سرعة هذا الفلك الصغير اذ كان اي هذا الفلك الصغير
سريع السير في تربيع الشمس لو التدوير في هذا الموضع اي على تقدير ان يكون مركوزا في فلك حوامل المركز
لكون اقرب الى الارض اي مما اذا كان في موضع آخر والا لما كان مركوزا في فلك حوامل المركز و
التدوير بخلاف ذلك اللازم بطلان التقدير كلما قرب من تربيع الشمس كان سريع السير فان ازدياد سرعته
في هذا الموضع اشد من ازدياد سرعته في موضع آخر على ما دل عليه المشاهدة بل سواء التدوير على محيط
فلك خارج المركز لتقرب مركز التدوير من الارض وبعدها دون حدث الاختلاف بالسرعة والبطوء
ولما كان ازدياد سرعته عند تربيع الشمس اشد من ازدياد سرعته في سائر المواضع كان هذا الموضع
اقرب المواضع من مركز العالم واقرب المواضع من الخارج الى الارض حصة فكان في تربيع الشمس
على حصة على ما قال وفي تربيع الشمس على حصة اي حصة من خارج المركز فاوج خارج المركز
في مقابلته اي مقابل حصة او في مقابلة التدوير في فلك الحامل الاختلاف الخط كلا منها وهو كلا من
منها ولما كان اي التدوير في كل واحد من التربيعين اي على تربيع الذي بالتوالي وخلاف التوالي
في الحضيض وفي الاجتماعات والاستقبالات في الاوج دل على ان الاوج متحرك الى خلاف
التوالي اذ لو كان ثابتا لكان الاجتماع والاستقبال الواقعان في الاوج والتربيعان الواقعان
في الحضيض في اجزاء ما من البروج والمجتمع مركز التدوير بعده فالاجتماع والاستقبال في الحضيض

في الترسعين في الشهر الواحد مرتين اذ سير مركز التدوير في الشهر دورة ونصف سدس دورة تقريبا
ومركز الحوزهر لاجل ذلك لكونها في اليوم ملكية فائق واما عدد ما فيكون في الشهر الواحد
درجة ونصف درجة تقريبا واما مانة الاوجان يكون محركا الى التوالي علما ما اذا فرضنا حركة الشمس
ومركز التدوير الى التوالي حتى يصير البعد بينهما ربعا بعد اجتماعهما مع البعد الابعد في نقطة من الاوج
كان مسير مركز التدوير عن نقطة الاجتماع الى الترسع نائما على الترسع الذي منها تقدره حركة الشمس
في الزمان الذي سعد ما القمر بهذا الربع وسبعة اخماس وربع تقريبا اذ الزمان سبعة ايام وربع وثمن
تقريبا فبعد المركز عن نقطة الاجتماع بل عن الاوج ان كان ساكنا سبعة وتسعون جزءا وربع وان كان
محركا الى التوالي فاقل من ذلك لكونه من نقطة الاجتماع ومركز التدوير بين مركز العالم ومركز الشمس
لكن بعد المركز في الترسع عن الاوج نصف التدوير لكونه في الحضيض ثم فاذن تمتنع ان يكون الاوج
ساكنا او محركا الى التوالي ولما بينا ان الاوج محرك الى خلاف التوالي على ان فلكا آخر يحرك
الاوج الى خلاف حركته اي خلاف حركة خارج المركز الى التوالي اعني من المغرب الى المشرق فخلاف
التوالي حتى اذا وصل فلك التدوير الى الترسع الذي يلي التوالي يميل الاوج من جانب الاخذ
الى مقابلة مختفيان اي الاوج ومركز التدوير عند مقابلتهما اي مقابلة الاوج ومركز التدوير لوسط
الشمس اعني مجموع حركة المركز والاوج واذا وصل فلك التدوير الى الترسع الاخر اي الى الترسع الذي الى
خلاف التوالي وصل الاوج الى مقابلة مجتمعان اي الاوج ومركز التدوير ايضا اي عند الاجتماع فالمركز
والاوج يجتمعان في كل دورة ويفترقان احدهما عند الاجتماع والاخرى عند الاستقبال ويقابلان
ويفترقان احدهما عند الترسع الذي الى التوالي والاخرى عند الترسع الاخر الشمس لهما متوسطة بينهما اي

دعتان

دعتان

في الاوج

من الاوج ومركز التدوير ومعنى ما ان الشمس بعد مفارقتها مركز التدوير الاوج متوسطة ابدا بين الاوج
ومركز التدوير الى ان تلاقيه مرتا في عند الاستقبال او الاجتماع فاذا رد ما قبل من ان التوسط
عند الاستقبال والاجتماع حتى والفلك المحرك للاوج يقال له الفلك الحامل لان مركز عالم
مركز الحامل ملاصقا عليه على ما بينا عن قريب فلك الحوزهر يجتمعان في كل
دورة دعتين وسعا ملان دعتين فرضنا ان ذلك انما يكون في دورة وبرج بني التوءم اعني
ما بين السمت في شهر بالحركة الوسطى فان قلت هذا انما يكون في دورة الابر جالو مختلفة اي
ومختلفة الحامل التي في وسطها مختلفة الخارج والتدوير ملصقة في سطح فلك البروج اعني مدار الشمس
لسلان القوس عن فلك البروج تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب ولا لا تختلف في كل الاحوال
لكونه مقابلا للشمس دائما ولكون الارض متوسطة بينهما فانه من عود السماع فلكها والملازم
بط لا يختلف في بعض الاشياء دون البعض بل قابلتها على مختلفة بسبب احدهما بالرابعة
وهي التي اذا حاورها حصل في الشمال والاخرى هي التي اذا حاورها حصل في الجنوب ليسمى الذنب
وهو ان يحاذي الشمس وهو تشبيه بالشكل الحادث من تقاطع المدارين بالتنين وهما اي
الراس والذنب يحركان الى المغرب لانا اذا فصلنا كسوفان كليان في نقطة الراس او الذنب
احدهما اي احدى الكسوفين عند الاخر وجدنا موضع الثاني اي من فلك البروج متاخرا عن الاول
اي ما ملا على جهة المغرب مدل على ان فلكا آخر يحرك بعطفي الراس والذنب الى جهة المغرب
والفلك المحرك لهما تسمى العطفين تقال له فلك الجوزهر اذ على محيط النقطة المسماة بالجوزهر فاذن
افلاك القرابة الفلك الاول وهو فلك الجوزهر والمسمى الفلك المثل فلك البروج محدبه يماس مقعر المثل

مالموسوم
بدلا انما تقدم لو كان المراد من
التدوير فقد ذكر مركز التدوير وهو
غير معلوم كيف يكون المراد
دورة الاوج ملتمس

العنصر

لعطارد ومقعره يماس محدب الفلك الثاني منها فلاكه وهو المسمى بالفلك الحامل وهو جسم كري محيط به
سطحان متوازيان مركزاهما مركز العالم مقعره يماس محدب كرة النار من الكرات الاربعة على ما سيشهد
والفلك الثالث الفلك الخارج المركز وهو في بحث الحامل على الرسم المذكور في الشمس والفلك الرابع
فلك التدوير وهو في بحث الخارج المركز وهو حامل بحث يكون بعده مركزه على تخطيط الخارج بعدا
واحدا والقمر مركوز في التدوير بحيث يماس سطح سطح التدوير على نقطة منه كما مر فالفلك الخارج المركز
فانه يتحرك كل يوم ثلث دقائق وكسر الى خلاف التوالي حول مركز العالم وبها يتحرك جميع افلاك
القمر واما الفلك الحامل فانه يتحرك الى خلاف التوالي حول مركز العالم ايضا كل يوم احدى عشرة
درجة وثلث دقائق بحركة الخارج المركز فلك الحركة واما الفلك الحامل اي الخارج المركز فانه يتحرك
الى توالي البروج حول مركز العالم كل يوم اربعة وعشرين دقيقة وثلثة وعشرين ثانية واما فلك التدوير
فانه يتحرك على خلاف توالي البروج في النصف الاعلى كل يوم ثلثة عشر درجة واربع دقائق
وهذه صورة افلاك القمر كما تتصور على السطح البحث الخامس في احكام ذوات القمر

والخسوف والكسوف واعلم ان الاجتماع وهو كون موضعي القمرين
نقطة من البروج اما حقيقي بمرور جسم القمر بخط مستقيم مار بمركز العالم او مرئي بمرور جسم القمر بخط خارج من سطح الاعين
الى سطح الارض وهو الكسوف والاستقبال وهو كون القمرين متقابلين اما حقيقي او مرئي في سطح
الارض منها بالليل او طرفي النهار بحسب نور الشمس من القمر او لا وسواء كان كذلك
ثم القمران على اي وضع كانا بحيط بهما مخروط مستدير راسه بحو القمر لكونه اصغر من الشمس
ويسمى المخروط الاعظم ومخروط النور وسواء تم من خطوط شعاعية بين القمرين اذا لم يستطع

بالارض

بالارض وطله من القمر وراسه هي محذو طل القمر قاعدته منفصل من جرم القمر جانبي دائرة
اصغر من نصف لما بين ارسطرخس في حرمي القمر من انه اذا قل القمر كرة صغرى مركزه
عظمى كان للمقعر منها اعظم من نصفها وكذا قاعدة مخروط شعاع البصر المحيط بالقمر تنفصل
منه جانبي دائرة كذلك لما بين اقليدس في المناظر ان ما يرى من الكرة اصغر من نصفها
ويحيط به دائرة وهي صغرى منفصل من المرئي وغيره وسميها دائرة الرؤية وكذا الفاصلة من
المظلم وغيره وسميها دائرة الظلام صغرى ايضا لكن الحس لا يدرك التفاوت بينها وبين
العظمى التي على القمر لبعد وكل من القطعتين يسمى بالطلي والمغرب دائرة الرؤية والظلام
من العظمى اطلقت في الكتب المشهورة عليهما واقتضاها مناسبهما وبعد ذلك يخرج
من الاشكالات البديهية والدلالة وغرضنا كما ستدل عليك فاعرفها ولنرجع الى المتن
قال والقمر جرم كدري مظلم في نفسه نوره مستفاد من الشمس كالمرآة المجلوة اذا
حاذتها الشمس وعلل عنا احكام اشكالات القمر بحسب احكام وضعه من الشمس
على ما قال والا فاما احكام مباينة النور بحسب قربه وبعده منها اي من الشمس لكن لا
وضعه بل مضافا الى ما يتبعه من الكسوف وذلك لان الاحوال يجوز ان تكون احكام الاشكال
لكون احد جرميه مضيئا لذاته والاخر مظلما او احاطة بسطح مظلم ثم انه يتحرك على مركز
نفسه حركة مساوية لحركة فلكه الذي يحرك حول الارض فيكون عند الاجتماع وجهه المضيء الى
الجانب الاعلى والمبصر من الوجه المظلم منه ملاقيا للارض وهو المحاق فاذا تحرك حركة فلكه بعيدا
عن الشمس بحركة موافقة على نفسه صار ملاقيا لحركة مظلم من جانبه المضيء شيء وهو الهلال وهكذا

يزداد الضياء شيئا فشيئا الى ان تقابل الشمس بحركة فلكه ويكون قد دار نصف دائرة فيكون وجه المقنطرة
وسواد البدن اذا كان كذلك فكان وجه المقنطرة مقابلا للشمس في كل استقبال فاستنار وقت الكسوف جميعا
بل لقبول النور من الشمس وسوء حرى على السطوح جميعا بالتساوي لكن ثمة قمرى حمرة والغالب على كرة
المستنير من القمر بلاليا او نصفا قمريا او بلبجيا او نصف دائرة ان تقابل اما ان يكون هذا الخط
او الكسوف سطح المواجه للشمس مواجها لنا او لا يكون وعلى اما ان يكون حدثا القوسين المحيطين
بالمستنير من دائرتي الظلام والرؤية في جهة من سهم مخروط البصر الذي في سطح دائرة الظلام
عند تقاطع الدائرتين على قوام او في جهتين منه او احدهما في جهة منه والاخرى مارا بسهم مخروط
البصر وعلى الاول يكون المرئي المستنير نصفا قمريا ان لم يكونا متوازيين كما سبق وعلى الثاني
بلاليا وعلى الثالث بلبجيا وعلى الرابع نصف دائرة وذلك لانه كلما تقاطعت قاعدتا
المخروطين المحيطين الذين هما محور سهما المخروطان لمساواتي احد السهمين عن جهتي الآخر مجانبتكافا او
شبهتا نور الآخر فيرى بلاليا ان يكون حدثا القوسين المحيطين المشكلتين في جهة من سهم مخروط
البصر ثم يزداد عرضه مارا بعد احد السهمين عن الآخر الى ان يمر قاعدة ظل القمر بسهم مخروط
البصر ويرى نصف دائرة يحيط به خط مستقيم ونصف محيط دائرة فيكون الواقع في مخروط البصر
من السطح المقنطر يرى سطح الكرة القمرية تقريبا ويكون حدثا احد القوسين المحيطين به مواجها للبصر
فيجز البصر عن ادراك التحدب لانه انما يدرك حين يدرك التفاوت من الاول خطوط السموت
واقصرها مقصر بالحدب سان كان سهم مخروط البصر اقصر وبالقوس ان كان بالعدد وذلك لا يحصل
للبصر الا في الابعاد المعتدلة التي لا يكون في غاية القرب ولا البعد الكثير المسمى مساويا والمتباعثة

يرى الدائرة اذا وجها بحرمها وكانت معه خطا مستقيما وذلك عند ما تحاذي احد السهمين مع الآخر
تقاطعا اذ لو احاط بمنظره كان المقنطر دائرة بسيطة وزداد بعد احدهما عن الآخر الى
الاستقبال وتوازيا ان اتصل بهما المخروط على الاستقامة ويرى مقعرا او محدبا ويكون غير
المرئي من المقنطر قطعة مقنطرة بلالية الشكل ان تماسا وحلقة مقنطرة محدبة الجانبين ان لم تماسا
فلم تماطلا ويرى في الحالين بدرا اذا عرفت ذلك فلنا على علمك بمعنى قولنا فاذا سامت الشمس
كان وجه المقنطر مضيئا اي سبب ضيا الشمس مقابلا اياي الشمس والآخر اي الوجه الآخر وهو
المذكور انفا فلا يرى نورا واذا بعد عنها اي عن الشمس بقدر سير القمر يوما وهو اثنا عشر درجة او
اقل او اكثر على اختلاف اوضاع المساكن كما ذكر اصحاب الزيجات يرى مقنطرا من وجه
المقنطر بلالا لما ظهر الان مقنطر الدائرة من على بسيط الكرة وذلك على ما ذكر الخرقي وتبعه
الشارح والا لرؤي بلاليا الى الاستقبال وكذا بعد ظهور القطعة في ضيا البدر الى آخر الشهر و
يزداد نورا كل يوم الى ان يصل الى المعاملة فيرى تمام النور واذا انصرف عن المقابلة انتقص
نوره على لك الستة الى ان يمحق عند الاجتماع والمحاق هي الحالة التي لا يظهر القطعة المستنيرة التي تلي
الشمس من العظمة التي تلينا واعلم ان تقاطع دائرتي الظلام والرؤية على قوام انما يكون قبل الربع
وبعد الثاني زمان فصل لانا في الربع كما سوا المسهورة مع الشارح والا لم يمكن لما انه مركز
الشمس ودائرة الظلام والارض اي البصر فاما ان احدهما عن مركز الارض فيكون وربما الجدور
والسالفة عند مركز دائرة الظلام فيكون الخط الواصل بين مركزي الشمس ودائرة الظلام عمودا
على سطحها مع كون الخط الواصل بين البصر ومركز الارض على سطحها ولا بعد الاول وقبل الثاني والا

لزم فرضه عند مركز الارض وقاعدته عند مركز العالم ومن هذا الشكل يتصور زيادة نور
القمر ونقصانه واعلم ان الخسوف موعدم اضاءة القمر بالمسامتة من كرة المعارف في الوقت الذي من
سمانه ان يمضي فرضه لو قوعه في ظل الارض لمعاظمها السترس اعني
كونها موهما على قطر من اقطار العالم بحيث قد تقريبا وكونه جسما
كثيفا حاجبا لنور الشمس والمراد بالاتساع عليها وعلى بعضه وشيء من شعاعها وقوعا ولو يا فظهر بكرة
غير مضيء من ذاته وهو الخسوف وليست مساوية للارض ولا اعظم منها اسطواما وكان نصف
قطر دائرة الظل مساويا لنصف قطر الشمس الذي مواربعة اجزاء وخمسون دقيقة واذا ضم الله
نصف قطر القمر وهو خمسة عشرة دقيقة وعشرون ثانية كان ذلك خمسة اجزاء وخمس دقائق وثلثا
ومي اكبر من عاد عرض القمر التي حرضه اجزاء كان بحيث خسوفه في كل شهر بالضرورة في الاستقبال
والوجود كما فد ذكر الا صغر منها والا كان نصف قطر دائرة الظل اعظم من نصف قطر الشمس
لاستلزامه ظل الارض بازدياد بعده عنها كان بحيث خسوفه في كل استقبال بطريق الاولى
فهذا ذن اعظم منها وظلها على هيئة مخروط مستدير معدوم عند نقطة مسامتة لنقطة من دائرة
البروج مقابلة للتي فيها الشمس منها وقاعدته دائرة صغيرة بين الفصل المشترك بين سطحي الارض
اعني المستدير والمظلم وكذا بين سطحي المخروط العظيم المحيط بالشمس والارض اعني مخروط النور المؤلف
من خطوط شعاعة من الشمس الى محيطة بنا الصغيرة من جرم الارض ان لم تستقطع بالقمر ومن خطوط
ظله من محيطها الى راس المخروط وهذه القطعة هي مخروط ظل الارض وقاعدته ما ذكرنا وهو اذا
كان فوق الارض فهو زمان الليل واذا كان عليها فهو زمان النهار واذا كانت الشمس في الاوج

يصل ظلها الى مكث الزهرة واذا كانت في الحضيض ظلها اصل اليه وسن من ذلك ان
القمر اصغر من الارض بستر ظلها الذي صار اصغر منها كثيرا عند القمر اما ودائرة الظل دائرة على
سطح مخروط ظل الارض موازية لقاعدته بحسب من هو على سطح كرى مركزه مركز العالم بمركز القمر
ومخروط ظل الدائرة الحادثة على جرم القمر يسمى صفحة القمر وعلى سطح المخروط دائرة الظل اذا
تحقق هذا فنقول لما كانت عامة عرض القمر وهي حينئذ اجزاء اعظم من نصف قطر القمر ودائرة
الظل لم تخسف في كل استقبال لانها انما تخسف اذا كان عرضه عند الاستقبال اعني بعد مركز
من مركز دائرة الظل اقل من نصفها اذ لو كان مساويا لها ماس القمر محيط دائرة الظل من خارج
على نقطة في حيز عرضه ولم تخسف وان كان اكثر فطريق الاول اذ لا ماس واما اذا كان العرض
اقل من النصف انخسف والا سار بقوله واذا كان اي القمر في احدى نقطتي الراس والذنب
او قريبا منها اي عند الاستقبال توسطت الارض بينه وبين الشمس وحرم الارض اقل من جرم
الشمس والا لانخسف القمر في كل استقبال لما عرف وليس الامر كذلك صفح ظلها اي ظل الارض
على سكل مخروطي اذ الخطوط الشعاعة التي تخرج من طرفي قطر الشمس الى طرفي قطر الارض ليست
متوازية لكون قطر الارض اصغر من قطر الشمس لما عرف فاذا اتصلت بمحيط الارض وبعدت
في الجهة الاخرى فانها تلاقي على نقطة امام ظل محصور فما من ذلك الخطوط المحيطة على هيئة مخروط مستدير
لكونها اي لكون الارض مستديرة قاعدته دائرة صغيرة عند الارض كما عرف فان لم يكن
للقمر عرض وقع في مخروط الظل اذ جرم القمر المضيء اذا اشرف على جرم كشف ضوء طلعة في الجهة
المقابلة لجرم المضيء كما في اطلال المتقابلين وخسف كلا اي يقع على طلعة الاصلي فيزيل

فيقع

عن معنى عام ان كان لسائل ان يقول الاضواء البصرية التي يعلل اليه من الشعاعات المحيطة
بمخروط ظل الارض على سطحي وذهب بعضهم الى ان لونه في الخسوف هو من امتزاج حواشي
الظل بالشعاع وبعضهم الى ان لونه اصلي لان له ضوءا عليا مقاله وردبان لونه في الخسوف
لو كان ناصلا لما اختلف بان السموات صافية فكان يجب ان يرى القمر عند الاجتماع على
لون الخاص وسماه ودوان اما الاول فلجواز اختلاف بحسب اختلاف انعكاس الاضواء التي
مركز السهم الرؤوس صفاءها وكدورتها واما الثاني فلمنع ضوء النهار منه وان كان عرضه بمقدار
مجموع نصفي قطري الظل والقمر فانه يماس المخروط والخسف يسمى منه البتة وان كان اقل من
ذلك اي من مجموع نصفي قطريها انخسف بعضه ضرورة وقوع ذلك البعض في مخروط
الظل ومن هذا الشكل تصور خسوف القمر واعلم ان الكسوف هو عدم اضاءة الشمس
ما لساتر كرة الحائل في الوقت الذي من سائها ان يضيء له لتوسط القمر
بينها وبين البصر اعني وقوعه على الخط الخارج من البصر الهادي حب
لونه عن الابصار لكثافة وعطمة السموات المستقبلة التي من الشمس
والبصر هي عدد النور وهو الكسوف يمكن في الاجتماع المرئي الواقع نهارا خفيا كان
ام لا والمعتبر هو الاجتماع المرئي ليمكن ان ينشأ الكسوف بالعباس القوم دون قوم مع كون
الشمس فوق كل منها بخلاف الخسوف ويمكن ان يشترك كل منها فانه اذا انخسف عند اجتماع
احد منها انخسف عند الآخر وان اختلف ساعات الابتداء والتوسط والانجلاء بان يكون في
البلد على معنى ساعة من الليل وفي آخر على اقل منها واكثر او يطلع منخسفا والفرق ان الخسوف

امر عارض لذاته وهو صيرورة مظلما لما عن من يراه وكذلك وليس الكسوف امرا عارضا
لذاتها فانها على ما علل به البعض الابصار هو سطح يخرج منها وجز احتلاف وضع المتوسط باختلاف
المساكن والمتناقد يختلف كسوف واحد عند اهل بلدين قدرا وجهة اوزمانا ويمتنع اختلاف
خسوف واحد عند اهل بلدين كذلك اذا عرف هذا فنقول معنى ان يكون الوضع المرئي للقمر في الموضع
المرئي للشمس وقت الاجتماع المرئي اقل من مجموع نصفي قطري صفحتي القمر حتى يقع الكسوف فاذا وجدا
عاسا ولم يكسف ولو كان اكثر منها فالاول ولو كان الكسوف بقدر ذلك واليه اشار بقوله وعند
الاجتماع اي الاجتماع المرئي بالشمس ان لم يكن له اي للقمر عرض اي عرض مرئي كسف الشمس
بقدر صفحته اي صفحة القمر وذلك لان مخروط الشعاع اذا واجهها بصارنا الاصل اولا بالبصر
ثم سند الى الشمس فوقع حرم الشمس بمقدار صفحة القمر في الظل فتكسف بمقدار صفحته والا اي
وان كان له عرض مرئي فان كان اي ذلك العرض المرئي اقل من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر
كسف بعضها لانحراف مخروط الشعاع عن صفحة الشمس بقدر العرض وان كان اي العرض المرئي
اكثر من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر لم يكسفها وفي نسخة بخط المص بكذا وان لم يكن ذلك
اي وان لم يكن العرض اقل من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر سواء كان مساويا او اكثر لم يكسفها
وسواء لان كان مساويا لم يكسفها انتهى لان حرم القمر يكون مماسا لمخروط الشعاع فلا وجه
للاختصاص بكونه اكثر ومن هذا الشكل يصور كسوف النجم
واذا تحقق هذا فنقول انما قال ابن الهيثم ان ساء لشكل
النورية باختلاف اوضاعه لا يوجب الحكم بان نوره

اقدم

واما

مستفاد من الشمس احتمالان يكون التمركز نصفها مضيء ونصفها مظلم الآخر ما عرف والبه
اشار بقوله وزعم ان السبب ان التمركز نصفها مضيء ونصفها مظلم ويتحرك على نفسها فاذا
مال النصف المضيء الساتر اه بلا او يتحرك بحيث يصير نصفها المضيء كله عند المقابلة وعلى هذا
واما وأما الجواب عنه اشار بقوله وهو ضعيف والا لما انخسف في شيء من الاستقبالات
اصلا لكون المضيء مقابلا للساتر في كل استقبال واللازم ظاهر لانخساف في بعض الاستقبالات
المبحث السادس في افلاك الكواكب السيارة قال وحد كل واحد من الكواكب الخمسة الباقية
اعني زحل والمشتري والمريخ والزهرة وعطارد ويسمى المتحير بصدور حركات غير منظمة منها كما يعد
من المصير من الذهاب والوقوف والرجوع نعوض لاي الكل واحد منها الرجوع اي يتحرك حركة
جهة المشرق ورجوع تعدي الى جهة المغرب وتقع على ذلك زمانا ثم يستقيم زمانا ويتحرك الى جهة
المشرق على النظام الاول والبطوء والسرعة فاخذ افلاك البروج اي لا تخص البطوء والسرعة
بموضع معين من فلك البروج بل جميعها معان في تغيير اخذ افلاك البروج واذا قارن اي كل واحد
من الخمسة المتحيرة كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة فارقه فانه يميل الى المشرق ويزداد سيره
ليسيرا الى ان يبعد عنه جميع الابعاد ويقطع كل البروج فذلك اي الرجوع والسرعة والبطوء
في احوالها عليها اي على ان كل واحد من الخمسة المتحيرة في فلك صغير غير شامل للارض اذ
لا تصور في فلك شامل لان حركات الافلاك متشابهة لا تصور فيها الرجوع والسرعة لانجر الرؤية
وفيه نظر لانك قد عرفت ان السرعة والبطوء في احوالها عائدان من فلك البروج لا دليل مطلقا
على وجود التدوير واما الرجوع او الوقوف فلا دليل لهذا على وجود التدوير لان بطليموس سلم

في المجسطي انه اذا كان فلكان احدهما خارج المركز وحركته لا على خلاف التوالي والآخر موافق المركز و
حركتاهما على التوالي وكانت استة حركة الخارج الى حركة الموافق كستة ما وقع من مركز الموافق ومحيط
الخارج من الخط الخارج من مركز الموافق المنتهي الى محيط الخارج من اجاص من الى نصف ذلك
الخط فان الكوكب متى وصل في جانب البعد الاقرب من الخارج الى ذلك الخط رئي واقعا متقدما
وان كان الستة اعظم من الستة فاذا وصل اليه رئي راجعا فان هذا الرجوع يدل على وجود التدوير
اذ لم يختص بموضع معين من البروج والامر في العلوية كذلك فانه توجه صدر الخارج والموافق
المذكورين اذ الرجوع في هذه الصورة مختص بموضع معين من البروج مقول لانا نمنع ان الرجوع في
هذه الصورة مختص بموضع معين من البروج وانما يكون كذلك لو كان ظرف ذلك الخط ساكنا وليس
فليس بل علم في العلوية من احلاف غاتي بعد بلوغها اعني الساوت من الوسط والتقويم ان
لها تدويرا ولو كان الاحلاف من جهة الخارج لما احلف علاتها. لكونها بقدر ما تعطيه
ما من المركز خ ذ وعدم احلافه في نصف كاملا متساويا من ومن بكمال دورة الكوكب في البروج
ان لو حاملا والا لما كملت دورته ومن احلاف زماني احنفا كل منهما في السماع في احوالها عليها
من البروج مع ان الاحنفا يكون في الدوري فلا محيص من جهة التدوير احلاف بل من جهة الخارج
متقل زمان الاحنفا عند بعده من الارض وكثر عند قربه منها لان الشمس هي التي تسمى مركز التدوير
فاذا كان ابعد عن الارض كانت حركته ابطأ لبعد الشمس ليرجع متقل زمان الاحنفا ويعظم
اذا كان اقرب الى حامله خارج المركز واما في السفليين فحدس من كون كل يرجع في سرعة
الشمس بعد مفارقتها ويظهر معه ما بعد التوسط ما حد في البطوء متدرجا الى ان يعظم برجع ويخفى

عد ما وعارن الشمس فی وسط امام الرجوع وعارقا مسقه الشمس وتظهر مسرعا ثم سف ویستقیم
من البطؤ الی توسط ثم سرعه الی ان یخفی ویدرک الشمس وتعارنها فی وسط ایام الاستقامة فتکون
معها فی مصف زمان الرجوع والاستقامة ولا سعد فی الطول عنها من قدامها وخلفها اما الزهرة
فاکثر من سبع وادبعین درجة واما عطارد فمن ستة وعشرین الی ان کلما علی فلک تدویره وحرکة
مرکزه موافقة لوسط الشمس وان التقدم والتخلف فحرکة التدویر وعارکل یجب النصف نصف
قطر التدویر وعلم من قطع کل واحد من ثخنه کل الروح وصیله الی المشرق وبعد متعارنة کوکب
من الثوابت وزاد صلاحه بحث بعد عنه جمیع الابعاد ان التدویر لکل واحد من الخمسة حامل فلکی غیر
للارض متحرکا الی المشرق والتابع یحمل قول المص فاذا فارن کوکبا من الثوابت حاله الاستقامة

ای مشرقی م

ثم فارده فانه یمیل الی المشرق کما فی الاستقامة ما یأتی فارده ومال الی المشرق وعلی النظام الاول الی الوجه الرجوع
فعلم ان استقامته ما سال المشرق ومن الظاهر ایضا ان ذلک غیر محتاج الی البیان وقوله فان کان الخ اذا
حرکة الحامل محکا الی المشرق وانما وجب ذلک ولم یکن حرکة التدویر حاله الاستقامة الی المشرق ولیس الکواکب
کذلک اذ حرکات تدابیرها فی النصف الاعلی الی التوالی وسریعة مستقیم لان میلها الی المشرق بعد المحاذاة
الی الترجع والسلخ والمقابلة وقطع کل الروح لا یکون بسبب التدویر وان کانت حرکة التدویر عند
الاستقامة الی المشرق وسوطه غایة الظهور وبحذ کل واحد من الزهرة وعطارد اذا بعد عن الشمس
نحو المشرق مقدارا معینا یسیرا الی ان ینتهی الی معلوم ما خذ فی الاستقامة الی ان قلت وتعارنها روح
الشمس فی وسط الرجوع وبعد عنها نحو المغرب وتزاد بعده الی حد معلوم ما خذ فی الاتقاص الی
ان تستقیم ثم تعارنها فی وسط الاستقامة وبعد عنها نحو المشرق فدلیل ان مرکز التدویر لمدین

ای لمقرة وعطارد فساته مرکز الشمس حتی لا یکون بعد ما عن مرکز الشمس اکثر من نصف
قطر التدویر وانها تعارنان الشمس فی منصف الاستقامة والرجوع قبل هذا یجب الحمل من
النظر فان وفق النظر وجب ان یکون الغایة الاحب نصف القطر مقطا فقد وجد غایة البعد
الصباحی اعنی غایة بعد ما عن الشمس وقت المحاذاة فالغایة البعد المسائی اعنی
غایة بعد ما عن الشمس وقت التقدم علمها ان مرکز التدویر علی موضع معین من الروح فلو
کان مرکز تدویر ما متعارنا ابدا لمرکز الشمس لاختلفت ما احلف غایة البعد الصباحی والمسائی
ثم قد تعارنه ولهذا قد لا یحلف الغایتان فی بعض المواضع هذا واما الثلثة الباقیة فانها تعارن
الشمس فی وسط الاستقامة وتقابلها فی وسط الرجوع علی ما قال بخلاف الثلثة الباقیة یعنی
زحل والمشتری والمریخ فان حرکتها فی تقابل الشمس ای کل واحد منها تقابل الشمس فی وسط
الرجوع وذلک لان بعد کل واحد منها من ذروة تدویره ابدا مثل بعد الشمس عن مرکز تدویره
لان حرکة مرکز التدویر وحرکة الکوکب علی محیط التدویر معا اعنی مجموع الحرکتین مثل حرکة وسط الشمس
فاذا انتهی مرکز کل واحد منها الی حضیض تدویره الذی هو وسط رجوعه انتهت الشمس الی مقابلة
مرکز التدویر فیکون بعد مقابلة الشمس مع مرکز الکواکب ومرکز تدویره معا واذا انتهی الی ذروة
تدویره انتهت الشمس الی قران مرکز التدویر فیکون ابدا مقابلة العلویة مع الشمس فی وسط الرجوع
ای فی حضیض افلاک تداویرها وقرانها فی وسط الاستقامة ای فی ذری افلاک تداویرها والدلیل
لوضوح ذلک ما الالتماس علیه الباقی ومقول الفلک الحامل لتدویر المریخ یتحرک فی کل یوم علی
توالی الروح احدی وثلثین دقیقة ویتحرک فلک تدویره فی النصف الاعلی الی التوالی فی کل یوم

الثلثة

ثمان وعشرين دقيقة فكون المجموع مثلا حركة وسط الشمس بين ستة وخمسين دقيقة فاذا كان المريخ
على ذروة تدويره مثلا ومركز تدويره ومركز الشمس في خط واحد من اجزاء فلك البروج يحرك كل واحد
منهما بحركته الخاصة يصير بعد الشمس عن الجزء المفروض ستة وخمسين دقيقة وعن مركز تدويره
ثمان وعشرين دقيقة وهذا القدر مساو لبعد المريخ عن ذروة تدويره وعلى هذا اذا فاذا استقبلت
الشمس الى مقابلة مركز تدويره انتهى مركز الحصض التدويري واذا استقبلت مقارنة انتهى
مركز الكوكب الى ذروة التدوير فكون رجوعه في مقابلة الشمس واستقامته في مقارنتها فهم وجه
غاية بعده مما اي غاية بعد الزهرة وعطارد عن الشمس صباحا وهو نصف قطر التدوير المار بالبعد
الاوسط الذي في الصف الصاعد من مقطر الكوكب على طرفي قطر الشمس ومساء اي غاية
بعده ما عن الشمس مساء وهو الصف الاخر من القطر المذكور مقطر الكوكب على طرفي في اول الليل يحلفه
العود في اجزاء فلك البروج فعلم ان فلك التدوير اي الحامل الكوكب اقرب من الارض نادرا و
مبعدا خرى حتى اذا اقرب يرى غاية البعد الصباحي او المسائي اعظم واذا ابعد يرى اصغر و
اذا كان مركز ذلك الفلك مركز على محيط فلك خارج المركز فالامر كذلك وان مركزه على محيط فلك خارج
المركز اذا لو كان على محيط فلك موافق المركز لما اقرب من الارض نادرة وابعد اخرى فلم يحلف
غاية بعد مساو قدر وجد بعد عطارد عن الشمس اي غاية بعده عنها وهي بمقدار نصف قطر تدويره
في الجزء الاخر والجدي اي في اولها اعظم ما كان في غير ما فعلم ان مركز التدوير في هذه
الموضعين اقرب الى الارض ويلزم ان يكون الاوج محركا الى المغرب لانه متى سار مركز التدوير
من اول الحمل الى اول الجدي في الحصض وكان الاوج في آخر البروج فكون بعد المركز من اول

الحمل

الحمل الى اول الجدي الى التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج الى التوالي ومتى سار مركز التدوير
اي من اول الحمل الى آخر البروج اي الحصض فكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز من اول
الحمل الى التوالي اقل مما من اول الحمل والاوج الى التوالي فلو كانت حركة الاوج الى التوالي لكانت
اي حركة الاوج اسرع من حركة المركز نادرا وابطأ اخرى وانه محال ولو قيل ومتى سار مركز التدوير
من اول الجدي الى آخر البروج اي الحصض فكون الاوج في اول الجدي فلو كانت حركة الاوج
الى التوالي لكانت ابطأ من حركة المركز نادرة ومساوية لحركتها في السرعة والبطء اخرى وانه محال
لتم ولا يحتاج الى فرض لاجتماع المركز والاوج في اول الحمل مرتين وانما فعلنا ذلك ليعلم لزوم وصول
الاوج ومركز التدوير معا الى اول الحمل بعد مفارقة المركز اول الجدي ومفارقة الاوج آخر البروج
على تقدير حركة الاوج الى التوالي وذلك لانهم كما وجدوا ان مركز التدوير اذا كان في اول الجدي كان
في الحصض والاوج في آخر البروج واذا كان في آخر البروج كان في الحصض ايضا والاوج في اول
الجدي وجدوا ايضا ان المركز والاوج يجتمعان في اول الحمل اذ وجدوا مجموع العدين الصباحي و
المسائي هو اصغر ما في غير الاسد في الميزان اذ لا مجموع بعدين اصغر مما ذكر وذلك لاجتماع
اوج الخارج من حصض المدير في الحمل واجتماع الاوج في الميزان كما ستوقف عليه فرض حركة
الاوج الى التوالي لكان وصول الاوج من اول الحمل الى آخر البروج مع وصول مركز التدوير من اول
الحمل الى اول الجدي بحركة اسرع ووصولها معا الى اول الحمل بحركة ابطأ ووصوله الى اول الجدي
مع وصول مركز التدوير الى آخر البروج من اول الحمل الضا بحركة ابطأ ووصولها معا الى اول الحمل بحركة
اسرع هذا واذا كان كذلك اي واذا كان حركة الاوج الى خلاف التوالي فمتى سار المركز من اول

ع

الحمل الى اخر الجوزا استقل الاوج من اول الحمل الى الجدى على خلاف التوالى واذا استقل مركز التدوير
اى من آخر الجوزا الى اول الجدى اى الى التوالى استقل الاوج اى من اول الجدى الى آخر الجوزا
على خلاف التوالى فحصل اجتماعهما فى الحمل والميزان ومقابلتهما فى اول الجدى وآخر الجوزا
والفلك المحرك له اى للاوج الى خلاف التوالى يقال له المدبر ثم وجد والبعد الصباحى والمسائى
فى اول الحمل اعظم مما كان فى الميزان فعلم ان مركز المدبر خارج عن مركز العالم اذ لو كان
مركز العالم لاستوى مقدار نصف قطر التدوير فى الموضعين لتساوى بعده عن مركز العالم فيهما
ضرورة مساواة مركز التدوير الاوج فيهما واذا كان المدبر خارج المركز وكان اوجه عند اول
الميزان وحضيضه عند اول الحمل كان البعد الصباحى والمسائى فى الحمل لكونه فى حضيض
المدبر اعظم مما كان فى الميزان لكونه فى اوج المدبر واذا تحقق هذا فنقول لما قرران لكل واحد
من العلوية والزهرة فلكا صغيرا مركوزا فى فلك خارج المركز ومن الممتنع ان يكون تخارج المركز
مجردا عن فلك آخر سوى نحو الشمس لاستحالة الخلاء وجب ان يكون لكل واحد منها ما ذكرنا من الافلاك
الاول الممثل المحدب يحرك عاما من مقعر الفلك السابع ومقعره لمحدب ممثل المشترى ومقعر ممثل
المشترى لمحدب ممثل المريخ ومقعر ممثل المريخ لمحدب ممثل الشمس ومحدب ممثل الزهرة لمقعر ممثل
الشمس ومقعره لمحدب ممثل عطارد والثانى فى الخارج المركز وهو الحامل المدبر وهو فى نحو
الممثل والثالث المدبر وهو فى نحو الخارج اما الفلك الممثل فانه يتحرك الى التوالى بما فى جهته حول
مركز العالم على قطبى سمت لقطبى فلك البروج يحركه فلك الثوابت واما الفلك الحامل
فانه يتحرك الى التوالى حول مركزه على قطبى غير قطبى الممثل اما زحل فى كل يوم دقيقتان وثلثى

خمس دقائق وثلثى آحدى وثلثون دقيقة وثلثى ثانية وسبعة وخمسون دقيقة واما فلك التدوير فانه
يتحرك فى النصف الاعلى الى التوالى ما زحل فى كل يوم سبع وخمسون دقيقة وثلثى ثانية واربع وخمسون
دقيقة وثلثى ثالثة وعشرون دقيقة وثلثى ثانية سبع وثلثون دقيقة وهذه صورة افلاك العلوية و
الزهرة حسب ما مصور على البسيط ولما قرران
فلك المدبر لعطارد خارج المركز وكان من الممتنع
ان يكون خارج المركز مجردا عن فلك آخر وسوى نحو
الشمس يجب ان يكون لكوكب عطارد اربع افلاك الاول
الممثل يحرك البروج ومحدبه مماس لمقعر فلك الزهرة
ومقعره مماس لمحدب ممثل القمر الثانى الخارج المركز
المسمى بالمدبر ويكون فى نحو الممثل كون الخارج فى نحو المواقع والفلك الثالث خارج مركز آخر يسمى
الحامل للتدوير وهو سوى نحو المدبر كالمدبر فى نحو الممثل ويكون لهذا الكوكب بحسب فلكه الخارج
المركز اربع متمماته احدها للمدبر من الممثل والثانى للحامل من المدبر واوجه وحضيضه احدهما
من الحمل والسرطان اوج المدبر وحضيضه والثانى من المدبر والسرطان اوج الحامل وحضيضه
الفلك الرابع فلك التدوير وهو سوى نحو الحامل اما الفلك الممثل فانه يتحرك بتقدم حركة الثوابت حول
مركز العالم على التوالى ويطرد فى اوج المدبر وحضيضه واما المدبر فانه يتحرك مثل حركة الممثل
الوسطى اعنى بمعدل حركة وسطا على حركة اوجه الى خلاف التوالى حول مركزه ويطرد بهذه الحركة
فى اوج الحامل وحضيضه ويسمى حركة للمدبر حركة الاوج واما الفلك الحامل فانه يتحرك بمثل ضعف

حركة مركز الشمس الى التوالى واما التدوير فانه يتحرك فى الصف الاعلى الى توالى البروج كل يوم
بقدر اجزاء وست دقائق وبعد صورة افلاك كوكب عطارد على حسب ما تصور فى البسيط
المحدث السابح فى ثوب الاجرام ونقدها الناظر فى
السنن والكواكب بحدها بامرها متحركة حركة بسيطة تطلع ما
تطلع منها من المشرق سائرا الى المغرب حاذاه ثم
ثم عاد الى المشرق ماشيا طالعا كما طلع اولا وهكذا دائما
وتترك ما لا تحرك منها على دوائر متوازية وهى تحت بالحركة
السومية لتتمها الدورة فى قريب من يوم بليلة كما عرفت
وانما عرفت وعدها تحرك الكواكب كلها على دوائر متوازية ملبسطقها وعلى قطبها على النظام
والاتصال وعدم التعسف فى ابعادها منها ثم بحدها منظر دقيق متحرك حركة بسيطة على
الراى الاصح من المغرب الى المشرق وهى تحت بالمطية وانما قلنا ان الحركتان سائلتان تحملها
من الكواكب والاجرام العلوية والسفلية لكرة الاثير عند بعض ثم نجد السيارات السبع
ذوى حركات مختلفة ومنافرة لا تلزم دوائر باعيانها من المتوازية بل تنتقل من واحدة
الى اخرى وتميل مارة الى الشمال واخرى الى الجنوب غير حافظة نسبتها الى الموالى والا الى
امثالها من المتحيرة تفارق الاوج الابطأ وتحلفه متقدما نحو المشرق فعلم ان حركة غير سير
السرعة والطبيعة وان الكل منها تحرك غربا للاخر فلما جرم اسنوا السفلى افلاك فى بادئ نظر سهم اسن
منها لتحركتى الاولين وسمة للسيارات يعنى كل منها كرة الكوكب والفلك الكل له بعضهم

حركاته وجعلوا الاعلى الافلاك لتحرك السرعة على انه غير متحرك وسموه فلك الافلاك والاطلس
والاعظم والسابع لتحرك السطحية وسموه فلك البروج والثوابت لتسميتهم كواكبه بالثوابت لما عرفت
وجعلوه مكانا لسائر الكواكب فان قلت من الجائز ان يكون لكل كوكب فلك يحركه من المشرق
الى المغرب مثل حركة النوم وعلى مطقها وقطبها على الطاهر والاتصال وعدم التعسف وانما
كون الثوابت على افلاك شتى جائز قلت نعم الا انهم اكتفوا بكون التاسع محركا للكواكب كلها حركة
سريعة والثامن محركا لها حركة بطيئة لما قال بطلموس فى صدر كتاب المجسطى من ان ليس فى السموات
فضل لاحتياج اليه ومن ههنا ذهب الى ان علم الائمة يعين على العلم الحكمى على ما لا يدرك
اثباته بالحس لعسر الرصد والاعتدال والحكمى عما لا احتياج اليه من ذلك الاجرام بعضها بيانا بعد الامور
وتحسها وعصر ذلك بعد اعادة اوحلق وبالجملة حالة للنفس مستعدة بها وجعلوا السبعة السائرة
للسيارات السبع على الترتيب يكتنف بعضها بعضا فاقرب ما يلى المحدث القمر ثم الكواكب
للقمر والذى فوقه لعطارد ثم للزهرة ثم للشمس ثم للمريخ ثم للاوفى
للقمر والذى فوقه لعطارد ثم للزهرة ثم للشمس ثم للمريخ ثم للاوفى بعضا
من الثوابت المحاذية لطرفة فى ممر البروج وعلى هذا الترتيب وجدوا الادنى مكسف الاعلى
الثوابت مكسف بالكل الا انه ينكسف فى اوج الشمس اذ لم ينكسف بغير القمر مذهب بعض
القدماء الى انها تحت عطارد والزهرة والاكساف كالقمر ورد بجواز ان لا تكون جرما من
الشمس والابصار اذ شرط الكسف توسط الكاسف منها والا لكسف كما فى اكثر احتجابات
القمر وبانها صغار ان غير مظلمة كالقمر وبان القمر اذا انكسف منها لدرجم احد عالم بطلمة
المنكسف للابصار والكاسف مظلم فكسف هو مضى وذهب بعض المتاخرين الى انها

بحثها الاوضح النظام البطلميوس ان يكون ما سواه اطلاقا حركة من الكواكب اكثر بعدا واعظم مدارا وان يكون الشمس
واسطة في النظم والترتيب بحسب الرتبة الثالثة بين ما سعد عنها الاجاد الاربعة وبين ما الاسعد منها
الاجاد الاربعة وبين ما الاسعد عنها اقل البعد والبه مال بطلميوس استحسانا لما فيه من حسن الترتيب وتاكد
بهذا الراي عند بعض المتاخرين لما حكى عن الشيخ الرئيس انه راى الزهرة كاسفة على صفحة والده انتهى
بقوله ولما كان الزهرة يكسف عطارد والزهرة والمريخ والمشتري والمشتري
زحل وزحل الثوابت علم ان فلك الكواكب تحت فلك المكسوف وانما وصف المكسوف عن الكواكب
باحسان لانها الظهور دون الكواكب عند المقارنة دون المكسوف ولما وجدت الزهرة في بعض احيانها
بالشمس كانها شامة في وجهها دون المريخ فانه لم يعرض له ذلك علم ان فلك الشمس فوق فلك الزهرة
وتحت فلك المريخ هكذا قاله الشيخ وزادت بعض المهندسين وهو الامام العالم المحقق مؤيد الملة والدين
الخاسابه نزاد منكرة ذلك اي كون الزهرة تحت الشمس ومعتقدا ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس
والبه ذهب اعظم الموالي المحقق العلامة ساساد الدين ساطب الحق والملة والدين الشيرازي رحمه الله في كتابه
المسمى بالجفة الشاسية احسن بيان مزاده بلطف المعاد وذكر ان هذا حسن الترتيب وجود النظام
خطاب افاضل ولما حدث دونها كشامة في صفحتها فضعف ايضا لانه زعم بعض الناس ان
في وجه الشمس نقطة سوداء فوق مركز تها تتحلل كالمحوفي وجه القمر وعلى هذا فسقط الاستدلال بقول من
راى في وجهها شامة وكذا بقول من راى سامسن وحسها الزهرة وعطارد بجواز ان يكون
احدهما هذه النقطة والاخرى عطارد وان كان فيه بعد اذا عرفت هذا فاعلم ان لكل
واحد من الافلاك الستة الى افلاك ما فوقه حركة كوكبة الخاصة منها طائفة لما وجد وقد عرفت

ما اورده المحصلون هذه هي التي لم يحوز فان يكون ما قبلها وما في جانب الكثرة فلك قطع وفلك
الثوابت او فلك وحده ان امكن مساوي الفلكيات ويكون ما دونها او دون ما دونها الاسطقسات اي
طبقات كما اشار الى ذلك الخاص في المقالة التي على هذه المقالة وصورة هذه الاجرام في خاطر
بعضها بعض على ما هو المشهور يكون هكذا

ولما وجد الشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت
حين كانت في الاعتدال الربيعي بعد الدهور
البطلميوسية وعدت على بعد اكثر من ذلك اي عند
عودها الى الاعتدال الربيعي دل على ان الثوابت
تحرك الى المشرق لانها ان لم تكن متحركة وتكون
متحركة الى المغرب لما وجدت على بعد اقل بل على بعد

مساو او اقل وقد وجدا فيما مضى من الاوجات مساوي لوح واحد او في عطارد مائلا الى المشرق القمر ع
بمقدار حركة الثوابت علم انها تتحرك بحركة فلك الثوابت اي بمقدار حركة فلك الثوابت حركة بطيئة اما
ان لكل كوكب فلكا يحرك اوجه حركة مساوية لحركة الثوابت او لان كرة واحدة تمس سطحها
الاعلى مقعر الفلك الاعظم وادناها محدب فلك يحيط اي الزحل وافلاك الكواكب في تحتها وتحرك
جميعها اي جميع الاوجات بل جميع افلاك الكواكب مع الثوابت الى المشرق اما تحريكها الاوجات
وافلاك الكواكب فظاهر مما مر واما تحريكها الثوابت فلكونها مركوزة فيها وهي اي وفلك الكرة
بل الافلاك تتحرك بحركة الفلك الاعظم الى المغرب وهذا الغرض فيحتاج الى ان يلتزم على الاول على اصل

الندور في الشمس ان مثلا فلك ابزيحط معلكها وحركه بعد حركه الاوج مع ان ممثل الزيغ
كان في بحكما وجها وعلى الثاني يلزم تعطيل جميع ممثلات كرة الكواكب والاول ان ينسب
حركة اوج غير الشمس الى ممثلاتها وحركاوجها على اصل الخارج الى ممثله وعلى اصل الندور الى اصل الزيغ
وعلى هذه ان يكون اوج الكواكب محركا كحركه ممثله الملزم ان يكون محركا كحركه الفلك ان من اذ
تحريك الحاوي للمحوى قد يكون واجبا وذلك اذا اختلف حركتاهما وحركه الحاوي على محور مغاير بحركه
المحوى اذ على هذا التقدير لو تحرك الحاوي ولم يحرك المحوى لزم احد الامور الستة وهو الخرق او التحلل
او التكاثف او التداخل او احتلاف نصف القطر او التجافي والذي يقول موضوع لا الخرق على العين
كما هو المشهور على الالسنة وقد يكون جايزا وذلك اذا لم يكن تاكدك وصعوبة لازما ان يتحرك مركزا ما
او صلعا وحركه الحاوي على محور مايركز المحوى وعلى التقدير ان يحرك المحوى اما في جزء حركه الحاوي
او خلافها فالحاوي في هذه الصور الاربع يكون ان يحرك المحوى وذلك اذا بلغت السرعة المحركة
في القوة الى ان قدرت على تحريك ما في صحته ويكون ان لا تحركه وذلك اذا لم تبلغ تلك السرعة في القوة الى
هذه الدرجة المقالة البرابعة فيها ثمة مباحث الاول في العناصر وفيها مباحث الاول في
استدارة السطح الظاهر من الارض قال الارض لست مستقيمة في طول المشرق والمغرب والا
لكان طلوع الشمس على جميع الاماكن اي المساكن التي من المشرق والمغرب وغروبها عنها
اي عن تلك المساكن دفعة واحدة وهو باطل والتالي كاذب لانا نعلم قطعا ان خسوفا بحسبة اي بوسط
زمان الخسوف الذي هو وقت واحد بعينه هو وقت مقابلة القمر التي لم يجد في البلاد الشرقية
والغربية في وقت واحد من الليل بل يجد في البلاد الشرقية في ساعات اكثر من الليل ويجد

فلتكن

ومن زاد ارتفاع القطب على كان جزء منه في الموضع الذي فارقه مقدار ما بعضه بتباعد عنه الى
المشرق والشمال والابعد من ذلك بالزيادة اذ بعدها لا حد له في جميع الجوانب وذلك
الحد على مثل الكرة لانا نجد التفاوت في اوقات الخسوفات وفي عروض البلدان على
حسب تفاوت اجزاء الدائرة وذلك لان الستة اما من الابتداء او الانتهاء في المسير على خط نصف
النهار ولكن الذي يصل الى مسافة ما من الابتداء او الانتهاء في المسير على خط الاستواء او ما يوازيه
ولكن حسابه يميل كثيرا بارتفاع القطب واختلاط اعني فصلا ما من الارتفاع عن المسكن
اذا كان القطب ارتفاع في الموضع الذي فارقه وهو خمس عشرة درجة على العرض المذكور الى
عدم الطلوع او تاخره في المسكن وهو نصف ساعة اعني ستة اجزاء ونصف واقدار ساعة
مستوية جزء من دور المدار فاذن السطح الظاهر من الارض مستدير والقدح في هذا
الدليل بانه انما يدل على استدارة القدر المسكون من الارض لا على استدارة جميع الارض
بجواز ان يكون نصف كرة لا نوجه علينا لانا ادعينا من حيث النظر العقلي الاستدارة السطح الظاهر
اي المرئي منها وفي ظاهر بعض البحار حيث يكون في ظاهر بعض الاكر
الصغار فكان تلك الجوبات لا يبطل كريا الاكر الصغار وكذلك البحار لا يبطل كرية السطح
الظاهر من الارض وكان هذا جواب عن دخل مقدر وان السطح الظاهر من الارض كف
يكون كريا مع وجود البحار بسبب الجبال الشامخة والوهاد الغائرة فاشار الى الجواب عنه
بان البحار بسبب ما فيها من عدة الجبال والاعوار لم يخرجها عن اصل الاستدارة اولا سيما
محصورة بالبر فان البر اعظم جبلا منها وسطا وارتفاعه في نحو ان ولما كانت سعة عرض

اي كرة فظاهر اضاع تنبيها على ما من في علم المساحة انها سوية سطحها الظاهر ولهذا لا يكون
مقعرا لمواضع الاستدارة. البحث الثاني في ان الارض عند السماء كمركز الكرة عند محيطها والمراد
بهذا شيئان احدهما ان مركز ثقلها مطبق على مركز العالم والثاني انها لتلك المدارات محسوس
بالنسبة الى بعض الافلاك اما الاول فالسنة والدليل اشار بقوله ووضعها اي وضع الارض في
وسط الفلك الاعظم لوجدانا الكواكب في جميع النواحي على قدر واحد ولو انها في وسط لاختلف
اقدار الكواكب في النواحي لاختلاف الابعاد منها ومن الابصار فنظر لان اختلاف الابعاد
لو كان موجبا لاختلاف دورة الاقدار لما رؤيت الكواكب في جميع النواحي على قدر واحد اختلاف
الابعاد باختلاف النواحي وان فسر النواحي بنواحي السماء فضا فضا نظر لانا لا نجد الكواكب في الافق
ووسط السماء على قدر واحد وان سلم فنقول انما يدل على ان الارض ليس عالما الى احد الجانبين
لا نظر على الدليل عليه اذ لو لم يكن كذلك كان عالما عن الجانب وليس كذلك والذي دل على انه ليس
عالما الى احد الجانبين فقط مساواة ارتفاع الكواكب واختلاف ظهورها وتساوي مقادير ابعادها
اذا كانت على الافق او على بعدين منها ومن معها وعدم اختلاف القمر على اقل او اكثر من
المقابلة والذي دل على انه ليس عالما الى احد القطبين مساواة ازدياد النهار على الليل للمطلب
الثاني والصيف لانقاصه عنه فما تقابله المساواة لتساوي الليل والنهار في الوسط من
في جميع الافاق المائلة لان آفاقها على قدر الميل الى احد القطبين بعدل السماء محلقة احدهما
في كل موضع مطرف القطب الاقرب اعني القسم الظاهر وتزداد صغرة بازدياد ارتفاع
القطب وتكون المطلعان مختلفة الاقسام وكذا المدارات في نفسها وبالقياس الى

نظائرها واحد لكن يحيل الترتيب الموجود في النهار والليل يجب الزيادة والنقصان والمساواة
كما مر في المقالة السابقة والذي يدل على انه ليس ما ملا الى احد الستين ظهور النصف من الفلك
دائما وتساوي الكوس في الكرة المنصفة مطلقا وفي المائلة عند كون الشمس في سطح المعدل
اما الاثنان وسوان الارض ليست بذات قدر محسوس بالنسبة الى الفلك على اشار الرسول
وليس لما عند الفلك قدر يعتد به اى عند الفلك الذي وراء فلك الشمس اذ لما قدر محسوس
بالنسبة الى ما دونها ولذلك لكون النقطة الظاهرة من فلك القمر اقل من النصف بحيث الحس
على ما مر بالملق اراده في هذا المختصر فلانها لو كانت ذات قدر بالنسبة اليه لكان فرق من
السطح المار بوجه الارض الفاصل من الظاهر والحق من فلك الافلاك وبين السطح المار بمركز الارض
الموازي لذلك السطح ولو كان كذلك لكان الظاهر منها انقص فيها والتالي بط لانا نجد سنة بروج
ظاهرة وستة خفية ابدا ويدل عليه طلوع كل من الكوكبين المتقاطرين مع غروب الاخر المبحث
الثالث في ان الارض ساكنة في الوسط والمراد ان مركز ثقلها مطلق على مركز العالم وليس لما
من حركة اصلا ولا على حركة وضعية اما الاول فلقيل القتال بالطبع الى مركز العالم على سمت مستقيم
تقوم عمودا على سطح مماس كرة الارض على مستقط ذلك العمود ملاقيا في النهاية في مقدار الى
المركز لولا ممانعة الارض اياها لان الخط المستقيم الخارج من نقطة مماس الكرة والسطح الى المركز
يكون عمودا على السطح اقصر الخطوط المستقيمة الواصلة من تلك النقطة الى السطح بالاستقامة
فاذا الاثقال تطلب المركز في جميع الجوانب متدافع ثقلها في الجوانب تدافعا مستويا
متساويا فلا محالة مطلق مركز ثقلها على مركز العالم وستعرف ذلك في القوى وعلم من

اطلاق مركزي ثقلها وجمعها على مركز العالم ان مركز ثقلها موجود مركز ثقلها والا لكان في غيرها لو
تحركت من الوسط حركة انتقلت عوض ما عوض لم يكن فيه واما الثاني فلانه ليس لها حركة
وضعية من المغرب الى المشرق كما ظنه قوم من الاوائل والبيانيين بقولهم ومنهم من زعم
انها تحرك الى المشرق وسبب ذهابهم الى هذا القول انهم لما رأوا الكواكب تحركات بطيئة الى المشرق
وحركة سريعة الى المغرب واستحال عندهم كون الجسم الواحد متحركا دفعة الى جهتين متواكبتين
بالذات او بالعرض واحدة منها بالذات والاخرى بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات الثلثة الى
الارض لاحالها فاسندوا الحركة السريعة اليها قالوا فظهور الكواكب في المشرق
وخفاؤها في المغرب لذلك لان حركة الفلك الاعظم فانه ساكن فان مسل اثبات الفلك الاعظم
وهو من الناس انما هو لتحريك الكواكب الى المغرب فاذا لم تحرك الله فلا حاجة الى اثبات
فلك الناسع فضلا لاحتياج اليه فالصواب ان نقول لا حركة الفلك الاعظم فانه غير موجود ومعقول
العلك الاعظم هو الفلك المحيط باسرار الافلاك الذي تنتهي اليه الفلكيات اليه فوجد الفلك الاعظم وهو
الناسع على هذا الراي ضروري فالصواب ان نقول لا حركة الفلك الاعظم فانه متحرك حركة بطيئة
وسوبط لان الارض على هذا الراي تتحرك في عشرين ساعة دائرة ميل اعني ويلس وسبعين وثلث جزء من
لان مجموع الدور وسوار بعة وعشرون الف ميل تتم في اربعة وعشرين ساعة سوى وهم عليه
وليس في الملكيات الارضية ما يتحرك في عشرين ساعة هذا القدر فكان الواجب ان لا يرى السحاب
وغيره كالسهم والطائر متحركا نحو المشرق ولما كان الطائر الى البلاد المشرقة يلحقها قبل الارض
وان لا يرى السحاب والطير واقعا وان لا تقع الرمي في الموا الى موضعه الاول بل في جانب الغرب

حركة الارض واعترض عليه بانا لانحس بحركتها ولو تحركت لزم ما ذكرتم بجوابان نشاركها الهوا في حركاتها كالسحاب الاثير للفلك واذا كان كذلك فلا يلزم ما ذكرتم والخلص لما استدورده وهذا الاعتراض قال الا انه لو كان كذلك لما كان الطائر الى البلاد الشرقية يلحقها لكون حركة الارض اسرع من حركته فيعود الى الموضع الاول في السعم علله لان الطائر انما سبح بجوابان الهوا المتصل بالارض يشاركها في حركتها كالسحاب الاثير الفلك بدلالة حركة ذوات الاذناب بحركته بل لكونها ذات مبدا ميل مستقيم اى الى اسفل واذا كان لو لم تعقها عائق احدر على الاستقامة فمنع ان تتحرك على الاستدارة والافلكات ذات مبدا ميل مستدير فلكات ذات مبدا ميلين متضادين وموج لما ورد وهو غير وارد والا لما قال من قال الهوا لو كان محركا صار ملكا لحركة السريعة لزم احساسنا بحركة الهوا واذ لا نرى السحاب والارياح حضوصا الصعبة منها كالجنوب والاسحر تحركنا الى خلاف جهة حركة الارض لان ذلك انما كان يلزم لو لم يكن محرك من جنس ملك الحركة اقوى واذ لو وجد ذلك لزم امتناع حركة حابس السفينة الى خلاف جهة حركتها لان حركة الهوا الذي في داخل السفينة اسرع بكثير من حركة جانبها ولزم الفهم احساسه بحركة الهوا الداخل لعدم رؤيته بحركة الجسم المرئي في هوا السفينة الى خلاف جهة حركتها وكذا عدم احساسه بحركة الهوا المتحرك بالمروحة نحوها الى خلاف جهة حركة السفينة بل لانا نقول مسامته الاثير للفلك حسب حركات ذوات الاذناب لو كانت بالمسامته لما زالت عن موازاة المعدل لكنها قد تحرك من الشمال الى الجنوب وبالعكس فتصل بها وتحركها موازية تارة وغير موازية اخرى سلمنا المسامته لكن لا نسلم المسامته ههنا والا لما وقع الجوابان المحلقان في الصيف والكبر المريان في الهوا من تحت خط واحد على الارض

على ذلك الخط لان تحرك الهوا الكبير يكون اقل من تحركه للصغير بل كان يجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير والوجود كما ذكر فان قيل بذا الوجه انما يدل على انها ليست محركة على الاستدارة الى المشرق ودعواكم اعم من ذلك فنقول هي بعض انحاء في سائر الجهات كالشمال مثلا او تحركها الى المغرب او جيان لا نرى السحاب محركا نحو المغرب ولما كان الطائر الى الموضع الغربي يجد ان لا يقع المرمى في الهوا الى موضعه الاول بل في جانب الشرقي فان قيل بذا الوجه انما يدل على ان محل الحركة الموجة للارض محفظ لا على من يجعل بعضها للارض وبعضها للسما فلنا البعض المسند الى الارض ان كان اسرع من حركات السمائات امتنع الحكم عليه والا امتنع علة الاحتراق وانما ابطل الاوائل كون الارض محركا نحو المشرق بما ذكرنا ولم يطلوا بما ذكرنا المعض وسواها ذات مبدا ميل مستقيم امتنع ان تتحرك على الاستدارة بالطبع اما لانه لا يلزم من امتناع حركة الارض بالاستدارة طبعا حصول الظن بجواز ان تتحرك بالاستدارة قسرا واما لان السان طبيعي لا عليمي وهم محاسوس عن استعمال بغرض في مطالبهم ولهذا اسرعوا في اثبات استدارة البسائط الى الامور المسلمة على الرصدة الاعصار الى ما تمسك به الطبيعي من ان غير الكرة من الاشكال بعض اخلاق الاجسام المحتاج الراجع في سائر احكام العناصر قال وهي اى الارض مادة بالحس اى ندرك ذلك بالحس وياسته لان الموسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم قابلا للاشكال دون كهنا بعسر والارض كذلك فتكون يابسة واما الاشكال كرى اى سطحه العالي مستدير الانا نظر الراكب البحر اذا قرب من جبل اعلاه قبل اسفله بل يظهر اعلاه واسفله معا واتصال بطلانه نظر لاختلاف المعلوم فلما كان يطلع من الماء على التدريج على ما دل عليه ايضا دين ان بعضها ادق من بعض على الجبل المذكور لا يتصل انما يلزم استدارة السطح الظاهر

من انا ان لم يكن مانع من رؤيته اسفل الجبل الاخذ بجنب الماء وموضع بجوار ان يكون الماء كثيرة
الابخرة في حضيض الجبل وقلتها في قلتها واضعف ايجاز ان يكون البعد بين المتقابلين من
الجبل وعلته اقل حاجبه وبين اسفله واذفاك منظر اصرح منه لانا نجيب عن الاول بان كثرة الابخرة
نرى ماورائها اعظم فكان يجب ان نرى النار الموقدة في الحضيض اقدم لكونها اعظم رؤية من
التي على التلة وعن الثاني بان السبب لو كان ذلك لما امكن رؤية التلة قبل الاسفل اذ الماء
الجبل قائما او مائلا الى خلاف جهة المتقارب منه لكون البعد منه ومنها اكثر مما منه ومنه لان الاول
وتر قائمة او منفرجة والثاني ضلعها ولانا اذا رسمنا الماء الى فوق قدر ارتفاع التلة الى طبقة ونزل
نزا مكررا وليس كذلك اذ كرة مكررا قسر الزوال القاسر فهو اذن طبيعي والماء مع الارض كرة
واحدة وذلك لان ماء دل على استدارة سطح كل واحد منهما وحده دل على استدارة السطح المركب من الارض
والماء فاذن يحيط بهما سطح واحد متساوي الخطوط الخارجة تحكم انا الى سطح الارض مقوسا لما
فيها من الحدارس والى سطح الماء محصنا لاستحالة ان يكون موضع منه اقرب الى مركز العالم
والا لمال الماء اليه لسيلانه وعلى هذا الميل من القليل الى الحضيض الى ان مساويه يجد واحدا
سطح عن المركز وسواي الماء بارد يابس والرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا للاشكال
وتركها سهولة والماء كذلك فيكون رطبا وبعض طبعة الجمود لاقضاء البرد المفرط للجمود
فيكون سلمانية قشريا ولقائل ان يقول لانا لم ان مطلق البرد يقتضي الجمود بل المفرط منه البرد
وان قال برد الماء اقوى من برد الارض لان الحس يستبرد الماء فوق ما يستبرد الارض وبرد الارض
بعض الجمود فكيف لا يكون برد الماء مقتضيا لذلك لانا نمنع ان قوى الحس تحاسبه بل انما

وعارة بالحس وفيه نظر لانا ما عنينا النار التي عند الفلك فط اللهم الا ان يكون المراد بها النار التي
عندنا ويلزم من كونها عارة بالحس مع عدم صرافتها كون الساقه على صرافتها عارة بطريق الاولى
وبالجمله لا فنا نها الرطوبة عن المادة اى عن مادة ما لاقتها او تشربه منها وفيه نظر لان ازالة الرطوبة
انما هو بالتلطيف والتصعيد وهما من شان الحرارة لا اليبوسة واما اعتراض الشارح بان الاحساس
بالكيفة بعض سوتها لا ما كونها طبعا فلا يجوز اتصاف النار بها بمن الكيفتين على سبيل التفسير
لا التبعيض فغير متوجه لان الملموس عادى الاسوتين الكيفتين اما وما عرض لكونها طبعيتين لها
والتوهم كونها رطبة لقبولها الاشكال وتركيبها بسهولة لان ذلك في النار التي عندنا لا في البسيطة
هذا جواب سوال هو ان النار سهل القبول للاشكال وتركيبها فكون رطبة لانا بينا ان الرطوبة كيفية تجعل
الجسم قابلا للاشكال وتركيبها بسهولة وحاصل الجواب انا قلنا ان النار الصرفة مانعة والام انها
سهل القبول وسهل التركب بل ذلك في النار التي عندنا وهي غير صرفة لمخالطة الاجزاء الهوائية معها
ولعل ان يقول النار الصرفة ارق والطف من النار التي عندنا فكيف لا تكون قابلا للاشكال و
تركيبها بسهولة والاكثيف قابلها وايضا النار التي عندنا بمعنى الرطوبة عن المادة تسلم كونها رطبة على
فلم لا يجوز ان تكون النار البسيطة ايضا كذلك على انا لا نسلم ان النار التي عند الفلك بمعنى الرطوبة عن
المادة بل فعلها الاحالتها الى جوهرها والدخان جسم مركب من الارض والهواء وسوقه فعلنا
الاحالة الى جوهرها المس وموافاة الرطوبة عن المادة. وغير مسلم له على ان الهواء رطب بمعنى انه سهل
القبول وسهل التركب والرطب بهذا المعنى لا تقابل اليابس بالمعنى المذكور ويمكن ان يجاب عن الاول
بانكم ان اردتم بكون النار الصرفة ارق والطف انها سهل وسهل الاشكال اليه وتركيبا فذلك ممنوع

وان اردتم به غير هذا المعنى فهو الفساد والحق انهم اراد وا بسهولة قبول الاشكال في تعريف الرطوبة سهولة
احداث الاشكال المختلفة في الاواني ولست ان نار قابلة للاشكال بسهولة اذ لا سهل علينا ان نحدث
منها شكلا مسدسا او مستيا او غيرهما كما نحدثه من الماء والهواء في الاواني المسدسة والمستية و
غيرها فانها لا تشكل الا على هيئة صندوقية ولذلك لا علموا الاتون ولا تشكل بشكله وان اراد وا
به سهولة قبول الاشكال التي يسع الانفصال والحق كما تعلل بالقعب على انا ان سلمنا سهولة ما
سلمنا ان النار كذلك فانها تحرق وتفصل والحق من ذلك مكابرة وعنادوا ما الهواء فعلى المذهب
صحيح الاستدارة لكونها ماسا لمقعر النار لاستحالة الخلاء والنار حقة الاستدارة متعذرا على راى
من لم يجعلها مكونة من حركة الفلك وسهل راى الاصح واما من يجعلها مكونة منها قال النار لست
صحيحة الاستدارة متعذرا لاحتلاف حركة اجزاء الفلك بالسرعة والبطو وحدوث النار في موضع اقل
وفي موضع اكثر وعدم حدوثها في احد في حوال القطب لكون حركتها في غاية البطو وقيل كل الهواء
عند من يرى كون النار من الحركة بالبطو وعلى هذا تكون متعذر النار وكذلك محدبها صحيح الاستدارة
والله اعلم بحقيقة الحال دون متعذر ولما في طاهر الارض من الجبال والوهاد وسوداء وحارا لانها
احركة عن الوسط والاعن بالحار الاما يصل احركة عن الوسط وقيل فيه امر بعض حركة عن الوسط وقيل
الحرارة فتكون حارا ذا الحار مالا الحرارة وفيه نظر وفي بعض النسخ لانها ما احركة من الوسط فتكون
العضرة راجعا الى الحرارة التي دل عليها الحار والمعنى ظ ورطب لانها ذات رسم الرطوبة وسوداء قيل
الاشكال وتركيبا بسهولة وانا راى كرة الاثير تحرك بحركة الفلك والا لما تحرك الشهب وذوات
الاذناب تخالف وفيه نظر عرفته والبسائط العضرة سميت بذلك لان البسيط الى العضرى

لان قوله وهي الحرارة منه عارة المعنى الطبعية

ان يكون عن الوسط فهو الخفيف المطلق ان قرب من الوسط وهو النار والا فهو الخفيف المضاف
وهو الهوا وان يكون كل الوسط فهو الثقيل المطلق ان قرب من المركز المطلق بحيث يكون مركزا عليه وهو
الارض والا فهو الثقيل المضاف وهو الماء ولما كان المائل بالسوية الى عنصر من عنصرين
الى عنصر واحد لا جرم سمي بالثقيل المضاف دون الخفيف المضاف لان جهة الثقل فيه اكثر من
جهة الخفة وبالعكس هذا سمي الهوا الخفيف المضاف دون الثقيل المضاف الخفيف انما من في
اثبات ان الكيفيات الاربع متغايرة للصور النوعية قال والكيفيات الاربع اعني الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة زائدة على الصور الطبيعية لعمولنا اي لقبول الكيفيات الاربع الاشتداد والنقص
وهو واضح لتساوي ان تكون الصورة اي الطبيعة النوعية كذلك اي قابلا للاشتداد والنقص فان
انسانا لا يمكن اشتداد انسانيته من آخر وجاز ان يكون حرارة من آخر وذلك لان معنى الاشتداد
سواء كان في المحل الواحد كالسواد الحال في جسم فانه يشتد اذا فيض عليه سواد آخر بحيث
يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آنين يحطان عن ذلك الآن ويحدد جسمها
على ذلك المحل المشتد دونها من حيث هو متوجه بسلك الجزءات الى غايته وهو معنى الضعف وذلك
المعنى بعينه الا ان يوجد من حيث هو منصرف بسلك الجزءات عن تلك الغاية فاذن الاشتداد
في السواد والضعف في المحل لا الحال المتجدد والمنصرم ولا يمكن ان يقال هذا الحال يكون عرضا لمقوم
المحل دون كل واحدة من تلك السوادات واما الحال الذي يعد له المحل المشتد يعد له في الصورة
فلا تتصور فيها اشتداد ولا ضعف للامتناع ان يعد لما على شيء واحد مقوم يكون هو هو في الحالين
ولامتناع وجود حالة متوسطة بين كون الشيء هو هو وبين كونه ليس هو وكذا قال المولى المحشي في

شرحه للاشارات وفي نظر لاستدلاله بتعاقب الآنات واما المادة فلا تحتاج في ان تقوم بالفعل الى
الصورة المشخصة حتى يعد لها ان تعد الصورة بل الصورة من حيث هي صورة ما فلم يعد لها
هو تها يعد الصور لكن الصورة من حيث هي صورة ما باقية في الاحوال كلها ويمكن ان تقرر
ويلخص على وجه ينفع النظر الاول وذلك بان يقال لما كان الاخذ في السعة والضعف هو
المحل صح ان يكون هو تها باقية في حالات الاشتداد والنقص والا لم يمكن ذلك كما ذكر المحرك
يجب ان يكون باقيا في حالات التحرك وذلك انما يصور في الكيفيات دون الصور لان الموضوع الذي يقوم
دون الكيفيات فلما يعد لها هو تها يعد الكيفيات والمادة المتقومة بها بالصورة فيعد لها هو تها
يعد الصور والرواجون لا يسلمون وجود الصور النوعية ولا الامتدادات الجوهرية و
ليس الجسم عندهم الا من المقادير مع الكيفيات التي تشتد وتضعف فهو الصور التي ساوس
في اثبات الكون والفساد في العناصر والاستدلال على استمرارها في السول قال وسمي الاربعة
الاربعة قابلة للكون والفساد فاعلم ان تغيرات الاجسام بصورها لا يقع في زمان لان الصور
لا تشتد ولا تضعف لما مر بل يقع في آن ويسمى فسادا وكونا كما مر وتغيراتها كيفياتها تقع في
زمان لانها تشتد وتضعف ويسمى استحالة والفساد والكون انما وضعا حسيين عند
احد حاكون الاخر ولما كانت العناصر اربعة وكان من الممكن ان تعرض هذا التغير من كل منها
وكل واحد من السنة الباقية كانت انواع الكون والفساد اثني عشر الحاصل من ضرب الاربعة في
الثلثة لكن الواقع منها اولا يمكن ان يقع غير من مجاورين لا على سبيل الطفرة فان الاطراف
لا تكون من الاطراف الابعد بكونها اوساطا اعني لا يكون الهوا من الارض الا بعد تكونها ماء

خيتمد

وح يكون بالحقيقة مكونين والعناصر المتجاورة تقع ملتازة دواجا ساحدها بين النار والهواء والثاني من الماء والهواء والثالث من الماء والارض وسمي كل ازدواج على نوعين متعاكسين من الكون والفساد فان الانواع الاول ستة وهي بسائط واربعة من اليافة مترتب من بسطتين وهي مكون الهواء من الارض ومكون الماء من النار وعكسا ساواسان مركبان من مثلث بسائط وهما مكون الارض من النار وبالعكس فالمعن جدا بالازدواج الذي هو بين الهواء والماء ان الكون والفساد فيها اظهر من اليافة وهو كما ذكرنا مشتمل على نوعين احدهما مكون الهواء من الماء واليه اشار بقوله لانقلاب الماء هواء عند مباشرة الحرارة فيه كما في الاجزاء الصاعدة من المياه المتسخنة فان فعل البخار مستدل على اجزائه طبائع وعلى اجزاء هوائية اضعاف مكن فيه لان الهواء لا يستقر في المكان حد سواء تعلقت بالعلمان وغيره والثاني مكون الماء من الهواء واشار اليه بقوله والهواء كما في القطرات المجتمعة على ظاهر الكوز اذ ليس ذلك بالترشح والا لما حدثت الا في الموضع الملاقي للماء وليس كذلك فانها توجد ذلك الموضع ولما تولدت القطرات في داخل الكوز المسدود راسه الموضوع في الجداد لا متصور ان يكون تلك القطرات ترشح من خارج الكوز الى داخله والا لما ركد الكوز الا في موضع حاسة الجداد ماء من خارج وليس كذلك لا بالحدب من الخارج والا لكان كون عند حاض كبيرة اكثر بكثير لاجزاء الكائنة المسدودة في الهواء عند ما والقوة مدل على خلافه كذا قيل وقد تقال والا لكان كون عند حاض كبيرة اقل لان احدا ما الى ذلك الحاض بالكثرة اول لان الاحداب للبرد وبرد الحاض اعلوة ما يارد الوجها اكثر من برد الكوز والوجود بخلافه فان قيل لو كان الجد مستفاد الهواء المحيط بالكوز فيجب ان يصير كل ذلك الهواء ماء والجواب

سيل الماء وتقل هواء آخر ويصير ايضا الى ان يجري الماء جريانا صافيا وليس كذلك فعلم انه حدث من اجزاء مائة قليلة الجدد احب عنه بان الكوز البرد وكثافة واخراج البرد عليه يصير باردا شديدا ويحفظ ذلك البرودة السديدة القوية فيحصل ما ملاقه من الهواء ماء واما الماء فلكونه اللطف من الكوز كسا لا يحتمع عليه البرودة القوية من الهواء المحيط به بحيث سريعا فلا يحصل الهواء ما دام على سطح الكوز اما اذا اجرى منه واتصل الهواء سطحه عاد الى فساده واما الازدواج الثاني وهو ما من الهواء والنار فيشمل ايضا كما ذكرنا على نوعين احدهما مكون الهواء من النار واليه اشار بقوله والنار صلب هواء كما في النيران المتولدة عند ما ادلوعت الشعل المرتفعة على النار لتوكت الى المكان بخط مستقيم على زاوية قائمة فاحرقت ما حاذاها وليس كذلك ولو انعكست الجسم آخر ذي لون غير الهواء لادرك والثاني مكون النار من الهواء واليه اشار بقوله والهواء نارا كما في كبير الحداد ومسوزق دوخاصة واما المبني من الطين فهذا الكور كذا فعل ليكون ذلك بالحاح النفخ على الكير وسد الطرق التي يدخل فيها الهواء الحديد كما نشاهد من هذا ول ذلك فعل والسموم من هذا القبيل لانه هواء انقلب نارا ولذلك يحرق ايضا من الحيوانات وهذا غير محقق لعدم اختصاص الحرق بالنار كما سنوردا الازدواج الثالث وهو ما بين الماء والارض هو انهم مشتمل على نوعين احدهما مكون الماء من الحجر واليه اشار بقوله والحجر ماء كما نعلمه اصحاب الاكسير وذلك لبصيره طلا اما بالاحراق او بالسحق وما يجري مجرى الملح كالنوشادر اذا مزجها بالماء كما نشاهد في الاجزاء الارضية المسحوقة كيف يصير طلا وذوب بالماء والثاني مكون الحجر من الماء واليه اشار بقوله والماء حجرا كما في كثير من المواضع لانفعال يجوز

ان تكون محوا لمياه لاجزاء ارضه محلقة بملك المياه المحوة مسخة للاوسفصل وبعقد ما في الاجزاء الارضية
ان انعقاد الاجزاء الارضية وبحر المياه كيف تكون في الزمان اليسير الذي ربما وقع احيانا وقوعه وان
الاجزاء الارضية اذا كانت على جزء الكرة فلم ما شوهدت والعجب انها ان اعدت قابل الوصول الى الارض
لم يجز فيها خاصية في ملك الارض فيها قوة معدنية مدبرة السائر في التجرد قد شوهدت في بعض الحيوانات
في صوان الملح والكحل والعلاية في الكحال بحاو كحلا وروى بعض الحيوانات قد انعكس رجلاه في فم
فرقوة معدنية محيلة وقد سمحت قواعد وسومت ولما منا اعلاب بعضها الى بعض كما يسمى
منه كون السيول متركة على ما قال فالسيول متركة منها اي من العناصر الاربعة وسوط لا تقال لو كان
كذلك اي لو كانت السيول متركة من البسائط العنصرية لكانت الصور الجسمية باسرها حالة في
سيول واحدة وسوع لانا نقول لام استحالته فانه يجوز ان تحل للسيول الواحدة بواسطة المقدار
الكحال منها وقربه من الفلك وبعده عنه استعدادات مختلفة فتقبل صورا مختلفة بلزمها
كيفيات مختلفة وفيه نظر لانه ان اراد بالصور الجسمية الامتداد المتصل الجوهري كما هو المصطلح
فالجواب انها متركة كما سيول الماذكر لانها الست محلة بلزمها كيفيات مختلفة ولسوعها
للسيول بواسطة المقدار وان اراد بها الصور النوعية فهو مخالف للعرف ومع هذا فالجواب
الذي ذكره مشكل لانه لما لم يكن المطلق الحالي عن الموضوع موجودا كانت الاستعدادات
المختلفة بحسب الصور السابقة وكيفلا واو المقدار السابق لا تكون الا بحسب صورة سابقة وليس
كذلك لامتناع التكون والفساد في كليات العناصر المبحث السابع في ان العناصر الاربعة
اسطقسات المركبات قال وهذه الاربعة اسطقسات المركبات اي المركبات منتهية اليها

بالتحليل قال السابع ناسبا بافضل المحققين انها باعسار تركب المركبات منها اسطقسات
وباعسار تحلل المركب اليها تسمى عناصر وهو مخالف لما ذكر الشيخ في الفصل الثاني من
الفن الاول من طبيعيات الشفا لانه قال السيول من جهة انها بالقوة قابلة للصورة او
الصور تسمى سيول ومن جهة انها بالفعل حاملة للصورة فيسمى في هذا الموضع موضوعا والموضوع
معنى الموضوع منها معنى الموضوع الذي اخذناه في المطلق عن الجوهر قال السيول لا تكون
موضوعة بذلك المعنى البتة هذا ومن جهة انها متركة للصور كلها تسمى مادة وطينة ولانها تحلل
اليها بالتحليل فتكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من حيث المركب يسمى اسطقسا وكذلك كل ما
يجري في ذلك مجراها ولانها تنتهي منها التركيب في هذا المعنى يسمى عنصرا وكذلك كل ما يجري
في ذلك مجراها فكانها اذا امتدى منها تسمى عنصرا واذا استدام من المركب ما تنتهي اليها يسمى اسطقسا
اذ الاسطقس هو البسيط اجزاء المركب لانها اذا وصفا المركب في النوع والاستوى حصل منه مواليد
ومائة وارضه وظاهر ان اجتماعها لا تكون الا بحرارة صالحة لها وهي حرارة النار وفيه نظر
لجواز ان تكون تلك الحرارة من شعاع الكواكب سيما النير الاعظم المبحث الثامن في طبيعيات
العناصر قال ولما اي العناصر بسيطات واعلم ان العناصر الاربعة قلما وجد على محوضتها
وصرافتها فان انوار السارات والثوابت تحدث فيها حرارة يرتفع من بعضها لسببها البخرة
مائية وادخنة ارضية تختلط بها وان كان لا بد فيها من صرافة ما فيجب ان تكون الطبقة العالية
من النار والاجزاء الارضية النزية من المركز اما الطبقة العالية من النار فلان الابخرة و
الادخنة اشتال من ان تصل الى الفلك وان وصلت اي حالتها النار القوية الى جوهرها واما الاجزاء

القوة من المركز فصعدان حصل آثار الاشعة اليها فذلك كائنات الغلاف طبقات سبعا الاول
الارضة القوة من المركز وهي تراب صرف اللون لزوجة او سواي كونه عديم اللون غير تقيني وج
الطبقة التي هي الجزو سواد المتصلع منها في الماء والبراي وغير الطبقة الذي هو البرد وسواد المرتفع منها من
الماء رحمة وعناية من الله تعالى على الحيوان المحتاج الى السقي ولان المائع الارض على هذه الكرة وقد
محيط بها الهواء لكن لما على سبيل الانفراد طبقة وهو الغلاف القوة من الارض للمنعة لشعاع
الشمس الواقع على الارض وهو الغلاف البارة الصاعدة الى الجو لسبب الاشعة الكوكب للمتقطع
عنها مائة شعاع الشمس لكن لا مطلقا بل ما لعدم وصول انعكاس الاشعة عن سطح الارض اليها
وتقال لها الطبقة الزمهريرية لشدة البرد هناك لاختلاط هوائها بالاجزاء الغلاف للمائة وعدم
انعكاس الضوء من سطح السعاع اليها واما الهواء الملاصق للارض وان كانت الاجزاء الغلاف
فيكثر فيه حار بسبب انعكاس الاشعة ولهذا ما على قلل الجبال من الهواء بارد وهو الهواء الرابعة
للادخنة الصاعدة دون الابخرة فان الغلاف وان صعد في الهواء لكن صعود الدخان اكثر لكونه حاصل
حركتها وهي مزودة السرعة حاره وذ النار الصرفة وانما كانت للنار طبقة واحدة لان لها كثافة الجوارة
وصدها سرعة الاصعاد لما يحاورها الى جوها على هذا هو الترتيب المشهور والاشبه انها سبع طبقات
طبقة للنار الصرفة ثم طبقة لما يمتزج من النار والهواء الحار التي يعاشي منها الادخنة المرتفعة من
السفل ويكون فيها كواكب ذوات الاذناب والشارك وما شبهها من الاعدة ونحوها ثم
طبقة الهواء الغالب الذي يحدث فيه الشهب ثم طبقة الزمهرير وهي النار وما يخالط الهواء من الابخرة
ان علمنا انه حار بالطبع او لبعده عن الارض الموجبة لنحو ان علمنا ان حارة عرضه وهي

مشا السحب والصواعق والرعد والبرق ثم طبقة الهواء الكثيف المجاور للارض والماء ثم
طبقة الماء وهي البحار الا ان بعض هذه الطبقة مكشوفة عن الارض ثم طبقة الارض المخالطة بعضها
التي تولد فيها الجبال والمعادن وكثير من النباتات والحيوانات ثم الطبقة الطينة ثم طبقة
الغرقة الارض المحيط بالمركز المبحث الثاني من المقالة الرابعة في الآثار العلوية والسفلية قال
الشمس تحلل من الماء والاراضي الرطبة اذا اشرقت عليها اجزاء هوائية تمازجها اجزاء صغار
مائية بحيث لا تفرق الحس بينها وبين ما حدا العنصر من عن شيء من الثاني لصغر الاجزاء او لتمام
المزج منها بخارا ولاجل عدم عزلها عما عن الاخرى الحس يراه شيئا آخر غير الماء والهواء ليس
سوى الجملة غير مما كان زعم قوم وتصاعد الى الجو فان تحللت منه اجزاء مائية تشعاع الشمس
اعلب كله سوا ان لم تبلغ الى الطبقة الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي فكاثف اي ذلك البخار
بسبب ذلك القدار من البرد واجتمع وتقاطر فان البخار المجتمع سوا السحاب والمتقاطر هو المطر
وقد يحدث المطر بغير بخارات كثيرة لعلة البرد على الهواء فان قلت ما السبب في ان الامطار
الصيفية حباتها كبار في الاكثر والامطار الشتوية حباتها صغار في الاكثر وما السبب
في كثرة المطر في بلاد الحبشة مع حرارة الهواء قلت الابخرة الصفرة في الاكثر ارتفاع عن
الادخنة التي هي مادة الرياح فتفصل القطرات بعضها بعض فيكبر بذلك القطرات وفي
الشتا يكون الهواء ساكنا فلا تفصل القطرات والمكثرة المطر في بلاد الحبشة فلان وفاء
الابخرة وانضغاطها بسبب الحال المانعة من الرياح وان كان البرد قويا فان وصل اي
البرد الى اجزاء الغلاف قبل اجتماعها نزل الثلج لان ذلك الاجزاء الصغرة انعقدت

ح وانضم بعضها الى بعض وهو الثلج الذى يسمى الثلج المخلوج وذكر بعض الناس ان الثلج ينزل على جميع الاشكال الا المخمس وان وصل بعد اجتماعها انجذب فنزل وصار لبدة اكور مستديرا الا مماثل زوايا. يحسن اكور السدة وهو البرد واعلم ان البخار المنعقد برودا ان كان بعيدا من الارض يكون صغيرا جب مسدر الدوبان زوايا. بالاحتكاك في الجو اذا البرد انما يحصل من انضمام القطرات في النزول وجمودها قبل تمام الاتصال فاذا نزل محكما واستوى زوايا فيبقى صغيرا لتعذر مستديرا وان كان قريبا من الارض فلسرعة نزوله لا يذوب فيكون كبيرا جب غير مستدير ويكون مختلف الاشكال فان علت ما السبب في كثرة البرد في الربيع والخريف في البلاد البادية دون الشتا قلت اذا الغمام اذا تكاثفت بما حملت بحرارة الهوا او ريح حارة احتوى البرد الى باطن السحاب دفعة فاحصدت الغمام وحدة دفعة واحدة لمخالطة الحرارة اما اذا الحرارة وحلها لم يجب سرعة الجمود ولهذا كان الما اسرع جمودا من البارد وان لم يبلغ اليها اى وان لم يبلغ البخار الصاعد الى الطبقة الزمهريرية لقلة حرارته صار ضبابا ان كان كثيرا او قد يحدث الضباب من ضرب البرد الشديد للهوا من غير بخار ونكسوفا به وهذا الضباب يرتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة الطاقة وان كان قليلا فان كان شديد البرد الليل ينزل طلا ان لم يجمد وصقيعا ان اجمد وهو الذى يسقط من السما بالليل ويكون شبيها بالثلج وان لم يكاثف بقى في الجو اى بين السما والارض وان لم ترقت اى الشمس على الارض الباردة تحللت منها ابخرة تارة تحاكى الطلا اذا ارضه بحت لا يعبر شئ منها عن الاخر لصغرها ليسمى المركب منها دخانا وان لم يكن اسود كما هو المسمى عند العامة

ويختلط بالبخار ويتصاعدان الى الطبقة البادية فيعقد البخار سحابا ويحبس الدخان فيه ويطلب الصعود ان بقى على طبيعتها اى على الحرارة والنزول ان ثقل وصار باردا وكيف كان تمزق السحاب يمزقا عنيفا فيحدث منه الرعد وقد يستعمل البخار في الجو لشدة الحركة والحاكة يحدث منه البرق وان كان اى الدخان الذى يغلب الى النار لطيفا والصاعد ان كان غليظا من نار اسطقس في الجو بل ينزل الى اسفل بسبب غلظ المادة وتارتها الطف منه في الاشياء الرخوة من غير احراق ومنه في الاشياء الصلبة يحرقها وقد قيل انها ان وقعت على كبريت فذهبا وفضة احرق الكبريت وذهب بالذهب والفضة وهذه من الاسباب المادية لذلك وقد تشتد الحرارة والحدس بصحتها وقد يجدان الماشية كما يرى في الحمام من تصاعد الابخرة وانعقادها وتغاطرها وما يراه من تكاثف ما يخرج من الانفاس في البرد الشديد كما يعلم واما الاسباب الفاعلة فهو الاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية واذا وصل الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فان كان لطيفا فان استعمل وبقى فيه الاستعال اى استعمل اسما ولا اذا كان لطيفا ثم امهى الى اخره وانطفى الطاقة المادية ترى كان كوكبا تقدم فيه وان لم يستعل لكنه احترق وبقى فيه الاحتراق ترى كانه ذوابة او ذنبا وحيوان لا يرون وان كان اى الدخان الصاعد غليظا ووصل الى كرة النار حدث منه علامات حمرة وسودة قد يضعف بحث كوكب ودوران الفلك ايام وشهورا وحكى ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر في السما مضطرة من ناحية القطب الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت الطلعة تغشى العالم نصف ساعات من النهار الى

الليل حتى لم نكد نبصر شيأ وكان نزل من الجو شبيه بالثلج والرماد وان لم يقطع اتصاله
من الارض بحرق ونزل احتراقه الى الارض فيرى كانه نار نزل من السما الى الارض وهو
الحريق ثم يحترق بالكلية واعلم ان عرق الدخان اكثر من البخار فاذا انتهى في صعوده الى
الطبقة الباردة فاما ان تكسر حر برد الهوا اولا فان انكسر مثل قبط محركا الى الجهات
المختلفة بحسب اختلاف الاسباب المحركة والواقعة الى تلك الجهات فتحصل حركة تموج في
الهوا على ما قال وان انكسر حر الدخان الصاعد الى الطبقة الباردة برودتها طلب النزول للثقل
الحاصل له بسبب البرد فيموج به الهوا فحدث الريح اذ الريح هو الهوا المتحرك بهذا هو السبب
الاكثري في حدوث الرياح وان لم تكسر بل بقي على حرارته صعد الى كرة النار فرده الحركة الدورية
تتفكك الى الجهات المختلفة كما ورد بعضها طائفة منها تهاب تحلله فتموج به الهوا فحدث
الريح ايضا ولهذا تكون مبادي الريح من قرب واعلم ان الهوا اذا سخن بواسطة الشمس او غيرها تحلل
وازداد حجمه فيدفع الهوا المماس والمجاور من جانب الى آخر فحدث الريح على ما قال وقد تحدث
الريح من تحلل الهوا وانبعاثه من جانب الى آخر وانه اذا ارتفع وتكاثف وصغر حجمه فتحرك الهوا
المجاور الى جهته لتلازم الخلا فحدث الريح الخ واعلم ان حدوث الريح ربما يكون لحدوث الهوا
كما انه اذا ارتفع الى البخار وحرارة الهوا والشمس المستمرة تخلخلا وارتفع دخان مع بعض حرارة
وسوسة عند وصوله الى الطبقة الباردة فصار هوا فيزداد حجمه فحدث الريح بسبب ذلك الهوا
المجاور له والنزاع اي الرياح الدائرة على نفسها التي تكون مثل المنارة انما تحدث من التقاء
ريحين قويتين مختلفتي الجهة فلتقتا فيستديران وسوف نعود الى الشرح واعلم

ان الحكما اختلفوا في الآثار الظاهرة في الجو العالي كالهالة وقوس قزح هل هي خيالات او اجسام والادب
المشاهون الى انها خيالات والاخرون الى انها موجودة في الخارج ومعنى الخيال هو ان يرى صورة
الشيء مع صورة شيء مظهر كالمرآة فظن ان الصورة حاصلة فيه وليست حاصلة فيه في نفس الامر وانما
خيالية بناء على مقدمات المقدمة الاولى الشعاع عند متصلا من ذوي الشعاع الى قابله من
غير تراخ والاستقام في موضع من ذلك الامتداد المقدمة الثانية اذا وقع الضوء من المضيء سواء كان
ذاتا او عرضا على جسم صقيل انعكس الضوء من الصقيل الى جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع
المضيء من الصقيل بشرط ان لا يكون جهة مخالفة لجهة المضيء كما يرى انعكاس الضوء من الشعاع الواقع
في كوة الواقع على صقيل كما الى الجدار المقابل للكوة والزاوية الحادثة على سطح الصقيل من
خطي الشعاع والانعكاس يسمى بالزاوية الاولى واذا توهم سطح بهذه الزاوية قاطعا للصقيل
حدث عن جنبتي الزاوية الاولى زاويتان تسمى احديهما وهي التي على المضيء زاوية الشعاع والاخرى
زاوية الانعكاس وهما متساويتان والا لما كان ارتفاع السرما والارتفاع الصور المنعكس
من شعاعه النافذ في كوة الواقع على صقيل الى الجدار المقابل للكوة كذلك مساويا على الشهادة الحس
وبطرح من تساوي الزاويتين المذكورتين تساوي انعكاس الشعاع الواقع عمودا على الصقيل
الى جسم آخر الالزم مساواة الجزء الكلي بل ان انعكس فانما ينعكس على نفسه كما على عقبه والا بعد
على استقامتان لم يمسه الصقيل عن السقوط ولعل لذلك كان اسهل من تصوره على كثير فاعرف
به رسي الجسم المضيء وطار مرده الى المرآة وخط دلو ترتا والخط الشعاع الواقع من الجسم المضيء
على سطح المرآة ره خط ط والشعاع المنعكس من سطح المرآة الى الجسم الذي وضعه من المرآة

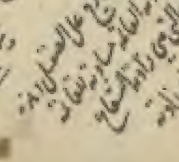

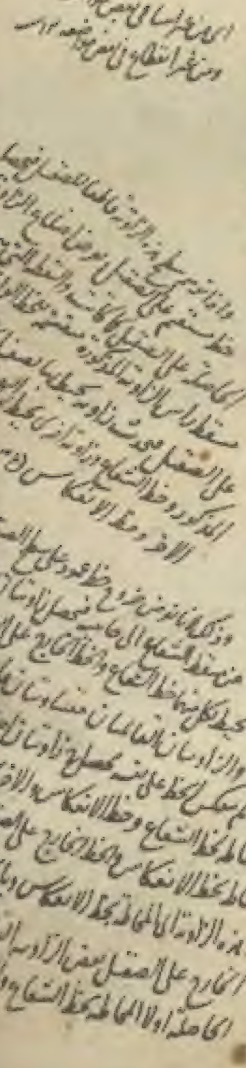

كوضع الجسم المضئ منها وخطوطه والخط المتصاعد القائم على سطح المرآة خطوطا وزاويته مع
التي تسميها زاوية الشعاع مساوية لزاويته كطل التي هي زاوية الانعكاس لما عرفت من انه لو
لم يكن كذلك لم يكن ارتفاع المضئ مساويا لارتفاع الانعكاس فلو لم يكن خطوط وما ينعكس
على نفسه على ما وصفنا انه منعكس الى كبد مثلا كانت زاويته كطل مساوية لزاويته وطل
فالخط متساوي كما سلف للمقدمة الثالثة ان الحال في انعكاس البصر كالحال في انعكاس الصور فمن
فرض مرآة خرج من وسط الجاها خط مستقيم فان كان عمودا عليها اي على السطح المستوي المماس
لسطح المرآة على نقطة المنتهى ان كان المرآة كرية السكل كان انعكاس البصر الى الراي وان لم يكن
عمودا كانت الزاوية المحادثة التي على الراس اقل من قائمة فتخرجها من نقطة المنتهى خطا آخر الى
خلاف جهة الراي بحيث يحيط مع الخط المخرج من ذلك النقطة على ذلك السطح على الاستقامة
بزاوية مساوي الزاوية الاولى كما اوقع على محاذاة خط الانعكاس في جهة استواء فان
الناظر يراه في المرآة كما لو كان ذلك في وراء المقدمة الرابعة المرآة اذا كانت صقيلة ولم تعترضها
اشكال المرئيات على التمام واذا جسم امكن ان يرى شكلا ما او لا احس بمكن من قضية فلا يرى
شكلا ما لا متقسم في الحس وان كانت مع ذلك موجودة مقدمة بحسب البصر عن ادراك ما يوديه على الوجه
انصافا فاذا كثرت المرايا الصغيرة وطافت اداي كل واحدة منها الوان يعلم بوجه ما منها السكل ولو
انضم ذلك الاتصال كانت مجموعة لادت الوان والشكل مساويا على الجملة المقدمة
الخامسة اذا كانت المرآة ملونة فلا يوديان الوان المرئيات كما هي بل يوديان لونا متوسطا بين
لون المرئي ولون المرآة كما يرى لون الكافور في المرآة [illegible] على غير مسافة المقدمة السادسة

سور المرايا خطوطا مستقيمة فيها والامكان لما مقرر معين في المرآة انظر اعلى غير مسافة ويلزم منه ان لا
متقبل باستقبال الناظر والمرئي ساكن المقدمة السابعة اذا كان الصقيل مشفا ووراءه مشف آخر
بالفعل فلا يرى عليه هذا الحال واذا راى عليه هذا الخيال لم يرما وراءه ولم يكن مشفا بالقوة
الماورائية وان كان وراء المشف جسم دون يحيط بهذا الحال والا نفذ البصر فلم يكن ان
يرى هذا الحال المقدمة الثامنة ان المسدسة اذا كانت من المرايا واخذ المرآة والمرئي واحدة
كانت الزوايا المحادثة من الخطوط المنعوتة الخارجة من البصر الى اجزاء المرآة ومنها الى المرئي في
السبع زوايا متساوية من جميع الجهات فيكون مثل الشكل المرتسم من زوايا التسع مستديرا
اذا لحق هذه مقول المالا المرآة في دائرة سفا انا مائة او ناقصة يرى حول القرفة واذا توسط
منه وبين الرائي غيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار واحاط بها جزاء صقيلة غير
متصل بعضها بالبعض مستوية على لون الناض مختلف الوضع غير محلقة فاذا وقع ضوء البصر
على الغيم المتوسط الاجزاء الصقيلة فالغيم وان لم يستر الغيم فلا يرى حاله لان الشيء
انما يرى على الاستقامة ذاته السجية انما يرى لا على الاستقامة والاجزاء الصقيلة التي هي غير
متوسطة تعكس منها ضوء البصر الى القرفة دون كل واحدة منها ضوء القرفة دون شكلها فيرى لا كاملة
من تلك الاجزاء والمرئي والرائي دائرة حول القرفة في المالا واما فوس قزح فانا اذا وجدنا في خلاف
جهة الشمس من كانت عوته من الافق اجزاء لطيفة مسافرة صافية موضوعة على سمت
الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب كدر مظلم فاذا ادبر الانسان على الشمس
ونظر الى تلك الاجزاء رئيت الصقيلة منكسر ضوء البصر منها الى الشمس فلا تكل واحدة من تلك

الصقيل ضوء الشمس دون الشكل فيرى قوس قزح والماء كرنا مصقلا النار بتداء مجملا وربما
يحدث في الجو اذا رطبة رشته صقيلة وضعا كوضع دائرة واحاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب
ما وراءه عن الابصار فتعكس منها اى من ذلك الاجزاء الصقيل ضوء البصر اذا وقع عليها ان
القرآن الاضواء اذا وقعت على الصقيل انعكست الى الجسم الذى وضعه من ذلك الصقيل
كوضع المعطى منه اذا لم يكن جهة مخالفة لجهة المعطى ودل على التجربة هذا اذا كان الخط الشعاعى
انواع من البصر على الصقيل غير عمود عليه اما اذا كان عمود العكس عليه على ذلك الخط بعينه
على ما ذكرنا ضوء ذى اى كل واحد من ذلك الاجزاء ضوء القرد دون شكله لان المرآة اذا كانت
صغيرة اما ترى الضوء دون الشكل ودليل التجربة ضوء ذى كل واحد من اجزاء ذلك الدائرة
ضوء قرى دائرة مضيئة وتعال الى الماء واما ترى العنم المتوسط من القرد وبين الرائى
لان شفافه يحفى تحم السحاب الذى لا ستره لرقته ولطافته فان الرمق اللطيف لا يرى فى
الضوء القوى الذى لا سيما فيصير كانه غير موجود كما لا يرى السمات وان رؤيت
سوداء اذا لم ير اورى اسود يخيل انه كان ساكن جلاء او شئ اسود والدليل على صحة ذلك
ان السحابة الرقيقة المجاورة بحت القرى كانها ليست بشئ اورى صفحة سوداء فاذا رفعت
عن محاذاة ذوت بحجة الحم والهالة لانها تحلل العنم الرقيقة التى هى مادتها وقد سبق
ان تكون حولها هالة تدل على حدوث المطر لانها تدل على رطوبة الهوا الدالة على المطر و
اضعفها لانها تدل على الصحو لانها تدل على اليبس وهى انما تكون حول القرد وبعض الكواكب
والشمس فلا سبق لمن ان تكون حولها هالة لانها تحلل العنم التى هى مادتها وقد سبق

احيانا ان تكون حولها هالة وهى دليل على المطر لدلالتها على كثرة الرطوبة والبخار التى تخرجت
الشمس عن تحليلها وقد يرى سحابة تحت سحابة ضوء لها هالة تحت هالة وحكى الشيخ فى الشفا انه
شاهد هالة حول الشمس فى الوان قوس قزح واخرى ناقصة منها وشاهد هالة اخرى محيطة
بالشمس فى بعض قوسها خفاء وان حصلت فى خلاف جهة الشمس حتى كانت قرد من
الافق اما تحاذ المغرب او المشرق اجزاء اسنافه صافية وضعها على هيئة الاستدارة كان وراءها جسم
كثيف كجبل او سحاب مظلم فاذا لم يكن وراءه لكن لم يكن الاجزاء الكائنة مرآة كالبلورة فانها
اذا استرت من اجانب الاخر تكسف صارت مرآة وان لم يكن الجسم الذى هو مرآة واذا كان كذلك
وجب ان يكون وراء الهوا الرطب سى غير مشف اما جبل او سحاب مظلم ليصح ان يرى
هذا الحال ونظرنا الى ذلك الاجزاء الرسته صارت الشمس فى خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر
منها الى الشمس لكونها صقيلة كالمرآة فادت ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فترى قوس
قزح ويرى محلة الالوان يجب تركيب اون ذلك الاجزاء مع لون السحاب به او الابخرة
التى يحدث تحت الارض ان كانت كثيرة واغلب ما يكون سببا لونها من شدة البرد
اسنق الارض منها وحدث العون اى العون الجارية ان كان لما مدد على معنى ان
كانت ممدودة على بعض الارض بحيث تسبق كل جزء منها الاخر على الولاء ان دون الابخرة الكثيرة
على بعض الارض من غير ان تسبق كل جزء منها الاخر حدث العون الراكدة واغرض الشيخ
ابو البركات البغدادى بان باطن الارض فى الصيف اشد منه بردا فى الشتاء فلو كان سبب
العون والقنوات استحالة البخار لوجب ان تكون العون والقنوات فى ساء الابار فى

وذكر انه سبب البرد ويحدث الاخر على الساحل

لصفا زيد وفي الستا النقص والعكس خلاف ذلك بل السبب فيها سيلان الثلج وميا
الامطار لانا نجد نارنجة وستس قصانها والحق ان ما ذكره انما يدل على انه لا يجوز
ان يكون استعمال الابخرة هو السبب فقط لا على انه لا يجوز ان ذلك مما في الجملة والماسيلان
الثلج وميا الامطار فلا شك في انه معتبر في ذلك الا انه غير مانع من اعتبار السبب المذكور
واذا تولدت الارض بخارية وفي كثير المادة كان وجه الارض مكانفا الامسام ربما
يخرج منه البخار فتزلزل الارض وربما سبق منه الارض القوية فحدثت منه العيون
وربما يخرج بادرة شديدة احركة واما اذا كان وجه الارض مخلخلا او مسام مفتوح على التدريج
ولا يحصل التزلزل والمواضع التي فيها طبقة كبريتية يربع فيها في الشتا في الخبز على ذلك
الطبقة اي الكبريتية تسوي بخارها سواء اي سواء تلك المواضع التي صار رطبا بسبب دوام السيل
مصيرة تلك المواد على طبقة الاذان المرتفعة الاشتعال فتشتعل من اقرار الكواكب كالشهب نجار
سراب جعل فيه ماء ونوشادر وقرب من بخار سراج او غيره فترى مضيئا غير محرق كما اللطائف
المحترقة ان ان في المساكن وما تعلق بها اذا حصل من بعض جوانب الارض خيال وقلال
لسبب الاوضاع انفلكية والاتصالات الكوكبية وفي بعضها ما دواعوار سال الله بالطبع
وفيه نظر ان سيلان قشري كامر الى المواضع العميقة والمكشفة المرتفعة عن الجزيرة ما تحتها
وسط البحر وعدد المنكسف طول نصف قوس الفلك لانه وجد في ارصاد المحادث اعلكة
كالخسوفات تقدم ساعات المواعلين في الشرق على ساعات المواعلين في المغرب
باسي عشر ساعة ولم يوجد اكثر منها فعلم ان طول المسكون لا يزيد على نصف دور الفلك

بل الارض وسوء مائة وثمانون جزا اذ كل ساعة خمسة عشر جزا والعالم مت عند بطلموس حسن
ما صف الحيطي وقوع اطلال انصاف نهار الاعتدالين في سمت المعمورة حسوسا حكم بان
المكسوف شمالي وان بعد عرضه من خط الاستوا اوللت عند حبش ناصف جزا ما وضعها
حسوسا في مساكن على طرف البرج والحبشة وغيرها الى ستة عشر جزا وربع وسدس ذكر وان
اول عرض المعمورة من الجنوب حسنا ارتفاع القطب الجنوبي ستة عشر وربع وسدس وآخره
في الشمال حسنا ارتفاع القطب الشمالي ستة وستون جزا وما بعده لا يمكن ان يسكن فيه
لشدة البرد اللازم من بعد الشمس عن سمت الراس بما كثر فعرض المعمورة على هذا الاسان
وثمانون جزا وربع وسدس وذكر فيها وانما اخترعا دون خط الاستوا بالذكر لان الربع
الشمالي حارا ولما سواه الاشهر من المساكن واجلها واعلم ان اكثر اتفقوا على ان آخر البقاع
صعنا مي التي تحت مدار المعدل بما عنى التي عروضها مساوية لميل الكلي ان لم يعض
من عمارتها سيار رضي اوساوي واحلفوا في ان الاعدل التي المواضع باعتبار
اوضاع العلويات دون الاسباب الارضية فذهب السيخ الى انه خط الاستوا والله در
صاحب الكتاب واشار اليه بقوله والمساكن المعتدلة المعدل النهاري المساكن التي عند
خط الاستوا اذا عرب عن الاسباب العرضية كمجاورة الجبال والبحار وغيرها مما في
معض البقعة كما اذا كان بحر يرطب الهوا او بركة تجففه او كان البلد على جبل
فيبرد الهوا بسبب ارتفاع الموضع او في عود مسخن بسبب انحطاط فيها شد المواضع
اعتدالا وبيان ذلك يوقوف على تقدم مقدمة سيان الميل عن الاعتدال الى الاتفاق

وان كان الى الزائد لكن ماصله الى الناقص بما دون ما يوجد بين الاكثر من ازاد اذا كان قطب
دائرة متوازنة على عظمة وقطبها عظمتان على ذوايا قائمة احداهما من المتوازنة والاخرى مائلة عن
المتوازنة وفصلت من المائلة قسي متساوية متعاقبة مبتدئة من الاولى في جهة واحدة من العظمة
المتوازنة ثم رسمت دوائر من المتوازنة بهم بالنقط الحادثة فانها تفصل من العظمة الاولى قسيا يحلف
فما منها اعظمها ما تقرب من العظمة المتوازنة ولهذا كان فصل ميل الدور على ميل الحمل اكثر من فصل
ميل الجوزا على ميل الثور اذ فصل الحمل اثنا عشر جزءا تقريبا وميل الثور عشرون تكملة وميل الجوزا ثلثة
وعشرون ونصف تكملة وفصل عشرين على اثنى عشر اكثر من فصل ثلثة وعشرين ونصف على عشرين
فالشمس اذا قطعت الحمل مثلا تبعد عن المعدل اثنا عشر جزءا واذا قطعت الثور وهو ملاصق
اضافت عنه ثمانية اجزاء لان ميل عشرين ميل الحمل واذا قطعت الجوزا وهو ملاصق لهذا اضافت
عنه ثلثة ونصفا لان عشرين ميل الثور والحمل هكذا في كل درجة وعلى هذا ميل اول درجة من الحمل
خمس وعشرون دقيقة تقريبا وميل اول درجة السرطان دقيقة وكسر فمقدار درجة تقطعها الشمس
من حوالي الاعتدالين يبعد عن المعدل خمسا وعشرين دقيقة وبمقدار درجة تقطعها من حوالي
الانقلابين يبعد عنه دقيقة وبهذا يعلم المراد من قولهم ان الشمس اذا قطعت من الاعتدالين كان
دكتها في الميل اسرع وابطأ ما تكون عند قربها من الانقلابين اذا عرفت هذا فقول الشيخ
على ما ادعاه بان الشمس لما كانت على معظم كثرة المرور في قبالي حيزنا عن اعدل الحركتين الى الاخرى
وسرعة حركتها في الميل ثمان وعشرون دقيقة كل يوم فلا شك ان حصصهم تخالف تحت دارى الانقلابين
المعدلين فان دوام ما هو في حكم المساواة ايام في السمت من عدل المساواة اذا المراد الصعف

الكره

اسعلت

فليتم

قد يصير اثره اقوى اذا كان زمانه اكثر من زمان المؤثر القوي بحيث آلته الاولى بزيادة حر الشمس
عند كونها في الاسد مع بعدها عنا وعلى في المعلب مع قربها منا الناشئة بزيادة البرد في الاسحار
عليه في نصف الليل مع ان الشمس في ابعد السالفة زيادة حر الجسم في نار صعفه ساعة عليه وهو
في نار وهو لحظة والله اسار المص بقوله ان الشمس اذا ساستها اي مماستها المساكن
المتوازنة لمعدل النهار في الاعتدالين مالت عنها بسرعة لتزايد الميول من دائرتي فلك البروج
ومعدل النهار مناك لما عرف في المقدمة فلا حدث السخونة اي القوة لما عرفت ان السبب
اذا دام دام معلولة اثره وان كان قويا لان حدوث الحرودة القوية ناقصة لان الشمس لا بعد من ستهم كثيرا فكما
تعظم التفاوت من صيفه وشتائه وتفاعل ان تقول بناء على ان خط الاستواء اكبر آخذ من القطاع
التي تحت مدار المستقلين لا على انه ليس آخذ من الاقليم الرابع وغيره الذي يمر الخط اللهم الا ان
يراد عليه شيء فدل عليه وانما فان تساوي نهاريهم وليلهم يوجب اعتدال الزمان لا مكان سورة
كل واحدة من الكيفيتين الحادثتين منها بالاخرى سريعا بخلاف غيرهم لا حسلا وما عدهم والله الناصر
بقوله وزمان مكثها اي مكث الشمس فوق الارض مساو لزمان مكثها تحتها كما عرف في المقالة السابعة
فمعتدل النهار مدة الليل ولانه لا محس مساواة اهل عليهم اذ هم دائما كالمستقلين من حال الى
ما شبهها لكون الشمس في المماسة او قريبا بخلاف غيرهم فانهم كالمستقلين من حد الى ضده لغاية
بعدها عنهم والله اسار بقوله ولما كان السمس مماستها في كل دورة دفعتين كان مناك صيفان
ولكل صيف خريف وشتاء وربيع اذ كون فصول السنة مناك بمانة من كل واحد منها قصيرة بدل
على شتائهم وكون احوالهم اوسط من الاعتدال ولان مبدأ الصيف وقت كون الشمس الى الجهة

اقرب وبعد الشتا بالعكس يكون وقت كونها في الاعتدالين بعدا صيفيا وفي الاتقاء من بعد
شتائهم وبعد الربع اواسط الاسد والدلو وبعد الخريف اواسط الثور والعقرب وكون
لهم في سنة تمامة فصول ورد الامام العلامة فخر الدين الرازي على الشيخ بان تسخين الشمس في
شتا خط الاستوا لكون تسخينها في صيف بلد عرضه صيف غاية الميل لكن تسخينها في البلدة
المفروضة سديدا كذا في خط الاستوا بل اشد لان لبث الشمس في خط الاستوا وان كان قليلا
لكنها لا بعد كثيرا عن السماء تحت فوق السمة في حكم السماء تحت البلدة المفروضة فانها بعد
عنها كثيرا واذا كان حال شتا خط الاستوا ذلك فحالك بحر صيفهم فاذن الحر شديد جدا
والبيان والمص بكونه غير وارد بقوله لاتصال تسخين الشمس في البلدة التي بعدها عن خط الاستوا
صيف غاية الميل كتسخينها في خط الاستوا اذا كانت في غاية الميل لان بعدها عن
هذه البلدة اذا كانت في غاية الميل كبعدها عن خط الاستوا لكن تسخينها في البلدة المفروضة
في تلك الحالة سديدا كذا ان خط الاستوا وتسخينها في خط الاستوا في غير هذه الحالة اشد
اي من التسخين في هذه الحالة لكون الشمس اقرب الى خط الاستوا تمام مكث في غاية الميل
فتسخينها في خط الاستوا في جميع السنة سديدا ورد على الامام بمنع كون قرب شتاء كبر صيف
البلدان اكثر لطول نهاره وقصر ليله بخلاف من ثمة والبيان بعقلها بقوله لانا نقول لانم
ان تسخينها في البلدة المفروضة كتسخينها في خط الاستوا في هذه الحالة فان الطب الشمالي منها
مرتفع عن الافق فالقوس الظاهر من دارات الشمس فيها اعظم من الظاهر من دارتها في خط الاستوا
لان دور الفلك فيها اي في البلدة المفروضة ليس مستقبل جاليا بخلاف خط الاستوا فان

دور الفلك فيه مستقيم دائما وذلك تساوي الدارات الظاهرة والخفية مرورا فاقة بالمتعلمين
بل المحور الذي عليه مراكز الدارات اليومية ممكنها فوق الارض اي في البلدة المذكورة اذا كانت
في البروج الشمالية اكثر من ممكنها وتهاني خط الاستوا بخلاف خط الاستوا فان لبث الشمس فوق
الارض فيه تساوي لبثها تحت الارض الا بالاخس لسرعة حركتها فوق الارض بالحركة المائلة
الموجبة لكون النهار اطول وبالعكس تسخينها في خط الاستوا في هذه الحالة اي من تسخينها في
البلدة المفروضة في هذه الحالة وما قيل في تلك مخالفة الشمس على سمامة خط الاستوا الا زمانا
يسيرا وستقل الزمان الى الاعتدال وعند اعتدال النهار يرودة الليل ابدا وفي البلدة المفروضة
لا تعتدل القصر زمان الليل فستقي الحر في الغاية والان الماء ون لا يؤثر فلعلهم الف مزاجهم بالحر
يستبردون الهواء الشمس في المتعلمين بخلاف البلدة المفروضة لعدم الف مزاجهم بالحرارة ولا
يستحرون الهواء الشمس في تحت رؤسهم للاف بخلاف البلدة المذكورة لعدمه وذهب الامام
العلامة الى ان الاعدل الاقليم الرابع واستدل بان توفر العمارات وكثرة التوالد والتناسل
في الاقاليم السبعة دون سائر المواضع المكشوفة من الارض دل على كونها اعدل من غيرها وما
تقرب من وسطها تكون الاحوال اقرب الى الاعتدال لما علل لما قبلها فان للاحتراق والغماضة
اللازمين للمكشوفين خاصان في الطرفين وفيه نظر واستدلوا على كون البقاع التي تحت
مدارات المتعلمين اذا التقاء بان الشمس تسامتها وهي في قرب مسامتها قريبا من
شهر من تسامتها فاصل ازدياد الميل كما تقدم ولهذا لا تظهر لها حركة في الليل اياما عند المتعلمين
فتكون الشمس كالواقف على تحت رؤسهم المدة المذكورة واليه اشار بقوله والمواضع التي

لیست المنقلب العمیق یکون فی غایة السخونة لشدة تراکم اللیل نهارا لکن یکون الشمس کالواقفة علی رؤس
الناس وبان نهارها الصیفة طول ولیلها قصیر وعلی القدرین سنة السمحین وما کان من غیرها
من التباع لان ما من العلتین لایجتمعان فی غیرها والیه اشار بقوله ونهارهم الصیفة طویلة اضافیا لکون
القوس الظاهرة فوق الارض فی جانب الشمال اعظم من الخفیة لها فزاد السخونة لسبب طول النهار
وعورض الاول بان التعابیر صیف السمحین فیها لاستحکام البرد فیهم بعد الشمس عن سمتهم فما قابله
من السنة وطول لیالیهم الستوة وقوطس کان طول النهار لاوثر فی زیادة الحر والا لاشتد الحر حیث
النهار ستة اشهر والثانی یطرد الاول بان الامر بالعکس لان من استحکم البرد فیه هو اشد تاثرا من الحر
ممن لم یستحکم فیه فصلا من اعتاده ولهذا یسمن المعاوضون من خارج البستان فی الیوم المعتدل
من ایام سواه ویستبرد المعاوضون من الیوم الحار الرمضانی فی الکل ساعة فکیف لو الفوه
اکثر ورد الثانی بانا لانسلم المقارنة اذ المؤثر فی مدة التسمین لیس هو طول النهار فقط بل مع قرب
الشمس من السمت لتکاثف الاشعة لامکاسها علی زوایا حادة کما فی ارض سمرقند لتضاعفها
لامکانها علی منعرجات وثانیا یمنع بطلان التالی اذ المعلوم عدم العبارة له انما الزیادة الحر
فغیر معلوم وفیه نظر فان قلت لما کان البرد مزداد بازدیاد بعد الشمس عن سمت الراس فکان
من الظاهر ان عدم العبارة لشدة البرد لا الحر قلت کون الشمس فوق الارض ستة اشهر یمنع
تاثیره جدا عن السمت فی مدة البرد والله اعلم المبحث الرابع فی المزاج المعاصر اذا امتزجت لا
بقصد صورتا کما ذهب قوم من ان البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها من بعض تادی بها ذلک
الی ان تخلع صورتها فلا تکون لواحد منها صورته الخاصة والتمتع صورة واحدة مغایرة لها حول

اذ کل واحد منهم اقرب من القطب
ابرد فعلم ان عدم العبارة لذلک

صورة واحدة

واحدة فمنهم من جعل لکل المزاج صورة اما متوسطة من صورها ومنهم من جعلها صورة اخری من الموضوعات
لاستحالة المرکب فی النوع والانبیق الیها فلو کانت فاسدة لاستحال ان یکون کذلک وفیه نظر لانا نعلم
لو لقت صور العناصر النوعیة مع حصول الصورة الاخری الحادثة بعد المزاج ولکل الصورة سارة فی
الاجزاء کما لزم ان یکون الماء بقاء صورتها السابقة مضافة الی الصورة اللحمیة والعظمیة وغیرها
ولو کان کذلک لامکن التکون من عنصر واحد لان الصورة اللحمیة مثلا انما قبلها النار عند المزاج
واستحال کسفائها المعاوقة عن ذلک بما فرضناها فلا یلزم من ذلک قبولها لها من غیر مزاج فلا
یلزم جواز التکون من عنصر واحد علی ان ذلک وارد علی من قال بفساد صور العناصر اصلا لان النار
اذا کانت بعد سلبة المرکبات بعد خلع صورتها فعلی هذا الجواز ان تخلع صورتها من غیر امتزاج
وتقبل صورا المرکبات وکل ما تقوله فی الجواب فهو جوابنا بل یجوز عود الممثل عند الانحلال
والتطیر والاسق کل واحد منها علی صافة کیفیة لانا لانجد فی المرکب شیئا من الکیفیات کما فی البسائط
بل یجری منها فعل وانفعال ومعنی هذا الانفعال والفعل ان یکون کل واحد من اجزاء
تلک الکیفیات کاسرا الکیفیة الاخری باعانة مادة موضوعها الی کیفیة ذلک المبدا والعلة فیه
ان کل جسم مادة منها قوة وجوده وصورتها وجوده بالفعل کالماسة فانها صورة الماء والنار
فانها صورة النار واما برودة الماء ورطوبته وحرارة النار ویبوستها فهی اعراض تحل الجسم بواسطة
الصورة النوعیة وهذا الفعل والانفعال یستحیل ان تتم بهذه الکیفیات وحدها لان الفعل
والانفعال متضادان لا تصوران من جهة واحدة متشابهة والا فامکانهما اما ان یکونا
معا فیکون الغالب حالا کونه غالبا مغلوبا وذلک محال او علی التعاقب بان یکسر احدهما صورة

الاخر ثم ينكسر ثم يكون المنكسر عند ما يكون قوة ما يقع على كسر الاخر فعلى انكسر وضعف قوته قوى على
كسره وهذا محال وقد يقرر لهذا الوجه وهو انكسار واحد منها لا الآخر اما ان يكون سابقا على انكسار الآخر
او لا يكون والاول يوجب الاستحالة ان عود المنكسر كاسرا وكذا الثاني لان الكاسر لابد وان يكون موجودا
حالة الانكسار فالانكساران ان كانا معا وجب وجود الكاسرين فيكونان باقيين حال كونهما منكسرين
وهو محال لانها لا يصح ان يكون من الكيفيات فقط لكن الكيفيات تنكسر سورا تها فلا بد ان يكون
الكاسر لها شيأ آخر وذلك هو الصورة او نزليس الا صورة ومادة والكيف لا يصح ان يكون كاسرة لما
ذكرنا ولا المادة ايضا لان المنفعل لا يكون فاعلا فثبت ان الصورة هي الفاعلة لهذا الانكسار وذلك
بان تحل مادة العضو الى كيفيتها فتكسر سورة كيفية الاخرى والتعاقل ان يقول لم لا يجوز ان يكون مقاومة
الضدين موجبة لكلا لهما وكلا لهما موجبا لانكسار ما معا فيكون كل منهما قبل انفعاله من غير لزوم
صورة المغلوب غالبا واللزوم بقاء الكاسر حال كونه غير باق على ما ذكرت ولا يحصل ذلك الا بين
الفعل والانفعال الا عند صعود الاخرا اذ الفاعل انما يحصل بالماس وعند صعود الاخرا وما يماس
اكثر كل واحد من العناصر الا كثر الا خر فيفعل الفاعل التام وانا نجيب الى الناس ان القوى الجسمانية
لا تؤثر الا بمماسة اي الا بشرط كونه موضوعا تها فلا تطرا تؤثرها الا في محلها او ما يجاور محلها او ما
يجاور ذلك المجاور واذا كانا قابلين لمماسة ها لانه ان لم يشترط في فعلها المماسة فاما ان لا يشترط وضع
آخر فيكون الجسم يؤثر في آخر على الكمال وضع كان وذلك محال والا لجاز ان يحرق النار التي في المشرق الحطب
الذي في المغرب والما ان اشترط وضع آخر غير ما ذكرنا فاذا فعل احد الجسمين في الآخر فالمتوسط الذي
منها ان لم يفعل كان انفعال الثاني محالا لاضرورة ويستحيل انفعال البعيد دون القريب القابل

للانفعال وان انفعل جاز ان يستحيل الى كيفية الفاعل كان الفاعل في الاخر هو الكيفية التي حصلت في
المتوسط فاذن المماس شرط والا لكان انه كلما كان المماس اكمل كان الفاعل اتم وصعود الاخر اسهل الى ما
المماس فيكون موجبا الى كثرة الفاعل فان علت هذه القاعدة سقط فعل الشمس فان قوتها اجل
وعند ما تسخن الارض لا تماس الارض والسخن الاجسام المتوسطة بينها وبين الارض والا تفى الاجسام
المتوسطة بينها علت المراد من قولنا ان القوى الجسمانية انما تؤثر فيما جاورها وما يجاور ما جاورها
اي من الاجسام القابلة وتسخن الشمس مشروط بانعكاس الاشعة وهو مشروط بكثافة القابل المتو
سط من الشمس والارض من الافلاك والنار والهواء فانه لا ينعكس عنها الشعاع بكذا قالوا صاحب
الحواشي وفيه نظر فان حاصله جاز تاثير القوة الجسمانية في البعيد دون القريب اذا لم يكن قابلا او القابل
ان نقول لما جاز ان تؤثر القوة الجسمانية في البعيد دون توسط القريب اذا لم يكن قابلا فلم لا
يجوز ان تؤثر في البعيد او لا تؤثر في القريب اذا كانت قابلة بها مختلفين بالرقة والضعف فاما ما قالوا
فلان تسخن الشمس للارض غير مشروط بانعكاس الاشعة واما ما ذكرنا فلانه يدل من حيث المفهوم على
ان المتوسطات من الشمس والارض لو كانت كيفية تسخن بالانعكاس وفيه نظر فجاز
كون تاثير البعيد مستندا على تاثير القريب القابل وهو مناف للقاعدة والاقرب ان نقول للاولين من
القاعدة ان كل جسمين ورد احدهما في الاخر وتاثر فلابد من ملاقاتها والشمس عند ما تسخن الارض
لم تؤثر الارض فيها حتى تحتاج الى الملاقاة والمماسة على انا نقول الاجسام وان كان لها تاثير
لا بالمماسة كتسخين الشمس الارض بالمقابلة وضد المقابلة ليس بضد البتة الا ان الفعل فيها بالمماسة
كلما كثرت فيه المماسة لسبب كثرة السطوح التي يوجب كثرتها بعضها جزا المماس كان فعلها اقوى

سطات

الاولى عاقلة قابل
في التاثير

الانفعال

فلذا كلما كان اصغر اجزاء المادين اكثر كان امتزاجهما اتم قال القرشي في شرح القانون ان اصغر
اجزاء العناصر شرط في امتزاج القوى لان في بعض المزاج وذلك لان المزج الى المصير موكون الفعل و
الانفعال اكثر واتم وهذا الامر حدوث الفعل والانفعال بدونه ولذلك قال الشيخ انه لتعذر بيان
مزاج الشخص لما حصل من تخالفوا اعضائه الحارة والبادة والرطبة واليابسة مع انها لم تصر موجودة
بان الشيء ليس سوان حرارة القلب مثلا موجودة فيه والا سرى الى الدماغ وكذا برودة الدماغ موجودة
فيه والا سرى الى القلب وادخل منها شيء على حدها كانت في المزاج والا كان مزاج الشخص من
متقول الوضع او المضاف وسيظهر بل المراد ان حرارة القلب اذا امتزجت مع برودة الدماغ و
بالعكس يحصل لكل منهما كيفية مباينة للغير وتلك الكيفية عرض موجود في عناصر متصرة الاجزاء ولكن
الكاسر يكسر كل واحد كيفية الاخر لان تلك الكيفيات امتنع ان يكون حاد والا لزم ان يكون الغالب
حال كونه غالبا مغلوبا وموجود بل يكسر كل واحد منها الاخر بعد انكسارهما جميعا لامتناع ان
يعود المنكسر كاسرا لان المنكسر عند ما كان قويا لم يقو على كسر الاخر فلما انكسرت وضعف قوته
كيف يقوى على كسره على ما هو عليه بل صورته اي بل الكاسر لكيفية كل واحد منهما صورة الاخر ولا
يمكن بالعكس لان الانفعال في الصورة يقتضي الانفعال في الكيفية الصادرة عنها اذ المعلولات
تابعة لعللها دون العكس ويجب ان يعلم ان الفاعل هو الصورة متوسط الكيفية لان الصورة انما
تفعل في غير مادتها متوسط الكيفية التي لمادتها سواء كانت ذاتية او عرضية الا ترى ان الماء
الحار اذا القي بالماء البارد اسخنه ماء البارد من الحرارة كما يفعل ماء الحار من البرودة وان
لم يكن هناك صورة مسخنة وان المنفعل هي المادة فان الكيفية منها لا تتوسل بالكيفية

محل وحلها استحال حينئذ وذلك الحمل هو المادة ولذلك نترك الملمس الكيفية واخذنا المادة تقابل
فكون كل واحد منها فاعلا بالصورة منفعلا بمادته ونقابل لما كان الفاعل هو الصورة
متوسط الكيفية يعود عود المنكسر كاسرا وهو محصل كيفية مضادة في اجزاء المركب اي لا يكون
تلك الكيفية الحاصلة محلقة في اجزاء المركب بحيث يكون بعض اجزائه اشد سخونة او برودة من بعض
وكذلك في الرطوبة واليبوسة وغيرها بل يكون سخونة كل جزء مثل سخونة الاخر وكذلك البرودة وغيرها
واعلم ان حصول الكيفية اعم مما هو بتوسط او بغيره لان الحصول الذي هو توسط المزج هو الذي
الواقع بين الاستقسات محترزه وقد اكثرت كيفاتها بحسب المزاج الاول متوسط من
الاضداد والمراد من كونها متوسط سواء تكون تلك الكيفيات قريبا الى كل واحدة من الفاعلين
من الفاعلة الاخرى الى الاولى وكذا الى كل واحدة من المنفعلتين او كيفية تستحق بالقياس الى
البارد وتستحق بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة وعلى التقديرين لا يدخل الالوان و
الطعوم والروائح في الحد اما على الثاني فظاهر لان شيأ منها لا يستحق بالقياس الى البارد ولا يستحق
بالقياس الى الحار واما على الاول فلان المراد من كونها اقرب ان تكون مناسبتها الى كل واحد
من الكيفيات اشد من مناسبة بعضها الى البعض ومعلوم لكل لا تكون الكيفية حلوة اذ الطعم و
نحوه لا تكون كذلك اذ المناسبة من الحرارة والبرودة اشد من المناسبة من الطعم واضرابها فلا حاجة
الى تقييد الكيفية بالحلوة كما فعله ان اي صادق ولا يلتفت له كما فعله الاطاقي في تعريف الكيفيات
التابعة للمزاج بعدم دخولها بدونها على ان ما ذكره الاطاقي بعض المزاج الثاني فتدخل بعكسه
وان حافظ على طرده قال الامام في شرحه للقانون لو حمل هذا الضابط على الحسي الذي شرطه

غاية التخالف لما كان هذا الحد متناولا للمزاج الثانى كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق و
الكبريت لان كيفية الزيبق ليست فى غاية البعد عن كيفية الكبريت لكونها متعرضة فاذن يمكن ان
يحمل على التخالف بقطع حتى يمتاز وانما جمعها واجاب عنه صاحب الحواشى بانا لا نسلم ان اضداد الكيفيات غير
موجودة فى المزاج الثانى لان الاركانات بعضها فى غاية الحرارة وبعضها فى غاية البرودة وكذا فى الرطوبة
واليبوسة فاذا امتزجت عدد وجد التضاد على ما هو مشاهد به مقول ان التضاد
ايضا موجود فيه فان الزيبق باردرطب فى الثانية والكبريت حار يابس فى الثانية ولقائل ان يعترض
الامتزاج فى الاشياء المعتدلة فى جميع الكيفيات على انا نمنع وجود مركبات معتدلة فى جميع الكيفيات ولئن
سلمنا ذلك لكن لا نسلم حصول المزاج منها مخالفا للمزاج الآخر فانك شئ واحد بالجملة والحقيقة وانما الاختلاف
بالعدد وان اختلف فى المزاج فلا يكون المزاج من اشياء معتدلة لما قال هذه المركبات وان حصل
فيها الاختلاف بالكيفية لكن لا يوجد غاية التخالف فان الكيفيات قد تكسرت بالامتزاج الا ان هذا
ليس بمعنى قولهم فى غاية التخالف ان يكون بينهما غاية ما يمكن ان يكون اشد منه فانهم جعلوا الماء الساخن
ضد بعض السواد حتى يكون السواد بعض الصفة وضد الساخن الصفة وان لم يوجد بينهما غاية التخالف
بهذا المعنى انتهى كلامه وتقول ان قول لائم انهم جعلوا الماء الساخن ضد بعض السواد حتى يكون الساخن
الصفة ضد السواد الصفة بل جعلوا الساخن الذى هو احد حدى الاعتدال الاضافى الذى
هو الحد الذى بين الافراط والتفريط ضد السواد الذى هو احد الاطراف فانا نعلم ان السواد والساخن
الذى هو احد طرفى الافراط والتفريط فان بعد الاثنين حدى من الساخن الذى فى الغاية وهو قابل السواد الذى فى الغاية
ولكونهما فى طرفى ما طرفى الافراط والتفريط يكون بينهما غاية الخلاف فهم العقادين الساخن الضعيف

وكيفية هواء الارض ان كانت رطوبة فانها لم يبعد
بحيث يكون مزاجها مخالفا لمزاج الهواء

والسواد الصعف محقق بسبب الشدة كما من الحرارة والصفة بالبعد والكلام فيه وهى المزاج اعلم
ان اطلاق اسم المزاج على هذه الكيفية مجاز لان المزاج بالكيفية عبارة عن اخذ العناصر بعضها
بعض الا ان ذلك الامتزاج لما كان فى غاية الشدة الكيفية المتوسطة سميت باسم المزاج تسمية المسبب
باسم السبب او القول بان المزاج يستلزم احد الامرين وهو اما خلو الجسم المركب عن الكيفية المزاجية
فلم يكن المزاج كيفية مشاهدة فى جميع اجزاء الجسم المتمزج او تداخل الاجسام وهو ذلك لانا ان نمنع وجود فى
اجزاء الجسم المركب مايخ عن الكيفية المزاجية والا فان وجد لزم الاول وان لم يوجد يلزم انا فى المادة اذا
لم تخلو جزءا عن ملك الكيفية وان بلغ فى الصغر الى حد لا يقبل القسمة فيكون ذلك الجزء مشتملا على العناصر
الاربعة فلا يكون جزء من اجزاء الجسم المركب خاليا عن الاربعة لتحقق الوجود فى كل جزء وكذا عن كل واحد
من العناصر الباقية وعلى هذا لا يكون كل واحد من العناصر سائغا فلا يكون المركب بالكلية وهو عين الباطل
لانا لانم انه اذا لم يخل جزء ما عن الكيفية المزاجية كان كل جزء مشتملا على العناصر الاربعة فان الجزء
البسيط غير خال عن الكيفية المزاجية وغير مشتمل على العناصر الاربعة قال الامام القول بالمزاج باطل
لانا بعد اقامة الدليل على ان كل واحد من هذه الاربعة قابل للاستحالة فى كل واحد من كيفيته وبما فعلوا
ذلك بل سنوا ان كلا منها تقبل الكون والفساد لكن ذلك لا يمنع ان يكون كل منها قابلا للاستحالة
فى كيفيته لان الاول عبارة عن زوال الصورة المعروفة للمادة وبدلها بالاخرى والثانى عن كون
العنصر مع تلك صورته النوعية فاما الانكسار كيفية صلبة انا نعلم تعاقبها انا نكسر حجرا وبعينها
وقسر الشئ ابانه عليه وحكمنا ما السواد ذلك بان اطلقوا القول بالكون والبرودة غير جاريا فى
الاستحالة الا انه لا يلزم من كون برودة الماء قابلا للاستحالة ان يكون حرارة النار كذلك ولما كان القول

فى تسليمهم هذه الاستحالة الا فى صورة الماء
فانه اذا استحال من صورته الى صورة النار
وكذلك فى الحرارة والبرودة

بالمزاج صنفا على ما ذكرناه ولم يست بالرهان لان لاحد ان يقول بالمزاج برهانى والجواب عنه انهم
سيوا جواز الكون والفساد على اجزاء كل واحد من هذه العناصر الاربعة ويلزم من ذلك جواز الاستحالة
فى الكل حتى ان النار مع تفاحتها ناريا يجوز ان تنكسر جزءا وجيها لانه لما ثبت ان النار يجوز ان
تسلب حرا ولا تسلب حرا الا عند تمام استعداد المادة لصيرورتها حرا وذلك الاستعداد انما يحصل تدريجا
فى زمان لان كل حادث لابد وان يكون مسبوقا بمادة ومدة فاذن لابد للاستعداد من تغير واقع
على سبيل التدريج ويمتنع ان يكون ذلك التغير فى ذات الصورة ضرورة ان وجودها وعدمها يكون
دفعة فلابد وان يكون ذلك فى الكيفية وذلك بان تضعف الكيفية الموجودة فى النار والرطوبة
المادة لقبول صورة اخرى ضرورة انه لا يمكن حصول صورة اخرى مع بقاء الكيف الاول على حالها و
اذا وقع التغير فى الكيف مع بقاء الصورة بحالها يكون استحالة اذ لا معنى لها الا ذلك وكذا القول
فى الهوا والارض واعلم ان الشيخ قد مر هذا المقام فى المقالة الرابعة من طبيعيات الشفا
مبسوطا واضحا وذلك لانه بعد ان منع جواز الكون والفساد على العناصر قال مظهرا ان بيان
هذه العناصر ان يكون بعضها من بعض وينعدم بعضها الى بعض وانما ذلك اذا كانت
بعضها فى مستحلة واذا تغيرت فى صورها بطلت صورها وكان ما حدثت صورة واحدة اذا كانت
انما تخص بهذه الصورة باستعداد عرض لها مخصص فصلت من خارج ملك الصورة فاذا عرض
لها الاستحالة فى الكيف واستعد ذلك حدث الاستعداد للصورة التى تناسبها ذلك الكيف وزال
الاستعداد الاول فحدثت الصورة الاخرى وبطلت الاولى فانما حدثت الصورة الاخرى لتخصص
الاستعداد بها عند استعداد الكيفية التى تناسبها لكن الصورة الاخرى تتم اليها الاستحالة دفعة و

اى صارت كائنة وقوله انما تخص
جزأ اذا قوله انما تخص عطف على
عرض وقوله اذا عرض مفصل
للعرض

والكيف التى تتم اليها الاستحالة فى زمان فانه يمكن ان يمنع استعداد الكيفيات عن الصورة التى هى غرضها
الا ان يكون ذلك الكيف يجعل المادة اولى بملك الصورة لمناسبتها اليها وذلك بان يزيد فى استعدادها
لها وبعد الاستعداد الاول يمنع الاستعداد الاستكمالى من عند الجواد الفاعض على الكل الذى
ليس كل استعداد كما يحصل فى طبيعة الاجسام كما قد مت ان الشيخ قد مر هذا الكلام فلا يكون
القول بالمزاج غير برهانى ولما كانت الكيفيات اربعا اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
كانت المزاجات حاصرة منها اى من هذه الكيفيات لما عدا المزاج بالكمية الحاصلة على تفاعل
الكيفيات المتضادة وكانت الكيفيات التى بها الفعل والانفعال هذه الاربع اسبق منها
كون المزاجات حاصرة عن هذه الاربع لصح القول بكون الامزجة ستة والمزاج ان كان على
حاق الوسط اى يكون المقادير من الكيفيات المتضادة فى المخرج متساوية على ما يدل عليه قوله
لان المركب من البسائط المتساوية فى الكيفيات والمراد ان يكون المقادير من الكيفيات المتضادة
فى المخرج متساوية فى القوى لا فى المقدار فان الاسبه ان يكون الحكم بالاستحالة لتساوى الكيفيتين
فى القوة لا فى المقدار لانا قد نجد الشئ مغلوبا فى مقداره غالبا فى قوته فاذن الملزم من تفاعل
كيفيتين مضادتين متساويتين فى المقدار المحصل فى القوى المحال بحدث الاولى المركب اى حيزه
اما اذا تفاوتتا فى القوى لزم المحال سواء تساويا فى المقدار او لا ولهذا قال الشيخ فى القانون مع
ان يكون المقادير من الكيفيات المتضادة فى المخرج متساوية متساويه وقال صاحب الحواشى
فى شرح لكلمات القانون وكان الشيخ لما اطلق متساوية واراد بها التساوى فى القوى
ولم يكن فى اللفظ ما يشعر بالمراد ردفها بقوله متساويه على ان يكون عطفا بيانا او صفة موضحة لقوله

مساوية وعلى هذا يجب ان يحمل كلام الشيخ اذ لو اعتبر في المعتدل الحسي التساوي في المقادير والقوى لم يحصر الخارج عنه في الثمانية وسوء وضوحه دقيق نظر ما دق تأمل لمن وفق له انتهى كلامه وظهر مما مر فساد ما فسر المعتدل الحسي في بعض كتب بان يكون المتواريين من هذا الاصناف المتضادة الكيفيات في المزج متساوية وذلك بجواز ان تكون مضعفات لا اذا تخالفوا في تساوي مقاديرها وكيفما وبمن كان مقاديرهم الاربعة متساوية المقادير هم المعتدل كانت مضعفاتها عالية مستولة لانها اقوى الفاعلين وعلى هذا لا يكون هذا المركب ناقص وجوده بكون مكان الغالب مكانه فهو المعتدل الحسي تكون المزاج كيفية متوسطة منها بالجملة قال صاحب الحواشي في شرح لكليات القانون واعني بالذي لا يانه الباطل من قبل بدوه والمراد بخلفه في امر المعتدل الحسي هو السند ما من مذهب الشيخ من مسوى العناصر فانه ذكر في المقالة الثالث من طبيعيات الشفا في الفصل الرابع عشر من الافعال العناصر بعضها من بعض ما نصه عبارة وربما كان اسطقس مغلوبا في الكيفية كالمتوسط في الكيفية وربما كان بالعكس والشان يكون الغالب في الكم مغلوبا في الكيفية لا محالة وان كان لا يغلب في الكيف والانفعالي فان الميل عند ما يلزم من الصورة يكون سببا لان لزوم الصورة اشد من لزوم الكيف المنفعل والانفعالي فان هذا لفظ الشيخ وانا اقول وانما كان لزم ان الميل انما يحدث من الصورة عند قيام الجسم عن موضعه ولازمه الى ان يعود الى موضعه وليت الكسائي الى ما ذكره عن الصورة في الاجسام وهي في غير انما كيفيتها لازمها الى ان يعود الى مكمنها بل فاد فيها كالما المتمسن قال ولان البرهان انما قام على امتناع المعتدل الذي تساوي مسوى عناصره الى اجزائها فقط دون غيره وتساوي المسوى لا يمكن دون تساوي مقادير اجرام العناصر عجبا وتساوي كيفياتها

قوة وضعفا اما الاول فلقول الشيخ وسببه ان يكون الغالب في الكم غلب في الميل لا محالة فانه في كثير من الاحيان ويخرج من المذاهب بقوله وسببه ان يكون كذا وليس انما يقول كذا لكونه مشاهدا فاذكر وان معنى سببه ان يكون سوء مكن ان يكون حتى يكون ان لا يكون بل انما يقول كذا لكونه كذلك وان كان خارجا ما وهو كونه قوله لا محالة اذ لا محالة يمكن ان يكون كذا لا محالة واما الثاني فلان المسوى كما يختلف باختلاف مقادير العناصر فكذلك يختلف باختلاف كيفياتها فانها قد تعاون الصورة النوعية في احداث الميل وقد تعاونها عنه فان الماء البارد مثلا يكون ميله الى مكان اسبب الكثافة والثقل اللازمين من البرد اقوى واشد من ميل الماء المسخن اليه بسبب اللطافة والخفة اللازمين من السخونة واشار الشيخ الى تساوي مقادير العناصر بقوله على ان يكون المقادير من الكيفيات المستفادة في المزج متساوية لان تساوي كيفيات المزيج انما يكون بتساوي محالها فان تساوي السوادين في القدر عبارة عن تساوي محلهما وهذا يخالف تساويهما قوة وضعفا وقد اجاب عنه بقوله او شدة على تساويهما فيها ولان تساوي مقادير العناصر لا يكفي في اقتضاء تساوي الميول لاختلافها اختلافا سببا كيفيات العناصر كما اختلافها سببا كيفيا تتساوى بقوله متساوية اي في القوى المستفادة اشارة الى تساوي كيفياتها العناصر بسببه وضعفا مما ذكرنا ان المعتدل الحسي الذي تمتنع وجوده هو الذي تساوي مسوى عناصره الى المكيفات والذي تساوي مسوى عناصره هو الذي تساوي مسوى عناصره كما وكيفا وفي كلام الشيخ اشارة الى ان كل واحد منهما كما ذكرنا واما انه يلزم من ذلك ان لا يخرج عن المعتدل بهذا المعنى في الثمانية فسلم ومن الذي ادعى انحصاره فيها وكيف يمكن دعوى ذلك مع انه بالاتفاق

اى المعتدل الطبيعى المذكور فيما بعد

المعتدل الوضعى والخارج عنهما ستة خارج عن المعتدل الحقيقى لكن الحق ان صور هذا القسم فانه مما ذل فيه اقدام الراسخين فى الحكمة فضلا عن الراسخين فى الطب وفيه بحث لانه يمكن تساوى متقاديه اجرام العناصر حجما دون تساوى المقول بالعكس الاول فان الماء مثلا يكون مساويا للارض حجما بل اشد منه ميل الماء المساوى للارض فى الحجم بعد العليان ضرورة واما الثانى فان كان بحسب المحلين فى الحجم وبحسب مكان فى الميل الى المركز على ما دل عليه التجربة تكفى الميزان وغيره ولو كان الامر كما ذكره لم يمكن ان يكون كرتك واصلا لما كانت المول يختلف باختلاف الكميات على ما ذكره منها قد تعاون الصورة النوعية فى اصالة الميل وقد تعاونها عنه والمغلوب فى الكم جاز ان يكون قويا فى الكيفية بالعكس على ما ذكر الشيخ فجاز ان يكون الغالب فى الكم مساويا فى الميل اذا كان ضعيفا فى الكيفية والمغلوب فى الكم قويا فى الكيفية فان علة الراد ان الغالب فى الكم غلب فى الميل اذا لم يختر كميات الغالب والمغلوب فى الكم من متعدى طبيعتها فانه لا يلزم ان تساوى ميول اسافل المركب لا يمكن بدون تساوى متقاديها جاز ان يكون كمياتها بالكسر والانكسار واما قول ان الشيخ لم يشر الى ما ذكرت حتى تقول لعله ان يكون كذا فان اراد انه ليس ما ذكر فى شئ من الصور اصلا فهو مما ذهب عنه معلوم وان اراد فى بعض الصور فهو مسلم لكن ذلك لا يفيده واما قوله اذا لا احتمال يمكن ان يكون كذا لا يحتاج نفيه نظر الاحتمال انه غير صحيح لان الاحتمال عند القطع وهو ما فى التردد والاحتمال لان التردد انما يكون فى الامكان الذهنى دون الخارجى على انه ربما يكون التردد من الشق والابيات بحيث يحتوط والذى يدل على ان قولنا الاحتمال لا عند ما فى الامكان الخارجى صحة قولنا يمكن ان يكون زيد كاتبا لا محالة او يصدق ان سلب الكتابة عن زيد امر ممكن لا محالة والسلام وجزاه وقطعا وسلاما

تمت

واما قوله ومن الزيادى احتمال فيها مقول المصادر على احتمال فيها لانه ذكر فى آخر الفصل نعم لو كان احتمال بالقياس الى الحقيقى كانت الاقسام لا تزيد على الثمانية المذكورة وهو من يمنع عوا حضوصا اذا كان دعوى حقا واما قوله وكيف يمكن دعوى هذا مع انه بالاضافة المعتدل الوضعى والخارج عنه وما تسته خارج عن الاعتدال الحقيقى فقول المعتدل الوضعى اى الطبيعى ايضا احد الاقسام الثمانية لان ما وقع عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذى يسمى المعادل مكن متوسطا بين الكيفيات بالحقيقة كان ميال الى احد الطرفين اما فى العناصر المتضادين وهو اربعة انواع وهو الحار والبارد والرطب واليابس واما فى كلتيهما وهو اربعة انواع ايضا الحار الرطب الحار اليابس البارد الرطب البارد اليابس وهذه الثمانية هى اقسام الخارج عن المعتدل الحقيقى على ما ذكر الشيخ فاذن مواد الثمانية التى هى اقسام الخارج عن المعتدل الحقيقى واكذا متقابلة وهو لا يتوقف على العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذى يسمى المعادل سلمنا لكن اقسام الخارج عن المعتدل الحقيقى يزيد على الستة والعشرة على تقدير اعتبار التساوى فى المقدار والقوى فى المعتدل الحقيقى على الاخفى هذا ما سنح لى من الكلام على هذا المقال والله اعلم بحقيقة الحال وللاوجه له اى للمعتدل الحقيقى الذى يتقادر الميول المتضادة فيها بالمعنى المحل حواملها الى اجزاء الطبيعة متساوية فى الخارج لان المركب من البسائط المتساوية فى الكميات اى فى قوى الكميات لا يميل الى جهة من اجزائه اى اجزاء البسائط لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح فيميل كل واحد الى جهته الطبيعى والا لكان الماء بالطبع متروكا بالطبع من غير قاسر اذ لا عائق هناك بعوقه عنه اى عن ميل كل واحد الى جهته الطبيعى اذ لو وجد ساكت ما سكن عن التفرق مع عدم حصوله فى بعض اجزاء البسائط دون البعض فاما ان يكون حاصلا

في جميع اجناس البسائط او اكثرها فيما وجد منها وسنحكم فيه نصرا الحق في هذه المسئلة ان
المعتدل بالحقيقة ان لم يوجد بالفعل عن تركيب بسائط لا يحصل ان البسائط المجتمعة لو ساوت بعضها بعضا
قواما لكان ان مال الى احداها ذلك البسائط كان ذلك بحسب امر غير محسوس وان لم يمل كان الميل
الذي لكل واحد منها الى جزء الطبيعي بالاضافة عائق فيرتفع كل واحد منها الى جزء الطبيعي والا
لكان المطبوع بالطبع متروكا بالطبع من غير قاسر وهو محال وان وجد بعضها كما مسكه من النزق والا فاما لوجد
زمانا البتة او لا كان لم يكن غير مكان احد بسائط الا ان لم يكن لمكان خارج عن تكتة اما فلا كان وجود
اصلا لانه لو كان موجودا لكان له ميل طبيعي الى مكان ما او لا لعدم عدم الميل والا تصور فيه ميل الى مكان
احد بسائط فانه ترجح من غير مرجح وواحد متحرك من جميع البسائط حتى يكون مكانا له ميل اليه بالطبع و
اذ لم يكن له ميل على تقدير وجوده والا ميل على ذلك التقدير فلا يكن وجوده وان لم يكن اي
المزاج يخلق الوسط منها خارج عن الاعتدال الحقيقي فان او فرعلة ان على الخارج عن الاعتدال
الحقيقي من العناصر بكمالها او كمالها القسط الذي يحق له ان يسبق به هذا المعتدل ان المعتدل الذي
يستحق الاطباء في مباحثهم وبحثهم عن التعادل الذي هو التوازن بالسوية والا فلا كان موجودا
ما وقت لكنه موجود لاطلاقهم اياه على ما هو موجود وعصوكذ كل من العدل في التسوية وان يكون
قد وفر على الصحيح منه ما كان يحامه او عصوا من العناصر بكمالها او كمالها القسط الذي يحق له مثال
ذلك ان الاسد يحتاج الى ان يكون حار المزاج ليكون شجاعا معتدلا ما والا لم يسبق ان يكون حار المزاج ليكون
خالقا جبانا وكل واحد منها معتدل بحسب ما يتاح ان يكون عليه مزاجه وان لم يكن معتدلا في الحقيقة والاول
الاعتدال الاسبوي والثاني الاعتدال الادبي والاخوان خارج عن الاعتدال اي عن الاعتدال الطبيعي

واعلم انه كما استحق كل نوع من انكم والكف ما استحقه النوع الاخر فكذلك كل واحد من النصف والنصف
والعضو يستحق منها ما استحقه غيره وذلك بحسب ما يحتاج اليه كل واحد منها وكل واحد من هذه الاربعة
انما تعتبر فيه الملفى منسوبا الى غيره ليكون هذا الاعتدال اضافيا لان كون المزاج الانساني انما يكون
بالنسبة الى غيره فذلك الغير اما ان يكون خارجا عنه او داخلا فيه فكون الاعتبارات ثلاثة على قال والمعتدل
بهذا المعنى اي الطبيعي الاضافي على اقسام ان الاعتدال النوعي اما بالقياس الى الخارج وهو الذي
يحصل النوع من الكائنات بالقياس الى غيره على معنى ان المزاج الذي لهذا البدن بالكون من
ابدان هذا النوع الحق به من حيث انه هذا النوع من مزاج اي نوع فرض كمزاج الانسان بالقياس
الى الانواع الاخر فان المزاج الذي لبدن من ابدان الناس يليق به من حيث انه انسان من مزاج
الفرس والحمار وبالجملة اي نوع فرض واما بالقياس الى الداخل على معنى ان المزاج الذي لهذا البدن
الحق به من حيث انه انسان من مزاج اي فرد فرض من افراد الناس وهذا انما يصح لو كان المزاج
افضل لجزء الناس ولذلك قال وهو الذي يحصل لاعدل اشخاص ذلك النوع وهو الواسطة من طرفي
الاعتدال النوعي كالمزاج الذي يحصل لاعدل اشخاص الناس فهذان القسمان يجب النوع احدهما
بالقياس الى الخارج عنه والاخر بالقياس الى الداخل فيه والاعتدال الصنفي اما بالقياس الى الخارج وهو
الذي يحصل لصنف من النوع بالقياس الى غيره من الاصناف التي من نوعه على معنى ان المزاج
الذي لهذا البدن الحق به من حيث انه من هذا الصنف من مزاج ما عداه من الاصناف الداخلة
في نوعه كالمزاج الذي لسكان الهند بالقياس الى غيرهم فان لهم مزاجا خاصا واقعي سواه وذلك لاقليم واما
بالقياس الى الداخل على معنى ان المزاج الذي لهذا البدن الحق به من حيث انه هذا شخص من مزاج اي فرد

فرض من افراد هذا الصنف وهذا انما يتصور ان لو كان ذلك المزاج افضل مزجة الصنف وذكرنا
نظير الفرق من الصحة المعروف في النوع والصنف بالقياس الى داخل ان شخص النوع الواحد اما
يكون من اعدل صنف بخلاف بعض الصنف وهذان القسمان يجب الصنف بالقياس الى الخارج عنه
وبالقياس الى داخل فيه والاعتدال الشخصي اما بالقياس الى الخارج وهو المزاج الذي يجب ان يكون الشخص
حتى يكون موجودا صحيحا ومعناه ان المزاج الذي يلزمه البدن الذي يحدث به من حدثه هذا الشخص المعين
اي اشد مناسبة للصفات المختصة به من مزجه افراده وذكر الصنف واما بالقياس الى الداخل وهو المزاج
الذي يجب ان يحصل للشخص حتى يكون على افضل احواله ومعناه ان المزاج الذي يلزمه البدن في هذا
الحال الذي به من حدثه هذا الشخص من امزجة سائر حالاته وهو الواسطة من طرفي المزاج الشخصي
بالقياس الى الخارج وهذان القسمان ما يجب الصحة بالقياس الى الخارج والداخل والاعتدال العضوي
اما بالقياس الى الخارج وهو المزاج الذي يختص بكل عضو من الاعضاء ويخالف به غيره ومعناه ان المزاج
الذي يلزم هذا العضو الذي به من امزجه سائر اعضاء البدن واما بالقياس الى الداخل وهو المزاج الذي
اذا حصل للعضو كان على افضل احواله وهو الواسطة من طرفي المزاج العضوي بالقياس الى الخارج
ومعناه ان المزاج الذي يلزم هذا العضو في هذا الحال الذي به من المزاج الذي حصل له في سائر الحالات
وهذان القسمان ما يجب العضو بالقياس الى الخارج والداخل فالسنة الاولى يعتبر فيها الاعتدال
في البدن والقسمان الاخيران يعتبر فيها الاعتدال في العضو والى السنة الاخيرة اشار بقوله وعلى هذا
القياس اي على قياس اعتبار النوع الى الخارج والداخل والاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج
والداخل والشخصي والعضوي كل منها بالقياس الى الخارج والداخل واعلم ان المزاج ليس منحصرا

في صدق في درجة واحدة لاستحالة ما لو كان بحث لا ينقص جوهره الحار عن حد جوهره البارد ولا
يزيد والناقص جوهره الرطب عن حد جوهره اليابس ولا يزيد اذ لو كان مزاج نوع الانسان
مثلا منحصرا في حد كذلك كان جميع الناس على مزاج واحد من غير اختلاف بينهم فانه لكل انسان
سواء على هذا المزاج المعين لزم منه تساوي سائر احوال الناس في الخلق والخلق وغير ذلك مما هو من
توابع الامزجة وليس كذلك اما فيما يتعلق والا لما اختص الانسان مثلا بنوع مزاج معين فكان
كل مزاج مزاج الانسان وصالحا لصورته النوعية بل الحق في الافراط والتفريط صدق اذا فرض منهما طرف
المزاج ان يكون صالحا لمزاج الانسان واليه اشار بقوله ولكل واحد من هذه الاعتدالات عرض وللتفريط
طرفا افراط اي زيادة وتفريط اي نقصان اذا فرض اي كل واحد من هذه الاعتدالات عنها اي
عن طرفي الافراط والتفريط بطل ذلك المزاج فلنفرض ان حرارة مزاج الانسان لا تزيد على عشرين
والا نقص عن عشرة حتى يكون حرارته متردده من مجموع عشرة الى عشرين ففي الافراط اذا زادت على عشرين
لما كان انسانا بل فرسا وفي التفريط اذا نقصت من عشرة لم تكن انسانا بل اربعا مزاج كل نوع
انما حصل من مزاج مركب مخصوص من العناصر وكيفياتها الاربعة في الافراط والتفريط متى تعدا عالم
يصح ان يكون مزاجا لذلك النوع وكذلك الكلام في كل صنف وشخص وعضو فالتسعة التي تتردد المزاج
من طرفي افراطها وتفريطها عرضه والخارج عن كل اعتدال اي من الثمانية المذكورة ثمانية اقسام ايضا
وذلك لان المعتدل النوعي صالما كان معناه ما تورد المركبات والكيفيات من العناصر على النوع على
نحو ما ينبغي فغير المعتدل بهذا الاعتبار معناه ان كيفيات العناصر وكيفياتها لم تورد على المخرج لا على
القسط الذي ينبغي في المزاج الانساني وهو اما ان يكون احد ما ينبغي او ابرد او ارطب او اليبس وهذه

اربعة مفردة او اثنتان وارطب معا او اثنتان وايبس معا او ابرد وارطب معا او ابرد وايبس معا والباقيان
بقولنا لانه لما ان يخرج عن الاعتدال بالكيف الفاعلة فقط وهو الحار والبارد او بالكيف المنفعلة فقط
وهو الرطب واليابس واما كانت الحارة والبرودة كيفيتين فاعلتين والرطوبة واليبوسة منفعلتين
لان آثار الاولين افعال في الغير فان نار الحرارة الطبخ والشيّ والغلي والحل والعقد والسخونة والتحمين
وتفريق المختلفات وجمع المتشاكلات وآثار البرودة التبريد والتكثيف والصلب والاجادة والتصليب
والتسفيط واما الآخرين انفعالات فان الرطب هو السهل القبول للاشكال السهل الاجتماع والتفرق
وهو العسير القبول لهذه الاشياء كلها فهذه انفعالات والتضاد الذي من الكيفيتين الفاعلتين يسمى
تضاد الفاعلين والتضاد الذي من الكيفيتين المنفعلتين يسمى تضاد المنفعلتين او بهما اي
بالكيف الفاعلة والمنفعلة وهو الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس
والممكن ان يزيد الاقسام على ذلك لان معنى هو فرد الكيفيات على القسط الذي ينبغي وان يكون
لسائر الفاعلين الى الآخر وسائر المنفعلتين الى الآخر على نحو ينبغي فاذا لم يكن كذلك
فلا بد من عشرة اصناف الفيستين او كليهما والاول هو المفرد واقسامه اربعة لانه اما ان يعرض الستة
من الفاعلين فاما ان يكون الزيادة لطرف الحرارة وهو الحار المفرد او لطرف البرودة وهو البارد
المفرد وان عرض الستة من المنفعلتين فان كان ذلك بزيادة الرطوبة فهو الرطب المفرد
وان كان بزيادة اليبوسة فهو اليابس المفرد والثاني هو المركب واقسامه اربعة ايضا لانه اذا كان الواقع
بعرض كل الستين فالزائد من الفاعلين اما الحرارة او البرودة فان كان الزائد منها الحرارة
فالزائد من المنفعلتين اما الرطوبة وهو الحار الرطب او اليبوسة وهو الحار اليابس وان كان الزائد

الرابع

من الفاعلين هو البرودة فان كان الزائد من المنفعلتين الرطوبة فهو البارد الرطب
وان كان الزائد منها اليبوسة فهو البارد اليابس ونأمر نظرا ان الخارج عن الاعتدال اما
لم يكن معتبرا بالقياس الى المعتدل الصحيح بل الى المعتدل الذي هو مرتبة من المراتب
وكيفياتها القسط الذي ينبغي له جاز ان يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا
او المعتدل الذي يكون له ما ينبغي من الاجزاء العشرة ومن البارد خمسة اجزاء لو صارت الحارة
ستة احدى عشرة والبارد ثمانية كان الخروج عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا فيكون
احد وابرد مما ينبغي او بالكيفيتين المنفعلتين معا فيكون ارطب وايبس مما ينبغي او كل واحد
من الكيفيات الاربع فيكون احر وابرد وارطب وايبس مما ينبغي وقد امال الملك ولم ذكر المص في الحواشي
التي كتبها على كليات القانون ان الامزجة المعتدلة مرتقى الى ثلثة وستين فتصاحب اعتبار
الخروج في الكيف او ثلثين او ثلث او اربع الى طرف التضعيف او الزيادة او كليهما جميعا وهو تعالى ان
الخروج عن الاعتدال المذكور ان كان بكيفية واحدة فاما ان يكون الخروج بزيادة مما ينبغي من تلك الكيفية
او بنقصانها ولما كانت الكيفيات اربعا كان اقسام هذا القسم ثمانية وان كان بكيفيتين فاما ان
يكون بالفاعلتين او بالمنفعلتين او بالحرارة مع الرطوبة او بالحرارة مع اليبوسة او بالبرودة مع الرطوبة
او بالبرودة مع اليبوسة فهذه ستة اقسام وفي كل واحد من هذه الاقسام اما ان يكون خروج الكيفيتين
عن الاعتدال في جانب الزيادة او في جانب النقصان او احداهما في جانب الزيادة والاخرى في
جانب النقصان فحصل اقسام هذا القسم ثمانية عشر ضرورة انه الحاصل من ضرب الستة في الثلثة وان
كان بثلث كيفيات فاما ان يكون بالفاعلتين مع الرطوبة او بالفاعلتين مع اليبوسة او بالمنفعلتين

مع الحرارة او بالمعتدلتين مع البرودة وعلى كل واحد من هذه القادير الاربعة فاما ان يكون الكل في
جانب الزيادة او الكل في جانب النقصان او البعض في جانب الزيادة والبعض الاخر في جانب
النقصان والزائد في القسم الثالث اما ان يكون كمية او كميتين وكل واحد من القدرين ينقسم بثلثة
اقسام وكل واحد من الاقسام الاربعة لهذا القسم ينقسم الى ثمانية اقسام فاذا ضربنا الاربعة في الثمانية
حصل اثنان وثلثون وهي اقسام هذا القسم وان كان لها كميات فاما ان يكون كل واحدة منها
في جانب الزيادة او كل واحدة في جانب النقصان او بعضها في جانب النقصان والقسم الثالث
ينقسم الى ثلثة اقسام لان الزائد اما ان يكون كمية واحدة او كميتين او ثلث كميات وعلى اقسام
هذا القسم جملة فاذا جمعنا الكل صار جميع اقسام الخارج عن المعتدل المعتبر عند الاطباء ثلثة وستين
وسوء مخصر لان الاقسام ثمانون على ما خرجها التسعة المستوفاة لان اقسام الخروج بالكميتين
تكون اربعة وعشرين لامكان عشرة لان خروج احدهما في جانب الزيادة والاخرى في جانب النقصان
فمكان اذ في الفاعلة حيثما يمكن ان تكون الزيادة في الحرارة والنقصان في البرودة وبالعكس
فاقسام هذا الخروج ما ذكرنا لا ما ذكروا واقسام الخروج بثلث كميات تكون ستة عشرة لانها لان اقسام
الزائد بكمية تكون اربعة وبكميتين ستة وبثلث اربعة فهذه اربعة عشر وهي مع القسمين الاخرين
تكون ستة عشر وهي مع اربعة وعشرين اربعون واقسام الخروج بكمية ثمانية وبثلث كميات اثنان
وثلثون ومجموعها اصالا اربعون فالاقسام ثمانون لا ثلثة وستون نعم لو كان اعتبارنا في
اعتبار الخروج عن الاعتدال بالتفاوت الى الحسي كانت الاقسام لا تزيد على الثمانية المذكورة
وذلك لان المزاج اذا لم يكن وسطا بكمية من الكميات المضافة كان ميله الى احد الطرفين

الزيادة وبعضها في جانب

الثاني احدى المضافة وسواء المزاج المفرد لانه خارج عن الاعتدال في كمية واحدة وسواء المركب
لاغير الحار والبارد والرطب واليابس واما في كلتيهما وسواء المزاج المركب لكونه خارجا عن الاعتدال
في كميتين وسواء بقية انواعه ايضا لاغير الحار الرطب الحار اليابس البارد الرطب والبارد
اليابس فالخارج عن المعتدل الحسي منحصر في الثمانية لا محالة فالخارج عن المعتدل الحسي غير منحصر
في الثمانية بجواز ان يكون الخروج في كميات ثلث وهو مزيد الاقسام كالحار والبارد والرطب
او اليابس واليابس الرطب الحار او البارد لازوم ذلك لان الحرارة والبرودة في القسم الاول اما ان
تساويا فكان المزاج رطبا وان اختلفا وزادت الحرارة كان المزاج حارا رطبا وان زادت
البرودة كان باردا رطبا وقس عليه بقية الاقسام فلم يرد على الثمانية شيء واعلم ان ما ذكر الملخص
ايضا وهم منشأه عدم اعتبار عروض المزاج وذلك لان الاجزاء الحارة مثلا لا تنحصر في عدد لتعداه
بل لها في الافراط والتفريط صدان وكذا الاجزاء الباردة والرطبة واليابسة واذا كان كذلك فلعروض
معتدلا ما يقع له من الاجزاء الحارة من عشرة الى عشرين ومن الباردة من خمسة الى عشرة مثلا
فهذا المركب انما يكون معتدلا لو كانت ستة الاجزاء الباردة الى الاجزاء الحارة بالنصف فاذا زادت
الاجزاء على هذه النسبة كان المركب معتدلا مثلا لو صارت الاجزاء الحارة ثلثة عشر والباردة ستة
ونصفا كان معتدلا ايضا ولو احلف الستة من الاجزاء فاما ان يكون الاجزاء الباردة اقل من نصف
الحارة فيكون المزاج احر حاسيني واما ان يكون اكثر من نصفها فيكون المزاج ابرد حاسيني فما تصور
ان بعض الخارج عن الاعتدال احر وابرد وصح عليه جميع ما ذكر من هذا القبيل وعلى هذا الاعتبار تداخل
الاعتبار الغير المعتدلة الطبيعة على الثمانية لافراد الانواع فانها غير متناهية لامكان اختلاف

الستة في كل واحد من حدود الفرض المذكور مع كون الحدود غير متساوية والحق عليك بعد ما عرفتنا
لك من المثال ان لكل بعض امزجة غير متساوية تكون على ما سمي اذا كان على اي مزاج كان من تلك
الامزجة لكن بعضها افضل من بعض كالاقرب من الوسط من الابعد عنه وافضلها ما يكون في الوسط
من الفرض المذكور كما يكون في المثال المذكور الحار خمسة عشر والبارد سبعة ونصفا وما ذكرنا فظهر ان
الحار سبعة عشر والبارد ثمانية ونصفا البعد هذا عن الوسط وقرب الاول منه فاعلم ذلك لما ذكرنا
المص فانه فاسد الملحق الخامس في سبب كون الجبال والمعادن قال الحكماء السبب في ذلك اذا صادف
ملتزجا اما دقة او على جرم السيفين عقد جرما مختلف الاجزاء في الصلابة والرخاوة واعلم
ان الارض المخالفة لا تجر لعدم الرطوبة اللاصقة وطبيعة اليبس الى الثقل اقرب والسبب الاكبر في كون
الجبال ان الطين اللزج اذا علت فيه الحرارة حتى استحكم انعقاد رطبه سابسه صار حجرا الكوز المقلع
واما السبب الاقليمي فانه مما ان البخار الرطب اذا صعد الى فوق وحصل فيه لزوجة او دهنية
ثم عرض له برودة فانه يصير حجرا او صوفا او يسقط الى الارض وثانيها ان يكون من الماء السيال الا بارين
بحمله اولانه رسب منه في سلسلة شيء فتحجر اما القوي جوهره بحرارة او لغلبة الارض على ذلك الماء كما
في الملح فاذا وجدت مادة بحرى او رياح عظيمة الهبوب انجرت الرخوة وسالت المياه و
الرياح وبقيت الصلبة هكذا تفعل السيول والرياح الى ان يعود غورا عظيما وبقي الصلبة جبالا شامخة
وهو الجبل وقد يحصل الجبل من تراكم عمارات تخربت في ازمنة متطاولة ولذلك قد توجد في بعض
الجبال امتعة البيوت والآلات الذهب والفضة وقد يحصل من انجراف المياه لها وقد لكن قد توجد
في بعض الجبال عظام الحيتان والصدف والعلة الفاسدة في كون الجبال هي ان اكثر العيون والسبب

الجبال

الكون

والمعادن اما ان تكون فيها او فيما تغرب منها اما العيون فلانها لصلابتها تحتقن الابخرة فيها
ولا تنفصل فتحدث ان مادة العيون الابخرة المجتمعة واما السبب فظاهر في ما فيها من الذاوة و
لما بقي على ظواهرها من اللوح والازاهب البرد واما المعادن فلان مادتها الابخرة الراقدة مدة
في موضع واحد ولا كذلك ما وجد الا في الجبال وهذا ما ذكرنا من منافعها ولنعد فيها من المنافع ما لا
نحيط به علما واما المعادن فسببها الخطاط الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض المحلفة بالكم والكيف
بالقوى المودعة في الاجسام التي تشاكل على ضروب من الاخلاطات بعد القبول لقوى اخر
وصور تكون بها انواعا وهي الجواهر المعدنية وتختص كل نوع من هذه الجواهر المعدنية بقعة من الارض تكون فيها
لمناسبة لها وهي اي الجواهر المعدنية اما منطرقة والمنطرق هو الذي يدفع الى العقة بانبساط
عوض له في العطش الاخرس فلما قلما الابان منفصل منه شيء ولا بان كان ما زجه شيء غريب و
فرق عنه وبين المنصهر فان الانصهار يطلق على الجسم يخرج منه الطف منه شأ بعد شيء من مائية
او موائه وان كان لا يذكر الا اذا كان الخارج مائيا كالاجساد البسيطة التي هي الفضة والذهب و
الرصاص وبعده النحاس والحديد والاريب وهو الرصاص الاسود فالرصاص الابيض
هو القلعي واما الاسود والرصاص اذا اطلق اريد الاسود والخارصيني وهو صنف من النحاس
يحدث عن آلة رصاص عجيبة ولكنه غير منطرقة اما الفاسد لعينها كالزئبق والفاسد صلابتها كالياقوت
وهي اي التي في فاسد الصلابة قد تدخل بالرطوبات كالاجسام الملحة مثل الزاج والنوشادر و
قد لا تدخل كالزرنيخ والكبريت تقسم آخر الجواهر المعدنية اما ذابة او غير ذابة والذابة على اقسام
الاول الذاب المنطرق الغير المنصهر كالاجساد البسيطة الثاني الذاب المنصهر الغير المنطرق

كالكباريت والزراقح الثالث الذائب النير المتطرق الغير المستحيل كالزاجات والاطباخ الذائبة بالماء وغير الذائبة فذكون رطبة كالراسق وقد تكون يابسة كاليواقت والالماس وغير ذلك من الاحجار النير الذائبة لشدة جفافها وبسها واعلم انهم قسموا المعدنيات الى ارواح واجساد واحجار فالارواح اربعة منها النوشادر وهو من جنس الاطباخ الا ان نارسا كبر والمه الابيق في التصعيد ومنها سنفل وكان ماؤها خالصت دخانا حادا لطيفا وعقدها البوسته ومنها الزرنيخ والكبريت والزيق والاجساد هي السبعة المذكورة والاحجار هي مثل الزاجات والمرقشيثا وتولد الاجساد السبعة من الزيق والكبريت والزيق يدل على ذلك وجوه ملخصة الاول ان هذه الاجساد عند الذوب تحلل الى الزيق فترى منه زيقا لا سيما الرصاص اذا ذاب فلا شك في انه زيق وجراح وثانيها تعلق الزيق بالاجساد السبعة وذلك لانه من جوهرها وثالثها انها عند الزيق يراحة الكبريت كان كالرصاص وذلك يقتضي ان يكون عنصر المعادن والعلة قاعدة الا ان يوجد ما يعدس يوجب للقين واعلم ان الزيق مائية خالصت ارضية لطيفة كريتة مخالطة سدة حتى ان كل جزء منها يفشا شيء من ملك البوسته كما انها جلاة لان ذلك لجزء المتيبر ولهذا اقتضت ان يكون الزيق عظيمات لطافا التي هي ما يجزائر ابيه كالطفاف لما فاذا لاقت عظمة منها عظمة الحرف العلطاف صارس علافا واحدا بها وسبب بياضه صفا مائه وساض ارضه كريتة عضرية لما يوجب عضرية الكبريت لما لم ستوض لعضرية الكبريت لما في الزاجات من ان الذي يعوى بها والكبريت يحصل من مائية تحرت بالارضية والهوائية تحمرا شديدا بالحرارة حتى صارت دسمة واستعدت بالبرد والزرنيخ لقرب تولده من تولد الكبريت الا ان دسمة الكبريت اكبر والكبريت تاب للاجساد السبعة عند الطبيعيين دون الزرنيخ والكل انما تحدث من مخالطة رطوبة مائية فلذلة الطوم او عوضية اجزاء ارضية محترقة بالبرد المزاج

حسنت من الحجارة تسيخ منها خانه

لطيفة وعراوة الهواء امر ولان الزيق حرمائية مخالطة ارضية

لا شك ان تولد الاجساد السبعة من الزيق والكبريت قالوا ان ثم والثاني ذاب

مرة الطعم مخالطة باعتدال وقد يصنع الكل من الرماد والقلي والبورة وغير ذلك من الاجساد المحترقة بان يطبخ في الماء حتى عند ملحا او سكر كثيف فعند ذلك يتولد من الكل الا ان الرماد اكثر من الارضية ولهذا اذا صعد لا ستى منه شيء تولد منه دخان حار لطيف كثير النارية والانعقاد بالعكس وقد يعد النوشادر من نحام الاون بالصعود وذلك على ان الاجناء الارضية الدخانية غالبة فيه والياقوت والزبرجد ما اشبههما من الاحجار تولد من مائية انعقدا بالبرد وحده بل بالبرد المحلل لكن الثانية الى الارضية بحيث لا ينفي فيها رطوبة حده دسمة والاجل ان عقدها بالبرس لا يدوب للاحماء والاجل ان الرطوبة فيها حده دسمة لا تطرق بها وقد سلك ابن الوركات البغدادي على تولد الاجساد السبعة من الزيق والكبريت بانا لا يجد الزيق والكبريت في المواضع التي تولد فيها الذهب ولا يجد شيأ من الذهب في المواضع التي تولد فيها الزيق والكبريت وكذلك في السبعة ولو كانت متولدة منها لكان الامر بخلاف ذلك وهو ليس بقوي فان عدم وجدانا ذلك لا يفيد فاكثر لجواز تغيره بالمزاج فلا يدرك بالحس ولوجود عنصر في معدن لم يطلع عليه وليس يمكن الحكم بانه ليس في معادن الاجساد شيء من ذلك اليس في غاية الضعف فان كانا صافيين وانطبخ الزيق بالكبريت انطباخا ماؤيا وكان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولدت الفضة فعلى هذا ذلك لان الكبريت يعقد ذلك الزيق فضة ورسم الفضة بانها جسم ذائب صار على النار مطرق ابيض رزين اي بالقياس الى هذه الاجساد غير الذهب وان كان اي الكبريت احمر وفوق صاحبه لطيفة محترقة تولد الذهب قيل لان الزيق يعقد ذلك الكبريت دنيا ابريزا ورسم الذهب بانه جسم ذائب صاف على النار مطرق اصفر رزين اي بالقياس الى الاجساد السبعة وان وصل اليه اي الى الكبريت

قبل استكمال النضج ردعا قد يعدان كانا نفسين وكان في الكبريت قوة مساقة تولد الحمار صينى وان
كان الزيبق صافيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة محرقة تولد النحاس وان كان الكبريت
غير حد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص وان كانا في الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق
مخالطا للارضية والكبريت محرقا رديا تولد القزدير وان كانا مع ردائتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب
والمسيح لذلك الوعاوي سوان اصحاب الكيميا يعتقدون الزوائد في الكبريت والزيبق اعتقادات مبنية
على الجهات المخالفة المذكورة تحصل لهم من غالب احكام قطعهم ان الامور الطبيعية متعارضة للامور الصناعية
والكيميا عبارة عن تركيب خواص الجواهر المعدنية عنها وافادتها خواص غيرها وافادة بعضها خواص بعض
لتوصل الى ايجاد الذهب والفضة من غيرهما من الاجساد وهو من فروع علم الطبيعي وذهب عامة
المتبحرين وكثير من الناس الى انكاره والحق كان من الممكنين له والاحتمال العقلي يأتي فان ايجاد الذهب
والفضة عن غيرهما من المعادن انما هو بامور زائدة على الجهة المشتركة فيها عارضة لها كالدون والرداءة
في الذهب والامتزاج عقلا من اكتساب الجسم ذلك لكن الطريق الى ذلك لكن في غاية العسر. المقالة الرابعة
في النفس النباتية والحيوانية وفيها فصول الاول في النفس النباتية واعلم انه يشاهد من النبات والحيوان
افعال كالتغذية والنمو وتوليد المثل وليس ذلك لاجل الجهة العامة والآلات الافعال المذكورة
عامة لكل الاجسام وليس عليها لاجل صورة من الصور النوعية التي للبسائط فانا نرى انها تصون اذا
مثلا الكان نكل كما كذلك وقد نظر في بعض الافاعيل المذكورة ليس لكل واحد من الاخذ او الاخلاط بل المجموع
والصور العنصرية والجسمية مشابهة في الكل والجزء وليس هذه الافعال معللة بالجهة المشتركة والصورة
نعم نوع من انواع الاجسام البسيطة بعين انها صورة ما يعم للاجسام المركبة لا مطلقا بل لوكان

المزاجية المخصوصة والمزاج سواء المعد لها والعلة الفاعلة لها سواء المفارق المعبر عنها بواب الصور
والافعال الصادرة عن صور انواع الاجسام منها ما يصدر عن ارادة وادراك وتسمى الى ان يكون الفعل
الصادر عنه على وتيرة واحدة كالافلاك والى ان لا يكون على وتيرة واحدة بل على جهات مختلفة كالحيوا
نات وهنا ما لا يصدر عن ارادة وادراك وتسمى الى ان يكون على وتيرة واحدة بل على جهات مختلفة كالمركبات البسائط
العنصرية والى ان لا يكون على وتيرة واحدة بل على جهات مختلفة كالمركبات النباتية والحيوانية من افاعيل
القوة التي هي الزيادة في الاقطار المختلفة والقوة المنمية خصوصا باسم الطبيعة والقوة الباقية سموها
النفس واطلاق اسم النفس عليها لاشتراك ما بينها وبين النفس الانسانية في افعال ما وقد
يصدر منها امور ما فصر كل قوة والطبيعة نفسا ولنس كذا وان نسبتها الى ما يكون من ذلك فاعلا بالقصد
والارادة نسبة النفس النباتية وان يعرض لوقوع الافعال على جهات مختلفة فتخرج النفس الفلكية و
لذلك لا تعرف واصدم الشيء الواحد فتكون قوة بالنسبة الى ما يصدر منه من الافاعيل وصورة
بالقياس الى السوى التي يعدم وجودها وكمالا بالقياس الى النوع الذي يعدم بعدمه والنفس صورة
وقوة وكمال بالاعتبارات المذكورة اذ هي قوة باعتبار فعلها الذي هو التحريك وصورة باعتبار
السوى التي يعدم وجودها وكمال بها يحصل منها جسم نباتي او حيواني وكمال باعتبار النوع الذي يقوم
بها حقيقة وجود جنسه المختص بها ومفهوم الكمال اعم من مفهوم الصورة والقوة واعم اما جهة الاتحاد
فلانه بالقياس الى الامر الحاصل الذي هو النوع لا بالقياس الى امر بعيد كالمادة التي هي بالقوة انسان
او فرس انسان مثلا من حيث هو انسان او فرس ولا بالقياس الى فعل صادر هو عارض خارج كالمضغ
والقوة واما جهة الاعتماد فان الرماد مع ان حاله لائقة كمال النفس هكذا الملك يصح ان يقال انه كمال للمدينة

النبات

التنبيهية

انواع النبات

ان جاز ان يكون ذلك لصورة من
تلك الصور كمن يشترط الاخلاط

واصح ان تقال انه قوة او صورة ثم الصورة لا تقال الا على ما يحل في المادة وتعدها بالفعل اي في الكمال
فانه تقال علمه وغيره والقوة قد تكون على الفعل كقوة محرك الحجر الى الحجر وقد تكون على الانفعال كقوة الحجر
على الانتقاش بالمدرك والمعنى عبارة عما في الوسط اول من الآخر واسم القوة مساويا بالاشتراك لها حول
الادراك تحت قولنا ان منفعل الانفعال او الكيف على احد اصناف الاداء والتحريك تحت قولنا ان منفعل
والاجناس العالية متباينة عام ما بينها واخذ اللفظ المشترك في الموضوعات متعددة معينان جميع
الكمال الجنس فقال وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما هو ذو صور ومثل هذا قولنا فالكمال الاول
هو الذي تكمل به النوع اي الذي يصير به الشيء نوعا بالفعل وهي الفصول والصور النوعية واحترزنا
بالاول عن الكمالات الثانية وهي الكمالات التي تلحق الشيء بعد نوعه كالعلم وسائر الفضائل و
بالطبيعي عن الكمالات الصناعية كالكمالات التي في السرير فانها ايضا كمالات لكن ليست كالكمالات
الطبيعية لصناعه واعلم ان هذا صفة كون الطبيعي وصفا للكمال الاول للجسم فوجب ايراد التعريف
لهذا النفس كمال اول لطبيعي لجسم آلي لا كما اورده فانه صفة كون الطبيعي وصفا للجسم ويمكن بان
يحمل الكمالات الصناعية على الكمالات التي للجسم الصناعي فمثال الكمالات التي للسرير فان كانت
كمالات اول للجسم لكن ليست لجسم طبيعي بل صناعي وبالاولى عن كمالات البسائط العنصرية اعني
الاربع كونه ذا آلات تصدر عنه كالاثار المتوسطها كالعدسة والحقنة وتوليد المثل وكمالات البسائط
العنصرية ليست كذلك فان الطبيعة انما ترد بفعل الحرارة لا باعيان آلة تتوسط بينها وبين اثرها
وكذلك الحكم في الحركات المعدودة وبهذا القدر من التعريف اي كمال اول لجسم طبيعي آلي تعم النفس النباتية
والحيوانية ويعتد في النباتية بقولهم من جهة ما هو ذو صور ومثل هذا قولنا في الحيوانية بقولهم من جهة ما هو مدرك

كالنفس الانسانية فانها
ممكن ان يكون المتدرج
تحت واحد منها متدرج
تحت الاخر

ان الجوهر ثلاث
مراتب ثلاثة

ومحرك بالارادة دون السماوية لان السماويات لا تفعل بواسطة الآلات الا على رأي من يقول ان
الكوكب والبروج والخارج المركزي الاعضاء والآلات للنفس المدبرة لا لتحرك الكل وذلك بخلاف
المشهور والمشهور ان الكل واحد المثل والخارج المركز والتدوير فنا على سبيل الاستقلال وعلى تقدير
صحة خلاف المشهور المثل القوة المحركة من الفلك الاعظم وتقابل بان تقول بحيث الملكة متى حصول افعالها
عنها على جهات محدثة فان الافلاك ليست كذلك بل امور طبيعية الى الامر حركتها بذاتها الا الى جهة واحدة
وليس لتلك الصورة قوة على خلافها فان النفس الفلكية لما باعتبار ذاتها امكان ان تحرك على جهات
محدثة وعدم تحريكها بالفعل على جهات محدثة انما هو لامر خارج من ذات ذاتها وشرط لا يحصل
عليها لملائمة تشوقها واجسامها والفعل الكمال الاسم مشترك قد يعني به المعنى المذكور اي ما يصير به الشيء
نوعا بالفعل وقد يعني به الامر الذي يكون استعداد الشيء نحو ما يكون خيرا له او تمام الشيء كالفعل
العلم كمال للانسان وان لم يوصف به حصته والامكان قد استعمل في هذا التعريف على اشتراك اذ
لو عني به ما تقوم النوع لما احيج الى التقييد بالاول ليخرج الكمالات الثانية ويمكن الاعتذار عن هذا
الاخير بان اللفظ المشترك انما لا يجوز استعماله في التعريف اذا لم يكن معه ما يصرفه الى المعنى المراد وقد
الكمال بالاول يصرفه الى المعنى المراد وهو ما يصير الشيء نوعا بالفعل واعلم ان النفوس انما تتفاضل على
الابدان المركبة بحسب قربها مزاجها من الاعتدال وبعدها عنه فان المزاج كلما كان اكثر اعتدالا
كان استعداد لقبول النفس الاشرف اشد فان المزاج البعيد عن الاعتدال الكامل لا يقبل من
الكمال ما يقبله مزاج النبات من الغذاء والنمو وتوليد المثل والنبات لا يقبل من الكمال ما
يقبله مزاج الحيوان من الادراك والتحريك الارادي والاجود من الامزجة المعتدلة مزاجا حارة

ان الاولى ان يقال
الذي يكون محركا
بالارادة

الختم

بالطبع وهيئة انقاص من كل جنس كيفية فاعلة مناسبة للحيوة تكون آلة لما في افعالها وعاونة لقواها وهي الحواس
الغريزية والحواس تعملان على تحليل الرطوبات الموجودة في البدن المركب وتعاونها على ذلك قوة
الغريزة حتى خارج فان لو لاشيء يصيره الى المحل منه لفساد المزاج بسرعة ولم يكن تعاود مدة تمام التكون
فضلا عما بعد ذلك وليس يوجد في خارج جسم او لمس يون الانسان استحالة له بسطقسة فلابد من
ان يكون في البدن قوي من شانها ان تحيل الواده الى مشابهة جوهر اعضاء البدن لتحلف بدل ما يحلل منه
فالغاذية الآلية تحيلت الجسم ذات قوة شانها ما ذكرنا وهي قوة الى ذات تعرض ارصه عنها عم
ما كانت الاسطقسات متفاعلة الى امكان ولم يكن من شان القوى الجسمانية ان تجري على الدوام
ابدا كما مر كانت الغاذية الآلية مستعينة للطبيعة القوية دائما فقد رتبها سلاحق الاشخاص ايضا
لم يعذر لتحلل اجزاء لبعده من الاعتدال الى الشبيه عرض مزاجه فعل سبيل التوالد كما مر فذكر ولم يعذر
لكن عذر ذلك فيه لقوته من الاعتدال وبعض عرض مزاجه فعل سبيل التوالد وجعلت من الاخيرة ذات
قوة تحول من المادة التي تحصلها الغاذية ما تحصلها مادة تحض آخر من نوعه او من جنسه ولما كانت
المادة المحولة للتوليد لا تحال اقل من المقدار الكافي الواجب لشخص كامل القوى يجب ان تحض جعلت النفس
المدبرة لها ذات قوة مصنفة من المادة التي تحصلها الغاذية بمشاكلة الى المادة المحولة عن مزاجها
مقدارا ما في الانظار على مناسب على ما شخص ذلك الى ان يتم الشخص فان النفس المباشرة الى
انما تكون ذات ثلث قوى يحفظ به الشخص اذا كان كما عاد بكلام ذكرا اذا كان ناقصا وستبقى النوع
بتوليد مثله والاولان لاجل الشخص والاخرة لاجل النوع فالقوى المباشرة منها اما لاجل الشخص
او لاجل النوع على ما قال والقوى المباشرة منها لاجل الشخص اولا لاجل النوع والاول هي التي تفعلها

ان القوى الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناسبة مر

المحبوبة

لاجل الشخص ينقسم الى قسمين لان فعلها اما ان يكون لبقاء الشخص اولكماله او لقبول لان منها اما ان لا تحلل
من جوهر الشخص او تحلل والاولى الغاذية وهي التي اوجبت القوة التي تحيل الغذاء الا الاخيرة الشيء
في كتابه كالتحمص والتبريد ولازمها الاستحالة في الكيف كالتحمص والتبريد وقد تقال على ايهم ذلك
وبصير صورة الشيء ان جسمته وجوهر الشيء ما تكون به الاشياء وهو لازمها اكون والفساد والمراد هنا
هو المعنى الاخير فان الغذاء بالفعل هو ما صار جزءا من جوهر الشيء الذي تغذاه كالدم الذي
غذا بلحم الصورة الغذائية ليس الصورة العضوية ولان الغاذية لا تصرف لها فما صار غذاء بالفعل
بل ما هو غذاء بالقوة تكون المراد بقولها الغذاء ما هو غذاء بالقوة لا بالفعل ولان فعلها الغذاء يكون الى الفساد
اذا كان المحيل حرارة غريزية منضجة ويكون الى خروج ذلك اذا كان المحيل حرارة غريزية معلولة حارت
للاحالة نهما كالحمص وقولنا الى مشابهة المتقدمي تعني بان يصير مثلا في المزاج والقوام واللون
بل في الجوهر ليحلف بدل ما يحلل فعلة الحمة عن الاحالة التي لا يكون كذلك كما في ابدان المستسقين
ومن به برص ولدوام الحاجة الى العاذية لعدم انقطاع تحلل دون الناسة لانقطاع فعلها قدم
الكلام في العاذية على الكلام في المناسبة لانقال في هذا الموضع فظهر من وجه ما ان الغاذي
والمغتذي قريبة من ان تكون متساوية في المعرفة والجهالة فلما عم اسم الغذاء والمتقدمي في
تعريف الغاذي الذي هو القوة الغاذية وما نها ان هذا التعريف يدخل فيه القوة الماسكة فانها ايضا
تحيل الغذاء الى مشابهة المتقدمي لتحلف بدل ما تحلل لما يجب عن الاول بالايام انها وهو من ان تكون
متساوية في المعرفة والجهالة لان الغذاء معلوم مشهور كذلك المتقدمي لغة واما القوة الغاذية فلما عم
الاخواص وعن الثاني من وجهين احدهما ان المادة بعد المشابهة ان تصير مثلة في المزاج

فنا

والقوام والنضج بل في كيموسه والعاضه افعل ذلك بل يجعل اشتهاها لقبول الغذاء بقوته وتدبيرها ان الباه تحتاج عليها الوسواس تحلف به المحلل على ان يجعل الغذاء صالحا للقوة الغائية والمادة في النوشف ان تكون ذلك موعانها الوسه وزعم بعضهم ان الغاذية هي النامية وهو بان الغاذية لو كانت هي النامية كانا المنوشف عند عدم الغذاء لا تزال الغاذية ملاقية لجوهره وهو ما يليه تارة وأنه ما كان غاذيا فعليا تحيل شيء جوهر المغتذي فان النامية تقصر عليه دون تتمم الفعل بالالحاق والثاني هو المعتمد هي الخارجية في زيادة الغذاء لكمال الشخص وهي اثنانية مثلا قال والاثنانية وهي النوه التي تزيد في اقطار الجسم ان الجسم المغتذي ذو ابعاض متشابهة على السواء الى ان يبلغ الى غاية التشوه فقال الشيخ الذي لكل النوه من اقطار الجسم الى غاية التشوه قال الشيخ بما يفعل فيه من الغذاء او انما قلنا تزيد في اقطار الجسم ليخرج عنه الزيادات الصناعية فان الصانع اذا اراد ان يزيد في طول او عرض شيء في غلظه بالعكس ولسنا انما نكذ بل انما نزيد في الابعاد الثلثة وقيدنا بان الزيادة في الجسم المغتذي في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لانه اذا كان كذلك فمعقول في الزيادات الصناعية انها اذا صادفت الاشتهاء مقدارا من غير حصلت الزيادة في الاقطار وقولنا على التناسب الطبيعي احترازا عن الزيادات الخارجة عن مجرى الطبيعي كالورم اذ الورم زيادة في اقطار الجسم الى الطول العرض والعمق لكن لا على مجرى الطبيعي وقيدنا بالورم حتى لا يدخل في اقطار الجسم الا ذا قبل بحار ورم حتى العظام والغلب وقيد بعد الاستواء لورم القلب بالاتفاق والورم العظام عند الاكثرين وقولنا الى ان يبلغ الى غاية التشوه احتراز عن السمن فان النمو والسمن يشركان في الازدياد والطبيعي للبدن هو الاقطار بالنسبة عادة الغذاء اليه وبغيره فان مطلب عادة ما تقتضيه الطبع ليس المقصود بالبحث ان يبلغ

اي لو كانت الغاذية لم يكن ما يفعلها تحصل الشبه فان النامية تفعل ما تفعل معه الغاذية وهو الحق بل حتى الى الالحاق ـ

مادة الاستواء الورم اليه بل ملك فعل ما دونه الله ـ

ج

٩٤

الجسم الى غاية نموه وبالاختصاص في وقت معين فان السمن يخالفه احسانا وقد يكون السمن والنمو واقعة احسانا وذلك عند سمن النمو في سن الوقوف ليس بنمو كما ان المزال في سن النمو ليس بنمو بل بالتوبل تقابل النمو والمزال تقابل السمن والعالم ان قول السمن يخرج بقوله نمو في اقطار الجسم لان السمن لا يزيد في الطول وان زاد في العرض والعمق والحق والى في جوهر الاعضاء الاصلية المتولدة عن المني وان زادت في الاعضاء المتولدة عن الدم ومائر كاللحم والشحم والسمن وكذا الورم يخرج بما عرف ملاحاجة الى قوله على التناسب الطبيعي لاخراج الورم على ان الورم يخرج الغير بقوله الى ان يبلغ الى غاية التشوه اذ ليس المقصود بالورم ان يبلغ الجسم الى غاية تشوه والى قوله الى ان يبلغ الى غاية التشوه لاخراج السمن اللهم الا ان يقال يجوز خروج شيء مما تحلل عند سمن يحتاج ان تكون تلك جوهره المغتذي بالذات وبالآلة بالعرض فتكون ذلك الجزء المتحلل لكمال التشوه فتكون قوله على التناسب الطبيعي وقوله الى ان يبلغ الى غاية التشوه لتكمل الاقسام اي لاخراج الورم والسمن وغيرهما من المتحلل والعوارض النمو يحرك الجسم الباقي بوجه الى الزيادة بما يدخل عليه في جميع الاقطار والمتحلل لا يكون زيادة داخلة على الجسم في الاقطار بل ناقصة عنه دون الشحمة لان السمنة تدل على الزيادة الواردة عليه دون النمو فقول الشيخ بما يدخل فيه ان في الجسم من الغذاء يخرج المتحلل وفضلاته الى كيفية النمو وذلك لان النمو تكون بدخول الغذاء في اجزاء الجسم حتى يعده طولا وعرضا وعمقا فتحقق الكلام فيه فقول لا سلم ولا اضاف ان النمو كما زاد بما دخل الجسم والكل زيادة فان انما اذا افسد وصار موازيا جوهره والاتصال لذلك النمو كذلك اذا سخن الماء وصار في حالة فان جوهره يزداد وليس بنمو بل انما يكون ذلك الزيادة نموا اذا كانت بسبب جسم اخر لكن الاكرف الحق فان الماء اذا اكتسب عليه ما اخر صار الجميع اعظم وليس بنمو بل انما يكون ذلك نموا اذا كان الازدياد في جسم الجسم الذي زاد

الاعضاء الاصلية المتولدة من المني والجسم والسيد ما ساوى جوهره كما في اللحم كذا في الاصل سه

بحركة ولكن لا كيف لحق فان السمن بعد الهزال كذلك وليس بحيوان يكون ذلك بزيادة ذلك الجسم
في اقطاره الثلثة على نسب بعضه بعضه متحدا الى كمال الشخص فيكون الزائد عود داخل
احدى هذه اذا لو كان فيه مواضع خالية لم يكن ورود الوارد موجبا لزيادة ذلك الجسم قال الشيخ في المباحثات
ان العقوة النامية تفرق بين هذا الجسم بل اتصال العضو مدخل في تلك المسامات الاجزاء الغذائية وليس احد
ان يقول الفرق هو ان الفرق العنصر الملس هو الهوا لاغير وبعد الظهور الوبا فما من النوع والمتخلل بمعنى
تحدد الاجزاء فانه وان كان فيه ورود لكن النوعية الاشكال المذكورة التي استعدت وفاض النفس على الفرق
من الزيادة بالنمو والزيادة بالسمن لان الاجزاء الغذائية الزائدة في السمن الصندي في جوامع الاعضاء بل انما
تلتصق بها وفي النمو تدخل في جوامع الاعضاء وتزيد في اقطارها وتعامل ان يقول ان العادة تفعل تحصيل
الغذاء والالصاق والمسه وهذه الافعال الثلثة تفعلها النامية انتهى لا ان العادة تفعل هذه الثلثة
ما تحلل والنامية زيد ما تحلل فالعادة هي بعينها النامية لكنها تكون في ابتداء امرها قوة والنامية مطلقا
تقتضي مراد المتحلل والزيادة معا انما يضعف بعد ذلك يقوى على ايراد المتحلل دون الزيادة ويدل عليه
ان العادة هي التي تزول تورد النقص مما تحلل وفي سن الوقوف تورد مثل ما تحلل وسواء ما تورد بعد
الزوال يكون القوة الواحدة تحلف مرة بالزيادة والنقصان واذا جاز ذلك عندكم فلم جوزتم ان تكون
القوة الواحدة توجد في ابتداء الامر مادة من المتحلل وفي وسط الامر مساوية للمتحلل فاذن تكون العادة
بعينها هي النامية وانما تختلف حالها لاختلاف الاستعدادات وهو كما يصعب الان تعدد الطبيعة
من بعد طباع الاحجار بوجود النوع والوقوف فعلها عند وجود الحس وعدم تحصيل النوع وقصورها
من وجود النوع وجود الشخص والوقوف فعلها عند وجود النوع وعدم تحصيل الشخص فالمقصد الذاتي لما وجد

الشخص قدم الكلام في حيوان حفظ الشخص ثم اردفه بالكلام على حيوان حفظ النوع وقال والنامية
ان القوة التي تفعل الاجل النوع المولدة وهي التي تفصل جزأ من الغذا بعد الهضم التام ليصير مشابها
آخر من النوع الذي يولد ذلك الشيء منه او جنسه كالبزل وهي ما به تفعل الطبيعة الناشئة من الاصول بل
من الاعضاء الى الامشاج بعد فيها تغيير السعة به لقبول صورة العطف وذلك بعد عنونتها فان
العنونة عليها ما ان تكون هي الفساد في المركبات وهي التي بعد المادة المركبة تخلع صورة وتلبس اخرى
ولولا العنونة ما حصل نوع من المركبات كما انه لولا علة كسنات الاول في البسائط لم تقبل صورها
فاذا تعلق النفس النباتية او الحيوانية او الانسانية بالمادة سبعا مزاج خاص يوجد غير ذلك المزاج في المادة
التي به اسعدت لقبول النفس كما ان صورة ما حصلها باستعداد كيفية الحرارة توجب حصول حرارة اخرى غير
الحرارة المستدعية لما فعلها هي وحصل في بعضها الصورة واعلم ان النفع قسم المولدة في الحيوان
الى بعض ما ذكر الخص وهي المحللة للمزر المولدة للمني في الذكر والانثى وهي التي الانعاق الامنين
وبانتها المنفصلة للمزر الى اجزاء محللة بحسب عضو عضو وهي المغيرة الاولى وهي معانق الاشخاص
للمني والفعل المذكور انما يكون حال كون المني في الرحم لتعاون ذلك فعل القوة المصورة لان المغيرة بعد
موادا الاعضاء والمصورة يلبس كل عضو صورته الخاصة به فتشكل بذلك بوجود الاعضاء ولان هذا الفعل
لو كان في الاشخاص كان اذا اختلط المنيان وعفرت كسنتهما احبج الى مغيرة اخرى فاذن المغيرة
الاول تفعل في الرحم ولما القوة المصورة فظان فعلها انما تكون في الرحم لان المني في الرحم يستعد بفعل
المغيرة لفعل المصورة وهذا النوع الثاني من المولدة وهي بادرن قوى النامية لعطاء ومعنى ما تعطا
فلان كل واحد منها سمي مغيرا والمعنى فلان كل واحد منها مغير مادة وتفعل تخان في اللفظ بان التي الى المعنى

ويكون الوارد هو استحالة عن قوته
في الجسم الوارد ويكون بتلك الزيادة
جمد واحد من جسم الغذي زاد في اقطاره الثلثة

كما في النفس الحيوان

سقط اذا الاستعداد الحاصل من صورة النار
حرارة اذ في غير الحرارة الاستعداد
صورة النار

يسمى عضوا اولى والتى فى الاعضاء التى سخنه تانيه لتقدم الاولى على الثانيه فى بدن المولود والمنى
بان مادة الاولى المنى ومادة الثانيه الدم وما منه من الاخلاط وبان الاولى تفعل الاعضاء والثانيه تنفعل فى
الاعضاء وبان الاولى انما تفعل التشبيه بالشئ والثانيه بعد ذلك التصوير قال الاطباء
القوة المصورة قوة موجودة فى جميع اجزاء المنى تفعل فيه صور الاعضاء من غير شعور لما ذكر بل فعلها
بذا بالتسخين من حالتها وهى التى بعد بعد تسخينه اجزاء الدم الذى هو بعد الشئ آخر اجزاء المنى فى
الرحم الصورى يخطط الاعضاء ويخترعها اولا ثم الحذر الغالب على الماء المنى فى موضعه وقد شوهد من المنى
ذلك عند وقوعه فى الرحم فانه يعرض له دورة يرجع منه الى الوسط فكان الغالب عليه بعد ذلك صيرورته علقة
ثم مضغة ومدة الاستحالة الاولى ستة ايام اوسبعة ايام وفى بعد الايام يكون تصوير القوة المصورة
للمنى من غير استمداد غذا من الرحم ثم الى تمام ستة عشر يوما بعد الدخول فى المنى وصيرورته علقة ثم بعد هذا
باثنى عشر يوما يصير مضغة ثم بعد هذا تفصل الراس عن المنكبين فيبارك الله احسن الخالقين والقوى
والاعراض الحاصلة للمنى هى المنى الذى هو منفعل المنى عنه وما قاربه كالاستمناء وفعل الجاذبة لانه لا يأتى ذكره
والماسكة والهاضمة والدافعة اما موقتة تقوم مقامها على الجاذبة فان فعل الجاذبة هو تغيير المادة الغذائية
واعدادها الى ان تستعد لقبول الصورة العضوية والمادة لا تكون مجتمعة بذاتها ولا فى اول اماكنها حاصلة عند العضو
فهى مفرقة الى جانب يجذبها وذلك الجاذب هو القوة الجاذبة وامر على الماسكة فان الجاذبة لما جذبت
المادة الى العضو لم تكن مستقرة بل احتاج الى ان تغيرها وتسجيل الى صورته والى ان الاستحالة وكل حركة فى زمان
فلابد من زمان فى تسجيل الى صورته والى ان تخلط جسم رطب مسائل اليسجيل ان يتمكن به فلابد من
قاهرة تقهر على الامساك وذلك القاهر هو الماسكة واما على الهاضمة فان اخاله القوة العاقدة انما تكون

قوله وما قاربه عطف على قوله هو اى المصورة
هو العوى والاعراض الحاصلة للمنى هى التى
للمنى عنه فى المنى او صدورا منه وهى كما ترى
ذكر فان الركمة اذا كانت حاصلة من الجاذبة
فان المصورة تعقد وى واعراض اخر
ذكر التى هى منفعل المنى عنه منه

لانه كان تمام فعل الجاذبة بفعل
الماسكة فى المادة انما لكن بيان
احداهما فى حالة فعلها الم
منه

لما هو مستعاب الاستعداد للصورة العضوية وانما تكون كذلك بعد فعل القوة التى تجعله مستعاب
الاستعداد لها وتلك هى القوة الهاضمة واما على الدافعة فان الغذا مركب من جوهر من احدهما
صالح لان يسمى بالمعدى وثانيهما غير صالح فلهذا لم يكن بد من تخليص فضلة عن هضم الهاضمة وهو البضلة
لوقف فى العضو اضرت به من جهة اختباسها فى العضو فتعين على المكان وبسع مادة اخرى
تحتاج الى اتيانها الى العضو ولانها تصعد العضو وسعله وتغيره حارة غريزية فاجيج الى شئ يدفع
ما هو فى العضو مما لا يحتاج اليه وهو الدافعة فظهر مما ذكرنا مقدار هذه القوى الاربع وافعالها ان تقول
يجوز ان يكون الكل قوة واحدة بالذات واربعة باعتبارات مختلفة فيكون واحدة عند اصلاح الطعام و
ماسكة بعد ذلك ودافعة عند الامساك وهاضمة للفضل الذى لا يحتاج اليه والواحد انما يصح ان يصدر عنه
اكثر من واحد باعتبار واحد واما باعتبارات مختلفة يجوز ان يصدر عنه امور متكثرة والانفعال الاترى
بعض الاعضاء صعفا فى بعض هذه الافعال وقويا فى اثنين فلولا مقدار القوى المحركة لما حصلت الاختلاف
ذلك لانه ان اراد بمقدار القوى مقاديرها اعنى ما هو مسلم لكن ذلك لا يضر ولا ينفعه وان اراد بها
ذاتها فهو ممنوع لجواز ان يكون ضعف البعض وقوة الباقى بحسب اختلاف الآلات والشرائط واما الجاذبة
فهى فى المعدة وفى الرحم وفى سائر الاعضاء اما فى المعدة فلان حركة الغذا من الفم اليها لما انها مادة
اذ الغذا الاول مادة له والا لكان الغذا الحيوانى محكما بالارادة وليس كذلك بالضرورة ولا طبيعة لان الانسان
لو طلب حتى حصل جالسا على الارض ورجلاه على الهواء لامكنه ان يتزدرد ازدرادا تاما ولو كانت طبيعية لما كان
ذلك لان الطبيعة انما تكون الى جهة واحدة فهى اما حركة من الفم الى المعدة قسرية لا يقال لانم ذلك لجواز
ان تكون عرضية لان حركة الغذا الى اسفل ليست هى بواسطة جسم آخر بل صفة واذا كانت قسرية فلابد لها

اى ملتئم على الغذا أعنى
لانه تعم الى الابتلاع
منه

نزدرد الطعام يزدرد ازدرادا
اى ابتلعها والازدراد
الابتلاع
منه

من فاسر وسولما دفع من وق اوجوف منا سفل والمر ذلك دفعا من الاعلى بان تعال الانسان
بارادته يزدرد ان المرئ والمعدة وقت الحاجة الى الغذا تجذبان الطعام من الفم عند المضغ من غير
ارادة الحيوان ومعنى ان يكون ذلك جذبا من اسفل بان يجذب المعدة الغذا بقوة جاذبة فيها ويدل
عليه قوله والمعدة تجذب الطعام الملوق بسرعة فانه اذا حصل فيها طعام وبعده حلو واسهل التي
فان التي تخرج الحلو اولى آخره وذلك بجذب المعدة اياه الى قعرها وسر المطلوب والما في الرحم فانها اذا
كانت قرب العهد بانقطاع الطمث اى دم الحيض وخاليه عن الفضول وخصوصا اذا كانت
شهوة العهد بالجماع بعد الانسان وقت الجماع بان اصابته بجذب الى داخل فلو لم تكن فيها قوة جاذبة لما امكنها
جذب الاصابة واما في سائر الاعضا فلان الاخلاط الاربعة مختلفة جدا حتى انه يكاد يعدم محل كل واحد منها عن صاحبه
وسعيه الى عضو مخصوص فلو لم تكن في كل واحد من تلك الاعضا قوة جاذبة لذلك النوع من الرطوبة
لاستحالة ان تمسك الرطوبات بعضها عن بعض بعضها ولاستحالة ان تخص كل عضو برطوبة مناسبة اليه
اشار بقوله فلانه لو لا وجود ما فيه لما اختص كل عضو بعد انهضه والسائل يدل على ان الماسكة فعلها
فعلم ان لكل عضو جذب ما يوافقه من الغذا فمنه جاذبة وسر المطلوب واما الماسكة فمحلها في المعدة
اعضا ان يحتوي المعدة على الغذا احتواء ما بحيث يمسه من جميع الجوانب الى ان يهضمه الحرارة
وليس ذلك الا الاحتواء التام لاسفل المعدة لانه لو كان كذلك لما حصل عند كون الغذا اقل منها ولكن ذلك
فان الغذا اذا كان قليلا والماسكة قويه والمعدة اى الغذا احاط بالمعدة وضمها لكن كذلك اى
الماسكة قوية بل كانت ضعيفة والمعدة لا يلزم الغذا حصل في البطن قرا قرو بطو استرا وذلك يدل
على ان الاحتواء على المعدة احتواء ما حاصل في الاول اغر حاصل في الثاني ويدل على وجودها اى على

وجود الماسكة في المعدة احتواء ما على الغذا من كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منها اى من ذلك الغذا
شئ واذا شئ حنا بطنه في الوقت اى في وقت التناول وفي الرحم اى ويدل على وجودها في الرحم وجهان
احدهما كونها منضما انضماما شديدا بعد ايجاب المني اليها وحصول الحبل بحيث لا يمكن ان يدخل فيها
طرف المسل فاما اذا اسعفا نطفة الحيوان الحامل من اسفل السرة الى قرب الفرج وكشفا عن الرحم
برفق وجدا الرحم كما ذكرناه وانما قوله فلانه لو لم يكن فيها ماسكة لنزل المني لا محالة لشدة ذلك اى النزول
ولو كان كذلك لما انعقد الحيوان لامتناع انعقاده بدون المني الذي بصوابه وفي سائر الاعضا اى
ويدل على وجود الماسكة في سائر الاعضا هذا السبب بعينه اذ لو لم يكن هذه القوة موجودة في كل واحد من
الخلط الذي جذبه اليها جاذبة الى الاعضا ربما فسد فيها فعلما ولو كان ذلك لما اعتدى شئ
من الاعضا اعتداء تاما واما الهاضمة فهي القوة التي تعد الغذا الى حد يصلح ان يصير عضوا من المعتدى
بالفعل ومراتب الهضم بحسب كالة وبقسمة اربع الاولى في الفم وقد علمت وجهها واما التي فالاشارة
بقوله فان سطح متقل بسطح المعدة على ما دل عليه التشريح معه قوة هاضمة فاذا الاتي المهضوم احاله
احالة مهضم المهضوم بمقدار طاقته له وهو الزيق بسطح الفم على الاحاله والقصر على استفادة برد الحرارة
الغريزية وذلك اعوانا بالطبخ المضع فكون الاهضام اكمل واما الاتي فالما شار بقوله فان الخلط
المهضوم معلل في اصناف الرمامل اى معدة المطبوخة فلو لم يكن في الخلط المهضوم مضم ما كان
معلما في اصناف الرمامل والحاجات مثل المدوقة والمبلولة بالما او المطبوخة فانه فان مثل هذا المهضوم
ليس لاعضائها بل لما يخالطها من الزيق وهذا لا وجد في الجلول في الما والمطبوخة فلما الزيق وان
كان مسالة على ذلك لكن المهضوم لا يخلو عن مضم ما والصلاح بدليل ان الزيق وحده لا يحصل منه هذا الحس

سمعت من شيخي بهذا ان معلل
ما تقدم لا يصلح
في الشرح

الحاصل من المضوغة وهذه نظرة تامة اى وتمام الهضم الاول عند بايوه واى الغذا أعلى المعدة وسوان
يصير الغذا شبيها بالكشك الخشن فى بياضه وقوامه وملاسته ويسمى كيلوسا وسولظه سريانية
وصفت لهذا الجسم المسحيل فى المعدة كان الكيلوس لغظه سريانية وصفت لمخلوط ومخدر اى يماثل
شبيها بالكشك الحسن اعنى الكيلوس لا لكله بل لطفه ولا لكله بل لبعضه الى الكبد من طريق العروق
المساة بماساريقا وهى العروق الواصلة من الكبد وبين اواخر المعدة وجمع الامعاء اذ الكيلوس لما اكمل
الهضم فى المعدة احدث بعضا لطف من اواخر المعدة الماسارقا والسابع مدفع من الهواء الى الامعاء
الدقاق على اختلاف مراتبها ثم الى الغلاظ ايضا على اختلاف مراتبها واذا حصل فى الامعا انقسم الى
قسمين فصل وخرج فصل بالفعل يدفع الى طريق المعا المسمى وخرج الفضل وسواء لطف الكيلوس كان
من المعا الى دهاب ماسارقا المتصلة بها ثم يدفع لطف الكيلوس من الماسارقا الى العروق التى
باب الكبد ومنها الى العروق المسمى بالمضاعة التى من شعب الباب الى جسم الكبد لعدم خلو شئ من
الاجزاء المحسوسة للكبد عن ذلك السبب وصار كالكبد طباقا لكل الكيلوس فيهضم الهضم الثانى ويعلم الصورة
النوعية الغذائية ويسحيل الى الاخلاط الاربع التى هى الدم والصفرا والسودا والبلغم والباقى كما يقوله
والثانى اى المرتبة الثانية من مراتب الهضم فى الكبد وهى ان يصير بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعة
ثم يدفع الخلط فى العروق العظيم الطبق من جدر الكبد فيسلك فى الاوردة المنتشرة ثم فى حد
اول الاوردة فى سواقى الجدا اول ثم فى رواضع السواقى ثم فى العروق اللاصقة النقرة ثم تمر تخرج من
هو بماثلة فى الاعضاء ويهضم فى العروق المذكورة ايضا مالما وعاشرا يحلط الخلط الى الرطوبة
الثانية والباقى بقوله والثالثة فى العروق وهى ان يصير بحيث يصلح ان يصير غذا من الغذى

بالفعل ويهضم فى الاعضا الهضما رابعا من حيث ما يرشح الدم من قوتها العروق الى ان
تشبه بالعضو وغاية احالة الرطوبات الثالثى جواهر الاعضا اكتسابية الاخيرة العروق الى
الاعضا كثيرة المعدة الى الكبد فى ان كل واحد منها معد لفعل الذى بعده والباقى اشار بقوله والرابعة
فى الاعضا فان الاخلاط اذا وزعت على الاعضا انهضت انهضا ما آخر وفى بعض النسخ انهضا
تاما ومن الاطبا من جعل الهضوم ثلثة والحق انها اربعة كما ذكر الملخص الان امن منها يحصل فيها انقلاب
الصورة وهما الكبدى والعضوى والاول منهما معدم استعداد فى المهضم مغير بعض كيفياته يجب
ان يعدم الثانى ما تقدم الاول حتى يستعد المهضم للانضاج وقبول الصورة العضوية كما استعد الاول
لانضاج صورته فى الكبد بما فعلته المعدة فمن الاستعداد وغاية مكثرة ما يلطف الغذا أو تغير فضوله
حتى يستعد لان يكون جزأ من هذا البدن الشريف الذى هو محل الاشرف الصور والمهاضة تعالى عنها
احالة ما يجذبه الجاذبة واسكنه الماسكة الى قوام بها لان يجعله الغاذية جزأ من المغتذى بالفعل
التام ويجب ان يعلم ان الوارد لا تهيأ لفعل القوة الغاذية فيه قوامه فقط بل بان يصير مستعدا
للصورة العضوية متقاربا لاستعداده صورة النوعية وانما يكون ذلك اذا استحال اعنى الى مزاج صالح
للاستحالة الى الغذائية بالفعل ليكون مجموع المزاج الصالح والقوام منهما لفعل القوة الغاذية فيه وفاعلها
قوله لهذا الفعل وسواء كان من شانه ان يصير بالمعدى لقبول فعل الغاذية بلطف الغليظ ان كان
المائع من سهولة الاندفاع العلظ وتغلظ الرقيق ان كان المائع الرقة وبعطر ان كان المائع للوجه
فان علة الشئ كلما كان ارق كان اندفاعه اسهل فلم جعل الملص التغلظ اعد الامور المسهلة للدفع
علة الرقيق قد سبرته جرم الوعاء المعدة كاتسا وغير بالرقة فمن تلك الاجزاء المسرعة فيه والمدفوعا

(٢) مكتبة

اذا غلظ سدد العضو فمنع بالكلية وكل واحد من هذه الافعال يعني ترقيق الغلظ وبغلظ الرقيق وقطع اللزج يسمى الاضماج والنضج على ما فسر السبع سواء كانت جارة الجسم والرطوبة الى كيفية موافقة للعضو والطبيعة والهضم على ما فسر السبع سواء كانت الغذاء الى قوام معتد لقبول صورة الاعضاء وسواء خص من النضج اذا الغذاء جسم ذو رطوبة والقوام المذكور كيفية موافقة للعضو والطبيعة وكل منهم نضج وليس كل نضج منها كيف الاعتدال لموصوف النضج بما ذكر النضج بالمثل اما اولا فلانه يخرج عنه نضج الخلط الحار كالصفراء فان الاطباء اتفقوا على ان منضجها بارد واما ثانيا فلانه يخرج عنه نضج الاخلاط اليابسة والغذاء اليابس لانا نحتج على الاول بان نضج الخلط بالكيفية سواء الطبيعة والمخالفة في ذلك سواء لان الغريزة والاشياء الباردة في الصفراء والحارة في نضج البلغم قسمان للطبيعة ومن الثاني بان ذلك لانا لا نسلم رطوبة ما صدق عليها انها ذات رطوبة والدليل على وجود الماهية بعض الغذاء الى المعدة وظهور طعم الحمض فيه ثم يحصل الخشاء تمام الاحالة واما الرابعة فلانا لا وجود لها لما وجدنا الاعضاء عند التشريح كانها تنضج ما فيها الى اسفل وكذلك لا نسلم ان الاخشاء اى لما وجدنا الاخشاء كانها تحرك الى اسفل وكذلك لما وجدنا المعدة انها تحرك الى فوق عند القيء ووضع ما فيها لكنا نحس بتحريكها وتحرك الاخشاء سفالها الى فوق والدليل على وجود القوة الجاذبة في الرحم تحركها تحريكا شديدا قطعا عند ولادة الطبيعة او عند موت الجنين الى حين دفعه واما المولدة فلما سوى الهضم الاخير الذي يكون في الاعضاء وذلك انما يكون عند نضج الغذاء في العروق وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان يصير جزءا من الاعضاء والدليل على ان ذلك انما يكون عند صيرورته مستعدا للاستعداد المذكور قوله لان الضعف الحاصل من استيلاء المني اقوى من الحاصل من استيلاء المسارين من الدم لا يجاب اى الايجاب استيلاء المني الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية اى المكونة من المني دون الدم فانه لو وجب الضعف

(الوصول)

في جوهر الاعضاء الاصلية فاما عدم وجوبه بالمعدي فلانا لا نسلم ان استيلاء المني موجب لذلك الضعف قال علت المني لما كان فضل الهضم الاخير فاما وجب استيلاء الضعف علت المني معلل بمعنى ان المولدة احتراز لان يكون منه آفة لا لانه ليس من سائر ان سببه بالمعدي فان من سائر ان جوهر عضو لذلك لا يوجب الضعف استيلاءه واعلم ان الاطباء اقاموا ان الدين الحي مستعد للاستحالة الى الحس والحركة ولم يقيموا عليه بالسبر حتى يعلموا ان ذلك بسبب كون الغذاء متصفا بالحياة دون المني اعتمدوا ان في الدين الحي قوة معدة بالحس والحركة وافعال الحيوانية وسموها بالقوة الحيوانية على ما قال والقوة التي بها يستعد الاعضاء لقبول الحس والحركة الارادية تسمى الحيوانية مع انها عدة للشعور سواء كان ذلك الشعور مع ارادة كما في الحيوان او بدونها كما في النبات فكان يجب ان يسمى طبيعية لكن العادة جرت بتسميتها حيوانية والنضج الذي هو من الامور التي من شانها ان تكون مبدأ للافعال الحيوانية بل على انتهائها بان تقاعا في العضو المنضج من العناصر المعدة تاما لانه الى الامساك على الاجتماع تعاسر تفسر على الامتزاج والمراد بالعناصر المزاج وتوابعه كاللون والرائحة وغيرها المتاخرة عنه اي تاخرا كل واحد من المزاج وما يتبعه عن الامتزاج فاللون لذلك العناصر فهو معدوم على الامتزاج حافظ له حدوثا واما ان يكون قوة الحس والحركة او قوة العدة او نوعا ثالثا والاجاز ان يكون الاولى على ما قال وليس اي العناصر قوة الحس والحركة لانفكاكها عن العضو المنضج والا لكان العضو المنضج حساسا متحركا فلم يكن منضجا وحينئذ يجوز ان يكون قوة الحس والحركة باقية في العضو المنضج الا ان آثارها لا تظهر لمانع واذا انفكا الاثر قد يكون بعدم المقتضي وقد يكون بحصول المانع فعدم الاثر لا يستلزم عدم القوة على التقدير واعلم ان الاطباء قالوا ان العضو المنضج فاقد للقوة العنصرية اما لانتاج الامتزاج الحس والحركة

الانسان لو فقد بعض الحواس لم تقصد اصلا مع تحقق نفس الامر فان الغرض المقصود
لذة الجماع والادراك ماهية الابصار والالوان فالمقصود في الحس هو المعلوم لنا من الحواس
اما ممكن التحقق في نفس الامر او محقق فيه فان ذلك غير معلوم واعلم ان القوة اللامسة اتم
الحواس بالحيوان والدليل عليه ان كل حيوان ركب من الاخلاط الاربعة وصلاحه باعتدال الماء و
فساده بغلبة بعضها طالبا لمن قوة يدرك المتباين كالهواء المحيط بالخلق او البارد لتحرز عنه
وتلك القوة هي القوة اللامسة ولهذا كانت قوة الحس في كل الجلد وان كانت في جلد باطن
الكف اقوى لاسيما جلد الاصابع منه خصوصا جلد الانامل السبابة والابهام لان الحس لاجل ان تحترز
عن منافيات المزاج بالحر والبرد وجب ان يكون محل الحس متحركا بالارادة حتى الاستيعاب
فان لم يكن كذلك تباغض وانبساطه لو لا ما لم يعرف حسها والذوق وان دلت على المطعومات
الا انه بالحقيقة فهو مخلوق لجلب المنفعة ودفع المضرة لانه الاصل متقدم على جلب المنفعة
وايضا كل واحد من الحواس لما اختص بعضو معين والحس عام لكل فعلم من ذلك انه اتم وايضا
علة ايضا ان الحيوان لا يمكن ان يعيش دون الحس بخلاف الحواس الباقية ولكونه اتم واشد احتياجا
اليه بدا بالقوة اللامسة قال اما الحس فقوة مبثوثة في جميع جلد البدن من جهة اصال الروح
الحامل لما ادرك بنا الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها من الكيفيات كالصلابة
واللامسة والخشونة فوق الاتصال وعود ما ذي وعدوا الاتصال لاعود الزائل بعد الاستحالة
اعادة المعدوم بعينه بل عود مثله واعلموا ان القوة اللامسة قوة واحدة او كثيرة بسبب
اكثر المحققين الى انها قوى كثيرة لكل قوة مدرك معين من الملموسات فكون الحس عندهم قوى اربع

فكون القوى المدركة في الخامر عشر سواء كانوا قالوا ولما اشتركت هذه القوى الاربع في جميع الاعضاء
على السوية لسد الحاجة الباطن انها قوة واحدة الذي الحاجم الى تعدد القوى في الحس الاصل الذي
تعددت في نفس القوى بدوان القوة الواحدة لا تصدر عنها اكثر من واحد واذا كان كذلك فههنا محسوسات
محللة فجب ان تكون القوى المدركة محللة وهي الحاكمة من الحار والبارد والحاكمة من الرطب واليابس
والحاكمة من الخشن والاملس والحاكمة من الصلب واللين ومنهم من زاد الحاكمة من الثقيل والخفيف
الا انه لا يلزم ان تكون الحاكمة آلة محسوسة بل يحتمل ان تكون لها كلها آلة واحدة قال الشيخ في الفصل
الثالث من المقالة الثانية من علم النفس من طبيعيات الشفاء وليس يجب ضرورة ان تكون المحل واحدة
من هذه القوى الآلة تحصها بل يجوز ان تكون آلة مشتركة لها ويجوز ان تكون هناك انقسام في نفس
الآلات غير محسوس وقال ان قولنا انكم اذا جوزتم ادراك كل واحدة منها مضادة واحدة فجب ان يدرك
الصفتين المحكوم عليهما بالمضادة والا لم يمكن الحكم بان احدهما مضاد للاخر واذا ادرك القوة الواحدة
الحدس كالحرارة والبرودة مثلا فلم لا يجوز ان يدرك باقي الكيفيات ولان القوة الدراكة ايم الحواس للحيوان
المعدوم بعد الحس فان الاحتياج باقي النوع ان تكون جبالة لمنافع والملائم كما ان الاحتياج بالحس الى النوع
ان يحترز عن الضار والمؤذي كما هو ولانه بما ركب من الطعم والحس احساس لا من مغاير بالحس
كالحرارة فانها تفرق وتحرق وتفعل عنها سطح الفم انفعالا الحساسا ولما اشتمل هذه القوة اللامسة
والذائقة على النفس كثيرة واحد من غير عنصر في الحس ولانها تشبه القوة اللامسة في ادراكها الطعوم
الى الملامسة الا انها تحتاج مع ذلك الى رطوبة عند عدم الطعم او وجود القوة الذائقة عقب اللامسة مثال
اما الذوق فقوة مبثوثة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها مشروط باللمس والرطوبة العذبة

عدد الطعم التى فى الفم لمخالط مارد على اللسان وحصل الاحساس بكيفيته وانما يجب ان يكون عدد
عدد الطعم لسودى ذلك الطعم كما سوفان المريض اذا كيفت بهذه الرطوبة فهى كيفية طعم المخلط
الغالب فيه فانها لاسودى طعوم الاشياء المأكولة والمشروبة الا مشوبة وتوسط هذه الرطوبة
فى ادراك الطعوم اما بان يخالطها اجزاء ذى الطعم ثم يعرض فى اللسان مخالطة لها واما بان
تكيف تلك الرطوبة بالطعم الوارد من غير مخالطة فان كان الواقع هو الاول فلا فائدة فى تلك
الرطوبة الا تسهيل وصول المحسوس الى الحس فيكون هذا الاحساس بملاسة المحسوس من
غير واسطة وان كان الواقع هو الثانى كان المحسوس بالطعم هو تلك الرطوبة فيكون الاحساس
بالطعم بلا واسطة فعلى كل واحد من التقديرين تكون احساس القوة الذائقة المحسوس بها
بلا واسطة حتى لو امكن وصول المحسوس الخارج عن الحس دون هذه الواسطة كان الذوق
حاصلا كما فى الابصار الذى لابد فيه من المتوسط والحق ان كل واحد من هذين الوجهين
محتمل الا ان كان كيف تلك الرطوبة بالطعم الوارد عليها لا يكون ذلك باستحالة الطعم
اليها اذ استحالة العرض محال بل بمخالطة ذى الطعم بعد الافاضة ذلك الطعم عليها من العوارض
واعلم ان الحكماء انما جعلوا حس القوة الطعم قوى متعددة بتعدد الملموسات لم يجعلوا قوة
الذوق قوى متعددة بتعدد المذوقات وكذا قوة الشم وقوة الابصار متعددة بتعدد الروائح
والمبصرات قالوا الان الحاكم على نوع واحد من الضدين يجب ان يكون قوة واحدة والمضادة
فى الملموسات واما الطعوم وان كانت كثيرة فليس بينها الا نوع واحد من التضاد
وكذا الروائح والالوان وجه آخر مدرك الحواس ما عدا اللمس هى الروائح والالوان والطعوم

اذ الاحساس انما احساس
بى الطعم والا واسطة او
بالريق والا واسطة من
الريق وقطره منه

كثيرة

من الكيفيات الهوائى الحاصلة من تفاعل الكيفيات الاول وهى الحرارة والرودة و
الرطوبة واليبوسة وهذه الكيفيات وان كانت موجودة فى المركبات كيفية السوداء
فهى اقرب الى البساطة من الكيفيات الهوائى فالسابق الواقع من هذه الكيفيات
اسهل من انبساط انواع من الالوان والطعوم والروائح لذلك تعددت قوى اللمس
دون باقى الحواس وفرائحت واما الشم فقوته موجودة فى زائدتى مقدم الدماغ شبيهتين
بحلمتى الثدى تدرك ما يلقاهما من الروائح والذى يدل على ذلك بطلان هذه القوة
عند فساد مزاج هذا العضو من الدماغ مع سلامة سائر الاعضاء ولس ادراك الرائحة
بان يحلل من الجسم ذى الرائحة شىء ويخالط الهواء ويصل الى الخياشيم كما زعم قوم والا استحال
ان يحلل من المسك اليسير ما يحصل عند رائحته مسيرة اشهر ان امكن ان ينتشر منه فى مواضع
كثيرة رائحة مثل الاولى اى مثل الرائحة الاولى التى تحصل من الجسم ولو كان عدم انتقاص
من الجسم ذى الرائحة وجمع ما رائحته اقل من العظمة بل لان الهواء المتكيف بتلك الكيفية
ويؤدى بها الى الحس ثم للبخار المتحلل من جرم ذى الرائحة مدخل فى ادراك ذى الرائحة ولولا
ذلك لما كانت الرائحة مزداد بتسخينه بالنار وغيره وزعم بعضهم ان الرائحة ما يحل
الشم لا متحلل شىء ولا باستحالة الهواء المتصل بل لان الجسم ذى الرائحة يفعل فى الجسم الخالى
عن الرائحة من غير ان ينفعل الجسم المتوسط بينهما قالوا الامتناع ان يتحلل من الجسم ذى
الرائحة اجزاء اصلا وهو باطل فرب اوان سائغ لاستحالة الهواء من الرائحة مسيرة عشرة ايام
فانه مكى فى العلم الاول ان الرخة قد امتلأ من مسافة عاشى فرسخ برائحة جيفة حصلت

انه فى الاول ان الطعوم
وان كانت كثيرة ومختلفة فانها لا تخرج عن
ست او سبع وانه فى الثانى ان الكيفيات
الملموسة وان كانت كثيرة فانها لا تخرج عن
اربع وانه فى الاول ان الكيفيات الملموسة
يمكن ان تكون
غاية البساطة ٥ منه

من حرب وقع من النواسس ولان احاله النار للهواء ما قاله من الاجسام اشد
من احاله ذى الرائحة المحمل للهواء مع ان النار القويه يحس باحوالها والاسلم المسافة البعيده
بخلاف الرائحة ورد بجواز نقل الرياح القويه روائح الجيف الى البلاد الرخه فيحس بها وهى
محققه فى الهواء العالى معتمدا على انه يجوز ان يكون الرخه ادركت بحيث يحس البصر
وهى طائره فى الهواء العالى الذى هو اعلى من قلل الجبال المكشوفه فان قلل بعض الجبال مرتفعه
بحيث يرى من جميع مراحل واما قوله ان احاله النار اشد فممنوع والذى يدل على فساد قوله انه
اذا فرضنا عدم جسم له رائحه وفرضنا جسما ذا رائحه فى الهواء فهو لا محاله اما لاستحاله او مخالطه
واما السمع فقد مر فى العصب المفروش فى مقعر الصماخ ويدركه ما يودى اليها الهواء
المنضغط من قارع ومقروع وقد مر الكلام على هذا مستقصا فلا حاجة الى الاعاده و
اعلم انهم اختلفوا فى ان المسموع من الصوت هو الصوت القائم بالهواء القارع
للصماخ فقط او الصوت القارع يكون محسوسا وحال كونه فى خارج الصماخ فعلى
القول من سلوكه الى الصماخ محسوس انما ذهب بعضهم الى الاخير مستدلا عليه
بما انا اذا سمعنا صوتا فانا ندرك جهته وقربه وبعده ولو كان المسموع هو الصوت القارع
فقط لم ندرك الجهه والقرب والبعد لانها اثر التموج عند القرع واليه اشار بقوله و
الصوت القائم بالهواء الواصل الى الصماخ مسموع وسوق الاثر اليه فقد لا حد وكذا القائم
بالخارج اى بالهواء الواصل الى الخارج من الصماخ والا لما ادركنا جهته لان الجهه لا سبق
لها اثر فى التموج عند ملوغه الى الصماخ كما ان اليد تلمس ما لمقاها ولا تشعر الا حيث تلمسه

ولا فرق من ورود ه من اليمين او من اليسار لان اليد لا تدرك الملموس حين ما كان فى
اول المسافه بل حين انتهى اليه لا تعالى انما ندرك الجهه لان الهواء القارع انما توجه الينا
منها وانما نفرق من القرب والبعد لان الاثر الحاصل من القرع القرب اقوى من الحاصل
من البعيد لانا نقول الصوت قد يكون على اليمين من السامع وهو شد الاذن اليمنى
عليه ويسمع الصوت بالاذن اليسرى وتشعر بوجه الصوت من جهة اليمين مع ان التموج
وصل الى كليهما والا تم العطف على ساكن ثانيا فاذن بطل ما قاله من ان ادراك
الجهه لاجل ان القارع ورد منها لو كان الامر كما ذكروا فى ادراك القرب والبعد
لكنا لا ندرك الفرق بين البعيد القوى والقرب الضعيف ولكنا اذا سمعنا صوتين
مختلفين بالشده والضعف حكمنا بان الذى فى البعد وجب ان يحكم على مذهبهم ان
الاشد اقرب والاضعف ابعد لكون اثر القرب عندهم اقوى من البعيد ولقائل ان
يقول ان ادراك البصر قوته مودعه بتربيه فى القاطع الصليبى من العصبتين الاتيتين الى
العينين على التفصيل المذكور فى كتب التشريح من سائر ادراكات الالوان والاشكال وربما كان
لبعض الحيوانات قوه على ادراك ظلال دون الاشكال كما قال فى الجلد وقال انه تشاهد له
عيان اذا كشط الجلد عنها واحلفونا فى كيفيه هذا الادراك فزعم الرياضيون ان يخرج
الشعاع وسوان يخرج من العين جسم سعاعى على هيئه مخروط راسه على العين وقاعدته
على البصر والباقى بتوله فزعم اصحاب الشعاع ان الابصار بخروج الشعاع من العين وهلا فاته
الجمهور ومنهم من قال بالاحاله وسوان الهواء المتصل من شعاع العين محل الشعاع الى

على الظاهر ان معناه
فى طبيعته

قصير الرئي مادة المبصرات وذهب الطبيعيون الى انه بالانطباع وسواء تطبع صورة
المرئي في الرطوبة الجليدية بتوسط جرم شفاف قالوا ان الادراك انما يكون عند التقاء
العصبتين ولما قيل ذلك مادة ادراك والادراك فعل الشئ الواحد شيئين والحق ما ذهب
اليه الطبيعيون عند الشيخ والمحصل دون الرياضيين على ما قال وسواء زعم اصحاب
الشعاع بطلانه ذلك لوجوه منها الاول قوله والا اي لو كان صحيحا لوجب ان يرى بعض
في مقابلتنا عند ضرب الرياح لتموج الشعاع وامتداده الى الجهات المختلفة والثاني
قوله ولاخرق الافلاك عند رؤية الكواكب لان الشعاع انما يخرج من العين بامتداد ان
يكون جسما لان الجسم يستحيل عليه الامتداد على ما وصف والخروج مع ان
يكون جسما اذ لا وجه لسائر ما ذكر من اخراق الكواكب والتوالي اي رؤيتها
عند المقابل واخراق الافلاك بطلانه فالمقدم ومنها ان الابصار يخرج الشعاع من العين
وملاقاته للمبصر باطل وهو المطلوب وذكر بعض محكمي الزمان ان هذا الوجه متوجه على جميع اشعة
الكواكب والشمس بكل ما يوجب على الطبيعيين فوجوب الرياضيين وقد سهى في
ذلك لان الطبيعيين لا يقولون بخروج الاشعة من الكواكب والشمس وملاقاتها
للمبصر بل يقولون سبب الاستضاءة حدوث الضوء في العالم المقابل وفيه ان
قوله وان حركته اي حركة الشعاع اي على تقدير ان يكون الابصار بخروج الشعاع من
البصر وملاقاته للمبصر اما طبيعية او قسرية او ارادية والاول باطل والا لكانت اي حركة
الشعاع الى جهة واحدة وجب ان لا يرى الا من تلك الجهة واللازم كاذب لحصول الرؤية

الافلاك عند رؤيتهم

من جميع الجهات وكذا الثاني اي باطل لان القسر خلاف الطبع والاطبع فلا قسر وكذا الثالث
اي باطل والا لكان الخارج حيوانا مختارا بالارادة على تقدير ان يكون ذلك الارادة مكان
الادراك اي الابصار حاصلا لانا وهو معلوم البطلان بالضرورة واما ان كانت
الارادة التي مكان ان ان يقع البصر والمرئي المحسن او المحسن الذي في مقابلتنا مع
سلامة الآلة بان محض الشعاع الساري بالارادة وليس كذلك فاذن ظهران الابصار
ليس بخروج الشعاع والذي يدل على بطلان الابصار بحالة الشعاع الهوائي المتصل
بالمرئي ما سبان انفعال الهواء واستحالته يقبل الشدة والضعف فلو كان الابصار
بحالة الشعاع الهوائي كيفية صالحة لحصول الابصار لكانت الكيفية المقتضية للابصار
اقوى عند ذكره الباطن من الشدة الانفعال من الجوع فاذا احتجت جماعة من ضعفاء
البصر وجب ان يكون ادراكهم للاشياء مع عند الانفراد واحدا وجبان يرى ضعيف
البصر مع الاقربا اشد مما في حال الانفراد او مما كان مع الضعفاء وقد مناقشة يوقف
بالتامل ولوجبان لا يرى الكواكب لعدم وصول الهواء المتصل اليها وذهب الشيخ
الى ان الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر في الرطوبة الجليدية التي في العين
وتادية الى الحس المشترك الذي في مقدم الدماغ ويجبان يعلم انا لا نعني بانطباع
صورة المبصر في الرطوبة الجليدية ان الصورة منتقلة من المبصر الى الرطوبة الجليدية
بل يعني ان الصورة تحصل فيها عند المقابلة عن واهب الصور لاستعداد يحصل بالمقابلة
وليس في قوة البشر تعليل ذلك وان الابصار ليس بمجرد الانطباع المذكور والا لزم ان

وذهب قوم من الاوائل انا نرى الاشياء بشعاع يخرج من العين وهو باطل لان الاشياء تبصر كلها
لو كان كل الاشياء شعاع يخرج من العين

الشئ الشيئين لانطباعه في جلدتي العينين بل لابد مع ذلك من مادي الشعاع في العضلتين المحوفتين الى ملتقاهما بواسطة الروح الذي فيهما كما مر وان المراد من مادة الصورة الى الحس المشترك اعداد صورة البصر الحس المشترك لان يعرض عليه الواسب صورة مناسبة لان الصورة منهما تنقل اليه لامتناع انتقال الاعراض وكذا الكلام في تاديتهما الى ملتقى العضلتين قالوا والذي يدل على الانطباع ان التجربة دلت على ان الاجسام المقابلة للاجسام الملونة تكتسب تلك الالوان والاكر كذلك في العين اذ الانسان اذا نظر في وسط السمرة الى وضوء مستقيم خمص عينه فانه يجد نقطة بعد التمحص كانه نظر اليها وان نظر بعد الحمرة الى لون آخر فانه يراه كانه ممزوج من اللونين ومن الظاهر البين ان ذلك ليس الا لتكيف الآلة بالضوء والالوان اللائق بها المبصران بالذات وانما تحت الرطوبة الجليدية بذلك لانها تشاهد الجليدية لونه وضوءه وهذا دليل على الانطباع والانتقام قولهم لان الاقرب يرى اعظم والابعد اصغر وما ذاك الا لان الاقرب يرسم في جزء اعظم من الجليدية والابعد في الاصغر الا ما حكمت متعادة في الرؤية عند القرب والبعد وفيه نظر وكيف ذلك اي كيف الاقرب يرتسم في جزء اعظم من الجليدية والابعد في جزء اصغر ان المرئي اذا كان على بعد مفروض اي من جهة الرائي فان الخطين الخارجين من البصر الملتقين على طرفي المرئي يحيطان بزاوية عند البصر ويرسم صورته اي من جهة المرئي فيها اذا بعد اي المرئي عن ذلك الموضع كان الخطان الخارجان من البصر المنتهيان على طرفي المرئي يحيطان بزاوية

اصغر كما سنة اقلدس في كتابه فيرسم المرئي فيها فترى اصغر اذ ما يرسم في الاصغر الا اصغر مما يرسم في الاعظم ضرورة ولعل شكلا مصورا ذلك مقول الحدقة سمي دائرة آب ومركزها المكربها والجليدية تقطع والمرئي الاقرب الى ج سوء والمرئي الابعد عنه المساوي له سوء ح والخطان الخارجان من ح الى ده تعطيان دائرة الحدقة على آب والخطان الخارجان من ح ايضا الى رج تعطيان دائرة الحدقة على طوى وزاوية ح آب اكبر من زاوية طح ى فالاثر الحاصل من ده الاقرب الى اب اكبر من الاثر الحاصل من رج الابعد في طح ى اما كيفية رؤية المرئي الابعد اصغر والاقرب اكبر على قاعدة خروج الشعاع على كتاب المناظر واعترضوا على الانطباع بان الابصار لو كان بالانطباع لزم حصول صورة الجبل مع عظمها في الرطوبة الجليدية مع صغرها وهو محال وعلى كيفية رؤية البعد اصغر والقرب اكبر بما اذا ابصر ناشا على بعد ذراع ثم ساعد ماشيا مقدار خمسة اذرع فانه لا تفاوت مقدار المبصر وتفاوت مقدار الزاوية فلا يكون صغر الزاوية موجبا لرؤية المبصر اصغر ولا كبرها موجبا لكبره وبانا اذا نظرنا عند كونه مضطجعا وبصره عند بسط الارض الى عود قائم على الارض طوله عشرون ذراعا على بعد عشرين ذراعا ونظرنا في تلك الحالة الى شخص طوله اكبر من ذراعين على بعد ذراعين فانه لا يرى ارتفاع العود اصغر من ارتفاع قامة الانسان مع ان الزاوية التي يرى بها العود نصف قائمة والزاوية التي يرى بها الشخص المذكور اعظم من نصف قائمة واجاب اصحاب الانطباع بان الجبل قابل للقسمة الغير المتناهية وكذا الجليدية فامتنع كما في اللانهاية

بعض ارتسام العظم في الصغير بان المادة قابلة لمقدار الصغر والكبر فتكون الصغر حاصلا في المادة الجلدية على انه مقدار ما والكبر حاصلا فيها على انه مقدار شيء المبصر والا يلزم ان يحل واحد قبل التسعة الغير المتناهية وكذلك الجلدية تكون في الجبل من الاجزاء ما لا يحصى كل واحد اعظم من الجليدة مرارا كثيرة فكيف يرتسم كل هذه الاجزاء العظيمة في الجلدية التي هي قطره وهذا كما تقول قائل الجبل يرتسم في قرنفلة لانها قابلة للقسمة الغير المتناهية كما يجيل وكذا ان في المثال قبل من ان الشيء مقدار العظيم اذا حصل في الجلدية ان لم ينفصل على مقدارها بل مساواه فطاري به العظم كما هو قدر ما ناه على ما مر عليه وان فصل عليها فالصورة السحيقة اطراف تحاورت هذه الجلدية فلا تكون المحاور مدركا بل لا تكون المدرك الا مقدارا يطبع في المدرك لان القائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون شيء مقدار العظم مساويا لمقدار الجلدية لا نرى بها العظم كما هو فان ايجاد مقدار مقدار الشيء العظيم انما هو بحصول سعة في مادة الجلدية وكذا مقدار الشيء الصغير بحصول شجة في مادة الجلدية وانما يحصل العلم بصغر هذا وكبر ذلك لكون هذا شيء هناه وذاك شيء ذاك والحاصل ان يقال لم لا يجوز ان لا تطبع صورة العظم على مقدار بل على مقدار اصغر لتقضي ادراك الشيء على عظمه وهذا بعينه جواب عما حاصل الشك بل ان المادة بذاتها تقبل الصورة الجسمية وبوسطها لسائر الصور والاعراض فلا تكون المادة قابلة للصورة الشجة بانفراده بل المادة مع الصورة الجسمية اعني الجسم والجسم لا حظ في الصغر والكبر فلا يرتسم فيه مقدار اعظم والحق ان يقال ان يكون المطبع اصغر مقدارا من الجبل وذلك غير قادح في المساواة بحسب الصورة فان الكبر والصغر من الانسان متساويان في الصورة الانسانية واما ما قيل على سبب

اصلاح

رؤية الشيء الابعد اصغر والاقرب اكبر فقد اجاب عنه بعض الناس بوجه ضعيف لا فائدة في ايراده فلذلك تركناه هذا ما قال الشيخ في علم النفس من طبيعيات الشفاء القوة المدركة اما ان تكون مدركة للكليات او للجزئيات والمدركة للكليات هي النفس الناطقة والمدركة للجزئيات اما ان تكون من الحواس الظاهرة وهي الحواس الخمس المذكورة واما ان تكون من الحواس الباطنة ثم ان الحس الباطن اما ان تكون مدركا فقط او مدركا ومتصرفا والاول اما ان تكون مدركا للصور الجزئية كصورة زيد وعمرو وهو الحس المشترك او للمعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو وهو الوهم والكل واحدة من بامن العوهن خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والحس المشترك سمي ان تكون في مقدم الدماغ لتكون قريبة من الحواس الظاهرة لتكون السادي اليه سهلا وخزانة كل شيء حسن ان تكون الخيال موضوعا على الحس المشترك فلذلك ينبغي ان تكون الحس المشترك في مقدم البطن المتقدم من الدماغ والخيال في مؤخره وبعد ذلك الوهم ينبغي ان تكون رتبة الخيال لتكون الصور الجزئية التي تحكم على معانيها محذاته وينبغي ايضا ان تكون خزانة وراءه فتكون الحافظة في مؤخر الدماغ والثاني اعني المدرك والمتصرف هو القوة التي تسمى مفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيلة باعتبار تركيبها مع الوهم او لهذه بانفسها وينبغي ان تكون في الوسط مع الوهم لتكون قريبة من الصور والمعاني وغيرها من احديهما لتعلقها احد كل واحد منهما بسهولة والى اشار بقوله واما القوى الباطنة وهي التي تسميها الفلاسفة قوى حيوانية لاختصاصها بالحيوان بخلاف قوة التغذية وتوليد المثل والاطباء تسميها قوى نفسانية فاما مدركة واما محركة والمدركة اما مدركة فقط واما مدركة ومتصرفة والمدركة

فقط اما مدرك للصور اى يمكن ان يدرك بالحس الظاهر وهى الحس المشترك وانما سماها بهذا الاسم
لانها تدرك حالات المحسوسات الظاهرة بالتأدية اليها او حافظة لما وهى الخيال وهى التى
تحيل صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس المشترك واما مدرك للمعانى الجزئية اى لما لم يمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة كصداقة زيد وعداوة عمرو وهى القوة التى يرصاد وحافظة لما وهى التى تحفظ
المعانى الجزئية وتسمى ذاكرة والمدرك المتصرف وهى التى تصرف فى المدركات الجزئية فى الخيال
بالتفصيل والتركيب بان تركب صورة انسان ذى رأسين او تفصل رأسه عن بدنه حتى
تحصل صورة انسان عديم الرأس وهذه القوة تسمى مفكرة ان استعملها العقل النظرية و
متخيلة ان استعملها القوة الوهمية ويدل على وجود الحس المشترك وجوه احدها انا نحكم على هذا
الحلو بانه هذا الابيض والحكم على الشيئين لابد ان يحصلهما جميعا ان يكون هناك شئ يجتمع
عنده مثل المحسوسات وحكم الحكم المذكور وليس هذا الحكم للعقل النظرية لان مدركاتها
كلية ولا الادراكات الحواس الظاهرة لان كل واحد منها لا يدرك الا المحسوسة الخاصة به فهو يقوة
اخرى يدرك الشئ من الجزئى والحلو الجزئية معا وهى الحس المشترك وهى قوة مرتبة فى
البطن المقدم من الرماغ من ساناتها ادراك الصور المحسوسة بالحس الظاهر وليس بالنهاية
تنطبع اى لوح النفس وفائدتها ان يجمع الاعراض المحسوسة عند قوة واحدة فتدرك
ان الكل شئ واحد ولا شياء كثيرة لانه لو كان الحكم على الشئ لشئ يستدعى تصورهما
اى بقوة واحدة لكان لمادة تدرك الكل والجزئى معا ضرورة انا نحكم على هذا الانسان
كزيد مثلا بانه انسان والسماء كاذب لان المدرك للكل هو القوة العاقلة وهى لا تدرك
الجزئى

لانا نقول لانهم كذبه اى كذب السماء فان النفس كما تدرك الكل تدرك الجزئى على وجه
كلى بان تدرك مثلا ماهية الانسان موصوفة بعوارض كلية يحصل من مجموعها صورة
مطابقة للانسان الشخصى ولقائل ان يقول لو صح هذا الجواب لبطل اصل الدليل لجواز
ان يكون الحكم بان هذا الحلو هو هذا الابيض لبعض الناطقة وقال افضل المحققين
نصير الحق والدين الطوسى بان النفس الناطقة تدرك الكليات بذاتها والجزئيات
بالآلة ولكنها لا تدرك بحس واحد من الحواس الظاهرة شيئا واحدا من المحسوسات فاذن لابد لها
حين تحكم على هذا الحلو بانه هذا الابيض من ان تدرك الحلاوة الجزئية والبياض الجزئى معا
بها وهى الحس المشترك ولقائل ان يقول النفس لما جاز ان تدرك بآلة جاز ان تدرك بآلة وللانسان بذلها حين
حكم بان زيدا انسان فلم لا يجوز ان تدرك الحلاوة الجزئية بآلة والبياض الجزئى بآلة اخرى حين
تحكم على هذا الحلو بانه هذا الابيض لابد له من دليل وثانيها انا نرى النقطة النازلة خطا
مستقيما وليس ذلك فى الخارج بالضرورة اذ الموجود فى الخارج نقطة لا غير ولا فى
القوة الباصرة لان البصر لا يدرك الا ما تقابله وليس المقابل الا النقطة فهو فى قوة اخرى
متصل الارسالات المتوالية بعضها بعض فيها فيحصل خط وهى الحس المشترك وهو نظر
لا لما قيل من انه يجوز ان تكون تلك الارسالات من النقطة النازلة فى الهواء بان
تكون كل نقطة تحدث فى جزء من الهواء الوصول النقطة اليه فانه يحدث فيه فعل وان النقطة
السائقة تفعل النقطات المتوالية ونرى خطا لان الشكل انما يحدث فى الهواء نهاية
الجسم بالجسم المتحرك منه وتلك النقطة السائقة عند حصول الشكل بعد بعض تلك النهايات

بحال ما بعد خروج المتوهم عنها وذلك بعض احالة الهيئات بالحلى وسوء بل يجوز ان تتصل
الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة في البصر وما قبل من ان الارتسام في البصر من
القطرة النازلة بزول عند زوال المقابلة والمقابلة انما تحصل ان يحيط به زمان اطول
لما فيها لكون الحركة غير قارة فلم يتم الارتسامات المتتالية في البصر حتى تتصل بعضها
ببعض منه لان يسلم في الحليد بانه لا يزول الا في زمان طويل عليه النظر الى الشمس والى
البرد منه الحضر اكابر يجوز ان تتصل الارتسامات اللاحق بالسابق قبل زوال المحس بما
كحفظ على ان ما قيل جهة بعض تتالي الآنات يجوز بالتالي وتمانعنا ان انا لم نشاهد
صورا جزئية وسمعت امورا معدومة تتاذ العدم الغير المشاهد حتى ان تكون موجودة
وليست موجودة في الخارج والا لشاهدها كل من كان سليم الحس والا في الحس الظاهر لتعطله
بالنوم بل في وقتا فرى نساهدها لا على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة وهي الحس
المشترك واما الخيال فقوة يحفظ الاشياء ويدركها بعد الغيبوبة وهي مغايرة للحس
المشترك لان الصور المنطبعة في الحس المشترك مشاهدة دون المنطبعة في الخيال
ولعاقل ان يقول لا يجوز ان تكون انطباع الصور في الحس المشترك مشاهدة عند حضور المحسوس
وعند غيبته تكون تخيلا لانتقال المغايرة عنها لان القوة لغير الحفظ ولهذا لو عاد عما
دون الاثر كما في المائة نصيل والحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا اثر واحد فصحيل
ان تكون قوة واحدة قابلة وحافظة معا فتكون القابلة هي الحس المشترك غير الحافظة هي
الخيال فاذا ادرك الحس المشترك صور المحسوسات خزنها عند الحافظة وعند الحاجة يسترجعها

لان الارتسامات المتتالية
المسألة الآنية ...

عند ما تكون في الخيال تكون غير مشاهدة وعند ما تكون في الحس المشترك مشاهدة. اما نقول
الحس قسم المدركة الى المدركة فقط وهي القوة المتصرفة بالتفصيل والتركيب عند جود صدور
اثرين عن قوة واحدة. واما ذكر ان الخيال يخيل الاشياء ويدركها بعد الغيبوبة فقد صرح
بان الخيال مدرك. واما تحفظ والحفظ غير القبول فان قلت هذا باطل لانه لو كان الحافظة
في مقابلة المدركة كان لزم من قسم لاحد اقسام المدركة الى الحافظة والمدركة لو جوز جعل
الخيال مدركة للصور والذاكرة مدركة لمعاني فلت الحافظة في مقابلة المدركة لا لانها غير مدركة
بل لانها تحفظ ما تدركه المدركة وتخزنه وفيه نظر لانه لما جوز صدور الادراك والحفظ عن قوة
واحدة وصدور الادراك والتفصيل والتركيب عن قوة واحدة بطل الاستدلال بتغاير الامور
وتكثرها على تغاير القوى وتكثرها واستدلوا على ان الخيال خزانة الحس المشترك بانا اذا شاهدنا
صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها
قبل ذلك وفيه نظر لان الحكم عليها بانها هي التي شاهدناها اول ذلك لا يدل على الحفظ لها
صلا كحوان الحفظ فيها في بعض الاجرام السماوية فان قيل فلما احتلف وهي حالتي
الذهول والنسيان علمنا انه فان الاختلاف يملك الانتقال وعدمها واما القوة المخيلة
فغايرة لما اي الحس المشترك والخيال لان فعلها التركيب والتفصيل اي تركيب بعض
الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل
البعض عن البعض مرارة تكون على وفق ما في الخارج ومرارة تكون على خلافه ولا ذلك
فعل لها من القوى واما القوة الواهمة فهي مدركة المعاني الجزئية الغير المحسوسة التي تعلق

كان الاقرب

بحسب ان يكون المراد من
للمدركة تصور المعنى
انعام او صدور المنفصلة ما نوع الحكم
صلوم ان كل الصور
ربما ان بعض الصور
كان الجزئيات الموجودة
في الساوات لان العقول
كلمة

بالمحسوسات على نحو ما تقتضيه المحسوسات كعداوة الذئب ومحبة الولد فاذا حكمت بهذه القوة في امر خمسوس او امور من المحسوس كان حكمها انه كذا بالانها تحكم عليه بما وراء المحسوس لانها لا تقبل غيره كالحكم بان كل موجود محسوس او في جهة وسيجيء مغايرة المدرك للمتصور اي المحسوس المشترك ومحفظها اعني الخيال ومتصرف فيها اي والمتصرف في الصور اعني المخيلة لانها اي القوة الوهمية لا تدرك الصور ولا تحفظها ولا تتصرف فيها والمتصرف في الشيء مدرك ومحافظ مغاير لما لا تتصرف فيه ولا تدركه ولا تحفظه فاذا فعل العداوة من الذئب والشاة كلمة لا بد من تصور ما من وقوع الشركة وان كانت مضافة الى الجزئي فان الاضافة الى الجزئي لا بد الكلية فلا بد ان يكون المدرك لها امرا غير الحاس الباطن والمدرك لعداوة هذا الشخص مدرك لقدر ما من المحسوس على ما سبق انها كلها تكمن الكل الا بد ان من اشخاص جزئية والكلام في جزئيات العداوة ما الكلية والا لزم ان المدرك لعداوة هذا الشخص مدرك على الانفراد بل الوهم مدرك ما مدركه بمشاركة الحس والخيال وبذلك يختص مدركه ويصير جزئيا كما قاله افضل المحققين نصير الحق والدين في شرحه للاشارات ويمكن ان نورد السؤال ان على وجه لا يصح ما ذكر جوابا عنه وهو ان يقال انا نحكم على هذا الشخص المحسوس بانه عدو والحاكم شيء على شيء لا بد و ان يكون مدركا لهما فالقوة الحاكمة لا بد وان يكون مدركة للعداوة والشخص ايضا لكن المدرك للشخص سواء الحواس الظاهرة فالمدرك لعداوته ايضا سوى ذلك الحس ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان الحاكم هو النفس فجاز ان يكون لها قوتان مدرك بالواسطة منها الشخص المحسوس وبالاخرى المعنى الجزئي المختص به يمكن بهذا الجواب مبطل الدليل الاول الدال على وجود الحس المشترك على ما لا يخفى والحافظة هي التي مدرك المعاني الجزئية ومحفظها والا لزم ذلك في الباقي فهي مغايرة لما وعمل الحس

معنى جزئيا مضافا الى جزئي وهو مدرك الحس المشترك وفي الحقيقة المدرك بالحس المشترك هو عداوة زيد مثلا

المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ والخيال اي ومحل الخيال مؤخره ومحل الوهم والمتخيلة البطن الاوسط قال الشيخ آلة القوة الوهمية الدماغ كلها لكن الاخص بها سواد التجويف الاوسط وسلطان المخيلة في الجزء الاول منه والحافظة اي ومحل الحافظة البطن المؤخر وانما علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع لان اذا تطرق الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي فيها اليه قال الامام هذا الاستدلال على ان هذه القوى في هذه الاعضاء يجوز ان يكون مفارقة او قائمة لبعض آخر فاحتمال افعالها لاحتمال هذه المواضع انما يكون لانها آلات لها فان افعال النفس انما تختل باحتمال الالة مع انها ليست فيه بل قائمة بذاتها ويمكن ان يجاب عنه بان هذه القوى جسمانية لادراك الجزئيات فلا يمكن ان يكون قائمة بذاتها ولو كانت قائمة بعض آخر غير هذه المواضع الدماغية لوجب احتمال افعالها هذا احتمال عقلي لا عبرة به ليس كذلك والعاقل ان يقول انهم يقولون اذا اختل فعل الحس المشترك لاحتمال محله الذي هو البطن الاول اختل فعل الخيال فاذن يلزم احتمال الخيال من احتمال المحل الذي ليس الا الحس المشترك دون الخيال اللهم الا ان يقال اذا تطرق الى اول التجويف يسري الى آخره وبالعكس يمكن ذلك بغير معلوم والصناعة لا تقتضي ذلك مع ان الاطباء تعرضوا للاختبار الذي آلة البطن المقدم من الدماغ والفكر الذي آلة البطن الاوسط الملقب بالدودة والذاكر الذي آلة البطن الاخير فاذن لا عبرة بهذا البيان موضع المدرك من موضع الحافظ ولا عبرة ايضا موضع القوة الوهمية ولما فرغ عن القوة المدركة شرع في المحركة فقال واما المحركة فباعثة او فاعلة واعلم ان الحركات الاختيارية مبادي حركية البعد اما هو القوى المدركة التي هي الخيال او الوهم في الحيوان والعقل العملي بتوسطها في الانسان

الاخير

الاحساس به

وبليها القوة الشوقية الباعثة على ما قال والباعثة هي الشوقية فانها مغايرة عن القوى المحركة وشعب الى السوق نحو طلب وانما مغايرة عن ادراك الملائمة في الشيء الذي هو ادراك الملائمة او غير ملائم وتسمى قوة شهوانية على ما قال وتسمى شهوانية ان كانت حاملة على جلب النافع والضروري والى سوق نحو مطلوبه وانما مغايرة عن ادراك منافاة في الشيء المكروه والضار وتسمى غضبية على ما قال وغضبية ان كانت حاملة على دفع المكروه والمنافي ودليل على مغايرة الشوق والادراك حصول الادراك دون الشوق وبالعكس فان كلا منهما قد يستاق الى الفعل لا بد وان يكون مدركا بوجه ما وكذا اشتراك جماعة في ادراك امر واحد واختلافهم في الشوق وعدم السوق الى ما فيه القوة المشوقة في مبادي الفعل المحرك للاعضاء وهي المبادي القوية التي تحركات وفعلها شبيه الفعل وارسالها والقوى السابقة عليها هي كالآمرة والباعثة على المحركة وهي المحركة بالحقيقة وانما سميت بالفاعلة على ما قال والفاعلة هي التي يصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تقدم الاعضاء وهي اجسام ستة من الرباط او التجاويف بعض لونه ليشبه في الانبطاح صلابة في الاعضاء صلب المادة الحس والمحركة الارادية الى الاعضاء الحساسة والمحركة بالارادة وارخاوها هي المبادي القوية للتحريك وبعضهم قال بوجود قوة اخرى متوسطة بين القوة المشوقة والفاعلة وسماها الاجماع وسماه العزم الذي يحزم عند التردد في الفعل والترك وعند وجوه مرجح احد طرفي الفعل والترك اللذين يتساوى بالنسبة الى القادر عليهما قال ويدل على مغايرته للمشوقة انه قد يكون شوق ولا اجماع ولا شدة ازدياد الشوق الا بالشدة والضعف فان الشوق قد يكون ضعيفا مع قوى ضعيفة اجماعا فالاجماع كمال الشوق ولذلك لم يتوسط الحس له وبدل على مغايرة الفاعل لسائر المبادي كون الانسان المساق العازم غير قادر على تحريك اعضائه وكون القادر على ذلك غير مساق ولا عازم وامّا العضل الانسانية فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما هو آلي كمال

اي للاعصاب الناشئة من الرباطات الواصلة بين مفاصل العظام

محصورا بما علاقته اذا زال الاعتقاد بالمختص به يلزم زوال الاعتقاد بالمختص والا لم يكن مختصا مثلا وتقابل ان يقال على تقدير ان يكون الوجود مشتركا بالاشتراك المعنوي يحتمل ايضا ان يكون الوجود عينا في الواجب وزايدا في الممكنات وبالعكس فلابد من ابطال جميع الاحتمالات على هذا التقدير حتى يلزم ان يكون الوجود معنويا واحدا والقائلون به قائلون بان الوجود عين في الواجب وزايد في الممكنات فكيف يمكنهم الاستدلال على بطلان ذلك وابطال انحصار الشيء في الموجود والمعدوم ضرورة ان الواقع في مقابلة المعدوم اي في قولنا الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما موجود خاص صدق اي على تقدير ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا وذلك لانه بالحقيقة كقولنا الشيء اما ان يكون سوادا او معدوما ان قلنا ان وجود السواد عين كونه سوادا وكقولنا الشيء اما ان يكون موجودا بوجود خاص او معدوما ان قلنا ان وجود السواد زايد عليه بالهوية ومخالف لوجود غيره ولما صح انتهاء الى الواجب والممكن لان ما لا يكون مشتركا بين شيئين لا يصح تعميمه اليهما ولهذا لا يصح ان يقال الانسان اما مسند او جزء لا يقال لكم ان الانسان مشترك بين شيئين معنويا لا يصح اليهما لانتظام العين الى معنويا مع انه ليس مشتركا معنويا لان المنتظم الى معنويا مو المسمى بالعين وهو مشترك مسندي والتوالي باطلة اما الاول فلانا اذا اعتقدنا ان ممكن الوجود له سبب ممكن الوجود وجرينا بوجود ذلك السبب ثم اذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب الوجود زال اعتقاد كونه ممكن الوجود ولا يزول اصلا وجوده اي وجود السبب

وقيل ان يقول ان اراد انه لا يزول اعتقاد وجود السبب المتصف
بالامكان على التقدير المذكور فهو ممنوع وان اراد انه لا يزول الاعتقاد
بوجود السبب مطلقا فهو مسلم لكن هذا لا يفيده لان الخصوصية الموجب
الخاص المتصف بالامكان لا يطلق السبب فافهم وانا الاخر ان قلت
لصحة انتفاء الشيء في الموجود والمعدوم وصحة اتصاف الوجود الواجب
بالامكان والشرطية الاولى ممنوعة لاحتمال ان يكون وجود كل ما يمكنه
زائدا عليها حينئذ اي على تقدير ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا يكون
قيام بعض افراده بحيث وهو الوجود الواجبي فلا يجب زوال اعتقاد
بزوال اعتقاد الخصوصية لا على الاول فلان الاعتقاد باحد المتغايرين
لا يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد بالآخر ولا على الثاني فلانه لا خصوصية
له حتى يزول الاعتقاد به عند زوال الاعتقاد بتلك الخصوصية وتوجيه ان يقال
لانه انه لو لم يكن الوجود مشتركا معنويا فزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد
الخصوصية لان الوجود المعتقد ان كان هو الوجود الواجبي فيحتمل ان لا يكون
الوجود مشتركا معنويا ويكون الوجود الواجبي قائما بنفسه لا خصوصية له فلا اعتقاد
به لا يزول بزوال اعتقاد شيء من الخصوصيات لبرائته عنها وان كان
هو الوجود الممكن فيحتمل ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا يكون زائدا على
ماهيات الممكنات فلا يزول الاعتقاد به بزوال اعتقاد الخصوصية لان
الاعتقاد باحد المتغايرين لا يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد بالآخر
وفيه نظر لان الاعتقاد باحد المتغايرين يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد

بالآخر اذا كان مختصا بذلك الآخر بحسب اعتقاد، وفي الحواشي التقييد
توجيهه ان يقال لانه زوال اعتقاد الوجود بمقال اعتقاد الخصوصية لجواز ان يكون
بعض الموجودات قائما بماهية ومعتقدا انه جوهر مثلا ثم عند زوال اعتقاد الخصوصية
وهي الجوهرية في المثال لا يلزم زوال اعتقاد الوجود المفروض اذ ليس مختصا
بالجوهر حتى يزول بزواله وفيه نظر لانه انما يصلح سندا للمنع الشرطية لو كان مراد
المستدل من الخصوصيات الخصوصيات سواء كانت مطابقة لما في نفس الامر او لا
اما لو كان المراد الخصوصيات التي في نفس الامر فلا يصلح سندا وهو ظاهر والحق انه
على التقدير الاول لا يصلح سندا ايضا لان للمستدل ان يعتقد الخصوصية جوهرا
فيكون الوجود مختصا بالجوهر بحسب اعتقاده، فيزول اعتقاد وجود الجوهر
بزوال اعتقاد الجوهر ولا يخفى ان الاولى ان يقال بتغاير ليرد على التوجيه الذي
ذكرنا والذي يدل على ان المراد ما ذكرنا لا ما ذكر في الحواشي انه لو قال لاحتمال
قيام بعض افراده، الى آخره لاغناه عن قوله ان يكون الى قوله ويجوز على تقدير
كون المراد، في الحواشي فيكون ذكر الجواب على ذلك وكذا الثانية اي كذا
الشرطية الثانية ممنوعة لان المقابل لعدم كل ما يمكنه موجودا الخاص بها
واذا كان كذلك فنقول الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما فيكون بمنزلة
قولك السواد اما ان يكون موجودا بوجوده الخاص او معدوما ان كان الشيء
اشارة الى ما يمكنه موجودا كالسواد مثلا وبمنزلة قولك الشيء اما ان يكون موجودا

باطلا الوجودات المتخالفة في الماهية او معدوما ان لم يكن اشارة الى ماهية
معينة بل كان مطلقا والفساد موجود القسمة في القسمين في كل من المثالين
واضح لاستحالة ان لا يكون موجودا بوجود الخاص ولا يكون معدوما او ان
لا يكون موجودا باحد الوجودات المتخالفة في الماهية ولا يكون معدوما وهو ظاهر
واما ذكروه لبطلان التالي الاول وفي بعض النسخ تالي الاول اي تالي الشرطية
الاولى فمضيعة لجواز ان يكون الاشتراك لفظيا فلهذا لا يزول اعتماد الوجود
بزوال اعتماد الوجود وزوال اعتماد الخصوصية حتى توجيهه على ما في الحواشي التطبيقية
ان يقال لانا نختار ان لا يزول اعتماد وجوده ان عنيت به الوجود الذي كان
ذلك السبب موجودا به سواء كان عينه ماهيته او زائدا عليها ومسلم ان عنيت
به ما يطلق عليه الوجود بالاشتراك اللفظي ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه
لان اللازم زوال اعتماد الوجود الذي كان السبب موجودا به فالمنفي غير اللازم
واللازم غير منفي ولو جعل المنفي هو اللازم منعنا الشرطية والسند ظاهر وهذا
الذي ذكرناه في نفي التالي يمكن ايراده على اللازمة بان يستدل على التالي
بمنع الملازمة على احد التقديرين ونفي التالي على الاخر على الاسلوب الذي ايراده
اولى وذلك بان يقال ليس معنى باعتماد الوجود في قولك لان اعتماد الوجود
بزوال اعتماد الخصوصية ان عنيت به اعتماد الوجود بحسب المعنى فاللازمة ممنوعة
لكن نفي التالي صحيح فان الذي لا يزول بما ذكرتم في بيان نفي التالي هو اعتماد الوجود

بحسب اللفظ وان عنيت به اعتماد الوجود بحسب اللفظ فالملازمة ممنوعة اذ على
تقدير ان يكون الوجود مشتركا لفظيا يجوز اطلاق لفظ الوجود على اية خصوصية
كانت حادثة او زائلة كمن في كل منهما بمعنى آخر كالعين فاعلم ذلك فانه
مما وضوحه وتحقق وعلم منه اي مما ذكرنا في ضعف بطلان تالي الشرطية الاولى
ضعف بطلان تالي الشرطية الثالثة وهو قولنا صح انتفاءه الى الواجب والممكن
بان يقال يجوز ان يكون صحة تعلق الوجود الى الواجب الممكن لكونه مشتركا
بالاشتراك اللفظي وتوجيهه ان يقال ان عنيت بعدم الانتفاء في قولك لم يكن
مشتركا لفظيا صح انتفاءه الى الواجب والممكن بحسب المعنى فالشرطية مسلمة
لكن نفي التالي ممنوع لان الوجود انما يتعلق بهما بحسب المعنى ان لو كان مشتركا معنويا
بينهما وهل النزاع الا فيه وان عنيت به عدم الانتفاء بحسب اللفظ فالشرطية ممنوعة
لان عند التأمل باطلاق لفظ الوجود عليهما بالاشتراك اللفظي يجوز انتفاءه اليهما
على معنى انه صح ان يطلق عليهما كمن في كل واحد منهما بمعنى آخر كالعين والحواشي
التطبيقية توجيهه ان يقال لانا نختار صحة تعلق الوجود الى الواجب والممكن ان اردت بالوجود
الوجود الذي ليس مشتركا لفظيا ولا معنويا ومسلم ان اردت به الوجود الذي ليس مشتركا
معنويا فقط ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم عدم صحة انتفاء الوجود
الذي لا يكون مشتركا لا لفظيا ولا معنويا فاللازم غير منفي والمنفي غير لازم وفيه نظر والاولى
ان يقال في الاول بالوجود الذي صح انتفاءه الى الواجب الممكن ما صدق عليه الوجود

فالملازمة ممنوعة وان اردت غيره فبيّنه الثاني ممنوع ايضا لانا نقول بموجب النظر
وان اللازم عدم صحة اتصاف الوجود الذي لايكون مشتركا معنى لا ان لا يكون
مشتركا لفظا ولا معنى على ما يظهر بالتامل واما قوله والاول فحاصله ما ذكرنا
في توجيه كلام المصنف والاولى ان يقال الوجود اي الخارجي عبارة عن كون
الشيء في الاعيان او الوجود الذهني عبارة عن كون الشيء في الاذهان والوجود
المطلق وهو مطلق الكون وفي الحواشي التعقيبية هذا التعريف يناقض كونه بديهيا
وفيه نظر ولا شك ان الموجودات باسرها مشتركة في هذا المعنى اعني كون الشيء
في الاعيان ولقائل ان يقول سلمنا ان الموجودات باسرها مشتركة في الكون
في الاعيان لكن لم قلتم ان اطلاق الكون في الاعيان عليها بمعنى واحد بل
لايجوز ان يكون اشتراكها فيه كاشتراك الموجودات العينية فيها لابد من دليل
وهو اي الوجود المطلق خارجيا كان او ذهنيا على ما في الحواشي التعقيبية وفيه نظر
ليس نفس المية الممكنة خلافا لابي الحسن الاشعري وابي الحسين البصري اذ عندهما
ان وجود كل شيء موجودا حقيقته ولا واخلافيتها والا لكان تعقل كل مية ممكنة
موجودا تعقل وجوده وذلك على تقدير ان يكون الوجود نفس المية الممكنة او
مستلزما للتعقلة وذلك على تقدير ان يكون واخلافيتها لاستلزام تعقل الكل
تعقل الجزء والتالي باطل لانا قد نعقل المثلث مع الشك في وجوده اي الخارجي
والذهني لايقال هذا لايتاتى في الوجود الذهني لاستلزام تصور المثلث مع

الذهول عن تصوره لانا لانم ذلك فانه لايلزم من العلم بالشيء العلم بالعلم به وقائل
ان يقول ان اراد ان الوجود ليس نفس شيء من الميات الممكنة ولا واخلا
في شيء منها فمتيقنة ان الوجود نفس بعضها او جزء بعضها ولا يلزم من ذلك
ان يكون تعقل كل مية ممكنة موجبا تعقل وجوده او مستلزما لتعقله بل اللازم
ان تعقل بعضها موجبا تعقل وجوده او مستلزما له وفيه منع وان اراد انه ليس
نفس بعضها ولا واخلا فيها فعند ذلك على تقدير صحته لا يثبت مذهب الحكماء
وهو ان الوجود زايد على الميات الممكنة وفي الحواشي التعقيبية وفيه نظر لانا نختار
الثاني قوله قال انا نتقدم عدم تعقل وجوده وهو ممنوع فالاولى ان يقال تعقل المثلث
على التصور دون الوجود وهو غيره لكن هذا يدل على ان الوجود ليس نفس المثلث
ولا يدل على انه ليس جزءه لانه انما يدل عليه لو كان كل جزء محمولا والواقع خلافه
وانت لا يخفى عليك نظر لان حمل المثلث على المتصور دون الوجود يدل على انه غيره
في الذهن دون الخارج والنزاع فيه ولما كان اي الوجود ليس نفس المية الممكنة
ولا واخلا فيها والا لكان ضمه اليها اي ضم الوجود الى المية مما من يصدق
عليها ومن الحواشي التعقيبية فيه نظر لان هذا انما يصح ان لو صدق
كون كل ما صدق على امر صدق عليه اذا اخذ مع نفسه او مع جزء وهو ممنوع والمستند
ظاهر والتالي باطل لان السواد يصدق عليه انه قابل للوجود والعدم والسواد
مع الوجود لا يصدق عليه ذلك وفيه نظر لانه ان اراد ان نفس السواد الذي هو الوجود

لا يصدق عليه ذلك فهو ممنوع فانه قابل للوجود المضموم اليه وللعدم ايضا
والا لاحتاج ضم الوجود اليه من الامكان الذاتي للامر الوجوب الذاتي وفساده ظاهر
وان اراد ان المجموع من السواد والوجود المضموم اليه لا يصدق عليه ذلك فهو مسلم
لكن لا نسلم ان الملتزم حينئذ هو اللازم على ما مر من ان ذلك غير لازم بل الاولى ان يستدل
على التالي ويمنع الشرطية على احد التقديرين وعلى التالي على الاخر فلك ان تقول
ايش اردتم بعدم المنع حينئذ ان اردتم انه يجب ان يصدق على نفس السواد
عند ضم الوجود اليها يصدق عليها قبل ضمه اليها فهو مسلم لكن لا نسلم ان اللازم سبب
وان اردتم انه يجب ان يصدق على الهيئة المتحققة اليها الوجود ان على الجميع بما يصدق
على نفس تلك الهيئة قبل الضم فهو ممنوع والمستند ظاهر لا يقال الدعاية الشق الاول
واللازم منتف لان الهيئة قبل ضم الوجود اليها لا يصدق على نفسها انها مستعدة
للوجود والعدم والهيئة عند ضم الوجود اليها لا يصدق على نفسها انها مستعدة
للوجود والعدم لان استعدادها للوجود يقتضي ضم العدم اليها والمتغايران متضادان
فانا لا نسلم ان الهيئة قبل ضم الوجود اليها يصدق عليها انها مستعدة للوجود والعدم
لان استعدادها للوجود يقتضي كونها معدومة واستعدادها للعدم يقتضي كونها موجودة
فلو كانت مستعدة للوجود والعدم معا كانت موجودة معدومة معا هذا ولانا
لو كان داخلا فيها اي في الممكنات بمعنى الموجودات باسرها على ما يدل عليه
قوله بعد ذلك بسطرين ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم لكان

اعم الذاتيات او لا وذاتي اعم منه المشترك كما علمت ان الوجود مفهوم مشترك
بين الموجودات فكان جنسا فامتياز الانواع الداخلة فيه بعضها عن البعض
بفصول موجودة لاستحالة تقوم النوع الموجود بالامر العدمي متميزة عن الانواع
بفصول اخر كذلك الجنس ايضا في جملة الفصول موجودة لاستحالة تقوم الموجود
بالمعدوم وكذا الى غير النهاية فيلزم تركب الهيئة من امور غير متناهية وفي الجواب
التفصيلية نظر لانا ان اردنا بالفصول الموجودة ما يكون الوجود داخلا فيها فهو ممنوع
وان اردنا بها ما يصدق عليها انها موجودة فهو مسلم لكن لا نسلم احتياجها الى الفصول
اخر تميزها عن الانواع وانما كان يحتاج اليها لو لزم من صدق الموجود عليها
وعلى الوجود ايضا موجود غير لازم هذا او كان المدعى انه ليس جزءا لجميع الهيئات
الممكنة لما كان المدعى انه ليس جزءا لبعضها لتم هذا الدليل ان سلم ان الوجود
مشترك اقول على تقدير ان يكون المدعى ان الوجود ليس جزءا لجميع الهيئات الممكنة
يحتمل ان يكون صدق نتيجته بان يكون الوجود جزء الهيئة الممكنة فقط وعلى هذا لا يكون
جنسا لان الجنس يجب ان يكون ذاتيا للنوعين وفي قوله لو كان المدعى انه ليس جزءا
لبعضها لتم هذا الدليل ان سلم ان الوجود مشترك نظر لانه على تقدير ان يكون الوجود
مشتركا لا يلزم ان يكون جنسا وانما يلزم ذلك ان لو كان تمام المشترك جنسا وهو ممنوع
ويمكن الجواب عنه بان الاشتراك بين الهيئات المتخالفة اذا كان في ذاتي سواء
كان جنسا ام لا كان الامتياز ايضا بالذاتي فذلك الجزء المميز لما وجب ان يكون موجودا

يكون الوجود داخلا فيه ومتصلا ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل
متقدم وفي الحواشي التعطيلية لاشتراك الوجود بينهما وفيه نظر لان المشترك بين الشيئين
قد يكون ذاتيا لاحدهما عارضيا للآخر فيكون الواجب مركبا وانه محال والصاقها
ذلك ممنوع بجواز ان يكون امتياز الواجب لذاته عن سائر الموجودات الممكنة
التي الوجود داخل فيها بامر عدمي عارض له دون ذلك الوجود غير عارض لشيء
من الممكنات وفيه نظر لان الامر العدمي الذي ليس له تحقق البتة الذي ليس بشيء عن الممكن
عدم دخول الوجود في ماهيته قطعا واما عدم عروض الوجود لشيء من الماهيات الممكنة
فهو امر عدمي مميز للممكنات عن الواجب وهو غير عارض لها قطعا والصاقها ونحو
كون ذلك الوجود غير داخل في ماهيته قطعا والصاقها انما كان الواجب يحتاج
الى فصل متقدم لو كان اشتراك الواجب والممكن في الوجود اشتراكا نوعيا بين جزئي حقيقي
وهو ممنوع لكون الوجود متواطئا بالتشكيك ولا شيء من الجزئي الحقيقي كذلك فيه نظر
لان الكلام في الوجود الخاص لا المطلق وهو غير متواطئ بالتشكيك ثم تقول ليصل
مرجع الضمير في قوله ولانه لو كان واخلا فيها الموجودات باسرها لا الماهيات الممكنة
لم يتوجه عليه ذلك وليس في ذلك محذور بل وهو محذور فالواجب حلا عليه على
انا نقول على تقدير كون الضمير راجعا الى الماهيات الممكنة يمكن توجيه كلامه بما لا
يكون فاسدا بذلك الظهور وسوان يقال على تقدير ان يكون الوجود داخلا في
الماهيات الممكنة لا يجوز ان يكون اقتضاء طبيعة من حيث هي هي اللا وقول والا

لكان داخلا فيها فيكون اقتضاء الدخول فيها وجد وجد داخلا فيكون
داخلا في الواجب فكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل متقدم لان الاشتراك
الذاتي يستدعي الامتياز الذاتي هذا ، يمكن ان يتكلف فيه حتى يكون
سوجها ظاهرا وسوا في الوجود وكن لا المطلق المقول بالتشكيك لعدم صحة
بل الوجود الخاص الذي هو موجود في الذهن نفس حقيقته واجب الوجود
خلافا للمعتزلة والجمهور من الاشاعرة والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها
والاول يستدعي التركيب والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى المميز وكل ممكن
لابد من علة فعلة ان كانت تلك المميز لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب
تقدم العلة على المعلول بالوجود فتكون المميز موجودة مرتين مرة بالوجود السابق
والاخرى باللاحق وهو محال وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود في ايجاده
الى سبب منفصل وما كان كذلك اي مفتقرا في وجوده الى سبب منفصل لا يكون
واجبا لذاته وهو ظاهر ولئن منع وجوب تقدمها عليه بالوجود بجواز ان يكون
المميز من حيث هي علة له من غير اعتبار وجودها وعدمها كما في القابل والموجد
فان قيل لانا ان علة ان كانت تلك المميز لزم تقدمها عليه بالوجود قوله
لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود ممنوع انا لا نسلم ان المميزات
الممكنة علة قابلية لوجود واتباع انها ليست متقدمة عليه بالوجود فظهر ان
ذلك متقض تفصيلي لا قياسي فمتى كان رغم بعضهم فمقبول العلم باذكر نا من المقدمة

وبي تتدم العلة المفيدة اى للوجود بالوجود ضروري لان المفيد للوجود لابد
ان يكون له وجود فيفيد غيره الوجود وفيه نظر لانا لانسلم مطلقا بل المفيد
للوجود الذي لايكون وجوده من ذاته بل من غيره يجب ان يكون متقدما
عليه بالوجود اما المفيد الذي يكون وجوده من ذاته ويكون ملزومة للوجود
فلم لايجوز ان لاتتقدم على الوجود بالوجود لايقال اذا كانت تلك المفيدية علة تامة
لذلك الوجود فلم يكن علة فاعلية له لامتناع كون الواحد بسيطا تاما
وفاعلا لشيء واحد معا لان استحقاق ذلك متنوعة كما يجيء بعد بخلاف القابل
اى للوجود لقوله فانه مستفيد للوجود والمستفيد للوجود يمتنع ان يكون
موجودا لامتناع تحصيل الحاصل واذا كان العلم باذكرنا من المقدمة ضروريا
فمنعها لايستحق الجواب لايقال على سبيل المعارضة الوجود من حيث هو وجود
يمتنع اللابجود اى العروض والالكان ممتنعا للتجرد اى لعدم العروض
اوغير ممتنع لكن معيار الاول اى اقتضاؤه التجرد يمتنع ان يكون وجود
الممكنات مجردا اى غير عارض وعندكم وجود الممكنات غير مجرد هذا
والثاني اى عدم اقتضاء شيئا منها اقتضاء اى يمتنع اقتضاء واجب الوجود
في تجرده اى في عدم عروض وجوده الى سبب منفصل وفي الحواشي التعليقية
وفيه نظر بجواز ان يكون ممكنا وجود الواجب اقول لا اعترض عليه
بان كونه وجود الواجب امرا اضافيا تحققه في العقل فقط فلا يجوز ان يكون علة

للتجرد في الخارج لان المراد ان التجرد صفة من صفات وجوده تحقق في العقل
واتصاف الموصوف بصفة وان يكون لكونه ذلك الموصوف لا لامر مغاير وهو
كلام حق واذا كان الوجود من حيث هو وجود يقتضي اللاتجرد يكون وجود الواجب
غير مجرد هو الحق ولان وجوده معقول لان الوجود هو بهي المعقولية وحقيقته غير معقولة
وفاقا فوجوده غير حقيقته لان ما هو معقول غير ما هو غير معقول واذا كان وجوده
مغايرا لحقيقته كان زايدا عليها لامتناع وجود في حقيقته ولان وجوده لو كان عين
حقيقته فاما كان اى وجود واجبا لان الوجوب امر اضافي لايمكن تعقل الاثنين
امرين واذا كان كذلك استحال ان يعرض لوجوده الوجوب على تقدير كونه غير
حقيقته اذ ليس هناك شيء سوى الوجود والتالي باطل لما يجيء عن الاول
بان التجرد اى عدم العروض امر عدمي فلا يفتقر الى سبب وتوجيهه ان يقال لم
لايجوز ان لايكون الوجود من حيث هو هو مقتضيا لشيء منها قوله فذلك يقتضي
افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده الى سبب منفصل قلنا لانم واما يلزم ذلك
ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك وفي الحواشي التعليقية فيه نظر لانه ممكن فلابد له
من سبب اقول والعروض عليه باطل لانه ان كان ممكن لابد له من سبب بل الممكن
الوجودي لابد له من سبب لان الممكن العدمي لابد له من سبب وهو عدم سبب وجوده
فان عدم العلة علة لعدم المعلول ولا يجوز وجوده واجب عند الخصم لانه ممكن
بطلان التالي تم بقي هذا المفهوم واجب ولا مانع من ان يكون الممكن في نفسه واجب الوجود بالغير

وعن الثاني لانم ان وجوده معقول بل المعقول الوجود من حيث هو وجود الذي
هو لازم لوجوده الخاص الذي هو عين حقيقته وتعقل اللازم لا يستلزم تعقل الملزوم
بالحقيقة وعن الثالث لانم عروض الوجوب بل الوجوب عين ماهيته كما سبق من
عليه وفيه نظر لانه فسر الوجوب باقتضاء الشيء الوجود فهو على ما فسر امر اضافي
فكيف يتصور ان يكون عين ماهيته وما الدليل الذي ذكر على ان الوجوب عين
ماهيته فهو مدخول كما سيجيء اعلم ان اللفظ الواحد قد يقع بمعنى واحد على اشياء
مختلفة بالتشكيك اي على الاختلاف اما بالتقدم والتاخر كوقوع لفظ المعلول
على المقدار وعلى الجسم ذي المقدار واما بالاولوية وعدمها كوقوع لفظ الواحد
على ما لا ينقسم اصلا وعلى ما ينقسم لكن لا من جهته كونه واحدا واما بالقوة والضعف
كوقوع الابيض على الثلج والعاج والوجود جامع لجميع هذه الاختلافات
فانه يقع على العلة ومعلولها بالتقدم والتاخير وعلى الجوهر والعرض بالاولوية
وعدمها وعلى القار وغير القار كذلك لسواد الكرة بالشدة والضعف على الواجب
والممكن بالوجوب لكونه مبدأ لكل ما بعده من الموجودات والمعنى الواحد
المقول على اشياء مختلفة لا على السواء امتنع ان يكون ماهية تلك الاشياء اذ
جزأ منها لان الماهية المشتركة بين اشياء واجزائها لا تختلف بالنسبة اليها بل تكون
سواء اخارجيا عنها عارضا لها فحينئذ يكون الوجود المقول عليها بالتشكيك خارجا
عنها عارضا لها في الذهن لان الخارج لامتناع ان يكون الواجب لذاته

قابلا وفاعلا ولا يلزم من ذلك ان يكون وجود الواجب لذاته مساويا في الحقيقة
لوجود الممكنات لان الامور المختلفة بالحقيقة جاز اشتراكها في لازم واحد
خارجي واليه اشار بقوله ويجب ان يعلم ان اطلاق لفظ الوجود على حقيقة
واجب الوجود بنا على ان وجوده عين حقيقته اذ الوجود لا يطلق على الحقيقة
من حيث هي حقيقة بل ان اطلق فانما اطلق من حيث هي وجود وعلى سائر ما يقال
وجود سائر الموجودات الممكنة بالتشكيك فان بذلك يحل لك كثيرا من الشبه
منها الشبهة الاولى من الثلثة المذكورة آنفا وذلك لانه ان عنى بالوجود في قوله
الوجود من حيث هو يقتضي التجرد الوجود المقول بالتشكيك او وجود الممكنات
اخترنا انه يقتضي التجرد قوله لو كان كذلك يلزم ان يكون وجود الواجب ايضا
كذلك قلنا لانم وانما يلزم ذلك ان لو كان وجوده قويا مساويا للوجود المقول
بالتشكيك او لوجود الممكنات في الحقيقة وذلك ممنوع وان عنى به وجود الواجب
لذاته اخترنا انه يقتضي التجرد قوله لو كان كذلك يلزم ان يكون وجود الممكنات ايضا
كذلك قلنا لانم والمستند حاضر هكذا ذكر المدقق في شرح المطالع لا يقال على
تقدير ان يكون الوجود المقول بالتشكيك مقتضيا للتجرد يلزم التجرد في وجود الواجب
لان اللاتجرد اذا كان من لوازم الوجود المطلق اللازم لوجوده الخاص كان لازما
لوجوده الخاص لانا نقول من الجائز ان يعنى بالوجود المردد الوجود المقول بالتشكيك
فلا نم انه يقتضي اللاتجرد قوله والا كان مقتضيا او غير مقتض لشيء منهما قلنا اخترنا

الثاني قوله يلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى سبب منفصل قلنا لانم وانما يلزم ذلك ان لو كان الوجود المقول بالتشكيك هو الوجود المجرد وليس كذلك اذ المجرد هو الوجود الخاص المطلق والمانع من اقتضاء الخاص للاشتقيه العام وان عنى به وجود الممكنات نختار انه يقتضي التجرد وان عنى به وجود الواجب نختار انه يقتضي التجرد ومنها الشبهة الثانية من الثلثة لان قوله في الصغرى وجوده معقول ان عنى به الوجود المطلق اي الواقع بالتشكيك فسلم ويلزم منه ان يكون حقيقته مغايرة لذلك الوجود والحكاء قايلون به وان عنى به وجود [illegible] فان من يعتقد ان حقيقته غير معلومة وهي عندنا هذا الوجود فكيف يسلم انه معلوم واعلم ان العقلاء اختلفوا في الوجود الذهني فاثبته الحكاء ونفاه المتكلمون والخلاف انما نشأ من اختلافهم في تفسير العلم فانه لما كان عند الحكاء عبارة عن حصول صورة المعلوم في الذهن لزمهم القول بالوجود الذهني وعند المتكلمين لما كان عبارة عن نسبة تتحقق بين العالم والمعلوم او صفة حقيقية قايمة بذات العالم موجبة للعالمية المرجعة الى هذه النسبة المكروهة وافتح المولف على ما هو مبنى الحكاء بقوله واعلم انا نتصور امور الا وجود لها في الخارج ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا لان ثبوت الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء واذ ليست في الاعيان فهي في الاذهان فثبت القول بالوجود الذهني وفيه نظر لان اللازم من توقف ثبوت الصفة للشيء

فرع ثبوت ذلك الشيء كون تلك الامور ثابتة فلا يلزم من الثبوت الوجود حتى يلزم من عدم وجودها في الاعيان وجودها في الاذهان ولا لانه تصدق على المعدوم المطلق انه متقابل للوجود مع انه لا وجود له لا في الذهن ولا في الخارج ولا لان ثبوت الوجود الذي هو صفة وجودية للماهية لا يستدعي ان تكون الماهية موجودة قبل ذلك والا لزم ان يكون لها قبل وجودها وجود وهلم جرا الى نهاية لا يجب عند الاول بان الثبوت هو الوجود ومن قال بان الثابت قد لا يكون موجودا فسيجيء بطلان قوله على انا نضرح بالوجود ونقول ثبوت الصفة للشيء فرع وجود ذلك الشيء واذ ليست موجودة في الاعيان فهي موجودة في الاذهان وعن الثاني بانا لا نسلم ان الحكم بالمقابلة حكم بامر ثبوتي لان معناه عدم الاجتماع وان سلمنا فلا نسلم ان لا وجود له في الذهن بل له وجود ذهني كما سيذكره المصنف وعن الثالث بان المدعى ان المحكوم عليه بالصفة الوجودية التي هي غير الوجود يجب ان يكون موجودا هكذا ذكره الامام والاولى ان يقال المدعى ان المحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا سواء كان مع تلك الصفة او قبلها وعلى هذا فلا شك في ان الماهية المحكوم عليها بالوجود ايضا موجودة بل لان قوله واذ ليست في الاعيان يناقض قوله فهي في الاذهان او كل ما هو موجود في الاذهان عند موجود في الاعيان ويمكن الاعتذار عن ذلك وانما ذكر افضل المتاخرين من ان الاحكام الثبوتية التي استدل بها على ثبوت ان لا وجود له في الخارج هي باطلة لان المحكوم عليه بالوجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج

فيبطل الاستدلال على الوجه الذهني وان الادبها الثبوت الذهني كان استدلالا
بالشيء على نفسه وان عطف على قولنا انا نتصور الخ واعلم انا نتصور والعلم ان
الحقايق الكلية لا وجود لها الا في الاذهان اذ لها وجود بالضرورة وليس في الاعيان
او كل موجود في الاعيان فهو متشخص ولا شيء من المتشخص بكلي فلا شيء من الموجود في
الاعيان بكلي فلا شيء من الكلي بموجود في الاعيان ولا يعارض ذلك بان الحقايق
الكلية لا وجود لها الا في الاعيان اذ لها وجود ليس في الاذهان اذ كل موجود
في الاذهان فهو موصوف بتشخصه في نفس تشخصه ولا شيء مما هو موصوف بتشخصه في نفس تشخصه
بكلي لانا نقول انه لا شيء مما هو موصوف بتشخصه في نفس تشخصه بكلي لانا نريد بكلي معنى بكون
الشيء كليا مطابقته لما في كل واحد واحد من اشخاصه والصورة الذهنية كذلك
بخلاف الموجود في الخارج فانه لا يكون مطابقا لشيء من الاشياء اصلا ضرورة
بهذا قيل فيه نظر لان بعض الجزئيات قد يكون مطابقا لبعض والحق ان كلية الطبيعة
كالخطين المتوازيين باعتبار انها ذات مثال ليست متواصلة في الوجود لتكون نسبة بعضها الى بعض
مثال اخرى لما رتع او سيتوع فمن حيث انها مثال اخرى لا مغايرة بينها واما موجودة
الوجود وبصح مطابقتها الكثيرة تسمى كلية لا باعتبار مطابقتها الكثير من حيث هو لانها كلها
مع ذلك غير متخصصة اذ لها تخصص بامور تخصها في الذهن لعدم الاشارة اليها
وكونها لا تقبل الاشارة لا وضع لها وذلك لغاية الامر انها في الخارج فان قيل ليست
مثالا لشيء آخر وهو ظاهر لا يقال لو حصلت الحوان والبرودة الكليتان في الذهن لزم

ان لا يكون تصور الشيء تصورا له

اجتماع الضدين ولكان الذهن حارا وباردا معا عند حصولها فيه لانا لا نعني
بكون الماء حصلت فيه الحرارة وكذلك البارد لانا لم نحقق التضاد بين الامور
الكلية لعدم تناقضها على موضوع واحد ولانم ان الحرارة والبرودة الكليتين لو حصلتا
في الذهن يلزم كون الذهن حارا وباردا معا وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل
منها بعينها وليس كذلك بل الحاصل صورتها وشبحها ولانم ان صورتها تقتضيان
الحرارة والبرودة في محلها واليه اشار بقوله ولانم اقتضاء الصورة الذهنية الحرارة
والبرودة قال الامام يجب ان هذا المنع ان صورة الحرارة وشبحها ان كانت حارة
بعينها فالاشكال باق والا بطل القول بحصول الحرارة في الذهن والمفروض ذلك
وهو ضعيف لانا لانم ان المفروض ذلك بل المفروض ان صورة الحرارة حاصلة فيه
لا يستلزم صورة الحرارة ان كانت هي بعينها عاد الاشكال وان كانت غيرها لم يكن
ادراك الحرارة ادراكا لها لان ادراك الحرارة اذا كان عبارة عن حصول صورتها
في الذهن فعند حصولها تكون الحرارة مدركة سلمنا اقتضاء الصورة الذهنية الحرارة
والبرودة لكن لانم ان الذهن قابل لها اذ لابد من العلة القابلية في حصول الاثر
كالابد فيه من العلة الفاعلية واليه اشار بقوله وقبول الذهن لها اي ولانم قبول
الذهن لها لنتايعين يقول لانم انا نتصور الحرارة لا وجود لها في الخارج بل كل ما
نتصوره فله صورة موجودة قايمة بنفسها قال المصنف شيخ المتكلمين فان الخاطرين
ذهب الى انه لابد في كل طبيعة نوعية من شخص باق ازلي او في شيء من الموجودات

الغايبة عنا وكيف وهذا هو الذى ذهب اليه الحكما فانهم اتفقوا على ان جميع
الامور المتاسبة فى العقل المثال ثم قال ان هذا المنع مكابرة لانا نعلم بالضرورة
انا نتصور الامور المتاسبة الموجودة فى الخارج فكيف يمكن منعه والعقل الذى
علمت من افلاطن وجودها غير معلوم فان ارسطو ذكر ادلة كثيرة لابطالها وعلى
تقدير صحة وجودها فنحن انما نتكلم فى طبايع الانواع الممكنة الوجود لافى كل
طبيعة ممتنعة الوجود كانت او ممكنة فان العاقل كيف يقول ان تشخصات الطبيعة
التى امتنع وجودها فى الخارج موجودة فى الخارج ازلا وابدا هذا ما قال المصنف غيره
فى هذا الموضع وينبغى ان يعلم ان افلاطن المريد لم يذهب الى ان كل ما يتصور
فلابد ان يكون موجودة قايمة بنفسها بل الى ان الصور المرئية فى المرايا وغيرها من الاجسام
الصقالية والصور المتخيلة وامثالها امور موجودة قايمة بنفسها اذ لو كانت
الصورة فى المرآة مثلا اختلفت رؤية الشئ فيها باختلاف مواضع النظر اليها فان
الهيات الثابتة فى الاجسام كالسواد وغيره لا تختلف رؤيتها فيها باختلاف
مواضع نظرنا اليها كما يختلف على ما يشهد به التجربة فليست فى المرآة ولا فى الهوا
لانه شفاف لا يظهر فيه شئ مع انا قد نرى عند نظرنا فى المرآة ما هو اعظم من الهوا
كالسماء وليست هى صورتك بعينها على ان ينعكس الشعاع من المرآة الى وجهك
والى كل ما يرى فى خلاف جهة المرآة فان القول بالشعاع باطل من وجوه كثيرة
وبعضها يجى فى هذا الكتاب بل هى صور جسمانية موجودة فى عالم متوسط بين عالمى العقل

والحس نسمى بالعالم المثالى وهى قايمة بذواتها معلقة لا فى مكان ومحل وقد تكون
هذه الصور المعلقة لا فى مكان ومحل مظاهر فصقع المرآة مظهر المرآة وصقع الخيال
مظهر الخيال وكذا الحس المشترك وغيرها من القوى الجسمانية لامتناع انطباع
الكبير فى الصغير والمتباينة على الكلية العقلية سيما اذا كانت من الطبايع الممتنعة
فلم يذهب الى ان لها صورا قايمة بنفسها موجودة فى عالم الحس او المثال او العقل
وتلك الصور المعلقة ليست مثل افلاطن كما زعم فان هذا مثل ثابتة فى عالم المثال
ومثل افلاطن عقول مجردة مدبرة للانواع الجسمانية فانه ذهب الى ان لكل
نوع جسمانى من الافلاك والكواكب والبسايط العنصرية ومركباتها ربا هو
نور مجرد عن المادة قايم بذاته معقول به مدبر له وحافظ اياه وهو المعنى
الفاعلى والمولد فى النبات والحيوان والانسان لامتناع صدور هذه الافعال
المختلفة فى النبات والحيوان عن نوع بسيط لا شعور لها وغنى عن انفسنا
والانسان لنا شعور بها فجميع هذه الاحوال من الارباب واليه اشار نبينا عليه
افضل الصلوات واكمل التحيات بان لكل شئ ملكا حتى قال ان لكل قطرة من المطر تنزل
معها ملك وتلك الارباب النورية هى المثل الافلاطونية والمثال وان كثر استعماله
فى النوع المادى وهو الصنم حتى كانه اختص به فانه استعمل فى رب النوع
لان كلا منهما مثال للآخر من وجه فكما ان الصنم مثال لرب الصنم فى عالم
الحس فكذلك رب الصنم مثال للصنم فى عالم العقل ولهذا سمى ارباب الاصنام بالمثل

(الاصنام هنا الاشخاص الموجودة
فى هذا العالم فتكون اشخاصا
لانواع الارباب فتكون الارباب
انواعا للاصنام)
(فى هذا العالم والارباب اشخاص
لنوع الصنم على معنى ان النوع
فى هذا العالم)
(نوع موجود فى هذا العالم
والعقل والارباب فى عالم العقل
فيكون الصنم فى هذا العالم
نوعا والارباب فى عالم العقل
نوعا)

وانما طولنا فی ذلک لیعلم ان ما نقل عن افلاطن وغیره من الحکما الکبار اولی
الایدی والابصار لیس مطابقا لما ذهبوا الیه وما ورد علیهم وان کان مستوجبا
علی ظاهر اقاویلهم لم یتوجه علی مقاصدهم حتی کلماتهم مرموزة ولا ترد علی الرمز
وقد ذکر هذا اللفظ بعینه سوریانوس فی مناقضة ارسطو لافلاطن والموجود
فی الذهن موجود فی الخارج لان الذهنی من الموجودات الخارجیه وکل ما یکون
موجودا فی الموجود فی الخارج یکون موجودا فی الخارج فعلی هذا لا ینتج الوجود
الی ذهنی وخارجی بان یحقق الوجود الذهنی دون الخارجی فی صورة ما بل کل وجود
فی الحقیقة وجود خارجی الا ان الممکنات کالانسان والشجر والحجر تارة توجد خارجیة
بشخصها وتارة توجد فی النفس الاول یعنی بالوجود العینی والثانی بالوجود الذهنی
وان کان کل منهما وجودا عینیا قیل لو صح هذا لزم ان تکون المحسنات موجودة
فی الخارج حقیقة ووجودها فی الذهن عند تصورها مجازا لانه لو لم یلزم ذلک ان لو کان
الحاصل عند تصورها هی بشخصها ولیس کذلک بل صورتها علی معنی انه یحصل منها صورة
مطابقة لها فی الذهن بحیث لو وجدت فی الخارج الی غایة بشخصها لکانت هی بعینها
لامتناع الاعراض غیر قابلة بشخصها لتیامها بالمحال انما یلزم ان لا تکون من القسم الاول
اصلا لان المراد بتیامها بشخصها عدم التیام بالنفس وما لا یقوم بالنفس قد یقوم
بغیرها والموجود خیر والمعدوم شر هذا معتقد مشهور وما صححوها بالحجة بل قنعوا
فیها بالامثال وقالوا القتل لیس شرا من حیث ان القاتل کان قادرا علیه ولا من حیث

ان الآلة کانت قطاعة ولا من حیث ان عضو المقتول کان قابلا للقطع بل من حیث
انه ازال الحی عن ذلک الشخص وموقید عدمی وباقی القیود الوجودیة خیرات
هذا ما رغبنی عن الشرح الا ان الامام ذکر فی شرح الاشارات انه قد اشتهر
بین الفلاسفة ان الخیر هو الوجود والشر هو العدم ثم اعترض علیه بان قال ان
کان مرادهم تفسیر لفظ الخیر بالوجود والشر بالعدم فلا حاجة الی الاستدلال
الذی ذکروه وان کان مرادهم الحکم علی الخیر بانه وجود وعلی الشر بانه عدم فذلک
انا بیناه ولم نجد تصور ماهیة الخیر والشر وان سلمنا تصورها فهذا تعویل علی مجرد
المثال والمثال لا یصح التعلیل الکلیة والجواب عنه انهم انما حصل العدم علی
الشر تارة فلا یلزم لهم ذلک الا بعد تصوره فلنا لکن یوجد ما هو متصور بوجه
غیر انهم انما یحاولون فی وجه استعمالات الجمهور لفظ الشر ویخصون ما یدخل
فی هذا المعنی بالذات عالمین به بالوجه لیستحق ماهیته ممتازة عن غیرها
فتتبع مدلولات هذا اللفظ واستقراء وجه استعمالاتهم دلهم علی ان الشر ماهیته
عدم وجود او عدم کمال الموجود ومن حیث ذلک العدم غیر لایق برا وغیر موثر
عندنا ولا یخفی ان البحث عن ماهیة الشی علی هذا الوجه صحیح لیس یا ستدلال
تمثیلی کما فی الباب انه مبنی علی معرفة وجه الاستعمال التی لا طریق الیها الا
الاستقراء والمعدوم اما المعدوم الممکن الوجود لیس بشی لانه محل الخلاف او لا خلاف
فی ان المعدوم المحال لیس بشی والمراد من المنفی لیس بشی ای لا تکون الهیات ای الماهیة

مستقرّ في الخارج عاريّة عن صفة الوجود والامكان لها كون في الخارج ما لا يكون
له كون في الخارج له كون في الخارج وانه ج وفيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان
المتقرر في الخارج عين الكون اي الموجود فيه او مستلزما له وهو ممنوع فان المتقرر في
الخارج عندهم اعم من الكون فيه اذ كل موجود عندهم مستقر في الخارج دون عكسه لان
المعدومات مستقرة في الخارج وليست بموجودة فيه وما صح الامام عليه اي على ان
المعدوم ليس بشيء بان المعدوم اما مساو للمنفي او اخص منه مطلقا او اعم مطلقا لامتناع
المباينة والعموم من وجه بينهما لامتناع صدق المنفي دون المعدوم والثالث اي
كونه اعم من المنفي مطلقا باطل للزوم اي على تقدير كونه اعم مطلقا يجب ان لا يكون شيئا
محضا اي يجب ان لا يكون المفهوم منه عين المفهوم من المنفي لان لا يصدق عليه المنفي
والالكان اللازم بطلان العموم لوجوب كون المحمول اعم او مساويا لا عدم الفرق بين
العام والخاص على ما قال والالم يتحقق بين العام والخاص فرق لكون كل منهما شيئا محضا
ح وهو ج واذا وجب ذلك فالمفهوم من المنفي المحض والعدم الصرف فيلزم حينئذ
ان يكون المفهوم منه الثبوت اذ المغاير للمنفي المحض والعدم الصرف هو الثبوت فهو
اذن ثابت وهو اي المعدوم صادق على المنفي فمنفول كل منفي معدوم وكل معدوم ثابت
فكل منفي ثابت وانه ج وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم كونه شيئا محضا ثبوته بجواز صدق
المنفي عليه لعدم انحصار المهيات في المحض والثبوت نعم لا يخلو ما صيته ما
عزا احدهما لان كل مهية هي عين احدهما فتتفق احد الامرين الاوليين وايا ما كان

ينتفي قياس بكذا كل معدوم منفي وكل شيء من المنفي ثابت اما الاول فلوجوب صدق
العام على جميع افراد الخاص وصدق احد المتباينين على جميع افراد المساوي للآخر
واما الثاني فبناء لاتفاق على ان شيئا من المعدوم ثابت وهو المط وفيه نظر لان لانم الحصر
ان عنى بالمعدوم المعدوم الممكن بل بينهما مباينة لكون المنفي هو المعدوم المتنع وان
عنى به المعدوم المطلق فلم لا يجوز ان يكون اعم ويكون شيئا محضا قوله لو كان شيئا
محضا لم يبق فرق بين العام والخاص قلنا لانم بل يمتاز الخاص عنه بانه يمتنع وجوده
في الخارج دون العام بجواز حصوله في المعدوم الممكن الوجود هذا غير متوجه لانه لو كان
المفهوم من المعدوم المنفي المحض لم يبق فرق بينه وبين المنفي بالضرورة ولكنه حل
قوله على انه لو صدق عليه المنفي المحض لم يبق فرق وله ذلك منع قوله سلمنا ان
عدم امتياز الخاص عن العام على تقدير ان يكون المعدوم شيئا محضا لكن الصادق
قولنا بعض المعدوم ثابت لان قولنا المعدوم ثابت مهملة لا كل معدوم ثابت
لاستلزامه بالمنفي الذي هو معدوم وهو اي قولنا بعض المعدوم ثابت لا يصلح ان
يكون كبرى للشكل الاول اذ كبراه يجب ان تكون كلية قال الامام في المباحث المشرقية
الاستدلال الذي ذكرناه برهان في الموضع البديهي الاولي الذي وجدنا قد بينا
ان الوجود نفس الحصول في الاعيان ومن اجل هذا الحصول يجامع اللاحصول فقد
خرج عن عزيزة العقل اعتبارا اي الذاهبون الى ان المعدوم شيء بالتفسير المذكور
بان المعدوم معلوم لانا قد نحكم على المعدوم والحكم على الشيء يستدعي كونه متصورا ومعلوما

صفة وكل معلوم ثابت وقد اعترفوا عليه بان كل معلوم متميز عن غيره وكل متميز
عن غيره ثابت اما الاول فلان ما لا تميز له في نفسه يستحيل تعلق العلم به اذ ليس
تعلقه به اولى من تعلقه بغيره واما الثاني فلان امتياز الشيء عن غيره صفة من صفات
ذلك الشيء وثبوت الصفة للشيء فرع على ثبوته في نفسه فالمعدوم ثابت ليس في ذلك
الثبوت الوجود فيلزم استواء المتميز في الخارج مع عرايه عن صفة الوجود او لفظ
الثبوت لا يطلق الا على احد هذين القسمين والكبرى ظاهرة اما بيان الاولوية
فلانه لو ليست ثابتة في الخارج ضرورة او وفاقا قال الامام منشأ هذا الكلام
هو الجهل بان للماهية وجودا في الذهن وينبغي ان يعلم ان القائلين بان المعدوم
شيء يفرقون بين الموجود والثابت بين المعدوم والمنفي ويقولون كل موجود
ثابت ولا ينعكس ويثبتون واسطة بين الموجود والمعدوم ولا يجوزون بين
الثابت والمنفي واسطة ولا يقولون للممتنع معدوم بل يقولون انه منفي ويقولون
ان الذوات التي للممكنات موجودة شيء وثابت والصفات التي لا تعقل الا مع الذوات
ثم حال لا موجود ولا معدوم بل هي واسطة بينهما واعلم ان الخلاصة اتفقوا على
ان اعادة المعدوم بعينه ممتنعة لامتناع تخلل العدم بين شيء واحد خلافا
للمتكلمين فانهم جوزوا ذلك واما الاكرامية واما الحسن البصري من المعتزلة واحتج المتكلمون
على ما ذهب اليه الكل بقولهم المعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت آخر
والا لاعيد مع اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا فيه لكونه من عوارضه

فيلزم اعادة الوقت في وقت آخر فلزمان زمان آخر وانه محال وحكى الامام عن
القائلين بهذا القول وجوها احدها انه لو صح اعادته لصح اتصافه بالامكان
العود بان يقال امكان العود حاصل له وهو محال لان الامكان صفة وجودية
فاستحال اتصاف العدم بل المعدوم به لان المحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون
موجودا والثاني ان يقال انه عينت بالمعدوم في ذلك فاستحال اتصاف المعدوم
به المعدوم مطلقا اي في الخارج والذهن فهو مسلم لكن لانه ان ما عدم لم يبق بوجه
للمعينة اصلا لا في الخارج ولا في الذهن وان عينت به المعدوم في الخارج فهو
ممنوع فان المحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا الا انه يجب ان يكون
موجودا في الخارج فلا يبقى هويته في الذهن وان لم يبق في الخارج يصح عليه
الحكم بامكان العود في الخارج الثاني لو امكن عوده لامكن عود كل معدوم ولو
امكن عود كل معدوم لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء ولو امكن عود الوقت
الذي وجد فيه ابتداء لامكن ان يعاد ذلك المعدوم مع ذلك الوقت على ما قال
فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتدأ من حيث انه معاد فاذن لو امكن اعادة
المعدوم لكان موجودا من حيث انه معاد وانه باطل فالمعدوم مثله وفيه نظر لان
ذلك انما يلزم لو اعيد في ذلك الوقت لا عينه في وقت آخر والصواب فيمكن ان يعاد
في ذلك الوقت الثالث لو امكن عوده لامكن عوده مع مثله لان حكم الامثال واحد
فيما يجوز وفيما لا يجوز وانه محال لاستلزامه عدم الامتياز بين الاثنين والعقل الصريح

حاكم ببطلانه وقيل ان توقف الحال انما يلزم من مجموع فرض وقوع الاعادة مع حصول
مثله ولا يلزم من لزوم الشيء محالا لزوم محال معين منه كالاعادة مثلا لانه
لو امكن اعادة المعدوم لما كان وقوعه في شيء من الازمنة والتقادير محالا لان من شان
الممكن ان لا يلزم من فرض وقوعه محال واللازم باطل لان فرض وقوعه في بعض الازمنة
وهو الزمان الذي حصل فيه وجود مثله محال لانا لانم الشرطية قوله لان من شان الممكن
كذلك قلنا مطلقا مسلم لكن الممكن انما لا يلزم من فرض وقوعه محال اذا لم يكن ذلك
الفرض مع فرض وجود ما يمانعه ولازم ما يستلزم وجود ما يمانعه اما اذا كان معه فلا وفي
اكواشي التعليقية منع الوجود وتشويه بان المدعى ان المعدوم لا يعاد لا المعدوم مع
جميع عوارضه وفيه اي في الوجه الثالث نظر لانا لا نسلم ان الامكان صفة وجودية
وما قيل في بيانه مردود كما يجيء مر انه اي واللازم انه لو امكن عوده لامكن عود الوقت
الذي وجد فيه ابتداء وانما يلزم ذلك لو امكن اعادة كل معدوم وهو ممنوع او لا يلزم
من امكان اعادة معدوم امكان اعادة كل معدوم ولا يمسك بعدم القايل بالفصل
لظهور ضعفه ولو جعل المدعى فيه امتناع اعادة المعدوم بعينه بشرط بقاء المنع لان
الزمان الذي وجد فيه ابتداء من مستحيلاته سلمنا لكن لا نسلم انه لو امكن اعادة الوقت
الذي وجد فيه ابتداء لامكن ان يعاد مع ذلك الوقت عالم يلزم من امكان عود كل واحد
منهما وصف امكان عود جامعا واليه اشار بقوله واللازم انه لو امكن عود كل منهما وحده
لامكن عودهما معا سلمنا لكن لما قلت يلزم ان يكون مستحيلا من حيث انه معاد وانما يلزم

ذلك ان لو لم يكن ذلك الوقت معادا واما اذا كان ذلك الوقت معادا فلا لان
المستحيل انما يوجد في زمان لا يكون ذلك الزمان معادا وانما على ما ذكرتم من الصورة
فمحال وانما يلزم ذلك لو كان معادا في ذلك الوقت وانما لم لا يجوز ان يقال فلان صدق
الشرطية المذكورة وانما يصدق لو امكن وجود مثله وهو ممنوع وتقرير على الوجه المفصل
ان يقال ان اردتم بالمثل ما يشارك في الماهية حالة بسيطة لكن نمنع الثاني ممنوع لانه
لا يلزم من عدم الامتياز بالذاتي عدم الامتياز بالعوارض واللواحق وان اردتم ما
يشارك في الماهية واللوازم والعوارض فلا نسلم انه اذا وجد ثانيا لو امكن عوده لامكن عوده
مع مثله انه لو امكن عوده لامكن عوده مع عود مثله او انه لو امكن عوده لامكن عوده مع
اعادة مثله والشرطية على التقديرين ممنوعة اما على الاول فلانها انما تكون حقة ان لو كان
عدم مثله مسبوقا بوجوده وهو ممنوع واما على الثاني فلانها انما تكون حقة ان لو امكن
وجود مثله وهو ممنوع لما ذكرتم من لزوم عدم الامتياز مع التعدد واجيبوا اي المانعون
الى امكان العود بانه لو امتنع عند ذلك الامتناع ان كان لما هو هو اي لذاته وجب
ان لا يوجد اصلا وان كان اي ذلك الامتناع لغيره كان يوجب انه يمكن العود
وهو الملتزم وجوابه ان المفروض امتناع وجوده الثاني ولا يلزم من كون هذا الامتناع
اي امتناع وجود الثاني لما هو هو ان لا يوجد اصلا بل اللازم منه ان لا يوجد بالوجود
الثاني لا بالوجود المطلق وبعضهم قرر البرهان على وجه لغز وهو انه لو كان المعدوم قابلا
للوجود لكان قابلا لعود المعدوم حتى يقال مثله اما الملازمة فبينة اذ العود الى الوجود

وما عسيته المعتدم فلان المعتدم لم يكن كذلك لم يوجد اصلا وضعفه ظاهر لان الصحيح
اعم من الوجود والامكان الاعم امكان الاخص قال الامام ناقلا عن الشيخ
انه قال كل من رجع الى فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والتعصب يشهد بصحة
الصحيح بان اعادة المعدوم بعينه ممتنعة والايشار بعيد وربما جنح المنكرون الى
لاعادة المعدوم بعينه الى دعوى الضرورة اى ما لوا اليه حتى لايحتاجون الى البرهان
وذلك حق لان كل من رجع الى فطرته السليمة علم بالضرورة ان تخلل العدم بين شيء
بعينه مما واختلف الناس في ان العدم هل يميز بعضا فرادى عما بعض الاوزام لا
فذهب بعضهم الى الاول الملازم للتعدد وبعضهم الى الثاني والمحصل اختيار المذهب الاول
على ما قاله المتقدم فيه تعدد وامتياز والا لما تميز عدم العلة عن عدم المعلول ولا عدم
الشرط عن عدم المشروط ولا عدم العلة والشرط عن عدم غيرها ولا عدم الضد عن المحل
عن عدم غيره والتوالي باطلة لان عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط
ولا ينعكس اى وعدم المعلول لا يوجب عدم العلة وان كان مستلزما له لانه لو كان علة
لما تقدم عليه ليس كذلك لان المعلول اذا ارتفع كانت العلة مرتفعة قبل وان
كانا في الزمان معا وعدم المشروط لا يوجب عدم الشرط لجواز ان يكون الشرط اعم من
المشروط وعدم الخاص لا يوجب عدم العام وعدم غيرها اى غير الشرط والعلة لا يوجب
وذلك اى لا يوجب عدم المعلول والمشروط وعدم الضد عن المحل يصح حصول الضد
الاخر فيه اى في ذلك المحل بان عدم السواد مثلا عن المحل يصح ويجوز حصول البياض

فيه وعدم غيره اى غير الضد لا يصح وذلك وفيه نظر لان بين المتعددات والمتمايزات
اعم من الذي من الاخص والخارج قال الشيخ في الفصل الخامس من المقالة الاولى من الالهيات
من منطق الشفا العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه على المضاف الى الملكات اى بل العدم
الذي يعلم ويخبر عنه هو العدم المضاف الى الملكات وفيه نظر لان هذا القول اخبار عن
العدم المطلق فان الاخبار عن العدم المطلق بعدم الاخبار عنه اخبار عنه وقد علم انه
لا يخبر عنه مع ان الخوانساري تعقبه ان مراد الشيخ من ذلك انه لا يصير مخبرا عنه في الموجبات
دون السوالب اقول وبهذا اشار الى جواب عن هذا الاشكال وتوجيه ان بيان لانم
لزوم ما ذكر من الخلف وانما يلزم ذلك ان لو كانت هذه القضية موجبة محمولة ليكون
سلبها الحكم على العدم المطلق بعدم الاخبار عنه وليس كذلك بل هي حكم بسلب الاخبار عنه
والحكم بسلب الاخبار لا يستلزم الحكم بعدم الاخبار عنه اذ الاعم من الموجبة وهو ادعاه
الشيخ انه لا يصير محكوما عليه في الموجبات دون السوالب وبهذا ظهر ان ذكر المصنف في بعض
تصانيفه ولان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم
الا بعد العلم بالعدم المطلق اذ العدم المضاف هو العدم المطلق الذي اضيف الى الملكة
وهذا ابطال لقوله العدم المطلق لا يعلم على العدم الذي يعلم هو المضاف الى الملكات كما
ان الاول ابطال لقوله العدم المطلق لا يخبر عنه بل العدم الذي يخبر عنه هو المضاف الى
الملكات وقرر ان بقاله لو كان العدم المضاف معلوما لكان العدم المطلق معلوما
لكن المقدم حق عندكم فالتالي مثله اما الشرطية فلان العدم المطلق لو لم يكن معلوما لم يكن العدم

المضاف معلوما لان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره وهذه الشرطية تنعكس عكس النقيض
الى الشرطية المطلوبة التي هي قولنا لو كان العدم المضاف معلوما لكان العدم المطلق معلوما
والوجه الاختصار في اقامة ان العدم المطلق جزء من العدم المضاف والعلم بالمركب انما يكون بعد
العلم باجزائه فكلما صح تركيب العدم المطلق لا يعلم والعدم المضاف يعلم والجواب عن الاول
ان العدم المطلق يوصف على وجهين احدهما اول هذه اللفظة وحده والثاني ما دل مع اضافته
يكون عدما مطلقا وبالوجه الثاني لا يكون عدما مطلقا لكونه موجودا في الذهن معلوما
باعتبار اضافته اليه واذا كان كذلك فالاخبار عن العدم المطلق اما ماخوذا بالوجه الثاني
فانه لا يخبر عنه اذا كان ماخوذا بالوجه الاول لا يكون مشتملا على خلف ومناقضة وعن الثاني
ان قولنا العدم لا يعلم قضيته وصفية اي ما صدق عليه العدم المطلق لا يعلم ما دام عدما
مطلقا لان ذات العدم المطلق لا يستلزم عدمها المعلومية لورود قولنا فلان عنه عند وجوده
في الذهن فان اراد بجعله ميسما المطلق على تقدير معلوميته المضاف معلوميته على التقدير حال
كونه عدما مطلقا فالشرطية ممنوعة لان العدم المطلق ما دام عدما مطلقا لا يكون مضافا
الى ملكة فلم يكن العدم المطلق حينئذ جزءا من المضاف ليلزم العلم به عند العلم بالمضاف
وان اراد بجعله ميسما على التقدير معلومية على التقدير في غير تلك الحال بل حال وجوده
في الذهن فالشرطية مسلمة لكن لا يلزم من ذلك خلف ولا محال جلي بل لا يخفى وعلى المعتمد
المص صحته وذكره على كلام الشيخ قال بل الصحيح ان كلا واحد من العدم المطلق الذي
هو اللاكون المطلق والعدم الذي هو المضاف اي الذي هو اللاكون في الخارج والعدم الذي هو

هو اللاكون في الذهن صور في الذهن او نحن نقصد كلا واحد منها ونحكم عليها
بالصفات الوجودية والعدمية فيكون لكل واحد منها صورة في الذهن او النقصد
انما يكون بحصول صورة فما قيل لو كان كلا واحد من العدم المطلق الذي هو اللاكون
المطلق الذي في الذهن والخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن صورة في
الذهن يلزم ان يكون احد النقيضين يعني الاخير او الصورة في الذهن هو اللاكون فيه وهو
خلف لانه يلزم ان يكون احد النقيضين عارضا للاخير واستحالة عروض احد
اشاريتيه فغير لازم لعدم اللاكون في الذهن سواء كان لا كون في الخارج ايضا او لم يكن
ان ذكر ما في الذهن لانه نفس الكون في الذهن لا مناع ان يكون احد النقيضين
عين الاخير واذا كان كذلك فقد يعلم كل واحد من العدمات ويخبر عنه ودفع نظر لان
النزاع فيما يصدق عليه المعدوم المطلق لان مفهوم هذا العنوان ولا واسطة بين كون
الشيء موجودا وبين كونه معدوما وبعضهم اثبت بينهما الواسطة وسماها بالحال وعرفها
بانها صفة لا موجود لا توصف لا بالوجود ولا بالعدم قوله صفة يخرج عنها ما ليس بصفة
كالذوات وقوله لا موجود يخرج صفات المعدوم وقوله لا يوصف بالوجود يخرج الصفات
الثبوتية وقوله ولا بالعدم يخرج الصفات السلبية وفساده ظاهر لان العلم باذكرا
من المقدمة وهي عدم الواسطة بينهما ضروري قال الامام ان البديهة حاكمة
بان كل ما يصير معقولا اما ان يكون له تحقق بوجه ما واما ان لا يكون والاول هو الموجود
والثاني هو المعدوم وعلى هذا لا واسطة بين القسمين الا ان يعتبروا الموجود بالمعنى

بغيرها ذكرنا في رباحصلت الواسطة على ذلك التاويل ويصير البحث لفظيا وذكر
افضل المحققين ان التشبه لكل ما يشير اليه العقل الى ما له تحقق والى ما ليس له تحقق
سوا التشبه الى الثابت والمنفي وبهم لا يخالفون في ذلك ولا يثبتون بين الثبوت
والنفي واسطة كيف يقولون ان الوجود اخص من الثبوت والموجود كل ذات
لصفة الوجود والمعدوم كل ذات ليس له صفة الوجود والصفة لا تكون ذاتا
لا جرم لا تكون موجودة ولا معدومة ومن ههنا ذهبوا الى النقل بالواسطة فانهم
يعترفون بالذات كل ما يعلم او يخبر عنه بالاستقلال وبالصفة كل ما لا يعلم الا مضمحلة
الغير فكل ذات اما موجودة او معدومة والمعدوم يقال على كل ذات ليس له صفة
الوجود ويجوز ان يكون له غير تلك الصفة كصفات الاجسام عند من يثبتها للمعدومات
والحاصل المذكور محتمل عندهم بذلك والحق ان الخلاف في هذه المسئلة راجع الى
تغيير هذه الالفاظ **البحث الثاني** في المهية ان لكل شي حقيقة
هو بها هو فحقيقة الشي ما به الشي هو هو وقد تطلق الحقيقة والمهية والذات على
سبيل الترادف وقد ذكر ان لكل شي حقيقة فذكر ان تلك الحقيقة مغايرة لجميع ما
يلحق ذلك الشي سوا كان لازما له طوق اللازم او مفارقا على ما قال وهي اي الحقيقة
مغايرة لجميع ما عداها اي مغايرة لجميع الصفات اللاحقة لذلك الشي لازمة كانت
او مفارقة وعبارته ليست كما ينبغي اذ كل شي يكون مغايرا لجميع ما عداه مغايرة
والمراد ما ذكرنا فالموسيه من حيث هي موسيه لا واحدة ولا اثنان واحد على ان تكرارا

واحدها واحلة في معهوديتها او نفس معهوديتها والا لامتنع اتصافها بالاولى
واللازم باطل بل الواحد بر صفة معهودة اليها فتكون الموسيه بها واحدة و
كذا الاثنان واحدة اذا انضمت اليها كانت معها لاثنين فالموسيه من حيث هي
ليست لا الموسيه وان لم تحمل عن احد بتمامها وكذا الكلام في سائر المشتقات كالمعهود
والمشهود والوجود والعدم وغيرها فالمهية لا بشرط شي اي المهية من حيث هي
اعني الكلي الطبيعي موجودة في الخارج لا نها جزء من مشخصاتها الموجودة في الخارج
وجزء الموجود في الخارج موجود في الخارج وبشرط لا شي اي وبشرط ان لا يكون
معها شي من التعينات والتشخصات الخارجية لا وجود لها في الخارج لان الموجود
في الخارج يلحقه التعين فلا يكون مجردا بل يكون وجودها انما يكون في الذهن فقط و
التعينات الذهنية لا تنافي التجرد الخارجي والفاعل لا تاثير له في المهية وهذا هو المراد
من قولهم المهية ليست بمجعل جاعل واحتج عليه المعتزلة بوجوه لان الانسانية لو كانت
بمجعل جاعل للزم من الشك في وجود الشك في كون الانسانية انسانية كما يلزم
من الشك في موجد المهية الشك في وجودها والتالي باطل لانا لا نشك في كون الانسانية
انسانية مع شكنا في وجود الفاعل وفيه نظر لان اللازم على تقدير كون الانسانية بمجعل
جاعل الشك في صدور الانسانية عن الفاعل عند الشك في وجوده لا الشك في
كون الانسانية انسانية بل تاثير الفاعل في وجودها فقط ولهذا يلزم
من الشك في موجد المهية الشك في وجودها وفيه نظر لان الوجود من الاعتبارات

العقلية وهى لاتحتاج الى فاعل يوثر فيها فى الخارج قال الامام فى المباحث المشرقية
وفى هذا الكلام اشكال لان الانية ان كانت لماهيته فكذلك للوجود حينئذ
فان امتنع ان تكون الانية فى كونها مجهولة لزم ان يكون الوجود فى كونه وجودا
مجهولا فاذن لا حينئذ الانية مجهولة ولا وجود لما مجهول فالانية غير مجعول
اصلا فان قيل الجعول ضم الوجود الى الانية فهو ايضا مجعول لانه لولا ذلك
الضم ايضا لم حينئذ وهى ايضا غير مجهولة وبالجملة كل ما يعرض مجعولا فهو حينئذ
وذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول فانه لو كان كذلك اى لو كان البسيط مجعولا
لكان ممكنا لان المجعول الى السبب هو الامكان كما سبق وهو اى الامكان لابد ان يقوم
به على تقدير كونه ممكنا لكونه صفة وهو ان قام به قبل الوجود لكان كيفية نسبة
الوجود الى الماهية مستندة عليها وهو باطل لتأخر كيفية النسبة عن النسبة المتأخرة عن الماهية
وفى الحواشى التعليقية فيه نظر لان المراد من الامكان ههنا كون الماهية بحالة لا تستحق
الوجود ولا العدم من ذاتها وهو مغاير للامكان الذى هو كيفية نسبة المحمول الى الموضوع
فى الحكم العقلى وان قام به بعد الوجود كان امكان الشئ صفة حاصلة عن الوجود وهو باطل
لانه قبل وجوده يكون اما واجبا لذاته او ممتنعا لذاته وايا ما كان يلزم الانقلاب
وفى الحواشى التعليقية هذا لا اختصاص له بالبسيط بجواز انه فى المركب ايضا ويلزم
منه ان لا يكون شئ ما ممكنا وجوابه منع الحصر اى لانم ان البسيط لو كان ممكنا لقام
امكانه به قبل الوجود او بعده بجواز ان لا يقوم به اصلا على ان كون صفة عدمية

على ما قال بجواز ان يكون صفة عدمية فلا تفتقر الى محل يقوم به وفى الحواشى التعليقية
هذا الجواب لا يصح على مذهب الحكماء اقول لان الامكان عندهم صفة وجودية
وذكر بعض الحكماء ان الجواب الصحيح على مذهبهم ان يقال ان اردتم بالامكان
الامكان الاستعدادى فنختار قيامه بالبسيط قبل وجوده وان اردتم به الامكان
الخاص الذى هو كيفية النسبة فنختار قيامه بالبسيط بعد وجوده وليس بمحال
لان الامكان الاستعدادى للشئ لا تقوم به ذلك الشئ على ما مر بل عادته سواء كان
ذلك الشئ فى المادة كالصور والاعراض او مع المادة كالنفوس الانسانية على ان
الامكان الاستعدادى للوجود فى بالخلاف بكيف يجوز ان يقوم محل قبل وجوده
بل الصحيح ان يقال ان اردتم بالامكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية فى الحكم العقلى
فهو معنى سلبى او اضافى يحصل فى العقل من انتساب الوجود الى الماهية فلا تحتاج
الى محل سوى العقل وان اردتم به كون الماهية بحالة لا تستحق الوجود ولا العدم من ذاتها
فنختار ان قيامه بالماهية قبل وجودها فى الوجود الخارجى اذ هو بهذا المعنى متقدم
على الوجود الخارجى وعلى الاضافة العارضة لها فى الذهن واما الامكان الاستعدادى
فلا دخل له فى الاحتياج الى السبب والامكان العقلى مستغنية عن السبب
واصح من زعم انه اى ان البسيط مجعول بما تقرر هكذا لو لم يكن البسيط مجعولا
لم يكن المركب مجعولا واذا كان كذلك يلزم نفى المجعولية بالكلية واللازم باطل اما
الملازمة الاولى فلان المركب مركب من البسيط وكل ما كان كذلك كان ممكنا

عند تحقق ذلك البسيط واجبا فاذن تحقق المركب واجب عند وجوب تحقق بسايطه
لكن ذلك البسيط واجب التحقق لانا نتكلم على تقدير كونها غير مجعولة فيلزم ان يكون
تحقق تلك الماهية المركبة واجبا فلم تكن مجعولة واما الملازمة الثانية فلان الماهيات
منحصرة في البسايط والمركبات فاذا لم يكن شئ منها مجعولا يلزم نفي المجعولية
البتة واما ان اللازم باطل فلعدم نفي المجعولية بالكلية وفاقا والى الاشارة بقوله
واصح من زعم انه مجعول بان المركب مركب من البسايط فلو لم يكن البسيط مجعولا
لم يكن المركب مجعولا ضرورة وجوب تحقق المركب عند تحقق البسايط وذلك
نفي المجعولية بالكلية وهو استدلال وجه لانه ان اراد بكل ما كان كذلك كان تحققه
عند تحقق بسايطه واجبا لذاته فذلك ممنوع كيف ولو كان كذلك لما توقف
وجوب تحققه على تحقق بسايطه بل لم يكن ان يكون البسيط وان اراد انه ح كان تحققه
عند تحقق تلك البسايط واجبا نظرا الى غيره لا الى ذاته فالملازم منه وجوب تحقق
تلك الماهية المركبة لا لذاته بل لغيره عند كون تلك البسايط غير مجعولة وهذا مسلم
لكون ذلك المركب مجعولا لا انه منافيه وقد توهم بعض الناظرين في هذا الكتاب
بوجه آخر وهو ان يقال لو لم تكن البسايط مجعولة لم يكن المركب مجعولا اذ لو كان
المركب مجعولا مع عدم مجعولية البسايط يلزم تحقق المركب دون البسايط وهو ينافي وجوب
تحقق البسايط عند تحقق المركب وذلك لانه اذا لم تكن البسايط مجعولة لم تكن موجودة
والا لزم تعدد الواجب وكونه جزأ من المركب لان الموجود الذي لا يكون من تاثير

الفاعل مقتضى الواجب وهو ممنوع وهذا التوجيه انما يتم ان يكون بدل قوله
ضرورة وجوب تحقق المركب عند تحقق البسايط قولنا ضرورة وجوب تحقق البسايط
عند تحقق المركب مردود لانا لانم انه اذا لم تكن البسايط مجعولة لم تكن موجودة
بجواز ان تكون الماهيات البسيطة من حيث هي غير مجعولة وموجودة وانما مجعولة
وح لم يلزم تعدد الواجب وان قيل المراد من كون البسايط مجعولة ان وجوداتها
مجعولة فقاعد على هذا ايضا هذه المقدمة ممنوعة لانا لانم انه اذا لم يكن وجود البسايط
مجعولا لم تكن موجودة بجواز ان يكون وجودها من ذواتها ولم يلزم ايضا تعدد الواجب
بجواز ان تكون ماهياتها مجعولة وفيه نظر بجواز ان يكون المركب مجعولا اي على
تقدير ان لا يكون البسيط مجعولا وتوجيهه ان يقال ان اردتم بنفي المجعولية بالكلية
نفي مجعولية الماهيات البسيطة والمركبة فالشرطية ممنوعة وان البسايط لو لم تكن مجعولة لم تكن
شئ من الماهيات البسيطة والمركبة مجعولة لكن نفي التالي ممنوع بكيف وهذا هو
مذهب الحكماء والمعتزلة وان اردتم به نفي مجعولية الماهية والوجود وغير ذلك اي
عدم تاثير الفاعل في شئ اصلا وجودا كان او ماهية او غير ذلك فالشرطية ممنوعة بجواز
ان لا تكون ماهية المركب مجعولة على تقدير عدم مجعولية البسايط ويكون حصول وجوده
لماهية مجعولا او انضمام البسايط بعضها الى البعض مجعولا كذا ينبغي ان يفهم
هذا الكلام واذ عرفته فلا يخفى عليك عدم ورود ما في الحواشي العلمية من ان هذا
لا يدخل في الجواب لان النزاع ليس فيه وانصفته الى غير ذلك من امور فان فحصها

بعد تحقق تلك الامور وارتفاعها بعد ارتفاع واحد منها ايضا او دونا اذ يكفي
في الارتفاع ما هو اعم وهذا بخلاف التحقق فانه انما يكون للتحقق جميع اجزائه وفي
الحواشي التعليقية في ان تحققها بعد تحقق الجزء الصوري نظر اذ لا نسلم ان
تحقق الهيولى مع تحقق جزئها الصوري لا يجدي والحق ان الهيولى الزمانية لا تنافي التقدم
والتأخر الذاتي والجزء لمقتضيه يستغني عن سبب جديد لان تحقق الهيولى المركبة لما كان
مستفادا عن تحقق اجزائها في تحققت كانت تلك الاجزاء متحققة قبلها وما كان
متحققا استحال عند تحققه احتياجه الى سبب جديد يحققه وهذا الاستغناء
ان اعتبر في الوجود العيني يحال له اي لما له هذا الاستغناء، او للوجود العيني
على ما في الحواشي التعليقية الغني عن السبب وسبب التسمية به ظاهر وان اعتبر
في الوجود الذهني يحال له اي لما له هذا الاستغناء، او للوجود الذهني
على ما في الحواشي التعليقية البين البينة اذ المراد من البين ما لا ينفك الشيء
عنه في الذهن والجزء كذلك والاستغناء عن السبب اعم من الجزء اي من كون
الشيء جزءا لان الباقي اي الجزء بل كون الشيء جزءا هو الحصول على نعت التقدم
اذ جزئية الشيء للهيولى هي حصوله معها مع نعت التقدم وفي الحواشي التعليقية
وفيه تعسف والاول اي الاستغناء عن السبب الجديد مطلق الحصول اذ الاستغناء
عن السبب الجديد بالنسبة الى الهيولى الخارجية هو الحصول معها كما انه بالنسبة الى الهيولى
الذهنية هو عدم الانفكاك عنها وفي الحواشي التعليقية وفي جعله مطلق الحصول

تعسف ايضا ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم اذ الحصول المتقدم
يستلزم مطلق الحصول دون العكس فان حلول الهيولى حاصل معها غير متقدم عليها
وكذا كون الشيء بينا اعم من كون الشيء جزءا ذهنيا فان اللازم البين بالتفسير
الاخص بين الثبوت وليس جزءا ذهنيا وفي الحواشي التعليقية لو قال الجزء
مستغن عن السبب والذهني لسمي بينا اي غير منفك عنها في الذهن والخارج
غنيا اي عن السبب والجزء الذهني اخص من البين اذ ليس كل بين جزءا ذهنيا
وكذا الخارجي من الغني اذ ليس كل غني جزءا خارجيا لكان اولى من ارتكاب
بدع التعسفات وعلم منه انه لا يلزم من كون الشيء غنيا عن السبب الجديد
وكونه بينا الثبوت كونه جزءا لان كل واحد من ذينك المفهومين اعم من الجزء
والعام لا يستلزم الخاص والهيولى المركبة لا بد ان يكون لبعض اجزائها افتقار
الى الباقي ويمتنع ان يكون لكل منها افتقار الى الآخر اما الاول فلانه اذا لم يكن
لبعض افتقار الى الباقي لكان كل واحد غنيا عن الآخر ولو كان كذلك لامتنع
ان تحصل منها تلك مركبة لها وحدة حقيقية اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلانا نعلم بالضرورة ان الجواهر الموضوع بجنب الانسان لا تحصل منها حقيقة لها وحدة
حقيقية وذلك انما هو للاستغناء واليه اشار بقوله والا لامتنع ان تركب فان الجواهر
الموضوع بجنب الانسان لا تحصل منها حقيقة محققة وفيه نظر لانا نفرض ما جوزوا
من تركب الهيولى من اثنين متساويين في الربع ايضا ولان اثبات المطالب الكلية

بالاستقلال الجزئية غير سديد على انا نوقفنا ان جزأ واحدا افتقارا الى جزء آخر وهما
مستغنيان عن سائر الاجزاء معنى منها لوجب ان يحصل منهما هيئة لهما وحدة حقيقية
لافتقار بعض الاجزاء ويمكن الجواب عنه بعد التسليم عن الالتزام بان الباقي محل تالف
والعدم مفيد الحوج بنحو ان يكون افتقار البعض الى الاجزاء الباقية كلها وحدة نظر
ولمن قال الكبرى فيما ذكرتم من القياس منقوضة بصورة تركب اصلها تكون العشرة
من الآحاد وثانيتها تكون المعجون من الادوية التي تركب منها وثالثتها تكون العسكر من
الاشخاص لاستغناء الاجزاء فيها بعضها عن بعض قلنا لانم ذلك في شيء من الصور المذكورة
اذ الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري محتاجة في كل واحدة من الصور الى الاجزاء
المادية وان كانت الاجزاء المادية بعضها مستغنية عن البعض وعن الجزء الصوري
والى السوالح الجواب عنه اشار بقوله ولا ينتقض ذلك بكون العشرة من الآحاد والمعجون
من الادوية والعسكر من الاشخاص لان الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري في كل واحد منها
منتقرة الى الباقي وقد تبين ان تحوّل الهيئة الاجتماعية فيما ذكرتم من المثال ليبان الكبرى ممنوعة
اينما الى الاجزاء المادية فلا يصح تصحيح الكبرى به لانا لا نسلم ان من افتقار الهيئة الاجتماعية
فيه افتقار الجزء الصوري حتى لا يصح وانما يلزم ان لو كانت تلك الهيئة الاجتماعية هي الجزء الصوري
وليس كذلك وانما يكون ذلك في الهيئة التي لا تميز بعض اجزائها عن البعض كالمعجون لا في العشرة
افاكان كذلك لم يكن جوابكم عن الانتقاض بالعشرة والعسكر جوابا اذ الثاني فلانه لو افتقر
كل واحد من الاجزاء الى الآخر لافتقر كل واحد الى نفسه لان المفتقر الى الشيء مفتقر الى ذلك الشيء
لكل المفتقر

وهو الدور المحال والياس بقوله ولا يمكن ان يحتاج كل منهما اي من اجزاء الهيئة الى الآخر
والا لاحتاج الى نفسه لما ذكرنا لانا نقول لانم ذلك بجواز ان يكون جهة الاحتياج مختلفة لان
الكلام فيما تكون جهة الاحتياج فيه متحدة اذ المحوج ذلك واما الذي جهة الاحتياج فيه مختلفة
فيستلزم المطلوبة افتقار البعض الى الباقي على جهة غير مستلزمة للمحوج واجزاء الهيئة قد
تكون بحيث تميز وجود بعضها عن البعض والحاجة على معنى ان يكون كل واحد منها
وجودا مستقلا بحيث يجوز ان يبقى احدهما اذا بطل الآخر كما ذكرتم في مثل الخل
كالنفس والبدن اللذين يمكن اجزاء الانسان فان كل واحد منهما وجود مستقلا متميزا عن الآخر
ولهذا يبقى النفس بعد فناء البدن وفيه نظر وقد يكون بحيث لا تميز وذلك اذا وجد بعضها عن
البعض الا في الذهن كالسواد فان وجود جنسه لا تميز عن وجود فصله في الخارج بل في الذهن
فقط والا اي لو تميز وجود جنسه وهو اللون عن فصله وهو التباين بالبصر فان لم يكن
شيء منهما محسوسا باعتباره عند الاجتماع ان لم تحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا
ضرورة فلم يكن السواد سوادا لانا لا نعني بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة هذا وان
حدثت اي هيئة محسوسة عند اجتماعهما فتلك الهيئة معلولة لاجتماعهما اي لكون الاجتماع
الحاصل بينهما علة لاحداث تلك الهيئة وفي الحواشي التعليقية فنظر ان غاية ان هذه الهيئة
توجد مع الاجتماع ولا يلزم من وجود شيء مع آخر ان يكون الآخر علة لذلك الشيء قوله لانا
نريد بالمعلول الموقوف والعلة الموقوف عليه ولا شك ان الهيئة الحاصلة عند الاجتماع
موقوفة عليه لا نريد بالعلة والمعلول الموجد على ما يدل عليه قوله بل هو فاعلة وفاعلة وكونه
الموجد

فلا نم ان الهيئة موقوفة على الاجتماع اذ لا يلزم من امتناع تحقق شئ بدون آخر توقفه عليه
توقف تأخر فانه ممتنع تحقق العلة بدون المعلول مع امتناع توقفه عليه ذلك التوقف
فتكون الى تلك الهيئة الحاصلة عارضة لها ضرورة وجوب خروج المعلول عن حيز العلة عارضة
لها وفي الحواشي التعليمية ذكر انها عارضة لها نظر بل هو الممنوع بالجملة اذ لو سلم فانما يصح
ان تكون الهيئة هي المجموع فلا يكون التركيب في السواد بل في قابله وفاعله لان الاجزاء
المجتمعة قابلة للهيئة المحسوسة باعتبار وفاعلة لها باعتبار وانما لا يكون التركيب في نفس السواد
لانا لا نعني بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة والتركيب ما وقع فيها مما سلف وقد قيل ان
لازم ان التركيب في فاعل السواد لان فاعل الهيئة هو الاجتماع الحاصل بينها والتركيب في الاجتماع
اصلا لا يحاله نحن نقول لو فصلت عند الاجتماع هيئة محسوسة كانت تلك الهيئة زائدة
عليها عارضة لها فلم تكونا متوهمين لها معا لانا لا نلزم ذلك بل الهيئة الحاصلة هي المجموع
الحاصل منها الذي هو السواد بعينه والذي يدل على عدم محسوسية شئ منها عند الانفراد
هو ان اللونية المطلقة لا تعقل في الوجود الا بعد تقيدها بما يغايرها من الفصول
فالانفكاك بينهما انما يكون قبل الدخول في الوجود والشئ قبل الدخول في الوجود لا يكون
محسوسا لاستحالة وان كان احد حافتي محسوسا كان الاحساس بالسواد احساسا باللونية
المطلقة ان كان ذلك الاحد اللونية المطلقة او بما يقبضه البصر ان كان ذلك الاحد ما يقبضه
البصر فتكون طبيعة النوع هي طبيعة الجنس او طبيعة الفصل وهو جوهر وفيه نظر لجواز ان لا يحس
احد حافتي محسوسا عند الانفراد وحدث عند الاجتماع هيئة محسوسة لونية فلا يكون الاحساس

بالسواد احساسا بجنسه او بفصله والصواب وان كان احدهما محسوسا فعند الاجتماع
ان حصلت هيئة لونية محسوسة كان الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين وان لم تحصل كان
المحسوس بجنسه وفصله فلم يكن السواد محسوسا لما تقدم لا يجوز ان تحدث عند الاجتماع
هيئة محسوسة ولا يبقى الجزء المحسوس محسوسا عند فلم يكن الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين
لان ذلك بالجملة راجع الى القسم الاول لحدوث الهيئة المحسوسة عن امرين غير محسوسين
وان كان كل منهما محسوسا كان احساسا بالسواد احساسا بمحسوسين لان الهيئة واحدة محسوسة
بنفسها وهو ممنوع لجواز ان يصير المجموعان بالتركيب محسوسا واحدا ولئن سلمنا انه يكون احساسا
بمحسوسين لكن لم قلت انه ليس كذلك لجواز ان يكون محسوسان لا يميز الحس بينهما فيحس منهما
محسوسا واحدا لا يحاله يكفي في الاول بان يقال اذا كان كل واحد منهما محسوسا عند
الانفراد فعند الاجتماع والتركيب ان بقيا محسوسين كان الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين
والا فان بقي احدهما محسوسا دون الآخر كان الاحساس بالسواد احساسا بجنسه او بفصله وان لم يبق
شئ منهما محسوسا لم يكن السواد محسوسا ضرورة لانه ليس بجوز ان لا يكون شئ من اجزاء المركب
محسوسا على الاستقلال والانفراد ويكون المجموع المركب منها محسوسا فلم قلتم لا يجوز ذلك لانه
من دليل فثبت ان جنس السواد لا يتميز وجوده عن فصله الا في الذهن فقط على معنى ان السواد
اذا حصل في الذهن فصل العقل الى موجودين احدهما الجنس والثاني الفصل فان استكمل
العقل فانه يعقل ان هناك نوعا جنسا وفصلا وان كلا منهما موجود والحس لا يفرق بين
وجودهما وتحقيقه ان اللونية من حيث هي لونية مخالفة لما يقبضه البصر من حيث هي قابضة البصر

فاذن حاصل متغايران اذ لولا ذلك لكان ان يتميز احدهما عن الاخرى في الذهن لان الحكم
لو حكم بالمغايرة بين امرين وتركيبهما منهما فيما لا مغايرة بينهما ولا تركيب فيه كان ذلك
جهلا والبه الاشارة بقوله وذلك اى التميز بين وجودهما في الذهن يستدعي الاختلاف
في الخارج بين ماهيتهما والا لكان حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه خطأ فاذن هما
متغايران في الوجودين وفي الحواشي التعليقية الاصوب هما متغايران في الذهن والخارج
لان جنس السواد ليس متميزا عن فصله في الوجود الخارجي بل في الوجود الذهني فقط ونظر
لان قوله في الوجودين غير مشعر بهذا التقييد بقوله الحكم الماهية فلم يكن صوابا بل مثله
الحكم الوجود فالاصوب ان يقال الذهن فقط اى الحكم الوجود الخارجي متحدا الوجود
متغايرا الماهية والحكم الوجود الذهني متغايرا الماهية والوجود وينبغي ان يعلم ان هذا
على تقدير صحته انما يدل على ان الجزء الجنسي لا يتميز وجوده عن الفصل في الخارج بل التميز
انما هو في الذهن على معنى ان الحس لا يميز بينهما في الوجود بل المتكفل بذلك العقل وهذا غير
مناف للعقل الاول بجواز ان يكون كل واحد وجود مستقل بحيث يجوز ان يبقى احدهما اذا بطل
الآخر ولا يفرق الحس بينهما في الوجود الخارجي فافهم وفيه نظر لانا لم ان التركيب يكون في
قابل السواد وفاعله لو فيه ان لم يكن شيء منهما محسوسا بانفراده وعند الاجتماع يحصل هيئة
محسوسة وانما يلزم ذلك ان لو كانت تلك الهيئة عارضة لهما وهو ممنوع لانا انما جاز ذلك
لو لم تكن تلك الهيئة هي المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع واذا كانت تلك الهيئة هي المجموع
الحاصل منهما كان التركيب في السواد نفسه لا لاجل الهيئة وجزء الهيئة

اى اللغوي وهو ما يتركب عنه الشيء ان اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة متحدة اى
يوخذ بشرط لا شيء كان جزءا اى الاصطلاحي وماده ان كان جنسا اى وماده في الخارج
ان كان جنسا في الذهن وذلك على تقدير اخذ الحيوان مثلا لا بشرط شيء وصورة
ان كان فصلا اى وصورة في الخارج ان كان فصلا في الذهن وذلك على تقدير اخذ الناطق
مثلا لا بشرط شيء وهو لا يكون محمولا لان قبول قولهم الماده موجودة في الخارج مع قولهم
الهيئة بشرط لا شيء غير موجودة في الخارج مما يناقضان لان الماده ماخوذة بشرط لا شيء
فلنا الاخذ بشرط لا شيء قيد زائد به تجرد الهيئة عن اللواحق الخارجية وتقيدها بتقيد العدم
وعن هذا الاعتبار غير موجودة في الخارج بضرورة ان الموجود في الخارج بلحقه التشخص
وقد يراد بكون الذات في الخارج جسما او المراد بقولهم الماده ماخوذة بشرط لا شيء
هذا المعنى فانا اذا اعتبرنا الجنس والفصل واتيتنا متباينين لا يوجدان بحصل واحد كان
الجنس بهذا الاعتبار ماده والفصل صورة فاذن لا تناقض بين الكلامين فافهم وينبغي
ان يحمل قوله بشرط ان لا يكون معه زيادة مستحقة على ان الحيوان مثلا يوخذ بشرط ان يكون
ناطقا على معنى ان يكون جسما حساسا متحركا بالارادة فقط من غير ان يكون شاملا على الناطق
وبالجملة على غير هذا المعنى وان اضيف اليه وصف لغو لكان خارجا عن مفهوم حيوانيته عارضا
لما يصح بذلك ينبغي ان نفهم هذا الموضع وان اخذ من حيث هو هو من غير الالتفات الى
ان يكون معه شيء وفي بعض النسخ زيادة او لا يكون كان محمولا او جسما كان مشتركا فيه
وفصلا ان كان مختصا لا يتأتى لوجاز حمل الجزء اى الماخوذ لا بشرط شيء على الكل فان

على الانسان حيوان فان كان المراد انهما متحدان في المفهوم كان كاذبا ضرورة تغاير
مفهوم الكل لمفهوم الجزء وان كان المراد ان الانسان موصوف بالحيوانية كان كاذبا
ايضا لان الجزء متقدم والشيء من الصفة متقدم فلا شيء من الجزء بصفة وان كان المراد
انهما متحدان حقيقة حتى تنطرق صحة وضعه للآخر تقول المراد ان ما صدق عليه الانسان
صدق عليه الحيوان ولا استحالة في صدق المفهومات المتغايرة على شيء واحد وان الشيء
الذي يقال له انسان هو بعينه يقال له الحيوان لان المراد انهما متحدان في الوجود على حال
الصفة اذ ليس في ذلك معنى الحمل والوضع على ما هو المتعارف بل صحة الحمل والوضع انما تستفاد
من ذلك قالوا لان الموضوع والمحمول ان اتحدا من جميع الوجوه كان الحمل عديم الفائدة وان
تغايرا من جميع الوجوه لم يصدق على احدهما انه هو الآخر فلا بد من الاتحاد في الذات والوجود
والتغاير في الصفات والاعتبار ولما ذكرنا ان المراد اتحادهما في الوجود وكان في هذا الكلام
دقة وغموض فانه كيف يمكن ان يكون الماهيتين وجود واحدا شارحا لكيفية ذلك بقوله
لان الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تقيده بتقيد فانه لم يصر ناطقا او صاهلا
او غير ذلك من الفصول الا يكون داخلا في الوجود ومن منع ذلك فقد كابر عقله فان الوجود
لا يعرض الا للحيوان المركب اي المقيد بأحد الفصول فان الحيوان الناطق وان كان
مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود الحيوان فظهر ان الانسان مع مغايرته للحيوان
كيف يمكن اتحادهما في الوجود وحقيق ان نعلم ان هذا غير محقق بحمل الجزء على الكل بل الامر
كذلك في جميع المحمولات ذاتيا كان المحمول او عرضيا ويفرق بينهما بدخول مبدأ المحمول

في الموضوع وخروجه عنه فاعلم ذلك واعترض الامام عليه انا على اتحاد الكل والجزء في الوجود
بان الجزء من حيث انه جزء له وجود مغاير لوجود المركب المتقدم عليه فلو وصل له مع
المركب وجود اخر كان له اي للجزء وجودان وانه محال والجواب المقبول هذا ان حصول
وجود واحد للجزء مع المركب ليس كلاما مع فلو قام به لكان وجود المركب عين وجود الجزء كان
له وجودان لكان اول القولين وتوبين على هذا ان يقال الجزء من حيث انه جزء له وجود
مغاير لوجود المركب فلو كان وجود المركب عين وجود الجزء فاما ان يكون هذا الوجود
هو الوجود الذي به يتقدم الجزء على الكل او غيره والاول محال لاستلزام كون المتقدم عين المتأخر
متعين الثاني فيلزم ان يكون للجزء وجودان احدهما السابق والآخر اللاحق وانه محال واذا
عرفت ان الاتحاد في الوجود غير متحقق بالحمول الذاتي بل هو واجب ايضا في الحمول العرضي فحكم
ان يرد ذلك عليه ايضا بان يقال المحمول اذا كان خارجا عن الموضوع عارضا اياه يكفيه
صفة له والصفة متأخرة بالوجود عن الموصوف فلو كان وجود الموضوع هو وجود المحمول
في الخارج لكان له وجودان وانه محال واستشكل السؤال والجواب عنه على حال
وانه سؤال مشكل الجواب عنه صعب وقول الجواب عنه ليس بصعب لان الجزء الخارجي للشيء له
وجود متقدم عليه في الخارج وليس وجوده في الخارج هو وجوده منه عندهم لان ذلك في
الاجزاء المحمولة والجزء الذهني للشيء كالجنس والفصل له وجود متقدم عليه في الذهن وهو وجوده
هو وجوده الخارجي لا وجوده الذهني هو وجوده الذهني فلا يلزم ان يكون له وجودان في الخارج
بل غاية ما يلزم ان يكون له وجودان احدهما في الذهن والآخر في الخارج وهو غير منكر وفي الجواب

التطبيقية ان اراد بالمغايرة ان وجود الجزء مغاير لوجود الكل من حيث الذات فهو ممنوع لانه حاصل عندهم وان اراد به انه مغاير له من حيث الاعتبار فهو مسلم لان المعتبر لاحظ هذا الوجود مرة من حيث كونه للجزء ومرة من حيث كونه للكل فصار هذا الوجود وان كان واحدا بملاحظة المعتبر وجودين ثم حكم على احدهما بانه متقدم على الآخر وعلى هذا القياس وجود ان للجزء وبهذا الجواب لا يحتاج لان كلامهم مشعر بتغاير وجود الجزء في حد ذاته الجزء مستغن عن السبب عند تحقق الكل ومن الكل والجزء العقلية واعلم ان المراد بالمهيات التي تعتبر اجزاء المهيات هو المهيات المبسيطة التي لا تركيب في الخارج بل بالمكنة المهيات التي اعتبر فيها التعقل مركبة من الامور التي يظهر بالاعتبار ان كان بعضها اعم من بعض نسبي متداخلة والا متباينة ولا يريد بالمتباينة الاصطلاحية بل يريد بها ما لا تكون لفظا متداخلة فلا يتوجه ما قيل لا يلزم من عدم العموم التباين لجواز تركب المهية من امرين متساويين هما مدركان ذكر هذا القيد لانه لا يريد ما قال في الرجوع الى قوله ويكفي لحصول اعتبار ماهية بدون الصفة والمتداخلة ان كان بعضها اعم من الآخر مطلقا فان كان العام متقوما بالخاص هو هو مغايرة اي ويكون العام جاريا مجرى الموصوف والخاص جاريا مجرى الصفة فهو كالحيوان الناطق فانه ان فان الحيوان متقوم بالناطق لكونه جنسا له والجنس لما يتقوم ويتحصل بالفصل كما ان المادة اما تتقوم وتتحصل بالصورة وفي قوله لكونه جنسا له مواطئ لعدم كون الجنس جنسا للفصل لعدم تقومه فيه والامر عند بين لظهور المراد منه ومتصف به اي بالناطق لكون الناطق محمولا عليه

فيكون جاريا مجرى الصفة لا انه يكون صفة له بالحقيقة والا لتاخر عنه مع تقدمه عليه لكونه محتملا اياه وان لم يكن اي العام موصوفا به اي بالخاص مع كونه متقوما به فهو كالموجود المقول على المقولات العشر اي كالموجود في مثل قولنا الجوهر موجود الكم موجود الى غير ذلك ليصدق على الموجود انه جوهر ما هيه فان الموجود متقوم بها لكونها عارضة اياه والعارض متقوم بالمعروض وغير مستغنى بها بل الامر بالعكس وان كان الخاص كالكاتب متقوما بالعام كالانسان في الحال قولنا الان ان الكاتب حتى تحصل هذه المركبة وهو المراد من قوله فهو كالنوع الاخير المتقوم فرد اصدق للاشخاص الانسانية فان كل واحد من الخواص المطلقة اخص من النوع ومتقوم به ضرورة ان النوع يتقوم اولا بما هو متقوم بالخاصة المطلقة لعدم وجودها الا فيه وان كان كل منهما اعم من الآخر من وجه فهو كالحيوان والابيض فان كل واحد منهما يوجد بدون الآخر ويوجدان معا وكل من الثلاثة ذلك فبينهما عموم وخصوص من وجه واما المتباينة وهي الا فراد التي لا يكون بينها عموم وخصوص اصلا فهي تركب الشيء اما جملة الفاعلية كالعطاء فانه اسم لغاية معروفة بالفاعل اي حاصلة منه او اسم لغاية باعتبار الفاعل على ما في الحواشي التطبيقية او بالصورية كالاطلاق اجمالا. اسما للاثر الذي يبقى المستعير فان العقيد كالصوت الحاصل في الآلة وفي الحواشي التطبيقية هو تجوز لان الاطلاق اجعل اسما للاثر الذي فيه تغيير فلا يكون قد ركب الشيء جملة الصورية لان الشيء هنا هو الاثر المتقوم وهو مركب مع شيء والمركب هو الجملة الفاعلية فيكون قد اطلق الشيء وارادة جزء الشيء للتعلق اللام كذلك في الصورة الاثر المقوم

كالانف الاعظم اذا جعلنا الانف اسما للتقوير الذي فيه فانه ح يكون مركبا من الشئ
الذي هو الانف ومن علقة الصورية التي عرضت له وح يكون ذلك مثالا للقابلية ايضا
على ما قال او بالقابلية اذا جعلنا الانف الذي هو شئ تحته الانف الاعظم بصحيح
اسما للتقوير الذي في الانف وفي بعض النسخ للانف فانه ح يكون مركبا من الشئ الذي
هو التقوير ومن قابله الذي هو الانف او بالغاية كالخاتم فانه اسم لحلقة يتزين بها
الى فانه اسم لحلقة موضوعة لها وهو الذي يتزين بها في الاصبع واما بالعلة الفاعلية
كالرازق والخالق وكذا جميع المشتقات فانها اسماء للفاعل باعتبار الخلق او الرزق
والخلق والرزق معلولان له فصح اطلاقها عليه او بالاكون علة والا معلولا فهي اما ان تكون
حسية او اضافية او حسية وهي الاولى اما ان تكون كلها متشابهة اي غير مختلفة كالعقد
المركب من الحبات وفي الحواشي التبريزية فيه نظر لانه انما يصح لو لم يعتبر وضع الصوري اقوله
ولا شبهة عدم اعتبار الجزء الصوري في العدد اذ لا يحصل هناك عند اجتماع الوحدات
شئ عند الاجتماع ولذلك قيل الحاصل فيه هو شئ هو شئ فقط بخلاف البيت الحاصل من
اجتماع الجدران والسقف اذ يحصل هناك مع الاجتماع هيئة معتدلة بالاجتماع والترتيب
الحاصل من اجتماع الاسطقسات او يحصل هناك بعد الاجتماع شئ آخر هو بعد آخر وهو
استعداد وما واذا كان كذلك فلم يكن كلام الشيخ عند التحقيق منظورا فيه وبقي ان يعلم ان الاعتبار
الخاص الذي يستند اليه الخواص اللازمة كالتفتح والمنفعية وغيرها ليس زائدا على نفس الاعداد
التي مبلغ جملتها العدد واطلاق اسم الصورة النوعية عليه بالمجاز او مختلفة اما متوالية

كتركب الجسم من الهيولى والصورة وفيه نظر لانه تركيب مما هو علة ومعلول فالاولى
في مثاله العداة لتركبها من الكمية والعدد والشجاعة او محسوسة كتركب الحلقة من اللون
والشكل وفي الحواشي التبريزية فيه نظر لان الشكل اضافي لاعتبار النسبة فيه فالاولى
في مثاله البلغة لتركبها من السواد والبياض او نحو ذلك فيه بحث لان الشكل مفسر بتغير بين
احدهما يحيط به حد او حدود كالمربع والمثلث وغيرها وهو الشكل الذي يستعمله المهندسون
الذين يقولون انه مساو والشكل آخر او غير مساو له وخمسة وثلثة ويعنون بذلك مقدارا
مشكلا وهو بهذا المعنى من مقولة الكم فان ما احاط به حد او اكثر اما ان يكون سطحا او جسما
وثانيهما الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما كالتربيع والتسديس وغيرها
وهو بهذا المعنى من مقولة الكيف والمراد عرض النسبة للشكل فلا يخرجه عن كونه امرا حقيقيا
في نفسه لا اضافيا ويبقى ان يعلم ان المراد من الشكل ههنا الشكل بالمعنى الثاني اي الحلقة
من الكيفيات المختصة بالكميات وان كان ظاهر لفظ الشيخ حيث قال في اول الفصل
المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الاولى من قاطيغورياس الشكل واما الذي
ليس هو ولا حلقة هو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي وهو ضائر
وذلك بان يكون لون ما فيكون شكل اللون حلقة وهو يقتضي كون المراد من المعنى
الاول غير ان ما ذكره الشيخ هناك ما هو مذهب الفاضل المشهور وما يقتضيه التحقيق كما بعد
ذلك وحق ان الشكل الذي هو الكيف هو بالمعنى الثاني والثاني كما لا قرب الا بعد
لدلالته على اضافات عارضة للاضافات والثالث كالسرير الذي يعتبر في حقيقة

ماهية نوع من النبد اذ لا يكفي الاجزاء الحسية كالاجزاء الحسية في كل ماهية
بل لابد معها من ترتيب مخصوص بينها وهو امر نسبي غير مستقل بنفسه والمادة
ان كانت نوعا محصلا اي موجودا في الخارج وفي الحواشي التطبيق على معنى انه يمكن
ان يوجد في الخارج بلا انضمام فصل اليه كالحيوان الناطق بخلاف الحيوان والحساس
الابيض فانه لا يوجد الا متقارنا بفصل وايضا كل واحد من الحيوان والناطق جزء
ما صدق عليه بخلاف الحيوان الابيض فان الحيوانية والابيضية لا تقال ولا يمكن ان يوجد
في الخارج بلا انضمام فصل اليه لا يجب ان يكون جزء موجودا في الخارج بحيث لا يوجد
اصلا بخلاف النوع المحصل على ما قال وجزؤه اي جزء المادة الحسية التي هي النوع المحصل
يجب ان يكون موجودا لان جزء الموجود موجود وايضا مقابل للمادة الاعتبارية فقد تكون
مادة نوعية كالانسان وقد يكون مادة جنسية كالحيوان فالمراد بالجزء ان يريد بالنوع
في قولنا نوعا محصلا النوع الاصطلاحي لان المادة الحسية لا تنحصر فيه بل النوع الشامل
للجنس ايضا ولا يخفى ان المادة الحسية لا يمكن ان يوجد في الخارج بلا انضمام فصل اليها
وان حصلت المادة باعتبار فصل ما في الاعتبارية كالحيوان الابيض ولا يجب ايضا ان
جزءا موجودا بجواز تركيبها من المعدوم والموجود كالجاهل والاعمى وعليه ما قدمناه
لانه لا تغاير بين قولنا لا يجب ان يكون جزءا موجودا وبين قولنا يجوز ان تركيبها من المعدوم
والموجود من حيث المعنى فلا يكون الدليل زائدا على الدعوى ويمكن رده بالعناية
وتغيير العبارة فلا عبرة بها والماهيتان المتغايرتان في بعض الاجزاء اي الاجزاء الخارجية

اذا اختلفتا في الباقي كان مابه الاشتراك غير مابه الامتياز بالضرورة وانما قيد
الاجزاء بالمحمولة ليصح قوله والاول هو الجنس الثاني هو الفصل قال الشيخ ان
الفصل علة لوجود الجنس على معنى ان الفصل الجنس لا يحصل في الوجود الا اذا قارنه فصل
والعلية بهذا المعنى ضرورية والدليل المذكور يرده المعلل عليه وهو قوله والا فالجنس
ان كان علة لذهنا مجاورا وجود الجنس وجود الفصل لامتناع تخلف المعلول عن علته
وان لم يكن علة استغنى كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب ليس للشيخ بل ناصر يرد هذا
هو مزيف على ما قال وجوابه منع الشرطية الاولى اي اللازم ان الجنس لو كان علة للفصل
مجاورا وجود الجنس وجود الفصل ان اراد بالعلة الاحتياج اليه فانه لا يلزم من تحقق الاحتياج
في الجملة تحقق الاحتياج بحيث توقف الاحتياج على شيء آخر والثانية اي منع الشرطية الثانية
اي اللازم ان الجنس ان لم يكن علة للفصل مع عدم كونه علة للجنس استغنى كل منهما عن الآخر
ان اراد بها العلة التامة فجاز ان لا يكون شيء منهما علة تامة للآخر فيحتاج احدهما الى الآخر
اذا احتاج المعلول الى اجزاء العلة او احتياج المشروط الى الشرط فيصح التركيب وان لم يتم
الشرطية الثالثة وهو قوله واذا استغنى كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب بناء على ما قدم
من المثال المذكور وهو ان الجزء الموضوع بحيث لا يحصل منهما ماهية قال الامام
في ابطال قول الشيخ وجهان الاول ان الابيض فصل للحيوان الابيض ليس علة لوجوده
لتأخره عنه لكونه صفة له وما ثانيا ان الفصل لو كان علة لوجود الجنس لاستحال بقاء
الجنس الباقي بعد زوال النوع الباقية عنه لامتناع بقاء المعلول مع زوال علته والثاني باطل

اذ يجب ان كل فصل عن الخارج
النوع من نوع واحد

نخ
على معنى ان الحصة
الواحد النوعية
الجنس

لان الجسم النامي قد يبقى بعد زوال تلك القوى عنه واليه اشار بقوله والقوى النباتية
اي فصل انواع النبات فصل الجسم النامي مع ان الجسم النامي قد يبقى بعد
زوالها وبهذا بان كلام الشيخ في المسبة الحقيقية وما ذكره من ان الجسم النامي لا يبقى فيما ذكر
فلا يرد عليه وربما الجسم النامي بعد زوال القوى يبقى موضوعا اذ القوى النباتية اذا الآلات
غير الجسم النامي فعند العدم ذلك الجسم الشخص الذي هو محل تلك القوى وصدق شخص آخر
فلا يكون الجسم النامي الذي هو محل القوى النباتية باقيا بعينه بل النامي هو الجسم
النامي وفي الحواشي التعليقية هنا نظر لان المراد بالنامي ما صدق عليه انه نام لا انه نام
في الحال والا لما صدق على الانسان في حين الكهولة وانه نام ولكن ان ينمو
كونه في هذا السن غير نام ولهذا يثبت جلده عند الامزجال وكذا الاظفار وامثالها
ولئن كذلك النامي بعد زوال القوى عنه وهو يدل على ان النسخة التي وقعت اليه بدل النامي
كان فيها بدل الجسم النامي في قوله وربما الجسم النامي الجسم النامي ولهذا فسر الجسم النامي
في قوله فصل الجسم النامي بالنوع اذ قال يريد به النوع كالجوهر الجنس كالجسم النامي والجسم
في قوله ان الجسم حتى الجسم النامي اذ قال يريد الجسم النامي الذي هو الجنس وعلى النسخة
الصحيحة وهو قوله اذ الفصل لا يكون فصلا للجنس بل للنوع المركب منهما فلم يصح قوله والقوى
النباتية فصل للجسم النامي على ان يكون الجسم النامي جنسا الا ان في نظر لانه كما
يصدق عليه انه نام بالاطلاق بعد زوال القوى عنه يصدق عليه ايضا تلك القوى
اي فصله بالاطلاق فاذن لا فرق بينهما في الصدق في الجملة وايضا منع كون الانسان

في سن الكهولة والشيخوخة غير نام ليس على ما ينبغي لما ان ثبات جلده عند الامزجال وانبات
اظفاره ما دام حيا طلايدل على انه نام في هذين السنين لان النمو انما هو الزيادة
في الاقطار الثلثة على النسبة الطبيعية لا الزيادة كيف ما كان ولو سلم كان في بعض الذاتيات
اذا اخذت في لوازم دل ذلك على التركيب وذلك لان اللازم لابد له من محل تستند اليها
وهي لا يجوز ان يكون الذاتي للمشترك لامتناع اسناد اللازم الخاص الى اللازم المشترك
والا لاشتراك ذلك الخاص لامتناع تخلف المعلول عن العلة فيجب ان يكون كل منهما مركبا من
مشترك ومختص ليكون اللازم المختص لكل واحد مستندا الى ذلك الذاتي المختص او الى المجموع
الغير المجموع فان تقسم لا يجوز ان يكون مستندا الى المختص لا يكون ذاتيا وقد ذكر المختص
لا يجوز ان يكون مستندا الى مشترك فيكون مستندا الى مختص فيتسلسل او ينتهي الى مختص
ذاتي والاول باطل فتعين الثاني والمراد بالاستناد الى ذاتي مختص اعم من ان يكون
بوسط او بلا وسط وفيه نظر وفي الحواشي التعليقية في عبارته نظر لانها صريحة في التركيب
والصواب والمشتركان فيما ليس بتركيب نعم لئن سلم ان يصدق عنه بان الاشتراك في
بعض الذاتيات غير صحيح في التركيب عن المشترك والمختص والمراد ذلك لا مطلق التركيب
الذي هو صحيح واما اشتراك المختلفات في السلوب واصلاق المشتركات يعني الى السلوب
فلا يوجب التركيب اما الاول فلان كل بسيطين يختلفان بالحقيقة يشتركان في سلب عدد ما
صدقاتهما ان شيا منهما ليس بمركب واما الثاني فلان ذكر البسيط كما لنا في مثل هذا المركب
الذي احد اجزائه هو كالانسان في المثال في جميعه لاشتراكهما في جميعه الفصل لصدق الناطق

على كل واحد من الاثنين والناطق واضافته اياه الى واختلاف البسيط المركب
في بعض المذكورات كفى عدم دخول الجنس في صيغة كذا في صيغة المركب مع انه
لا تركيب فيما ذكر في ذلك البسيط ولا يجوز ان يكون التعين عدميا او العدم لامرية
له في الاعيان لا متعين به غيره فلا متعين به اى بالتعين غيره فلا يكون متعينا هذا
ولانه جزء من المعين الموجود فيكون موجودا لان جزء الموجود موجود وفيهما نظر
اما الاول فلانا لا نسلم ان كل ما لا مرية له في الاعيان لا يتعين به غيره وان يكون كذلك
ان لو لم يكن التعين عدميا وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا وجوديا مستندا الى
علة ما بحيث متى كونه شوتيا كان مضادا لما على المطلوب على ما قال فلانه مضادة على المطلوب
وفي الحواشي التعليقية بناء على ان العدم والامرية لهما في الاعيان لفظان مترادفان
وفيه نظر اذ التوارد على تقدير تواردهما استعمال القياس على صورتي غير مفيدة لا المصادرة
وسقوطه واضح مما ذكرناه في بيان المصادرة واما الثاني فلانا نسلم انه جزء من المعين ان
اريد بالمعين معروض التعين وان اريد به المركب منها فلا نسلم انه اذ المركب منها وان
صدق لاشتمال اللفظ كلا منهما موجود واما على الاول فلان المركب من العارض والمعروض
ماهية اعتبارية لا عينية واما على الثاني فلان جزء المعين الاعتباري قد يكون عدميا كما
في الجاهل والاعمى وهو اي التعين ان كان بالمعين او بالفاعل وفي بعض النسخ او بالفاعل فقط
وهو اولى لاشعاره بكون الفاعل كما في تعين ملك المعين كما في كل واحد من العشرة
العشرة او قابل الحضر نوعا في تشخص الحضر نوعا في الشخص اما على الاول فظاهر لانه

حيث وجدت المعين وجد ذلك المعين فلا يكون للمعين تشخصان متعددان واما على الثاني
فكذلك لانه حيث وجد وجد ذلك المعين وفي الحواشي التعليقية هذا اذا كان الفاعل
غير متعدد وهذا يدل على انه اذا كانت لفظة متعدد موجودة في تشخص ما جميعا واما على الثالث
فكذلك ايضا وتباين وجدت وجد ذلك المعين وان كان يتوارد مختلفة او استعدادا
مختلفة تعرض تقابل واحد كما في تعينات مختلفة اما على الاول فلتعدد التعينات
بتعدد التواردين كما في المواليد الثلثة واما على الثاني فلتعدد الاستعدادات المختلفة
المعارضة لذاته واحتج كما في العناصر وما قيل من ان الحصر في الاثنين ممنوع جواز
ان يكون التعين بالمزاج الذي حصل بالمعارض له ذلك التعين في مبدأ التكون او باستعداد
يتبع ذلك المزاج او بالعلة الصورية للمبدأ ذاتا فزاعرضا لا يقتضي ان لا يكون علة
لتشخص المبدأ المركب منها كما زعم ولان تعينات النفوس الناطقة عندنا بالنوع في حال
العلاقة وبعدها خارج عن هذا الحصر اذ قالوا امتيازها وتشخصها في حال العلاقة بهيئة
تعرض لها من قبل البدن لا بنفس البدن وتوابعه اذ البدن مباين للنفس وكذا قواه
فلا يجوز ان يكون امتيازها من البدن لان تميز الشيء عن غيره انما يكون بما له من ذاته لا بما يجوز المباين
واما امتيازها وتشخصها بعد المفارقة فباحوال وصفات ملكية او افعال وانفعالات او اكتساب
الى غير ذلك غير وارد على الحصر اذ ليس مراده ههنا ان بين الحصار على التشخص يتوقف
عليه ذلك بل مراده ان بين ان التشخص ان كان بالمبدأ او بالفاعل او بتقابل واحد
لا يكون الا استعدادات مختلفة وجب الانحصار في تشخص وان كان بتوارد متعددة او بتقابل

واحد لاستعدادات مختلفة فلا والا لم كما قال قبل ان الطبيعة ان كانت محتاجة لذاتها
الى المحل كان وجودها في المحل ابدا والا كانت غنية عن المحل لذاتها والغنى عن الشيء لذاته
لا يعوض له الحاجة لعارض فلم يكن وجودها في محل اصلا واذا كان كذلك لم يجز ان يكون بعض
افراد الطبيعة الواحدة حالا في محل وبعضها قايما بلا محل فلا يكون التعين الذي هو طبيعة
واحدة عندهم نفس ماهية الواجب وزايدا على الامور المادية على ما ذهبوا اليه والا كان
قايما بلا محل فهو واجب وقايما بالمحل فهو في المادي هذا تقرير هذا الكلام في هذا المقام فاعلم ذلك
وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم احتياجها الى المحل لذاتها استغناؤها عنه لذاتها لجواز ان لا يكون
شيء منها لذاتها بل يكون كل واحد منها لامر خارجي ولقايل ان يمنع كل مفهوم غير ناظر الى
نفسه اما ان يكون بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا فمحتاج
لذاته بل يجاب بعد تسليم كون التعين طبيعة واحدة ليس معناه على ما تقرر بالاشتراك
ان يقال لم لا يجوز ان طبيعة التعين عند قيام بعض افراده بالمحل يعرض لها الحاجة اليه بل انما يعرض
الحاجة لذلك الفرد من افراده والطبيعة من حيث هي غنية عنه لكن لا يخفى ذلك الفرد عليها
لزمته الطبيعة وذلك لا ينافي كونها من حيث هي غنية عنه لا يقال لو كان التعين
شيئا كان له ماهية كلية معقولة لكل من اشخاص التعينات قوله النوع على افراده يحتاج كل
شخص من اشخاص التعين تمايزا من شخص لفرسه الى تعين لفرسه لان الاشتراك في الماهية
الميه كان الامتياز بالتعين ولزم التسلسل لان الكلام في هذا كالكلام في ذاك وفيه نظر لجواز
ان يكون صدقها عليها بالاشتراك اللفظي لما اشتهر ولو سلم ذلك فالملازم احتياج كل واحد

من اشخاص التعينات الى ما يتميز به عن اخواته وهو جواز ان يكون عدميا كما ان التعين
التعين شيئا وكان انضمامه الى الهيه موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين لغير
والا لم يكن اختصاصه بها اولى من اختصاصه بغيرها فيلزم ان يكون متعينة قبل تعينها وانه
محال لاستلزامه استحالة تعين الهيه متعين سابق قبل تعينها بتعين اللاحق فانا نتوقف الكلام
في هذا التعين ايضا لان انضمامه ايضا الى الهيه موقوف على امتيازها عن غيرها بتعين آخر فيلزم التسلسل
وكان تعين الشخص انما لم يشاركه في نوعه ان كان بالهيه فهو ظاهر وفي الحواشي العطيه
اي غير المتعدد الخ يرد عليه ان الشخص لما لم يشاركه في نوعه بذاته وانما قيد صاحب
الحواشي الفاعل بعدم التعدد لعدم لزوم الانحصار على تقدير التعدد واذا كان الامر كذلك فلقايل
ان يمنع لم لا يجوز ان يكون التعين بالفاعل المتعدد وان كان بالقابل اي بالمادة ولا شك
ان لزوم التسلسل انما يلزم لو احتاج الى علة لكونه متعين القابل ان كان بقابل آخر لزم التسلسل
لكنه لا يلزم لجواز ان يكون تعين قابل بالهيه او بالفاعل لان القابل لما حصر نوعه
في شخصه فيلزم انحصار نوع تلك الهيه ايضا في الشخص المتعدد خلافه وان كان اي تعين القابل
بالمعلول اي بذلك الشخص او بمقبول الهيه على ما يستفاد في الحواشي العطيه اذ ذكر فيها ان
بتعين الهيه لانه مقبولها لزم الدور وفي الحواشي العطيه بناء على ان تعين القابل مبهم على الوجه
او مستند عليه وهو ممنوع لكونه متاخرا عنه تاخر الحال عن المحل والعقل توجيه لزوم الدور
على تقدير ان يكون تعين القابل مبهما في الوجود او مستندا عليه ان يقال اذا كان تعين القابل
بتعين الهيه كان تعين الهيه مستندا على تعين القابل الذي هو امر اضافي القابل في الوجود او مستند عليه

والمتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك الشيء وكونك المتقدم على المتقدم فاذن يكون تعين
المبدء متقدما على القابل الذي هو متقدم على تعين المبدء لان المقدر ان تعين ما مبدء الشخص
بالقابل والا لعض للدور الا كون القابل متقدما على ما يتقدم له لانا نقول له للاول فلم
امتناع التسلسل اللازم فانه من جانب المعلول لا يحتاج تعين المبدء الها احتياج الحال
الى المحل واحتياج تعين تعينها الى تعينها والبرهان على امتناعه واما الثاني فلانا
صدق الشرطية اي لازم ان التعين لو كان ثبوتيا لكان امتيازه الى المبدء موقوفا على امتيازه
عن غيره بتعين اخر لجواز امتياز المبدء عن غيره باستهام فلتم انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك
والا لكان له لوضع الكلام متعين الشخص الذي ما يشاركه في نوعه بان يقال امتياز التعين
الى مبدئه يكون موقوفا على امتيازه عن غيره بتعين اخر لا يصلح ما ذكر من الجواب واما
الثالث فلانه لو كان جائزا ان متعين لسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل بالحوادث
التقييد وان متعين لسبب المبدء بشرط استعداد يعرض للقابل بالحوادث
وكون قبل حادث الى نهاية والتسلسل فيها لا يجتمع بعزوه معاني الوجود غير مستحيل
بل هو واقع مسلمنا لكن لانا نمنع لزوم الدور على تقدير ان يكون تعين ما القابل وتعين القابل
بالمعقول فانه يجوز ان يكون مبدء كل واحد من القابل والمقبول علة لتعين الاخر والحاصل
ان المعلية متعلق بذا يكون تعين المبدء معلول مبدء ما بها كون تعين تعينها معلولا لمبدء القابل
وكون تعينها معلول مبدء التعين وقولك هذا ان صح اذا كان تعين التعين غيرا وانا
لم يكن غيره بل زايدا عليه فلا يخفى وانا ان تعجب صاحب الحواشي هذا والذي ذكر

قبل من ان تعين القابل مبدء في الوجود او متقدم عليه كلها المقبول على تعين المبدء لا
ضرورة منه لجواز حمله على الشخص على ما يستفاد من كلام المص وان كان في حال المقبول عليه
بعده وتقييد الكلي بالكلي لا يوجب التشخيص اذ لا يستلزم ان يكون الحاصل منها شخصا معينا
نوع الحال على كثيرين وذلك لانه لو كان مستلزما لصدق قولنا كلما تقيد كلي بكلي صار
ذلك المجموع شخصا مثلا مفهوم من الشرطية بطريقا او اقول نريد انه الانسان
الحاصل الموضوع للبياض الذي تكلم كذا في وقت كذا في كل مكان كذا في كل مكان صار
الحاصل من هذا الكلام نظير قولنا كل كلي يتقيد بكلي اخر صار المجموع شخصا معينا وكلما
في شيء بحيث تنتج حصولها في غيرها كما تقدم في المنطق من جواز تركب القضية من موجبة
اجيب عنه بانا ادعينا انه لا يحصل من انضمام الكلي الى كلي اخر وتقييده به الخروج
الى حد حتى يرد علينا ما ذكرتموه بل ادعينا ان تقيد الكلي بالكلي لا يستلزم الخروج
استلزاما كليا فاستلزامه الخروج في بعض الصور لا ينافي ما ادعيناه به
يجاب ايضا عما قيل لم لم يجب تقيد الكلي بالكلي الشخصي لوجبان لا يحصل الشخص اصلا
وذلك لان الامر الذي انضم الى المبدء حتى تعينت اما ان يكون له مبدء او لا يكون
وايا ما كان استحال حصول الشخص اما اذا كان له مبدء فلان تلك المبدء من حيث هي هي
كانت كلية وتقيد الكلي بالكلي لا يوجب التشخيص وقد بجبان لا تعين تلك المبدء بسبب
انضمام هذا المنضم اليه واذا لم يتعين لا يحصل الشخص واما اذا لم يكن له مبدء فلانه يمتنع
انضمامه الى المبدء لان ما لا مبدء له لا وجود له وما لا وجود له استحال انضمامه الى غيره

وحدث موجبان لقولهم نعم ربما يقال الجسم حقيقة تبقى بعد التعريف لانه
بين هوية للعينية والفرق بينهما ظ وهي اي الوحدة وجودية والا لكانت
عبارة عن سلب الكثرة لانها لو كانت عدمية لكانت عبارة عن سلب شيء
لانه المراد بالعدمي وح لا يجوز ان يكون عبارة عن سلب غير الكثرة تر الا لزم من
وجود ذلك الغير نفي الوحدة وليس كذلك لان من وجود نفي الوحدة فالكثرة ان كانت
عدمية كان الوحدة وجودية لكونها عدم العدم وعدم العدم وجود والمقدر خلافه
وفيه نظر لان عدم العدم ليس وجودا بل يستلزمه ويجوز ان يكون العدمي مستلزما للوجودي
كالعلم والعمى البصر لدلالتهما عليهما بالالتزام ويمكن ان يقال بذا ايضا لانا
نعلم بالضرورة ان اللازم من عدم الكثرة الوحدة لا غير فاذا كان عدم العدم مستلزما
للوجود لكانت الوحدة وجودية وان كانت وجودية لزم تقومها بالامور العدمية
وهي الوحدات ضرورة تقوم الكثرة بالوحدات وزيادة على الهوية والا لكانت اما نفسها
او داخلة فيها وهما باطلان لما مر في الوجود ولا باس بذكر دليل الوحدة ليتضح
المبين والا داخلة فيها والا لكان تعقل كل منهما موقوفا على تعقل الوحدة او مستلزما
لتعقلها والتالي بط لانا نتعقل المبين مع الشك في وحدتها وفيه منع الملازمة عما مر بعينه
في الوجود فلا تغفل الكتاب بايراد ولان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها
فلم يكن الوحدة السواد والام من كذلك فالوحدة زايدة على السواد وفيه نظر لانا لا نسلم
ان عدم كون الوحدة نفس السواد ان تكون زايدة عليه بجواز ان تكون داخلة فيه فلا بد

وح لا يحصل التشخص لامتناع حصول الشخص بدون انضمام التشخص الى الهوية الثالث
في الوحدة والكثرة وهما غنيان عن التعريف ونظم بعض الناس ان مفهوم الوجود
عين مفهوم الوحدة وبسبب ظنهم هذا ان كل موجود هوية وخصوصية وظنوا ان تلك الهوية
هي الوجود وهي ايضا وحدة فابطلوا الحصر على ما قال الوحدة مغاير للوجود لانها
لو كانت نفس الوجود لكان كل موجود واحدا والتالي بط لان الكثير من حيث انه كثير
موجود ولا شيء من الكثير من حيث انه كثير بواحد وفيه نظر لانا لا نسلم ان الكثير من حيث انه كثير
موجود لان الكثير من حيث انه كثير لا يكون الا كثيرا اذا كان موجودا الى غير ذلك من الصفات
فيكون من حيثيات اخر لا من حيث انه كثير لانا لا نعني بقولنا الكثير من حيث
انه كثير موجود ان حيثية الكثرة هي حيثية الوجود حتى يتوجه علينا المنع بل نعني به ان
الوجود يعرض الكثير من حيث هو كثير فنقول لو كان المفهوم من الوحدة عين المفهوم من الوجود
لكان كل ما عرض له الوجود عرض له الوحدة لانا لا نسلم ان الوحدة لا تعرض الكثير من حيث
انه كثير فان الكثرة اخذ لا بشرط شيء كما يعرض له الوجود يعرض له الوحدة ايضا وهذا
يقال عشرة واحدة ومائة واحدة الى غير ذلك والتشخص ايضا لو كان المفهوم من الوحدة
عين المفهوم من التشخص والهوية لزال كل واحد منهما بزوال الآخر والتالي بط لان
البسيط اذا جاز ان تعدد وزالت وحدته ومازالت هويته والا كان المتعدد في الحد انا
اي المجموع بالكلية وهو بط بالضرورة وفيه نظر وقد مر على ما ذكر المحقق في شرح التجريد يقال
لا نسلم ان الهوية عند التعدد فانها او بعضها زالت تلك الهوية التي كانت من حيث هي هي

والتالي بط لان الكثير من حيث انه كثير يعرض له الوجود والوحدة
ص

للتعرض لذلك ايضا حتى يلزم الدور وفى الحواشى التعليقية وفى نظر لجواز صدق الكثرة والسواد على شئ واحد مع كون الوحدة جزء السواد لكن بشرط ان لا يكون محمولا عليه اما اذا كان محمولا امتنع الصدق اقول والمتعرف انه اذا كان السواد والكثرة صادقين على شئ مع كون الوحدة جزء السواد يصدق ان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها لصدقه على ما صدق عليها مع عدم كون الوحدة زائدة على السواد ولكونها جزءه واما اشترط ان لا تكون من الاجزاء المحمولة لانها لو كانت من الاجزاء المحمولة لامتنع صدق الكثرة والسواد على شئ واحد والا يلزم صدق الكثرة والوحدة على ذلك الشئ لكن الصادق على الصادق على الشئ صادق على ذلك الشئ وح لا يصدق ان الوحدة تقابل الكثرة لا ان اللازم وهو صدق الوحدة والكثرة على شئ واحد مستحيل لجواز ان يصدقا على شئ واحد لكن من جهتين وهذا معنى قوله اما اذا كان محمولا امتنع الصدق هذا ما وصل الينا فتمعن فى توجيه هذا الكلام وفيها ايضا لو كانت وحدة السواد مثلا نقطة وجزءا لكان كل ما يقابل الواحد قابلا السواد وبالعكس لكون السواد واحدا ما لكنه ليس كذلك لان الواحد يقابله الكثيرة دون السواد والبياض يقابل السواد دون الواحد اقول وفى انظار ان الشرطين غير واجبى الصدق على تقدير ان تكون الوحدة واحدة فى السواد لان المقابل بالكل يجب ان يكون متقابلا بجزئه لا يقال ليت الوحدة وجودية ولو سلم فليت زيادة اما اولا فلانها لو كانت وجودية لكان المعلومة لان كل ما يوجد اذا اعتبر ذاته من حيث هى هى ذاته مع قطع النظر عن غيره كان واحدا لا محالة فيكون له وحدة وفى الحواشى التعليقية اذ كل

موجود له هوية وخصوصية هى وحدته وفيه نظر لان المعيار كون الوحدة مغايرة للهوية والشخصية ولو حدها لكونها وجودية وحدة لغوى ولزم التسلسل فى الحواشى التعليقية فيه نظر لجواز ان لا تكون وحدة الوحدة زائدة عليها والتضاعف فى ترجيحه هذا الاستدلال لو كانت هويته زائدة على ما عرضت له وهى متوالية على ما لا نهاية من الوحدات بالتواطؤ لكانت تلك الوحدات مشتركة فى كونها وحدة وتتباين فى خصوصية كل واحدة منها التى هى هويتها المعينة وخصوصية كل واحدة منها زائدة على ما يتبعها التى هى الوحدة فيلزم ان يكون للوحدة وحدة اخرى وفيه النظر المذكور آنفا واخرى وهو تسع كونها مستولية على ما تحتها بالتواطؤ لجواز ان يكون بالاشتراك واما الثانى فلانها لو كانت زائدة اى على تقدير كونها وجودية فوحدة المهية المركبة ان قامت بكل جزء منها لزم قيامها بالمحال الكثيرة وان قام بكل جزء منها اى من المهية المركبة شئ منها اى من الوحدة لزم انقسامها وان قامت بجزء واحد كانت صفة المهية غايته بغير ضرورة مغايرة الجزء الكل وكل واحد من الامور الثلثة مما ورد فى الحواشى التعليقية فى امتناع نظر لان امكان المهية قايم بجزئها اقول فيه نظر لانه ان اراد بالامكان الامكان الخاص فلا نم انه قايم بجزئها فانه امر عقلى يعرض المهية فى العقل بالقياس الى الخارج وان اراد به استعداد المهية الذى يحصل عند حصول الشرايط وارتفاع الموانع فلا نم ان صفة للمهية على ما مر حال فى المادة بل مستفاد المادة للصورة المناسبة اياها لانا نقول اما الاول فامتناع التسلسل اللازم ممنوع لكونه من جانب المعلول واما الثانى فلان الحصر لجواز قيامها بالمهية من حيث هى

مع قطع النظر عن اجزائها لم تقم لا يجوز ذلك لانه لو لم يدل دليل وهي اي الوحدة عرض
والا لكانت جوهرا لافتقارها في وجودها اليها وليس كذلك لانها لا تستغني قيامها بالعرض للاستغناء
قيام الجوهر بالعرض واللازم باطل وهو ظاهر اذ العرض ايضا كالجوهر قد يكون واحدا
قد يكون كثيرا وفي الحواشي التعليقية لان الوحدة حاصلة في العرض لان وحدة الجوهر
مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة لان اطلاق الوحدة على كل منهما بالتواطؤ
والا لوجب ان لا يشترك كل في مفهوم اللامنقسمية تماما لا يتعقل بالوحدة شيئا غير كونه حالا
لا ينقسم على ان القول بصحة تقسيم الواحد الى الجوهر والعرض ومن ثم يستند على مورد واحد مشتركا
ولا يعارض ذلك بانها ليست عرضا والا لاستغنى قيامها بالجوهر لانا نمنع استغناء
قيام العرض بالجوهر ضرورة ان العرض موجود في الجوهر وقد يقال ان يمنع قول الوحدة على
كل منهما من الوحدات بالتواطؤ ولم لا يجوز ان تكون بالاشتراك اللفظي وما ذكر في بيان
ذلك لا يجدي لهم نفعا لما مر في مباحث الوجود والكثير اذا كان الواحد من وجه جهة
كثرة غير جهة وحدة لاستحالة كون الشيء الواحد كثيرا والواحد من جهة واحدة بجهة
الوحدة المفهومة اي لكل الكثرة بمعنى ان كل الامور المتكثرة اشتركت في مفهوم اوجب
ذلك المفهوم الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها في مفهوم ذلك المفهوم او عارضة اي
لكل الكثرة بمعنى ان كل الامور المتعددة للمتكثرة اشتركت في عارض اوجب ذلك العارض
الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه او لا عارضة ولا مفهوم وهذا ايضا في بعض
النسخ وهو وجه اصوب فان كانت مفهومة فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد

بالجنس

القزاع
بالجنس ان كان على مختلفات الحقائق كالانسان والفرس فيقال الانسان والفرس
اي يتحدان في الجنس وبالنوع ان كان على متفقاتها كقولنا الانسان في جواب ما هذا
الفرد من الانسان هو الفرد الاخر منه اي يتحدان في النوع وان كانت مقولة في جواب اي شيء
هو الواحد بالعدد كقولنا الانسان ايضا فانهما اشتركتا في الماهية وهي مقولة لهما
ومقولة في جواب اي شيء هو زيد مثلا عند ذلك هذا الفرد من الانسان هو الفرد الاخر منه
اي يتحدان في الفصل واما الحصار للمفهوم بمعنى ليس بعرض في الكتب مفوت في علم المنطق
وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع ان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد
فانها اشتركت في ان كل واحد منها محمول على ذلك الموضوع وهذا الاعتبار خارج عن حقيقتها
عارض لها كالكاتب والضاحك فان وجه الوحدة وهي كون كل منهما محمولا على الانسان
عارضة لهما خارجة عن حقيقتهما فيقال الكاتب هو الضاحك اي يتحدان في الموضوع
او المحمول ان كانت هناك موضوعات لها محمول واحد فانها اشتركت في ان كل واحد منها
موضوع لذلك المحمول وهذا الاعتبار خارج عن حقيقتها عارض لها كالتنفس والتنفس فان
جهة الوحدة وهي كون كل منهما موضوعا للابيض عارض لهما خارج عن حقيقتهما فيقال التنفس
هو التنفس اي انهما يتحدان في المحمول وان لم يكن مقولة ولا عارضة فهو كما يقال
نسبة النفس الى البدن هي نسبة الكفار الى المدينة فان جهة الاتحاد هي الكثير ليست مقولة
ولا عارضة لمنسبتي المذكورتين بين الكلين حكم عليهما بالاتحاد بل عارضة للنفس
والكفار وحاليا حكم عليهما بالاتحاد وهذا كله اذا كان الواحد مقولا على كثيرين بالعدد

فاما اذا لم يكن كذلك على ما قال ماء الواحد بالشخص وهو ما لا يكون منقولا على كثرين
فان لم يكن قابلا للقسمة فليس له مفهوم وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم وفي بعض النسخ
الى امور متشاركة في تمام ذاته فهو الوحدة اي المنقسمة وان كان له مفهوم وراء
ذلك فهو النقطة اي كمية المتصل ان كان له وضع اي قبول الاشارة الحسية والا
اي وان لم يكن له وضع فهو المفارق كالعقل والنفس وفي الحواشي التجريدية ان للنقطة
مفهوما وراء ذلك وهو الوحدة فقط لانه كما يصح النقطة شيء لا جزء له يصح الوحدة ما يصدق
عليه الكلي شيء واحد فهما سواء في ان لكل منهما مفهوما آخر اقول وفيه نظر لان
قولنا شيء لا جزء له ليس مفهوما مغايرا لكونه بحيث لا ينقسم فانهما سواء بالحمل
لانه كما يصح النقطة شيء لا جزء له يصح الوحدة ما يصدق عليها يصح الوحدة ما يقال
على كل شيء انه واحد لكون الوحدة مفهوم لغيره اي كون الشيء بحيث لا ينقسم كما كان للنقطة
او يقال لانه كما يصح النقطة شيء لا جزء له يصح الوحدة ما يقال على ما له جزء فان قولنا
شيء لا جزء له ليس مفهوما مغايرا لكون الشيء بحيث لا ينقسم ضرورة مغايرة مفهوم الشيء
لمفهوم جزء ما ولعل لفظة لا جزء له مصحف مسقطت من القلم فان قيل هذا انما يرد ان لو كان
قولنا ما يقال على كل شيء انه واحد مفهوما للوحدة وهو ممنوع اذ لا مفهوم لها الا كون
الشيء بحيث لا ينقسم على ما ذكرتم وامثاله من لوازمها ولوازم الاشياء تغاير مفهوما تها
قلنا ان اردتم بمفهوم الشيء ما يحصل منه في الذهن عند تصوره اعم من ان يكون صفة
او عارضا من عوارضه فما ذكرنا ايضا من مفهومات الوحدة اذ قد يفهم منها ذلك ايضا

ولذلك عرفت به ايضا وان اردتم به ماهية الشيء فلا مفهوم للنقطة الا كون الشيء
بحيث لا ينقسم اذ لا يكون للشيء اكثر من ماهية فلا يصح قولكم للنقطة مفهوم آخر وراء
كون الشيء بحيث لا ينقسم فان قيل حاصل ما ذكر ان الواحد ان لم يكن قابلا للقسمة
فان كانت ماهية موجود كون الشيء بحيث لا ينقسم فهو الوحدة وان لم يكن ماهية موجود ذلك
بل هو شيء آخر فهو النقطة ان كان له وضع ولا يلزم من هذا ان يكون للنقطة اكثر
من ماهية بل ان لا يكون ماهيتها موجود كون الشيء بحيث لا ينقسم على هذا مع كونه ذا وضع
والا كان ذلك طفا سفا انه لا يلزم منه ذلك لانا لا نسلم ان الوحدة ماهيتها موجود كون
الشيء بحيث لا ينقسم بل هذا مع كونه غير ذي وضع وان قبل القسمة فان كانت لجزاءه
تشابه بعضها بعضا اي مساوية لكل في الاسم والحد فهو الواحد بالاتصال وكذا قيل وفيه نظر
لان الخط واحد بالاتصال مع ان اجزاءه ليست متشابهة بهذا المعنى والصواب ان لها
طبيعة واحدة سواء كان قبوله القسمة لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط فان
قبول القسمة بواسطة المقدار وان لم تتشابه اجزاؤه فهو الواحد بالاجتماع
وكل منهما اي من الواحد بالاتصال الواحد بالاجتماع وفي الحواشي التجريدية ايضا
الاجزاء المتشابهة والمختلفة وهو غير صحيح لان المنقسم الى الواحد بالتمام وما يقابله
هو الاجزاء المتشابهة او المختلفة اي الواحد بالاتصال والاجتماع لا الاجزاء انفسها
ولعل لفظة هو او واحدة انما سقطت عن قلم الناسخ منهما ان حصل له جميع ما يكمل به
الواحد بالتمام وهو ما وصفنا من المواصفة كالدرهم الواحد فانهم واصفوه على كمر

مقدار معين درهما وان كان متكثرا بالعدد وقيل انه من اقسام الواحد بالشخص كالخيف
يمكن الانتفاء والتعدد فيه بالفعل فكل واحد بالشخص هو ذلك المقدار المعين
من الفضة مثلا لانه نفس الفضة فقط وليس في نفس ذلك المقدار تعدد بالفعل او ضمني
كالبيت الواحد او طبيعي كالانسان الواحد وان لم يحصل في جميع ما يكن فيه الكثير
اي المقابل للواحد بهذا المعنى وينبغي ان يعلم ان الواحد بالاتصال كما يقال على
المنطبق على كل مقدارين ملتقيان بحدهما كضلعي الزاويه وكذلك على كل مقدارين
طرفاهما ملتقيان مما يوجب حركة احدهما حركة الاخر كالملتحمين بالطبع كالبعض الابجزاء
بالنسبة الى بعض اقره وبالصناعة وذلك بشبه الوحدة الاتصالية قال الامام ان العوام
معقول الجمل بالتحمة بالتشكيك لتحقق التفاوت بين صحابه على سلف ثم قال وسواء الدليل
الدالة على انه ليس جنسا للتحمة وانت تعلم ان التفاوت والاختلاف بين صحابه انما
يكون دليلا على انه واقع بالتشكيك ان لو كان الواحد مقولا على التحمة بالاشتراك المعنوي
وذلك غير محقق والاثنان لا يتحدان من غير استحالة او تركيب لانهما بعد الاتحاد ان بقيا
موجودين فهما اثنان لا شيء واحد وان لم يبقيا فاما ان يعدم كل واحد منهما او
يعدم احدهما دون الاخر فان كان الاول لم يكن ذلك اتحادا بل اعداما لهما او لاحدهما
الامر الثالث مغاير لما فرض من ان المعدوم لا يتحد بالمعدوم وان كان الثاني
لم يكن ذلك اتحادا بل اعداما لاحدهما وابقاء للاخر فرض ان المعدوم لم يتحد بالموجود
هذا خلف ما اشار اليه بقوله وان عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم

بالموجود وفي الحواشي التفتازانية نظر لانه ان اراد ببقائهما موجودين بعد الاتحاد وبقاء
كل واحد منهما مع الوحدة العارضة لاختيار القسم الثاني تولد في بعدم كل منهما او احدهما
قلنا لانم لم لا يجوز ان يكون صدق هذا القسم بزوال الوحدة عن كل واحد منهما وبقاء هويته
كل منهما لابد له من دليل لا يتحال بهذا لا يجوز لان زوال الوحدة يستلزم زوال الهوية لان
ذلك ممنوع وان اراد ببقاء كل واحد منهما بهويته وتشخصه وان زالت وحدته العارضة
فمختار القسم الاول قوله فهما اثنان لا شيء واحد قلنا نعم ذلك كذلك بالنسبة الى الوحدة وكل
المراد باتحاد الاثنين الاتحاد في وحدة كل منهما مع بقاء هويتهما وعروض وحدة واحدة لهما
وان اراد بهما اثنان مغايرين اقاد تصوره اولا ثم التصديق به وفيه نظر لان بقاء هوية
كل منهما وعروض وحدة واحدة لهما قيام عرض واحد بمحلين مختلفين وهو ضروري الاستحالة
وما ان اعدادا اي في الوجود حاضر لا يحتاج الى دليل وهو محل نظر فليتأمل وليت
شعري ما هيات الاعداد اي المعدودات نفس كونها اعدادا بل كونها اعدادا امر زائد عليها لانها
اي الان هيات الاعداد اي المعدودات قد تكون جادا او نباتا او غيرهما وكونها اعدادا
ثابت في جميع هذه الاحوال فكونها اعدادا زائد عليها لان الثابت في جميع الاحوال هو
نباتا وحيوانا وجمادا وليس الكلام عن عدم الوحدة لتكون من الوحدات التي هي
امور وجودية ومجموع الامور الوجودية لا يكون امرا عدميا وفي الحواشي التفتازانية اي ليس اعتبار
كون الشيء عددا امرا عدميا والا كان عبارة عن عدم كون الشيء واحدا لانه لا يجوز ان يكون
عبارة عن عدم اي شيء كان والا لارتفع بتحقق اي شيء كان ولو كان كذلك لم يكن شيء من الموجودات

هذا الاعتبار وذلك يستلزم ان لا يكون العدد موجودا وانه محال بالضرورة فتعين ان يكون
عبارة عاذكرناه واذا كان كذلك كان كون الشيء واحدا امرا وجوديا كما ان كون الشيء عددا
مركبا من كونه واحدا واحدا ما لا كثيرة فيلزم ان يكون المركب من مجموع امور موجودة امرا عدميا
وانه محال وبالجملة عرض هذا الاعتبار بالعدد وعرض كون الشيء واحدا بالوحدة والمراد ما ذكرنا
ولان الوحدة عرض والعدد متقوم بها وفي الحواشي التعليقية اي اعتبار كون الشيء عددا
متقوم بها ضرورة متقوم هذا الاعتبار بكون الشيء واحدا المتقوم بالوحدة فيكون عرضا
لان المتقوم بالعرض اولى بان يكون عرضا واذا كان عرضا كان امرا وجوديا كما مر مرارا
في موضوع وجيز فلان الوجه المأخوذة في تعريف العرض ليس هو الوجود بالفعل كما توهمت
الجمهور بل هو ما اذا وجد يكون في موضوع وسواء من ان يكون موجودا او غير موجود والحق
انه اشارة الى بيان ان العدد عرض لا الى بيان ان العدد امر وجودي الا انه قدم الدليل
على الدعوى وانما فسر صاحب الحواشي العدد في الموضعين بالاعتبار المذكور حتى يجب ان يكون
متقوما بالوحدة والا لكان مفسرا بالمبهمات التي عرضت لها انها اعداد فكان التأويل
ان يصير متقوما بالوحدة اذ الوحدة عارضة لكل واحدة من تلك المبهمات على ما عرفت
ولكل مرتبة من مراتب العدد اي لكل عدد من الاعداد اعتبار ان عام اي بالنسبة الى كل
من مراتب العدد وهو كونه كثرة اذ لا شك ان مجموع كل مرتبة من مراتبه وخاص بالنسبة الى
تلك الكثرة وهي صورتها النوعية التي صار بها هو ما هو لا محالة اي الاختلاف الاعداد
بعد اشتراك الكل في الكثرة بالخواص اللازمة كالعدم والمنفية الموجبة لا محالة اما بالفصول

ومبادي الفصول الصور النوعية كما ان مبادي الاجناس المواد والعدد الاعم الا بوجه
لكثرة من الكسور التسعة التي هي النصف الى العشر مثل احد عشر وثلثة عشر والعدد المنطق
ما يتبادر واما قلنا ان اختلافها بالخواص اللازمة موجبة لا محالة اما بالفصول لانه لابد
من علة يستند اليها تلك اللوازم الخاصة وهي لا يجوز ان يكون الاعتبار العام ضرورة
استحالة ان تقوم الامور المتغايرة بواحد معنى وعلى هذا فالاختلاف في اللوازم موجب الاختلاف
في الملزومات فيجب ايضا استنادها الى الفصول اما بغير وسط او بوسط لوازم خاصة
منتهية الى الاستناد الى الفصول لامتناع استناد اللوازم بعضها الى بعض الى غير نهاية
لكونه تسلسلا من جانب المبدأ وهو مبني على كون الاعتبار العام واتيا لها وموضوع
بل هو عرض لها واسبق بكل مرتبة عن مرتبة بنفسها وذاتها واستناد اللوازم الخاصة
الى ذواتها المختلفة وقد اومأنا الى ذلك فيما مر وقيام كل نوع من العدد بالوحدات
التي هي اي بالوحدات التي مبلغ جملتها ذلك العدد وكون كل واحدة من تلك الوحدات
ليست من تلك الاعداد وهو ظاهر من تعريفه فاذا اردنا تعريف نقول انه عدد مجتمع من اجتماع واحد الى ان يستغرق
تلك الآحاد كلها لا الاعداد التي فيه وهذا معنى قول المعلم الاول ارسطو طاليس
ان العدد اربعة واثنان هي الستة وحدات فان العشرة ليست متقومة بالجميعين
فليست متقومة بها اولى من تقومها بالتسعة والسبعة او الاربعة والستة او بالثمانية والاثنين
فيلزم من التقوم بتقومها باي واحد منها الترجيح بلا مرجح وفي الحواشي التعليقية فيلزم
ان يكون المشي امورا كل واحد منها كاف في تقومه ولكن في استحالة تقوم مثل هذه الامور

شيء واحد نظرا لاشتمال بعض تلك الامور على البعض الآخر واتوقف قوله فيلزم جواب
عما لو قيل سلمنا ان متوهما بالكمية ليس اولى من متوهما بالبياض لكن لم لا يجوز ان
يتوهما بالجميع لا يقال النظر غير واقع لانه اذا كان للشيء امور كل منها كاف في تقومه
يلزم ان يكون للشيء امور كل واحد منها تام مهية وهو ضروري الانتفاء لانا نجد بعض
تلك الامور مشتملا على البعض اولم يكن فانه لا يصح ان يقال كل واحد من الحيوان
الناطق والفرس انه ناطق تام مهية الانسان مع ان الحيوان مشتمل على الجسم لانه
لا تم وانما يكون مستحيلا لو لم يكن لكل اصل من كل منها تلك المهية بعينها واما اذا كان
قلما واما ما ذكرتم من النقض فانما يتجه لو كان بعض كل من المثالين مشتملا على
البعض الآخر على سبيل التبادل وليس كذلك فان الناطق مشركا بينهما والاثنان
عدد لانا نعقل بالعدد ما يقبل القسمة لذاته ولا يكون بين قسميه حد مشترك هو
نهاية احد القسمين وبداية الآخر وما زاد على الواحد كذلك فيكون الاثنان وما
يتلوه بالغا ما بلغ عددا وقيل ليس بعدد لانه المرجع الاول فلا يكون عددا
كالمرجع الاول لا عدد وليس بشيء لانه على تقدير كون الواحد عددا وهو مشترك والتعريف
مفيد للمتيقن ولان العدد كثرة متولفة من الوحدات واقل الجمع ثلثة وهو مشترك على الاثنين
ولانه لو كان عددا كان اول اعم كيا لانحصار العدد فيها وليس شيء منها بالاول
فلانه لو كان اول لكان له النصف واما الاثنان فلانه لو كان زكيا لوجب ان يعده
غير الواحد وردّ بان الاول شرطان لا يكون له نصف هو عدد لان لا يكون له نصف

والسر فيه ان الاول ما لا يعده غير الواحد وما لا يعده غير الواحد يجوز ان يكون له
نصف هو واحد وان لم يجز ان يكون له نصف هو عدد قال بعض الناظرين في هذا
المكتوب والحق ان النزاع لفظي لانهم ان عنوا بالعدد ما ليس على الواحد فلا شك في
كون الاثنين عددا كما قاله المصنف وان عنوا به ما يكون فيه عدد فلا شك ايضا في
ان الاحد ليس فيه عدد واحتج القائل بان العدد ما فيه عدد يوجب ان لا يكون
الاثنة ايضا عددا اذ ليس فيها عدد والا كان الاثنان عددا وليس اذ لو كان
عددا كان فيه عدد وليس اذ الواحد ليس بعدد وكذا الاربعة وما يتلوها فادى
الاستدلال بذلك الى ان لا يكون شيء من الاعداد الغير المتناهية عددا وهو فاسد
وبما ان الاثنين للمثلان ان اشتركا في النوع والا فهما المتخالفان وايضا الاثنان
هما المتجانسان ان اشتركا في الجنس والمتشابهان ان اشتركا في الكيف والمتباينان
ان اشتركا في الكم والمتساويان ان اشتركا في الاضافة والمتشابهان ان اشتركا
في الخاصة والمتطابقان ان اتحدا في الاطراف والمتوازيان ان اتحدا في وضع الاجزاء
واما الاشراك في سائر الذاتيات والعوارض فليس لاقسامه اسما خاصة واما اللاحق
فهو اسم خاص للغايرين بالشخص ومن امور لفظية يجب ان يكون محاذيها على ما ذكرنا
الشيخ والامام ومن تابعهما وبعض ان نظر فيه قسم المتخالفين الى هذه الاقسام
والاكثر اسما غير مختصة بالمتخالفين بل المثلان ايضا قد يكونان متشابهين ومتساويين
وغير جار يعدها الغيرية فالغيران اما المثلان او المتخالفان فيكون كل واحد منهما
ايضا كذلك

مستلزما للغيرية من غير عكس والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة
واحدة في زمان واحد قالوا فقوله من جهة واحدة احترازا عن نحو الابوة والبنوة على
لاجتماعهما في ذات واحدة في زمان واحد ولكن لا من جهة واحدة بل من جهتين وفيه نظر
لان هذا القيد انما يحتاج اليه لو كانت الابوة والبنوة المتان من جهتين لا من جهة
متقابلتين ليس اذ ليس بينهما مقابلة التضايف وقوله في زمان واحد احترازا عن نحو البياض
والسواد الحاصلين في ذات واحدة من جهة واحدة ولكن في زمانين وفيه نظر لان
هذا القيد انما يحتاج اليه لو صدق على الضدين انهما يجتمعان في ذات واحدة من جهة
واحدة ولكن في زمانين وهو ممنوع الا ان يكون المراد من قولهم لا يجتمعان لا يجتمعان مستقيم
والا فتعليل هذا بما ذكر مستدرك فان السلب الايجابي لا يقتضي ان يوجد ما في الموضوع
وان اقتضى ان يحمل عليه ذو الحمل واللاحمل موجودتان في الجسم المتحرك الاسود اما الحمل
فظاهر واما اللاحمل فلان السواد موجود فيه واللاحمل محمول عليه بالمواطاة وقد بين المحمول
بالمواطاة على الموجود في الموضوع موجود في ذلك الموضوع فتدبر ولئن سلمنا تسليم لكما المقدمة
الممنوعة قال هما اللذان لا يوجدان معا في ذات واحدة كما قاله بعض ليس فيه ذكر حال
لاجتماع وعدم الاجتماع اعم من ان يكون بحسب الوجود او بحسب التعقل ثم المتقابلان
اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا ضرورة انه لا تقابل بين العدمين
كما سيجيء فان كانا وجوديين فان كان محل كل منهما بالقياس الى الآخر غير محل
كالابوة والبنوة والاخوة فان كل واحدة من الابوة والبنوة موجودة ومحل كل منهما

بالقياس الى صاحبتها وكذلك الاخوة والا اي وان لم يكن محل كل منهما
بالقياس الى الآخر فالضدان وشرط ان يكون بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
وبهذا الشرط يبطل انحصار اقسام المتقابل في الاربعة لوجود قسم آخر وهو ان لا يكون
بينهما غاية الخلاف كالحمرة والصفرة والمولى العلامة اثير الدين الابهري اعتذر عن هذا
بالمتعاندين وسيجيء ضعفه لان الحكماء ما ادعوا انحصار المتقابل في الاربعة الا بدليل
ودليل على ذلك بل اصطلحوا على انها اربعة لاحتياجهم اليها في العلوم وان كان احدهما
وجوديا فقط فان اعتبر التقابل بينهما بالنسبة الى موضوع قابل للامر الوجودي اما
بحسب شخصه سواء كان في ذلك الوقت او قبله او بعده كالبصر للاعمى او للاعمى قابل للبصر
بحسب الشخص في ذلك الوقت وكذا في اسنان غير الصبيان فان وقت حصوله فات
وكالمرتة للصبيان فان وقت حصوله لم يجئ بعد او بحسب نوعه كالبصر للاكمه فان
الاكمه قابل للبصر لا بحسب الشخص بل بحسب النوع او بحسب الجنس القريب كالبصر للعقرب
فان العقرب قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب نوعه بل بحسب جنسه القريب وهو الحيوان
او بحسب جنسه البعيد كالبصر للجدار فان الجدار قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب نوعه
ولا بحسب جنسه القريب بل بحسب جنسه البعيد وهو الجسم فيهما العدم والملكة الحقيقيتان
فالعدم الحقيقي هو عدم كل معنى وجودي يكون محلا للشيء بحسب الامور الاربعة
المتقابلة الى موضوع قابل للامر الوجودي بحسب الوقت الذي يكون وقت حصوله الى حصول
ذلك الامر الوجودي فيه اي في ذلك الوقت كالبصر للاعمى والجنين فيهما العدم والملكة

المشهور جائز فالعدم المشهوري موارتفاع المعنى الوجودي كما تقدم على الاصح
متى شاء عن المادة المعتبرة لتعقلها في الوقت الذي يرتفع فيه ذلك المعنى لم يعتبر
بينهما وذلك لان وجود الموضوع فيهما السلب والايجاب كقولنا انسان ولا انسان
وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب وقد قال ان تقابل وجود اللزوم وعدم اللازم خارج
عنهما اما عن العدم والملكة فلعدم اشتراط وجود موضوع كما ذكرون فيه واما السلب
والايجاب فلجواز ارتفاعهما معا بخلاف السلب والايجاب على ما قال ويكون احدهما
كاذبا فقط لاستحالة اجتماعهما على الصدق والكذب معا بديهة وموضوعه مقدر كما عرفت
واما الفرق بين الامرين واخذه تحت التضاد وجب الشهرة او المشهور ان الضدين
امران يتعاقبان على موضوع ولا يمكن ان يجتمعا فيه سواء كانا وجوديين او احدهما فقط
وجوديا وكان بينهما غاية التخالف او لم يكن وسائر المتقابلات يجوز ان يكذبا
وفي حواشي التجريد ضد الشيء رافع له لا لمعنى لكون كل قسم من المتقابلين اشد اباء
للصدق ان فالعدم والملكة يجتمعان المحل عنهما اما في المضافين فكقولك زيد ابن عمرو
او ان لم يكن عاصرا منها واما في العدم والملكة المشهورين فكقولك البصير واعمى للحيوان
واما في المستقيمين كقولك للهواء الان صوت مستنير ومظلم وكقولك ليس بعدم البصر
واعمى واما الضدان فعند عدم المحل كقولك لزيد العدم مواضيع واسود في الحبشة
تكذب عند عدم الموضوع وعند وجوده ايضا لاتصافه بالوسط كالفاتر فانه
ليس بحار ولا بارد او خلوه عنه اي عن الوسط ايضا كالشفاف فانه خال عن السواد

والبياض اللذين تعاضدان وعن كل ما يتوسطهما من الالوان واعلم ان الحكم بكون
احد المتقابلين بالايجاب والسلب صادقا والآخر كاذبا مختص بالسلب والايجاب
المركبين اذ السلب والايجاب البسيطان لا صدق في شيء منهما ولا كذب بل الفرق
بينه وبين سائر المتقابلات ان الضدين والمتضايفين وجوديان تخالفهما والاول
العدمي في العدم والملكة يحتاج الى وجود موضوع قابل للامر الوجودي بخلاف العدمي
لا يحتاج الايجاب والسلب الموجبان المتضادان الصدق والكذب عند نسبتهما الى
موضوع واحد فالفرق عام لانا نتوقف عند انتسابهما الى موضوع يحصل موجبتان
احدهما محصلة والاخرى معدولة وحاصله ان يكذبا عند عدم الموضوع فان الانسان
لا يكون الا في السلب والايجاب المركبين الا ان اعتبار الصدق والكذب والاتصاف
به ج يكون في نفس السلب والايجاب اللذين هما المتقابلان بعينهما وفي سائر المتقابلين
يكون في نسبتهما الى موضوع ما ويكون تلك النسبة خارجة عن نفس المتقابلين فيكفي
اعتبار الصدق والكذب والاتصاف في السلب والايجاب في الاجزاء الداخلة في المعتبر
وفي غيرهما في العوارض الخارجة فافهم وقد يكون احد الضدين على التعيين لازما
للموضوع كالبياض للثلج والسواد للفحم وقد لا يكون وح اما ان يمتنع خلو المحل عنهما
كالصحة والمرض فان بدن الحي لا يخلو عنهما وذلك عند ما لا يتولى بالحالة الثالثة
او يكون الى خلو المحل عنهما وح اما ان لا يحصل هناك وسط كقولك للفلك لا متحيز
ولا غير متحيز اذ ليس المراد منه ان هناك حالة متوسطة بين التحيز والخلو عنه او يحصل

منك وسط ولا يخلو اما ان يعبر عنه باسم يحصل كالخاتم المتوسط بين الحار والبارد والاحمر المتوسط بين الاسود والابيض او لا يعبر عنه باسم يحصل بل بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فاذن بتبين من ذلك انه ليس كل ما يعبر عنه بسلب الطرفين كان ذلك متوسطا بينهما كذلك لا يحال المتقابل من حيث انه متقابل والسواد من حيث انه ضد للبياض من المتضايفين فيكون احدهما من المضاف وانتم قد جعلتم الاول الى المتقابل اعم من المضاف لانكم قسمتم المتقابل الى المضاف وغيره فيكون اعم والثاني منه وهو ظاهر والثاني الى المضاد وقسيمه الى المضاف فيكون مباينا له واخص منه وهو ايضا ظاهر لانا نقول الضدان والعدم والملكة داخلان تحت المتقابل وغير داخلين تحت المتضايفين فبعض ما هو داخل تحت المتقابل غير داخل في المتضايفين والا يلزم دخول الضدين والعدم والملكة في المتضايفين والسواد من حيث انه سواد لا من حيث انه ضد مضاد للبياض وغير مضايف اليه فبعض ما هو مضاد غير مضايف فاذن لا يكون المضاد من المضايف والا لكان كل مضاد مضايفا والمراد بالغير في قوله فالمتضايفان غير المتقابلين وغير المتضاد ما اشرنا اليه من ان المتقابل والمتضاد ليس من المتضايفين لا ما توهم منه ظلم لان السابق ايضا قابل بالغير لكن على وجه يكون المتضايفين اعم منهما فالجواب بمنع الاولية لاثبات الغير بل نمنع المتضايفين عرض لهما اي للمتقابلين والمتضادين لمعارض وهو اخذ المتقابل من حيث انه متقابل والسواد من حيث انه ضد فالمتقابل والمتضاد عرض لهما بحسب الذات والمتضايفين

بحسب العارض ولا امتناع في كون الشيء اعم من غيره وهو المتقابل من المتضايفين في المثال ومتقابلا له وهو المتضاد والمتضايفين في المثال بحسب الذات واخص منه بحسب العارض بل الممتنع كون الشيء اعم من غيره بحسب الذات او متقابلا له بحسب الذات واخص منه ايضا بحسب الذات والواحد يقابل الكثير ضرورة لكن لا شيء من الاعم اما انه ليس بالتضاد فلان الوحدة معتبرة للكثرة وفيه نظر ولان موضوع الضدين واحد وموضوعهما ليس كذلك وفيه نظر ايضا واما انه ليس بالعدم والملكة فلانه لو كان كذلك لوجب ان يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا بالقياس الى موضوع قابل في ان كانت الوحدة وجودية كانت الكثرة عدمية وان كانت الكثرة وجودية كانت الوحدة عدمية وعلى الاول يلزم ان يكون مجموع الوجودات عدميا وعلى الثاني يلزم ان يكون مجموع العدمات وجوديا واما انه ليس بالسلب والايجاب فلما ذكرته واما انه ليس بالتضايف فلان الوحدة لكونها معتبرة معقدة والمضاف ذا ولانه لو كان كذلك لاستحال انفكاك احدهما عن الآخر في الخارج والذهن والوجود بخلافه وكذلك كل واحد من الكثير بالقياس الى الكثير فاذن ليس بين ما بين الواحد والكثير تقابل اصلا بل التقابل انما عرض لهما من جهة عارض عرض لهما وهو عروض المكيالية للواحد والمكيلية للكثير اذ مفهوم كون الشيء واحدا او كثيرا ليس مفهوم كونه مكيالا او مكيلا والا لزم من تعقل احدهما تعقل الآخر وليس كذلك ولا شك في ان الشيء من حيث انه مكيل تقابل الشيء من حيث انه مكيال فالواحد من حيث انه مكيال تقابل الكثير

البحث الرابع

سواء بان يكون ممكنا لذاته كمن الواجب لذاته ان استحال ان يكون ممكنا لذاته فالوجوب
استحال ان يكون ممكنا لذاته واما الثاني فلان الوجوب لو كان ممكنا لذاته كان جايز العدم
فيلزم ان يكون الواجب لذاته كذلك لكون الوجوب معللا لانه لا احتياج الواجب
في وجوب وجوده الى غيره والمكان عدم المعلل يوجب امكان عدم العلة وان استحال ان يكون
ممكنا لذاته ان كان زايدا لزم التسلسل او امكان الواجب لذاته فنقول الكلام الى استحقاق معينة
بوجوب الوجود لوجوده معقول لو كان امرا ثبوتيا زايدا عليها لساوى سايرالموجودات في الوجود
وخالفها بالموصوفية واذ لم يكن زايدا لم يكن الوجوب ثبوتيا زايدا او انتفاء ابجزء ليستلزم
الكل والعلة فلا علة او العلة يرانه ثبوتي زايدا على كونه زايدا عارض الحواشي التقييدية هذا
ممنوع اذ لا يلزم من عدم كونه زايدا ان لا يكون ثبوتيا يجب عنه بعد ما برهان الملزوم ثابت
لانه عكس نقيض قولنا لو كان ثبوتيا لكان زايدا ولان استحقاق الوجود سابق عليه لان الشيء
ما لم يستحق الوجود لم يحصل له الوجود وهذه عامة فلو كان الحد استحقاق الوجود الذي هو الوجوب ثبوتيا
يلزم ثبوت الصفة وهو الاستحقاق للموصوف هو الطبيعة قبل ثبوته وهو ممنوع ان ثبوت الصفة للموصوف
فرع على ثبوت الموصوف في نفسه وفي الحواشي التقييدية ان اراد بها التقييدية فالملازمة مسلمة
دون استحقاله الثاني وان اراد بها غيرها فالملازمة ممنوعة سند ان اراد بها قيام الصفة بالموصوف
بالوجود فغير ممنوع لان الطبيعة من حيث هي هي لا يصدق عليها انها موجودة هو الوجوب يكون
قيامها من حيث هي هي وذلك غير ممتنع واتوسل والاتي الى ايجاب لان ذلك انما يلزم لو كان
تعلق الوجوب على الوجود تعلقا بالزمان وليس كذلك لان الوجوب لا يختلف عن الوجوب بذلك

فان كان الاول يلزم ان يكون مستقلا على الممكن لكون الوجود غير الممكن والمستقل على الشيء اكمل
منه وان كان الثاني سقط الاستدلال على ما نقول قوله الوجوب مستقل لثبات الوجود
ينافض قوله الوجوب نفس وجوده واجبا الوجود لان الوجوب اذا كان مستقلا لثبات الوجود
كان غير الوجود لان المستقل هو الوجوب غير المستقل وهو ثبات الوجود وثبات الوجود
غير الوجود فيكون الوجوب غير الوجود واذا كان غير الوجود كان غير موجود لاستحالة ان يوجد
الشيء لا بجب ان يكون مغايرا له فان الالف مغايرا لباء وبالعكس مغايرا لالف مع ان لان لا يغاير
نفسه لما تقرر من ان الوجوب المستقل لثبات الوجود ان كان غير الوجود كان غير الموجود
وان كان غير الوجود كان مناقضا لقوله الوجوب مستقل على الوجود وعلى الحواشي التقييدية
لان عدم الصفة الوجود على وجوده انما يلزم لو كان الوجود غير الحيثية حتى يكون استحقاقها
للوجود مستقلا عليه اما اذا كان عينها فلا وان قرر الدليل هكذا الوجوب لذاته الوجود نفس حيثية
الواجب اذ لو زاد عليها يلزم المحال سقط بهذا النظر واتوسل لكن يرد عليه انه لا يجوز ان يكون صدقا
وذلك بان يكون الوجود نفس الواجب لذاته وهو ممنوع سند وبيان ان الوجوب نفس الاستحقال
لو كان ثبوتيا كان زايدا على الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود وهو باطل بالبديهة
عرفا لما عرف التبيين فساوى سايرالموجودات في الوجود بناء على اشتراك الوجود معقول
وخالفها بالميز بامر الاشتراك مغايرا لما به الامتياز ضرورة موجود غير موجود تحقيقه انه
يستحق الوجود لما هو هو كانت حيثية العدم فالواجب ايضا كذلك لوجهين اما الاول فلان الواجب
لذاته انما صار واجبا لذاته بالوجوب فاذا كان سبب ضرورة واجبا لذاته ممكنا لذاته كان

من حيث هي هي وان لم تكن موجودة ولا معدومة لكن لا تخلو عن صفة الوجود والعدم وعند
نظر الى صفة الوجود يصدق عليها انها معدومة وعند العكس بالعكس وهو واضح ودلالة
لو كان ثبوتا كان غايرا عن الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود ووجوب مغايرة
النسبة للمنتسبين فيكون ممكنا لاحتياجه الى الذات فيتوقف بها فذا يجب الا لوجوب علة
كمن علة ما هية [illegible] الوجوب وانه يجاب ان الكلام في ذلك الوجوب كالكلام
في هذا الوجوب فيلزم ان يكون لهذا الوجوب وجوبات تحيز نهاية وهو محال ظاهر لانا نجيب على الاول
بان الوجوب نفس الهوية وعلى تقدير انه يحتاج لانا نقول انه لو كان ثبوتيا كان غايرا فقوله لا يكون نسبة
فقط ممنوع فانه نفس الهوية غايتها انتزاعية نظرا لان الوجوب على ما ذكر من التفسير هو كون الهوية
الموجودة من ذاتها بحيث يمتنع انفكاكها عنها وكيف تكون نسبتها واما الذي استدل به على
ان نفس الهوية معدوم ضعيفة وفي الحواشي التفتازانية بين ان وجود الوجوب هو عين الهوية الوجوب
بل بين ان الوجوب نفس الهوية الواجب ووجود الواجب عين ماهيته فيلزم منه ان يكون وجود
الوجوب عين ماهيته او نفسه وخروج من هذا الكلام ان النسخة التي وقعت اليد طابه ثم ان كان
فيها كما هنا بان وجود الوجوب نفس ماهيته على ما يظهر بالتامل فالتعليل لكون الوجوب نفس
ماهية ليس لكون وجوده نفسها زائدا على ماهيته لان الوجوب الذي هو نفس ماهية كسائر
الموجودات في الوجود وغايرتها بالماهية موجود غير ماهيته وهو خلاف مذهبكم قلت لانم
على ما نسبة لسائر الموجودات بامر عدمي وهو عدم توقف الوجود على الا بالماهية فلا يلزم ما ذكرتم
واليها اشار بقوله فيكون نسبة اي نسبة الوجوب لسائر الموجودات بامر عدمي

وهو عدم التوقف سلمنا اي سلمنا ان الوجوب لو كان ثبوتيا لكان زائدا لكن لانم
ان ماهيته اي ماهية الوجوب لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا قوله لان الواجب انما هو
واجبا لذاته بالوجوب قلنا لانم بل الواجب لذاته انما هو واجبا لذاته لان ماهيته
كافية في حصول ما له من الوجود وكون ماهيته بهذه الكفاية استلزم الوجوب الذي هو
استحقاق الوجود من ذاته واذا كان كذلك كان الوجوب صفة للواجب فلا يلزم من امكانه
امكانه فان امكان الصفة لا يوجب امكان الموصوف وفي الحواشي التفتازانية بنا على انها
معللة لذات الواجب وامكان المعلول لا يوجب امكان العلة وهيه نظر لان الوجوب
اذا كان نفس ماهية الواجب فامكانه يوجب امكان الواجب بالضرورة اقول النظر غير
وارد لان هذا المنع بعد التنزل وتسليم كونه زائدا وقوله ثانيا لو كان ممكنا لذاته
لكان قابلا للعدم فيلزم ان يكون الواجب ايضا كذلك قلنا لانم ذلك قوله لان امكان
عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة قلنا لانم وانما يلزم ذلك لو كان ارتفاع المعلول
موجبا لارتفاع العلة وليس كذلك لان المعلول اذا ارتفع كانت العلة مرتفعة قبله كما
سبق واذا كان كذلك فلا يكون عدم المعلول موجبا لعدم العلة بل موجبا وقوله ثالثا لو
سلمنا ان عدم المعلول لا يوجب عدم العلة ولكن يستلزمه وهذا القدر كفينا بل الجواب ان
عدم المعلول لا يستلزم عدم ذات العلة الموجدة اياه فان ذلك قد يكون بانتفاء
شرط مع كون ذات العلة الموجدة بحالها سلمنا لزوم ذلك من امكان عدم الوجوب امكان عدم
ذات الواجب سلمنا اي سلمنا ان ماهية الوجوب لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا ولكن لانم

ان التسلسل اللازم على تقدير ان استحقاقها للموصوف يكون نادرا محال لانه من جانب
المعلول دايرا ان اقام على انتهاء الممكنات سلسلة اولى لا الى معلول اخير وعن الثاني
بمنع الشرطية المذكورة ان لانم ان الوجوب لو كان ثبوتيا يلزم ثبوت الصفة للموصوف
قبل ثبوته فان اللازم انما يكون استحقاق الوجوب حاصلا عليه
يكون ثبوت الصفة قبل الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته لا يقال ثبوت
الصفة قبل ثبوت الموصوف ان كان بذاتها لم تكن للصفة صفة وان كان بغير الموصوف
لم تكن صفته لانا نقول ذلك غاية ما يجوز ان تقوم صفة الشيء بغيره قبل زمان وجوده
اما في زمان وجوده فلا كما سيذكر في الصفة نظر وعن الحواشي التجريدية فيه نظر لانا ان
سلمنا ثبوت الصفة قبل ثبوت للموصوف فلا نسلم قبل هذا الموصوف حتى يثبت للصفة
صفتين ثبوته للموصوف كما زعم الايجي فاذن الجواب الحق ما اشرنا اليه وعن الثالث
بمنع الشرطية ايضا اي لانم انه لو كان ثبوتيا كان خارجيا وما ذكر ليلها منوع
ان الوجوب نسبة فهو ممنوع فان الوجوب عندنا نفس صفة واجب الوجود لذاته
وبتقدير تسليمه اي وبتقدير تسليم كون الوجوب نسبة فلانم استلزام وجوب مغايرة
النسبة لكل واحد من المنتسبين خروجها عن كل منهما فان مجموع القسب منتسبة الى
كل واحد من القسب وكل النسبة مغايرة لكل واحد منهما وداخلة في مجموع القسب
والا لم يكن المجموع مجموعا لاتا نختار ان مغايرة وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من
المنتسبين بدليل قوله ووجوب مغايرة النسبة للمنتسبين فيندفع ما ذكرته لان المتأخر

ثاني

عن الشيء يكون خارجا عنه بالضرورة لانا نمنع بطلان اللازم ووجوب تأخر النسبة عن كل واحد
من المنتسبين فان مجموع القسب منتسبة الى كل واحد من القسب وكل النسبة ليست متأخرة
عن كل منهما ضرورة كونها داخلة في مجموع القسب بل الطريق في دفعه ان يقال الوجوب
نسبة والنسبة مغايرة للمنتسبين ضرورة فالوجوب مغاير لكليهما فنقول اما ان يكون داخلا
فيهما او خارجا عنهما والاول يوجب التركيب في ماهيته وان لم نقل بكونه واجبا قبل هذا
الوجوب كما مر وعن الحواشي القسبية يمكن ان يقال سلمناه ولكن لم قلتم بانه يلزم ان تكون
للماهية وجوبات بغير نهاية بل يلزم ان يكون للماهية وجوب لغيرها النسبة الى وجوبها الوجوب
فجاز ان يكون ذلك الوجوب نفس وجود الوجوب او نفس الماهية وح لا يلزم التسلسل وهو
موضع نظر وبحث فليتأمل فيه واما الامكان اي الخاص فاحتج الامام على كونه عدميا
بانه لو كان ثبوتيا لساوى غيره في الثبوت بناء على ان الثبوت اعني الوجود مشترك
معنوي فحينئذ بالماهية بوجوده غير ماهيته فانصافها اي فانصاف عبد الامكان بالوجود
ان كان واجبا لذاته كان اي الامكان واجبا لذاته ولزم منه كون الممكن كذلك
اي واجبا لذاته فالشرط اي وجود الامكان موجود اي فوجود الممكن اي وجود الممكن
شرط بوجود الامكان لانه صفته ووجود الصفة مشروط بوجود الموصوف فيكون الممكن
ح شرطا ايضا هو واجب لذاته وما كان شرطا للشيء الواجب لذاته كان اولى بان يكون
واجبا لذاته وذلك محال وان كان ممكنا كان له امكان لقوله في الحواشي القسبية يمنع
جواز ان لا يكون امكان الامكان زايدا عليه وفيه نظر ولزم التسلسل او الانتهاء الى امكان

واجب لذاته لانا نتعقل الكلام الى انتهاء ما ينتهي بالوجود ونقول اما ان يكون واجبا
او ممكنا وكل واحد من الاقسمين باطل اما التسلسل فظاهر واما كون الامكان واجبا
فلاستلزامه كون الممكن واجبا لما مر ولان الامكان لو كان ثبوتيا وهو مستند على وجود
الممكن لان صفة الموصوف الشيء سابقة على وجوده والا كان قبل وجوده اما واجبا او ممتنعا
وهما محالان لزم تقدم الصفة على الموصوف لان قيام الصفة الثبوتية بالموصوف قبل
ثبوته ان ثبت له وصفا مما يغيره ان ثبت لغيره وهما محالان لانا الاول فلان ثبوت الصفة
للموصوف فرع على ثبوته في نفسه واما الثاني فلان صفة الشيء انما تكون قائمة به لا بغيره
والا لم تكن صفته بل صفة ذلك الغير وللزم نسبة من المعدوم الى الوجود فلو كان ثبوتيا لزم تأخره
عن الوجود لتأخر النسبة عن المنتسبين وانما كان متأخرا امتنع ان يكون مستندا عليه
ضرورة والملازمة ظاهرة مما مر آنفا ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون مستندا الى الوجود
من غير ان يلزم من فرض الامكان ثبوتيا فان ذلك لا يلزم سواء كان وجوديا او عدميا فيمكن ان يجاب عن
ذلك ويقال الامكان نسبة فلو كان عدميا لزم تأخره عن الوجود ويمكن ان يجاب عنه بانا لم
نسلم انه لو كان عدميا لزم تأخره عن الوجود لان ما لا نسبة له في الاعيان لا يتأخر عنه لانه
لان معنى تأخره عن الوجود فيما له نسبة جدا انتهاؤها بالوجود او قبله فان تسليم ما سلمنا
ذكرتم ان النسبة لا يجب ان تتأخر عن المنتسبين على تقدير كونها عدمية ويجب ان تتأخر عنهما
على تقدير كونها وجودية وليس كذلك لان النسبة متأخرة مطلقا فمنقول انها متأخرة ايضا على
تقدير كونها عدمية لكن في السؤال في الوجوه الخ يعني فان قيل الامكان على تقدير عدميته

عالما لكن متأخرا في الخارج فلا يخلو من ان يكون مستندا ايضا او لا يكون وعلى الاول يلزم تقدم الشيء
على المتسببين في الخارج وهو باطل بالضرورة وعلى الثاني يلزم الانقلاب ممتنع لانه لو لم يلزم الانقلاب
وانما يلزم لو كان له مستندا في الخارج بالوجود او الامتناع وليس كذلك فانها ايضا من
الاعتبارات العقلية ولا يقتضي بها موصوفها الا في العقل والشيء الموصوف بالامكان في العقل
مستند اليه قبل الدخول في الوجود بوجه ما فان قيل لم لا يجوز ان يكون لكم ذكرتم اولا انه متأخر في العقل
فكيف يكون مستندا اليه فنقول لا يجوز ان يكون كذلك لتقابلهما ونحن انما نتأخره بالامكان
بمعنى كيفية نسبة الوجود الى الماهية في الحكم العقلي والمستند هو بمعنى كون الماهية بحالة لا تستحق الوجود
والعدم من ذاتها فان وجد الممكن قبل الدخول في الوجود بهذه الحالة وهذا ما نأتي الى ذلك قبل
وجوده ضعيف لانا نمنع امتناع الشيء المذكور لانه من جانب الحلول للاحدية وامتناع الى وقد تمنع امتناع
قيام الصفة بالموصوف المعدوم في زمان ما قبل زمان وجوده بالموصوف فلم لم يجز ان يستند اليه قبل
وجوده عنه بان هذا ممتنع فيكون لانه لو كان الامكان قائما بغير الممكن لزم امكان
الواجب والممتنع لان غير الممكن منحصر فيهما لا يقال لم لا يجوز امكان كل واحد من افراد الممكن
بغيره ذلك الفرد عند عدمه وبه عند وجوده لان ذلك انتقال الامكان من محل الى محل وهو مستلزم
للانقلاب وامتناع الى ونمنع امتناع تقدم ما عرض له الامتناع على الامكان لانا نجوز ان يكون
بحسب الذات علة لذلك الغير لجواز ان يكون مستندا بالحسب الذات ومتأخرا باعتبار عارض
الامتناع وتوجيهه ان يقال ان اردتم بامتناع تقدمه على الوجود امتناع تقدمه عليه بحسب الذات
فهو ممنوع والما يكون كذلك ان لو كان متأخرا عنه بحسب الذات وليس كذلك بل تأخره عنه باعتبار عارض

الانتساب ويجوز ان يكون المتقدم على الشيء بحسب الذات متأخرا عنه باعتبار عروض عارض
لم يلزم الدور وكف لابد له من دليل وان اردتم باستناع تقدمه على الوجود ح استناع تقدمه
عليه لا بحسب الذات بين بحسب عارض الانتساب فهو مسلم لكن تقدمه عليه ليس الا بحسب الذات
وفيه نظر لانه فسر الامكان بمقتضى الاستحالة لا بعروضها حتى يمكن ان يتصور فرض ان يكون
متقدما بحسب الذات ومتأخرا بحسب العارض وما صح الشيخ على كونه ثبوتيا بانه لو لم يكن
ثبوتا لم يكن الشيء في نفسه ممكنا اذ لا شيء من الشيء الذي فرضناه ممكنا ممكنا لانه لا فرق بين
قولنا الامكان زائد ليس للشيء امكان وبين قولنا امكانه لا اي امكانه عدمي لعدم وقوع
الممكن في العدمات واذا كان كذلك يصدق على الشيء الممكن في نفسه لا امكان له اي ليس له
امكان على تقدير صدق امكانه لا عليه واذا صدق عليه ذلك لم يكن ممكنا لان الممكن ما ليس الامكان
لا يكون ممكنا ضرورة هذا بيان الملازمة وفي اتصال الاجتماع والدليل وعينه اي وما صح الشيخ
على كون الامكان ثبوتيا بانه مناف للامتناع العدمي فيكون وجوديا لوجوب كون احد المتناسبين
وجوديا والجواب عما ذكر الشيخ منع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الاول نفي الامكان
بالكلية وجوديا كان او عدميا والثاني اثبات الصفة عدمية والفرق بين نفي الامكان بالكلية
وبين اثبات الامكان العدمي بين وقوله بل بينهما اي بين القولين مناقاة ضرورة تحقق
المناقاة بين نفي الامكان وثبوته تاكيد للفرق واشار الى ان وجه الفرق بين القولين
وان لم يستلزم امتناع صدقهما على شيء واحد لكن المناقاة بينهما يستلزمه وانما تتحقق بينهما
فيمتنع صدق قولنا للامكان امكانه عليه على تقدير صدق امكانه لا يصدق عليه على تقدير

صدقه عليه ولا يخفى ان هذا انما يتم لو فسر العدمي بما مفهومه وحقيقته نفي شيء واما اذا فسر
بالمعدوم فلا اذ لا شك انه لو كان معدوما لم يتحقق بين قولنا ليس الامكان وبين قولنا
الامكان معدوم وعما ذكر يعلم اي والجواب عما ذكر عنه الشيخ ان يقال بل هو كونه مناقضا
للوجود الوجودي يكون عدميا كما ذكر الامام وهو معارضة بالمثل واعلم ان كلام الامام
انما يصلح للمعارضة لو كان كلام الغير مبنيا على ان احد المتناقضين بحسب ان يكون وجوديا
او يصح ان يقال انه مناف للامر المتحقق للوجود الوجودي فيكون عدميا لوجوب كون احد المتناسبين
عدميا اما اذا كان مبنيا على عدم التقابل بين العدميات فلا اذ لا يصح ان يقال انه مناف
للوجود الوجودي فيكون عدميا لعدم التقابل بين الوجوديات لجواز تحقق المناقاة بين الوجوديات
وقد مر آنفا ان الحق على الاول في غاية الظهور وسواء يتأتى سلمنا ان احد المتناقضين يجب ان يكون
وجوديا لكن لا نسلم ان الامكان مناقض للامتناع اذ لو كان نقيضا لما جاز ان تناقضها غير
الواجب لامتناع ارتفاع النقيضين واللازم بط ضرورة وذكر للمصنف ان وجوب كون احد المتناسبين
وجوديا ممنوع لان الامتناع واللاامتناع متناقضان مع كونهما عدميين وذلك بوجوب عدم
دخول المتناقضين في تحابل السلب والايجاب لانه اعتبر فيه كون احدهما وجوديا وايضا
لما كان صحة هذا مبنيا على المستدل المذكور يكفي دفعه بدفعه وهو بان يقال الامتناع لا يخلو اما
ان يكون وجوديا او عدميا فان كان الاول فظ وان كان الثاني فكذلك لان اللاامتناع حينئذ يكون
وجوديا لان عدم العدم موجود على ما سلف قبل ذلك ولا يقال ما ذكر الامام العلامة حل لكونه
نقضا اجماليا وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان احد المتناقضين يجب ان يكون وجوديا والآخر عدميا

اذ لو وجب فذلك لكان الامكان لكونه مناقضا للوجوب بالوجود عدميا والا لم يتحقق التناقض
منه لان كلام المعلل مبني على ان احد المتناقضين يجب ان يكون وجوديا عند كون الآخر عدميا
لا على ان احدهما فقط يجب ان يكون وجوديا والآخر عدميا وكلام الامام المحاكم لا يصح
ان يكون حلا الا على الثاني دون الاول على ما يخفى وفي الحواشي المنطبية واما الجمل فجواب عن
المقابل للامتناع عدميا الامتناع وهو شامل للامرين الوجوب والامكان ومقابل العدمي بالكسر
منتسبا الى الوجودي وعدمي فانه لم يتحقق بعد فان قيل ان اردتم بالمنافي المقابل الذي هو اعم من
المناقض فجوز ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا غير مناقض وان اردتم به المناقض فلا نسلم ان
الامكان منافي للامتناع بل نقيضه اللامتناع وهو يتحقق العدمي فجوز ان يكون منتسبا الى الوجود
وعدمي لم تلتزم لا نجوز ذلك لابد له من دليل وهو غير ظاهر فان قلت كيف كان اما الامكان ان
يكون عدميا كما ذهب اليه الامام او وجوديا كما ذهب اليه الشيخ انما يوصف الممكن اذا اخذناه
من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده وعدمه لانه ان اخذ مع الوجود كان واجبا لانه
حال كونه موجودا يستحيل عدمه وفي الحواشي المنطبية لانه لم يكن ما خوذا مع علة التامة لوجوده
والشيء مع علة التامة يكون ممتنع العدم فيكون واجبا وان اخذ مع العدم كان ممتنعا
لان الشيء حال كونه معدوما يستحيل وجوده ويمكن ان يقال ايضا لانه لم يكن ما خوذا مع علة عدم آنية
لوجوده والشيء مع عدم علة آنية لوجوده يكون ممتنع الوجود فيكون ممتنعا واذا كان واجبا
او ممتنعا يمتنع عروض الامكان له وانما قلنا آنية لانه مع الوجود او مع العدم كان
واجبا او ممتنعا ان اردتم بالوجوب الوجوب بالذات والامتناع كذلك وان اردتم

بهما الوجوب والامتناع بالغير فلا نسلم عدم عروض الامكان له فان الوجوب بالامتناع بالغير
فلا نسلم عدم عروض الامكان له فان الوجوب والامتناع بالغير لا ينافي الامكان الذاتي وهو
ان الممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره اي ممكن الحصول لغيره
وفي الحواشي التحقيقية في هذا التسليم نظر لانه كيستلم الان ان الامكان الذاتي والامكان الذاتي
قيد الان ان الاول يمكن ان يكون الاول اعم من ان يكون لغيره او لغيره وليكن المحكوم به الاول
اعم على ما قال والاول اعم اي من اثنين مطلقا لان كل ما هو ممكن الوجود لغيره فهو ممكن الوجود في ذاته
والا كان واجبا الوجود لذاته او ممتنع الوجود لذاته وكان كذلك يستحيل حصوله لغيره فهو ذاته
من غير عكس كلي لان الخارجات وهي ابعاض الموجود من الماهية التامة بنفسها يمكن وجودها
لغيرها ويمتنع حصولها لغيرها نعم بعض ما هو ممكن الوجود في ذاته يمكن الحصول بل واجب الحصول
لغيره كالصور والاعراض والامكان اللازم للمعنى ان كان كما ينبغي فيجب ان يوجد دائما عن واجب
الوجود لذاته كالامكان اللازم للمعنى الاول او ممتنع اي عن الواجب عن كل ما يمتنع الامكان
عنه اي عن الواجب كالامكان اللازم للمعنى الثاني فحينئذ ولما كان كذلك اي لما كان الامكان
بهذا المعنى واجب الوجود وفي الحواشي التحقيقية لا يختص بوجوده حين دون حين لانه مستوي النسبة
مستندة في وجوده الى واجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك يستحيل ان يختص
بعض المستحقات بالنفيض دون البعض على ما يجب ان يكون حاصل النفيض وان يكون احد الامكان بعض
منه بحسب اختلاف المقابل وقد ظهر منا ان الامكان اللازم للمعنى كما في قبول النفيض عن واجب
الوجود هو ان يجب ان يكون موجودا دائما بالامتناع تخلف المعلول عن العلة والا كان ان لم يكن كائنا

توقف اى الفيضان على شرايط وجوديه كانت او عدميه حتى يستعد الممكن لقبول الوجود عند
واجب الوجود فيكون ذا استعداد للوجود فالممكن لذاته امكانا ما لا امكان الذاتى لماهيته
وسمه كونه بحالة لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه محال والثانى الاستعداد التام الذى يحصل له
اى لماهية الممكن عند حصول الشرايط وارتفاع الموانع وهذه الشرائط تكون لاحوال حادثة
اذ لو كانت قديمة لزم من عدمها وعدم الواجب تقدم الحادث وانه محال واذا كانت تلك
الشرايط حادثة تكون مسبوقة بحوادث الى لا نهاية فيكون كل سابق مقربا للعدم البعيد
اى القاعد الى الحصول الذى هو اللاحق بعد بعد ما شئت اذ لو لم يكن كذلك بل انتهت
الى حادث لا يكون مسبوقا بحادث لزم فلا يخلو من ان تكون العلة التامة موجودة لذلك الحادث
قديمة او محدثة على الاول يلزم تخلف الحادث قديما وعلى الثانى كون الكلام فى حادث
مسبوقا بحادث وذلك اى كون قبل كل حادث حادثا لا الى اول اما تكون الحركة ايضا لا بداية
لها ولا نهاية لتكون تلك الحركة سببا لحصول تلك الاستعدادات المختلفة لاجزاء المحل لو وقف
حادث على اخر كان الحادث السابق جزء العلة اللاحق فيلزم وجود عند وجوده فيلزم وجود
حوادث لا الى نهاية دفعة وهو محال لصحة التعليق به لان كل سابق هو شرط معد للاحق فلا يجب
وجوده عند وجود اللاحق فان الحركة الى الخير الطبيعى شرط معد لحصول الجزء الطبيعى مع انها غير
موجودة عند حصول الجسم فيه ولا بد لتلك الحوادث من محل يستحصل الاستعداد بوقت دون
وقت وبحادث دون حادث وذلك لتوقف تحصل الاستعداد على الاستعداد الحاصل على
المحل وذلك المحل هو المادة فكل حادث فله مادة وحركة سابقتان عليه فلنه من مادة وجود

مبدأ قديم يفيض وجود ذلك الحوادث عند حصول الاستعدادات ووجود جسم قديم يتحرك
بالحركة المتصلة على الدوام والممكن يجب وجوده عند وجود العلة التامة لوجوده وفى الحواشى القطبية
فى اطلاق الوجوب على العلة التامة نظر على ما تقدم والا يبقى ممكنا معها فيجوز وجوده فى وقت
دون وقت آخر فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان لامر رجح وقوع الممكن لا لمرجح
وان كان لمرجح لم تكن العلة التامة علة تامة بل جزأ منها وفى الحواشى القطبية قوله والا يبقى
ممكنا معها ان اراد بامكانه تساوى نسبة الوجود والعدم اليه معها فهو ممنوع وان الا يجب وجوده
وجوده وعدمه معها فهو مسلم لكن لا نم لزوم الترجيح بلا مرجح بجواز اقتضاء العلة التامة اولوية
طرف الوجود وان لم يبلغ الى حد التعين ولا يناقض الدليل المذكور على ان الممكن لا يكون احد
طرفيه الا على ما لاحظه ههنا نظر عند النظر اقول وجه ذلك انه لا يلزم من توقف حصول اولوية
طرف الوجود على عدم سبق طرف العدم ان لا تكون العلة التامة كافية فى حصول اولوية طرف الوجود
والا يلزم لو لم تكن العلة التامة لاولوية طرف الوجود مشتملة على عدم سبق طرف العدم وهو ممنوع
وعلى تسليمه لا نم من وجوب وجود الحصول عند وجود علة التامة لوجوده انه اى ان الممكن ما لم يجب
لم يوجد وذلك لان حال الممكن مع حصول السبب التام لوجوده ما لم يكن كذلك قبل حصوله لامتناع
ان يكون اى الممكن مع السبب التام كما لا بد فعند حصول السبب التام لوجوده لا بد وان يحصل
لطرف الوجود اولوية على طرف العدم وتلك الاولوية لا تنفك عن الوجوب لوجوب وجود الحصول
عند وجود علة التامة لوجوده ومحصله ان الممكن ما لم يصر وجوده اولى لم يوجد واذا كان كذلك
فما لم يجب لم يوجد ما الاول فظاهر امتناع وقوع المساوى فالمرجح واما الثانى فلان تلك الاولوية

منتهيه الى حد الوجوب لامتناع حصول تلك الاولوية من ذاته بل انما تكون حاصلة من علته
وقد عرفت انه يجب وجود كل ما يتوقف عليه وجود ممكن فيلزم ان يكون في تحقق الاولوية تحقق جميع
ما يتوقف عليه وجود وعند تحققه لا يجب تحقق المعلول لانه وان سلم لكن لا يكفي الصائر في وجوده
فعند تحقق الجميع ينتهي ذلك الاولوية الى حد الوجوب فيوجد قالسلام في قليا حتى الشرط والمكنة
مع السبب اما ان يكون حالة كهو لامع السبب او لا يكون كذلك والاول باطل لانه لو كان كذلك لم تكن
السبب سببا مع وان كان حالة مخالفة لذلك لكان لا لاستناده وقد كان لامع السبب على حالة تساوي
فمع السبب خرج عن هذا التساوي وصار احد الطرفين بالاولى فيترجح الطرف الراجح مع جميع
لانه حين ما كان مساويا كان ممتنع الحصول لحين ما صار مرجوحا فلان ممتنع وقوعه كان اولى حتى
صار الطرف الراجح ممتنع الحصول صار الطرف الراجح واجب الحصول لاستحالة الخروج عن طرفي
النقيض والتالي ان توقف لو كان احد الطرفين حين ما كان مساويا ممتنع الحصول كان الطرف
الآخر واجب الحصول في ذلك الحين لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض وهو ظاهر والصواب الحل
ذلك بان امكان وقوع طرف لما كان متوقفا على امكانه ويمتنع ان يكون الطرف الراجح بالحال
حال كونه مرجوحا فممتنع وقوع الطرف الراجح حال كونه مرجوحا فحينئذ يقع الطرف الراجح لما عرفت
في الطعان وجد الغير لبعض العلماء الناظرين في هذا الكتاب بالوجوب مع العلة التامة والعلة
التامة الوجود متقدم على الوجود وما مع المتقدم على الشيء بالذات متقدم على ذلك الشيء بالذات
فيكون الوجوب متقدما على الوجود وفي زمان لم يجب لم يوجد وهو ظاهر لان ما مع المتقدم على الممكن
بالذات والعلة امتنع ان يكون متقدما عليه بالذات والعلة لامتناع تقدم المعلول على العلة

واحد نفع ذلك واجب في المتقدم الزماني فاعلم ذلك وفي الحواشي التقليدية بيان ان كل ما وجدت
العلة التامة يجب وجوده واعلم منه انه متى لم يجب وجوده لا يوجد علة التامة ومتى لم يوجد علة التامة
لم يوجد لامتناع ان يكون الكل مع البعض كهو لامعه والا لم يكن السبب سببا وفيه نظر لانا لا نسلم انه
لو وجد به وفق السبب لكان حاله مع السبب كهو لامعه لان حاله مع السبب هو انه لا يتخلف عنه ومع
غير السبب انه قد يتخلف ويمكن ان يقال لم لا يجوز وجود الممكن لا عن سبب اصلا بابا ثبات
الصانع وفساد ما ظهر هذا في الحواشي وما ذكرنا مستغن عن امثال هذه التكلفات وحال الامر
سوى مثل هذا النظر فاعرفه ولا يجوز ان يكون احد طرفي الممكن اي احد طرفي الممكن اعني الوجود والعدم
اولوية لذاته وان لم ينته الى حد التعين اي الى حد الوجوب خلافا لجماعة من العلماء وذلك
لان الطرف الآخر وان امتنع وقوعه كان الطرف الاولوي منتهيا الى حد التعين اي الى حد الوجوب
لامتناع خلو الراجح عن طرفي الممكن حينئذ وذلك ينطل مقتضى ذات الممكن اولوية لاحد طرفيه
بحيث لا ينتهي الى حد الوجوب وان الممكن اي وقوع الطرف الآخر موقف حصول الاولوية على
عدم سبب ذلك الطرف بناء على ان رفع المانع معتبر في كل علة تامة والا لامكن منع توقف حصولها
على عدم سبب ذلك الطرف لاحتمال حصول الاولوية انما يتوقف على عدم سبب ذلك الطرف لاحتمال
بل انه لو تحقق سبب ذلك الطرف كان هو واجب الوقوع فلا يكون تحقق الاولوية ذلك الطرف لانا نقول
احد الطرفين لذاته لا ينافي وجوب وقوع الطرف الآخر بسبب خارجي واذا توقف حصول ذلك الاولوية
على عدم سبب ذلك الطرف فلا يكون ذات الممكن كافية في حصولها اي في حصول الاولوية لانه يجب
امتناع الاولوية ذلك الطرف ذات الممكن مع عدم السبب الطرف الآخر وقد ذكرنا ان يكون في الحواشي

وقيل ان تحوّل الامكان الراجح في ان ذات الممكن وحدها من غير اعتبار رفع الموانع لا يكفي
العلة التامة للاولوية احد الطرفين كان النزاع في الامر الضروري ضرورة اعتبار رفع الموانع
مع كل علة تامة وان كان النزاع في ان ذات الممكن مع رفع الموانع لا يجوز ان يكون
العلة التامة للاولوية فدليله لا يفيد ذلك اقول النزاع في ان ذات الممكن وحدها هي
علة تامة مشتملة على الشرائط وارتفاع الموانع للاولوية او لا ودليله يفيد انها ليست كذلك

وكل ممكن فهو محفوف بضروريين احدهما سابقة على وجوده هي وجوب فيضانه عن علته
التامة اي الذي قد تبين عدمه على وجوده بقولنا وعلى سبيل انه عالم يجب لم يوجد والثانية
متأخرة عنه وهي وجوبه بوجوده ما دام موجودا وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول الى الغير
هو الوجود فان كل موجود واجب له الوجود ما دام موجودا ولا يخلو شيء من الموجودات عن
هذه الضرورة ضرورة ان كل ما يحمل على الشيء فهو ضروري له ما دام محمولا عليه ولذلك لا يبحث
في العلوم عن هذه الضرورة بخلاف الضرورة الاولى ضرورة خلو الواجب عنها وكذلك الحال في
جانب العدم اما الضرورة السابقة فلان الشيء ما لم يجب عدمه لم يعدم واما اللاحقة فلان
الممكن المشروط عدمه بسبب الوجود عليه ولا يخلو شيء من المعدومات عن هذه الضرورة كما يجيء
في جانب الوجود فاذن في شيء من الممكنات سواء كان موجودا او معدوما لا يخلو عن هاتين الضرورتين
ولهذا حكم المصنف كليا بان كل ممكن فهو محفوف بضروريين وان كان بين ذلك في جانب
الوجود ويمكن ان يحال ما هو كل ممكن موجود ولهذا بين ذلك في جانب الوجود وبهذا ان الموجودات
انما هي الممكن لا من ذاته لان السابق انما لوحق لا بالنظر الى علته التامة واللاحق بالنظر الى كونه

موجودا فلا يمكن تساوي نسبة الوجود والعدم الى ذات الممكن وثبوت الامكان فالممكن
واجب والا لما امكن ولم يكن وجوده واجبا بل ممكنا اذ لا امكان للامتناع بعد ثبوته له
لجاز زواله عنه نظرا الى ذاته فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا وهو باطل اذ كان
ثبوت الامكان للممكن واجبا يكون الممكن في وقت ممكنا في كل وقت

البحث الخامس

في الحدوث والعدم قد يراد بالحدوث وجود الشيء بعد عدمه في زمان معين حتى يكون الحادث
هو الموجود الذي يكون عدمه سابقا عليه بالزمان وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا لان صدق
على هذا التفسير لا يتصور الا اذا سبقه زمان قارنه عدمه وذلك مما يحال ان يكون وجود الشيء
مقارنا لعدمه وقد يراد به اي بالحدوث احتياج الشيء في وجوده الى غيره دامت احتياجه او لم
حتى يكون الحادث هو الذي يحتاج في وجوده الى غيره في الجملة ويبدأ التفسير يكون الزمان
حادثا ويقال للحدوث بالمعنى الاول الحدوث الزماني وبالمعنى الثاني الحدوث الذاتي
وقد يقال لفظ الحادث على معنى آخر هو الذي يكون ما مضى من زمان وجوده اقل مما مضى
من زمان وجود غيره وظاهر انه بهذا المعنى امر اضافي متعلق بالقياس الى غيره وللعدم
معنيان متقابلان كالمعنيين للحدوث الاول وجود الشيء على وجه لا يكون عدمه سابقا عليه
بالزمان حتى يكون القديم هو الذي لا اول لزمان وجوده قال الامام والزمان بهذا المعنى
ليس بقديم لان الزمان ليس لزمان وقال المصنف في شرحه للملخص وضعه نظر لان ما لا زمان له
يصدق عليه انه لا اول لزمان وجوده ويحال بعض المحدثين ويمكن ان يجاب عنه بان تحال
المراد ان القديم بهذا المعنى هو الذي لا زمان ولا يكون لزمان وجوده اول فاذن لا يرد عليه

ما ذكره المص وسلموه بمشى لان الكلام فى القديم الذى هو المقابل للحادث بالمعنى الاول
لان القديم على تفسيره والثانى عدم احتياج الشئ فى وجوده الى غيره فى حال اصلا
حتى يكون القديم ما لا يحتاج فى وجوده فى وقتا الى غيره وهو يستلزم الوجوب والقديم
بهذا المعنى الواجب ومن الظاهر ان الزمان ليس بقديم بهذا المعنى وقد يقال لفظ القديم
على معنى اخر مقابل للحادث بالمعنى الاضافى وهو الشئ الذى يكون ما مضى من زمان
وجوده اكثر مما مضى من زمان وجود شئ اخر والممكن مستحق من ذاته لاستحقاقيه الوجود
والعدم لذاته ويستحق من غيره استحقاقيه احدهما وكون الممكن بحيث يستحق من ذاته
الوجود والعدم لذاته هو الحدوث الذاتى فيكون الحدوث الذاتى ثابتا لكل ممكنات
لا يتاتى الحدوث الذاتى احتياج الشئ فى وجوده الى غيره لا استحقاقيه الا استحقاقيه فان كل
غير قابل فى المقصود اذ استحقاقيه الا استحقاقيه ملزوم للاحتياج كما مر وثبوت الملزوم
لشئ يلزم لثبوت اللازم لذلك الشئ وهو ان الحدوث الذاتى متقدم على استحقاقيه احدهما
من غيره اى على كون الممكن بحيث يستحق من امر خارج عن ذاته انه يستحق الوجود والعدم
وفى الحواشى التجريد ان لم استحقاقيه احدهما من ذاته والاخر من غيره والا لكان الحدوث الذاتى
واما كان اقدم لان ما بالذات اقدم مما بالغير اى الحال التى تكون الشئ بحسب ذاته مع
قطع النظر عما عداه اقدم على حاله التى تكون بحسب غيره مثلا ان ارتفاع حال الشئ بحسب
ذاته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك يقتضى ارتفاع الحال التى للذات بحسب الغير واما ارتفاع
الحال التى بحسب الغير لا يقتضى ارتفاع الحال التى بحسب الذات اذا عرفت هذا فاعلم ان بعض

المتكلمين ذهب الى ان الحدوث علة الحاجة الى المؤثر وبعضهم الى انه جزء علة الحاجة اليه
وبعضهم الى انه شرط عليها الحاجة اليه والكل يذكرون كل ذلك ويقولون علة الحاجة الامكان
والمختار للمص مذهب الحكماء على ما قال والحدوث اى الزمانى لا يكون علة احدا بالمؤثر
ولا جزأ لها ولا شرطا لها لان الحدوث متاخر عن تاثير المؤثر فيه وتاثير المؤثر فيه متاخر
عن احتياجه الى المؤثر لانه لولا احتياجه لما وقع بالمؤثر بل سنفاذن الحدوث متاخر
عن الحاجة الى المؤثر بمراتب فلم يكن علة لها لامتناع كون المتاخر عن الشئ هذا العلة
او شرطا لها والامكان سابقه ومتاخرا عنها والياشار بقوله لتاخره عن وجود الشئ
المتاخر عن تاثير المؤثر فى الاثر المتاخر عن حاجه الى المتاخر عن علتها فاذن الحدوث
متاخر عن علة الحاجة الى المؤثر بمراتب فلا يكون علة الحاجة اليه ولا جزأ ولا شرطا ولا حاجة
الى بيان تاخر الحاجة عن علتها لان البيان يتم دونه كما عرفت لا يقال لو تم ذكرتم
من الدليل لزم ان لا يكون الامكان ايضا علة الحاجة الى المؤثر لان الامكان صفة للممكن
لا صفة به متاخرة عن وجوده ووجوده متاخر عن تاثير المؤثر فيه المتاخر عن حاجه اليه
المتاخرة عن علة الحاجة اليه فلو كان الامكان علة للحاجة او جزأ منها او شرطا لها لزم
تقدم الشئ على نفسه بمراتب لانا نقول لانم تاخر الامكان عن وجود الممكن والامكان الممكن
قبل وجوده اما واجبا او ممتنعا وحينئذ لان قبل الامكان صفة لوجود الممكن كان
الحدوث صفة لوجود الحدث فان لم يجب تاخر كل صفة عن موصوفها لا يلزم من كون الحدوث
صفة تاخره وان وجب لكن يتم الدليل فى الامكان ايضا يجب عنه بان الحدوث للامكان

ى وجوده والتى لكونه صفة لا لوجود
الشئ ووجوده الشئ الحادث متاخر عن

علة لكل اثر ولا يلزم

لا يسلم كون الحادث الزمانى علة
او شرطا لها والامكان سابقا
متاخرا ولا نسلم

عبارة عن كون وجود الشيء مسبوقا بالعدم لزم بالضرورة تأخر عدم موصوف ذلك الشيء تأخرا بالصفة
عن الموصوف بخلاف الامكان فانه صفة للممكن فانه يكون ثابتة حالة الوجود والعدم
من ذاته والممكن الموصوف بالامكان ليس متأخرا عن تأثير المؤثر بل انما يتأخر عنه وعن المتأخر
عن ذاته لما قيل من ان الحدوث مفهوم مركب من الوجود والعدم السابق والاول مستقيم على
الكل فانه وجود مسبوق بالعدم والثاني على كون علة الحاجة الى المؤثر ابقاء مستمرا او شرطا لدوام
تقدم الشيء على نفسه بمراتب انواع ومن البين ان هذا لا يتحقق في الامكان لان كون الحادث
مركبا من الوجود والعدم صفة فانه المسبوقية بالعدم وهو من لوازم الوجود والدليل على ان
الامكان علة الحاجة الى المؤثر هو انا قد بينا ان الممكن لا يجوز ان يكون احد طرفيه اولى به لذاته
وكلما كان كذلك كان تحقق احد الطرفين بالنسبة اليه على السواء فيستحيل ان يترجح احدهما
على الآخر الا بسبب وذلك بديهي ومن انكر ذلك فقد كابر عقله والمص حاذ ذكر قبيل ذلك ان الممكن
لا يجوز ان يكون احد طرفيه اولى به بل كل منهما متساوي النسبة اليه وبديهة العقل حاكمة بان
ترجح احدهما لمرجح يخصه فكانه بين ان الامكان سبب الحاجة الى المؤثر فلذلك
لم يتوهم احد سوى الحدوث كصفة زائدة على وجود الحادث والا لكان نفس وجود الحادث
فكان الشيء حال بقائه حادثا لكونه موجودا والتالي باطل لان الحادث هو الموجود زمان الحدوث
وفي الحواشي التعليلية ملازمة ممنوعة بناء على ان الحادث هو الموجود زمان الحدوث وفيه نظر
لان الحدوث اذا كان نفس وجود الشيء لكان الشيء دائما موجودا حادثا مستمرا وانه محال لبقائه
موجودا فيكون حال بقائه حادثا والاولى ان يمنع نفي التالي ويقال على الحادث هو الموجود

الذي لزمان وجوده اول وهذا المعنى يصدق عليه استمرار وجوده الا انه اذا فسر الحدوث
بالخروج من العدم الى الوجود كما فعله قوم من المتكلمين فانه لا يكون الشيء حال بقائه حادثا
وعلى العدم السابق اذ الحدوث كيفية زائدة على العدم السابق على وجود الحادث والا
لكان الى الحادث اما المعدوم على ما في الحواشي التعليقية قبيل حدوثه حادثا محفوظ والتالي ظاهر
البطلان وقوله وحدوثه اي حدوث الحدوث ثم لما يتسلسل جواب سوال مقدر وتقرير السوال
ان يقال الحدوث حادث لاستناع ان يكون حدوث الحادث قديما والا لكان الحادث
لاتصافه بالصفة القديمة قديما وان كان كذلك كان حدوث الحدوث زائدا عليه لما ذكرتم
من انه كيفية زائدة على الحادث والكلام في حدوث حدوث الحدوث كالكلام في حدوث الحدوث
فيلزم التسلسل وتقرير الجواب ان الحدوث كيفية زائدة على الحادث اذا لم يكن الحادث الحدوث
واما اذا كان فلا يلزم من فساده وجه نظر لان ما استدل به على ذلك مفهوم عام والاولى منع امتناع
التسلسل الدائم والحادث الزماني يتقدم عليه المادة والمدة اما تقدم المادة فقد بينا ما في بيانه
كيفية فيما ان الممكنات من فعلها حيث قلنا ولا بد للممكن الحادث من محل لتخصص الاستعداد
بوقت دون وقت وحادث دون حادث واما تقدم المدة فلما بينا من وجوب تقدم المؤثر عليه
حيث تقدم البحث المذكور وذلك انما يكون لتأثيره المشتمل لوجوب وجود الزمان كما سبق
من انه لا بد للممكن المؤثر من كيفية ما من جهة التقدم والتأخر اللذين لا يجتمعان وهو ان بناء
على انا نقول لما كان الحادث الزماني الموجود الذي يكون عدمه سابقا عليه بالزمان فلا شك
سبق الزمان عليه محتاجا الى دليل وقد اتجح الشيخ في الفصل الخامس من الاشارات على تقدم

المادة عليه اى على المحدث الزمانى بان المحدث قبل حدوثه ممكن والامكان واجب او ممتنع
وذلك ح وهذا الامكان ليس هو العايد الى القادر الذى هو ايجاده بجواز تعليقه بهذا
الامكان كما يقال القادر هو من صح منه ايجاد الممكن لانه صحيح الوجود فى نفسه والعلة تغاير
المعلول وهو ثبوتى ظاهر من انه لو لم يكن ثبوتا لم يحق فرق بين قولنا الامكان له
وبين قولنا امكانه لان فى الامكان امر ثبوتى عايد الى المقدور وليس يجوز قايم بنفسه
لانه اعراض فى الغالب فلا بد ان يعرض ليستند عن محلا وهو المادة ويكون اى ذلك المحل الذى هو
المادة قديما والا كان له محل آخر فيتسلسل او ينتهى الى مادة قديمة والاول باطل فتعين الباقى
وقد عرفت ما يحتاج الى كون الامكان ثبوتا فان ما استدل به الشيخ عليه فقد
رضعفه وفى الحواشى التعليقية قال سلمنا ان الامكان امر ثبوتى ولكن لم قلتم انه يلزم من
هذا ان يكون محله موجودا فى الخارج وانما يلزم ذلك لو وصف الموجود فى الخارج من حيث
هو موجود فى الخارج بالامكان وهو ممنوع بل الموجود انما يوصف بالامكان اذا فرض
فى الذهن وجوده فى الذهن كاف فى قيام الامكان به فلا حاجة الى محل موجود فى الخارج
وفيه نظر لانا انما يصح اذا لم يكن مراد الشيخ من كون الامكان ثبوتا كونه موجودا فى
الخارج بل لا يكون له شيء اعلى فى ذهنه فانه ح يجوز ان يكون امرا اعتباريا لا حقيقيا
وهذا آخر الامور العامة **المقالة الثانية** فى العلل والمعلولات وفيها ثمانية

الباب الاول فى ما يحتاج اليه الشيء كل ما يحتاج الشيء فى وجوده اليه سمى علة
واعلم ان الشيخ قسم العلل الى قسمين احدهما علل ماهية الشيء وهى المادة والصورة وثانيهما

علل لوجود الشيء وهى الفاعل والغاية والموضوع فاورد الصواب تغيير العلة بما يحتاج
اليه الشيء من غير التقييد بالوجود والماهية او ايراد التعميم فى تغييرها بان يقال هى ما
يحتاج اليه الشيء اما فى وجوده او ماهيته لان التحقيق يقتضى ذلك لان التعريف ح غير جامع
لخروج علل الماهية على ما قاله بعض لانا لا نسلم خروجها لان المعلول المركب من المادة
والصورة يتوقف وجوده ايضا عليهما ويتوقف الماهية عليهما لا يقال ذلك هو معنى
ان العلة اما تامة وهى جميع ما يتوقف عليه الشيء (وجوده) ويدخل فيه الشرائط والآلات والادوات
وعدم الموانع وفيه اشعار بالتركيب وهو غير لازم والاولى ان يقال العلة التامة
ما لا يتوقف المعلول الا عليه او الا عليه وعلى اجزائه واما غير التامة وهى بعض ما يتوقف
عليه وجوده والاحتراز فيها ظاهر اذ ما يتوقف عليه الشيء لا يخلو عنها لا محالة وفيه نظر
والصواب ان يقال ما يتوقف عليه الشيء اما ان لا يتوقف ذلك الشيء على شيء خارج عنه
او يتوقف والاول هى التامة والثانى هى الناقصة وهى اى العلة الناقصة ان كانت
داخلة فى المعلول فهى المادية والقابلية لان لجزء الشيء اذا وجدت مع عدم ذلك الشيء
كانت قابلة لتحقق ذلك الشيء ان كان بها وجود الشيء بالقوة كحصول الخشب بالنسبة الى
السرير والا فالصورية وهى اذا حصلت كان الشيء اى المعلول موجودا بالفعل لا بها فقط
بل بها وبغيرها كحصول السرير بالنسبة الى السرير فانها اذا وجدت يلزم ان يكون السرير
موجودا لا بمجرد وجودها بل بها وبغيرها من الفاعل والمادة وفى الحواشى التعليقية لا يقال ان
الحاصر جزء الماهية فى المادة والصورة فان الخشب والفصل كل منهما جزء الماهية مع ان كلا منهما

ليس بصورة ولا مادة لانا نقول لانم ذلك فان الجنس اذا اخذ بحوا عن الفصل كان
مادة والفصل اذا اخذ بحوا عن الجنس كان صورة واذا اخذ لابشرط شئ كان
جنسا وفصلا اقول فيه نظر لانا نقول انا هو ذه لابشرط شئ جزء للحيوان مع انه ليس
بصورة ولا مادة بل الجواب انا لانم ان الجنس والفصل كل منهما جزء للحيوان في الخارج
بل ذلك انما هو في العقل والمراد بالدخول في قولنا ان كانت داخلة في المعلول
الدخول الخارجي وهو لا يخلو عن تعسف وان كانت خارجة فنمنع انها عليه ان كان
منها وجود الشئ كالجار بالنسبة الى السرير والغاية ان كان لاجلها الشئ كالجلوس
على السرير بالنسبة اليه ومعنى ان العلة الغائية علة لعلية العلة الفاعلية اي انها تجعل الفاعل
الفاعل اذ الجار يتصور اولا الجلوس على السرير ثم ذلك التصور يكون علة لاقدامه
على ايجاد السرير حتى تكون هي علة عليته بالنسبة الى ذلك الوصف للفاعل وعلة غائية بالنسبة الى
المعلول ومتاخرة في الوجود عن الشئ اي المعلول في الخارج وملخصه اذ الجلوس على السرير
انما يكون بعد وجود السرير في الخارج لكن يتقدم عليه في العقل لما عرفت فلم يكن وجود
الغاية علة للشئ اذ العلة لا يمكن ان تكون متاخرة عن معلولها بل ما يتوقف عليه
عليه والشرط ان لم يكن كذلك اي ان لم يكن منها وجود الشئ ولا لاجلها وعدم
المانع داخل في الشرط لانه خارج عن الشئ وليس وجوده منه ولا لاجله الشئ وجزء من العلة
التامة ضرورة دخوله في الشرط الذي هو من اجزاء العلة التامة وعليه شك مشهور
وهو ان عدم المانع قيد عدمي فلا يكون جزءا من العلة التامة والا لم تكن العلة التامة موجودة

وقد يقال ايضا القسمة غير مشتملة على الموضوع الذي هو من المعلل ان قصد وجوابه
ان العلة التامة لا يجب ان تكون وجوده بجميع اجزائها بل الواجب وجود العلة التامة
الموجودة منها لكونها مفيدة للوجود ولا امتناع في توقف الايجاد على قيد عدمي
على انا نقول لانم ان عدم المانع عدمي وانما يكون كذلك ان لو كان للمانع امر اوجوديا
وهو ممنوع واما عدم اشتمال القسمة على الموضوع فلانم ان ايرادها على وجه يشتمل عليه
سهل لانا نقول ما يتوقف عليه الشئ اما ان يكون جزأ منه او لا وعلى الثاني اما ان يكون
مقارنا للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان يكون منه وجود الشئ اولا لاجله او
لا لاجله والاول هو الذي اما الجنس والفصل فهما ليسا من علل وجود النوع في الخارج لان كلا منهما
من النوع مقول على الباقيين بانه هو والعلل والمعلولات لا تكون كذلك
بل هما من علل وجود النوع في العقل فان اردنا اشتمال القسمة عليهما ايضا قلنا ما يتوقف
عليه الشئ ان كان داخلا فاما ان يكون داخلا فيه في العقل او في الخارج والاول الجنس
والفصل والثاني هو المادة والصورة وان كان خارجا فاما ان لا يكون لاجله الشئ او يكون
بالنسبة الى المركب تسمى عنصرية وبالنسبة الى الصورة فاعلية وسبب التسمية بهما ظاهر والمعلول
اذا ارتفع ارتفعت العلة التامة اي اولا ولهذا قال لانه اي لانه ارتفاع المعلول
حتى يلزم ان يكون ارتفاع المعلول علة له بل لان المعلول لا يرتفع الا وقد كانت
العلة التامة مرتفعة قبله ولذلك قيل عدم العلة علة العدم والا اي لو لم يكن العلة التامة
مرتفعة عند ارتفاع المعلول بل كان العلة باقية مع ارتفاع معلولها لتخلف المعلول عن

العلة التامة لوجود العلة التامة بدون المعلول ج ونحوه لوجوب وجود المعلول
عند وجود العلة التامة وفي الحواشي التجريدية في ان المعلول لايجوز ان يرتفع قبل
العلة قبليه بالذات نظروا قول توجيهان يقال ان اردتم بامتناع تقدم ارتفاع
المعلول على ارتفاع العلة التامة امتناع المتقدم الزماني فهو مسلم لوجوب التلازم في
الرفع بينهما من جهة الزمان وان اردتم امتناع المتقدم الذاتي فهو ممنوع اذ لايلزم
التخلف من المتقدم الذاتي والحق انا لو رفعنا العناد ورجعنا الى عقولنا وجدنا
ان العقل يحكم بان العلة ارتفعت ارتفع المعلول لابان المعلول ارتفع ارتفعت العلة
ولانعني بالمتقدم الذاتي سوى هذا المعنى **البحث الثاني** في نقل ما قاله الامام
في اثبات واجب الوجود لذاته لو كان في الوجود موجود لكان ان الوجود موجود واجب لذاته
والعدم محال اذ لاشك في وجود موجود فالتالي مثله واما الشرطية فلان ذلك الموجود
اما واجب لذاته بيان يكون واجبا لذاته على ما قال فهو المدعى وان كان واجبا
لذاته فقد حصل المرام وان كان ممكنا فلابد له من علة مخلصة ان كانت واجبة
لذاتها فقد حصل المطلوب ايضا وان كانت ممكنة افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها
كالكلام في هذه وهلم جرا ان اعاد افتقارنا الى شيء من معلولاتها بوسط او بغير وسط
او يتسلسل ان لم يعد او ينتهي الى موجود واجب لذاته وكلاهما اي العود والتسلسل محالان
مقدمتين اثنتين ثم شرع في المرام اما الدور فلانه لو توقف وجود الشيء على ما يتوقف على وجوده
لزم توقفه على نفسه لان التوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء واعترض

على هذه المقدمة بانه لو كان الامر كذلك لاستحال وجود المعلول عند وجود العلة القريبة
وعدم وجود العلة البعيدة لتوقفه على العلة البعيدة ح ووجوب عدم الموقوف عند
عدم الموقوف عليه واللازم باطل والا يلزم تخلف المعلول عن العلة القريبة وانه ح
بمنع استحالته لان العلة القريبة ليست علة تامة للمعلول بل جزأ منها واذا كان كذلك فلم لايجوز
ان يكون عند وجود جزء العلة التامة لاعدمها وذلك غير ممتنع على انا نقول لانسلم التخلف
ح على تقدير وجود العلة التامة القريبة وعدم العلة البعيدة وانما يكون محالا ان لو لم يكن
هذا التقدير محالا او نقول لم لا يجب عدم الموقوف عند عدم الموقوف عليه اولا فان كان
الثاني فلم لايلزم الملازمة لجواز ان يكون الاول فاستحال وجود العلة القريبة مع عدم العلة
البعيدة واما التي فلان الجملة المركبة من الآحاد الغير المتناهية ممكنة لافتقارها الى
اجزائها التي هي غيرها وكل مفتقر الى غيره ممكن لما تقرر لانسلم ذلك
فان المركب من النقيضين او الضدين مفتقر الى اجزائه مع انه ممتنع لانا نقول تلك الجملة
ان كانت موجودة يندفع النقض لانا نقول تلك الجملة موجودة وكل مركب موجود فهو ممكن
وان لم تكن موجودة يلزم الخلف فلها علة وهي استحال ان تكون نفسها لامتناع تقدم
الشيء على نفسه ووجوب تقدم العلة على المعلول ولاجزأ منها لان المؤثر في الجملة مؤثر
في كل واحد من اجزائها فيلزم كونه مؤثرا في نفسه ومؤثرا فيما هو مؤثر فيه وكل واحد منهما
بل احدهما خارج عنها وهو خارج من جملة الموجودات الممكنة واجب لذاته اذ لو كان ممكنا

لذاته لكان داخلا في الجملة لا خارجا عنها فيصح اطلاق الجملة ويراد بها
كالمجموع والكل على آحاد العشرة المتتابعة وكيف وانهم قالوا في الفرق بين الكل الكلي
ان اجزاء الكل لا بد ان تكون محصورة وجزئيات الكلي قد تكون غير محصورة لان المراد من
تلك الالفاظ هو تلك الالفاظ على الاطلاق وعدم جواز الاقتصار على بعض الآحاد لا ينافي جواز
وقيه نظر لانا لا نسلم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها فانه يجوز ان تكون الجملة
من حيث هي جملة مفتقرة الى المؤثر ويكون بعض اجزائها غنيا عنه فان المجموع المركب
من الواجب لذاته والموجودات الممكنة باسرها ممكن لذاته لافتقاره الى اجزائه التي هي
غيره وعلة هي واجبا الوجود لذاته وليس علة لنفسه لاستغنائه عن العلة او حاصلا
لمؤثر آخر وتحايل ان يقال لما كان كل واحد من الاجزاء في الجملة المفروضة ممكنا لذاته
فلا يجوز ان يكون بعض اجزائها غنيا عن المؤثر والا يجوز ايضا ان يكون حاصلا لمؤثر آخر
والا لجاز ان تكون الجملة مفتقرة مع تحقق علتها التامة وذلك اذا لم يكن ذلك المؤثر
مقتضيا عند تحقق تلك العلة التامة ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ان يكون المؤثر في
ذلك البعض امرا يمتنع انفكاكه عن العلة التامة للجملة فحينئذ تحققها يكون محققا ابدا لعلته
لوجوب ذلك اي كون المؤثر في الجملة مؤثرا في كل جزء منها فالمعلول الذي يتقدم بعض
اجزائه على البعض بالزمان كالسرير فان احد اجزائه وهو المادة متقدم على اجزائه الاخر
وهو الهيئة السريرية بالزمان فعلة التامة ان كانت موجودة مع اجزاء المتقدم كالقائمة
لم تخلف المعلول كالهيئة السريرية عن العلة التامة وان كانت مع اجزاء المتأخر لم

الآحاد بحسب الاسوار الواجب
ما ذكرناها حال الجواز والوجوب
ملك صح

تقدم المعلول كما لا اشكال على علة التامة وكل واحد منهاج لا يخالف الالزام مما ذكرتم
ان العلة التامة للجملة لا يجب ان تكون علة تامة لكل واحد من اجزائها ولا يلزم من ذلك
ان لا يكون المؤثر في الجملة مؤثرا في كل واحد من اجزائها بجواز ان لا تكون علة تامة لها
ويكون مؤثرا فيها وامتناع التخلف انما هو عن العلة التامة لا عن العلة مطلقا لانا نقول
من الباس لو وجب فلك يلزم احد الامور الثلثة وهو اما كون الشيء مؤثرا في نفسه او تقدم
المعلول على العلة او تخلف المعلول عن العلة التامة وذلك لان المراد من المؤثر فيما ذكرتم
من الكلام اما ان يكون بمعنى توقف عليه الشيء سواء كان سببا تاما او لم يكن او السبب التام
وعلى الاول يلزم الامر الاول لان كل واحد من آحاد الكل موقوف عليه الكل وما يتوقف
عليه الكل موقوف عليه كل واحد من آحاده على ما ذكرتم فكل واحد من آحاده يتوقف
على نفسه وهو محال وعلى الثاني يلزم احد الامرين الآخرين كما سلمناه فيما سبق
المراد ان السبب التام للمجموع لم تأثير في الجملة في كل واحد من آحاده وذلك المجموع ليس شيئا
من آحاد المجموع وان توقف عليه المجموع سببا تاما لم يلزم من كون السبب التام للمجموع مؤثرا
في شيء من آحاده توقف الشيء على نفسه فعلى العلة التامة للمجموع متوقفة على كل واحد من
الاجزاء فامتنع ان يكون مؤثرا في شيء من تلك الاجزاء والا لكانت متوقفة عليه
مع كونها متأخرة عنه هيهات سلمنا ذلك اي كون المؤثر في الجملة مؤثرا في كل جزء منها لكن
لم قلتم بان الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة حتى يلزم ان يكون
الخارج عن الجملة واجبا الوجود وانما يلزم ذلك ان لو اشتملت هذه على جميع الموجودات
لم

الممكنة وهو ممنوع فانه يجوز ان يكون في الوجود جملة غير متناهية كل واحدة منها
فتشتمل على موجودات غير متناهية بسلسلة اي يكون الخارج واجبا لذاته لكن لا يلزم
من ان يكون الخارج عنها واجب الوجود ابطال التسلسل اذ لا يلزم من ثبوت الملزوم على
تقدير عدم ثبوت اللازم فيما نحن فيه وانتم في بيان ذلك واما انقطاع السلسلة بواجب الوجود على تقدير كون
الخارج عنها واجب الوجود ممنوع فانه انما يلزم الانقطاع بهذا لو كان كل واحد من
السلسلة لا يحتاج تلك العلة الخارجة بجميع ان يكون علة لبعض احاد ما ضرورة انها
لو لم تكن علة لشيء منها اصلا لاستحال ان تكون علة لتلك السلسلة واذا كانت علة
لبعضها وجب ان تكون طرفا للسلسلة اذ لو كانت بعضها علة لاخرى لكانت ممكنة
لذاتها والعلة فيها والمقدر خلافه لانا نقول ان اردتم بذلك ان العلة الخارجة
يجب ان تكون علة مستقلة لبعض احاد ما فهو ممنوع وان اردتم ان العلة الخارجة يجب
ان يكون لها تاثير ما في بعض آحاد ما فهو مسلم لكن لا نسلم بهذا بيان ان تكون طرفا وانما
يلزم ان لو كانت علة مستقلة لذلك البعض حاما اذ كان لها تاثير ما فلا يجوز ان يكون
بعد ذلك البعض اخر موجد لكن لا على الاستقلال بل يكون تاثيره فيه موقوفا على العلة
الخارجة وبعد ذلك لا نسلم اخر موجد له ولم لا يجوز ان يكون تاثيره فيه دفعيا والصواب بيان بطلان
بعد لزوم الدور او التسلسل لتنقيض المطلوب ان اللازم ان كان هو الدور فهو باطل فلا
يلزم انتفاء تنقيض المطلوب وان كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا او لم يكن وايا ما

كان يلزم المطلوب لان العقل لا يلزم من تنقيض المطلوب ولا يلزم المطلوب فان كان باطلا يلزم المطلوب
لانتفاء اللازم تنقيضه وان كان حقا فكذلك يلزم المطلوب لتحقق ملزوم ملزومه وفي الحواشي
التجريدية نظر لانه ان لم يكن باطلا لا يلزم منه المطلوب وما ذكرناه هذا الصواب انما
يدفع المنع الاخير لا الاول بيتم البرهان وذلك قال وصنه وذكر ان الموجب
في اثبات هذا المطلوب ما ذكرناه قبيل هذا في صدر البحث الرابع في الموجب والامكان
وفي الحواشي التجريدية لا يخفى من ذلك انه لا يلزم من ابطال طريق الحصار الطريق منها
ذكر بجواز ان يكون طريق غيرها ذكره لا يتال لانا نسلم ما ذكرتموه اي قبيل عن المنع
فانا نلزم ان العلة التامة للشيء استحال ان يكون متقدما لانا نقول المعلوم بهذا المقدم
ضرورة فان العلة التامة للشيء يجب عندها عليها بالوجود والشيء استحال ان يتقدم
على نفسه بالوجود لا يتال المجموع المركب من الواجب لذاته وجملة الموجودات الممكنة
ممكن وجملة التامة نفسه او لا يجوز ان يكون واحدا منها كما يتضح في البحث الرابع
والخارجة لعدم موجود خارج عن هذا المجموع يتضح ان يكون نفسه فانتقض ما
ذكرتم من العلة التامة (المقررة) وفي الحواشي التجريدية ممنوع بجواز ان يكون واحدا في هذه
الجملة بخلاف المركب من جملة الممكنات لان المراد من العلة التامة ما تحقق الفاعل شرائط
التاثير فيه نظر لان العلة التامة للشيء اذا كانت عبارة عن الفاعل المجموع الشرائط فتحققها
يتوقف على ذلك الشيء بجميع ان يكون اما ذلك الفاعل او واحدا من تلك الشرائط
لا محالة وليس الامر هنا كذلك لان ما عدا الواجب لذاته من آحاد تلك الجملة

الشيء علة لنفسه والمفروض على وجه السند طا الكمنة ذلك فليس يتوقى الكون لنفسه وتقول
ان هذا النقض لا يضرنا لانا ان يكون موجودا اولم يكن وايا ما كان يلزم المطلوب والاوجه
لا يراده على وجه السند والا لكان اعادة للمنع الاول لكن مع المستند وقتيل ان يقول لانم
ان هذا المجموع اذا لم يكن موجودا يلزم المطلوب لما ذكرنا من الدليل الى آخره لانا نقول لا يخفى من ان يجب دخول كل واحد من آحاد المجموع في علة التامة ام لا يجب فان كان
الثاني فلم لا يجوز ان يكون علة التامة بعض احاده وان كان الاول فكيف يجوز ان يكون
علة التامة واجب الوجود الذي لا تركيب فيه وفي هذا الموضع ابحاث كثيرة تركناها خوفا
للاطالة لا يقال لو تسلسلت العلل الغير المتناهية فعلل جدتان احديهما معلول بحسب الى
غير النهاية والثانية من الاولى فجملة بمرتبة الى غير النهاية فالثانية ان انطبقت على الاولى عند
تسابلها لزم كون الاولى من الاولى بالمرتبة والثاني بالثاني وان انطبقت بان كانت
ولم تطبق كان الناقص كالزايد وان لم ينطبق انطبقت فتناهت والاولى زادت عليها
بمرتبة واحدة فتناهت ايضا لان المتناهي اذا انضم الى المتناهي كان الحاصل متناهيا
فقد فرضنا كونها غير متناهيين هذا وتقول لا يجاب آخر الثانية انا ان نسلم ان
الاولى على تقدير التطبيق اولا تستغرقها وعلى الاول يلزم كون الناقص كالزايد وعلى الثاني
لا نسلم هذا وتقول الى جواب آخر الثانية انا ان نصدق عليها انها قابلة للتطبيق على
الاولى الى نفس الامر اولا يصدق عليها ذلك وعلى الاول يلزم الاول وعلى الثاني يلزم الثاني
لا يخالف لوضع برهان التطبيق لزم تناهي الحوادث وانه باطل عند الحكيم لما يجب بان الحوادث

ليست احادا موجودة معا فلا يجري هذا التطبيق فيها بحالات العلل والمعلولات
والاجسام ويتايل ان يقول لكم تقابل المساواة والمساواة بالتطبيق عندكم
والزمان قسم منه فيكون قابلا لها بالتطبيق فان حاضر الجسم يجب ان يكون موجودا في
جميع اجزاء وان لو تسلسلت العلل فان كان بين هذا المعلول وبين كل واحد
من علله اي غير الترتيب لينحصر التسلسل على متناهية كان الكل متناهيا وقد فرض
غير متناه هذا وان لم يكن بينه وبين كل واحد من علله اي غير الترتيب علل غير متناهية
فلا يتناهى محصورين حاضرين وانما وجه ذكر صاحب الاشراق والشيخ
الفاضل والحكيم الكامل شهاب الدين السهروردي المقتول قدس سره وانما تتوقف كلاهما
صغيرتان اما الاول فلانا لانم ان الثانية ان لم تنطبق على الاولى بالتوهم انقطعت
فانه يجوز ان يكون عدمها انطباقها عليها بجزء عن توهم مقابلة لجزء اخر بان
لا يكون الاول اطول من الثانية في الجهة الغير المتناهية واما الجواب الثاني
فلانم استحالة كون الناقص مثل الزايد على تقدير التطبيق فان التطبيق لا يجوز
ان يدل على وجود الناقص مثل الزايد وتوجيهه ان يقال لانم استحالة استمرار
الجملة الثانية الاولى على تقدير التطبيق قوله لاستلزامه الخ وهو مساواة الناقص والزايد
قلنا ان اردتم باستحالة اللازم استحالته ونفس الامر فهو مسلم لكن هذا لا يضرنا ولا ينفعكم
لان الملزوم على التقدير وان اردتم استحالته على تقدير التطبيق فهو ممنوع فان هذا التقدير
عندنا لا يستحيل في نفس الامر جاز ان لا يكون محالا على التقدير الخ ولانم انه يلزم

من انقطاعها على تقدير التطبيق لو لم يستمرا انقطاعها في نفس الامر وانما يلزم ان
لو كان تقدير التطبيق واقعا فهو ممنوع وتوجيهه ان يقال ان اردتم بانقطاعها
لو لم يستمرا على تقدير التطبيق انقطاعها في نفس الامر فهو ممنوع وان اردتم به انقطاعها
على تقدير التطبيق فهو مسلم لكن لانم ان انقطاعها على هذا التقدير وانما يكون محالا
ان لو لم يكن هذا التقدير محالا وقد تقدم انفا لانم ان لو لم يستمرا على هذا التقدير
يلزم منه انقطاعها لان معنى قولنا انا ان استمرا على تقدير التطبيق او لا يستمرا ان
الاستمرار امكان لا يكون لان التطبيق او لا يكون لازما ولا يلزم من عدم ملازمة الاستمرار للشيء
ملازمة عدم الاستمرار له حتى يلزم منه الانقطاع بل كان لا يلزم واحد من الشيئين عند
واحدا لا يحالة نحن لا ندعي الا ما نقول لا يجوز الواقع عن الاستمرار والحكم بالاستمرار
فاذا لم يكن الاستمرار مستحقا على تقدير التطبيق كان عدم الاستمرار متحققا على التقدير ولا يلزم
الزام لانا لانم انه لو كان عدم الاستمرار متحققا على التقدير وانما يكون لو كان التقدير
واقعا وهو ممنوع سلمنا لكن لا يلزم الزام على شيء من التقديرين لان الشكل الاول
المركب من الصغرى الاتفاقية والكبرى الموجبة اللزومية ينتج اتفاقية والاتفاقية لا يلزم
من استثناء شيء منها شيء واما الجواب الثالث فلانم انقطاعها ان لم يصدق
عليها انها تابعة للتطبيق لا بد لنا من برهان واعلم انه لا حاجة لنا الى برهان لانا نعلم
بالضرورة ان امتناع انطباق المقدارين المختلفين لا يكون الا بسبب التفاوت في الصراحة
ان يقال لانم ان الانقطاع لازم على تقدير ان لا يصدق عليها انها قابلة للتطبيق لم لا يجوز

بجواز ان الاجتماع من الجملة التي سنذكرها فيما واما الثاني فمعقول لم علم بانه
اذا كان بينه وبين كل واحد من علله اي غير المرتبة علل متناهية كان الكل
متناهيا وانما يلزم ذلك الى في مثل هذه الصورة على ما في الحواشي العضدية من لو كان الكل
واقعا بينه وبين علة من علله وهو ممنوع بل هو اول المسئلة او نقول لانم انه لو كان
بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا بجواز ان تكون
مجموعات غير متناهية تصدق على كل واحد منها انه متناه وان يصدق للاشراق
ذكر ان الشيخ ما حكم على الكل المجموعي بما حكم به على كل واحد لكذب كما انكم اذا قلتم السبعة
بين كل واحد واحد دون الزوج فانه لا يلزم ان يكون الكل دون الزوج لتناول
كل واحد واحد الآحاد على الترتيب فلا يلزم ان يكون الكل دون الزوج بل قد يكون
كذلك وقد يكون مساويا او اكثر بل حكم بانه اذا كان بين كل واحد واحد واحد
دون الزوج فالكل يكون دون الزوج وهو ممنوع لعدم تناول كل واحد واحد الآحاد
على الترتيب فقط بل يتناول اي واحد كان مع واحد كان من الاعداد المستوية
لعدم التناهي سواء قربت او بعدت اشتملت على اجزائها او لم تشتمل وايضا يصدق
انه اذا كان بين اي عدد واي عدد متناهيا كان الكل متناهيا وهو لا يمس والا نحن
ممنوع فان الحكم بكون الكل دون الزوج اذا كان بين كل واحد واي واحد دون الزوج
جلي واضح بخلاف الحكم بكون الكل متناهيا اذا كان بين كل واحد واي واحد متناهيا
فانه ليس كذلك بل لابد له من دليل واعلم ان اقسام اللس اربعة لانه اما ان لا يكون اجزاء السلسلة

مجتمعة في الوجود اولا والاول هو اللس في الحوادث والثاني اما ان يكون بين
تلك الاجزاء ترتيب طبيعي وهو كاللس في العلل والمعلولات ونحو من الصفات
والموصوفات المرتبة الموجودة معا او وضعي وهو اللس في الاجسام او لم يكن منها
ترتيب وهو اللس في النفوس البشرية والاقسام باسرها باطلة عند المتكلم دون
الاول والرابع عند الحكماء لعدم انتظام برهان التطبيق فيهما وفيه بحث عرضة

البحث الثالث في ان المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان
بالتاثير وذلك لوجهين الاول لو كان واجبا بكل واحدة منهما لوجب وجوده
المعلول عند وجود علته الثانية لما مر والتالي باطل لانه لو كان واجبا بكل واحدة
منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما فلم يكن شيء منهما علة فضلا عن كونها على
سبيل الاستقلال هذا لان الشرط الثاني فيكون الشرط الاول فلا فلا وجوب بهذه يوجب
الاستغناء عن تلك ووجوبه بتلك يوجب الاستغناء عن هذه فلو وجب بكل واحدة
منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما واليه اشار بقوله لكن ووجوبه باحدهما
يوجب الاستغناء عن الاخرى فيلزم استغناؤه عن كل واحدة منهما عند وجوبه
بكل منهما ويمكن ان يقرر هذا بوجه آخر وهو ان يقال لو اجتمع عليه علتان مستقلتان
لكان واجبا بكل واحدة منهما ولو كان واجبا بكل واحدة منهما لكان مستغنيا عن كل
واحدة منهما ومحتاجا الى كل واحدة منهما اما الثاني فظاهر والاول فلان وجوبه بهذه
يوجب الاستغناء عن الاخرى ووجوبه بالاخرى يوجب الاستغناء عن هذه والتالي ظاهر فالمقدم مثله

وفى الحواشى التقطيبية فى استحالة هذا اللازم نظر لتغاير جهتى الاحتياج والاستغناء
اقول لو ذلك لان احتياج الى مذ لوجوده بعينها واستغناءه عنها لوجود بالاخرى
وهذا النظر غير وارد على التقرير الاول على ما لايخفى فاعتبره والوجه الثانى قوله
واللازم ان لم يكن لكل واحدة منهما مدخل فى وجوده بل يكون لاحدهما فقط مدخل
لم يكن احدهما موجبا لاندخل له علة تامة وموقوف وان كان لكل واحدة مدخل كان
كل واحدة منهما جزء العلة التامة وقد فرض انها مستقلتان هذا قيل ان الاداء
بالعلة التامة جميع ما يتوقف عليه الشئ كما فسر به قيل فاستحالة اجتماع العلتين التامتين
على معلول واحد بالشخص بديهية غير محتاجة الى دليل وان اداء بما العامل فى الشئ
بشرائطه فاستحالته ممنوعة او شئ من الدليلين لايدل على استحالته على ما لايخفى وجهه
نظر لان العامل بشرائطه لما وجب به المعلول فيدل الاول على استحالة الاجتماع
وان صح ان يقال ان بها وجب به وحدة المعلول واما المعلول النوعى كالحرارة مثلا
فيجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان لا على معنى ان الحرارة الكلية توجد فى الاعيان
عن علل لاستحالة وقوع الكلى فى الاعيان ولا على معنى ان الموجود فى الاعيان منها
لابد وان يكون جزئيا دال على ما عرفت من استحالته بل على معنى ان واحدا من تلك
العلل لايمتنع وقوع جزئيات الكلى حتى يتوقف عليه بعضوصه بل بعض جزئيا تيقع
بعلة وبعضها باخرى فلان لاكثر الاشاعرة ان ذلك لان حرارة النار لازمة لها
نعم ان النار انما علة مستقلة لما كان الحرارة اللازمة اولما مدخل فى وجودها والافان

لم يكن للحرارة مدخل فى وجودها امكن انفكاكها عنها اى انفكاك الحرارة عن النار فلا يلزم
الحرارة اللازمة لانها مع وان كان لها مدخل فى وجودها متوقف عليها وهو
خلاف البطلان وكذا القول فى حرارة شعاع الشمس بالنسبة اليه وسائر جزئيات الحرارة
بالنسبة الى ما هى لازمة له ثبت ان النار انما علة للحرارة اللازمة اولها مدخل فى وجودها
وكذا شعاع الشمس انما علة للحرارة اللازمة له اولها مدخل فى وجودها وكيف كان يلزم
ان يكون للحرارة علتان مستقلتان بالمعنى المذكور لانه ان كان اللازم قولنا كل واحد
منهما علة للحرارة اللازمة فقط وان كان قولنا احدهما كالنار مثلا علة للحرارة اللازمة
لها والاخر كالشعاع مثلا له مدخل فى حرارة اللازمة له فلان الامر المنتفى الى الشعاع
ليحصل العلة التامة لحرارته امان يكون غير النار وهو يكون العلة التامة لاحد المتأثيرين
غير العلة التامة للمتأثر الاخر او يكون نارا وذلك بط والا لتوقف حرارة الشعاع
على النار وحصل المرام ايضا لتغاير العلتين ح وان كان قولنا كل واحد منهما له مدخل
فى حرارة اللازمة فلان الامر المنتفى الى شئ منهما ليحصل العلة التامة لايجوز ان يكون
هو الاخر لما ذكرنا فيكون غير الاخر اما واحدا منهما او اخر فى الاخر وعلى التقديرين يلزم
المحذور مضافا الى المحذور الاخر مما قررنا يندفع ما فى الحواشى التقطيبية من ان لقايل ان يمنع
لزوم الخلف على تقدير تسليم المقدمات لان اللازم ان كل واحد من النار والشعاع مدخل
فى وجود الحرارة ولا يلزم منه اجتماع العلل المستقلة على شئ واحد ولقايل ان يمنع
امكان الانفكاك لم لم يكن لشئ منهما اى للنار والحرارة اللازمة مدخل فى الاخر جواز الخلاف

بين امرين يستغني كل واحد منهما عن الآخر كما في معلولي علة واحدة لا يقال
الطبيعة النوعية محتاجة الى هذه العلة المعينة لذاتها والا لكانت غنية عنها
لذاتها واذا كانت غنية عنها لذاتا فلا يعرض لها الحاجة اليها واللازم باطل
لوقوع بعض افرادها بتلك العلة المعينة واذا كانت الطبيعة محتاجة الى هذه المعينة
لذاتها فاينما وجدت وجدت محتاجة الى هذه العلة المعينة ضرورة فلم يكن وقوع
شيء من افرادها بعلة اخرى واللازم اجتماع علتين مستقلتين على معلول شخصي
وسواء طالما بل يكون وقوع كل واحد من افرادها بهذه العلة المعينة فلا يجتمع
علتان مستقلتان على معلول نوعي على ما ذكرتم من التعليل لانا نقول لا يلزم من
عدم احتياجها اليها لذاتها غناءها عنها لذاتا اي لا يلزم من عدم اقتضاء ذاتها
الاحتياج اليها اقتضاء ذاتها الغناء عنها بجواز ان لا تكون ذاتها مقتضية لشيء
منهما بل يكون كل واحد منهما لامر خارجي وقد عرفت ما في هذا المنع سلمنا اي
سلمنا ان الطبيعة لو كانت محتاجة الى العلة المعينة لذاتها كانت غنية عنها
لذاتا لكن لانم ان اللازم في الشرطية الثانية وهي قولكم واذا كانت غنية
عنها لذاتا لا يعرض لها الحاجة اليها باطل قولكم لوقوع بعض افرادها بتلك العلة
المعينة قلنا لا يلزم من ذلك عروض الاحتياج اليها للطبيعة من حيث هي بل لفرد
من افرادها ويجوز ان تكون الطبيعة من حيث هي غنية عن كل واحدة من العلل المعينة
ويعرض لفرد منها الاحتياج الى كل واحدة منها لم قلتم لا نجرد ذلك لا بد من دليل والله

اشار ربما لكن لانم ان الطبيعة عرضت لها الحاجة اليها بل الذي عرض لها الحاجة
اليها فرد من افرادها والطبيعة غنية عن كل واحدة من العلل المعينة وبمجاهدة
الى علة ما وانما ذكر ذلك استشعر ان يقال لو كانت الطبيعة من حيث هي غنية
عن كل واحدة من العلل المعينة لكانت غنية عن هذه العلة المعينة ولو كانت
غنية عنها لما كانت لازمة لها ولما كانت لازمة علم عروض الاحتياج لها من
حيث هي فاجاب بان لزومها لا لعروض الاحتياج لها اليها بل لاشتمال الكون الذي
هو معلول لها عليها واشار اليه بقوله لكن كل واحدة من العلل المعينة
وجود وكون منها يلزمها الطبيعة اي يلزم تلك الواحدة من العلل لاشتمال الكون
عليها اي على الطبيعة لان الطبيعة من حيث هي يعرض لها الحاجة اليها

البحث الرابع في ان البسيط من غير تعدد الآلات والمقابل والشرائط
لا يصدر عنه اثران لانه لو صدر عنه اثران يكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا
للآخر يجوز ان تنفصل كل منهما مع الفصل عن الآخر فهما اي كونه مصدرا لهذا وكونه
مصدرا لذاك اما واحد حقيقي ان كان واحدا كان مركبا وان كانا مغايرين كان
مصدرا لما لا اختياج لها اليه لبعد منها اياه ويتسلسل او ينتهي الى ما يكون ان او
احدهما واحدا حقيقيا والاول مع لاستلزام ان يكون بين الآليه واللازم اوساط
غير متناهية والثاني خلاف المقدر وللقايل ان يمنع كونه مصدرا لهما ان كانا
مغايرين وانما يلزم ذلك ان لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة وليس كذلك

بل بين من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الخارج فلا تحتاج الى العلة اجيب عنه
بان الصدور يطلق على معنيين احدهما امر اضافي يعرض للعلة والمعلول من حيث كونهما
معا وكلا منا ليس فيه والثاني كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى
متقدم على المعلول ثم على الاضافة العارضة لهما وكلا منا فيه وسواء اتحدا ان كان
المعلول واحدا وذلك لامر قد يكون موجبات العلة بعينها ان كانت العلة علة
لذاتها وقد يكون حالة تعرض لها ان كانت علة لا لذاتها بل بحسب حالة تعرض
لها اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك الامر مختلفا ويلزم منه الكثرة
في ذات العلة ومنه ظهر الجواب عن الاعتراض المشهور وهو انه لو صح ما ذكر لدليل
لزم ان لا يصدر عن البسيط شيء واحد لانه لو صدر عنه واحد فكونه مصدرا لامر
مغاير له ان كونه نسبة فهو لا واحد لانا لانم انه نسبة فانحصر فيها على تقدير
ان يكون الصادر واحدا ممنوع بجواز ان يكون الجهة نفس الذات ولا يكون ذلك
على تقدير صدور الامرين منه لامتناع ان يكون البسيط ذا جهتين مختلفتين
واعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الواحد لا يصدر عنه من حيث هو واحد الا شيء واحد
وهو حكم واضح لا يحتاج منا الى زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان فمن حيث
صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الآخر وبالعكس فاذن صدر احدهما عن جهتين ويدل
عليه قول الشيخ حيث سئل عنه بجيبا عن ذلك السؤال انه يلزم عنه الموجود
حيث يلزم عنه به غير موجود حيث يلزم عنه اما فان حيث يلزم عنه ليس هو حيث

الاولى

الذي يلزم عنه به فاذا كان يلزم عنه به فليس من حيث الذي يلزم عنه انتهى لفظه
ويلوح من هذا انه يجوز عندهم ان يصدر من الواحد اكثر من واحد من جهتين او جهات
وان لم تكن الشروط والآلات والقوابل متعددة ولعل هذا هو الذي اختاره المتأخرون

البحث الخامس في ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا معا لشيء واحد لان العلة
كونها فاعلا غير اعتبار كونها قابلا ضرورة انه بالاعتبار الاول مفيد وبالثاني مستفيد
فهذان الاعتباران اما احدهما ان كان واحدا لزم التركيب لو كانا غايرين
كان مصدرا لها فمصدريته لهذا غير مصدريته لذلك فيلزم التعدد او الانتهاء الى ما
يكون احدهما واحدا لا غير وضعفه معلوم مما مر في البحث السابع وسواء تباينا لانم
انها لو كانا غايرين كان مصدرا لها لانا نمنع الاعتبارية التي لا تحقق لها
في الخارج والجواب كالجواب **البحث السادس** في ان القوة الجسمانية كالحرارة
او قسريته لا تتوى على تحريكات غير متناهية اي بحسب المدة والعدد ومعنى الاول هو
ان القوة الجسمانية لا تتوى على ان تكون محركة على ما في زمان غير متناه ومعنى الثاني
انها لا تتوى على تحريكات عدد ها غير متناه اما الطبيعية والبيان فيها مبني على مقدمتين
والى المقدمة الاولى اشار بقوله فلان فوق كل جسم اقوى واكثر من فوق بعضه لان
الموجود في الاصغر موجود في الاعظم مع شيء آخر والى المقدمة الثانية بقوله وليست
زيادة جسمية الجسم الكل في القدر حتى تمنع التحريك وذلك لان القوى الطبيعية كالحرارة
اذا حركت جسما ولم تمكن في جسم آخر محاذية فلا يجوز ان تعوق لسبب كبر الجسم وصغره فان
كان البسيط

في القول لان الجسم من حيث هو جسم غير منقسم للتحريك ولا مانع عنه بل ذلك لتحقق
[illegible] كبيرا واذا فرضا مجزوين عن ملكا التي كانا متساويين في قبول التحريك والاكان
الجسم من حيث هو جسم مانعا عنه بل ان عرض تفاوت كان ذلك بسبب التي فانها تختلف
باختلاف محلها واما قوله لان قبول الجسم الاصغر للتحريك انما كان لكميته وهي مشتركة بينه وبين
الاكبر فيكون قبول الاكبر للتحريك عن التي مثل قبول الاصغر فلا يخفى عن نظر بعرف بالتامل
ولما فرغ عن تمهيد المقدمتين شرع في الدلالة على المقصود وقال فلو حرك كل التي جسمها
من مبدأ الى غير النهاية فنصفها لو حرك جسمه من ذلك المبدأ الى غير النهاية وحركات
الكل ازيد من حركاته لاستواء الاستوائين المعلول اعني الحركة مع الاصلات في العلة اعني
كل التي ونصفها ولا يمكن ان يقال لانه ان حركات الكل ازيد من حركاته وانما يكون
كذلك لو لم يكن هناك زيادة الجسم لما مر في المقدمة الثانية مع ان عدم التفاوت بسببها
وكيف وبها زاد زيادة الجسم زيادة التي فيلزم الزيادة على غير المتناهي في الجملة التي هو
بها غير متناه لانا نجد بداهة خلافه ونحن نقيده بهذا القيد لان الزيادة
على غير المتناهي في الجملة التي هو بها متناه غير مستحيل فان عند حدوث كل حادث يزيد
حادث على الحوادث الماضية التي لا نهاية لها ضعفين انه نحرك اي ان نصف التي نحرك
جسما من ذلك المبدأ حركات متناهية وحركات النصف الاخر اضعافها فتكون متناهية لعلم
في ذلك النصف فحركات الكل متناهية لانه غير متناهية لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا
يوجب اللاتناهي وانما قال لا يوجب اللاتناهي ولم يقل يوجب التناهي لان مقصوده

سلب اللانهاية بالكل الذي هو متيقن اللانهاية واعلم ان هذا البرهان اعض ما خذا ما يجب لانه
لم يتم الا على امتناع صدور التحريك الغير المتناهي عن التي حالة في جسم لا محاورة فيه منتهيه
بانتهاء ذلك الجسم وباجنة عن التشبث به الحاصل في الاجسام البسيطة والتحريك بالطبع
الذي يقابل التحريك بالقسر يكون اعم من ذلك لكونه متناولا للتحريكات الصادرة عن
النفوس النباتية والحيوانية مع ان اجسامها المركبة لا تخلو عن محاورات متفقيها طبايع
بسيطة وايضا اكثر تلك النفوس مما لا ينتهي بانتهاء محالها لكون تلك المحال اجساما آلية
واما القسرية فلانها لو حركت جسما من مبدأ الى غير النهاية فنصف ذلك الجسم لو حركته
مثل حركاتها الاولى كانت الحركة مع العايق الطبيعي وهو الزايد الذي في الكل دون النصف
اذ التي بكلها كان اعظم كان العايق عن قبول الحركة القسرية اكثر وكلما كان اصغر كان
العايق عن ذلك القبول اقل كلما لا محالة وان حركة ازيد وقعت الزيادة على غير المتناهي
من الاوضاع الغير المتناهي وانه محال وان حركة انقص كانت الحركة لاجل العايق انقص من
الحركة مع العايق وانما لم يتعرض لظهور فساده وانما اكتفى بتحريكها للجسم في الطبيعي والقسر
لانه اما ان لا يكون محلا لتلك التي او يكون محلها والاول هو الثاني والثاني هو الاول ولا علم
ان هذا البرهان اعم مما اخذا ما يجب لتوقفه على امتناع صدور التحريك الغير المتناهي عن التي
القسرية سواء كانت جسمانية او غير جسمانية واعلم ان التي الجسمانية كما لا تتقوى على تحريكات
غير متناهية بحسب المدة والعدة فكذلك لا تتقوى على تحريكات غير متناهية بحسب السرعة وانما
انما لا تتقوى على الحركة التي لا يمكن ان يكون اسرع منها حركة آخر والدليل عليه هو انه لو صح صدور

حركة من وقع جسمانيه هذا شانها وجب وقوع تلك الحركة الا في زمان لان كل زمان مستقيم فلو كان وقوعها في زمان لكان قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان اسرع من قطعها في ذلك الزمان فلا تكون تلك الحركة غير المتناهية بحسب السرعة وبطلان وقوع حركة الا في زمان الذي هو لازم ظاهر فالمقدم مثله واما الحجة الاولى فمبنية بجواز ان تكون حركات كل الحق غير متناهية وان كان حركات كل واحد من النصفين وجموعهما متناهية وتوضيحه ان يقال لم لا يجوز ان يحرك نصفها جسمه حركات متناهية قوله لان حركات النصف الاخر ايضا يكون كذلك فكانت حركات كل الحق متناهية قلنا لانا نمنع ذلك وانما يلزم ان لو لزم من تناهي حركات كل واحد من النصفين على الانفراد وتناهي مجموع حركات كل واحد من النصفين تناهي حركات كل الحق من حيث هو كل وهو ممنوع بجواز ان تتوالى كل الحق من حيث هو كل الحق على اكثر من المجموع المذكور ولم يلزم لم لا يجوز ذلك الا بدليل مرجعه ان التوالي الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف الاجسام وتتناسب بحسب محالها المختلفة بالصغر والكبر لانها حالة فيها متجزئة بتجزئتها فتنقسم القوة التي في بعض الجسم الى القوة التي في كل كسوره وذلك البعض من الجسم الى الكل منه فلو كان كل الحق غير متناه لم يمتنع كون بعض القوة متناهيا كان نسبة متناه الى غير متناه كنسبة متناه الى متناه مثلا وكذا الثانية الحجة مبنية لانا لانم وقوع بعض القوة كل القوة بعض الجسم الزيادة على غير المتناهي الا بكمية ازيد وانما يلزم ان لو كانت الحركات المجتمعة في الوجود بالفعل وفساده ان اجتماع في الوجود ظاهر لكونها غير قارة الذات وهي اعني التشبيه بهذا المستند ضعيف اذ لا مدخل للاجتماع في الحكم بالزيادة والنقصان اقول الامر كذلك

اذ العقل الصريح يشهد بصحة قولنا من الآن الى غير النهاية ازيد من الامس الى غير النهاية لا يقال ان القوة التي لو حركت نصف الجسم حركات ازيد من حركات الكل كانت مسافة حركات نصف الجسم ازيد من مسافة حركات الكل بالضرورة فيلزم الزيادة على غير المتناهي بالمتناهي واجزاء المسافة مجتمعة في الوجود لا يمكن انكاره فيندفع الشك لانا نلتزم ان مسافة حركات نصف الجسم يكون ح ازيد بل يكون الازيد انما المدة او المعدة وسوط وبهذا الفرق يرد على الاولى ايضا لانا نقول لانم وقوع الزيادة على غير المتناهي ان حركة نصف المعدة جسمه من ذلك المبدا الى غير النهاية وانما يلزم ان لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل وهو ممنوع

المقالة الثالثة في احكام الجواهر والاعراض وفيها مباحث

المبحث الاول

في تحقق هيولى الجواهر والعرض كل امرين حل احدهما في الاخر وفي الحواشي التعليقية على معنى ان يكون سار بافته ومختصا به بحيث يكون الاثنان اي احدهما اشار الى الآخر تحقيقا او تقديرا وسع ذلك يكون ناعتا له اي يمكن ان يشتق منه اسم لذلك المحل كالبياض بالنسبة الى ما حل فيه او السريان على الوجه المذكور تحقيقا كالحلول والسواد في الجسم واعتبر بما لا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالنفس كما ذكره الامام وفي تفسير الحلول والسريان نظر لانه يخرج عنه النقطة والخط والسطح والآن فان كل واحد منها عرض لكون النقطة حالة في الخط والخط في السطح والآن في الزمان لانها اطراف لها مع ان حلول شيء منها في محله ليس حلول السريان ولانا نعتبر في الاولى ان يحل كلام المحض على الاطلاق ليشمل الكل بذاته في الحواشي ولا يجاب عنه بانا لا ندعي ان كل عرض كان عرضا يجب ان يكون حلوله

في محل حلول السريان بل نقول كل ما كان حلولا كذلك فهو عرض والموجود الكلي لا تشكك كثيتها
لان الموصوف يجب ان يكون مساويا للوصف فالاشكاك واجب ولا يلزم ان التقطة حالة
في محل وانما تحل فيه ان لو كانت موجودة في الخارج وهو ممنوع لان ذلك غير مسلم من
الحكيم وحصلت منها حقيقة متحدة لا يجوز ان يكون لاحدها حاجة الى الاخر سواء كان للاخر
ايضا حاجة كمن لاحد طرفي الحجة او لم يكن والا لامتنع التركيب منها فاذا كان الموضوع
يجب الان ان لا يحصل منها حقيقة متحدة وما فيه لا يخفى مهدما ثم لقائل ان يقول ان اراد
بالحقيقة المتحدة الحقيقة المحصلة فلا يكون المركب من الموضوع والعرض حقيقة متحدة وان
اراد بها الحقيقة الاعتبارية او ما يعمها فلا يكون استغناء كل واحد منهما عن الاخر مانعا
عن اعتبار التركيب بينهما على ما لا يخفى فان كان المحل غنيا اي عن الحال فيه مطلقا اي عن
جميع الوجوه يسمى موضوعا والحال فيه عرضا وان كان فقيرا اي محتاجا الى الحال فيه من وجه
يسمى هيولى والحال فيه صورة لا يجوز افتقار المحل الى الحال والا لزم الدور لافتقار
الحال الى المحل لما لا لزم لزوم الدور انما يلزم ان لو كان المحل محتاجا اليه من كل الوجوه
او من وجه احتاج الحال اليه اذا كان من غير ذلك الوجه على ما سيجيء فما اختلفت جهة
البتة فلا عالموضوع والهيولى اشتركا في اشتراك اصلين تحت اعم وهو المحل لانتظام المحل
اليها ووجوب كون المحل اعم من القسام وينفترقان بان الموضوع محل مستغن في قوامه
عما يحل فيه والهيولى محل لا يستغني في قوامه عما يحل فيه والعرض والصورة يشتركان في اشتراك اصلين
تحت اعم وهو الحال لانتظام الحال اليهما وينفترقان بان العرض حال مستغن عن المحل ويقوم

دونه والصورة حال لا يستغني عن المحل ولا يقوم دونه فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع ويخرج عنه الواجب لذاته اذ ليس له ماهية وراء الوجود
اذا وجدت كانت لا في موضوع ويدخل فيه الصور العقلية للجواهر اي صفاتها الجوهرية
لانها وان كانت في الحال حاجة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر اي متى وجدت في
الاعيان كان لا في موضوع فتكون جواهر ولما ذكرنا استغنى ان يقال لا يصدق رسم
الجوهر عليها فان ما يكون في موضوع كيف يصدق عليه انه ليس في موضوع فاشار الى الجواب
عنه بقوله وكونها في موضوع لا ينافي جوهريتها لان الكون في الموضوع اعم من الكون
في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له
حتى يلزم ان تكون الصور العقلية للجواهر ماهيات اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع
وفي بعض النسخ وسلبا الاخص عن الشيء لا يوجب سلبه الاعم منه وهو غير مناسب لسياق الكلام
على ما لا يخفى واما العرض فهو الموجود في الموضوع فعلى هذا جاز ان يكون الشيء الواحد جوهرا
وعرضا ضرورة ان الصور العقلية للجواهر كذلك اما كونها جوهرا فلصدق رسم الجوهر عليها واما
كونها عرضا فلكونها في الموضوع وهو العاقل نعم لو فسرنا العرض بانه الذي اذا وجد في
الاعيان كان في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا لاستحالة ان يكون الشيء
الواحد بحيث اذا وجد في الخارج كان لا في موضوع وفي موضوع ضروري فاذن ظهر ان
النزاع في جواز كون الشيء الواحد جوهرا وعرضا معا وعدم جوازه. لنقل راجع الى تغيرها
بان الصور العقلية للاعراض اعراض مطلقا ثم الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة

وان كان بالعكس اى يكون محلا للحال فهو الهيولى وان كان مركبا منهما فهو الجسم فان
لم يكن كذلك اى وان لم يكن محلا ولا حالا ولا مركبا منهما فان كان مستقلا بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل واما قال مستقلا بالاجسام ولم يقل
بالابدان كما قال بعضهم لان اهل العرف واللغة لا يطلقون الابدان على الاجسام الفلكية
وفى الحواشى التعليقية صوابه ان يرد بين النفى والاثبات ليتخصر بان يقال الجوهر اما ان يكون
حالا فى محل او لا والاول هو الصورة والثانى اما ان لا يقبل القسمة فى شىء اصلا فى الجملة فى قوله
وان كان محلا فهو الهيولى نظرا لان الجسم ليس بحال ومحل للاعراض مع انه ليس بهيولى للصورة
ان يقال الجوهر اما متحيز اى متقوم بنفسه ولا وهو اما ان يكون جزأ من المتحيز او لا والاول اما ان يكون
محلا فهو الهيولى او حالا وهو الصورة والثانى هو المفارق وهو اما متعلق او نفس والاول مرجوع
والثانى منقوض اما الاول فبان يقال وان كان محلا لتلك الصور الا مستدا وبه فهو الهيولى
واما الثانى فلان كلا من النفس والصورة متحيز وليست جسما وكون الشىء جزأ من المتحيز
لا ينافى تحيزه فان جزء المتحيز قد يكون متحيزا لا يقال لم لا يجوز ان الجوهر اما متحيز على سبيل
الاستقلال وهو الجسم او لا وهو اما ان يكون جزأ من المتحيز وهو الهيولى او الصورة او لا وهو العقل
والنفس فمندفع ما ذكرتم لان الصورة متحيزة على سبيل الاستقلال والكلام فى المحل لا ينافى
التحيز على سبيل الاستقلال بل الكلام فى الموضوع بنافيه **البحث الثانى فى اثبات**
الهيولى لما فرغ من تقسيم الجوهر الى اقسامه اراد ان يبين وجودها ولما كان وجود الجسم
الطبيعى وهو الجوهر الذى يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا القائمة

معلوما بالضرورة لا يحتاج انه محسوس صرف لان ادراك الكل كما يحتاج الى ادراك كل جزء
بل يحتاج ان ادراك بعض اجزائه كالسطح من مقولة الكم ولونه من مقولة الكيف وادراك ذلك
الى العقل فحكم العقل بعد ذلك بوجود الجسم حكما ضروريا غير مستند الى تركيب قياس
الحاصل واما سبب تقديم المباحث المتعلقة بالجواهر على المباحث المتعلقة بالاعراض فظاهر
تنبيه واعلم ان الجسم الطبيعى الذى عرفته اما ان يكون مولفا من اجسام مختلفة كالحيوان او غير مختلفة
كالكبريت واما ان يكون مفردا كالجسم الفلكى واختلف اهل العلم فيه فذهب جمهور الحكماء الى
انه غير متالف من اجزاء بالفعل بل هو واحد فى نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل للانقسامات
الغير المتناهية على معنى انه لا ينتهى القسمة الى حد لا يكون قابلا للقسمة وذهب قوم من القدماء
واكثر المتكلمين من المحدثين الى انه مولف من اجزاء موجودة بالفعل متناهية غير قابلة
للقسمة بوجه ما اصلا لا كسر الصورة ولا قطع الصلابة ولا وهما لعجز الوهم عن تخييل طرف فيه
عن طرف وذهب بعض القدماء والنظام من متكلمى المعتزلة الى انه مولف من اجزاء موجودة
بالفعل غير متناهية مستقيمة الانتظام وذهب بعض كالمحدث الشهرستانى والبارزى الى انه متصل
واحد فى نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل لانقسامات متناهية وذهب جمهور اهل النظر الى انه
مركب من بسائط صغار متشابهة الطبيع كل واحد منها لا ينقسم فكانا بل وهواء ونحوهما وتالفها
انما يكون بالتماس والتلاقى وذهب بعض القدماء الى انه مولف من اجزاء موجودة بالفعل
متناهية قابلة للانقسام كالخطوط فمنه مستقيم ومنه مستدير يمكن ان يشتمل عليها قسم يمكن تحول
الجسم المدور اما ان يكون ذا مفاصل او لم يكن والاول اما ان يكون الاجزاء التى متصل ومتصل

عند تلك المفاصل ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام وعلى التقديرين اما ان تكون متناهية
او غير متناهية والثاني اما ان يكون الانقسامات الممكنة متناهية او غير متناهية بالفعل
يريد ان يثبت الاول على ما قال الجسم اما ينتهي متصل واحد اي في قبول الانقسام عند الحس
بابطال البواقي بعضها منها وبعضها في اول الطبيعيات الا الاخير فانه لم يتعرض لابطاله
في شيء من مواضع الكتاب لعدم شهرته وظهور بطلانه فابتدأ اولا بابطال ما ذهب اليه
جمهور المتكلمين والنظام وسواف الجسم من اجزاء لا يتجزى اما متناهية او غير متناهية وقد
بابطال ما ذهب اليه وغيره اليس على ما قال والا لكان مركبا من اجزاء لا يتجزى متناهية كانت
او غير متناهية او من اجسام صغار كل واحد منها لا يقبل الانفصال الا بحسب الوهم وقد
الاوهام ابما اختلاف عرضيين قارين كالسواد والبياض او مضافين كاختلاف محاذاتين
او محاستين امكان على احد الوجوه الباقية وذكر بيان استحالتها في الطبيعيات مع اعادة
بعض ما ذكر هنا والاول هو لانا اذا رصفنا خطا بين خطين فالوسط ان كان ماسا
من تلاقي الطرفين فانه يلاقي الوسط احد حاجزيه ما يلاقي الآخر فيلزم انتظام الوسط اذ لا يتحقق
بالانتظام الا وجود شيء ما بين ما يماسه اي من تلاقي الطرفين فالطرفان متلاقيان
على ان يتماس احد الطرفين في الوسط ويلاقي الطرف الآخر ملاقاة الوسط له او على ان يتماس كل من
الطرفين منه وتلاقي قبل تمام المماسة فليس هناك طرف ووسط وقد فرض كذلك هيت
وهو ذلك هو ملزوم للانقسام لا يتوقف لانه لو لم يكن ما يماس ملاقي الطرفين لانه يصدق
مع عدم الملاقاة ايضا لان التالف لا يتصور الا بعد ملاقاة الاجزاء والمتن موضوع بنا على اثبات

الخلا بين الاجزاء اجيب عنه ببيان استحالة الخلا وبعدم كون الجسم متصلا عند الحس
وفيه نظر والثاني اي كون تلك الاجسام الصغار المتشابهة الطباع الممكنة الانقسام
وهلم جرا ممتنعة الانقسام فكذا ايضا لان القسمة الفرضية او الوهمية او غيرها لما حدثت
اشتيقته اي في المقسوم يكون طبيعة كل واحد منها مثل طبيعة الاخر ومثل طبيعة الجامع
المواقف له في النوع ومثل طبيعة المجموع ايضا وما يصح بين اثنين منها يصح بين اثنين
آخرين لان كل حكم صح على شيء صح على ما يماثله فيصح اذن بين المتماسين من الانفصال الواقع
لاشتيقته الانفكاكية ما يصح بين المتصلين وبين المتصلين من الانفكاك الواقع للاتحاد
الاتصالي ما يصح بين المتماسين فيلزم امكان الانفكاك فيما يمتنع الانفكاك عنه عند الجميع
القائلين بالخلا خارج عن طبيعة الامتداد لانه كما في الفلك فان صورته النوعية المانعة
من قبول ذلك لازمة له او زائل كما في الاجسام الصغيرة الصلبة فانها وان كانت كذلك يمتنع
من قبول الانفصال بالفعل اما اذا زالت الصلابة والصغر فلا يمتنع عن قبوله لكن ذلك غير قادح
في المقصود لان المقصود وهو امكان نظريا الفصل والوصل على الاجسام المفروضة من حيث
طبيعتها المشتركة وان كان هذا المانع لازما طبيعيا كان نوع تلك الطبيعة في شخصه لانه
لو وجد منه شخصان لكانا متباينين في الهوية وكان كل واحد منهما قابلا للانفصال الانفكاكي
الحاصل بينهما مع وجود المانع عنه هذا فيحث وجدت الاشخاص لم يكن المانع عن قبولها
القسمة الانفكاكية طبيعيا وكانت الاشخاص قابلة لها وهناك كذلك فكانت تلك البسايط بحسب
الذات قابلة للقسمة الانفكاكية وهو المطلوب وعن الحجة الخامسة على ما ذهبوا اليه من ان تلك الجسام

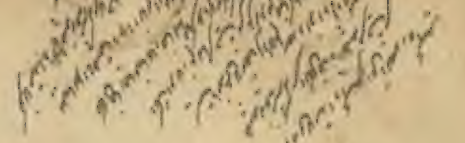

متساوية في المسافة كمن منعه الاتصالات تالف الجسم من اجزاء صغار غير متشابهة قابلة
للقسمة الوهمية دون الانفكاكية فانه يبطل هذا الاستدلال لزم انفصال الجسم وان لم يذهب الى
ذاهب وسواء الجسم الطبيعي يقبل الانفصال بالفعل او يطرأ عليه الانفصال والا لبطل الدليل
والقابل لا يمتنع ان يكون سوا الاتصال لان القابل يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى
مع الانفصال فصار مورد الانفصال كان قابلا للاتصال حال وجوده ثم صار قابلا
للانفصال بعد ذلك وفي نسخة معتبرة متواترة على الفصل والقابل امتنع ان يكون سوا الاتصال
او الجسم لان القابل يبقى مع المقبول والاتصال والجسم لا يبقى مع الانفصال اما ان الاتصال
لا يبقى مع الانفصال فظاهر واما ان الجسم لا يبقى معه فكذلك لان الجسم المتصل بذاته ما دام موجودا
الذات فهو ذو اتصال واحد معين ثم اذا طرأ الانفصال زال ذلك الواحد المعين
فانعدم ذلك المتصل وحدث اثنان لان ما فرض بالشخص متصلان لفرض بعضهما واذا اورد
الجسم ليمتنع بما يبقى اذا دام المتشكلين في وجود المادة من ان الاتصال والانفصال يجوز
ان يكونا عرضين متعاقبين على موضوع واحد هو الجسم اذ لو كان كذلك لا يمكن اثبات المادة
لهما اذ القابل لهما هو لا يكون شيئا غير الجسم ولا يقال الانفصال عدمي فلا يستدعي محلا لان العدم
القابل للملكة يحتاج الى المحل ايضا كالبصر والملكة اليه فالجسم فيه جزء ان احدهما القابل
للاتصال والانفصال وهو الهيولى حد سموها بانها جوهر مرشأنه ان يكون بالقوة دون
ما يحل فيه والثاني الصورة الاتصالية الحالة فيها المسماة بالصورة الجسمية وربما سموها بانها
جوهر مرشأنه ان تخرج به محله من القوة الى الفعل وفي الحواشي المنسوبة فيه نظر لان اللازم ان يقع الجسم

شيئا غير الاتصال قابلا للانفصال ولا يلزم ان يكون ذلك الشيء واحدا بل غرضنا
قابلا مركبا من الاتصال عرضا ايضا ليتم الغرض بالعرض عندهم اقول الجواب عنه مذكور
في التلويحات وتقرير ان الاتصال للاجزاء ان يكون نفس مهية المتصل اعني الجسم والا فان كان
قابلا للاتصال والانفصال لذاته للاتصال فلان الشيء لا يكون قابلا لنفسه ولا للانفصال
فلان الانفصال لا يخلو اما ان يكون وجوديا او عدميا فان كان وجوديا فهو ضد الاتصال
والشيء لا يجامع ضده فلا يستبقيه وان كان عدميا فليس هو عدما مطلقا بل هو عدم الاتصال
عما شأنه ان يكون متصلا وهو ايضا يستدعي محلا وليس محله الاتصال اذ الشيء لا يكون محلا
لعدم نفسه واذا لم يستبقيا على تقدير كونه نفس الاتصال والتقدير بخلافه لهما وجب ان لا يكون
المتصل نفس الاتصال على ان الذي يفهم بالمطابقة من قولنا متصل هو انه شيء ما مع الاتصال
لا انه نفس الاتصال من حيث هو اتصال وذلك من الامور البينة عند العقل وغير خفي
لاحد لو صح لبطل اصل الدليل والا ان يكون خارجا عن مهية المتصل والا لم يوقف تعقل الشيء
الا بعد تعقل الاتصال وهو للازم بط فملزوم وافعل منه فهو جوهر وكل ما لا جزء له فهو جزء لغيره
فالمتصل جزء لغير الاتصال هو قابل له وللانفصال والقابل ان يقول بعد تسليم ان ذلك
الجزء الآخر هو القابل للانفصال لا نسلم ان المتصل ان اراد به الاتصال الامر الاضافي الذي
لا يعقل الا بين الشيئين الذي تقابل الانفصال فلا نسلم انه جزء الجسم اذ ليس هو الصورة الجسمية
المسماة بالمقدار ايضا مما تقول والغرض لعدم كون المقدار كذلك ان الادوا الاستدلال
على اصطلاح ما ان لم يتم ان يكون هو القابل للانفصال لكونه غير متقابل اياه واما قولهم

القابل يجب ان يبقى مع المقبول معنوع وانما يكون كذلك ان لو لم يكن المقبول مزيلا للقابل واما
ما قاله افضل المحققين في شرحه للاشارات من ان الشيء الذي هو موضوع لما يجب ان يكون
في ذاته غير متصل او منفصل حتى يكون ان يكون موضوعا لها فهو لا يكون من حيث هو ذاته
بحيث يفوض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة على هو المسمى بالمادة ولا بد من انضياف شيء ما
يتصل ذاته اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي في نفسه متصل
والذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق يمنعون ان كون الجسم متصلا في ذاته امر ذاتي متقوم
للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض فلقائل ان يقول ان الاداة ان موضوع الاتصال والانفصال
يجب ان يكون منفكا عنهما فهو ليس كذلك عندكم لان الهيولى لا تنفك عن الاتصال والانفصال
مع كونها موضوعا لهما واما ان الاداة ان موضوع الاتصال والانفصال يجب ان لا يكون شيء من الاتصال
والانفصال ذاتيا له فهو مسلم لكن لا نم ان احدهما ذاتي له اي الجسم يقوم اياه حتى يلزم ان لا يكون
موضوعا لهما فانه لا يلزم من عدم كون الجسم منفصلا في ذاته ان يكون الاتصال ذاتيا له لجواز
ان يكون كل واحد منهما عرضيا له ويلزم ان ينزع الاتي ذلك ان الاداة ان اثبات خلاف ما فاده
تصورك اولا ويلزم من هذا ان يكون كل جسم كذلك لان طبيعة الاستداد الجسماني يستحيل ان
تكون غنية لذاتها عن الهيولى اي عن الحلول فيها والا لما حلت فيها لكنها تحل فيها كما بينا
في البسائط العنصرية بل محتاجة اليها لذاتها اي الى الحلول فيها واذا كانت ذاتها مقتضية
للحلول فيها فانها وجدت وجدت متقارنة للهيولى حالة فيها وبهذا ظهر جواب عن سؤال مقدر وهو
ان ما ذكرتم من الدليل دل على ان الجسم الذي يعرض له الاتصال بالفعل مركب من الهيولى والصورة

وبعض الاجسام كالفلك لا يعرض له الاتصال بالفعل وعندكم ان كل جسم مركب منهما فلم لم يكن
ما ذكرتم منتقضا لما عندكم كما شاراليه الجواب عنه بانه يلزم من تركب الجسم الذي يعرض له الاتصال
بالفعل منهما تركب كل جسم منهما لان طبيعة الاستداد الجسماني التي هي طبيعة نوعية محصلة
يستحيل ان تكون غنية لذاتها عن الهيولى والا لما حلت فيها بل محتاجة اليها لذاتها
فانها وجدت وجدت متقارنة اياها وفيه نظر لجواز ان لا تكون غنية لذاتها عن الهيولى
ولا محتاجة بل يعرض كل منهما لها بسبب خارجي وفيه ما عرفت والاصوب ان يمنع كون
طبيعة الاستداد الجسماني طبيعة نوعية وقد برهن عليه بعض افاضل زماننا بانها لو كانت
طبيعة جنسية مشتركة بين الاجسام وعرضا لها لا بد وان يكون امورا مختصة بالاجسام والامور
المختصة بها اما اعراض واما جواهر لا يجوز ان تكون عرضا لها الاعراض لان عرض الامور لا يكون عرضا
ولا ان تكون جواهر لان الجواهر المختصة هي الصور النوعية وهي ليست بعرض للصور الجسمية
لكونها غير محمولة عليها بالمواطاة وموجب حمل الشيء على الشيء بالمواطاة وليس بشيء لان
ادعاء كون طبيعة الاستداد الجسماني طبيعة نوعية انما هو بالقياس الى الاستدادات الجسمانية
لا بالقياس الى الاجسام لانها لو كانت طبيعة نوعية بالقياس اليها لكانت محمولة عليها بالمواطاة
وليس كذلك وكيف والجسم من حيث حقيقته النوعية مركب من الهيولى والاستداد الجسماني
فلو كان الاستداد الجسماني طبيعة نوعية يلزم المحال واذا كان كذلك فالملازم من عدم كون
الاستداد الجسماني طبيعة نوعية بالقياس الى الاستدادات الجسمانية احد الامرين وهو اما كونه
طبيعة جنسية بالقياس اليها او طبيعة عرضية لازمة لها وانه ما تقرض الشقان ولا بعد فيه

او من الجايز اشتراك اللوازمات المختلفة في الملزوم الواحد والذي ذكر لايدل على بطلان الامر
الاول لان الجواهر المحدودة بالاستدادات الجسمانية ليست هي الصور النوعية للاجسام بل
المحدودة بالاجسام فمن الجايز ان يكون الجوهر المحدود بكل واحد منها امرا محمولا عليه على
الطبيعة الجنسية المشتركة بالمطلقة ويجوز ان تكون الصورة النوعية مثلا بسيطة والفصل البسيط
لايجب بل يمتنع حمله بالمواطاة نعم انه محمول بالاشتقاق والامر هناك كذلك او لايصح ان يقال
الجسم او الصورة الجسمية ذو صورة نوعية والصورة الجسمية لاتنفك عن الهيولى والاشكال
تناهي او غير تناهي ليست اقوال والاشكال تناهي بدون اخذ التقدير وعليه بناء الحواشي التقسيم
من ان هذا المقدم لامدخل له في اللازمة والثاني اي كون الشكل غير تناهي بط لانه يساوي ان يكون
تناهي الابعاد وفي بعض النسخ بدل الفتح بالراء اي من برهان التطبيق على استحالة تسلسل العلل لانه
بعينه سواء برهان على تناهي الابعاد وان لم يكن غير تناهي كانت تناهية فيكون متشكلا
لان الشكل هو هيئة شيء يحيط به نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها فخرج الى التشكل
يلزم ان يكون ذا اشكال والاستدادات الجسمانية غير تناهي فهو لايشكل بشكل ما اذ كل شكل على
تقدير انشكاكه من الهيولى فهو لان لحوق الشكل اياها ان كان بتوسط الاستدادات في
الاشكال بناء على كون المتاخر على القابل واحدا وهو الصورة الجسمية ولو حصل اللازم لزوم كثرة
ان على قابلا جاز ولكان شكل الكرة شكل الكل لاشتراكهما في الصورة الجسمية ويجب التساوي
ويجب التساوي في المعلولات عند التساوي في العلل واللازم بط بالحس فالملزوم مثله
ولاالتفات الى ما قيل من ان الشكل الطبيعي للاجسام البسيطة هو الكرة وكذا شكل الجزء منه

هو الكرة ايضا بعد فرض التسعة اذ لم يكن متناهيا جزء الا بالعرض واذا كان كذلك تساوت
الاجسام اي البسيطة في اشكالها بمقتضى طبايعها كما هو عندهم فان اختلفت فلعارض
لانه اي لان المقصود جعل اللازم اشتراك الاجسام البسيطة والكل والجزء منها في الشكل الطبيعي
الذي هو الكرة منها اذ لايمكنه استثناء نقيض اللازم لاستلزام نقيض الملزوم بل اشتراك
الاجسام باسرها في الشكل مطلقا لاشتراكها باسرها في الصورة الجسمية ولو كان اختلاف
الاشكال لعارض لم يكن لزوم الاشكال لها للصورة الجسمية على الاطلاق وفيه نظر
وان كان جنسا على ما ذهب اليه كان المقدار الجسماني من غير هيولاه قابلا للفصل والوصل
لان الاختلافات المقدارية والتشكلية لايمكن ان تحصل في الاجسام الا بانفصال بعضها عن
بعض وهو ممنوع لان قبول الفصل والوصل من لواحق المادة وفيه نظر لان الاشكال قد تحصلت
في الجسم من غير ان يرد عليه انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب الاشكال المختلفة والصواب
ان لايحمل لزوم الخ مقصورا على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفصال اذ
الاختلافات المقدارية والتشكلية لاتحصل في الاستداد الابعد كونه متناهيا لان يتفصل ويكسر
فيه حتى الانفصال التي هي من لواحق المادة او اشكال الشمعة لايمكن ان تتبدل الا بعد
امكان انفصالها والمضمر ان يمنع ان حق الانفصال من لواحق المادة الى ان يستظهر عليه
برهان او هو موجود دعوى وفي الحواشي التطبيقية وفي هذا الدليل نظر ولا حاجة الى تسليم
وبيان لصحة الاقسام بل يكفي ان يقال لو انتفت لكانت من غير هيولاها قابلة للفصل
والوصل وهو ممنوع ولا يرد هذا على الشيخ لانه لم يذكر هذا الدليل على انفكاك الصورة عن الهيولى

بل لزوم الشكل للصورة بواسطة الهيولى ثم استنتج من هذا امتناع الانفكاك بان قال الامتداد الجسمانى متناه فهو مشكل وكل مشكل مادى فالامتداد المذكور مادى وسواء طط هذا فى الحواشى التفتازانية يرد هذا على الشيخ ايضا لانه يمكن ان يقال لم لم يكن لزوم الشكل للصورة مشاركة الهيولى لكانت من غير هيولى اذا قابلة للفصل والوصل وانه مما قلتم لا يكفى لان اللازم هو مجموع بجواز ان لا يكون مشاركتها معا فلا يلزم ان يقال لم لم يكن لزومه اياها بمشاركة الهيولى فان كان لنفسها لتشابهت الصور فى الاشكال وان كان بفاعل خارجى لجاز ان تكون الصورة الجسمية بعد ما من غير هيولى اذا قابلة للفصل والوصل وهو ممتنع ان يكون بداهة الهيولى وعند نظر لانه يمكن ان يقال لم لم يكن لزومه اياها بمشاركة الهيولى كما جاز ان تكون الصورة الجسمية من غير هيولى اذا قابلة لها كان اللزوم لنفسها او لفاعل خارجى وهو حق وان كان سبب الهيولى او بمشاركة منها كان الموجود من الهيولى حصارها اياها ضعف وانما انحصرت الاقسام فيها لان لزوم الشكل اما ان يكون بداهة المادة اما اولا واثانى اما لنفس الجسم او لا واما الاعتراض عليه بان التشابه فى خلق الصور بواسطة المقدار العارض لها والشكل انما يعرض لها بواسطة ايضا لانه هيئة الحاطة الحدود او الحدود بالجسم التعليمى فلا ينحصر القسمة فليس بقوى لان المغاير للصورة الجسمية والمادة اعم من ان يكون جسما او غير جسم وعلى تقدير كونه غير جسم لا نسلم ايضا على انا نمنع الكلام الى المقدار وننقل لزومه اما ان يكون لمداخلة المادة او لنفس الجسمية او لغيرها والهيولى لا تنفك عن الصورة والا ان كانت متحيزة فهى مشاركة ايضا كانت قابلة للقسمة فى الجهات

الثلث وفى الحواشى التفتازانية كونها جوهرا لا تقوم ضرورة ان كل متحيز فان يمكنه غير لسان واعلاه غير اسفله والا انتقض بالسطح والخط والنقوب يمكن الجواب عنه بان يقال كل ما هو مشار اليه بالاستقلال فهو قابل للانقسام فى الجهات ضرورة ان ما منه الى جهة غير ما منه الى اخرى والخط والسطح ليسا كذلك والا لزم اتقسام الخط فى الجهتين والسطح فى الجهات بل الخط مشار اليه تبعا للسطح والسطح تبعا للجسم على ما سيجىء والهيولى على تقدير تجردها عن الصورة ان كانت متحيزة كانت متحيزة على سبيل الاستقلال لا بتبعية الصورة ولو اعتبارا يمكن ان مجرد الجوهر لا يستلزم قبول القسمة بوجه فضلا عن الجهات وامتناع التحيز بلا يلزم ان يمنع ان كل جوهر متحيز فهو قابل للقسمة الى ان تقوم عليه برهان ولو كانت كذلك اى لو كانت الهيولى عند الانفراد عن الصورة قابلة للقسمة فى الجهات الثلث لكانت هى نفس الصورة او مقارنة اياها ضرورة ان كل ما هو كذلك هذا ما نفس الامتداد الجسمانى او ذو امتداد جسمانى وهو حق وفى الحواشى التفتازانية فى كون الصورة قابلة للقسمة فى الجهات الست نظر اقول يمكن ان النظر هو ان الصورة لو كانت قابلة للقسمة فلا يتم ما ذكر فى اثبات الهيولى والجواب عنه ان المراد من القسمة فرض شىء غير شىء والقسمة بهذا المعنى يستلزم الامتداد لذاته وغيره بواسطة لا الانفكاك الموصوف الى الافتراق فان القابل للقسمة بهذا المعنى هو الهيولى والمقدار بعدها الجوهر لما ويمكن ان يكون هو ان الصورة لو كانت قابلة للقسمة فى الجهات الثلث كانت جسما لانه الجوهر القابل للقسمة فيها ويمكن الاعتذار عن ذلك وان لم يمكن متحيزة للافتراقية والا لافتراقيتها او حال كون الصورة فى الحيز

العود

او حال كونها لافى الخبر والاول ح لامتناع مقارنته مافى الخبر لما لا وجود له فى الخبر بالضرورة
وفى الحواشى التعليقية لان مقارنة مافى الخبر للخبر انما تكون مقارنة خبر خاص وما فقد وفيه نظر
اول لان المنظر منع الانحصار وتوجيهه ان يقال لانم ان مقارنة مافى الخبر للخبر انما تكون باحد
هذين وانما تكون كذلك ان لو كان الخبر ايضا فى الخبر وانا اذا لم يكن خاصا والثانى ايضا
ح لامتناع وجود الصورة لافى الخبر لامتناع وجودها لافى الجسم وامتناع وجود الجسم لافى الخبر
فيمتنع وجود الصورة لافى الخبر ضرورة كون جزء المتحيز متحيزا فلا يرد الاعتراض عليه بقوله
وفيه نظر لان المحتج الى الخبر هو الجسم لا الصورة واعلم ان هذا الدليل على تقدير صحته لا يدل
الا على ان الهيولى امتنع ان تقارن الصورة ولا يلزم من ذلك امتناع تجرد الهيولى عن الصورة
جوازا ان تكون تجرد بعض الهيوليات عن الصورة دائما لا يقال لو كان امر ان الهيولى
الموجودة بالصورة ممتنعا لامتنع ان يتعاقب شئ من الهيوليات بصور اصلا فاذن
يجب امكان الهيولى عن الصورة لان ذلك انما يكون كذلك ان لو لم تكن الجودة مخالفة بالحقيقة
للمقترنة وهو ممنوع ولقائل ان يقول اذا سلمت دلالة الحجة على ان الهيولى الموجودة لا يجوز
اقترانها بالصورة الفلكية لم يقتض الى ان المقترنة بالصورة لا يجوز خلوها عنها وهيولى
الاجسام من المقترنة بالصورة فيستحيل تجردها عن الصورة الجسمية وهو الحط وفيه نظر
لان المطلوب ان الهيولى لا يجوز وجودها بدون الصورة لا بيان ان المقترنة بها لا يجوز
تجردها عنها والحجة بعد تسليمها يدل على الثانى لا الاول وعلى هذا يجوز ان يوجد البعض
دائما دون مقارنة صورة وليست الى الهيولى علة للصورة والا استدت عليها بالوجود

لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود والتالى بط لما مر من امتناع انفكاك الهيولى
فى الوجود عن الصورة وفى الحواشى التعليقية فى نفى التالى نظر لان تقدم العلة على المعلول
بالوجود انما هو بالذات لا بالزمان حتى يستحيل التقدم فى ان ولا بالعكس اى ليست
الصورة علة للهيولى والا لوجدت اى الصورة قبلها اى قبل الهيولى والتالى بط لما مر من
امتناع انفكاك الصورة فى الوجود عن الهيولى وفى الحواشى التعليقية فى نفيه ايضا ذلك النظر
بعينه واقول يمكن ان يزال عنه ذلك بان يقال والا لوجدت الصورة اى مستحقة قبل
الهيولى ضرورة ان الشئ اما ان يستحق او لم يوجد فى الخارج واما لم يوجد فى الخارج لم يؤثر فى وجود
الشئ والتالى بط لان الصورة المستحقة محتاجة فى تشخصها الى اتصافها بالشكل المتأخر عن
الهيولى لامتناع ان يكون لامر كذلك كانت الهيولى مستقرة على الصورة فلم تكن الصورة
شركة علة الهيولى واللازم بط عندكم لان تقدم الهيولى على الصورة من حيث هى صورة يستحيل
عندنا لانها شركة علة الهيولى لا على الصورة المستحقة المتأخرة فى تشخصها عن اتصافها
والشكل المتأخرين عن الهيولى ويمكن ان يزال ايضا عن جانب الهيولى بان يقال والا
لتقدمت الهيولى المستحقة فى الوجود بالذات على الصورة واللازم بط لان الصورة علة
بالذات فاعلية للمستحق الهيولى كما سبق ولا يستحق كل منهما اى من الهيولى والصورة عن الاخرى
من كل وجه والا لامتنع التركيب بينهما لما مر غير مرة فاذن لكل منهما حاجة الى الاخرى وجه
وفى الحواشى التعليقية ممنوع اذ اللازم احتياج احدهما الى الاخر لا احتياج كل واحد منهما
الى الاخر والا لامتنع التركيب بين الموضوع والعرض لاستغناء الموضوع عنه مطلقا لانه

قد سلم التركيب منها على ما مر وإذا ثبت احتياج كل منهما إلى الأخرى من وجه فالهيولى تفتقر
إلى الصورة إلى صورة ما من بناتها لا إلى الصورة المشخصة لجواز انتفاء جميع بناتها والهيولى
والصورة تفتقر إليها في تشكلها ما ثبت أن كون التشكل إياها نوع بحث ذكر من المادة
وفي الحواشي التجريدية في أن الافتقار على هذا الوجه دون عكسه نظر وأورد الحال المحتاج إلى
المحل في البقاء هو العرض لا الصورة على ما نوهنم والهيولى لو افتقرت إلى الصورة في تشكلها
لزم الدور لافتقار الصورة إليها في تشكلها على ما مر وإن منع لزوم الدور بناء على أن يكون
الهيولى علة قابلية لتشكل الصورة والصورة علة فاعلية لتشكل الهيولى فتقول فلم لا يكون
الافتقار في هذا على العكس لأن افتقار الصورة إلى الهيولى في التشكل إنما كان من كون الهيولى قابلة
لتشكلها فعكسه هو أن يكون افتقار الهيولى إلى الصورة في تشكلها بأن تكون الصورة قابلة
لتشكلها لأن علة وتشخص كل منهما بالأخرى أي بذات الأخرى لكن ذات الهيولى علة قابلية
لتشخص الصورة لا فاعلية لامتناع أن يكون القابل فاعلا والفاعل من الأعراض المكتنفة
بها مثل الأين والوضع وغيرها وذات الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى وفي هذا الموضع
أبحاث لا يحملها أمثال هذا المختصر ومن أراد فليطالع شرح الإشارات للمولى المحقق
قطب الدين الطوسي إن أراد سرعة وسمى أي الهيولى كما لا تنفك عن الصورة الجسمية فلا تنفك
عن صورة أخرى نوعية وهي التي تختلف بها الأجسام أنواعا وأعم منها بالصورة الجسمية
لأن الأجسام مختلفة في اللوازم لاختلافها في قبول الأشكال بسهولة كالأشياء الرطبة
وبعسر كالأشياء اليابسة وبعدم قبولها إياها كالأفلاك وفي اللوازم امتنع استناد

إلى الجسمية المشتركة لكونها مختلفة فهي الصورة النوعية أي بجواهرها النوعية من المخصصات الأولى
للجسم المطلق والمقومات لحقايق الأنواع ولوجود الهيولى والجسم المطلق الذي يدخل تحته
أنواع الأجسام لأنها لا يوجدان إلا متعارفين لها لا لماهيتها وإلا لأمكن تعقل الهيولى
ولا الجسم المطلق دون الصورة النوعية بخلاف الصورة الجسمية فإنها مقومة لجنس الجسم المطلق
المقوم للنوع وما بعدها من المخصصات الثواني كقبول الانقسام بسهولة أو بعسر
وعدم ذلك إنما تعرض بعد تقوم الجسم بخصصه لأنها استعدادات مخصصة فالتخصيص بها
يكون بعد التخصيص بما هو الاستعداد واستدلوا على جوهرية النار بأن في الماء والنار ونحوها
أمورا متغيرة جوابا هو متكون جوهر لأن الأعراض لا تتغير جوابا هو موضوعه نظرا لأن من الأعراض
ما يتغير جوابا هو فإن الخشب إذا اتخذ منه الكرسي ما حصل فيه الأمينات وأعراض
ولا يقال إن الخشب عند السؤال عنه جاهو وإذا كان كذلك فلم لا يجوز أن يكون نسبة الصورة
إلى الهيولى كنسبة الهيئة الكرسية إلى الخشب حتى تكون تغير السؤال في الهيولى لاقترانها بغير
كان الكرسي لا جوهر لا يقال لم لا يجوز استنادها إلى الهيولى حتى تكون الأجسام مختلفة بالهيولى
لأنا نقول الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة لما مر وفي الحواشي التجريدية نظر لأن ما مر سوال البسيط
لا يكون فاعلا وإن قابلا والهيولى ليست كذلك لكونها جوهرا خاصا واعلم أن لهم دليلا على أن
الفاعل مطلقا لا يكون قابلا وهو أن نسبة الفاعل إلى المفعول بالوجوب ونسبة القابل إلى المقبول
بالإمكان فلو اتحدا صارت النسبة بين الشيئين بالوجوب والإمكان وهو محال وما ذكر من الملص
هو دليل خاص بالبسيط فلهذا بطل قولهم العام ولو ذكر العام كما ذكرنا لصح أن الهيولى

قابلة فلا تكون فاعلة. وفيه اى فيما ذكر من اثبات الصور النوعية نظر لجواز ان تكون مستندة الى فاعل خارجي لم تعلم لا بجواز ذلك لابد له من دليل واما تعليم الفاعل الخارجي نسبته الى الجميع متساوية فتمتنع بجواز ان تكون نسبة فاعله الى ذلك الجسم دون سائر الاجسام وعدم اطلاعنا عليها لا يوجب عدمها وقد عرفت فيما قيل مع امتناع كون الشيء قابلا وفاعلا مع ان فيه بحثا واستنادها الى السيولي نظرا الى ما قيل والحاصل ان في هذا وكون نظرا من وجهين اما اولا فلجواز استنادها الى الفاعل خارج واما ثانيا فلجواز استنادها الى السيولي قوة السيولي قابل فلا يكون فاعلا قلنا لانم ذلك فان ما قيل في بيان ذلك فاسد وفي الحواشي التطبيه كان الذي ينبغي ان تعتقد بهذا اعلى قوله وفيه نظر وفيه نظر والحق ان الى قوله قدس سره عرفت مبدأ التغير فاعل من حيث هو اقول وفي الحواشي التطبيه اعني لقولنا باعتبار واما احتيج الى هذا القيد فلان نحو منكرة الطبيب اذا فكرت في علاجه وكانه لاحاجة الى هذا القيد اذ يصدق على المنكرة انها مبدأ التغير في الغير وهو الشخص مثلا واقول لا يلزم من ذلك عدم الاحتياج الى هذا القيد لجواز ان لا يكون الاحتياج اليه لدخول منكرة الحكيم اذا فكرت في علاج امراضنا الفتانية فان المبدأ وان كان واحدا وهو نفسها الناطقة واما قلنا من حيث هو لقوله ليدخل في هذا الرسم الحق التي هي مبدأ باعتبار ما وذو مبدأ باعتبار وهو ما يكون المبدأ جزءا بالنسبة اليه لا ما يكون قوة المبدأ باعتبار لان فان الطبيب مثلا وفي الحواشي التطبيه في جعل الطبيب مثالا للحق نظر واقول لان الطبيب ليس مبدأ بل منكرة اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج وهو بهذا الاعتبار مبدأ

مغايرا ياه باعتبار كونه مستعليا وهو بهذا الاعتبار وذو مبدأ على ما ذكرنا من التفسير والحاصل ان التغاير بين المبدأ وذي المبدأ لا يجب ان يكون بحسب الذات بل التغاير الاعتباري كاف فيقيدوه بهذا القيد ليشمل ذلك والطبيعة هي مبدأ قريب لحركات ما هي فيه اعني الجسم وسكناته بالذات ويراد بالمبدأ المبدأ الفاعلي عند وباكثر انواعها الاربعة اعني الاينية والوضعية والكيفية والكمية والسكون ما يتبادر منها جميعا والايراد بكونها مبدأ للحركة والسكون انها مبدأ لها مقابل مع انتفاء شرطين مما عدم الحائل الملائم ووجود واحد زائد بقرينا قريب عن المبدأ الذي هو لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات بواسطة كالنفوس الارضية فانها تكون مبادي لحركات ما هي فيه بالذات كالانما مثلا الا انها تكون مبادي باستخدام الطبائع والكيفيات لان الطبيعة ايضا ليست مبدأ قريبا لتوسط الميل بينها وبين التحريك لان توسطه بينهما لا يخرجها عن كونها مبدأ قريبا لانه بمنزلة آلة لها كما مر قيل وفي جعل الميل المتوسط بينهما بمنزلة آلة لها ودون جعل القوى التي في مثل النفوس الارضية بتوسطها نظر وبقولنا بالذات عن الحركات والسكنات بالعرض كحركات السفينة وفيه نظر لانتهائها بالمبادي الصناعية والقسرية وما قيل قوله لحركات ما هي فيه يخرج المبادي الصناعية والقسرية ليس بشيء لانه انما يخرجها ان لو كان الضمير فيه راجعا الى المبدأ وليس كذلك بل هو راجع الى الحركات او لو كان راجعا الى المبدأ أمكن لحركات ما هو فيه ولو قيل كذلك لاندفع هذا النقض الا انه يكون قوله بالذات مستدركا اذ ليس مبدأ الحركة في الغير بالعرض فتدبر ليكون هذا القيد

محوجا له فاعرفه **الفصل الثالث** في اثبات النفس الناطقة وفي الحواشي التعليقة
الذي اثبت فيها عاقلة مجردة وفي ان النفس الناطقة هي تلك القوة نظر واقول وذلك
لانه لابد من بيان ان القوة المدبرة في البدن المتصرفة فيه هي تلك القوة المجردة العاقلة
وكان ذلك لايحتاج الى بيان فان كل احد يعلم بالضرورة ان المدرك والمتصرف
فيه شيء واحد والنزاع فيه ان ذلك المدرك المتصرف هل هو مجرد او مادية وبيانه من
وجهين الاول ان القوة العاقلة تعقل البسايط اي الحقائق التي لاجزاء لها ضرورة ان
معقولاتها اما بسايط او مركبات على ما ذكرنا من التقسيم والمركبات مسبوقة بتعقل البسايط ويلزم من
ذلك ان تكون مجردة والا كانت قابلة للقسمة
فلا يخلو اما ان تعقل البسايط بما هي ذوات اجزاء او بما هي خالية عن الاجزاء
وكيف كان لابد من تعقل البسايط اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان تعقل
المركبات مسبوق بتعقل البسايط ويلزم من ذلك ان تكون مجردة والا كانت قابلة للقسمة
فلا يخلو اما ان تعقل البسايط بما هي ذوات اجزاء فيكون البسيط المعقول كالجسم مثلا اذ التعقل انما هو بارتسام الصورة
ايضا قابل لها لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد جزئيها يكون غير
الحال في الجزء الآخر لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين واعترض عليه بعض
الافاضل زعما منه ان اردتم بالبسيط ما لا ينقسم اصلا كما هو الواجب لذاته فلانسلم ان شيئا
من المركبات مسبوق بتعقله وان اردتم ما لا ينقسم الى اجزاء مختلفة بل متشابهة كالماء
مثلا فلانسلم بطلان اللازم وهو ليس بشيء لانه لما كان تركيب الممتنعات المعقولة من اجزاء
غير متناهية مستحيلا فيجب انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم كالجنس العالي والفصل الاخير
ولا شك في ان تعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع اجزائه فاذن يكون تعقل المركب مسبوقا

على ما ذكرنا من التقسيم

المعقول

بتعقل تلك الاجزاء المنتهي اليها تحليله الثاني ان المعقولات الكلية مجردة عن المادة
وعن الحواشي التعليقة فنقول والاصوب انها مجردة عن الوضع والمقدار ونحوهما لانه
يمكن ان يكون النظر هو ان المعقول ليس مجردا عن مادة تقوم بها لكونه حالا في النفس
فتكون النفس مادة لها لقيامها بها بل هو مجرد عن الوضع والمقدار ونحوهما لتجرد
مادته عن تلك الامور غير واقعة لان المراد بتجرد عن المادة التي لا تقوم على الوضع
والمقدار اعني الهيولى والجسم اللذين هما المادة الاولى والثانية ويمكن ان يكون
بعض ما ذكر بعض المتأخرين من المتأولين من ان قول المشائين التعقل هو التجرد
عن المادة تجريدا كاملا غير صحيح لان المادة لما كانت عندهم من الاجزاء المعقولة للجسم
لا المحسوسة وتعقل المركب بدون تعقل اجزاءه غير معقول فلم يكن الجسم المعقول مجردا
عن المادة تجريدا كاملا والجواب عنه ان المراد من قولهم من الاجزاء المعقولة للجسم
ان الهيولى ليست من الاجزاء المقدارية المحسوسة بل العقل يحكم بانها من اجزائها
الخارجية لانها اجزاء مبهمة للجسم في العقل فان تعقل الجسم غير مسبوق بتعقل الهيولى بل
بتعقل جنسه وفصله نعم انها تكون مبدأ جنسه كما ان الصورة تكون مبدأ فصله
الا ان مبدأ جزء الشيء في التعقل لا يجب ان يكون ايضا جزأ له منه بل يجب ان يكون جزأ
له في الخارج ويمكن ان يكون غير ذلك والله اعلم بأسرار العباد وخالق العالمين
ايضا كذلك والا كان لما وضع ومقدار مخصوصان فالحال فيها مقترن بعوارض
مخصوصة من قبل المحل لان ذاتها كاف لوقوع الحال في المحل الذي هو الجسم او ليس لمقدار

الهيولى

ووضع لانه سواد او ليس له في حد ذاته ذلك بل بسبب محله فلا يكون معانيا للابيض
المحتمل بالصغر والكبر فلا يكون اي ذلك الكلي فلم يكن المعقولات كذلك
اثالث ان القوى العاقلة مدركة للوجود المطلق فتكون مجردة والا لزم انتسام
الوجود المطلق بانتسامها لما مر من ان الحال في الشيء منقسم بانقسامه والجزء
الوجود المطلق ان كانت عدمات كان الشيء متقوما بعدميات وانه محال وان كانت
وجودات كان الكلي متقوما بالجزئي لكونها وجودات خاصة لاستحالة ان يكون
المطلق اكثر من واحد واللازم باطل لان الجزئي متقوم بالكلي فلو كان الكلي متقوما
بالجزئي لزم تقدم الكلي على نفسه وانه ج الرابع ان القوة العاقلة تدرك السواد و
البياض معا لانا نحكم على كل واحد منهما بعينه وانا الحاكم على الشيئين لابد ان يدركهما
معا فتكون مجردة والا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد او ليس الادراك الا
بحصول المدرك في المدرك الخامس ان القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالة
في جزء من البدن وسوط واذا كانت حالة في جزء من البدن لكان اولى الاجزاء
به هو العضو الرئيس كالقلب او الدماغ وهذا معتقد لابد منها والا لامكننا ان
نمنع عدم تعقل النفس لذلك العضو واما كون ان يكون في البدن عضو صغير جدا
لا يقدر ابدا او لا يطلع عليه من جهة التشريح لصغره وسواء كون حالة في عضو
كالقلب او الدماغ ج والا لكانت وابية التعقل له او دائمة الاتعقل لذاته
لزم الاول اي دوام التعقل لعدم توقفه على شرط اخر والا اي وان لم يكن حصول

صورة ذلك الجزء في مادته كافيا في تعقلها اياه توقف تعقلها اياه على حصول صورة
اخرى اي مغايرة اياها بالعدد في مادته او التعقل لابد فيه من المقارنة فاذا
لم يكن في تعقل ذلك الجزء مقارنة صورته لمادته فلا محالة يفتقر الى مقارنة
صورته لتلك المادة مرة ثانية ولا شك ان هذه الصورة غير تلك الصورة
بالعدد وان كانا من نوع واحد لان تلك مقارنتها دائمة بدوام وجود ذلك
الجزء وهذه تحدث مقارنتها له بعد ان لم يكن له في بعض حالات وجوده
لكن حصول تلك الصورة ممتنع لامتناع حصول صورتين مختلفتين اي بالعدد
او هو اللازم في مادة واحدة او هو اجتماع المثلين وهو يستلزم الاثنينية بدون
الامتياز والموقوف على الممتنع ممتنع فيلزم الامر الثاني وهو دوام التعقل واللازم
بطريق بط لان كل ما يدعى انه محل للنفس من اعضاء البدن كالقلب والدماغ
والكبد فانها تنعقد تارة وتنفصل عنه اخرى وقد يطال وان لم يكن صورة ذلك
الجزء كافية في تعقلها اياه على حصول صورة ذلك الجزء في القوة العاقلة لكن
حصول صورة ذلك الجزء في القوة العاقلة ج لان تلك الصورة لو حصلت فيها
لزم اجتماع صورتين متماثلتين في مادة واحدة لان ذلك الجزء احد كانت
صورته الاصلية حاصلة فيه والحاصل في الحاصل في الشيء حاصل في ذلك الشيء
وذلك ج لاستلزام الاثنينية بدون الامتياز وفيه نظر بل انظار ريوف تامل
والفارغ عن الادلة المحققة المذكورة صحيح بالبديهة وقال فعلم ان القوة العاقلة

موجودة من المادة وصورة لكن لها حاجة الى البدن والا لما تعلقت به وقد تعلقت به فيكون لها اليه حاجة وتعلقها به ليس في الحق كتعلق الصور المادية بموادها وتعلق الاعراض بالاجسام التي تحلها لانها موجودة غير مادية ولا في الصفت كتعلق الانسان بداره وثوبه الذي يفارقه ويزايله لكن تعلق العاشق بالمعشوق عشقا جبليا الهاميا لا يمكن العاشق لبسيه مفارقة معشوقه ما دامت معاجيته محكمة ولذلك كره مفارقته ولا تعلق مع طول مصاحبته اياه وكتعلق الصانع بالآلات التي يحتاج اليها في اصناعه فكان من الواجب ان يكون لها بحسب كل فعل آلة مناسبة لذلك الفعل فلذلك خلق في البدن قوى مختلفة كل واحدة منها آلة لفعل مخصوص كقوى الابصار للابصار فيتبادر كما احسن الخالق المميز وفي هذا الوجه نظر اما الاول فلان ذلك اي انقسام البسيط انما يلزم ان لو كان الحلول حلول السريان وهو ممنوع اجيب عنه بان الاجزاء المفروضة للمحل اما ان يوجد فيها شيء من الحال او لا يوجد وهو لا استبعاد ام ان لا يكون الحال حالا والاول اما ان يوجد في كل واحد منها او في بعضها اما بتمامه او ببعضه فالاقسام اربعة الاول منها لا استحالة قيام العرض الواحد بمحال كثيرة والثاني وهو ان يكون بتمامه في بعضها يوجب ان يكون المحل بكميته ذلك البعض وهو محال لا مدخل له في المحلية من حيث هي محلية فالذي لا مدخل ان لم ينقسم لم يكن ذلك الحال حالا في المنقسم وهو خلاف

العرض وان انقسم عاد الكلام فيه بعينه ولزم التسلسل والثالث وهو ان يوجد بعضه في كل واحد من اجزاء المحل مع تمامه ومستلزم للغلط والرابع وهو ان يوجد بعضه في بعض اجزاء المحل مستلزم للغلط لان ذلك البعض الاخر ان لم يوجد في البعض الاخر من المحل لم يكن الحال بتمامه حالا في قيد وجوده فيه فاما ان يكون الحال في احد الجزئين غير الحال في الجزء الاخر وهو المعنى بانقسام الحال بانقسام المحل وهو فيه نظر لانا نسلم لا يجوز ان يكون الحال بتمامه حالا في بعض اجزاء المحل ويكون ذلك البعض من المحل منقسما قوله عاد الكلام فيه ولزم التسلسل قلنا ان اردتم بالتسلسل تركيب المحل من اجزاء غير متناهية بالفعل فلزومه ممنوع وان اردتم تركيبه من اجزاء غير متناهية بالقوة فلزومه مسلم لكن بطلان اللازم ممنوع وما قيل سلمنا انه حلول السريان لكنه لم قلتم انه يلزم انقسام الحال فان الوجود حال في الجسم الموجود حلول السريان والجسم منقسم والوجود غير منقسم لما مر ليس بشيء اذ القول بانقسام المحل مع عدم انقسام الحال حلول السريان انكار للبديهي والقول بان الوجود حال في الموجود حلول السريان باطل بشيء من بديهة الامتياز بين الامور الذهنية والخارجية فان الوجود اضافة عارضة للماهية في العقل بالقياس الى العين وحلوله في المحل ليس كحلول السواد في الجسم في الخارج وما اشار فلانه لا يلزم من عدم مطابقة الكلي لما تحته من الافراد كحيوان المتدار والعوارض عدم مطابقته اياها اصلا اذ المطابقة بحسب الجزئيات والعوارض

اعم من المطابقة مطلقا ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام واذا كان كذلك
فيجوز ان يطابقها بحسب الحكم على معنى ان المفهوم الكلي المنتزع من كل فرد من افراده
يحكم عليه بمفهوم ذلك الكلي واما ما قيل من ان الصورة العقلية اذا كانت حالة في
المادة تخصصت بوضع مخصوص وعوارض مشخصة لها بحيث تخرج عن الكلية اصلا
فلا يصدق عليها الكلية فان اخذ من تلك الصورة المعقولة لغرى مجردة عن الوضع والمشخصات
كما هو المفهوم من كلام المصنف وجعل تلك الصورة الثانية مطابقة للمفهوم المنتزع من
تلك الافراد وجعلت الصورة العقلية كلية باعتبار انتزاعها على الصورة الثانية
لزم الخلف من وجه احدها تجويز كون الشخص كليا بهذا الاعتبار وذلك خلف الثاني
ان الصورة الثانية حينما اثبتناها وبيان تجردها فتقل الكلام اليها الثالث ان
كلية الصورة العقلية ليس باعتبار صورة اخرى منتزعة عنها بل باعتبار ما في نفسها
ومطابقتها لان وجودها بحيث لا يكون للواقع من الافراد تاثير
في زيادة ذلك المعقول او نقصانه بل الاول ان يقال كما ان الصورة العقلية كلية
اذا حصلت في نفس شخصية تخصصت بها ولا يقوض ذلك كليتها كذلك اذا كانت
حالة في المادة المخصصة فغير ظاهر لانا لا نسلم انها اذا كانت حالة في المادة تخصصت
بحيث تخرج عن الكلية وانا نكون كذلك ان لو لم يكن مطابقة بحسب المفهوم او ليس النزاع
الا فيه ولانا نمنع ان المفهوم من كلام المصنف ما ذكر بل المفهوم منه ان ذلك المفهوم الحاصل
في العاقلة الا وله لم لا يجوز ان يكون من حيث هو موجود مع قطع النظر عن العوارض

تعالى

مطابقا وان لم يكن مطابقا نظرا الى ما هو قابل الاولى فنقول انهم لا يعنون
بكون الصورة الذهنية كلية ان تلك الصورة بعينها مشتركة بين كثيرين بل يعنون
به مطابقتها للكل على معنى ان اى شخص من اشخاصها اذا اسند الى النفس
واخذت تلك الصورة مجردة عن جميع العوارض والمشاخص الخارجية كان الحاصل في الذهن
مطابقا لتلك الصورة ولا شك ان الحاصل في النفس الشخصية كذلك اى ذات
مثالية تطابقه تلك المعنى المذكور بخلاف الموجود في المادة الجسمية فانه لا يكون مثالا
مطابقا لشيء من الاشياء اصلا هذا هو الفرق فاقتصر على الموجود في الخارج ايضا
اذا اخذ مجردا كان مطابقا قلنا يكون المطابق هو الصورة الذهنية لا الخارجية
وفيه نظر اما اولا فلان المثال المنطبع في المادة الجسمية لا يكون مطابقا بالمعنى المذكور
لا بد لمن يقول والثالث فلانه لا يلزم من عدم كون البياض موجودا ان
ان يكون عدميا حتى يلزم ما ذكر من المحال وهو تقوم الشيء بنقيضه وانما يلزم
ان لو كان المعقولات منحصرة فيما هو موجود واذا كان كذلك فيجوز ان يكون
امور امعقولة غير موجود ولا معدوم ويحصل من اجتماعها الوجود لم قلتم
بانه ليس كذلك لا بد من دليل واما الرابع فلانا لم نسلم لزوم اجتماع الضدين في جسم واحد
وانما يلزم ذلك ان لو كانت صورة السواد ومثاله مضادة لصورة البياض
ومثاله وهو ممنوع بل المضادة بين السواد والبياض بعينها لا بين مثاليهما
سلمنا لكن لا نسلم استحالة اجتماعهما في جزء واحد بل المستحيل اجتماعهما في محل لا في جسم

واحد فانه يجوز ان يجتمع الضدان في جسم واحد بان يكون احدهما حالا في بعض
اجزاء المحل والاخر في البعض الاخر منه يكون محل احدهما غير محل الاخر كما في البلنة
وح يكون تعقل البياض بحركة متعقل السواد بحركة اخرى منهما فلم لا يجوز ذلك
لا جدوى من دليل واما الخامس فلانا نمنع ان صورة ذلك العضو ان لم تكن كافية
في ادراك الشيء العاقد اياه وقت الادراك على صورة اخرى حتى يستلزم اجتماعهما
في تلك الحالة بل اللازم ح وقت الادراك على شيء اخر فيجوز ان يكون في ذلك
الشيء امر ايجوز اجتماعهما مع صورة ذلك العضو فان قيل لو وقت الادراك
على امر اخر لم يكن الادراك منشأ حصول الصورة في العاقد قلنا سبق منا
ان المقارنة كافية بتقدير اقامة البرهان عليها **الفصل الرابع**
في اثبات النفوس الفلكية وحركات الاجرام الفلكية ارادية والا كانت طبيعية
او قسرية لا سبيل الى الاول والا كان لقوة محركة في المتحرك
في هذا الفلك ووجه الحصر بين المصادرة ذلك والاول والا كان المطلوب
بالطبع محدودا بالطبع لان الحركة الطبيعية مرتبة من حالة منافرة وطلب حالة
ملائمة لا يمتنع لانه استحال كون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع فانه لو كان
كذلك لما كان واقعا ضرورة والتالي باطل فان الحجر المقذوف بالطبع يطلب بحركته
الوصول الى كل نقطة من نقط المسافة التي حدود بها ثم اذا وصل اليها يعاد قهرا
بالطبع لانا لا ندعي ان المطلوب لا يصير محدودا بالطبع بل ندعي ان المطلوب

بحركة لا يكون محدودا بالطبع بتلك الحركة وهو ضروري فيتم ما ذكرنا ولا يرد
ما ذكره من النقض اما الاول فلان كل نقطة يتحرك عنها الفلك بالحركة
المستديرة فحركته عنها عين حركته اليها واما الثاني فلانه ليس نقطة من النقط
المفروضة في المسافة المستقيمة مطلوبا محدودا بالطبع بحركة واحدة بل بحركتين
فان تركيبها بحركة غير الحركة التي تطلب بها المتحرك الوصول اليها واشتراكهما
في كونهما طبيعيتين لا يوجب اتحادهما ولا يعارض ذلك بان حركات الافلاك
لو كانت ارادية لكان المطلوب بالارادة متروكا بها بحركة واحدة لما قيل
من ان ذلك جايز لتصور غرض موجب لذلك الاختلاف في الحركة الارادية
فان عوض المتحرك بالارادة اذا كان امرا لا يتم الا بالحركة المستديرة صار المطلوب
في وقت محدودا في وقت اخر لان مطلوبيته ومحدوديته بالعرض لا بالذات واما
المطلوب بالذات هو العوض الاخر واما في الحركات الطبيعية فذلك غير متصور
لان استحالة كون الشيء الواحد مطلوبا بالارادة متروكا بها بحركة واحدة بعينها
سواء كانت مطلوبيته ومحدوديته بالذات او بالعرض واما بحركة المطلوب
في وقت محدودا في وقت اخر فلا كلام فيه وانما الكلام في بحركة الشيء مطلوبا ومحدودا
في وقت وههنا كذلك فان وقت المفارقة من اي نقطة تفرض هو وقت التوجه اليها
بعينه بل لما لزم ان حركات الافلاك لو كانت ارادية لكان المطلوب بالارادة
متروكا بها بحركة واحدة هو لان كل نقطة يتحرك عنها الفلك بالحركة المستديرة فحركته

عنها عين حركة اليها فانه لا يلزم من ذلك ان تكون تلك النقطة مطلوبة بالارادة
فان توجه اليها عند ترك النقطة المذمومة انما وقع بالعرض لا بالذات فان
توجه اليها انما وقع لاجل وقوعها في الجهة التي وقعت المطلوبة فيها والى النقطة
التي تلي النقطة المذمومة والثاني ايضا لان القسر على خلاف الطبع سواء
كانت المخالفة في الجهة او في السرعة والبطو او غير ما فيجب ان لا طبع لا قسر لما بين
من ان ما لا ميل طبيعي فيه لا يقبل الحركة القسرية ولانا لو كانت قسرية لكانت
على مواظبة التأثير فيلزم اشتراك ما في الجهة والسرعة والبطو واللازم باطل لاختلافها
فيما علم بالمشاهدة على البديهة ويلزم منه اي من كون حركاتنا ارادية ان يكون لنا
نفوس موجودة عاقلة لما يطلبه بالحركة لان حركاتنا ان صدرت عن تخيل صرف
اي عما لا يكون عاقلا لما بنيت على نظام مضبوط مرور الشهور والسنين و
الدهور الطويلة لكن يجب بقاؤها الشهور والسنين والدهور الطويلة الى غير النهاية
لكونها حافظة للزمان فما ذا دون عن اصل فيها قوى مدركة للامور الكلية والمدرك
للكلي مجرد لما مر فللافلاك نفوس مجردة وهو المطلوب وفيه نظر لجواز ان تكون حركاتها
طبيعية ويكون مطلوبها نفس الحركة لا شيئا من الحدود والاوضاع فيلزم ان يكون المطلوب
بالطبع مدورا بالطبع وفيه نظر لان الحركة لا يمكن ان يقتضيها لذاتها محرك
قار الذات لان مقتضي الشيء يدوم بدوامه وما لا قرار له في ذاته لا يمكن ان يدوم
بدوام شيء لقرار فالمحرك القار الذات انما يقتضيها لا لذاتها محرك قار الذات

ص في آخر تحصيلها لان يقتضيها
ان يقول لانه ان الحركة لا يمكن ان
تحصل لذاتها ٢

لجواز ان يقتضيها محرك قار الذات بحسب امور متجددة متتالية فلم يلزم ما ذكرتم
نعم تقرر عندهم ان الحركة بالذات من حيث هو يدل على كونها غير
مطلوبة لذاتها لان معنى كليتها المنسوبة الى الاول موتا وبيانا الى كمال ثان
وكونها وسيلة اليه بل لما في الحواشي التغلبية من ان الطبع اذا اوصل الجسم الى
كماله المطلوبة بسكنة او قسرية اي وجواز ان تكون حركاتها قسرية وتكون
بالقوة متخيلة فلا يلزم اشتراكها في الجهة والسرعة والبطو وصادرة عن تخيل
صرف وبقي على نظام مضبوط مرور الشهور والسنين والدهور الطويلة اجيب عنه
بان التخيل لما كان من القوى الجسمانية فهو لا يبقى على تحريكات غير متناهية
والاعتراضات التي ذكرتم على البرهان الدال عليه فقد مر اجوبتها او قيل انها
لو كانت صادرة عن تخيل صرف لكان المطلوب متخيلا جزئيا حتى الحصول لامتناع
طلب ما لا يكون حصوله فيلزم انقطاع الحركة عند حصوله وهو لانا لانم امكان
حصوله واما امتناع طلب ما لا يكون حصوله فانما يصح على تقدير الشعور بامتناع
حصوله ولم لا يجوز ان لا يكون لها شعور بامتناع حصوله وح لا يمتنع طلبه فان قيل
المباشر القريب لتحريك الافلاك قوى جسمانية كما بحث في الطبيعيات مع ان تحريكاتها
لتأخير متناهية فلم يتم الاول ايضا فنقول القوى المحركة لها وان كانت جسمانية
لكن لها مدد من الجواهر العقلية التي لا تتناهى قوة فان قيل هذا جار مثل ذلك في التخيل ايضا
قلنا لا يكون صدور حركاتها عن تخيل صرف بل بمعاونة الجواهر العقلية المدركة للامور

الكلية وفيه المطلب **البحث الخامس** في اثبات العقل اى في اثبات
الجوهر المفارق الذى لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وتقرير ان حال
لا شك في وجود جسم فلا بد له من علة موجدة اياه لكونه ممكنا لذاته ركبه
من الهيولى والصورة على ما عرفت ممكن العلة اما ان يكون جسما او لم يكن والاول
باطل لتوقف الموجد للجسم من حيث الصورة الجسمية على الهيولى وموقوف لاشئ من
الاجسام كذلك اى من حيث الصورة الجسمية على الهيولى لان الاثر الفائض على الجسم
بل من حيث صورته لان الجسم انما يفعل بصورته انما من حيث على ما له وضع بالنسبة اليه
والشيخ بين ذلك في الاشارات بثلث مقدمات احدها ان الجسم انما يفعل
بصورته لانه بها يكون موجودا بالفعل وثانيها ان الافعال الصادرة عن صور
الاجسام انما يصدر عنها بمشاركة الوضع ويدل عليها الاستقراء فان النار مثلا
لا تسخن اى شئ اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او كان محاذ من جرمها والشمس لا تضئ
كل شئ بل كان مقابلا لجرمها وثالثها ان الفاعل بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون
فاعلا فينا لا وضع له والا لكان فاعلا من غير مشاركة الوضع مت والهيولى لا وضع
لها قبل الصورة فالموجد للجسم لا يكون جسما من اول الثاني وفي الحواشي التجريدية
في ان الموجد انما يوجد على هذا الوجه نظر لجواز ان يوجد على وجه آخر والاكثر
ان يقال انه يوجد الصورة ثم انها يوجدان الجسم وهو يجب ان يبدل قوله والهيولى
لا وضع لها قبل الصورة بان الصورة لا وضع لها قبل الهيولى فلا يوجدها الجسم الاول

وفيه بحث لان ايجاد الصورة لا يتصور الا بافاضتها على الهيولى وان كان متصورا
بوجه آخر فليذكر لنظرائه والثاني وهو ان لا يكون العلة جسما اما ان يكون واجبا
لذاته او ممكنا والاول هو المطلوب والا واجبا لذاته لانه ان صدر منه
كل واحد من جزئيه بلا واسطة كان البسيط مصدرا للاثرين وهو محال وان صدر احدهما
بواسطة الآخر لزم تقدم الهيولى على الصورة او بالعكس اى تقدم الصورة على الهيولى
وهو محال ايضا لانه لو كان واجبا لذاته لكان صدور كل واحد من جزئى الجسم منه
بلا واسطة او بواسطة حتى يلزم من انتفائها انتفاء كون موجد الجسم واجبا لذاته لانا نعلم
بالضرورة ان صدور الجسم من الشئ بدون صدور كل واحد من جزئيه منه محال لان صدوره
منه انما يكون بعد صدور جزئه منه البتة واذا كان كذلك كان صدور كل واحد منهما
منه اما بلا واسطة او بواسطة وفي الحواشي التجريدية الحصر غير منحصر بجواز ان يصدر
احدهما بواسطة غير الآخر والصواب حذف الآخر الا ان يقال تلك الواسطة لا بد
وان يكون صدورها بواسطة الآخر ايضا ورجع حاصل الامر الى صدور احدهما بواسطة
الآخر اقول حاصل النظر انه يحتمل ان يصدر عنه احدهما كالصورة مثلا بلا واسطة
والآخر كالهيولى بواسطة هي غير الصورة وحاصل الجواب هو ان تلك الواسطة
لا يجوز ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور معلولين عنه في مرتبة واحدة فتعين
ان يكون صدورها عنه بواسطة الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة
فرجع حاصل الامر الى صدور الهيولى بواسطة الصورة فنقول لجواز ان يصدر احدهما

بواسطة غير الاخر ان مع كون الاخر صادرا عنه بلا واسطة والا لم يحتمل ان يصدر
كل واحدة منهما عنه بلا واسطة او احدهما بلا واسطة والاخر بواسطة او كل واحدة
منهما بواسطة وعلى الاول يلزم ان يكون مصدرا للاثرين وعلى الثاني اما ان يكون
الواسطة هي تلك الواحدة التي صدرت عنه بلا واسطة او غيرها ولا يجوز ان يكون
صدور ذلك الغير عنه بلا واسطة والا لكان مصدرا للاثرين فتعين ان يكون بواسطة
وح ننقل الكلام اليها فاما ان يتسلسل او ينتهي الى واسطة تكون تلك الواحدة منهما
وعلى الثالث اما ان تكون الواسطة واحدة وح يكون موجد الجسم بالحقيقة تلك الواسطة
لا الواجب لكونها موجدة لكل واحد من جزئيه او مختلفة وح يكون موجد الجسم بالحقيقة
تينك الواسطتين معا لا الواجب وفيها ايضا انتهاء العكس بناء على مذهب الحكيم
لان الصدور عندهم علة للوجود والميولى متقدم عليها بالذات واصل الكلام عليه
قد عرف في البحث الثاني فهو اما منفصل او معلل وفي الحواشي التجريدية انما يتعين احدهما
لو بين استحالة كون الموجد عرضا واحدا حالا في الجسم وكانه انما لم يتعرض له لظهوره
والاول لانها محتاجة الى الجسم بوجه ما والا لما تعلقت به والعلة لا تكون محتاجة
الى المعلول فتعين الثاني وهو المطلوب لانه قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود
واجب لذاته فيصدر عنه واحد عينا وهو اي ذلك الواحد الصادر عنه لا يجوز
ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة لما يعرض له لكنه متأخر عنه
فيلزم الدور ولا التفات الى قول لانا نمنع توقف كونه عرضا قولا يلزم الدور وقلنا موضوع

وانما يلزم ان لو كان الجوهر صادرا عنه اما على تقدير صدور الجوهر عن المبدأ بواسطة
العرض والمتوسط لا يجب ان يكون علة فان الامكان والوجوب بالعقل عندهم
اعتبارات تكثر بها الآثار وليست علة علا ودور لان العرض محتاج اليه في فيضان
الوجود والعرض محتاج الى الجوهر في حلوله كما قالوا في المادة والصورة لانه كلام بعيد
عن الصواب جدا لان الواسطة يجب ان تكون علة لانها معلول بصير علة لغيره
من حيث يقاس الى طرفه واحد الطرفين معلول والاخر علة بعيدة والواسطة علة
قريبة ذكر المولى المحقق في شرح اشارات اولنا واعلم ان الميولى منقرة في ان تقوم
بالعقل الى مقارنة الصورة واما النقض الذي اورد من ان الامكان والوجوب بالعقل
اوساط وليست علة فليس بشيء لان الاوساط لا تكون متوسطة بين الفاعل والمنفعل
القريب بل البعيد نعم انها اوساط لغيره والكلام ليس فيها واما الفرق بين الصورة
اي المادة والصورة والموضوع والعرض فظ لان العرض حال يحتاج الى الموضوع في
الوجود فيمتنع ان يحتاج الموضوع اليه في الوجود بخلاف الصورة من حيث هي صورة فانها
لا تحتاج الى الميولى في الوجود فيجوز ان تكون شريكة علتها فهو جوهر لانحصار
الممكنات فيهما فاذا بطل احدهما تعين الاخر ولا يجوز ان يكون جسما او احد جزئيه
ولا نفسا لما مر فهو عقل لانحصار الجواهر فيها وفي الحواشي التجريدية انما تتعين العقل
لو بين استحالة كون الصادر الاول نفسا واستحالته ظاهرة لو سلم احتياجها الى الجسم
وكان قوله ولا نفسا لم يكن في نسخة المحشي طاب ثراه وهذا الدليل يدل على فائدة زائدة

ى ان المعلول الاول هو العقل وقد يقال ان يصح ان الاثر انما يفيض عن الجسم بل عن صورته
انما يفيض على قابل هو موضوع بالنسبة اليه جواز ان يفيض على قابل لا موضوع له بالنسبة اليه لم تلتزم
لا يكون لا بد لمن دليل على الاستقراء فربما لا يفيد اليقين وهو منع جدلي وبتقدير المقدمات
ايضا ممنوعة لانا لا نسلم ان البسيط لا يكون مصدرا لاثرين ولانا نمنع امتناع تقدم الهيولى على الصورة
ولانا نمنع احتياج النفس الى الجسم لما عرفت قبل صفحات ما قيل في بيان كل واحد من تلك المطالب

البحث الثامن في ان كون الجوهر موضوعا لمقولة لا يتوقف على ان المهيات التي يصدق
عليها اسم الجوهر جاز ان تكون مختلفة تمام المهية بحيث لا يكون مشاركا بينها في ذاتي ومع جواز
ذلك لا يكون الجوهر جنسا لما مر في الحواشي التقديمية هذا نظرا لانه لا يتحقق في انواع الجسم والاشخاص
التي هي من صورة النوع منها لا اشتراك كما في الجسمية العلم الا ان يمنع قابل هذا القول موافقا لكلا
منهما وهو مكابرة اقول وفيه نظر لان اشتراك كما في الجسمية لا يقتضي امتناع كونها مختلفة في تمام المهية
العلم الا اذا بين ان ذلك الاشتراك اشتراك ذاتي لا عرضي وفيه ايضا لا نسلم في ان الجوهر
ليس متواطئا على كل ما تحته حتى الجنس لما اتفق على انه محمول على كثيرين وبعض ما يعرف من الاشتقاقات
حمل الجواهر الغير المتحدة وانما الخلاف في انه على هو متواطئ على الجسم والهيولى والصورة والنفس والعقل
والنوع وعلى اشخاصها على الجنس على انواعه وحمل اللوازم امتنع الامام على انه ليس جنسا والا
لكان تامة متمانا بعضه عن البعض متصورا بصورة لامتناع ان يكون الموضوع موضوعا لجوهر
ليستدعي فصلا اخر صوريا لتقاوم النوع والفصل في التقوم بالبسيطة الجنس فيصير الكلام
ويتسلسل الى غير النهاية وهو ضعيف لجواز ان يكون حمل الجوهر على الصورة والنفس والعقل

لا على المتقوم على ما قال وفيه نظر لجواز ان يكون جنسا للانواع دون الفصل كالحيوان فانه جنس
للانسان وليس جنسا للناطق بل موضوع عام له والا يلزم الخلط على تقدير كون الجوهر محمولا على الفصول
حمل اللوازم على ما قاله الامام اذ ليس المدعى كونه جنسا لكل ما تحته على ما عرفت الا يقال لو كان جنسا
لكان العقل الصادر عن الواجب لذاته مركبا من الجنس والفصل ضرورة وهو باطل لامتياز بالفصل
عند الاشتراك بالجنس واللازم باطل لانه لو كان مركبا منهما واحد بالعدد سواء الجنس في الخارج مادة والاخر
وسم الفصل صورة كما عرفت فان صدر الصفة بلا واسطة او احدهما بواسطة الاخر لزم ما قلناه
اي من كونه مصدرا لاثرين او تقدم الهيولى على الصورة او بالعكس فانا نقول لم لا يجوز ان يصدر عنه
مادة موجودة ثم يفيض عليها صورة فان البرهان ما قام على امتناعه لما عرفت صفحات ما قيل في
بيان امتناع تقدم الهيولى على الصورة وامتناع صدور اثرين عن البسيط في مرتبة واحدة وبهذا
الجواب لا يندفع منع طرف الحكيم عن الجواب عند منع التزام التوالين الحكيم ان يقال كون الجنس مادة
في الخارج والفصل صورة فيه ليس على الاطلاق بل اذا كانت المهية المركبة منهما جسما اما اذا كانت
جوهرا مجردا او عرضا ماديا كالسواد فكلا وقد صرح به الشيخ في التعليقات الشفائية حيث قال ليس
يجب اذا كان الفصل المحول بالمواطاة موجودا ان يكون الفصل المحول بالاشتقاق موجودا الا ترى
ان كل ما هو نوع جوهري دون الانواع العرضية ليس ايضا كل نوع جوهري فانه لا يوجد
في العقل والنفس والمادة والصورة بل يوجد في الجسم المركب من المادة والصورة الجسمية النوعية
دون الحواشي التقديمية هذا انما يصح على مذهب من لا يسلم كون الفصل علة لوجود حصة النوع من الجنس
لا على مذهب من يقول عليه الفصل لاحتياجه في وجوده الى المادة عليه

البحث السابع في اقسام العرض

المشهور انها تسعة وان قال المشهور انها تسعة ولم يقل انها تسعة لان التعويل فيه على الاستقراء
وهو لا يفيد اليقين وعدم وجدان الشئ لا يوجب عدمه وان غير المشهور ان الاجناس العالية
من الاعراض اربعة الكم وهو الذى اى هو العرض الذى وكذا فى جميع التسعة قبل العشرة الاخيرة
والبحث لذاته وهو واحد ازعن الكم بالعرض كالكيف وغيره لقبوله القسمة باعتبار محله
او الحال فيه او غير ذلك فى الحواشى التفتازانية قال الامام المحقق يقبول الانقسام بذاته لانه من خواص
الكم المتصل الا اذا اخذ القبول بمعنى الاسم او تسامح فيه نظرا ان الكم المتصل الصفات بل
الانقسام الحاصل فيه وحصول المقبول للقابل بالفعل لا يخرج عن كونه قابلا له فاعلم ذلك
والكيف وهو الذى لا يتوقف تصوره على تصور غيره وبه احترز عن الاعراض النسبية التى توقف
تصورها على تصور امور لفق بخلاف الكيف فى الحواشى التفتازانية نظر التوقف تصور الربع
مثلا وهو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة السطوح الاربعة بالبسيط على تصور غيره وهو واحد او اثنان
على تقاسيم تتوقف على تصور غيره سواء كان عروضه للجسم فى المعقل بالقياس الى غيره
كالابيض والبقع والاشكال كلها سواء كان جوهرا او عرضا نسبيا او غير نسبى فان تصوره
يتوقف على تصور غيره وهو جوهر والربع ليس كذلك فان عروضه للسطح المحاط بالحدود
فى العقل ليس بالقياس الى غيره وهو واحد والمتصل القسمة وبه احترز عن الكم لاقتضاء
القسمة والاقتسمة فى محله وبه احترز عن الوحدة والنقطة لاقتضائها الاقتسمة
اوليا وانما قيد الاقتضاء بالاولى ليندرج فيه العلم بالمعلومات التى لا تنقسم فانه يقتضى
الاقتسمة بواسطة وحدة المعلوم وفيه بحث لان العلم على ما فسروه وهو حصول صورة الشئ

فى الذهن او حضور المدرك عند المدرك او تمثل صفة الشئ عند المدرك او غير ذلك من
العبارات من متعلقات المضاف فينبغى ان لا يندرج تحت مقولة الكيف فان قيل اذا كان العلم
الحاصل فى العقل اعنى المعلوم فان العلم قد يطلق على المعلوم كما صرح به الشيخ فى آلهيات الشفاء
حيث ذكر واما العلم فانه فيه شبهة وذلك ان لقائل ان يقول ان العلم هو الكتب من صور
الموجودات مجردة عن موادها وهو صور جوهر او اعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا
فصور الجواهر كيف يكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر خارجية جوهرا وعاميته لا تكون فى
موضوع البتة خارجية محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل او نسبت الى الوجود الخارجى
قلت يخلى هذا الالزام ان اقتضاء الاقتسمة لا يكون لذاته بل يكون لذاته لا بوسط واحدة
العارضة اياه فان عروض الوحدة له فى العقل انما هو لعدم انقسامه فيه فاذا كان العلم
نفس المعلوم من الشئ الخارجى على ما ذكر الشيخ يكون المعلوم من كل مقولة تلك المقولة مثلا
يكون المعلوم من الكم كما لانه لو وجد فى الخارج لكان يستحق القسمة والتقدير لذاته وكذلك
يكون المعقول من الكيف كيفا ومن المضاف مضافا فان الحاصل منها فى العقل والخارج
يكونان متغايرين تحتهما المذكورين اعنى تحت اعم فاذن لا يكون العلم مطلقا من مقولة الكيف
بل قد يكون مضافا قد لا يكون فاعلم ذلك والاين هو حصول الشئ فى مكان وهو انما يتحقق
وهو كون الشئ فى مكانه الخاص به الذى لا يسع غيره ولهذا قالوا كون الزيد فى مكانه الذى
يحله او غير متحقق وهو ما لا يكون كذلك كالكون فى البيت او فى السوق او فى البلد او فى الاعلم
فان هذه اينات غير حقيقية مختلفة فى القرب والبعد ولهذا لو سئل عن زيد بانه اين صح

صح ان يجاب عنه بكل واحد منهما وسئ وهو حصول الشئ في الزمان المعين وهو ايضا
اما حقيقي وهو كون الشئ في الزمان الذي لا يفضل عليه بل يطابق وجوده كون الكسوف
في ساعة كذا والماضي حقيقي وهو الذي لا يكون كذلك فان الزمان المعين مع الزمان الذي
لا يفضل على الشئ والذي يفضل كون الكسوف في يوم كذا بل في شهر كذا بل في سنة كذا الى غير
ذلك ويفرق بين الحقيقي منهما بان الزمان الحقيقي الواحد يشترك فيه كثيرون والمكان الحقيقي
الواحد لا يشترك فيه كثيرون والوضع وهو الهيئة الحاصلة للشئ بسبب نسب اجزاء بعضها الى بعض
نسبة تخالف الاجزاء الاخر بالمحاذاة والمواجهة والتوسط والبعد بالقياس الى جهات
العالم واجزاء المكان ان كان في مكان قال بعض الناظرين في هذا الكتاب والشيخ زاد
قيدا آخر في تعريف الوضع وهو قوله والى الامور الخارجة عنه وهو ضروري فان الوضع قد
يتغير والا يتغير النسب التي بين اجزاء كالقائم اذا قلب بحيث لا يتغير شئ من النسب التي بين
اجزائه قط فلو كان الوضع عبارة عن مجموع الهيئة الحاصلة بسبب نسب الاجزاء بعضها الى بعض
لم يتغير الوضع فكان الانكباس قياما فاذن لابد من اعتبار نسبة اجزاء الشئ الى امر خارج
عنه وذلك الجسم اما حاوية او محوية وعند نظر لانا لا نسلم انه لو كان الوضع عبارة عن مجموع ذلك
لكان الانكباس قياما بل اللازم اشتراكهما في بعض الوضع ولا يلزم من تأثير احد الشيئين في شئ
اتحادهما بل انما يستقيم على ذلك ان الوضع الذي هو احد المقولات هو هذا المجموع على ما
صرح به في كتبه لا ان يتميز بعض اجزائه عن البعض على ما زعم اذ لا يجب في تعريف الجنس ان
يتعرض ليتميز به بعض انواعه عن البعض وينبغي ان يحمل الشئ في قوله وهو الهيئة الحاصلة

للشئ على الجسم لان الاشكال بعد الحال وهي من مقولة الكيف كالقيام والقعود والاضاع
التي تحصل للحيوان والوضع كما عرفت انه يطلق على المقولة وعلى جزئه فلذلك اطلق على كون الشئ
بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة حسية والاضافة هي النسبة التي تعرض للشئ بالقياس الى نسبة
اخرى كالابوة فانها تعرض للاحقة بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة ولهذا سميت
بالنسبة المتكررة والملك وقد يقال لهذا المقولة الجدة وله ايضا قال الخصر في شرحه للملخص
قد ذكر الشيخ في الشفاء ان مقولة الجدة لم يتفق لي الى حد الغاية فتصورها والاجل الامور التي
تجعل كالانواع لها ازاء لا اعلم شيئا يوجب ان تكون مقولة الجدة جنسا لتلك الكيفيات
ويشبه ان تكون غيري يعلم ذلك فليتأمل ذلك في كتبهم ثم ذكر في آخر الفصل انه نسبة الى ما يحيط
منتقل بانتقال ما هو منسوب اليه كالتلبس والتمكن فمنه ذاتي كالحال المذكور هذا بالنسبة
ومنه عرضي كالحال الآتي في عنقيصه وهذا كلامه بعينه والذي يقتضيه الالمام بسائر الكلمات من
كتب الشيخ هو ان الملك كون الشئ بحيث يحيط بكله او ببعضه منتقل بانتقاله وهذا الحاله
انما تتم بشرطين احدهما احاطته اما بكله او ببعضه والثاني الانتقال فاذن احد هما
لا يكون ملكا وهذا ما قال فيه فاذن يكون المراد بالاحاطة في قوله وهو هيئة تعرض للشئ
بسبب ما يحيط به ومنتقل بانتقال الاحاطة اما بكله او ببعضه ولهذا اورد مثالين على ما قال
كالمتعمم والمتقلد وان ينتقل وهو هيئة تعرض للشئ حال تأثيره في غيره كالمسخن ما دام
والقاطع ما دام يقطع وان ينتقل وهو هيئة تعرض للشئ حال تأثره عن غيره كالمسخن ما دام
مسخنا والمنقطع ما دام ينقطع قالوا وانما اختير لهما ان ينتقل لما بين التأثير والتأثر

ودون اسم الفعل والانفعال لان الفعل يطلق على المؤثر بعد انقطاع تاثيره اذ يقال عند استمرار التاثير انقطعه يقال انه افعل بخلاف ان يفعل وان ينفعل فانهما لا يطلقان الا على المؤثر والمتاثر حال التاثير والتاثر وكون هذه التسعة اجناسا عالية غير تحتية وفي الحواشي التقطيبية لا دخل لما في المقصود اقول وذلك لان المقصود ان اجناس العرض تسعة وكون هذه التسعة اجناسا عالية ام لا لا دخل لما في المقصود ولا يرد ايضا قادح فيه وفيه نظر لان المحمولات التي يصدق عليها اسم الكم جاز ان تكون مختلفة بتمام الحقيقة وكذا غيره من الاقسام ويكون قول سيوجد في الكم على المحمولات المندرجة تحتها قول اللوازم والعرضيات على الملزومات والمعروضات في الكم شيء من هذه التسعة جنسا فضلا عن كونه عاليا قيل الاجناس العالية من الاعراض اربعة فان العرض ان امتنع بقاؤه لذاته فهو الكم والا فقيد امتناع البقاء بالذات اعم من الزمان والا فان كان معقولا بالقياس الى غيره فهو النسبة والا لم يكن كذلك فهو الكم ان قبل التسوية والتجزي لذاته والا فالكيف لمساواته الخ يرد عليه انه ان اريد بالتسوية والتجزي ما يعم الفرضي فالكيف كذلك وان اريد ما يعم الخارجي فالكم كذلك ويمكن ان يقال ان المراد بالتسوية والتجزي ما يعم الخارجي والفرضي لكن الكيف ليس كذلك لان الكيفيات الفرضية ليست بكيفيات حقيقية وان يفعل وان ينفعل واضافي وقد اوكل بناء على ان كلا منها هيئة غير قار الذات بل لا يزال يتجدد وسيأتي ان الاين والمتى والوضع والملك قد تكون النسبة لانها باسرها تتعلق بالقياس الى الغير غير ان ذلك الغير والمضاف موجودة اولى وقد عد المصنف الوضع والملك قسمين خارجين عن النسبة او جعلها هيئة تعرض الجسم لاجل نسبة بعض اجزائه الى البعض او نحوها في الجهات او الامكنة المستلزم لانتقاله وتلك الهيئة ثبوتا مشكوك وان ثبت فالاشبه انها تكون من اقسام الكيف وضم من جعل النسبة جنسا للاعم الكم والكيف

انه فعل والانفعال يطلق على المؤثر بعد انقطاع تاثيره اذ يقال عند استمرار التاثير انقطع ح

ح

اي لهذه التسعة سوى ان ينفعل وان ينفعل بناء على ان التاثر والتاثير نسبة والاربعة ان على شيء من ذلك اي لا على ان الاعراض تسعة ولا على ان الكوكبي جنس ان ينفعل وان ينفعل والكيفية والنسبة ولا على ان النسبة جنس تحته التي عدا الكم والكيف لستا قول ولا على ان ما لا يقبل القسمة والتجزي لذاته منحصر في الكيف حتى يلزم ان يكون الاعراض اربعة كما قيل لان الخ يرد على التقسيم عد الكيف ومنطبق عليه نعم لا برهان على جنسية هذه الاربعة وسيجيء من قدح في انحصار اي في انحصار الاعراض في التسعة بان النقطة والوحدة خارجتان عنها وفيه نظر لانا لا نسلم وجود ما في الخارج ليكون خروجها عن التسعة قادحا في انحصار الاعراض الموجودة في التسعة بل نقول سلمنا ان النقطة والوحدة من الامور الموجودة لكن انا لا نسلم ان الاعراض الموجودة منحصرة في هذه التسعة بل نمنع ان الاجناس العالية من الاعراض الموجودة منحصرة فيها فلا منتقض النقطة والوحدة بقي ما اورد علينا لانها ليسا من جنسين تحتهما على مختلفات الحقائق لاختلافها فضلا عن كونها عاليين وفي الحواشي التقطيبية هذا الخصم الدعوى وكذلك مثل الشيخ وكان من حصر ساكتي البلاد وقال علامة على في عرضه ساكنو القرى وبادية العجاري فلا منتقض بذلك بعد ما علمه فكذا ههنا والعرض ليس جنسا للمختلفة لتصورنا المقدار مثلا مع الشكل عرضية فلو كان جنسا للمختلفة كالمقدار وغيره لما امكن ذلك ويمكن ان يمنع تصوره بالكنه

وهو ايضا لا يسلم مرادهم الحكم وهو نقول لانا لا نسلم انه يحصل الوصول ح

اي لهذه

ان هذه المسئلة لا توجب تغيرا في الجسم ولا حركة واعلم ان لزوم هذا الخاصة للكم بسبب الخاصة الاولى للاين فكم لذاته لان معنى ذلك ان لحوق هذا المعنى ليس بسبب شيء من مقولة اخرى بل كل شيء من مقولة اخرى عروض وهذا المعنى لزم بسبب الكم وقد يراد به الانحكاك الموجب للاثنينية وهو لاحقة لذاته لان الملحوق يجب بتاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد لا يبقى عند الانفصال بل ينتفي ويحدث مقداران لفرض حاضر موجودين قبل الانفصال بل يحق المادة بسبب المقدار الذي فيها فالمقدار وان لم يقبل الانحكاك موجبا لكنه يقبل ومن الجائز ان يجد صفة ما دامها لا تستر وصفها فان حكم الجسم الى المكان الطبيعي يعد الجسم يسكون الطبيعي مع انها لا تبقى معه فان قبيل موجب بتاء الملحوق عند اللاحق يدل على ان الانحكاك لا يلحق المقدار اصلا وهذا مع ان التقييد بقوله لذاته ج لغو ليس كذلك فانا نعلم ضرورة ان الخطوط والبا يلحقها الانحكاك المؤدي الى الاثنينية فمقبول الملحوق يجب بتاؤه عند اللاحق اذا كان ملحوقا لذاته لا بالعرض والافتى نعلم بالضرورة ان الجسم ايضا يلحقه الانحكاك المؤجب للاثنينية مع انه لا يبقى معه وذلك لان الجسم ليس بحاصل له بالذات بل التقابل بالذات هو الحصول فلهذا لا يبقى معه فحال المقدار مع الانحكاك ايضا كذلك فان الانحكاك وان لحقه ايضا الا ان ذلك ليس بالذات فلهذا لا يبقى معه وبقي المادة معه الثانية يمكن ان يعرض فيه واحد عارض له بالفعل كما في العدد وفي حواشي التذكرة في كون العدد والخط المتناهي كذلك نظر اوبالقوة كما في المقدار فانه يمكن فرض واحد فيه كمتة او عشرة يعده وفي حواشي التذكرة في كون الكم كذلك نظر اوقت وتعلق كل من خواص العدد والمتناهي والمقدار المتصل واعلم ان بعضهم عرفوا الكم

الى حصول التسع

بالخاصة الاولى والتعريف بها دورى لان المساواة لايمكن تعريفها الا بالاتفاق
فى الكمية ويمكن ان يقال انها بديهية التصور وبعضهم عرفه بالخاصة الثانية
وتبعه المصنف كما مر وما قيل التعريف بها لايصح لان قبول القسمة من عوارض الكم المتصل
دون المنفصل فقد عرف بما يعمهما وعرفه الشيخان الفاضلان ابو نصر وابو على قدس الله روحهما
بالخاصة الثالثة ولايتوهم الدور فى التعريف بها لان الواحد والعاد المستعليز
فيه غنيان عن التعريف والمقدار زايد على الجسمية لان الجسم الواحد يتوارد عليه
مقادير مختلفة كالشمعة التى تجعل تارة كرة وتارة مكعبا مثلا مع بقاء جسميتها
والاسود والمتزايد غير الجسمية الثابتة فى جميع الاحوال قبل تعاقب المقادير المختلفة
ممنوع بجواز ان تكون المختلفة من الاشكال لا المقادير اجيب عنه بان تبدل
الاشكال يستلزم تبدل المقادير لامتناع تبدل الاشكال مع تبدل شئ من الامتدادات
ضرورة انه اذا ازداد فى الطول انتقص فى العرض او العمق وعلى العكس وليس المقدار
الا الامتدادات وفيه نظر والكم منفصل ان لم يكن بين لجزاءه حد مشترك يكون
نهاية لاحدهما وبداية للاخر وهو العدد ومتصل ان كان وهو الزمان ان لم يكن
قار الذات اى ثابت الاجزاء لايقال ان الحركة كذلك لان الكلام فى الكم والحركة ليست
كذلك اذ لايوجد بين لجزاءها حد مشترك بخلاف الزمان لوجدان الآن من لجزاءه
وفى الحواشى التعليمية فى كون الموجود منه غير قار الذات نظر اولا لان الموجود منه
لو كان غير قار الذات لم يكن الموجود بتمامه موجودا وثانيا بعد تسليم ان الكلام اليه

ونقول ذلك البعض لايكون غير قار الذات والا لم يكن موجودا بتمامه بل بعضه
ولايتسلسل بل ينتهى الى بعض موجود بتمامه قار الذات او نقول لان الموجود
منه هو الحاضر لان الماضى فات والمستقبل ما جا بعد والحاضر لايكون غير قار
الذات والا لم يكن الحاضر بتمامه حاضرا والمقدار ان كان قار الذات
والزمان وان كان مقدارا ايضا لكن فى الاصطلاح خص المقدار بالخط والسطح
والجسم التعليمى وهو الخط ان لم يقبل القسمة الا فى جهة واحدة والسطح ان قبلها فى جهتين
والجسم التعليمى ان قبلها فى الجهات الثلث ويسمى الثخن وهو حشو بين سطحين او
اكثر وقيل هو حشو ما بين السطوح وهو منقوض بالكرة والجسم التعليمى او الخيل
من غير التفات الى ما عداه كما سيجى وانما سمى تعليميا لانه المبحوث عنه فى العلوم
التعليمية اى الرياضية وكون هذه الاربعة من الكم المتصل ظاهر لان كل واحد منها يمكن
ان يوجد بين لجزاءه عند فرض الانقسام حد مشترك هو نهاية لاحدهما وبداية للاخر
وهى النقطة فى الخط والخط فى السطح والسطح فى الجسم والآن فى الزمان وهو نهاية الماضى
وبداية المستقبل والحد هو المشترك بين المقادير لايكون لجزاءه لما بين من موجودات
مغايرة لما سواه حدودها بالنوع والا لكان التشخيص بتلك الحد بعينه فحمل النقطة الذى هو
آنا ما لانه ظهر منه ان الموجود من الزمان ليس الا الماضى والمستقبل فان الحد المشترك
بينهما ليس زمانا وحصول الماضى كان على سبيل الانقضاء والتجدد وحصول المستقبل ربما
لايكون كذلك فكان كل منهما غير قار الذات وقد يطلق الحاضر على الزمان القليل

الذى يكون عن جنبتى الآن وهو ايضا غير قار الذات فاذن الزمان غير قار الذات
مطلقا والطول تقدير ما به نفس الامتداد والعرض اولا والطول الامتداد
المتقاطعين فى السطح من غير لحاظ تقدم وتأخر والعرض تقدير ما به البعد
المقاطع للطول اولا وانما قلنا الامتدادين المتقاطعين فى السطح والعمق تقدير ما
به التخن الذى يحصره سطح او سطوح مطلقا سواء اعتبر صعودا كما فى البيت
او نزولا كما فى البئر او بعد المقاطع للطول والعرض حتى فان الخط اذا فرض اولا كان طولا
واذا فرض بعد ذلك مقاطع له كان عرضا واذا فرض معهما ثالث مقاطع لهما قيل له
العمق والتخن ويسمى ايضا المتنازل اى ان اخذ من فوق الى اسفل حتى لو اخذ من الاسفل الى فوق
لا يسمى عمقا بل سمكا وسمى الطول والعرض والعمق كميات بالذات ان اريد بها
نفس الامتدادات وعلى هذا التقدير يكون كل خط طويلا وكل سطح عريضا وكل
جسم عميقا والا اى ان لم يرد بها نفس الامتدادات بل سائر المعانى المذكورة تكميات
بالمواضعة مع اضافة ما وعلى هذا التقدير لا يكون الامر كما ذكرنا بل الخط قد يكون
طويلا وقد لا يكون والسطح قد يكون عريضا وقد لا يكون والجسم قد يكون عميقا وقد لا يكون
والكم بالعرض هو الذى يكون الكم موجودا فيه كالمعدود ذات فان العدد الذى هو كم
بالذات موجود فيما او يكون موجودا فى الكم كالمشكل فانه موجود فى السطح او الجسم
التعليمى او يكون موجودا فى محل الكم كالبياض فانه موجود فى الجسم الطبيعى الذى هو محل
الكم والزمان كم بالذات ظاهر وبالعرض لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة

المتنازل

فيكون

فيكون منطبقا على المسافة ولذلك يقدر الزمان بالمسافة فيقال زمان فرسخ
وزمان فرسخين ولانطباق الحركة على المسافة وتقدر الحركة بالمسافة فيقال حركة
فرسخ وحركة فرسخين ولاستحالة فى ان يكون الشئ من مقولة ثم يعرض له من تلك المقولة
شئ لغرض الاضافة تعرض للمضاف كما سيجئ والحركة كم بالعرض لانطباقها على
الزمان والمسافة اللذين هما كم بالذات لا بالذات اذ لا يوجد بين لفرسخ المسافة مشترك
واما ما قيل من ان المعنى حاصر الكم بالعرض بالشئ الذى هو منطبق على الكم بالذات
حتى يكون الامر كما ذكر بل حصره بالعرض الثلثة فقط غير واضح اذ لا معنى للانطباق
ههنا سوى الحلول فمقول الزمان كم بالعرض لانه حال فى الحركة الحالة فى المسافة التى
هى كم بالذات فتكون حالا فيها لكن بواسطة الحركة والمعلل مقيد وذلك بانه لا يكون بواسطة
اذ قال او يكون موجودا فى الكم وسواء من ان يكون بواسطة او بغير واسطة كما ذكر قيل
وفيه نظر لانه لو كان المراد من الانطباق الحلول لم يصح قوله والحركة بالعرض لانطباقها
على الزمان وايضا الحركة ليست حالة فى المسافة بل فى المتحرك والابعاد متناهية
سواء كانت موجودة عن المادة على تقدير وجودها او متمايزة اياها خلافا للمهندس المتمارة
والمتكلمين فى المجردة فانهم يجوزون وجود ابعاد غير متناهية موجودة عن المادة فوق
العالم والا لامكن ان يتوهم خطين كم جان من نقطة واحدة وتباعدان بحيث
يكون البعد الاول ذراعا والثانى ضعفه والثالث ثلثة امثاله وكذا الى غير النهاية
وهذا مقدمة مشتملة على مقدمات ثلث احدها ان الابعاد الغير المتناهية لو كانت محكنة

لا يمكن ان يتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة ولا يزال البعد بينهما يتزايد ابدا كما شئت يمتدان الى غير النهاية وثانيها انه يمكن ان يوجد بين ذلك الخطين ابعاد تتزايد بمقدار واحد من الزيادات مثل ان يكون البعد الاول ذراعا والثاني ضعفه والثالث ثلثه امثاله وعلى هذا الترتيب فكل بعد فوقاني يشتمل على التحتاني وثالثها انه يجوز ان يفرض هذه الابعاد والمتزايدة بمقدار واحد من الزيادات بين ذلك الخطين الى غير النهاية فيكون مثلا كل امكان زيادات على اول تفاوت مفروض بغير نهاية وانما جعل تلك الزيادات بمقدار واحد لانه يريد ان يبين ان الخطين المذكورين لو كانا غير متناهيين ولكانت الابعاد المفروضة المتزايدة بينهما غير متناهية بتلك الزيادات الحاصلة على البعد الاول غير متناهية ثم بين ان تلك الزيادات لا بد ان تكون موجودة باسرها في بعد واحد من تلك الابعاد والبعد المشتمل على ابعاد غير متناهية لا بد وان يكون غير متناه فيلزم ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهو محال وبهذا لا يلزم الا عند فرض تلك الزيادات بمقدار واحد او متزايدة لانه لو فرضت الزيادات متناقصة لم يلزم ذلك لان البعد المشتمل على زيادات متناقصة غير متناهية ليس بحيث يكون غير متناه الا ترى انا اذا فرضنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وفرضنا عليه نصف النصف ثم نصف النصف الثاني وهلم جرا الى غير النهاية اذ كل مقدار قابل للانقسامات غير متناهية لم يبلغ الى مسامتة الخط الاول فضلا عن ان يصير الكل غير متناه لكن فرض الدليل بالعكس ويلزم ان يصير الكل غير متناه لان حصول الخط على مقدار المتزايدة يكون اولى

فيه تحقيق للاشارات

بهذا حاصل ما ذكره الامام في شرح الاشارات وفيه نظر لان معنى قولهم كل مقدار قابل للانقسامات غير متناهية ان القسمة الوهمية لا تنتهي الى حد تقف عنده ولا يكون بعدها القسمة الوهمية لان كل مقدار ينقسم الى ما لا اعداد لها غير متناهة لاستحالة والا يجاز المتزايدة بين ذينك الخطين زيادات غير متناهية بالفعل دون الزيادات المنضمة الى الاصل المذكور فانها متناهية دائما فاين احدهما من الاخر والحق ان الشيخ فرض الزيادات بمقدار واحد ليسهل ضبط البرهان فاعرفه ولو امكن ذلك لامكن ان يفرض بينهما بعدا مشتملا على امثال البعد الاول التي هي غير متناهية والا لكان ثم بعد لا يكون ما فيه من الزيادة حاصلة في بعد آخر فوقه والمقدر خلافه وفي المقدمة غير جلية فان تطرق الى البرهان خلل فانما يكون منها فيمكن انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين وهو محال لان انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين محال والمكان الى محال وبهذا البرهان ذكر الشيخ في الاشارات وقد يوصف ذلك بالسلم وفيه كلام طويل من اراده فليطالع شرح الاشارات للافضل الخونجي او الافضل الصدر بحاب ثرايا ولان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن فرض خط غير متناه مع كرة تتحرك فيخرج من مركزها خط متناه موازٍ للخط الاول ولو امكن ذلك لزال هذا الخط بحركة الكرة من الموازاة الى المسامتة وذلك يقتضي امكان وجود نقطة في الخط الغير المتناهي اول نقطة المسامتة لكن ذلك محال لان كل نقطة مفروضة انها اول نقطة المسامتة فانها قبل المسامتة مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة معا وفي الحواشي التعطير فنظر لان قولك كل نقطة يمكن ان يكون فوقها نقطة اخرى لا ينافي وجود نقطة بالرهم موصوفة بانها

اول نقطة المماسة لابد لمن برهان لان المماسة انما تحصل بزاوية مستقيم الخطين
اى بزاوية يحيط بها الخط المتناهى المفروض اولا والخط الذى هو مماس للخط الغير
المتناهى وكل زاوية شأنها ذلك يمكن تضييقها الى غير النهاية كما بينه اقليدس
فى الشكل التاسع من المقالة الاولى من كتابه وح يكون المماسة مع الفوقانية
قبل المماسة مع الجهتين لان المماسة مع الفوقانية تحصل بزاوية اصغر من تلك
الزاوية ولا شك ان الزاوية الكبيرة لا تحصل الا بعد الصغيرة ولقائل ان يقول
الزاوية المستقيمة الخطين قابلة للقسمة الى غير النهاية لانها منقسمة بالفعل الى غير النهاية
حتى يلزم ان يكون كل زاوية مسبوقة بزاوية اصغر الى غير النهاية وكيف ولو كان كذلك
امتنع انتقال خط متناه من حالة خط لغير متناهى كان او غير متناه الى المماسة
فى زمان متناه لاستلزام لا تناهى الجزء المماسة لا تناهى اجزاء الحركة المستلزم
لا تناهى اجزاء الزمان المستلزم للا تناهية اللازم ظاهر البطلان ولقائل ان
يقول على الاول لا نسلم امكان توهم خطين خارجين من نقطة واحدة على الوجه المذكور
على ذلك التقدير اى على تقدير ان لا يكون الابعاد متناهية فى جميع الجهات وانما
يلزم ذلك ان لو كانت اللانهاية من جميع الجوانب واما اذا كانت اللانهاية من طرف
اخرج الضلعين من نقطة فلا فان انفراج الضلعين اذا انتهى الى نهاية البعد عن الانفراج
استحال ذهابها بعد ذلك لعدم الفضاء الذى هو شرط الذهاب والحاصل انه ان
ادعيتم الموجبة الكلية وهى ان جميع الابعاد متناهية فهو ممنوع لان نقيضه هو ان الجزئية

وهى ان

وهى ان بعض الابعاد ليس بمتناه ولا يلزم من ذلك توهم خطين خارجين من نقطة
واحدة على الوجه المذكور لما ذكرنا وان ادعيتم الموجبة الجزئية فهو مسلم لكن ذلك
لا ينفعكم لان مطلوبكم اثبات النهاية من جميع الجوانب لموقف مسئلة اثبات التلازم
بين الهيولى والصورة من الآتى مسئلة اثبات محدد الجهات مثلا الطبيعى عليه والقائل
امكان وجود بعد فيما بينهما مشتمل على ابعاد غير متناهية وانما يلزم ذلك ان لو كان
هناك بعد هو اقرب الابعاد وهو اول المسئلة فان قيل انا ان يكون هناك بعد مشتمل
على جميع الزيادات الغير المتناهية او لا يكون فان كان لزم المحال المذكور وان لم يكن
كان كل بعد حاصلا فى غيره لانا قد بينا ان البعد العاشر هو البعد الاول مع الزيادات
العشرة وح يتم المطلوب لحصول كل واحد واحد وحصول مجموع متناه فى بعد مسلم
وانا حصول مجموع غير متناه فكلا وعلى الثانى لا نسلم امكان توهم الخطين على الصفة
المذكورة اى على تقدير عدم التناهى فان ذلك مجرد دعوى ضمنه الى انتظام البرهان
عليه ولا نسلم ان الخط المتناهى اذا تحرك حركة الكرة لا بد ان يحدث فى الخط الغير المتناهى
نقطة هى اول نقطة المماسة فان الكرة انما تمس فى زمان منقسم وكل زمان منقسم
منقسمة فوقوع نصفها قبل وقوع كلها ووقوع نصف نصفها قبل وقوع نصفها وهكذا
الى غير النهاية فلا يوجد فى الخط الغير المتناهى نقطة هى اول نقطة المماسة لان كل حركة
مفروض ان بها تمس اول المماسة فنصفها يقتضى المماسة مع الفوقانية قبل المماسة
مطلقا فالحاصل ان ما ذكرتم فى نفى اللازم نحن نجعله مستند المنع وما قيل المماسة

المنع اللازم ره

نا نجعله حاصل فى غ ٢٠ م

لابد لها من اول لحدوثها عقيب زوال الموانع ليس بشئ لانه ان اريد به انه
لما كان وجودها مسبوقا بزوال الموانع فيجب ان يكون لزمان وجودها اول
فهو مسلم لكن لا يلزم من ذلك وجود نقطة هي الخط الغير المتناهي لا كون المسامتة
معها مسبوقة بمسامتة اولى وان اريد به انه لما كان كذلك فيجب ان يكون هناك
نقطة هي اول المسامتة بمعنى كون المسامتة معها لا كمون مسبوقة بمسامتة اولى
فهو عين النزاع فلا بد له من دليل زائد على الدعوى وان اريد به معنى اخر فليبين
حتى ننظر فيه ومنهم من اصح بالتطبيق على تناهي الابعاد وتقريره ان يقال لو كانت
الابعاد غير متناهية لامكننا ان نفرض خطا غير متناه يخرج من نقطة واحدة ولنكن
خط ح د ـ وكل خط يمكن ان نفرض فيه حدود جزئية يجتزى ذلك الخط بها
الى الاجزاء فلنفرض فيه حدا كد ويكون خط ح ت الغير المتناهي مخالفا به
ازيد من خط د ب الغير المتناهي مخالفت ب بمقدار ح د فان انطبق الخط الثاني
على الاول عند مقابلة الخط الاول منه بالحد الاول من الاول بالتوهم والثاني بالثاني
والثالث بالثالث كان الناقص كالزايد وان لم ينطبق انقطع الثاني فيكون
متناهيا والاول زائدا عليه بمقدار د ح الذي هو متناه والزايد على المتناهي بمقدار
متناه متناه فاذن الخط الاول ايضا متناه وقد فرضنا غير متناه هذا خلف
قال الامام وعلى هذا البرهان اشكال مشهور على حد وسواسه يجوز امتداد جسم تلك
النقطة الى غير النهاية ولا يكون الزايد كالناقص والجواب عن ذلك الاشكال ان يقال

ان اردتم بلزوم كون الزايد كالناقص على تقدير وقوعها الى غير النهاية لزوم عدم تفاضلهما
عند تقدير التطبيق في تلك الجهة على ذلك التقدير فممنوع او كل مقدارين احدهما
في جهة كيف كان اذا سواه او ذا جيبين من نقطة واحدة الى غير النهاية او من نقطتين
متخالفتين بالتقدم والتاخر حاستا وبان في تلك الجهة بعض سلب التفاضل منهما في
تلك الجهة من غير استحالة وان الدوام يلزم توافي احدهما في تلك الجهة على ذلك التقدير فغير
اي اللزوم ممنوع والحق فيه ان الذي يقال بالاشراك على معنيين احدهما ما يوافي
حدود المقدارين عند التطبيق او تقديره وذلك اذا كان لهما حدود ولا تفاضل عند ذلك
وثانيهما ما سلب التفاضل عنهما في الجهة وذلك اذا لم يكن لهما حدود فلا يتصور فيهما تفاضل
الحدود وغير المتساوي انما يستلزم العدد والكثرة والصغر والعظم حتى يقال لكل مقدار لا يساوي
مقدارا الاخر فاما ان يكون اقل منه او اصغر او اكثر اذا انتهى احدهما عند فرض التطبيق ولم ينته او اعظم
الاخر عنده بل تجاوز فيوصف المنتهي بالقلة او الصغر وغير المنتهي بالكثرة او العظم فاذا
حمل التساوي والاتساوي على المعنيين المتعلقين بوجود الحدود ولم يكن التسمية الهما حاصلة
بل التسمية الحاصلة بان يقال اما ان يكون للمقادير حدود او لا يكون فان كانت فهي متساوية
او غير متساوية وان لم يكن فذلك قسم لغير ما اذ ذاك فاذا فرضنا التطبيق بين خطين
محدودين في جهة وغير محدود بن في جهة كان عدم التساوي في تلك الجهة بالمعنى المتعلق
بوجود الحدود لا يستلزم قصر احدهما وطول الاخر وقد عرفت ما فيه وسواء يجوز ان يكون عدم
الانطباق لعجز الوهم عن توهم التطبيق لا لانقطاع احدهما لو كانت الابعاد متناهية

ومن اليهود خلافا لاصحاب الحاد، وفي الحواشي التقديمة فانهم يسلمون كونه عرضا ويمنعون
احتياجه الى المادة، والا لكان غنيا بذاته عنها والا لكان محتاجا اليها بذاته فلا يمكن
ان يوجد مفارقا عنها ضرورة ان مقتضى الذات يدوم بدوام فلا يحل فيما البتة لان الشيء
عن الشيء بذاته لا يعوض له الى حاجة اليه لعارض لان ما بالذات لا يزول والمقدار متان
مقدار متان اما الاول فظاهر واما الثاني فيجوز ان يكون الاستغناء والاحتياج لامر خارجي
ولا يكون شيء منهما لذاته وقد عرفت ضعف هذا المنع واما ان منه فلانا لانم ان المقدار
الموجود من المادة لو كان غنيا بذاته عن المادة لا يحل في المادة مقدارا ما اصلا رانما يكون
كذلك ان لو كان المقدار طبيعة نوعية وهو ممنوع وما قيل انا لانم انه لو كان غنيا بذاته
عنها لا يحل فيها فلو لان الغنى بذاته لا يعني محتاجا لعارض فلعل نعم ولكن لم قلتم انه
لو حل فيها كان محتاجا اليها بجواز ان يكون الاحتياج من جانب المقدار الحال فانكم قد
عرفت ان الحال في الشيء قد يكون محتاجا الى المحل وقد يكون على العكس ضعيف لان الحال
اذا كان عرضا امتنع ان يكون الاحتياج الى من جانب المحل ومر ما في التخيل لامكان
تخيلنا المقدار مفارقا عن المادة فاذا تخيلنا الثخن من غير التفات الى ما به لا يكون جسما
تعليميا ولا يمكننا تخيله الا متناهيا لاتيان لانم ذلك اذ نهاية الابعاد انما اوجبت في
الخارج لان الذهن لان البرهان المذكور على تناهي الابعاد كما يدل على استحالة امتداد غير
متناه في الخارج هكذا ذلك يدل على استحالته في الذهن لان الامتداد المتصور لا يتصور
الا في آلة جسمانية واذا وجب تناهيه وجب نهاية ما يحل فيها لاتيان لو كان الامر كذلك

الحل لامر ممنوع

وقف شخص على النهاية فان امتنع مزيد فهناك جسم مانع فلا يكون النهاية نهاية ولا كذلك
وان لم يمتنع فهناك شيء قابل للزيادة وهو المطلوب فانه يلزم ان يكون فوق النهاية مقدار وهو
ولان الجسم التعليمي كلية متى تصورنا لا يمتنع من وقوع الشركة فيكون موجودا جسما غير متناهية
فيلزم وجود البعد الغير المتناهي لانا نقول لانم اقتضاء وامتناع مدا اليه وجود جسم مانع
عن ذلك لعدم الفضاء الذي هو شرط مدا اليه ولانم ان التناهي مع وقوف الشخص على
النهاية اذا كان هي لا كان التناهي محالا لانه لا يلزم من امتناع الجمع امتناع شيء لقر
من الجزاء اي من اجزاء المدا ليستقيم وانما يلزم جواز ان يكون الجمع لازما للجمع من حيث
هو مجموع وما قيل وقوف الشخص على النهاية لا شك في امكان فرضه فان فرض امتناع فمن
المقدار الاخر ليس بشيء لانه لا يلزم من امكان الفرض امكان المفروض جوازا ان يكون المفروض
ممتنعا مع امكان فرضه لان الفرض فعل العقل فيكفي فيه امكان المفروض والممتنع مسلما يكفي
لانم انه ان عرض من المقدار الاخر جواز ان يكون كل واحد منهما ممكنا ويكون اجتماعهما محالا
لسلمنا لكن لم قلتم ان عدم اجتماعهما لازم ما يكفي في كون كل واحد منهما
ممكنا واجتماعهما ممتنعا ولانم ان كون هذا الجسم كلية يستلزم امكان وجود اجسام غير متناهية
دفعة فانه يجوز امكان وجودها في ازمنة محققة لا دفعة فلا يلزم وجود البعد الغير المتناهي
دفعة على انا نقول الدليل على عدم وجود اجسام غير متناهية بالفعل فامكان وجودها غير متناهية
لا ينافي ما ادعيناه اذ الممكنة لا تنافي المطلقة وفي الحواشي التقديمة هو الحكيم امتناع وجودها
فامكانه خارجية والمقدار اي الخط والسطح والجسم التعليمي لا يوجد الا في الخارج مفارقا عن المادة

الحل لامر ممنوع

ای امکن تصور الامتداد الغیر المتناهی وکان یمتنع الحکم علیه بامتناع وجوده. فانقلت
الذی یمتنع تصوره غیر متناه. هو الامتداد المتشخص او هو الذی یمتنع تصوره الی الابد
انا الامتداد من حیث هو امتداد فلا یمتنع ایسا فیجوز تصوره غیر متناه. بعض اضافه
الذهن مفهوم اللانهایه من حیث هو هذا المفهوم الی مفهوم الامتداد و تصور مجامع تصور الاضافه
المذکوره واذا لم یکن تخیل الامتناهی فیلزم سطح فی تخیله واذا تخیلنا ذلک السطح من غیر
الالتفات الی ما یتلوه من الکیفیات کاللون والضوء یسمی سطحا تعلیمیا والا یمکننا تخیل
الامتناهی الا ما لا یلزم منه خلاء وسی الخط واذا تخیلنا ذلک الخط من غیر الالتفات الی شیء من
السطوح سمی خطا تعلیمیا والا یمکننا تخیل الامتناهی الا ما لزم منه نقطه واذا تخیلنا ذلک النقطه من غیر
الالتفات الی شیء من الخطوط سمی نقطه تعلیمیه وهذا ما اشار الیه وکذا الخط والنقطه ثم التخیل یمکن
اخذه لابشرط شیء ای یمکننا ان نتخیله لابشرط ان یلتفت معه الی المادة وبشرط لا شیء ای
یمکننا ان نتخیله بشرط ان لا یکون معه المادة وهی السطح والخط فلا یمکن اخذها بالاعتبار
الثانی ای بشرط ان لا یکون معها غیرها فان السطح لا یمکن تخیله الا بحیث یعرض فیه جهات
والخط الا بحیث یعرض فیه جهتان والاول جسم لکونه ذا حدود والثانی سطح لکونه
ذا حدین الخط لانه لا یمکننا ان نتخیله الا ذا طول فیکون التخیل خطا لا نقطه وانما لم یعرض
المصنف لما کونه باحثا عن المباحث المشترکه بین التعاریف ویمکن اخذها بالاعتبار الاول ای
لابشرط شیء لانا نتصور الخط ونحمله علی کل خط وکذا السطح وذلک انما یمکن اذا کان الشیء المعروض
لابشرط شیء کالمراد بالنقطه والخط والسطح لا تمیز فی الرسم ای لا یمکن ان یشار الی کل واحد منها

الخط

علی سبیل الاستقلال بل النقطه مشار الیها تبعا للخط والخط تبعا للسطح والسطح تبعا للجسم
لانا لو تمیزت فی الرسم لکان ما من نقطه الی جهة غیر ما منها الی اخری فیلزم امتداد ما
من الخط الی جهته غیر ما منه الی یساره فیکون منقسما فی العرض وما من السطح الی اعلاه غیر ما منه
الی اسفله فیکون منقسما فی العمق فلا تکون النقطه نقطه والخط خطا والسطح سطحا هذا
وللفارغ من المباحث المحققه بالکم شرع فی المباحث المحققه بالکیف علی ما قال وانزاع الکیفیه
الی ثمانیه جنسیتها اربعه والاعراض اما لا نهایه لها ان لم تکن محققه بالکیفیات فان کانت
محسوسه فهی الانفعالات ان لم تکن راسخه والانفعالیات ان کانت راسخه وان لم تکن
محسوسه فان کان استعدادا نحو الانفعال کاللین نحو الانفعال کالصلابه فهی القوه
واللاقوه وان لم یکن استعدادا ولا نحوه کالاشکال ان لم تکن راسخه والملکه ان کانت راسخه
وسمیت بالکیفیات النفسانیه ای الکیفیات المحققه بذوات الانفس ان کانت محققه
بالکیفیات کالتربیع فی المتصل والزوجیه فی المنفصل فهی الکیفیات المحققه بالکیات واعلم
ان الشیخ ذکر فی الشفاء لبیان انحصار الکیف فی الاربعه المذکوره وجوها واختار الامام منها
ما ذکر المصنف وقال انه اجود ما اعترض علیه بانه لم علم ان الکیفیه التی لا تکون محققه بالکیه
ولا تکون محسوسه اذا لم یکن مستعدا نحو شیء من الاستعداد الا لا فهی نفس الکیفیه النفسانیه اذ من
الجایز وجود کیفیه لا تکون محققه بالکیات ولا تکون محسوسه ولا تکون محققه بذوات الانفس
ولا تکون ما هیتها نفس الاستعداد واذا کان کذلک محتملا فالجزم بانها لا تکون محققه بالکیات
ولا تکون محسوسه ولا استعدادا کان کیفیه نفسانیه دعوی لا دلیل علیه النوع الاول

الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت راسخة كالحلاوة العسل والحرارة النار سميت انفعالات
وان كانت راسخة كحلاوة العسل والحرارة النار فهي الانفعاليات وسمي هذا النوع
بهذا الاسم اي بالانفعالات والانفعاليات لانفعال الحواس عنها وانما سميت الكيفيات الغير
المستقرة بالانفعالات مع انها انفعاليا لانها لاجل العلة المذكورة تميزنا لها عن المستقرة
وانما عكس التسمية لان غير المستقر لقصر مدته تتابع وسرعة زواله عطف عن اطلاق اسم جنسها
عليها بل اقتصرت في تسميتها على الانفعالات وفي الحواشي التقييد قوله لانها اقرب الى الحل
والحرة والحاجة اليه لتوقف في ذلك لان انفعال الحواس عنها كاف في تسميتها بها سواء كان
الانفعال عنها اولا او ثانيا على ما نقول او اعتبار ما في هذا القسم الاولية لزمنا ان احدها
ان الشيخ نص في طبيعيا تا الشفاء ان الثقل والخفة ما يحس بها احساسا اوليا فوجب
اخراجهما عن هذا القسم الثاني فرجع الاولان عن هذا القسم لان الاحساس بها انما هو بواسطة
الضوء فان السواد لا يصح رؤيته الا بعد صيرورة مستنيرا والمحسوسات تنقسم بانقسام الحواس
الخمس الظاهرة فمنها ما هو محسوسات او مبصرات او مسموعات او مذوقات او مشمومات
وذهب الشيخ الى ان المحسوسات لا يجوز ان تعرف بالاقوال اشارة لان اقاربها لا يمكن
ان تشمل الا على اضافات واعتبارات لازمة لا يدل شيء منها على ما سيانها بالكيفية فهي
لا تفيد في تعرفها ما يفيد للاحساس بها وفيه بحث لان الحس لا يدرك الا على ادراك الكيفي
من حيث هو جزئي والمفيد الكلية فلا يدرك بها الا العقل والكل واحد من المحسوسات يفيد كلية
هو مندرج تحتها فيجوز تعريفها تنبيها بحسب جهاتها الكلية بالاقوال الشارحة على وجه يدل عليها

بالقوة

بالجملة واما الحس فلا يفيد تعريف المفيد الكلية اصلا نعم تعريفا تنبيها على وجه لا يشتمل
على الاضافات والاعتبارات ويفيد جهاتها بالكيفية عسر اما المحسوسات وانما قدم الحس
الكلام في المحسوسات على الكلام في غيرها لان الاجسام العنصرية قد تتخلو عن الكيفيات المبصرة
والمسموعة والمشمومة والمذوقة والسبب في ذلك ان احساس الحواس الاربع لهذه المحسوسات
انما يكون بتوسط جسم ما كالهواء او الماء ولا يمكن ان متوسط بين نفسه وغيره فاذن كل واحد
من هذه الحواس لا يدرك المتوسط الذي هو متوسط فيها بل يجده الحاسة خاليا عادة كما في ذلك المتوسط
الاجسام لا تتخلو عن الملموسة لانها لا تحتاج الى متوسط والاجسام الحيوان لا يخلو عن اللمس ولا تخلو
عن ملكات شيء كما يخلو عن الضوء كحاسة البصر وغيره ما يروى عن السمع والشم هذا ما قيل والثاني
غير متيقن لاحتمال ان يكون هذه الحواس في تلك الحيوانات ضعيفة جدا لا معقودة بالمرة
والاول منظور فيه فانه لا يلزم من عدم خلو الهواء مثلا عن الكيفية المشمومة وتوسطه في الاحساس
بها كونه متوسطا بين نفسه وغيره بل غاية ما يلزم من ذلك كونه متوسطا بين كيفية وغيره
وهو غير مستنكر فان القوى الجسمانية انما تفعل في غير موادها بتوسط موادها الى الموضوعات
فموضوعاتها متوسطة بينها وبين الاجسام المتساوية على ان المختار ان الاحساس بالرائحة
انما يكون بكيف الهواء المتصل بالمشموم بها فاذن في ذلك الهواء متوسط بين الاحساس
بكيفية وبين الحس فهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة والملاسة
والخشونة والصلابة والبلة والثقل والخفة الا الحرارة والبرودة فسيجيء عن التعريف
قال الامام لانها اظهر المحسوسات وكل ما كان كذلك كان غنيا عن التعريف والطالب العاطل

بالبرهان على حدة حتى قياسه لكن من شان الكوائن تفرق المختلفات وجمع المتماثلات
اذا لم يكن الالتحام منها شديدا الا ما دام المتصعد بواسطة التسخين ويلزم من
ذلك التفرق والجمع على ما قال فان المركب الذى لا يكون بسيطه شديد الالتحام لما
كان تركبه من اجسام مختلفة فى اللطافة والكثافة وكل ما كان اللطف كان اميل بطبعه
الى الميل الى فوق من الكوائن فان الهواء اسرع بقبول الاذكى من الماء فانها اى فان
الكوائن اذا حصلت فى المركب اى فى المركب الذى لا يكون الالتحام بين بسيطه شديدا
بادر الاجزاء الهوائى الى التصعد قبل مبادرة الاجزاء المائية، دون الارضى كالارض
فيعرض من ذلك تفرق تلك الاجسام المختلفة الطبائع ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات
بمقتضى طبايعها فان عند زوال العائق عن التفرق يقتضى طبيعة كل واحد من
تلك البسايط الميل الى جنسه الطبيعى فيحصل اجتماع مع مشاكله وتقابل ان يتوصل اذا
كان الاجتماع مستندا الى طبايعها اى طبايعها لا يعلم من ذلك خاصة للكوائن بل لطبايعها والحق ان المستند
الى الكوائن انما هو العائق عن التفرق والجمع انما هو بمقتضى طبايعها واما الذى
ببسيطه شديدة الالتحام فان كان اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فاذا
قوى تاثير الكوائن فيه حدثت فيه حركة دورية كما فى الذهب فان اللطيف اذا مال الى
التصعد جذب الكثيف فحدثت حركة دورية وان كان الغالب هو اللطيف تصعدا وتصعب
الكثيف كالنحاس المركب من الزئبق وتركيبا محكما فانه ربما تصعد بالكلية بالنار
القوية والا فاى وان لم يكن الغالب هو اللطيف فان لم يكن الكثيف غالبا جدا بل قليلا

اثرت الا ترى فى تليينه لانى تسييله كالحديد والا اى وان كان الكثيف غالبا جدا
فلم تقو على تليينه ايضا كالطلق والنورة الا بالحيل كما ينعلم اصحاب الاكسير ومن اسباب
الكوائن الكواكب اى الكواكب تحدث الكوائن فيما يقابلها خلافا لمن نفى التعلق بالكلية وذلك
معروف بالتجربة واما البرودة فمنهم من جعلها عبارة عن عدم الحرارة عما من شانه ان يكون
حارا فانه تقابل بين عدم والملكة وهو بسيط لانها محسوسة ولا شئ من العدم كذلك
انى محسوس فلا شئ من البرودة بعدم من الثانى فكل بسيط كليا الكبرى فان الانفصال
عدم الاتصال مع كونه محسوسا اما الرطوبة فهى فى المشهور عبارة عن البلة اى كون
الجسم بحيث يلتصق ما يلامسه على ما ذكر الشيخ فى الشفا ثم قال وهو بسيط لان الجسم كلما
كان ارطب كان اقل التصاقا بالغير فان الماء الصافى جدا اذا غمس الاصبع فيه كان
ما يلتصق منه بالاصبع اقل مما يلتصق بالاصبع من الماء الغير الصافى والدليل والحمل
فعلما ان الالتصاق ليس خاصة للرطوبة بل هو لازم للغلظ والكثافة ثم عرفنا بانها
الكيفية التى بها يصير الجسم سهل التشكل وسهل الترك اى التشكل بعد ما كان صعبا وله آيات وعرف
اليبوسة بما يقابلها فان قيل قد تعلم من الشيخ انه قال المحسوسات لا يجوز ان تعرف
بالاقوال الشارحة فكيف عرف الرطوبة واليبوسة مع انهما من المحسوسات قلنا الشيخ
ما عرف الرطوبة واليبوسة بل ذكر معنى الفاظها لئلا يقع الاشتباه بينهما وبين ما يجرى
مجراهما وقد صرح فى الشفا بان الرطوبة ليست هى سهولة التشكل لانها غير اضافية و
سهولة التشكل اضافية وانما اضطر بها على ضرب من التجوز وذكر الامام ان ما ذكر

الطلق ضرب من الاحجار
يذوب بالصفاع ت

النورة ما وجد من قطع الجص
من الاجسام الشبيهة بالحجارة

ان الرطوبة ليست كيفية
مستقلة بل هى الالتصاق كما ذكرت

الشيخ للاتصال المشهور فى رسمها ضعيف لان من قسم الرطوبة بالاتصاق لا يريد به
ذلك على الاطلاق بل الكيفية التى لاجلها يكون الجسم سهل الاتصاق بالغير سهل الانفصال
عنه ولا شك ان الماء الصافى اسهل التصاقا وانفصالا من الغير الصافى
والدهن والعسل وامثاله كثيرة الاتصاق بالمماس فلاجل الغلظ والكثافة لا للرطوبة يا تصل
المدقوق يلتصق باللامس للرطوبة فيه غير واجب لانه يلتصق لكن لا بالسهولة ونظر
لان الدقيق اذا كان ناعما فلا شك انه يلتصق بالسهولة وهو معنى الرطوبة غير السيلان فانه
عبارة عن حركات موجودة فى اجسام متعاقبة فى الحسة متواصلة فى الحس بدفع بعضها بعضا
حتى لو وجد ذلك فى التراب والرمل كان سيالا ولقائل ان يقول لو صح هذا لزم ان
لا يكون الماء سيالا لكونه متصلا فى الحسة كما هو عند الحس كلمة سيال على ما اشتهر
فى لسان العوام الا ان سيلانه قسرى على ما نص عليه الشيخ والسيولة هى الكيفية التى بها
يصير الجسم عسر التشكل وعسر الترك له بعد قبوله اياه واما اللطافة فتقال على رقة القوام
اعنى سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وهى على هذا التفسير تقابل الرطوبة وعلى قبول
الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وعلى سرعة التأثر من الملاقى وعلى الشفافة وهى
على هذه التفاسير لا تكون من الكيفيات والكثافة على مقابلات هذه الاربعة اى تقال
على غلظ القوام اعنى صعوبة قبول الاشكال الغريبة وتركها وهى على هذا التفسير تقابل
السيولة وعلى عدم قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وعلى بطؤ التأثر من الملاقى
وعلى عدم الشفافة وهى على هذه التفاسير لا تكون من الكيفيات والقرح هو الذى

يسهل تشكيله بأى شكل اريد ويصعب تفرقته بل عند مستقلا فهو مولف من رطب ويابس
شديدى الامتزاج فاذا عانه من الرطب واعنيا كه من اليابس فانك لو اخذت ترابا
وماء وجهدت فى جمعها وامتزاجها بالدق والتجويف شديدا امتزاجا حادثا لكل جسم
لزج فاذن اللزوجة كيفية مزاجية لا بسيطة والهش بالعكس اى هو الذى يصعب تشكيله و
يسهل تفرقته وذلك لغلبة اليابس وقلة الرطب مع ضعف الامتزاج والجسم الذى طبيعته
لا تقتضى الرطوبة فان لم يلتصق به جسم رطب فهو الجاف ومشاركه فى الحواشى التعطية
كالزيبق وان التصق فان كان اى الجسم الرطب غايصاقه فهو المنقع كالجزر الآ
والا اى وان لم يكن غايصاقه فهو المبتل كالجوفية واعلم ان الجاف على ما ذكر من عدم
مقارنة جسم مكيف بالرطوبة الى الجسم لا تقتضى طبيعة الرطوبة فهو على هذا التفسير
لا يكون محسوسا كما ذكر فى البرودة والبلة هى الرطوبة التى تحصل للجسم لا من طبيعته
بل بسبب اتصال الجسم الغير رطب فالاحساس بها هو الاحساس بالرطوبة والرق المنفوخ
المكن تحت الماء قسر انجذفيه مدافعة صاعدة والجرم المكن فى الجو قسر انجذفيه مدافعة
نازلة والاولى هى الخفة والثانية هى الثقل وفى الحواشى التعطية الثقل قوى طبيعية
يتحرك بها الجسم الى حيث ينطبق مركز ثقله على مركز العالم لو لم يعقه عائق وقد يقال
على الطبيعة المقتضية له وعلى المادة الحاصلة بالاشتراك وكذا الخفة ومركز الثقل من جملة
ما يحل الجسم عليها موقت وامام المبصرات واعلم ان المبصرات بالذات هى التى يكون
الاحساس بالاشياء مبتدئا منها تنقسم الى قسمين الالوان والاضواء اما الالوان

وهو اللون فانه لايصح رؤيته الابعد صيرورته مستنيرا فان الهواء المقابل للشمس عند
الاسفار يصير مستضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيصير بسببه ايضا والضوء الحاصل من المضئ
لذاته كالشمس هو الضوء الثانى وهو يشتد ويضعف بحسب اشتداد الضوء الاول وضعفه
فظهر من هذا الكلام الجواب عن الاعتراض المشهور على ان المضئ لايضئ الا المقابل وهو
انا نجد وجه الارض عند الاسفار مضيئا وهذه الاستضاءة من الشمس التى هى غير مقابلة لها
وذلك لان استضاءة وجه الارض عند الاسفار لان وجه الارض مقابل الهواء المستضئ بها
والذى يدل على ان الهواء يكيف بالضوء ورؤيتنا ايجو الذى فى افق الشرق وقت الصباح
مضيئا وذلك لاضطراب ذلك الهواء بالابخرة والادخنة والهيآت المتصاعدة من كرة
الارض والقاء بتلقين الشمس وغيرها من اشعة الكواكب اياها واما الهواء اللطيف
الصافى فشفاف لايقبل النور والظلمة كالافلاك والظل هو الضوء الثانى وهو يقبل
الشدة والضعف بطرفيه النور والظلمة وعن عدم الضوء اعنى شفافة ان يصير مستضيئا
فالمقابل بينهما تقابل العدم والملكة ولايقال الظلمة كيفية محسوسة ولاشئ من العدم كذلك
لانا نلزم الصورى فانا كما اذا اغمضنا العين لانرى بدرشيا البتة كذلك اذا فتحنا العين
فى الظلمة ورأى الحواشى المظلمة ان كان قولهم الضوء الثانى حدا للظل كان الضوء الحاصل
لوجه الارض ظلا لكونه ضوءا ثانيا وفيه نظر لانا نقول ذلك لان الضوء الحاصل لوجه الارض
عند كون الشمس طالعة مع عدم الحايل كالجدار ليس ضوءا ثانيا بل اولا لانه من الشمس وتوسط
الجدار بينهما لاينافى ذلك وعند كونها غير طالعة ليس الضوء الحاصل لوجه الارض الا الظل

الضوء الاول من المضئ
لغيره كالبخار المستضئ بالشمس
عند الاسفار وهو هو هو

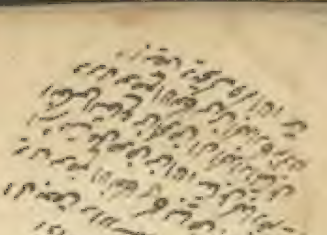

فقد ذهب بعض القدماء الى انه لاصفة لشئ من الالوان بل البياض انما يحصل من مخالطة
الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة جدا كما فى الثلج فانه ابيض لصغر شفافة مخالطها الهواء
وقد فيها الضوء ولاسبب لبياضه الا ذلك واما السواد فانما يحصل من كثافة الجسم
وعدم نفوذ الضوء فيه وعنهم من سلم ان السواد لون حقيقى لايتخلى وهو ان البياض لو كان حقيقيا
بنا على ان المقابل لكل الالوان يجب ان يكون عاريا عنها وذكر الشيخ فى بعض مواضع الشفاء
انه لعل الحصل البياض بغير هذا الطريق ثم لا ادرى موضع لغز لاشك ان اختلاط الهواء بالابخرة
الشفافة سبب لظهور اللون الابيض لكن البياض قد يحدث من غير هذا الوجه ايضا
كبياض البيض المسلوق والياسار بتوتيا فالبياض بمخالطة الهواء
للاجسام الشفافة المتصغرة الاجزاء كالثلج فانه ابيض ولاسبب لبياضه الا ذلك
وقد يكون كيفية حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق وليس ذلك بسبب ان النار
احدثت فيه هواء لان بعد الطبخ يصير اثقل والكان السبب فيه ذلك لصار بعد الطبخ اخف ايضا
الا ان فى قوله وقد يكون كيفية حقيقية نظرا لانه لايلزم من ان لايكون سبب حدوث بياض
البيض المسلوق مخالطة الهواء ان لايكون كيفية قائمة بالجسم اذ ان يكون سبب تجلد الجزء
الخارجى فيه من الالوان كالسواد والحمرة وغيرها من الكيفيات حقيقية محسوسة قائمة
بالجسم قال الامام لان وجود هذه الالوان معلوم بالضرورة ملاحظة الى البرهان على وجودها
واما الضوء فهو عرض عن التوقيت وقال الامام انه الكيفية التى لاتوقف ابصارنا على
ابصارنا لغيرها الى ان لاتوقف صحته كونه مرئيا على اعتبار الغير وهو الضوء او يتوقف

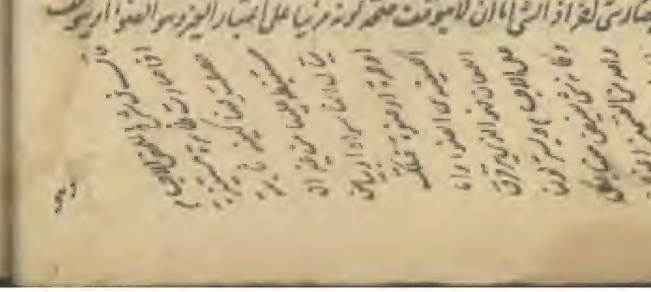

ومنهم من زعم ان الضوء اجسام شفافة منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء وهو خطأ لانه مرئي بسبب تسخينه وهو يوجب ان لا يكون مرئيا لو كان متحركا بالطبع الى جهة واحدة ضرورة ان الجسم لا يتحرك بالطبع الا الى جهة واحدة فلا يحصل الاستضاءة الا من تلك الجهة بالاتصال بخلاف الاستضاءة بين الحيطان المختلفة فان ضوء المصباح يعم ارض البيت وجدرانه وسقفه وفي حواشي التذكرة في نفي القائل نظر لانا لا نسلم ان حركته بالطبع ليست الا الى جهة واحدة سواء لان الضوء ما يتبع على كل جسم في كل جهة فلم لا يجوز ان يكون ذلك بالتحرك فلا يحصل الاستضاءة الا ان لم يكن قاسرا الا ان كان خلاء واعترضوا على كونه جسما بانه متحرك وكل متحرك جسم اما الصغرى فظاهرة مقدرة من هذه الشمس وغيرها من الكواكب والاجرام كرات واما الكبرى فبالاستقراء الكر على الاعراض والصغرى ممنوعة اي لانا لم ان الضوء مقدار اذ لو كان مقدار الزم الخلاء في وسط المسافة بين جوهرين في المقابل المتقابل وهو خلاء لكن لما كان حد ورسم شيء عال سبق الى الوهم انه متحرك على ما قال فان المضيء لما كان عاليا سبق الى الوهم ان الضوء متحرك ومنهم من زعم ان الظلمة كيفية مانعة من الابصار وهو باطل لانه اذا اطبق في غار مظلم وغابت الشمس رجاعة او قدرنا ذلك فان الحاصر في الغار يدرك الحاضر في الخارج والعكس ولو كانت الظلمة كيفية مانعة من الابصار كما اختلف الحال بل كان ينبغي ان لا يدرك الحاضر في الغار تلك الجماعة ودليله على عكس الحد لوجود الحد ودون الحد ولو قيل المراد انها كيفية مانعة من ابصار ما فيها اندفع ضعفه وذهب الشيخ الى ان الالوان غير موجودة في الظلمة لانا لا نراها فيها فعدم الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة من الابصار والثاني يبطل

شخص

فتعين الاول واجاب الامام عنه بان قال انا نشم الخمر لجواز ان يكون لعدم الرؤية لعدم شرطها فان شرط المرئي ان يكون معينا لذاته او لغيره فالضوء شرط لرؤية اللون لان الشفاف غير قابل للضوء وهو دوربط لكونه وقت تقدم لا وقت معه كما في المتضاءين غير وانتقض ان الظهور بالفعل للبصر ان اخذ اختلافي مفهوم اللون مقوما له فلا وجود لشيء من الالوان في الظلمة كما ذكر الشيخ وان لم يوخذ واخذ الضوء شرطا في تحققه كونه مرئيا لا في تحققه في نفسه كما ذهب اليه الامام واما المسموعات فهي الصوت وهو غني عن التعريف والحرف وهو كيفية تعرض للصوت يتميز بها عن صوت آخر اي مثله في الحد والعلل تميزا في المسموع وهناه ان كيفية مسموعة تعرض للصوت يتميز بها عن صوت لغرض ذكره في الحد والعلل لستا قولا عن جميع الاصوات التي تشاركه في الحد والعلل كما قيل ان الحرف الواحد يمكن ان يتلفظ بريتين بحيث لا تميز مرة عن مرة في الحد والعلل لكن اذا تلفظ بحرف آخر لا تميز عنه في الحد والعلل تميز كل منهما عن الآخر بواسطة تلك الكيفية المسموعة العارضة لكل منهما واعتبر بقولنا تميزا في المسموع من طول الصوت وقصره وكونه طيبا وغير طيب فان هذه الامور وان كانت ميئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت لغرض ذكره في الحد والعلل لكنها ليست بمسموعة اذ الطول والقصر فلانهما اما نفس الكميات او الكميات مأخوذة مع اضافة والاشي منها بمسموع بل كل منها معقول ومنا نفع الصوت الحاصل في ذلك الوقت مسموع والذي كان حاصلا قبله ليس بمسموع والطول انما يحصل بجمع الصوتين اعني الجزء المتقدم في الزمان والطيب وغير الطيب فلان مهية كل منهما يتحقق بتناسب اجزاء الصوت تناسبا ملايما للنفس

لانه طرد وجوده وجود الا لتوقف وجود على وجود اللون ح

او غير ملايم وان التشابه وعدمه غير مؤثرين كذلك كون الصوت طيبا او غير طيب لا يكفي
مسموعا بل معقولا مدركا للنفس بالذات لوارد غير بحث لانا نزاع طول الصوت وقصره
لانحاده والاستمداد والقائم بالصوت الخارجي ليس كليا حتى يكون معقولا بالذات بل الكل
ادراك العقل اياه بتوسط حس من الحواس الظاهرة وليس من الحواس الظاهرة ما يصلح
الا السمع على ما لا يخفى على ان الطول والقصر لو كانا نفس الكميات او ما فوقة مع اضافة
لم يحتج في الاعتراز ضمها الى هذا القيد كما مر وجوابه عن الحد بتقييد الكيفية ثم في جعل الوقف
بجود تلك الكيفية نظر بل هو مركب من معروض هو الصوت من عارض هو تلك الكيفية المخصوصة
المميزة صوتا عن صوت ثم ذكر في الحد والعلل والسبب الاكثري للصوت قرع الهواء
وفي الحواشي التبريزية انما جعل القرع سببا لدوران الصوت منه كما في طيني الفتح
والالات الصناعية والدوران لا ينفك الا نفي كيف وهذا الدوران بطل تخلف الصوت
عن القرع كالموجع باليد وانما لم يجعل القرع والقلع سببا قريبا لان مماسة فكون
آنية والصوت زماني والآني لا يكون سببا للزماني وانما لم يكن الصوت نفس القرع
او القرع والقلع لان القرع محسوس بالعين فان الصوت الشديد ربما ضرب الصماخ فيسده
والقرع والقلع يحسان بالبصر ولا شيء من الصوت يحس بالعين او البصر وقيل القرع ليس
بصوت لانه هو كرة وفيه نظر لجواز ان يكون بعض الحركات صوتا الوقت في قوله وكيف
وهذا الدوران بطل تخلف الصوت عن القرع كالموجع باليد نظر لانهم جعلوا سبب الصوت
القرع الحاصل من القرع او القلع لا ان قرع القرع حتى يتوارد عليه ذلك وسبب القرع لمماس

عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع والصوت موجود في جميع صور القرع
[illegible] الحاصل من القرع والقلع وايضا لو لم يجز ان يكون الآني سببا للزماني لكيف يجعل القرع
[illegible] سببا قريبا للقرع وما قيل انما قيد به بالاكثري لان الدوران لا يفيد الا غلبة الظن بان
[illegible] امتداد علة للدوي البعيد عن الصواب لان السبب الاكثري انما يحتاج في موضع يكون هناك
سبب آخر الا ان قليل الوجود بالنسبة الى الاول ليس المراد منه اي من القرع هو الاصطكاك
من هواء واحد بعينه اي وليس المراد منه ان الهواء الواحد بعينه يحمل الصوت وينتقل الى
الصماخ بل المراد منه حالة شبيهة بقرع الماء من وقوع شيء فيه واحداثه الدوائر في غاية اي
فان القرع يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب القرع لمماس عنيف وهو القرع
او تفريق عنيف وهو القلع وانما اعتبر العنف فيهما لان القرع الموجب للصوت ينتفي عنه
انتفاء مع حصول القرع والقلع فانك لو قرعت جسما كالصوف بقرع لين او قلعته بقلع لين
لم تجد منه صوتا اصلا وانما ان القرع والقلع يحوجان الهواء الى ان ينقلب من المماس الذي
تحركها القارع الى جهتها بعنف شديد ويلزم من ذلك ان ينتاد الهواء المتباعد للتحلل و
التفرج الواقعين هناك وذلك الهواء المتباعد يلزم الابعد الى ان ينتهي الى الهواء الذي يلي
للصماخ ان لم يكن في غاية البعد وانما لم يتوقف للقلع مع انه قال وهما يوجبان لان الكلام
كالكلام في القرع وان قيل هذا انما يخرج الهواء الى الولوج بين الجسمين المنفصلين بعنف
شديد وانما لم يحكم التوقف لان الانبساط الذي يوجب القرع اشد مما يوجب القلع ويتوقف
الاحساس بالصوت على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ فيلزمه ان يحكم ذلك الهواء

من جانب الى آخر عند هبوب الرياح فيتشوش سماع الصوت فلو لم يتوقف الاحساس
بالصوت على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ لما تشوش السماع عند الميلان الى الجانب
المقابل ويتوقف الاحساس على الوصول لعدم الاحساس بالصوت عند عدم الوصول لميلانه الى
الى جانب آخر عند هبوب الرياح اقول فيه نظر لان قوله فيلزمه ان يجعل بيانا لعدم الوصول
فيبقى عدم الاحساس عند عدم الوصول ح بلا بيان مع انه المتنازع فيه وان جعل بيانا
لعدم الاحساس عند ذلك فلا يصلح لذلك لان عند الخصم مع الميلان الى جانب آخر وعدم
الوصول الى الصماخ جاز ان يحصل الاحساس ومن اتخذ ابرة ووضع احد طرفيها
على فيه والآخر على صماخ انسان وتكلم فيه بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين
لعدم وصول ذلك الهواء الى صماخهم قيل في ان ذلك الهواء لا يصل الى صماخهم نظرا لو قيل
لانه لو وصل سمع لكن ان توقفه على شرط آخر ولذلك نرى ضرب الخشبة بالناس قبل سماع
الصوت ولولا ان السماع متوقف على وصول الهواء المتموج الى الصماخ لكانت الرؤية و
السماع متعاونين للاستدلال انما يتم ان لو بين ان تخلف سماع الصوت عن الرؤية
انما كان لعدم وصول الصوت الى الصماخ وهو ممنوع بل هو لعدم وصوله الى حاسة السماع
وتشتيت ذلك الهواء المتموج الى الحاضرين دون الحاضرين ورؤية الضرب قبل السماع
يدل على ما قلناه ان الاحساس بالصوت يتوقف على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ
فاذا انتهى التموج الهوائي الى الهواء المحاط في الصماخ تموج وتشكله بشكل نفسه وينتهي
على جلدة منفرشة على عصبة منتشرة كجلد الطبل فيحصل طنين ويدرك ان صحة

وضع مرتبة في العصب المنفرش على سطح باطن الصماخ من مشترك الاصوات لا الاصوات
من حيث هي اصوات فقط بل من حيث امتيازها بهيئات عارضة لها والا لم يتميز صوت عن صوت
لفرشه بهذه الحاسة والصوت موجود في الخارج قبل وصوله الى قبل وصول الهواء المتموج
الى الصماخ خلافا لمن اعتقد ان الصوت لا وجود له في الخارج قبل ذلك بل انما يحدث
في الحس من ملامسة الهواء المتموج عند بلوغه الى الصماخ والا لزم اذا لم يكن موجودا قبل
وصوله الى الصماخ لكان ادراكه ح حال وصوله الى الصماخ ولو كان كذلك لما ادرك جهة
او متوسط الصوت موجود في الخارج قبل وصوله الى الصماخ لانا ندرك الصوت قبل الوصول اذ لو
كنا انما ندرك حال الوصول لما ادركنا جهة كما انا لما لم نحس بالملموس الا حال وصوله الينا
ولما ندرك بالحس ان الملموس من اي جانب جاء ولقائل ان يمنع توقف ادراك الصوت لما ان يكون
حال وصوله الى الصماخ او قبل وصوله اليه وعلى الاول يلزم عدم ادراك جهة وعلى الثاني
ابطال التعليل بان الاحساس يتوقف على وصول الهواء المتموج الى الصماخ وفي الحواشي التعليل
ادراك جهة الصوت وعدم ادراك جهة الملموس كلما ممنوع اقول وفيه نظر لانه ما ادعى ادراك
جهة الصوت كلما حتى يضره المنع من ذلك وانما ذكر انه لو لم يكن موجودا الا عند الوصول
لما ادركنا جهة اصلا والتالي باطل لانا قد ندرك جهة في بعض الاوقات هذا خلاصة ما يجب
ايراده من غير ما يرد عليه وقد يشكل عليه بانا نسمع صوت من يقول بيننا وبينه جدار ولا يمكن
ان يبقى الهواء الحامل الخارجي في مسامه لانه لا يحمل الكلمة المخصوصة مع تشكل يشكل مخرجها
وذلك التشكل لا يبقى عند مصادمة الهواء لذلك الجدار الكثافة حتى يبقى كيفية تلك الحروف

بعد هو مصدر من المسامحة وبان حامل كل واحد من تلك الوحدات كل واحد من الجزاء
الهواء او مجموعها فان كان الاول وجب ان يسمع السامع الكلمة الواحدة مرارا كثيرة
حسب ما يتادى الى صماخه من الجزاء الهواء وان كان الثاني وجب ان لا يسمع الكلمة الواحدة
الا سامع واحد وبان وصول الهواء المتموج الى الصماخ لو كان شرطا لسماع الصوت
من وراء جدار جديد لاسام لكنه ليس بواجب عن الاول بان القدر الذي يرسل
في سمام الجدار يبقى على ذلك الشكل وعن الثاني بان الحامل هو كل واحد من الجزاء الهواء
لا فوجب ان يسمع السامع الكلمة الواحدة مرارا كثيرة حقا لانه ذلك الجواز ان يكون المتادي
الى صماخه من تلك الاجزاء جزء واحد لا يفي على ما سبق الى بعض الاوهام لان الكلام في الجزاء
الهواء المتادي الى الصماخ بل يجوز ان يكون السماع مشروطا بان وصل اول مرة
فيكون الشرط فيما بعدها منتفيا فيتفق المشروط بفيه وعن الثالث بان التجربة شهدت
على ان الحامل كلما كانت مسامه اقل كان السماع اضعف وكلما كانت اكثر كان
اقوى فلو عدمت المسام وجبان يعدم بالكلية والهواء اذا تموج وقارب جسما كجبل
او جدارا لمس وصفه حتى انصرف الى جانبه على عين ذلك الشكل حدث من ذلك
صوت صدا او صوت في حصاة في طاس مملوء فيحصل دوائر مراجعة من المحيط
الى المركز وقيل ان كل صوت فصدا وفي البيوت انما يقع الشوريه لقرب المسامة
فكانها يقعان في زمان واحد ولهذا سمع صوت المغني في البيوت اقوى حتى في الهوا
واما الذوقيات فالجسم الذي لا يحس طعمه لعدم تحلل شيء منه يخالط الرطوبة المبثوثة

في اللسان لشدة تكاثفه اذا احتيل لجزاء منه احس منه بطعم كالحامض فانه لا تحلل من في كلس؟
جوهر شيء لكن اذا اصل في تحليل اجزاء ظهر طعم قوي وربما ذلك الطعم تفاهة وذلك الجسم
تفاهة وسيخ والتفاهة قد يقال على عدم الطعم ايضا والجسم الحامل للطعم اما لطيف او كثيف
او معتدل بين اللطافة والكثافة والفاعل في الثلثة اما الهواء او البرودة او الحر المعتدل
بينهما فالحار اذا فعل في الكثيف حدثت المرارة وفي اللطيف الحوامضة وفي المعتدل الملوحة
والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة وفي اللطيف الحموضة وفي المعتدل الحبق
والمعتدل ان فعل في الكثيف حدثت الحلاوة وفي اللطيف الدسومة وفي المعتدل التفاهة
غير البسيط اي الذي لا طعم في الكيفية لكن لا حس الا بما يحل بكذا ذكر الشيخ في القانون
وانما قيد التفاهة بغير البسيط لان البسيط قوي التي للطعم لما لا يصح عدما من الطعوم
فظهر منه ان بسايط الطعوم ثمانية الحوامض واللوحة والمرة والدسومة والحلاوة والعفوصة
والحبق والحموضة وقد يوضع لها الوجه بكذا

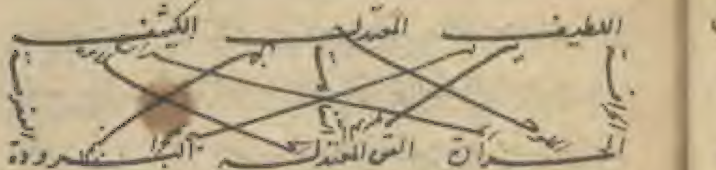

واما المشروبات فليس لها اسماء مخصوصة عند الحكما تعرف بها الا من جهة الموافقة والمخالفة
الاغذية الخمرية
كما يقال رائحة طيبة او منتنة او من جهة ما صار بها من الطعوم بان يشتق لها منها اسم
كما يقال رائحة حلوة او حامضة النوع الثاني الكيفية الاستعدادية وتسمى قوى ان كانت

نحو الانتعال كالصباحية والصلابة وضعفها والحق ان كانت نحو الانتعال كالمزاجية
والليين لايقال بمناقشهم لغة ويمكن ان يكون الاستعداد نحو التعقل كالحق على الصارعة
لان الشيخ لغرضه منها لان الحق على الصارعة تتعلق بثلثة امور العلم بتلك الصناعة
والحق على تلك الصناعة وكون الاعضاء بحيث تعسر عطفها وسلمها والاولان من الكيفيات
النفسانية والثالث في الحقيقة عبارة عن الحق على المعاونة واللاانتعال فاذن ليس منها
قسم لغة النوع الثالث الكيفيات النفسانية وهي حالا ان كانت غير راسخة
كالكتابة في ابتدائها وملكة ان كانت راسخة كالكتابة اذا استحكمت والفرق بينهما بالعوارض
المفارقة دون الفصول اذ لو كان بالفصول لامتنع ان يكون الكيفية النفسانية الواحدة
حالا وملكة واللازم باطل لان الصفة النفسانية اول حدوثها تكون حالا ثم من بعيتها
اذا استحكمت تصير ملكة ولهذا يكون شيء واحد حالا بالنسبة الى حد وملكة بالنسبة الى اخر
وفيه بحث لان الاختلاف بالشدة والضعف يوجب الاختلاف النوعي عند المشائين
والحق ابتداء من الكيفيات النفسانية ما يعلم على ما قال والعلم هو حصول هيئة الشيء
في العقل مجردة عن العوارض الخارجية واعلم ان الشيء المدرك لابد اما ان يكون ماديا
او لا يكون فان كان ماديا فحاصية المدرك هي حصول صورة منتزعة عن نفس حقيقتها الخارجية
انتزاعا فان العقل يقدر على تجريد الهيئة المكتنفة بالعوارض الغريبة المشخصة مستبتا اياها
حتى كانه على المحسوس علا جعله معقولا وان كان موجودا فلا تحتاج بنية الى الانتزاع وحصول
هيئة الشيء مشمل التصورين جميعا وما قيل انه ان جعل نفس حصول هيئة الشيء هو العلم

فهو خطأ لانه من الامور الغنية عن التعريف وان جعل محمولا عليه فهو حق فيه نظر لان
هيئة العلم محتاجة الى التعريف لاختلاف العلماء فيها نعم وجود بديهي غير محتاج الى الدليل
وللعلماء اعتراضات كثيرة على هذا الرسم ولما ابهة لا يليق ايرادها في هذا المختصر وهو
ان العلم اما تفصيلي كمن علم هيئة مركبة منفصلة الاجزاء فعقل تميز بعضها عن بعض
واما اجمالي كمن علم مسئلة ثم عقل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر عنده حالة بسيطة هي مبدأ
تفاصيل تلك الاجزاء التي كانت مشتملة على التفصيل قال الامام بان الاجزاء ان لم تكن
معلومة بطل تبعا العلم بالاجزاء قبل العلم بالهيئة وان كانت معلومة تميز بعضها عن
البعض على التفصيل وللقائل ان يقول ان اراد بالاجزاء المعلومة بانها يكون معلوما مفصلا
فممنوع وانها ليست معلومة ومنع الملازمة الاولى وان اراد بها ما يكون معلوما مجملا فمختار
انها معلومة ومنع الملازمة الثانية وجوابه منع الشرطية الثانية لان لانم انها ان كانت
معلومة تميز بعضها عن البعض فانه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره والا
لزم من العلم بالامتياز تكرر شيئا العلم بامتياز الامتياز الى غير النهاية فيلزم من العلم
بالشيء العلم بامور غير متناهية وهو محال والتعقل قد يكون بالقوة وهو عدم التعقل عما من شانه
ان يعقل ليس كما مر من شانه ان يعقل التعقل او الهيولى تشبيها له بالهيولى الاولى
والخالية في منتهاها عن جميع الصور المستعدة لقبولها وانما قيد عدم التعقل بما من شانه
ان يعقل ليخرج عدم التعقل عما ليس من شانه ذلك كالجمادات فانه لا يقال لها انها عاقلة
بالقوة وبين المرتبة حاصلة لجميع اشخاص النوع في مبادي فطرتهم وقد يكون بالفعل اما

في المحقق

للبديهيات مع استعداد النفس لاكتساب النظريات ويسمى ايضا بالعقل المستفاد واما للنظريات
بحيث تكون مخزونة عندها ويقتدر على استحضارها متى شاء من غير تجشم كسب جديد ويسمى اى
ذو العقل المستفاد بالعقل ومراتب الناس فيها مختلفة فمنهم من يحصل المعقولات الثانية
المكتسبة من العلوم الاولية بسوق منها اليها بعضها على وجه فكرية اما شاقة وهو من
اصعب الفكرة واما غير شاقة وهو من اصعب بالحدس ومنهم من يحصلها من غير طلب وتوقف
وهو ذو حدس قدسي واما النظريات على وجه لا تغيب عن النفس وتعقل انها تعقلها وهو العقل
المستفاد وهذه مرتبة الانبياء والحكماء المتألهين لا يقال النفس اذا ادركت ذاتها كان
العاقل عين المعقول فلا يكون التعقل عبارة عما ذكرتم اى عن حصول صورة الشيء في العقل
اذ الاضافة مقتضى التغاير والتغاير منتف لانا نقول الحقيقتان ممنوعتان اما الاولى
وهي ان العاقل عين المعقول فلان المعقول صورة كلية كونها موجودة عن العوارض الخارجية
عن الحواشي التعلقية اذا كان مطلق النفس فظ واما اذا كان النفس الناطقة اى المدرك
فلان تعقله الكلي بالكلي لا يصيره جزئيا واقول بهذا الخيار اذا كان تجرد المدرك فلا اللهم
الا ان يقال اضافة المطلق الى المقيد لا يصيره جزئيا والعاقل نفس شخصية واحدة بها غير
الاخرى لا يقال تلك الصورة ان كانت عين ذاتها فذاك وان كانت مغايرة
اياها لابد وان تكون مساوية لذاتها حتى لا يكون المعقول من تمام المهية فلزم اجتماع المثلين وهو محال
لان استحالة اجتماع المثلين على وجه يكون احدهما حالا والآخر محلا ممنوعة على انا نقول
كم تلتم ان اضافة الشيء الى نفسه ممتنعة فانه يصح ان يقال ذاتي وذاتي وذاته مع ان المضاف

معقولا المدرك اذا اذا كان حي

الفقار

والمضاف اليه في الاحوال التي هي واحد بحسب الذات فاذن التغاير الاعتباري كاف
في الاضافة واما الثانية وهي ان التعقل لا يكون عبارة عما ذكرتم ٢ فلان حصول صورة الشيء
اعم من حصول صورة الشيء المغاير ولا يلزم من كذب الاعم اى حصول صورة الشيء المغاير كذب الاخص
وهو حصول صورة الشيء نفسه والعلم حاصل ان كان ايجاد الشيء بحيث تكون واضحا اى ان كان
بالعكس اى اذا وجد شيء ما في الخارج ثم اخذ ماهيته وما فرغ من تعريف العلم واقع
شرع في بيان كيفية حصول المعقولات للنفس على ما قال والنفس في مبدأ الفطرة خالية
عن المعقولات اى عن ادراك الكليات كلها قابلة لها والا لما صارت قابلة لاشياء
زوال ما بالذات وهيهات نظرا لانه ان اريد انها قابلة بالذات والا لما صارت قابلة مطلقا
فالملازمة ممنوعة وان اريد انها قابلة مطلقا والا لما صارت قابلة بالذات فحق التالي
ممنوع والصواب ان يقال لكنها قابلة في الجملة والا لم تكن قابلة لها اصلا فلا يحصل لها شيء
من العلوم اصلا وهو ظاهر الفساد وخارج عن قابلة في الجملة ويتوقف حصولها على حصول
الشرايط وارتفاع الموانع وان كان ارتفاع الموانع داخلا في التحقق من جملة الشرايط كما ذكر قبل
ذلك وسواء ذلك الحصول انما تحقق بكثرة الاحساس بالجزئيات والا لما حصل بل توقف
على حصول الشرايط مع كونها قابلة لحصول العلوم في مبدأ الفطرة بالتالي بطرو في الحواشي التعلقية
على نفس التالي نظرا لانه عين النزاع وسواء النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم اللهم الا
ان يقال ليس فيه نزاع لانه بديهي عندهم ليس الغرض اثباته بل الغرض بيان كيفية حصول
العلوم الاولية ليستقيم بعض الاستشهاد بقولهم انا نقال بعض الاستشهاد لان النفس في مبدأ الفطرة

ليت خاليه عن جميع المعقولات على ما ستقف عليه فجميع المعرف بالالف واللام اعم من ان يتناول المواد او انما خاليه عن المعقولات التي تكون تعقلها بالانطباع وايضا كون تلك الشرائط انما تتحقق بكثرة الاحساس بالجزئيات لا غير لا بد له من دليل واذا حصلت ان الشرائط وارتفاع الموانع هو الاستعداد التام لقبول المعقولات حصلت المعقولات بالفعل ومتى حصلت المعقولات بالفعل فقد تكون بحيث يمكن تصور شيئين منها في جزم الذهن بالنسبة بينهما اما بالنفي او بالاثبات كالاوليات وقد لا يكون كذلك بل يتوقف جزم الذهن بالنسبة بينهما اما على المشاهدة كالحسيات او على تكرر الاحاد به كالتجربيات او على السمع كالمتواترات او على استخراج الوسط بالنظر والفكر اعني وكرة من الاثنين ان نحو المبادي واليه اشار بقوله فان لم يمكن تصور اثنين منها في جزم الذهن بالنسبة بينهما توقف على استخراج الوسط بالفكر والنظر والا لم يمكن تصور ساعي المشاهدة او التجربة او التواتر او غيرذلك في الجزم والوسط هو الذي يحصل به نسبة احدهما الى الاخر بحمل او لا حمل اما محمولا للاحد هما وموضوعا للاخر او موضوعا لهما او محمولا لهما او ما يجري مجرى ذلك وتختلف مراتب التوسل في استخراجها الى استخراج الوسط او الاوساط المتوسطة بينها الاستقامة من غير تعكيف ومن غير سوق لها الى النتيجة من القوى الحدسية ويتناولها نفس البليد الذي لا يدرك شيئا من العلوم البتة وبالاكد طول عمره في تعلم كاكثر من هذه الطبقة التي في زماننا هذا وفيها بينها المتوسطات على اختلاف درجاتها والذي يدل على جواز وجود النفس البليدة حواله كما يمكن الانتهاء في طرف النقصان الى البليد فلم يتيسر له ان يعلم شيئا من العلوم اصلا فكذلك يمكن الانتهاء في طرف

الكمال

الكمال الى وجود نفس بالغة الى الدرجة القصوى في القوة وسرعة الاستعداد للادراك الحقايق حتى كان ذلك الانسان يحيط علما بحقايق الاشياء من غير طلب معتد به وسوق من القوى لو وجدت كان صاحبها نبيا او حكيما آتيا وان اريد بالفكر حيث يقبل يقول النفس للصور العقلية لا يتوقف على الفكر فيها والا لوجب ان يوجد الفكر مع حصول الصور العقلية للنفس لاستحقاق تحقق المشروط دون الشرط واللازم بط لان الفكر في الشيء طلب لحصول ذلك الشيء وذلك لا يتأتى مع حصول ذلك الشيء لامتناع طلب الحاصل الكمالات التخيلية التي بها استخراج العلوم الموجبة للعلوم النظرية فهو لا يجامع العلم لكونها معدات مسابقة عليها وفي الحواشي المنطبة في ان المحدث بقي على الشيء لا يجامعه نظرا لاولى ان يعلل بامتناع الكر عند المنتهى فيتم وان اريد به العلوم المرتبة في العقل الموجبة لحصول العلم الغير فهو ممنوع لجواز الاجتماع معدا لانها موجبة لحصوله والموجب يجب حصول عند حصول المعد لاستحالة وجود المعلول بدون العلة وفي الحواشي المنطبة بشبهة المتكلم بقاء البناء وفناء البناء مع كونه علة له فانه لازم كونه علة للبناء اقول وفي ذلك لان البناء علة لتحريك اجزاء البناء الى اوضاع مخصوصة وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع تلك الاجزاء والاجتماع علة معدة لفيضان صورة البناء عن واهب الصور فاذا فقد البناء من حيث هو بناء وحركة فقد فقدت الحركة وكذلك الاب للابن فانه علة لتحريك المني الى القرار ثم حفظ المني في القرار الى بطبخه واما بانضمام الرحم ثم تشكيل الصورة الانسانية لذاته والمفيد هو واهب الصور واعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وذكر الامام

فی بیان ذلک وجها تقریر ان یقال کل من علم ذات العلة علم انها موجبة للمعلول لذاتها
وکل من علم انها موجبة للمعلول لذاتها علم المعلول فنتج من اول الاول کل من علم ذات
العلة علم المعلول اما الصغری فلان العلة اذا کانت موجبة لذاتها للمعلول کان
کونها لذاتها موجبة للمعلول لازما قریبا له والعلم بالملزوم یستلزم العلم بلازمه القریب
لکونه بین الثبوت علی ما عرف فی المنطق واما الکبری فظاهرة لان کون العلة موجبة للمعلول
لذاتها اضافة بینها وبین المعلول والعلم بالاضافتین الاخیرتین یستلزم العلم بکل واحد
منهما منفردا والعلم بالعلة وفی نسخة معتبرة مقرونة علی الصحة العلم بالمعلول وهی اولی لعمومها
واظهر لتوارد بعد ذلک نعم تصور الماهیة لا یوجب العلم بلازمها القریب کما سیجیء ان شاء الله تعالی
علی هذا الوجه وتقریر ما ذکرتم من الدلیل موقوف علی ان العلم بالعلة التامة او الماهیة
کیف ما شئت یستلزم العلم بلازمها القریب وذلک غیر واجب والا لزم من العلم بلازمها
العلم بلازم اللازم الی غیر النهایة فیلزم من العلم بالعلة او بالماهیة العلم بامور لا نهایة لها
وذلک ظاهر البطلان نعم تصور الماهیة مع تصور لازمها القریب یوجب الجزم حینئذ الی الماهیة
والا لاحتاج الی وسط فلا یکون قریبا والمقدر خلافه فاذن یکون تصور العلم مع تصور
کونها موجبة لذاتها للمعلول یوجب الجزم بحصول المعلول لکن ذلک لا یفید الصغری بجواز
تصور ذات العلة مع الذهول عن کونها موجبة لذاتها للمعلول فیحتمل ان یکون مراده
بیان ان العلم بالماهیة لا یوجب العلم بلازمها القریب بل العلم بها مع العلم بلازمها القریب
یوجب الجزم المذکور بینهما من غیر نظر الی ذلک الوجه وهو اظهر وفی الاول نظر

بجواز ان ینتهی الی ما لا یکون له لازم قریب او الی ما یکون لازمه بعض ملزوماته او بمرتبة
او اکثر علی ان یکون التلازم بینهما من الجانبین وفی الحواشی القطبیة قوله والا لزم
من العلم بلازمها العلم بلازم اللازم ای اللازم الذی لا وسط له ولا یکون من اللوازم الا باعتباره
کون الشیء لیس غیره والا لما لوحظ شیء من المتغایرین ولتم الاستدلال الا ان یمنع استحالة
عدم التناهی فی مثل هذا الصدد اقول وذلک لان کل شیء یمکن للعقل ان یعتبره لازما
قریبا لا کون لازمه القریب بعض ملزوماته ولذلک اللازم ایضا لازما کذلک وهلم جرا فلم یتوجه
شیء من المتغایرین والعلم بالسبب ای بوجوده سبب علی ما ذکر الفاضل فی شرحه للملخص
لا یحصل الا بعد العلم بوجود المسبب لانه ای لان ما لوجوده سبب ممکن والممکن اذا نظر
الیه من حیث هو هو مع قطع النظر عن وجود سببه وجوده لا یکون ارجح من وجوده بل ذلک
انما یکون بالنظر الی وجود سببه علی ما قال فلا یکون موجودا راجحا الا بالنظر الی سببه
وفی الحواشی القطبیان اراد به انه لا یلزم من وجود النظر الی ذاته مع قطع النظر عما سببه
معرفة وجوده فهو مسلم ولکن لا یلزم ان کل ما لم ینظر الی سببه لم یصر معلوما بل اکثر المعلومات
کذلک وان اراد به کل ما لم ینظر الی سببه استحال معرفة فهو اول النزاع اقول الاشبه انهم
ارادوا بذلک انه لا یصح الاستدلال بامکان الشیء علی وجوده بل یجب ان ینظر الی سبب
وجوده حتی یتحقق وجوده ورد العلم بالصواب وما یعلم سببه یعلم کلیا ای کل ما یحصل العلم
بوجوده بسبب العلم بوجود سببه یعلم ذلک کلیا علی معنی ان المعلوم بذلک العلم یکون شیئا
اذا حصل فی العقل نفس حصوله لا یمنع من صدقه علی کثیرین وذلک کما اذا علمنا ان الانسان

موجبا لها، فقد علل الباء، وحدوث عنه وكلاهما كليان لان نفس تصور ما لا يمنع
الشركة وتقييد الكلي بالكلي كلي مثل المعلوم المعلوم بسببه كلي وسواء وجد نظر لانا انما يصح ان
تواستدل لنا بالالف على الباء، اما لو استدل لنا بهذا الالف على هذا الباء، فلا وقوله وكذلك
اذا علمنا ان الالف المقترن بامور كلية يوجب الباء المقترن بامور كلية عطف على قوله لانا اذا
علمنا وانا نذكر ليعلم ان المعلوم بسببه كلي كان السبب مقيدا بشئ او غير مقيد وعلم منه اي من
ان مقيدا كلي بالكلي كلي ان الصورة الحاصلة في العقل من الجزئي الذي يكون كلية لكونها مركبة
من جهة كلية وجهة بعض كلية وتقييد الكلي بالكلي كلي وان كان المطلق كليا من اي نوع امرا واحدا
فقط وقوله يجب تغير العلم عند تغير المعلوم اي اذا تعلق علم بمعلوم ثم تغير ذلك المعلوم عما كان هو
عليه بنوع من انواع التغير لابد وان يتغير العلم الذي يتعلق به ثانيا عما كان متعلقا به اولا
لان العلم بالشئ لابد ان يكون مطابقا له واذا كان كذلك فلو لم يتغير العلم عند تغير المعلوم
لزم ان يكون العلم الواحد مطابقا للامرين مختلفين وبطلانه مما لا يخفى واليه اشار بقوله
لكونه مطابقا للمعلوم واستلزام مطابقة العلم الواحد للامرين مختلفين واذا تقرر ذلك فنقول
قال المحقق في شرح الملخص المعدات اما ان تكون طبايع كلية او اشخاصا جزئية فان كان الاول
امتنع تغيرها عما هي عليه فان الانسانية يستحيل ان لا تكون انسانية واذا
كان كذلك امتنع تغير العلم بالطبايع الكلية واليه اشار بقوله والطبايع الكلية لما امتنع تغيرها
امتنع تغير العلم بها والا لزم مطابقة العلمين المختلفين لامر واحد وان كان الشئ يجاز
تغيرها عما هي عليه لان الذي في البيت جاز ان يخرج من البيت واذا جاز تغير الاشخاص

وجب ان يتغير العلم بها اذ لو بقي العلم الذي كان متعلقا بالشخص هو في البيت حين خرج عنه
لم يكن ذلك علما بل جهلا لعدم مطابقته للخارج واليه اشار بقوله دون الجزئيات فانه
يجوز تغير العلم بها بجواز تغيرها وفي الحواشي التعبير فيما مضى تغير العلم بالكلي دون الجزئي نظر
اقول يحتمل ان يكون النظر هو انه لا فرق بينهما اذ كما ان الانسانية يستحيل ان لا تكون انسانية
فكذلك يستحيل ان لا يكون زيد في البيت مثلا فكما ان العلم الذي يتعلق بها كذلك خروج زيد عن البيت لا يكون الا خروجه عنه فلا تغير
العلم الذي تعلق به ايضا وهو غير وارد لان المراد ان العلم بالاحكام على الطبايع الكلية
كالحكم على البسيطة الانسانية بانها قابلة للعلم الكتابة لا يتغير لعدم تغير تلك الاحكام بخلاف العلم
بالاحكام على الاشخاص الجزئية فانه لما كان يتغير تلك الاحكام فلا جرم يتغير العلم بها فانه
لما لم يكن الشخص في ايام البيت بل قد يكون وقد لا يكون فلا جرم تارة يكون العلم بكونه
في البيت وتارة بكونه خارجا عن البيت فيتغير العلم والعلوم النظرية اللازمة على الضرورة
اي عن المقدمات التي يستلزم النتيجة ضرورة لا يصير ضروريا على ما ظن بعضهم من لزوم كون
نتايج الاول باسرها ضرورية سيما اذا كان القياس من مقدمات ضرورية فان اللازم عن
الضروري لزوما ضروريا ضروري لان الضرورة كيفية اللزوم اي كيفية لزوم النتيجة لا كيفية اللازم
اي النتيجة وما فرغ من المباحث المتعلقة بالعلم شرع في العالم واقتصر من مباحثه على بحث
واحد هو قوله وكل مجرد يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها واستدل عليه بقوله لانه يمكن
ان يعقل في بعض الاوقات وحده وكل ما يمكن ان يعقل في ذلك البعض وحده يمكن ان يعقل
مع غيره وفي الحواشي التعبير فيه نظر فان السواد يمكن ان يعقل ولا يمكن ان يعقل مع البياض

وفيه نظر لان المعقل يحكم بتغاير ما بينهما والحاكم على الشيئين يجب ان يحصل الحكم عليهما
اعلم الا ان يمنع ذلك وفيه ما فيه وكل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان تقارنه صور
المعقولات في العقل بناء على ان تعقل الاشياء يستدعي حصول صورها بعينها في العقل
وكل ما يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج
لان ملكة العلم لا توقف على حصول الامور المجردة في العاقل لان حصولها في نفس العاقل يتوقف
صحة المقارنة على حصولها بوجود وفيه لو توقف صحة الشيء على وجوده لتساوا سواء فكل
موجود يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن ان يوجد فهو واجب الحصول له
والا لما بقي ما بقي لكان فوات وجوده عن الحق الذي افعل موجود فاعل بعد ما وجد لتبدل
الفيض من المبدأ الاول فكان لم يخلق بالمادة فلم يكن بوجوده ما هي المقدرات باسرها
معدومة اما الاولى فلانا لازم ان كل موجود يصح ان يعقل فان الواجب لذاته موجود يصح
ان يعقل ويمكن ان يجاب عنه بان الشيخ بين في الهيات الشفاء والخط ان الشيء حال الاشارات
ان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولوازمها فاذا فرض موجود خال عن المادة ولوازمها
فلا مانع لامن ان يصير معقولا فان ممكن ان يكون معقولا وليس المدعى الا ذلك واما كون ذات
الباري بحيث يمتنع ان تكون معقولة للبشر فلا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسها وفيه نظر
واما الثانية فلانا لازم ان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره فانه لما تبين امتناع تعقل بعض
الموجودات الغير الواجب فقد يمتنع تعقله مع غيره والباقي ظاهر ويرد عليه امتناع تعقله
مع غيره لا يقال هذا غير موجه لانه قال كل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره والواجب

فكان حالا يمكن تعقله عندكم فلم يصح ان تقولوا انه يعقل ولا يعقل مع غيره حتى ينتقض
علينا ما قلنا لانا نقتصر على منع تلك المقدمة ونطلب البرهان عليها فانها ليست بديهية
على ما لا يخفى بقي هاهنا بحث وهو انا نختار ان كل ما يمكن ان يعقل يصح ان يعقل مع غيره
ونمنع قولكم بهذا بيانه انا نختار لو فرض امكان تعقل المجرد مع كل غير فهو ممنوع لانه
لا يمكن ان يعقل مع الواجب لامتناع تعقله فانتقض قضيتكم وبالجواب عنه ان تعقل كل
موجود ممتنع ان ينفك عن صحة الحكم عليه بالوجود مطلقا وبالجملة يجوز اختلاف الامور العامة
ولذلك حكم بعضهم بان التصور لا يتوقف عن تصديق ما والحكم بشيء على شيء يقتضي تغايرهما
في الذهن فاذن لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ان يصح ان يعقل مع غيره وهذا الجواب
ذكره المولى المحقق في شرحه للاشارات وفيه بحث لانه ان اراد ان تعقل كل موجود لا ينفك
عن صحة الحكم عليه بالوجود فمسلم لكن لانا لا نسلم ان ما لا يصح ان ينفك عن الشيء في نفس الامر
فهو في العقل ايضا كذلك لجواز ان يدل دليل وان اراد انه لا ينفك عن صحة الحكم عليه بذلك
في العقل فهو عين النزاع مسلما ولكن المفيد المقصود انه لا شيء يصح ان يعقل وحده الا
ويصح ان يعقل مع كل غير ليلزم من ذلك مع ما ينضم اليه ان كل مجرد يجب ان يكون عاقلا
للمعقولات كلها وهو غير لازم عاد كلامنا واما الثالثة فلانا لازم ان كل ما يمكن ان يعقل مع
غيره يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل على ما قال ولا يلزم من امكان تعقل المجرد
مع غيره اي من امكان ان يكون حالا مع غيره في العقل امكان ان يحل فيه صور المعقولات
في العقل حتى يلزم امكان ان تقارنه صور المعقولات في العقل وحقيقته ان المقارنة
جنس تحته ثلثة انواع مقارنة الحال للمحل ومقارنة المحل للحال ومقارنة احد الحالين للآخر

ولا يلزم من صحة الحكم على شئ بشئ واحد صحة الحكم بسائر الانواع عليه فان العرض و
الصوت يصح ان تقارن الجوهر والمادة مقارنة الحال للمحل من غير عكس وباقي الجواهر بالعكس
واذا تحقق ذلك فنقول ان الاول نمنع كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان تقارنه
صور المعقولات في العقل ان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان تحل فيه صور المعقولات
في العقل ممنوع لان معنى الملزوم الامكان ان يكون حالا مع غيره في العقل ومن البين
انه لا يلزم التالي وان الاولى به ان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يكون صور
المعقولات معه حالة في العقل فهو مسلم لكن لا نسلم ان صحة الشئ عن وجوده ممنوع لان
اللازم هو توقف وجود نوع على وجود نوع آخر ولا استحالة فيه واما الرابعة فلانا لا نسلم
ان كل ما يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه صور المعقولات بتبع
الخارج على ما قال ولا يلزم من امكان مقارنة صور المعقولات في العقل امكان مقارنتها
في الخارج فان الاولى عيان عن حلولها فيه حال كونها في العقل والثانية عن حلولها فيه
حال كونها في الخارج ولا يلزم المحذور من الاولى الثانية وانما يلزم ان لو لزم من صحة
الحكم على ماهية عند كونها في الذهن صحة ذلك الحكم عند كونها في الخارج وذلك ممنوع
فان الانسان الذهني يصدق عليه انه حال في المحل ممتنع الازالة وكلية للانسان الخارجي
وذلك يستحيل على الانسان الخارجي وكذلك يصدق على الانسان الخارجي انه قائم بذاته
محسوس بالارادة محسوس بالجوارح الخامسة وشئ من هذه الاحكام لا يصدق على الانسان
الذهني والجواب عنه ان اعتبار حصول الانسان مثلا في الذهن من حيث هو ماهية

الانسان من غير اعتبار حصوله في الذهن من حيث هو موصوف ذهنية وسوطه فان الاول هو
تعقل الانسان والثاني هو الصورة المعقولة للانسان وهي محتاجة الى التعقل لغير مثل الاول
والتعقل اذا حكم على الانسان بالاعتبار الاول وجب ان يطابق الخارج والا ارتفع الوثوق
عن احكام العقل واذا حكم بالاعتبار الثاني لم يجب ان يطابق الخارج لانه لم يحكم على الانسان
الخارجي بل حكم على الذهني وحده وبهذا لم يحكم بصحة مقارنة الجوهر لغيره من حيث
هو موصوف ذهنية بل هو من حيث هو ماهية فيجب ان يكون مطابقا للخارج واما الامثلة التي
ذكرتموها فانما لم يجب مطابقتها للخارج لكونها محكوما عليها من حيث هو موصوف ذهنية وهذا
هو التحقيق كذا قاله المولى المحقق في شرحه للاشارات وفيه بحث لانه لو كان الحكم بصحة
مقارنة الجوهر لغيره من حيث ماهيته لكانت المقدمات الممهدة اولا مستدركة لا دخل لها
في الاستدلال اذ يكفي ان يقال كل جوهر يصح ان يحكم العقل عليه من حيث ماهيته بصحة
مقارنة الغير اياه فيجب ان يطابق الخارج على ان قوله كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن
ان تقارنه صور المعقولات في العقل صحيح فان الحكم ليس على الامر الخارجي باعتبار حصوله
في العقل بل على الذهني وحده فان المعقول الذهني يمكن ان تقارنه صور المعقولات
في العقل ليس الا الصور الذهنية لا محالة واما الخامسة فلانا لا نسلم ان كل ما يمكن الوجود
واجب الحصول له قوله والا يلزم توقفه على استعداد المادة قلنا لانسلم ذلك لم لا يجوز ان
يفيض عليه من واهب الفيض تلك الاشياء التي بالقوة من غير مادة لا بد لها من دليل والاشارة
بقوله وما ذكروه لبيان المقدمة الاخيرة ايضا ممنوع قال بعض الناظرين في هذا الكتاب وهذا

هذا انما يتوجه على تعليل الصحة المقارنة
من حيث الماهية اما اذا كان تعليلها للامكان
الذهني فلا

بالاستقراء وجوده لا يكون عاما بل اكثريا فلا
يفيد وجوب ما ادعاه من ان كل ما يمكن فهو
ان لم يكن ممكنا مادة فصورة

سنح لا مستدل وهو في مثل هذا المقام الخاطر غير مرضي لانه يجري مجرى الكلام لان صحة
هذه الشرطية حاصلة في الامور العامة وما يدل على ان كل امكان موجود ابتداء كالعقول
المفارقة وما شابهها بحيث ما يمكن ان المستفيض لذلك لا يكون الا ذاته فلا يكون ممكنا ما هو وما
بحقيقته ذات الشيء وليصفه ما هو يكون لامحالة واجبا دامت الذات بها فيه فاذن قد انحلت
الاعتراضات الاعتراضا واحدا وهو انه لم يلزم من صحة النوع من المقارنة صحة نوع آخر
منها وفيه نظر اما اولا فلان قوله ان المستفيض لكل ما يكون للوجود لا يكون الا ذاته لا بدليل
قائم ليس ببين الا في المبدأ الاول واما ثانيا فلانا لا نسلم انه قد انحلت الاعتراضات الا واحدا
بل هي اعتراضات واحد ثم قال ويمكن الجواب عنه بان حصول نوع من المقارنة كاف في
الدلالة على صحة المقارنة مطلقا من حيث المبدئية المشتركة وهي كافية في تقرير الحجة لان العقل اذا
حكم بصحة مقارنة الوجود لغيره في الجملة من حيث ما يمكن ان يكون في الخارج ايضا كذلك لما
لا فرق صحة مقارنة الوجود لغيره في الخارج الا بمقارنة ما يمكن ذلك الغير للوجود مقارنة الحال للمحل
وفيه نظر لانه لما كان حكم العقل بصحة مقارنة الوجود لغيره مقارنة المحل الحال من حيث ما يمكن
كافيا في تتميم الدليل فلا حاجة الى التعرض لنوع آخر من المقارنة وارتكاب تكلف الاستدلال
من احدى المقارنتين على الاخرى ولا فرق من العلم والعالم في بقية الكيفيات النفسانية
فقال العدل حق اي شائع اي مبدأ لافعال محكمة اما الحق فقد مر فمعناه انه مبدأ
مبدأ لافعال محكمة فحسب ان يكون ذو العدل بحيث ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
ونسبتها اي نسبة العدل الى الضدين على السوية لانه اذا انضم اليها ارادة احد الضدين حصل

ذلك الضد وان انضم اليها ارادة الآخر حصل ذلك الآخر فهو لو اريد بالعدل مجموع الامور
الذي يترتب عليه الاثر فلا يكون نسبتها الى الضدين على السوية اذ لا يحصل بها الا احد الضدين
والخلق ملكة يصدر بها عن النفس فعل من غير تقديم فكر فان كثيرا من الناس يفكرون في
كل حركة وسكون بل في الطبيعي من غير ان يتفكروا في مرة مرة واصول الفضايل الخلقية ثلثة
الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها العدالة ولكل واحد من هذه الثلثة طرفان ساقطان ووسطان
والشجاعة عبارة عن الخلق الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين التهور والجبن والعفة
عن الخلق الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين الخمود والجمود والحكمة عن الخلق الذي يصدر عنه
الافعال المتوسطة بين الجربزة والبلاهة واذا كانت الاطراف رذايل لما فيها من الافراط
والتفريط والاوساط فضايل كملوا فيها ولهذا قيل خير الامور اوساطها واذا عرفت هذه العدالة
فالمقابل لها شيء واحد وهو الجور والكلام المستفيض فيها مذكور في كتب الاخلاق والذة
ادراك الملايم اي ادراك ذات ما ملايم وهو المؤثر عنه المدرك سواء كان مؤثرا في نفس الامر
اولا لادراك صورة تاديه لان اللذة لا تتم بحصول ما يلذ بل ان تتم حصول
ذاته ولا يكون ذلك الا بل يحتاج الى ادراكه من حيث هو مؤثر على ما قال من حيث هو ملايم
لان الشيء قد يكون مؤثرا من جهة دون جهة واما اللذة فانه يختص بالجهة التي هو منها مؤثر فيه
وقس الالم عليه حيث قال والالم ادراك المنافي من حيث هو منافٍ لا يقال كل عاقل يعلم
بالحس يدرك كل واحد من هذين الامرين من غير ان يعلم بالضرورة ويميز بين كل واحد منهما وبين الآخر
بالضرورة وكل ما هذا شانه لا يحتاج الى التعريف لان ما ذكر من ان التعريف انما يحتاج اليه على

المستفيض

ان المحوس قد تحتاج ما يسنه الكيف الى التقويت كما ذكرنا قبل او الصحة حالة او ملكة يصدر عنها
الافعال من الموضوع لها سليمة متوقد حالة او ملكة كالبنس فان المرض وغيره من الكيفيات النفسانية
ايضا كذلك ولذلك يميز ما عن غيرها بتوقيت يصدر عنها الافعال كالهدب والعفص والاحماض
والحلو من الموضوع لها وهو البدن سليمة اى على ما ينبغي فان الصحة هي السبب لان يصدر كل
فعل عن عضو الذي هو موضوعه سليما وكما ان التي تحلها الروح في ذلك العضو
سبب لنفس الفعل فالصحة سبب لسلامة ولذلك يصدر مع عدمها ما وقا لسلامته والا لامتنع
صدور الافعال مع عدمها وكذلك المرض سبب لضد الفعل عند من يجعله كيفية وجودية
كما نص على قال والمرض حالة او ملكة يصدر عنها الافعال من الموضوع لها غير سليمة
واما من يجعل عدمها الصحة فيقول بانه عدم ملكة او حالة يصدر عنها الافعال من الموضوع
لها سليمة وهو انه لا يكون الافعال هو سليمة لا ان الصدور منه ضرورة فلا يرد عليه ما قيل
من ان ضد الفعل امر وجودي والامر العدمي لا يكون سببا للامر الوجودي على ان اعدام
الملكات ليست اعداما صرفة ولذا تستدعي محالا ثابتة وجودية كما للملكات واذا كان
كذلك جاز ان تستدعي ضد الفعل وهنا شكوك الاول ان الحد اما تعريف والحد للتحقق
وهما هنا فيان وقد يرد بانه ان كان الكيفي امرا بسيطا لم يجز ذكر الاخر وان كان امرا
لا بسيطا فقط لان ما لا يتعقل لا يوجد اصلا فضلا عن ان تكون حسنة وان كان امرا
بسيطا في نفس الامر لكن يشك في انه ايها هو لم يكن تعريف اصلا الثاني انه لما قدم
الحال في تعريف الصحة على الملكة مع ان الملكة فيها اشرف من الحال فان الصحة الراسخة

اشرف من غير الراسخة ولهذا قد حدها الشيخ عليه في القانون الثالث ان حالة يصدر عنها
بسهولة ان الصحة وحالة من الموضوع بانه المبدأ وبينهما تفاوت الرابع ان تعريف
الصحة بالسلامة تعريف الشيء بنفسه لتراد فهما الخامس ان صدور الافعال اعم من كونه بواسطة
او بغيرها فدخل السبب البدني الصحي في الحد الساديس ان المرض غير داخل تحت اي الملكة
لانه اما سوء المزاج وسواء يحصل بازدياد الكيفيات الاربع او انتقاصها عما ينبغي بحيث لا يبقى
الافعال صحة سليمة وهنا امران الكيفية الغريبة وصيرورة البدن متصفا بها وليس شيء
منها داخلا تحتها اما الاولى فلانها من الكيفيات المحسوسة واما الثانية فلانها من حالة
ان ينفعل واما سوء التركيب سواء تعدادا وعددا او وضع او شكل يخل بالافعال
والاولان داخلان تحت الكم لا الكيف والثالث متولد بواسطة والشكل وان كان
داخلا تحت الكيف لكنه قسيم الحال والملكة واما تفرق الاتصال وسوء مزاجها لاتصال عاما يمكن
ان يتصل والعدم لا يندرج تحت متولد فضلا عن دخوله تحت الحال والملكة فان لم يدخل
شيء من انواع المرض تحتها امتحال دخوله تحتها لان دخول الشيء تحت غيره مستلزم لدخول جميع
ما تحته او تحت الصحة اما مزاج ملايم او اتصال ملايم او تركيب ملايم وشيء منها لا يدخل
تحتها بالطريق الذي مر فلا يدخل الصحة تحتها السابع ان الصحة اما ان تكون عبارة عن اجتماع
العناصر وسوء متولد للمضاف او عن اكمل درجات بعضها بالبعض وسوء متولد
ان ينفعل او عن الكيفية الحاوية التي هي المزاج او من الكيفية اتابعة للمزاج كما لهم على التحقيق
لكون من الكيفيات الملموسة لا الثمانية فلم يبق الا ان تكون عبارة عن التوسط على الصور

اعني الصور النوعيه وهو لا يجوز جعل المرض ضدا لها اجيب عن الاول بان ذلك
ليس حكما بالترديد بل ترديد في الحكم والجنس هو المقدار المشترك بينهما وهو معنى احدهما
وسوقه غير مشكوك فيه واما وجب تفسير الصحة بالمعنى العام المنقسم اليهما لانه لو فسره باحدهما
لما انعكس على الاخر وعن الثاني بان الحال متقدم على الملكة بالطبع لان الوصف يكون زائلا
حالا ثم يصير ملكة فقدره بالوضع ليكون الوضع مبدأ وديعة ويجوز ان يكون للشيء مبدآن
كذلك ثم بحث هذه العبارة الغير حكيمة وبان العرق الحساسة لا يصدر عنها افعالها
الا شركة من موضوعاتها فتوله لا يصدر عنها الافعال عن الموضوع لها مسلم ان الصحة
علة لصيرورة البدن مصدرا للفعل السليم كما ان النار علة لكون الماء مسخنا والقوى
المتحركة علة لكون الحيوان محركا من الفعل الاختياري فلم يعن بصدر عنها اي يصدر
لاجلها وبسببها عن موضوعاتها وهو دقيق واجبة الرعاية وعن الرابع بان السلامة
تساوي الصحة بالمعنى الاعم لا بالمعنى المصطلح عليه عند الاطباء وعلى هذا لا يتم اخذ
السليم الاعم في تحديد الصحة المصطلحة وعن الخامس بان المصدر بالحقيقة هو الذي
يصدر عنه الشيء بلا واسطة واما الذي يصدر عنه بواسطة فلا يكون هو المصدر بالحقيقة بل
الواسطة وعن السادس بان المرض ليس نقيض سوء المزاج والتركيب بل توقف الاتصال بل
ما يتبع ذلك على ما صرح به الشيخ في الكلام على الامراض المفردة ثلثة اجناس جنس
يتبع سوء المزاج وجنس يتبع سوء التركيب وجنس يتبع توقف الاتصال والتابع غير المتبوع
فانه لا يلزم من خروج المتبوع عن الحال والملكة خروج التابع عنها لا على التطويل كما

على وفق الطبع وعن الثالث
بان الصحة مبدأ فاعلي للموضوع

بهذا المختصر على بهذا النحو فلنعرض عنه وعن السابع بان الحصر ممنوع في قولك الصحة
اما ان تكون عبارة عن كذا الخ بجواز ان تكون كيفية نفسانية يتبع المزاج كالعلم و
الجدل والشهوة والقوة تسلما الحصر لكنا لم لا يجوز ان تكون الصحة هي المزاج قولك
لان المزاج من الكيفية الملموسة قلنا لا مشاحة بين كون الشيء من الكيفيات الملموسة
والنفسانية بجواز دخول شيء واحد تحت جنسين مختلفين باعتبارين كالحركة فانها
من البصرة والملموسة وبهذا خرج جواب المعرض السادس وهو الآتي عن نظر سيأتي لكن
لم لا يجوز ان تكون الصحة عين القوى قوله لانه لم يجز جعل المرض ضدا لها قلنا مسلم
فانه ليس ضدا للصحة بل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة على ما صرح به الشيخ في الفن
الفصل الثالث من المقالة الاولى من الفن الثاني من منطق الشفاء حيث قال المرض
من حيث هو مرض يقابل الصحة اعني من حيث هو مزيل ادام فاضل وقد اجمل الشيخ
نفسه التقابل بينهما تقابل التضاد في الفصل الثاني من التعليم الاول من الفن الثاني من
كتاب القانون حيث قال والمرض هو هيئة في بدن الانسان مضادة لهذه اعني الصحة
وكذا في الفصل الثاني من المقالة الاولى بعد المذكور من الشفاء حيث قال والمتضادان
اما ان لا يتعري الموضوع منهما عن احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ايضا مثال الاولين
الصحة والمرض فانه لا يخلو الموضوع عنهما البتة وقد ذكر هذا المعنى ايضا فيما سبق في بحث التقابل
فبين كلاميه تناف قلنا بينهما تقابل التضاد بحسب الشهرة وتقابل العدم والملكة
بحسب التحقيق فان الشيخ ذكر الصحة والمرض والزوجية والفردية في المتضادين بحسب المشهور

بعضها المستلزمات تحت بعض ويجب
وهم امور كثيرة حتى على عدم
تداخلها

في الفصل الثاني من المقالة الرابعة من الكون ثم في اواخر الفصل الثالث منها قال
واما التحقيق في هذه الامور يعني الصحة والمرض والعلم والجهل والحياة والموت و
الشجاعة والجبن والعفة والفجور فسيأتيك في موضع يحصل ومع ذلك ينبغي لنا
ان نشير قليلا الى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في التضاد واما العدم والملكة
المشهور فلا نترك للمتعلم متحيرا وقال بعضا بحسب التحقيق ثم قال والخير والشر في اكثر
الاشياء ايضا وان بالجملة تضاد العدم والملكة فان الشر عدم كمال ما من شأنه
ان يكون للشيء اذا لم يكن والكون والفلة والجهل وما اشبه ذلك كلها اعدام والمرض
ايضا من حيث هو مرض بالجملة عدم لستاص من حيث هو مزلج او الم واذا
تحقيق ان المقابل بينها تقابل العدم والملكة خلافا لبعض في الموضوع متوسط لانها ما
المعينة وان لبعضها محمولة بحسب وموضوع وايضا في وقت دون وقت فيكون نسبة
العدم والملكة الى ذلك الشيء واكمال نسبة المتقيضين الى الموضوع كلا واذ لا واسطة
بين المتقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة والامر الذي لا محل له متوسط ولا واسطة
بينهما كما ذهب اليه البعض لانه اذا امر من وقت بعينه فلا يخلو من ان يكون صدور
جميع الافعال الحيوانية والنفسانية والطبيعية عن الموضوع الواحد بعينه كعضو واحد
او اعضاء معينة فرضت سليما ام لا والاول هو الصحة والثاني هو المرض فاذن
لا واسطة بينهما فان الشرائط التي ينبغي ان تراعى في حال ما له وسط وما ليس له وسط
على ما ذكر الشيخ ان تعرض الموضوع والجهة والاعتبار واحدا بعينه في زمان واحد

بعينه فاذا فرض كذلك وجاز ان يخلو عن الامرين كان هناك واسطة كما قال
في السواد الصرف والبياض الصرف فان بينهما وسايط الوان قد يخلو الموضوع
من كليهما الى الوسايط وربما خلا الى العدم بان يصير مشفا فيكون الواسطة
بحسب الظرف مطلقا من غير اثبات واسطة حاصلة من الظرف وان لم يخز
فلا واسطة هناك كما قال في الصحة والمرض فانه اذا فرض عضو واحد او اعضاء معينة
حتى الجميع في زمان واحد لم يجز ان يخلو عن الامرين جميعا لانه اما ان يصدر عنه جميع الافعال
سليمة او لا يصدر عنه جميع الافعال سليمة بل يصدر عنه جميعها غير سليمة او بعضها فقط
غير سليمة ومن ذهب الى الواسطة بينهما كما ليموس وشيعته فقد شرط في الصحة كون صدور
الافعال كلها من كل عضو في كل وقت سليمة لنخرج عنه صحة من يصح شيئا ويمرض شيئا
وكم ومن هذا استعاد وقرب لزوال المخرج صحة الافعال وامثاله وان قيدين لانها
ليست في الغاية ولا ثابتة قوية وكذا في المرض فالخلاف في ان بين الصحة والمرض واسطة
ام لا خلاف لفظي بين الشيخ وجالينوس منشأه اختلاف تفسيري الصحة والمرض
عندهما ومعنى بينه وبين من ظن ان بينهما واسطة في نفس الامر منشأه نسيان
الشرائط التي ينبغي ان تراعى في حال ما له وسط وما ليس له وسط كذا ينبغي ان يفهم
هذا الموضع واما عدم الواسطة بينهما على التفسيرين الاولين وهما المعول عليهما فمحل نظر
لانه اذا فرض ان فرد واحد واعتبر فيه عضو واحد او اعضاء معينة في زمان واحد
فربما يخلو عنهما اذ لا يجب ان يكون صدور جميع الافعال على مقتضى الجمع الموجب بالكسر واللام

في ذلك الوقت عن ذلك العضو او الاعضاء سليما او صدوره الجميع غير سليم فجائز ان
يصدر بعض الافعال كالنفس به مثلا سليما دون البعض الاخر كما لطبيعة فانه واجب
اوقت ان يحد المرض بانه فعال او ملكة لا يصدر عنه الافعال من الموضوع له سليمة
اذ للواسطة بينهما حد فاعرفه فانه دقيق واما الفرح والحزن والحقد واضدادها كالغضب
والفزع والهم والغم والخجل فغنية عن التعريف لكونها وجدانية الا انك ينبغي ان
تعلم ان السبب المعد للفرح كون الروح الحيواني المتولد في القلب على افضل احواله
في الكم والكيف اما في الكم فهو ان يكون الروح كثير المقدار وكثرة المقدار يعتبر
بالامرين احدهما ان زيادة الجوهر في الكم توجب زيادة الحق الثاني انه اذا كان
كثيرا بقي قسط وافر منه في المبدأ وقسط وافر للانبساط الذي يكون عند الفرح
لان القليل يخل به الطبيعة ويمسكه عند المبدأ فلا ينبسط واما في الكيف فان يكون
معتدلا في اللطافة والغلظ وشديد الصفاء ومن هذا ظهر ان المعد للغم اما قلة
الروح كما في الناقهين والمهزولين بالامراض فلا ينبسط واما غلظه كما
للسوداويين واما بسبب الفاعل فالاصل فيه تخيل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة
ويندرج فيهما الاحساس بالمحسوسات الملائمة والتمكن من تحصيل المراد والاستيلاء
على الغير وعلى الخروج عن المعلوم وتذكر اللذات ومن هذا يعلم السبب الفاعل للغم ويتبع
الفرح امران احدهما قوى القوى الطبيعية ويتبعه امور ثلثة احدها اعتدال مزاج القلب
وثانيها حفظ من استيلاء التحلل عليه وثالثها كثرة تولد بدل ما يتحلل عنه وثانيها

تحلل

تخلخل الروح ويتبعه امران احدهما الاستعداد للحركة والانبساط للطف القوام والثاني
انجذاب المادة الغذائية اليه بحركة بالانبساط الى التغذي، ومن شان كل حركة
بعد الصحة ان تستتبع ما وراءها للتلازم صنائع الاجسام وامتناع الخلاء، والغم يتبعه
وصفان متقابلان للوصفين التابعين للفرح احدهما ضعف القوى الطبيعية والآخر
تكاثف الروح للبرد الحادث عند انطفاء الحرارة الغريزية لشدة الانبساط والانتشار
من الروح ويتبع ذلك اضدادها ذكرنا والغضب يحصل حركة الروح الى خارج دفعة
والفزع يحصل حركة الروح الى داخل دفعة ايضا والحزن والهم نفساني يعرض
لشدة المحبوب وفوات المطلوب يندفع معه الروح الى داخل تدريجا والهم يندفع
معه الروح الى جهتين في وقت واحد فانه يوجد معه غضب وحزن وكذلك الخجل
فانه ينقبض به الروح اولا الى الباطن ثم يحمر بيان صاحبه انه ليس فيما يخجل
منه كثير ضرر فينبسط ثانيا ويثور الى الخارج فيحمر اللون وما ذكرنا من احوال الروح
المتعلقة بهذه الامور فانما عرف من طريق التجربة والحدس والحقد يعتبر في متعلقه
غضب ثابت والالم يتصور صورة المؤذي في الخيال فلا يساعد النفس الى الانتقام
وان لا يكون الانتقام في غاية السهولة والامكان كما حاصل في الخيال فلا يشتد
الشوق الى تحصيله ولذلك لا يبقى الحقد مع الصفاء وان لا يكون في غاية الصعوبة
بل يكون في محل الطمع والامكان كما متعذر عند الخيال فلا شتاق اليه ولذلك لا يبقى
مع اليأس النوع الرابع الكيفيات المختصة بالكميات وهي اما في المنفصل كالزوجية

والمستديرا وفي المتصل كالاستقامة والاستدارة وخط المستقيم قصر خط يحيل من نقطتين اذا اخذ وصل بين نقطتين بخط فاقصر ذلك الخط هو خط المستقيم وهذا اي الحكم بالمساواة او بالمفاوتة بينهما متوقف على التطبيق في الذهن او في الخارج كما في المتجانسين واستدعاءه اما ذوال الاستقامة عن المستقيم وطريان الانحناء عليه او بالعكس في المستدير وصاحبه لان لان الاستقامة والانحناء ليسا من العوارض الزائلة للخط بل هما فصلان او ما هو بمنزلة الفصول ولذلك كلم بان المستدير نوع مخالف للمستقيم والذي يدل على انهما فصلان او ما هو بمنزلة الفصول استحالة بقاء ذات الخط للمستقيم عند زوال الاستقامة عنها وكذا ذات الخط المستدير عند زوال وصف الاستدارة عنها لانه لا معنى لخط المستقيم الا انه نهاية السطح المستوي فاذا وجد الخط المستدير بواسطة استدارة السطح لانه مالم يتغير وضع السطح لم يتغير وضع الخط بطلت تلك النهاية الاولى اعني التي كانت نهاية السطح المستوي واذا بطلت تلك النهاية بطلت ذات الخط الذي كان مستقيما وكذلك لا معنى لخط المستدير الا تلك النهاية المخصوصة واذا بطلت تلك النهاية بطلت ذات الخط الذي كان مستديرا فالاول ان يقال ان خط المستقيم هو الذي لو فرض وسطه اذا وقع في امتداد شعاع البصر او الذي ينطبق بقوة ان يصنا على بعض على جميع اوضاع انطباق التغاير من البعض على البعض والتاويل ان تقول ان الطرف هو النقطة لما لم يكن ذا جرم فكيف يكون ساترا وايضا التاويل ان يقع توقف المساواة والمفاوتة على التطبيق

الذي بين المتجانسين بل على مطلق التطبيق ايضا لانا نعلم ان التطبيق ليس يمنة المساواة والمفاوتة ولا واخلاقي بينهما ولهذا قد يتساوى المقداران مع امتناع التطبيق بينهما كخطين متساويين يحيطان بمحل معلوم عليهما نقطا دايرتين متساويتين على التبادل هكذا

اذ لتساوي زاويتي الخطين اعني	زاويتي ا ح د ه ه
على التقابل بالتطبيق وكون الزاويه	ابا قه من التقابل اعني

د ه زاويه التقويسين ومع الاولى اعني ا ح د القائمة يلزم تساوي الزاويتين الخطين والقائمة المستقيمة الخطين مع امتناع التطبيق بينهما سلمنا توقفها على مطلق التطبيق لكن لانم استدعاء زوال الاستقامة عن المستقيم وطريان الانحناء عليه لانه يمكن بدونه وذلك بان يحرك محيط دايرة على خط مستقيم بحيث يزاد عليه الى ان يعود الى مبدا ما فيكون المبدا والمنتهى من الخط المستقيم نقطتين ومن المستدير نقطة واحدة ويكون ذلك الخط المستقيم مساويا لمحيط المستدير اذ لا يوجد بين المبدا والمنتهى من المستقيم نقطة الا وقد تماس بها نقطة من المستدير لكن بهذا التطبيق لا يحدث شيا قبليا لا يكون قارا لذات ولا وضعه كما في المتجانسين ولا نضر لانه شرط لتطبيق المتجانسين لا بمطلق التطبيق سلمنا انه شرط ايضا لكن لانم كون الانحناء والاستقامة فصلين او ما هو بمنزلة الفصول بل هما من العوارض المفارقة واذا كان كذلك لم لا يمكن زوال الاستقامة عن المستقيم وطريان الانحناء عليه وعلى هذا يمكن تطبيق المستقيم على المستدير والحكم عليهما بالمساواة والمفاوتة

وما ذكر لبيان ذلك مردود لانا لانم استحالة بقاء ذات الخط المستقيم عند زوال وصف
الاستقامة وكذا ذات الخط المستدير عند زوال وصف الاستدارة وذلك لان نهاية
السطح ليست هي الخط من حيث هو خط بل نهاية السطح المستوي هي الخط بوصف الاستقامة
ونهاية السطح المستدير هي الخط بوصف الاستدارة فاذا بطلت نهاية السطح المستوي
بواسطة استدارة السطح لزم بطلان الخط بوصف الاستقامة ولا يلزم من بطلان
وصف الاستقامة بطلان ذات الخط لجواز ان لا يكون بطلان وصف الاستقامة
وكذا الكلام في بطلان نهاية السطح المستدير هذا اذا سلمنا ان نهايات المقطوع
هي الخطوط المستقيمة ونهايات السطوح المستديرة هي الخطوط المستديرة واما
اذا منعنا ذلك وقلنا الخطوط نهايات لانفس النهايات كان المنع اظهر
والكلام في هذه المسئلة طويل فلنقتصر على ما اوردناه فاذا ابتنا احد طرفيه
اي احد طرفي الخط المستقيم واوردناه حتى عاد الى وضعه الاول حدثت الدايرة واذا
ابتنا الخط المستقيم المذكور ابتداء المنتهي الى المحيط في احد جانبي المسمى بالخط واوردناه
الدايرة الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت اكرة اما اذا اخذنا وترا اقل من نصف
الدايرة وابتنا وترا آخر الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الشكل البيضي واذا اخذنا
وترا اعظم من نصف الدايرة وعلمنا بما العمل المذكور حدث الشكل العدسي واذا
ابتنا سطحا متوازي الاضلاع وهو ما يكون كل ضلعين متقابلين منه بحيث لو اخرجا
الى غير النهاية لم يتلاقيا على احد اضلاعه واوردناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت

الاسطوانة المستديرة واذا ابتنا احد الضلعين المحيطين بالقايمة من المثلث
القايم الزاوية واوردناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط المستدير القايم
وسواء يكون سهمه عمودا على قاعدته واما ان لم يكن المثلث قايم الزاوية فلم يكن
المحفوظ الحادث قايما بل مايلا والشكل المحيط به حدثا لمايرة او حدود كالمثلث
والمربع واذا احد هو الطرف وهو على هذا التعريف من متولدات الكم والكلام في الكيفيات
المختصة بالكميات والصواب هو انه هيئة شي يحيط به نهاية واحدة او اكثر من جهة
احاطتها به والزاوية الى البسيطة ويقال لها المسطحة ايضا تحدث من اتصال
احد الخطين بالاخر لا على الاستقامة اي لا يكون اتصالها على وجه يصير ان خطا واحدا
وهو منقوض بالنقطة الحادثة من اتصال الخطين الا ان يكون المراد بالحادث
الكيفيات التي تحدث شيئا فانه لا ينتقض به وليست هي بكم على ما ذهب اليه بعضهم لانها قد
تبطل عند الازدياد فان القايمة اذا صغرت مرة واحدة بطلت ولا شي من الكم
كذلك وفيه نظر لانا لا نم ان الزاوية لو كانت كالكم سبطل بالتصغير وان كانت
لا تبطل لو لم يكن مقدارا مشروطا بخروج احد الخطين عن الآخر واتصالها لا على
الاستقامة وهو ممنوع ولا يتوهم كونها من الكم المتصل لها المساواة والمساواة لا حوال
ان يكون ذلك بالعرض لا بالذات وان كان كذلك لا يكون كما بالذات بل بالعرض والنزاع
فيه والذين ذهبوا الى انها من الكيفيات احتجوا عليه بان قالوا الزاوية تقبل المشابهة
واللامشابهة وليس تقبلها لما يكسب محلها لان محلها الكم وهو غير قابل للمشابهة واللامشابهة

فذلك لتعول العين بالعرض بل بالذات فهما وقع من الكيف وهو ايضا ضعيف لانه
لايلزم من عدم قبول محلها اياها بالذات ان يكون قبوله لها بالذات بجواز ان يكون
قبولها لها بالعرض لان محلها لاقبلها بل لان ما يحل فيه قبلها بالذات وقد يكون
قبولها بالعرض وذهب بعضهم الى انها من المضاف مستدلا عليه بقولنا قليل اثنا
تماس الخطين والتماس من المضاف وقال الشيخ وهو ساقط لان كل واحد من قولنا قليل
سعودي وكبرى ولاشئ من التماس بوصف بذلك وفي هذا الموضع كلام طويل لايحتمله هذا
المختصر والمضاف يقال بالاشتراك على نفس الاضافة كالابوة والبنوة وهو الحقيقي
وعلى المركب منها اي من الاضافة ومن موصوفها وهو المضاف المشهوري كالاب
والابن وعلى الموصوف وحده وهو خارج عن الوضع ولذلك استغنى المصنف عن ذكره اي المضاف
قسمان احدهما التكافؤ في الوجود بالقوة او بالفعل في الذهن او في الخارج فان
الابن لازمه للاب في القوة والفعل في العقل والخارج لاتصال المتقدم بالزمان
موصول بالقياس الى المتأخر فلابد وان يكون بينهما اضافة بالفعل مع انهما لايوجدان معا
لان الشيخ اجاب عن السؤال بان اضافة المتقدم والمتأخر انما يوجدان في الاذهان
فقط لافي الاعيان وهما حاصلان في الزمن وذلك بان يحصل الزمن الزمانين معا
فيحكم على احدهما بالتقدم وعلى الاخر بالتأخر وهو لايرد النقض اذ هذا النوع من الاضافة
انما يوجد في العقل والمضافان موجودان فيه وثانيتهما وجوب الانعكاس على ما قال ووجوب
الانعكاس والمراد بالانعكاس ان يحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان

للبنوة وبالعكس

مضافا اليه فانه كما يقال الاب اب للابن فكذلك يقال الابن ابن الاب اما اذا لم يكن
من حيث هو مضاف اليه لم يجب الانعكاس كما انك لو قلت الاب اب الانسان لم ينعكس
الى قولك الانسان ابن الاب واعلم ان الاضافة لما لم يكن لها وجود مستقل
بنفسه بل وجودها ان يكون امرا الاجتماعيا كان تخصصها بهذا الحرف وذلك بهم
من وجهين احدهما ان يوضع الحرف والاضافة معا وذلك هو المشهور لا المتواطئ فيه
جزء من مدلول كلي كالاب فانه جوهر مع نفسه لحقته الابوة والاخوان يوجد الاضافة
ستوفيا بها الحرف الخاص في العقل وهذا من تحصيل الاضافة اذا عرفت هذا فمقول
الاضافة اذا كانت محصلة في احد الطرفين كانت في الطرف الاخر ايضا كذلك واذا كانت
مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف الاخر كذلك فالصفت المطلق بازاء المضاف المطلق
والصفت المعين بازاء المضاف المعين اي اذا اخذ مضافا عدديا على الاطلاق كان
ذلك بازاء المضاف العددي على الاطلاق فاذا حصل المضاف المطلق حتى صار هذا الصفت
صار الجانب الاخر هو الصفت المحصل المعين لانه اذا تحصل الشئ الذي هو الصفت
تحصل الشئ الذي هو المضاف فاذن قد ظهر ان اسماء المضافين عرفت بالتحصيل عرف الاخر
ايضا به كذلك واذا كان تحصلنا تحصيلا للاضافة منهما اما اذا كان تحصيلا لموضوع الاضافة
لايلزم من تحصله تحصل المضاف المقابل فان الراسية اضافة عارضة لعصوبا بالقياس
الى ذي الراس فاذا حصلنا ذلك العصو حتى صار هذا الراس لايلزم منه تحصل الشخص الذي
له ذلك الراس والذي يلزم من العلم به ذلك العصو الذي هو الراس العلم بالشخص المعين الذي له ذلك الراس
فاعرفه اذ المضاف عرف بالتحصيل عرف الاخر وهو به ولان المضاف معان عالمك لايلزم
من العلم بذلك العصو العلم بذلك الشخص الذي له ذلك الراس

والیه اشار بقوله وسمای الاضافة ان کانت محمولة او مطلقة من احد الطرفین کانت
فی الطرف الاخر ایضا کذلک فالنصف المطلق بازاء النصف المطلق والمعین بازاء
المعین وتحصیل موضوعها لا یقتضی تحصیلها فان الراسیة اضافة عارضة لبعض بالقیاس
الی ذی الراس فاذا فصلنا ذلک البعض حتی صار هذا الراس لم یلزم من العلم بالعلم
بالشخص الذی له ذلک الراس ومن الاضافة ما هو متحقق فی الطرفین کالمساواة
ومنها ما هو مختلف الحدود والی اختلافها معنا کالنصف والضعف وغیر محدود کالزائد
والناقص والمضاف اما ان لا یحتاج فی اتصافهما بالاضافتین الی صفة حقیقیة
لاجلها صار مضافا کالیمین والیسار او لیس فی واحد منهما صفة حقیقیة لاجلها یصیر
کذلک او یحتاج ای فی اتصافهما بالاضافتین الی صفة حقیقیة کالعاشق والمعشوق فان
فی العاشق حقیقة او اکیدة موجبة الاضافة ای لاجلها صار عاشقا وفی المعشوق حقیقة مبدئیة
لاجلها صار معشوقا او یحتاج احدهما الیها دون الاخر کالعالم والمعلوم فان فی العالم صفة
حقیقیة وهی العلم لاجلها صار مضافا الی المعلوم ولیس فی المعلوم صفة حقیقیة لاجلها صار معلوما
للعالم وسمای الاضافة تحوض للمقولات تارة بالجوهر فکالاب والابن وللکم کالعظیم
والصغیر فی المتصل والقلیل والکثیر فی المنفصل والکیف کالاحمر والابرد وللمضاف
کالاقرب والابعد وللاین کالاعلی والاسفل وللمتی کالاقدم والاحدث وللوضع کالقاعد
ایضا بانحناء وللملک کالاعزی والاکسی وللفعل کالاقطع والاصرم وللانفعال کالقاعد
تبردا وتسخنا وکل ذلک ظاهر فمن هنا الشروع والمتقدم علی غیره اما بالزمان کتقدم الاب

علی الابن وهذا التقدم ای الذی لا یجتمع معه متاخره مع متاخره فی حالة واحدة اما بالطبع
فی ابقراء الزمان او لا یتقدم بعضها علی بعض بالزمان والا لکان للزمان زمان وبالعرض
فی الاشیاء الزمانیة او بالطبع کتقدم الواحد علی الاثنین وهو الذی یمتنع وجود المتاخر
بدونه ولا یمتنع وجوده بدون المتاخر فانه یمتنع وجود الاثنین بدون الواحد دون العکس
او بالعلیة وربما یقال له المتقدم بالذات ایضا کالمتقدم بالوجوب بوجوده الشیء علی کتقدم
ضوء الشمس علی ضوئها استنارتها والمعنی المشترک بینهما وهو امتناع وجود المتاخر (المتقدم)
وهو المتقدم بالذات علی ما یلمع من الاشارات وربما قال المعنی المشترک بین تقدم ذات
شیء علی ذات لغیر فان العدد یجب تقدمها علی المعلول بذاتها سواء کانت تامة وهی المتقدمة
بالذات او غیر تامة وهی المتقدمة بالطبع تقدم حقیقی وهو لیس بحقیقی بل الاطلاق لفظ المتقدم
علیه بالنوع من المجاز فان المتقدم بالزمان لیس المتقدم بل لاجزاء الزمان المفروضة فانا
اذا قلنا ان ابقراط اقدم من جالینوس معناه ان زمان ابقراط اقدم من زمان جالینوس
فالتقدم الحقیقی بین الزمانین وهو بالطبع لا بین الشخصین اللهم الا ان یکون للمتقدم منهما
مدخل فی وجود المتاخر وهو یرجع الی المتقدم بالطبع وکذا فی المتقدم بالشرف او صاحب
التعظیم وربما تقدم فی السروج فی الاسود او فی منصب الجلوس فیرجع الی المتقدم الزمانی او
الرتبی الراجع الی الزمانی ایضا فانه اذا قیل بغداد قبل البصرة فهو بالنسبة الی القاصد
المقدر ولا معنی لهذا التقدم الا ان زمان وصوله الی بغداد قبل زمان وصوله الی البصرة
واما القاصد المصعد فبالعکس ولیس احدهما قبل الاخر دائما ولا بحسب جهة ومکانه

بل يجب الزمان على الوجه المذكور ومنه يعلم ان المتقدم ليس متوقفا على الحركة بالتواطؤ ولا بالتشكيك بل بالحقيقة والمجاز كما بينا هذا ما قيل وفيه بحث لان ما قيل في تعريف التقدم بالطبع لا ينطبق على الجزء الزمان فانه لا يمتنع وجود الجزء المتأخر من الزمان بدون المتقدم بل لا يصح وجوده الا بعد انتفاء المتقدم وقيل هذا التقدم خارج عن الاقسام الخمسة وقيل لو كان المراد بالتقدم الزماني ان يكون المتقدم قبل المتأخر قبلية لا تجامع مع المتأخر في حالة واحدة وهذا اعم من ان يكونا زمانيين او غير زمانيين او احدهما زمانيا والآخر غير زماني او بالرتبة وسواء كان احدهما منسوبا الى مبدأ محدود او اقرب من الآخر والتقدم المكاني كتقدم الامام على المأموم صدق منه والامام انما كان متقدما على المأموم اذا ابتدأ من المحراب اذ لو ابتدأ من الباب كان المأموم متقدما على الامام ومنه يظهر جواز اجتماع التقدم والتأخر في شيء واحد باعتبارين وذلك كتقدم العلة على المعلول بالعلية والذات وتأخرها عنه بالرتبة الطبيعية اذا وقع الابتداء من جانب المعلول فاذا وقع الابتداء من جانب العلة ايضا كانت متقدمة بالذات والرتبة معا وبدا يتبين ان الاتصال بين هذه الاقسام مانع من الخلو دون الجمع او بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وذكر الامام في المباحث المشرقية انه لو لم يوجد دليل آخر قاطع على انحصار المتقدم والمتأخر في هذه الخمسة بل البحث لم يوصل الا الى هذه الاقسام فكفى بهذا الحاصل ان الاستقراء يدل على الانحصار واذا عرفت ان المتقدم على خمسة اقسام بالزمان والطبع والعلية والرتبة والشرف عرفت ان المتأخر ايضا كذلك وامثلة عين امثلة

المتقدم وكذلك المع خمسة اقسام اما بالزمان فظ كالعلة مع المعلول وذلك في غير الزمانيات لانها غير زمانية واما بالذات فكعلول علة واحدة وبالطبع كالمتكافئين في كم المقدار من غير ان يكون احدهما سببا لوجود الآخر كالضعف والنصف مثلا او بالرتبة كالمأمومين في صف واحد وبالشرف كالمأمومين عند عالم والجسمان لا يصح منهما المعية المكانية من جميع الوجوه لاستحالة اجتماعهما في مكان واحد والمساويان هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما تفاوت من جنسهما سواء كانا متفقين في النوع كبيتين او مختلفين كبيت وجوز وسميا ان المتفقين ايضا والمتماسان ما تلاقت ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما اي في الوضع ومعناه ان يكون الاشارة الى ذات احدهما عين الاشارة الى ذات الآخر ويكون الاشارة الى طرف احدهما عين الاشارة الى الآخر والتام وهو الذي يحصل لجميع ما من شأنه ان يكون حاصلا له وهو الكامل ايضا وربما شرطوا ان يكون وجوده وكمالات وجوده من غيره لا من غيره فان اعتبر في التام هذا القيد فلا تام في الوجود الا واجب الوجود تعالى قدسه وان لم يعتبر كانت العقول المجردة تامة فان تم غيره منه اي يكون مبدأ لكمالات غيره فهو فوق التام والمكتفي ما اعطي مادته يتمكن من تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية فانها وادته في اكتساب الكمالات بتحريك الاجرام السماوية التي تمكنت بها من تحصيل كمالاتها واحدا بعد واحد والناقص ما يحتاج في تحصيل كمالاته الى غيره وهو الذي لا يكون حاصلا له ما به يتمكن من تحصيل كماله بل يحتاج في تحصيل كمالاته الى غيره كالنفوس الانسانية ووجه الحصر ان ينال الموجود اما ان يكون حاصلا له

جميع ما تقدم او لا يكون حاصلا والاول اما ان يكون كمالا لغيره حاصلة منه وهو موقوف
التام اولا وهو التام والكامل والثاني اما ان كمون ما بالقوة من تحصيل كمالاته حاصلا
او هو المكتفي اولا وهو الناقص **المقالة الرابعة** في اثبات واجب الوجود
لذاته وصفاته وفيه نظر لانها ليست في اثبات الموجود (١) ان واجب الذات متحد ما وانما
اذ واحد فلانه لو كان اثنين لاشتركا في وجوب الوجود الذي هو نفس الحقيقة فامتاز
تميز بذلك لما امتنع تميزهما فكانا مشتركين في الحقيقة وتحال وجوب الوجود وصف سلبي
والاشتراك في الوصف السلبي لا يقتضي التركب في الحقيقة بجواز تباين الحقيقتين تمام تباينهما
واشتراكهما في وصف سلبي ولا بد من امتياز احدهما عن الآخر والا لما كانا اثنين
فان كان المميز فصلا كان كل واحد منهما مركبا من جنس وفصل وانه لاستدعاء التركيب
الامكان وفي الحواشي التجريدية نظر لانه اذا كان وجوب الوجود نفس الحقيقة اي تمامها لا يمكن
ان يكون الامتياز بالفصل الا اذا كان وجوب الوجود جزء الحقيقة لانتهاء ما قوله ليس بقابل
ان يقال لا وجه لهذا النظر لان الفصل انما يقال اذا كان وجوب الوجود نفس الحقيقة لا يمكن
ان يكون الامتياز بالفصل غير ان المعترض ذكر في بيان امتناع كون المميز فصلا انه يلزم التركيب
الذي هو وجه وصاحب الحواشي لزوم كون وجوب الوجود جزء الحقيقة الذي هو خلاف المقدر
امتناعه لهذا لا يناسب امتناعه لذلك فان الامر المحتمل قد يكون ممتنعا لامور لان الفرض
ان هو ان كان المميز فصلا غير محتاج لان الاشتراك اذا كان في نفس الحقيقة لا تتصور ان يكون
الامتياز الا بالتعين فصوابه ان يقال فلا بد من امتياز احدهما عن الآخر بالتعين والا لم يحال

وان كان

وان كان المميز تعينا كان تعين الشيء علة لابتنائه على ذلك بجواز ان يكون هو ايضا
واجبا لذاته لان الدليل قايم على امكانه وهو عروضه للحقيقة وانتفاء المعارض المفروض
وفي الحواشي التجريدية نظر لانه انما يلزم لو كان التعين شيئا ولا يمكن ان يتحال وان كان
تعينا كان الواجب في الوجود محتاجا الى تعينه الذي هو غيره على هذا التقدير فيكون ممكنا
اقول وانا لا يمكن ان نسلم ان يمنع الملازمة ويقول بل الملازم ان يكون الواجب في اثبات
غيره محتاجا الى تعينه وليس يلزم من ذلك ان يكون ممكنا فان كانت اية التعين هي الحقيقة
كان اي التعين لازما لها ان الحقيقة غايرها وجدت تلك الحقيقة وجد فلك التعين وان كانت
واحدة والمقدر انه اثنان هذا وان كانت اية التعين غيرها اي غير حقيقة تعين كان الواجب
لذاته محتاجا في تعينه الى سبب منفصل انه وفي استقامته نظر وفي الحواشي التجريدية قوله
كان الواجب لذاته محتاجا الى تعينه لتعينه على وجوده فيكون وجوده محتاجا الى سبب منفصل
فيكون ممكنا واقول تتامل ان يقول لانم ان تعينه على وجوده ودليل عليه على انه
لو كان كذلك لكان تعينه غير حقيقته فلم يصح قوله كان لعلة ان ذلك مبني على كون التعين
شيئا زايدا على الحقيقة وعند تسليم كون التعين نفس حقيقته لا حاجة في اثبات وحدانيته
الى هذا التطويل بوجوب انحصار وجوده في شخص على هذا التقدير يصدق ان الواجب لذاته
ليس بجوهر ولا عرض فلا تتحيز بالجوهر ولا عرض لاستحالة انتقاله الى غيره وكل عرض مفتقر الى غيره
وهو محله وليس بمادة ولا صورة لما بعينه اذ المادة مفتقرة في وجودها الى الصورة والصورة
في تشخصها الى المادة ولا شيء من الواجب بمفتقر الى غيره وفيه نظر لانا نقول لم لا يجوز افتقار

الواجب في تشخصه الى غيره لابد من دليل وفي الحواشي التجريد ليس صورة لافتقار في التعيين
الذي هو عين وجوده الى المادة فيلزم الامكان اقول وفيه نظر لانه وان لا افتقار الا
كان مركبا وكل مركب ممكن وانت والا لتوقف فعله على الجسم فيلزم الدور لتوقف الجسم على فعله
ولا عقلا والا لكان ممكنا وفي الحواشي التجريد بنا على انه جوهر وكل جوهر ممكن وهذا عام
والوقف قوله هذا عام اشارة الى امكان الزام الاستدراك على المصنف فانه قد والا لكان ممكنا
كما في بيان انه ليس مادة والصورة ولا جسما ولا نفسا ولا عقلا وذلك بان يقال الواجب ليس
منها والا لكان ممكنا لان كل واحد من هذه الصور جوهر وكل جوهر ممكن والا لصح ان يقال
الواجب ليس شيئا منها لان كل واحد منها جوهر والواجب ليس بجوهر وانه حي عالم بذاته لكونه مجردا
بنا على انه مجرد وكل مجرد وكذلك العلم بحضور الشيء عند العالم ويعلم الاشياء بذاته لانه
يعلم ذاته التي هي مبدأ تفاصيل الاشياء فيكون عند ذاته بسيط هو مبدأ تفاصيلها والا يتوقف
في ذاته صفة والا لكان فاعلا لها وقابلا وهو واجب من جميع جهاته اي ذاته كافية في
حصول جميع ما لها من الصفات وجودية كانت او عدمية واعلم ان الصفات للاشياء على
اربعة اقسام احدها صفات حقيقية عارية عن الاضافات كالكون الذي هو وايضا منها
صفات حقيقية بانها اضافة كالكون الذي عالما وقادرا وامثالها الاضافات المحضة كالكون الذي
قبل غيره وبعده وما يجمعها ما يرجع الى سلب محض كالكون زيد غير انه اعلم ثبات لصفة سلب
فان معناه عدم العالمية وتغاير تركيب بعض هذه الاقسام مع بعض ولما استحال ان يكون واجب الوجود
فاعلا وقابلا لما فعله فلا يكون ان يوصف بامور من قبيل القسمين الاولين واذ لا بد من وصف

واجب الوجود بالاوصاف اتضح وجوب اتصافه بما ينجب ان يكون غير موجودة الى تمام ذاته
وذلك هي الاضافية والسلبية وما يركب منها والاضافي ان ذاته تفي غير كافية في اتصاف
الاضافية والسلبية بحسبها باعتبار الغير والتخصيص بالصفات الغير الاضافية والسلبية بان يقال
ذاته كافية في حصول جميع ما لها من الصفات الحقيقية سواء كونها نفس ذاته او ما يكفي الذات
في حصوله من غير الذات البتة وهو يكون هذه المسئلة مناسبة لاصول المتكلمين القائلين بكون
صفاته تعالى زايدة على ذاته والا لتوقف ذاته من احوال على غيره وذات المعينة موقوفة على
تلك الاحوال وفي الحواشي التجريد فيه نظر لانا لا نلزم توقف ذات المعينة على كل حالة لعدم توقفها
على الاضافيات نعم نلزم ان على الذات المعينة على بعض الحالات فيه لا توقف على حالة
كانت غير اضافية او اضافية وان حمل على المجموع المركب منها فهي كما توقف على غير الاضافية توقف
على الاضافية ايضا ضرورة توقف المجموع على جزء كان جزء اضافيا ام لا فكون توقفه على الغير
لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فكون ممكنا لذاته هذا اخذا بحال ما نظر
توقفه ما تقدم في التعيين وسواء يقال ان على بالذات المعينة ما هو معروض لتلك الاحوال فلا نلزم
توقفها على شيء من الاحوال وان عنى بها المجموع الحاصل من الذات والاحوال فلا نلزم استحالة توقفها
على الغير وسواء الواجب بسيط والا لكان مركبا فكان ممكنا افتقار كل مركب موجود في وجوده
الى اجزائه التي هي غيره واذا كان بسيطا لا يصدر عنه الا الواحد الذي هو المعلول عاوضت
ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان الواحد الذي هو الصادر الاول هو العقل والمعقول تكثره
كان الاجسام اي الاجسام العالية ليس بعضها علة لبعض والا لكان الاعلى علة للادنى والعكس

والواجب ان يخصص بالصفات
الغير الاضافية الخ

ان الاجسام العالية لتاخر عنها والاول باطل والا لتاخر وجوب وجود المحوى عن وجوب وجود الخلاء لتاخر وجود المعلول عن وجوب علته ووجوبها مع وجوب وجود الحاوى امكان عدم عدم المحوى ومع امكان عدم المحوى امكان الخلاء اى امكان وجود الخلاء مع وجوب وجود الحاوى امكان وجود الخلاء فالخلاء ممكن والا لكان ممكنا مع وجوب وجود الحاوى لكنه ممتنع لذاته هف فاذن الحاوى ليس علة للمحوى وفى الحواشى الطيبية هذه معيته ذاتية تخالف معية الحاوى والمعلول الذى هو علة المحوى فانها معية مصاحبة والمع بالذات مع التاخر يجب ان يكون مما يجوز الخلاف المع بالاتفاق مع المتقدم فانه لا يجب تقدمه فحينئذ يلزم امكان الخلاء على التقدير الاول دون الثانى اقول قرر الامام هذا الدليل بانه لو كان الحاوى علة للمحوى لكان متقدما عليه لوجوب تقدم العلة على المعلول والتالى باطل اذ لو كان الحاوى متقدما على المحوى الذى هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء فيلزم الخلاء مع الحاوى هف ثم ذكر ان الشيخ وهم فى الخط السكوس من الاشارات ان الفلك الحاوى الذى هو مع المعلول المتقدم على الفلك المحوى غير متقدم على الفلك المحوى فخرج منه ان مع المعلول بالذات لا يجب ان يكون قبول ومع المعد يجب ان يكون بعد والفرق مشكل واجاب عنه الفاضل المحقق بان المعية تطلق على المتلازمين اللذين متعلق احدهما لا خر اما من حيث التصور او من حيث الوجود كالجسمية والمتكلمية فى الوجود وكوجود الملاء ونفى الخلاء على تقدير كون نفى الخلاء امرا مغايرا للملاء فى التصور وقد تطلق على المتصاحبين بالاتفاق كمعلولين اتفق انهما صدرا عن علة واحدة بحيث يمتنع انفكاكهما او اعتبارين فيها ولا يكون لاحدهما بالاخر

تعلق غير ذلك كالتعلق المذكورين والاشكال ان وقوع اسم المع فى الموضعين ليس بمعنى واحد فلعل الفرق من تلك المباينة المعتبرة وفى الحواشى اشارة الى هذا والخفى انه غير مناسب للتعبير المذكور فى الكتاب اذ هو غير متعلق بشئ من متعلقاته والصواب ان يقال معية عدم المحوى ووجود الخلاء معية ذاتية تخالف معية الحاوى والمعلول الذى هو علة المحوى فلذلك يلزم من كون امكان عدم المحوى مع وجوب الحاوى كون امكان وجود الخلاء معه ولا يلزم من تقدم وجوب وجود المعلول على وجوب وجود المحوى تقدم وجوب وجود الحاوى على وجوب وجود المحوى فان ذلك مناسبة والحق ان مع المتقدم بالذات على الشئ لا يجب تقدمه بل يجب عدم تقدمه عليه بالذات لامتناع اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد بالذات بخلاف مع المتاخر بالذات عن الشئ فانه يجوز تاخره عن ذلك الشئ بالذات لا انه يجب لجواز صدور معلولين عن علة واحدة يجب اعتبارين فيها فاعلم ذلك والثانى ان كون المحوى علة للحاوى ايضا بناء على ان الصغير لا يكون علة للكبير بناء على ان العلة يجب ان يكون اشرف من المعلول وهى مقدمة خطابية فلكل جسم اى من الاجسام العالية مبدا مستقل فيه نظرا لان اللازم ان يكون له مبدا اما انه علة فغير لازم لجواز ان يصدر عن العقل الاول نفس فلك ومن ذلك النفس نفس وفلك اخر ولو قيل فعل النفس موقوف على الجسم فمنع ذلك وتطلب علة الدليل واعلم ان ما كان للحاويات نفس محركة على الدوام على السلك والحركة لا تطلب لانها حركة نقل بل لانها وسيلة الى غرض فلا يكون تحريكها الا ارادى لامر غير معقول لان التحريك الارادى لا بد وان يكون لشئ يطلبه المحرك

وفى نظر لان الحركة فى ذاتها الى الغرض فى وسيلة

ويحصل حصولا على الاحصول وكل مطلوب مختار فهو محبوب ودوام الحركة يدل على حفظ
الطلب الدال على حفظ المحبة والمحبة المفروضة من العشق فتحريك الافلاك هو لاجل معشوق
ومختار وذلك المعشوق اما ذات او صفة وعلى التقديرين فاما ان ينال بالمشاهدة
ايضا او ينال والاول وهو كون المعشوق ذاتا ينال باطل لان ذلك النيل لا يمكن
ان يكون الا دفعة فاذا نيلت الذات وقفت الحركة وكذا الثاني وهو كون المعشوق
صفة تنال فلانه لا يتصور النيل الى ذاتها الا اذا انتقلت من محالها الى ذات
العاشق الطالب لها بالحركة وهو محال لامتناع انتقال الاعراض واذا لم تنتقل بقيت
بل حصل بالمثل فاذن نيلت بما يماثل شبهها هو الذي ينال وكذا الثالث وهو كون المعشوق
ذاتا لا تنال بنى ولا شبهها والرابع وهو كونه صفة بعد الحياة والامكان المتحرك
بالارادة نحو كرة دائمة طالبا للحال ابدا والعقل السليم لا يتصور ذلك في المريد
بالارادة كليا متصورا بها جوهرا مجردا عن الغواشي المادية فاذن الحق هو ان ينال المتحرك
السماوي شبيه معشوقه وهو لا يمكن ان يكون دفعة والا لوجب انقطاع الحركة عند نيله
بل لا دفعة وح اما ان يكون المشبه به واجب الوجود او جرما فلكيا او نفسا فلكية
او عقلا والاقسام باطلة ما عدا العقل اما الاول فلان واجب الوجود واحد من
كل وجه والمطلب متى كان واحدا كان الطلب لامحالة واحدا فيلزم تشابه الكل
في مندوح الحركة فلا تكون حركة البعض المجهة والبعض الى خلافها والثاني فلانه
لو تشبه الجرم الفلكي بجرم لغير فلكي يلزم ان تكون وكات الافلاك كلها متفقة الجهة

والثالث فلانه بعيد فان النفس الفلكي التي للفلك لو تشبهت بنفس لغير فلكية
لوجب توافقهما في الجهات والاقطاب فاذن المشبه به هو العقل وذلك التشبه هو
تحصيل كمال واحد او كمالات كثيرة تتسانده ولكن لا بالتمام والا لكان متى حصل
او حصلت انتفت الحركة بل لا يمكن حصولها الا بتحصيل لواحق على التعاقب ولا يجوز
ان يكون المشبه به عقلا واحدا والا لزم التشابه المذكور بل عقولا متعددة وهو الحق
لا يقال لم لا يجوز ان المشبه به اذا لم يكن واجب الوجود يلزم ان يكون احد الامور الكثيرة المذكورة
بجواز ان يكون الحركة لاجل الساعات لان الحدس يحكم بان عالم الكون والفساد اقصر
بالنسبة الى اجرامها السرمدية من ان يحرك لاجله فانه قد بين ان ليس لجرم بالنسبة الى الاجرام
الفلكية قدر يعتد به بل والارض واحد من الافلاك الحاوية فضلا عن مجموعها وهو خمس بالنسبة
الى تلك الاجرام السماوية الآمنة من الفساد ولانه يلزم استكمال العالي بالسافل
لما بين ان كل من فعل لغرض فهو ناقص الذات ومستكمل به ولا يستكمل العالي بالسافل
والى ما ذكرنا مفصلا اشار مجملا بقوله ولان حركات الافلاك ارادية ظاهر فمن ان فلك
الحركات الارادية ان كانت لارادة امر جزئي فذلك لامر اجزئي ان كان ما يمكن حصوله
لوجب استطاعتها عند حصوله وان كان مما لا يمكن حصوله فاستحال استمرار ذلك الطلب
او يمكن حصول العلم باستتباع حصوله فلا يبقى الطلب ويعود الانقطاع المحوج الى تغير نظر
فمن لارادة امر كلي فظاهر بما استحال ان يكون ذاتا موجودة قائمة بنفسها لاستتباع
حصولها لغيرها والا لكانت قائمة بذلك الغير لا بنفسها هف بل التشبه بامر موجود

فی تحصیل الکمال وفیه نظر لان الحصر فیها ممنوع والمتشبه به فی جمیع الافلاک لیس ذاتا
واحدة والا لتشابهت ای الافلاک فی الحرکات وفی الجهة ولیس کذلک وفیه نظر
لجواز ان یکون الطریق الیها مختلفا فلم یلزم التشابه والیه الاشارة فی الحواشی التجریدیه
لتعدد ممنوع والسند ظاهر بل ذوات متعددة فی الوجود وعقول متعددة وفی الحواشی
التجریدیه فیه نظر لامکان ان یکون کل فلک ساعی متشبها بالفلک الذی فوقه والفلک الاقصی
متشبها بالمبدأ الاول تعالی وتقدس کما ذهب الیه بعض الانس لان للاولویة کذلک
تشبه الفلک الساعی الفلک المتشبه به فی الجهة والسرعة والبطؤ ولیس الامر کذلک الا
فی القلیل ومن حرکات السیارات سوی مثل القمر فان حرکاتها متساویة تقریبا کذلک الروح
فی جهة الحرکة وبطؤها واقطابها ومناطقها کما بین فی علم الهیئة بل یجوز ان تکون
تلک الذوات نفوسا الا ان نرید بالامر المجرد المتشبه به غیر النفس فانه بعد تسلیم
المقدمات لا یلزم ما ذکر اقول لا مدخل للارادة فی لزوم کون المجرد المتشبه به غیر النفس
فی الواقع فان الدلیل اذا دل کون المتشبه به ذاتا مجردة غایة ما فی بیان کون تلک الذات
لیست نفوسا حتی یلزم من ذلک ان یکون عقلا وبیانه ما سلف آنفا واعلم انه قد ثبت
ان واجب الوجود لذاته واحد لا کثرة فیه اصلا وان الصادر عنه یجب ان یکون واحدا
وذلک لواحد یجب ان یکون صادرا منه لو کان الصادر عن الصادر الاول الصادر
عن ذلک لواحد واحدا ولم یجز لزم ان لا یوجد شیآن لیس احدهما فی سلسلة الترتیب
علة للآخر اما علی الولاء او بتوسط العدد من العلل وذلک بط لانا نعلم قطعا بوجود ذات

لا تعلق بعضها ببعض وقد عرفت ان الواحد انما یلزم عنه کثرة من جهات مختلفة
فاذن الصادر الاول یکون مشتملا علی الکثرة علی ما قال والعقل الصادر من المبدأ
الاول یلزمه الامکان لذاته والوجود من غیره الذی هو المبدأ الاول او لماهیته جوهریة
قایمة بنفسها فیصدر منه ای من الصادر الاول باعتبار ما هو من الاعتبارات هیولی الفلک
الاقصی انه یرید بذلک الاعتبار الامکان وذلک لان الحکماء ذکروا ان العقل الثانی
انما یصدر منه باعتبار وجوده المستفاد من الواجب لذاته والفلک الاقصی باعتبار
امکانه الحاصل له من ذاته وذکروا فی بیان ذلک ان الوجود اشرف من الامکان
ومن الواجب ان یجعل الاشرف علة للاشرف فلذلک جعلنا الوجود علة للعقل الثانی
والامکان علة للفلک الاقصی وبواسطتها ای بواسطة هیولاه الصورة الفلکیة
وفی الحواشی التجریدیه ان اراد الصورة الجسمیة بتوسط کونها لیست معلولة للهیولی وان اراد
النوعیة فلا یرد لانها النفس الفلکیة وهی معلولة للاعتبار الثالث علی ما ذکر اولا وفیه نظر
لان الصورة النوعیة المنطبعة فی المادة والصادر بالاعتبار الثالث علی النفس المجردة
واین احدهما عن الآخر فان تعلیل النفس الفلکیة التی هی معلولة للاعتبار الثالث علی النحو
الحکمائیة علی رای المشائین للامور المجردة فانهم ما اثبتوا للافلاک نفوسا مجردة بل انما اثبتها
الشیخ علی ما یلوح من الاشارات فتدبر فانهم کثیرا ما یتبعون الشیخ ثم ان
الخص ما جعل الهیولی علة للصورة بل الصادر الاول باعتبار الهیولی الصادر عنه باحد
الاعتبارات فان التقابل لا دخل له فی حصول المقبول او لولاه لما حصل فان تعلیل امکان

ویعلم هذا التعلیل ان جعلوا الهیولی علة للامکان او الاستعداد او الاقتضاء او الاستلزام او الاحتیاج او الافتقار او الجواب او موضوعا او محلا او مبدأ او ما یشبه ذلک

الصادر بالاعتبار الثالث هو النفس المجردة فلابد من اعتبار آخر صدر بواسطة
الصور النوعية المنطبعة فيها لان الصور النوعية انما تصدر عن النفس المجردة فانها
مبدأ عندهم ما يصدر عنه بالاعتبار الاخير اى الوجود على اطلاقه عقل بالاعتبار
الثالث اى العلمية النفس الفلكية ولقائل ان يقول اللازم حاذ كم اشتمال واحد
من السلسلة على الكثرة اما وجوب كون ذلك الواحد هو الصادر الاول فغير لازم على
ان ماهو فلك الكواكب اثابتة او افلاكها من الافلاك او الكواكب يدل على انه
يمتنع ان يكون صدورها عن عقل هو ثالث العقول او رابعها اذ لا يحصل فيه
من الكثيات ما يفى بهذه الكثرة والحق ان هذه الاعتبارات فى العقل الاول
انما جعلت مثالا واغوذجا وتمهيدا لكيفية صدور الكثرة عن الواحد لا على وجه
انه لا يمكن ان يكون ما هو فى نفس الامر على خلاف ذلك وصدر عن العقل الثانى على
هذا الوجه عقل وسيولى فلكية ونفس الى ان ينتهى الى عقل الفعال الذى هو مدبر عالمنا
هذا فيصدر منه هيولى العالم العنصرى وصورها وقد اورد فيه نظر لانا نحدث عن الصور
النوعية لعناصر ويعوض للهيولى بواسطة الحركات الجزئية استعدادات مختلفة وتصير
بواسطتها انواع الكائنات واعترض عليه الامام بان الكثرة الحاصلة فى المعلول الاول
اما ان تكون كثرة فى المقومات اولا بل فى الامور الخارجية فان كان الاول فمعلوم
عن الواجب لذاته اكثر من واحد وان كان الثانى فمثل هذه الكثرة اما ان تصلح لان تكون
مبدأ للكثرة او لا فان صلحت فذلك ثابت للواجب لذاته ايضا اذا اخذ مع السلوب

والاضافات الكثيرة وان لم تصلح فكيف يمكن ان يصدر عن المعلول الاول بسببها
معلولات كثيرة واجيب عنه بان الاضافات والسلوب التى يمكن اعتبارها فى الواجب
لا يجوز ان يوجب صدور الكثرة عنه فان هذه انما تعقل بعد ثبوت الغير فلو جعل مبدأ
للثبوت ذلك الغير لكان دورا وفيه نظر لانه لا يلزم من مجامعة امكان الخلاء مع وجوب
وجود الحاوى ان يكون الخلاء ممكنا معه فان امكان الشئ جاز ان يكون مجامعا لشئ آخر
مع ان وجوده معه يكون محالا الا ترى ان امكان وجود كل حادث فى الازل مع ان حاصل مع
وجوده فيه محال والجواب عنه امكان وجود الخلاء اذا كان مجامعا لوجوب وجود الحاوى
كان المجامع لوجوده ايضا متساوى النسبة الى وجود الخلاء وعدمه الى الابد فلو لم يكن وجوده معه ممكنا
بل ممتنعا كان المجامع معه امتناع وجود الخلاء وامتناع وجود الخلاء يستلزم لذاته تساوى
نسبة وجوده وعدمه الى الابد فكان المجامع لوجوب وجود الحاوى لذاته متساوى النسبتين
لان مجامعة الملزوم مع شئ يلزمه مجامعة لازمه معه وكان المجامع لذاته متساويهما هف
واما المستند فمدفوع ايضا لان الامكان نسبة فمتى وصلها بدوام المنسبتين فلو كان
امكان وجود الحادث حاصلا فى الازل لكان وجوده ايضا حاصلا فيه فيستلزم الحادث
ازليا وانه محال لا يقال لانه لزم من اجتماع التساوى واللذات تساوى مع وجوب وجود الحاوى
وانما يكون كذلك لو كان معية التساوى لوجوب وجود الخلاء امرا واقعا لان المقدر وقوعها
اذ الكلام على تقدير كون الحاوى علة للحوى وهذا التقدير يستلزم معية وجوب وجود الحاوى
للامكان وجود الخلاء فلم يكن واقعة يلزم امتناع التقدير لانا نقول لازمه فى الحواشى التطبيه

الفرق بين ما ذكرتم من المثال وبين ما نحن فيه وهو ان ما نحن فيه وهو الخلاء ممتنع لذاته
فيستحيل ان يجامع امكانه مع امر واقع بخلاف وجود الحادث في الازل فانه ممتنع
لغيره فلذلك جامع امكانه الازلي وفيه نظر لان الوجوب الذي يجامع امكان وجود
الخلاء هو الوجوب المتقدم على وجوب وجود المحل وهو ليس امرا واقعا لان تحققه
على تقدير عليه الخلاء وهي ممتنعة وايضا الفرق انما يصح ويتم بعد تسليم المجامعة في المثال
على ما لا يخفى وهو ممنوع المجامعة في الاول اللهم الا ان يقال مراده ان ما ذكرتم من المنع
مدفوع او كيف ما كان المكلف لزوم مجامعة امكان الخلاء مع وجوب وجود المحل
لاستحالة مجامعة امكان الممتنع لذاته مع امر واقع ولا يتأتى كلام منع استحالته بناء
على ما ذكرتم من المثال لوجود الفرق بينهما لان ما يجامع امكانه الازلي فيما ذكرتم من
المثال ليس امرا ممتنعا لذاته بل لغيره فانه ح يستقيم ولا يخفى عليك ضعف بنية
المقدمات المذكورة ونحن قد ذكرنا ذلك في المواضع اللائقة بها ولنذكر الطرق التي
سلكها المليون في اثبات مبدأ العالم وصفاته الطريق الاول قولهم العالم
حادث فلا محدث وفي الحواشي القطبية اي مسبوق بالعدم لا بالغير والا لكان السؤال
ان التأثير في حال الحدوث ضائعا او كل ممكن مسبوق بالغير وكان الاولى الاقتصار
عليه لان مطلوبه يحصل به اما المقدمة الثانية فظاهرة واما المقدمة الاولى فلوجهين الاول
قولهم لانه ممكن لتركبه وكل ممكن فله موثر وسيظهر وكل ما له موثر فهو محدث لان التأثير
اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم او حالة الحدوث والاول باطل على ما قال اي التأثير

فيه لا يجوز ان يكون في حالة الوجود لامتناع تحصيل الحاصل وفي الحواشي القطبية ان ان
بتحصيل الحاصل ايجاد شيء في الزمان الثاني وكان حاصلا في الزمان الاول فلا يلزم بحالة
وان اراد ايجاد شيء في الزمان الثاني حاصل فيه فلا نم انه كذلك وفيه نظر اقول وذلك
لان التأثير اذا كان حالة الوجود لكان اللازم قطعا ايجاد شيء في زمان هو موجود في
ذلك الزمان وهو المعنى بتحصيل الحاصل واستحالته بينة واذا ثبت ان التأثير لا يجوز
ان يكون حالة الوجود فاما ان يكون حالة العدم او الحدوث وعلى التقديرين يلزم الحدوث
واذا كان الامر كذلك فلا حاجة الى ابطال التأثير حالة العدم على ما قال ولا حالة العدم
لامتناع الجمع بين الوجود والعدم فهو حالة الحدوث فاذن العالم حادث وهو المطلوب
والوجه الثاني قولهم ولان الاجسام لو كانت ازلية لكانت اما متحركة او ساكنة قالوا لان
الجسم لا بد وان يكون حاصلا في حيز ضرورة استحالة وجوده بدون الحصول في حيز واما
ان يستمر في ذلك الحيز اكثر من زمان واحد او لا يستمر فان استمر لزم الامر الثاني وان لم يستمر
لزم الامر الاول وفي الحواشي القطبية منع الحصر بان الجسم حال الحدوث لا متحرك ولا ساكن
فكذا في الازل واجيب بانا نتكلم في الجسم الباقي ومنع الحصر ايضا بان الحركة والسكون
ايضا انما يكونان في المكان والمكان ثم وامنع بما فيه نظر واجيب بمثله واقول انا
ما نظرت بما امنع وجوده ثم ولا عابه اجيب عنه وانما نمنع ان يقال انه لما استحال وجود
الجسم بدون الحيز فاذا كان الجسم ازليا كان في الازل في حيز ضرورة فكان في مكان
اذ المكان والحيز واحد فنقول ان كان واحدا لم يسلم الكلام

وان لم يكن واحدا فلانا نعلم ان الحركة والسكون لا يكونان الا في مكان بل لا يكونان الا في الحيز
والاول بط اذ لو كان الجسم متحركا في الازل لكانت الحركة ازلية وانها لان الحركة
مستغنية المسبوقية بالغير لان ماهيتها الحصول في الحيز بعد ان كان في حيز آخر ان كانت
آنية والا ازلية منافيها اي منافي المسبوقية بالغير وهذا ظاهر وكذا الثاني لانها لو كانت
ساكنة ازلية في الازل لاستغنت الحركة عليها لان السكون لا يتوقف على شرط حادث والا
لكان حادثا اذ التوقف على الحادث اولى بان يكون حادثا والمفروض خلافه واذا لم يتوقف
على شرط حادث كان جائزا ما يتوقف عليه وجوده حاصلا في الازل فيمتنع زواله لوجوب
وجوده بعلته وفي الحواشي التجريدية صنيع ومستند بعيد لكن فيمتنع الحركة والمنافي اي المنافي
الحركة عليها بط لان الاجسام محصورة عند الفلاسفة وفي الحواشي التجريدية في هذا المقيد نظر
اقول النظر اذ التخصيص مشروط بان عند غير الفلاسفة اعني المتكلمين غير محصور في الفلكيات
والعنصريات مكان المصلي فائدته بذلك لكون نفي المنافي لازما فلا يحتاج الى اقامة
برهان على صحة قوله والحركة جائزة على كل واحدة منهما اذا كان كذلك لكانت الحركة عندهم
جائزة على الاجسام جميعا والمانية تحتسبا فنقول كل جسم عرض فاما ان يكون مركبا او بسيطا
واما كان لا يمتنع الحركة عليه اما اذا كان مركبا فلانه يكون عرضة بط الجائز البسيط
يمتنع الحركة عليها واما اذا كان بسيطا فلان ما يصح على احد جانبيه يصح على جانبه الاخر والا لم يكن
بسيطا لاختصاص احد جانبيه بخاصة ليست بحاصلة الاخر واذا كان كذلك لا يمكن ان يصير
يمنة يسار وعلى العكس فيصح الحركة عليها الطريق الثاني قوله ولان العالم متناه فلا يمكن

تناهيا لا يعاد فيخرج المقدار وشكل بين فلا يمكن بيان امتناع انفكاك الصورة عن الهيولى
وما اي المقدار فالشكل الجسماني ليس الجسم او لا جزءا عن الهيولى والصورة ولا
لازما لاحدهما الجسمية والا لكان لكل جسم ذلك المقدار والشكل لانه اي الجسم في الجسمية وجوده
بل بسبب من خارج وما لط وفي الحواشي التجريدية قوله بل بسبب اي بسبب غير الاربعة المذكورة
ولا يلزم منه الخلف بجواز ان يكون ذلك هيولي الاجسام واقول هذا كلام عجيب فان الهيولى
لما كانت من الاربعة المذكورة فكيف تكون مغايرة لها وعلى صاحب الحواشي برد ان مجموعها اي ان
يكتب بجواز ان يكون ذلك صورا نوعية للاجسام فكتب بدلها بجواز ان يكون ذلك هيولي
الاجسام واقول على ان يقول هذا لا يغني فان يقول بتلك الصور النوعية المختلفة اي ان تكون
الجسمية او احد جزئيها او لازما لهما او سبب خارج والثلثة الاول باطلة تتعين الرابع طان يسند
اختلاف الصور في العنصريات الى اختلاف استعدادات في هيولاتها المشتركة كما يسند
في الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الميات يرد ما الكلام المذكور في الاستعدادات والقوابل
المختلفة ويبطل الثلثة ليتعين الرابع الطريق الثالث قوله ولان المؤثر في كون النقطة اينما كانت
ليس هو الطبيعة لان النقطة ان كانت بسيطة اي متشابهة الاجزاء وجب ان يكون الان في كل
شكل الكرة وفي الحواشي التجريدية اي كرة متفقة بكرات بناء على ما ذكر في الشق الثاني واقول هذا عجب
عارض فان ذكر في الشق الثاني كيف يتمشى هنا والتمام كل واحد من شقي بط النقطة الى الشق
الثاني قوله اعني مغايرة للتمام بالخلو وفي هذا الشق قوله واحدة قائمة بالنقطة البسيطة فرضا
لا غير ويمكن ان يوجه ذلك بان يقال النقطة سواء كانت متشابهة الاجزاء او مختلفتها مركبة من الجواهر

الاربعة فكان التام بكل واحد منها يطلب العنصر الذي فوقه اعني فعلها في مادته تشابه
فكان يجب ان يكون الافلاك على شكل الكرات متحدة بعضها الى بعض لكن هذا ممتنع
على ما جاء صور العناصر عند الامتزاج لاستحالة تشابه الاجزاء فيما تركب من العناصر
لكونها مختلفة الصور لان الكلام في تشابه الاجزاء المقدارية وذلك يتبين بها اذ المراد من
البسيط والمركب هنا ما يكون جزؤه المقداري مساويا للكل في الاسم والحد وما لا يكون
والبسيط بهذا المعنى قد يكون مركبا من العناصر الاربعة كالدم واللحم وقد يكون كالعناصر
انفسها لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا او لو كان مضلعا او مخروطا لاختص بعض اجزائه
بهيئة دون اخرى وذلك ترجيح من غير مرجح وفي الكرات التعطيه ممنوع بل جاز ان يكون المرجح
محل النطفة وان لم يكن اذ النطفة بسيطة لعدم كونها مشابه الاجزاء بل مركبة كانت
بسيطة اي بسيطة وكيفما ركب اعني النطفة والصواب ان يقال ليكون الضمير راجعا الى النطفة
والامر فيه سهل متشابهة الاجزاء فكان يجب ان يكون الافلاك على شكل كرات مصمتة
بعضها الى بعض لان التام بكل واحد منها يطلب قوة بسيطة والتي البسيط اذا
اثبت في المادة البسيطة تكون شكلها الكري كما مر بل بسبب من خامج وهو ظاهر لا يحتاج
لم لا يجوز نفس الافلاك او نفس الابوين لانه لو كان نفس الافلاك لزم ان يكون موثرا فيما هو مبرود
قبلها هو وهما لان نفس الانسان متاخرة عن تكون اجزاء ادمغتها والا لكان نفس الافلاك
لكانت عالمة بجميع احكام الاعضاء وما فيها وما اشتملت عليه من اللطايف والدقايق وبطلانه
ظاهر ولكان نفس الابوين لكان عند ما علم بحالة وكونه ومن البين انه ليس عند ما علم

ثم قالوا لو وجد الثلاثة واراد احدها حركة ارضية والاخر سكونه فان حصل مراد الساكن لم يلزم اجتماع
بين المتناقضين والا اي وان لم يحصل مراد واحد منهما فاما ان لا يحصل مراد شيء منهما اصلا او يحصل
مراد احدهما فقط والثاني باطل لانه لو كان لكان احدهما عاجزا اما على الثاني فظاهر واما على الاول فكذلك
لانه اذا كان كل واحد منهما عاجزا كان احدهما عاجزا لا محالة والعاجز لا يصلح للالهية
فاذن الآمر واحد وهذا الدليل يعرف بالتمانع وفي الحواشي التعطيه حله ان الذي انما يلزم
من المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من استحالة الكل استحالة الجزء الا بدليل ثم قالوا الصانع
فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم زعموا ان تاثيره في وجود العالم بالايجاب كتاثير
الشمس في الاضاءة وتاثير النار في الاحراق والتسخين والفاعل بالاختيار هو الذي يصح منه
الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة لاكتاثير الشمس مثلا في الاضاءة اذ صدور الاضاءة
من الشمس غير موقوف على ارادتها وداعيها بل هو لازم لذاتها والياس راجعوا اي هو
بحالة ان شاء فعل وان شاء ترك والصواب ان يقال وان لم يشا ترك لان الترك لا يحتاج
الى المشية بل يكفي فيه عدم المشية لان الموجب بالذات متى يجب صدور الفعل عنه واعلم ان
معنى قولنا الحكماء انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ان قدرته ليست بسبب داع يدعوه
الى الفعل حتى تكون القدرة فيه بالقوة ثم يكون خروجها الى الفعل بسبب مرجح بل انه تعالى عندهم
لم يزل قادرا بالفعل ولم يختر شيئا ولا فعله وانما فعله لذاته وخيريته ذاته لا لداع يدعوه الى
ذلك وقدرته عليه فهو من حيث هو قادر اي عالم اي عالم سبب لصدور الفعل لا سبب داع
وهو لا ينافي الاختيار على معنى انه ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل فان الفعل الصادر عنه تعالى

صادرا بارادته فيكون مدركون فعل لذاته، فهو ايضا لم يفعل وكذلك لا يلزم انه لا يشاء
لان الشرطي لا يعلق بصدق جزئيه فافهم ذلك وارد المعض من اولتهم اما دليل التكليف
دليلين الاول لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم لازما لوجوده، وموظوف الحواشي
العقليه لان العالم اسم لكل موجود سوى واجب الوجود واذا كان صدوره عنه بالايجاب يجب ان لا تتخلف
عنه لاستحالة تخلف المعلول عن العلة وهذا انما يتم بالتعرض بالدليل الثاني فيكون ازليا لان
اللازم اذا كان ازليا كان اللازم ايضا كذلك لاستحالة تخلف اللازم عن الملزوم واللازم بط
لما ذكرنا والدليل الثاني قوله ولانه لو كان موجبا بالذات للزم من دوامه دوام معلوله لكونه تاما
بالفاعل ويمكن ان يقال هذا انما يتم بالتعرض بالدليل الاول بل هو اولى من القول بان الاول
انما يتم بالتعرض بالثاني على ما لا يخفى ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع
الآثار الصادرة عنه فلا يكون في العالم تغير وحدوث اصلا وقد ظهر ثم قالوا والفاعل
بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشيء والقصد الى ايجاد الشيء يوجب تصوره وانه قبل فاعل
بالاختيار لما ظهر فيكون عالما بوجوده بالقصد والاختيار والموجد لجميع الاشياء هو فاعل عالم
بالاشياء واما ما ذهب اليه المعتزلة من ان الله تعالى عالم بالاشياء بمعنى انه يعلم
واما العلم بكل الاشياء فممنوع بمعنى ان يقصد ايجاد شيء ولا يقصد ايجاده وذلك الشيء
فلا يلزم عليه وكذا في الغير ثم قالوا ووجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للباري تعالى
في كونها غير متغيرة ولا حادثة في التغير فيلزم تعليل هذا الوصف بجملة اعني الواجب
والعقول والنفوس وانه يجوز وان كان وصفا لاستحالة ان تكون نفس واحدة او واحد من
الاشياء او احد العقل
على معنى واحد

والكل ممنوع اما الطريق الاول من الطرق الثلثة المذكورة في اثبات الواجب تم فلخصت
الوجهين المذكورين لبيان المقدمة الاولى اما الاول فلقوله لانا لا نسلم ان اثر حالة الوجود
تحصيل الحاصل وانما يكون كذلك ان لو اعطاء وجود امستانفا وليس كذلك بل بترجيح الوجود
الحاصل على عدمه وترجيحه ان يقال ان اردتم بالمؤثر انه تاثير سواء كان ايجادا او ترجيحا
فسلمنا ان الكل ممكن مؤثر لكن لانا لم نسلم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ان لو اعطاء وجودا مستانفا
وان اردتم به ما يخرج الممكن من العدم الزماني الى الوجود فهو ممنوع فلانا ان كل ممكن فله مؤثر
وان اردتم به غيره فلا يفيد من افادة تصور، في الحواشي العقليه والعالم يتعرض الى التقرير و
ايراد القسم الآخر فظهر ان الخصم لا يتوصل بالقسم الاخر لظهور فساده، وقوله ان التاثير ان لم يكن
حالة الوجود كان حالة العدم اذ لا واسطة بينهما واللازم بط لاستواء الكل من الوجود والعدم
فالمقدم بط فالتاثير اوفى حالة الوجود وكانه اشار الى معارضة وتوجيهه ح ان يقال لم لا يجوز
وان دل على ان التاثير لا يجوز ان يكون حالة الوجود لكن عندنا يدل على ان التاثير لا يكون
الا حالة الوجود وذلك لان التاثير اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم لعدم الواسطة بينهما
واشار بط لما ذكرتم ممنوعين الاول لانا لم لا يجوز ان لم يكن بين الوجود والعدم واسطة لم يكن حالة
الحدوث مغايرة لحالتي الوجود والعدم بط وايراد اشارة بقوله ولا يتوهم ان حالة الحدوث
مغايرة لهما لانا نبطله لان الماهية في نفسها اي قبل ان تكون موجودة او معدومة والعلم به
ضروري وقد بحث ذكرنا في اوايل الكتاب وفي الحواشي العقليه منتصف ضروري عند الخصم
واما الثاني فلقوله ولكون الحركة مسبوقة بالغير لانا في ان لية الجسم مع كونه متحركا بالحركات متعاقبة

والثاني ح

الاول لها ما توجهه ان يقال انا اردتم ان الحركة المعينة تقتضي المسبوقية بالغير فمسلم ولكنه لا يفيد ان ازلية حركة الجسم على ان يكون قبل كل حركة حركة الى غير النهاية وان اردتم ان الحركة الدائمة تقتضي الاستحالة بمقتضى المسبوقية ممنوع لما مر من برهان ولقوله ولا يلزم من عدم توقف السكون على شرط حادث استناع زواله بجواز ان يكون مشروطا بعدم حادث ما فاذا وجد ذلك فقد زال شرطه فيزول اما السكون ومرفوع وانا الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم من تعليل لزوم المقدار والشكل المخصوص للجسم باجد جزئيه ان يكون كل جسم على ذلك المقدار والشكل لاحتمال ان يكون سيولية الاجسام مختلفة ويكون العلة لمقدار كل جسم وشكل ما سيولته وهو ايضا غير لا يقال لهم ان يقولوا السيولة قابلة فلا تكون فاعلة لان ذلك على خلاف اصولهم وان للمانع ان يمنعه لما مر من ضعف ما قيل في بيانه وفي الحواشي التبريزية نظر اذ لا احتمال لهذا الاحتمال بعد تسليم ان يكون العلة احد جزئي الجسيمية المطلقة لاستوائه في الكل وفي تركيب الجسيمية المطلقة من السيولة والصورة نظر واقول يمكن ان يكون النظر هو ان ما قيل في اثبات السيولة لا يتمشى في الجسيمية المطلقة لعدم ورود الانفصال عليها بل على الجسيمية المخصوصة ويمكن ان يكون غير ذلك وهو اعلم والحق انهم ان اراد وا بالجسيمية حيث قالوا اختلاف العالم بمقدار وشكل ليس الجسيمية اولا واحد جزئيها والا لكان لكل جسم ذلك المقدار والشكل الصورة الجسمية على ما هو المتعارف من اطلاق الجسمية فهي ليست مركبة من السيولة بل هي بسيطة وان اراد وا بها الجسم المطلق الذي هو ضمن كل واحد من الاجسام صح منه فهو ايضا ليس مركبا من السيولة

والصورة

والصورة بل من الجنس والفصل فان الماخوذ في العقل من المادة الجنس ومن الصورة الفصل

واما الطريق الثالث فلقوله ولا يلزم من عدم تشابه البسائط المختلفة كون الافلاك على اشكال كرات منضم بعضها الى بعض لاحتمال ان يمنع امتزاج انطباق بعضها بالبعض عن الاشكال الكرية لم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من برهان وهذا مما يمنع به الخصم العالم فاليه اشار بقوله ثم بعد التجاوز عن هذا كله لا يلزم ان يكون السبب موجبا لذاته للسنتهى اليه الممكنات اللهم الا عند القول ابطال الدور والتسلسل بان يقال ذلك ان كان موجبا لذاته فهو المراد وان كان ممكنا فلا بد من الانتهاء الى الواجب والا لدار او تسلسل وكل منهما محال فيكون ما ذكرنا من التعليل صحيحا واما الوجه الاول فلكونه فاعلا بالاختيار فلقوله لو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا تبعا لم قلتم بان اللازم باطل فان ما ذكرتم في بيانه غير منعقد واما الوجه الثاني فلقوله ولانه لا يلزم من كونه موجبا دوام جميع معلولاته وانما يلزم ان لو كان في جميع معلولاته قابلة للدوام والثبات فان من جملتها اي جملة معلولاته الحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات فاذا وجدت تحت انعدامها وغير انعدامها معا لغيرا من الحركات فيلزم التغير في العالم وفي الحواشي التبريزية في توجيه نظر اللهم الا ان يقال لانهم انه يلزم من دوامه دوام معلوله ومن دوام معلول معلوله دوام معلول معلوله ولم قلتم لم لا يجوز ان لا يلزم ذلك لو لم يوجد في الاشياء الصادرة عنه جسم متحرك على السبيل الدوام ويلزم من حركته كما هو غير قابلة للدوام والثبات حدوث الحوادث والتغيرات ويكون كل حادث مسبوقا بالحوادث لا الى اول لم قلتم انه ليس كذلك واقول النظر فان دوام المعلول ان حصل كان بدوام علته وجه ضروري

واحد

ولمس كذلك

فمنع دوام المعلول بدوام العلة لاحتمال كون المعلول حركة غير مستقيم واما ذكره لبيان
كونه تعالى فاعلا فلما ذكره لبيان كونه تعالى فاعلا فهو مبني على كونه تعالى مختارا وذلك غير
محقق بل مربوط قوله واما ما ذكره لبيان نفي النفوس والعقول فلما ذكره لبيان نفي
النفوس والعقول ضعيف لانا لانم افتقار ذلك الوصف الى العلة ليلزم تعليل الواجب بعلل
واحتمال ولانم امتناع تعليل الوصف الواحد بعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه

المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة واعلم ان افلاطن ومن تقدمه
من الحكماء الالهيين ذهبوا الى ان النفس الناطقة قديمة وذهب المعلم الاول ومن تبعه الى انها حادثة
مع حدوث البدن واستدلوا عليه بان قالوا لو كانت قديمة لكانت موجودة قبل البدن
وح اما ان تكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة اي بالشخص كانت نفس زيد بعينها نفس
عمرو فكل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر ان بقيت واحدة اي بالشخص بعد انعدام البدن كما كانت وبطلانه
ظاهر وفيه نظر لانا لانم ان كل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر اذ الجزئيات المدركة بالآلات
والكليات المنتزعة من تلك الجزئيات نظرا لجواز ان كانت ادراكاتهما مشروطة بتلك الآلات
فلا مدركة لهما بعد انعدام الآلات المنتزعة من الكليات فيلزم اشتراكهما في العلم اما لعدم توقفها
على الآلات لانها حينئذ كانت مشتركة في العلم بها ولم تكن ادراكا بآلة او آلا
اي وان لم تبق واحدة كانت قابلة للتجزي فلا تكون موجودة وفي الحواشي التطبيقية لان التجزي
من خواص الاجسام وفيه نظر لان الثابت بالدلالة ان كل جسم متجزء واما عكسه فلا اذ لو
وفيه نظر لان المراد من التجزي امكان فرض شيء ودون شيء وذلك لا يقتضيه دون المقدار

فالمتجزي اما مقدار او ذو مقدار فنحن نعلل ذلك بان التجزي من خواص الجسم او الجسماني
ولم نقتصر على الجسم لتكون العكس واجبا بان كانت كثيرة فالامتياز بينها ليس بالمبدء
والمعاد منها والا لكان اي ما به الامتياز وهو اللازم لان ذلك اي تلك النفوس الكثيرة
لا شركة لها في المبدء الذي هو اللزوم والاشراك في اللزوم يوجب الاشراك في اللوازم ولا
بالعوارض لان كلامنا ايضا ان كان في سبب المبدء والفاعل كان لازما فاشتركت النفوس فيه
وان كان في سبب المادة اي البدن او المادة للنفس هو كانت متعلقة بالبدن قبل البدن
وممنوع وفي الحواشي التطبيقية والحق ان التجزي للجسم اولا وبالثاني اما ان يكون للبدن اولا
والثاني هو الفاعل والقابل ان يمنع اشراك النفوس في المبدء واللوازم قيل شمول
الحد الواحد للنفوس الناطقة كاف في الدلالة على اتحادها في النوع وفيه نظر وفي الحواشي
التطبيقية قال الامام الاغلب على الظن ان النفوس وان كانت متفقة بالمبدء لكنه قد يوجد
شخص تحت نوع واحد وهو يكفي في المقصود وفيه نظر لانه يمكن ان يكون النظر عدم تسليم
كون الغالب على الظن وجود شخصين تحت نوع واحد ويمكن ان يكون منع ان التجرد من العوارض
المميزة اي سلمنا ان كان سبب الفاعل كان لازما لهما لجواز ان يكون الفاعل متعددا والاشتراك
الاول لكون الثاني مشتركا واستناع اي وان سلمنا امتناع تعلقها بعد قبل تعلقها
ببدن البدن فانه لا يجوز ان تكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر وقبله باخر لا الى نهاية
كما ذهب اليه اصحاب التناسخ وذكر بعض الحكماء المتاخرين انا لم نجد موجودا تبعض مذهب
اهل التناسخ من يقول ان النفس تنتقل من بدن الى آخر الى غير نهاية بل الكل متفقون [illegible] التناسخ

اما ان يكون

بعض النفوس لما يضاد من الهيآت الردية والملكات الفاسدة متعلق بالابدان
الحيوانية بعد المفارقة الى اوان زوال تلك الهيآت ثم تتصل بعد ذلك بما يليق بها
من السعادات والخيرات ولا يبقى بعد الاوان الطويلة من نفوس الاشقيا، بالتناسخ
في الابدان شتى بل كلما يترقى الى سعادات مختلفة وان كان قد ذهب الى ذلك بعض
فليس ممن يذكر ويلتفت اليه لانا نقول لو كانت تلك النفس الناطقة متعلقة قبل البدن
ببدن لو كانت موجودة قبل هذا البدن ضرورة والتالي بط والا لكانت مستغنية
في نفسها عنه اي عن هذا البدن فلا تتعلق به اذ نقول لو كان النفس الناطقة قديمة
كانت موجودة قبل البدن ضرورة والتالي بط والا كانت مستغنية في نفسها عنه فلا تتعلق
لانا نقول لانم انه لو كانت مستغنية عنه لما تعلقت به قلنا اذا حدث البدن انتفى الشرط
فانتفى الاستغناء فيحصل الاحتياج فيتعلق به والجواب ونقول لم لا يجوز ان يستغنيا لها
عنه وتعلقها به لشرط حدوثه وهي اي النفس الناطقة باقية بعد خراب البدن والا لكان
فسادها بفساد صورتها لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول ومع ان يكون
فيها شيء يفسد بالفعل وشيء يقبل الفساد واحد هاهنا غير الآخر لان القابل للفساد وهو
والفساد الذي معه تكون مركبة اي من مادة وصورة فلا يكون بسيطا هف ولكان
اي انها باقية والا لكان لها حق الفساد وحق الثبات والشيء الواحد اي البسيط لا يكون
له ما ان الحقان لانهما انما كانا من لامر من مختلفين بناء على ان قابل الفساد يجب ان يكون
فيه شيء يقبل الفساد والقابل يجب ان يبقى مع المقبول وشيء يفسد فيلزم تركبها هف

شرط ان يكون الاستغناء
شرط عدم حدوث
البدن ٥

العاد ٥

وقد يقال ان يمنع ان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول بجواز انفكاك
عن الخارج وذلك لا يتوقف على فساد صورة على انا نقول الصورة جوهر مع ان فسادها
لا يكون بفساد صورتها اذ لا صورة للصورة ولو كانت لها صورة حينئذ لنقل
الكلام اليها لتنتهي الى صورة لا يكون فسادها الا بارتفاعها عن الخارج وفي الجواب
ان ارادوا بالصورة ما هو جزء الجوهر فبعد تسليم ان فساد الجوهر بدون فساد ها غير معقول
يكون التعرض لتعدد وجه آخر ضايعا لان لزوم التركيب من المقدمة المسلمة وان ارادوا الصورة
ما له محل في قوام الجوهر فبعد تسليم المقدمة المذكورة لا يلزم التركيب في الجوهر بجواز ان يكون
ذلك الشيء امرا خارجا عنه اللهم الا اذا نقل الكلام الى الجوهر ونقول فساده يقتضي
ان يكون فيه شيء يقبل الفساد ويكون التعرض للثاني ضايعا اقول وفيه نظر لان الثاني
دليل آخر مستانف لانه تمام الاول حتى يكون ضايعا والاولى ان يمنع اقتضاء ذلك
ان يكون فيه شيء يقبل الفساد وان الشيء الواحد اي وان سلم ان الشيء الواحد
لا يكون فيه حق الثبات وحق الفساد بمعنى الارتفاع في الخارج فان حق الفساد
بهذا المعنى لا يقتضي محلا كما مر وعدما قالوا في ابطال التناسخ ان النفس حادثة مع
حدوث البدن على معنى ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس لان النفس
حادثة لما مر فيتوقف حدوثها عن علتها على استعداد المادة ومادة النفس
البدن فالعلة التامة لحدوثها تتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على
معنى انها تتقدم بوجوده وتحقق بتحققه والا لكان وجودها قبل البدن او عدمها مع حدوثه

وهما محالان وفي استحالة الثاني نظر فانه عين النزاع وفي الحواشي التعليلية لانه
لو لم تتقدم العلة الثانية بوجودها البدن ولم تتحقق تحققه لزم ان لا يكون العلة الثانية
مع البدن فاذا لم يكن مع البدن فاما ان تقدمت على البدن ولزم وجودها قبل
البدن وهو ظاهر او ما حدثت عنه ولزم عدمها مع حدوثه وفي استحالته نظر لان الواجب
ان يكون كذلك بحسب هذا الفرض وفي تلخيص من العلة الفاعلة النفس عند حدوثه
فلو تعلقت بالنفس الاخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان مدبران وهو
محال لان كل احد يجد من نفسه انه واحد وفيه نظر كما ان يكون اثنان ولا تميز بينهما
وهو مبني على حدوث النفس المبني على ان التناسخ فيكون دورا والتحقيق في هذه المقالة
يتحقق في الاول في امكان الوحي والنبوة واعلم ان للانسان قوى فعالة باطنة منها
المتخيلة وهي التي من شانها تركيب الصور وتفصيلها مثل ان ان ذي راسين او عديم
الراس والاخرى الحس المشترك وهي التي يرتسم فيها صور جميع المحسوسات على سبيل المشاهدة
وان هذه الصور قد ترد عليها من خارج كما تشاهد الاشياء الموجودة في الخارج وقد
ترد عليها من داخل كما لو تشيا الذي يراها النائمون والمجنون فانها ليست بمأخوذة
من الموجودات الخارجية بل ترد عليها من المتخيلة وان المانع من ذلك الورود اما
انتقاش الحس المشترك بالصور الواردة عليها من الخارج لانها لم تتسع لهذه الصور
وهذا ممنوع عايد الى القابل واما لان النفس او الوهم استخدمت المتخيلة فلم تتفرغ
عليها لافعالها نفسها خاصة وهذا ممنوع عايد الى الفاعل فلو وجد الانسان في عالم يحصل

الانتقاش

الانتقاش اصلا ولو زال احدهما كما في حالة النوم التي تسكن فيها الاولى او في حالة
المرض التي تسكن فيها الثانية لاشتغال التفرج بتدبير البدن فربما تسلط
التخيل على الحس المشترك فلوح فيها الصور المحسوسة مشاهدة وان جميع الامور الكائنة
في العالم ما حقق او سيتحقق او هو متحقق في الحال مرتسمة في المبادي العالية من العقول
المجردة والنفوس الفلكية كلها متعالية بجميعها ضرورة انها اسباب لهذه الامور اما
العقول فعلى الوجه الكلي واما النفوس فعلى الوجه الجزئي على رأي المشائين وعلى الوجهين جميعا
على رأي الشيخ وان الناطقة يمكنها ان تتصل بتلك المبادي المفارقة وتنتقش
بالصور المرتسمة فيها اذا وقفت هذا فاعلم ايضا انه يمكن وجود نفس قوية الجوهر
كاملة القوى واضية بالكمالات بحيث لا يكون اشتغالها بتدبير البدن مانعا من
الاتصال بتلك المبادي ويمكن ايضا ان تكون القوة المتخيلة قوية بحيث تقدر على
استخلاص الحس المشترك عن تعلقات الحواس الظاهرة عن الصور الواردة عليها منها
واذا كان الامر كذلك فلا يبعد لشيء من النفوس ان تتصل حالة اليقظة بتلك المبادي
ويدرك ما ارتسم فيها من الغيبيات واذا ادركت النفس تلك الامور المرتسمة فيها على وجه
كلي فحاكي المتخيلة تلك المعاني الكلية المنطبعة فيها بصور جزئية مناسبة لها لان المتخيلة
من شانها محاكاة الامور ثم ان تلك الصور الجزئية تحدر من المتخيلة الى الحس المشترك
فيصير مشاهدا لصاحب الحس المشترك فربما شاهد مثلا يخاطبه بكلام علمه منها حالة او
سمع كلاما محصل المعظم من ما تلقت وان لم تشاهد كما حكي عن الانبياء عليهم السلام من مشاهدة
او احوالهم من تحمل بر

صور الملائكة واستماع كلامهم وربما يكون في اجل احوال الرتبة وهو ما يعبر عنه
بمشاهدة وجه الكريم واستماع كلامه من غير واسطة والى ما ذكرنا اشار بقوله لما كان للانسان
القوة المتخيلة او هي التي في البطن الاوسط من الدماغ وشأنها تركيب الصور والمعاني
وهي الحس المشترك وهي التي في مقدم التجويف الاول من الدماغ وتجمع عندها صور جميع
المحسوسات فلا يبعد وجود نفس قويه متصلة بالعقول والنفوس الفلكية ومدركة عندها من الغيبيات
على وجه كلي فتحاكيها المتخيلة بصور جزئية مناسبة لها كما كانت الخيرات والفضايل بصور
جميلة ومحاكاتها الشرور والرذايل باضداد ثم تنزل منها الى الحس المشترك فتصير مشاهدة
محسوسة بصفاء الحس المشترك لقوة النفس على استخلاصها عن تعلقات الحواس الظاهرة كما يقع
ذلك الاستخلاص في حالة النوم اذ عند النوم تتمتع في حالة اليقظة كما ذكرنا وهو الوحي ان كان
صاحب النفس نبيا والالهام ان كان صاحبها وليا كما يقع في حالة النوم والمنامات من هذه الحالة
على تلك الحالة لان التعارف والتتابع يشهدان لكل احد بوقوع اطلاع النفس على الغيب
في الجملة حال النوم بل ليس احد من الناس الا وقد وقعت له من نفسه على وجه يوجب التصديق به
اللهم الا ان يكون فاسد المزاج قوي التخيل والتذكر ما ذكرنا في الخط العاشر من
الاشارات وقولنا الا ان المنامات صادقة لهذا السبب وبهذا كانت اشارة الى الفرق
بين الوحي والالهام فان الوحي مع اتحاده في حالة اليقظة لا يكون الا صادقا بخلاف المنام فانه
قد يكون صادقا لهذا السبب المذكور وقد يكون كاذبا لاحد الاوجه الثلثة اما لان النفس اذا اخذت
الى بعض الآلات بصور جزئية وبقيت محبوسة في الخيال وهي التي في موخر التجويف الاول

من الدماغ مشاهدة حافظ الصور فعند النوم ترتسم في الحس المشترك وهذا السبب كثير
الوجود اولا نها اي لان النفس او المتخيلة والثاني اقرب بمعنى انك صورة انتهاء عند
النوم بمعنى انه اي في الحس المشترك او منتهاها عن التخيلة عند النوم الى الخيال ثم منه الى
الحس المشترك او لان مزاج الدماغ بل مزاج الروح الحامل للقوى المتخيلة متغيرة متغيرة الحال
المتخيلة بحسب تغيراته فمن مال مزاجه الى الحرارة يرى النيران ومن مال الى البرودة يرى الثلوج
وعلى هذا القياس وانما حصلت هذه اشارة الى ان المتخيلة عند غلبة ما يوجبها لان الكيفية التي
في موضع ربما تعدت الى المجاورة او المناسب كما يعتدي نور الشمس الى الاجسام يعني انه يكون سببا
لصدوره اذ خلقت الاشياء موجودة وجودا خاصا بحيث لا تعلق لها على غيره والقوى المتخيلة متعلقة بالجسم المتكيف
بتلك الكيفية فتاثيره تاثيرا يليق بطبعها وربما تجسم حتى تقبل نفس الكيفية المختصة بالاجسام فتقبل
منها ما في طبعها (الى قوله) قبوله على الوجه المذكور والمنامات التي تكون بسببها اصدق هذه الامور لا بعد تبريها
بل هي اصفى الاعلام واما الوحي فلا يكون الا صادقا فهذا هو الفرق واما سبب رؤية الصور التي
يراها المرضى من المرة ونحوها فلان النفس قد تكون مشغولة بتدبير البدن على ما ذكرنا فلا تتمكن
لضبط المتخيلة وحيث تقوى سلطانها عليها فاخذت في تركيب الصور التي من شانها ان تركبها
في الحس المشترك من غير مشاهدة وما يرى في حالة الخوف فمن هذا القبيل ايضا فان
الخوف المستولي على النفس يصدها عن الضبط فلا جرم تقوى المتخيلة على المزاج فتصير الصور الهايلة
كصورة الغول واشباهها مرتسمة في الحس المشترك مشاهدة واما امكان النبوة فلان مجرد
التصور النفساني قد يكون سببا لحدوث الحوادث ويدل على ذلك وجوه الاول ان لوهم الحاسي على صنع

كان الاولى ان يقول ان الوهم ... الحاسي ... الاولى

يزلقه اذا كان الجذع فوق فضاء ولا يزلقه اذا كان على قرار من الارض الثاني ان تورم
الاذن قد يغير مزاجه اما على التدريج او بغتة فينبسط روحه وينقبض ويجمد لونه ويصفر
وقد يبلغ هذا التغير حدا يصير البدن الصحيح بسببه مريضا والمريض صحيحا الثالث قوله والا
اى لو لم تكن التصورات النفسانية سببا لحدوث الحوادث فيما امكن للنفس تدبير البدن وفي الحواشي
التعليقية الاحالة الى هذا اى الى البدن اذا كان مكتوما عليه ويؤيده تأييد كن بمجرده اى بمجرد التصور
النفساني لكن التالي باطل لان تدبير ما بمجرد التصور النفساني فالمقدم مثله وح اى وعلى هذا
التقدير يرتفع كون التصور النفساني سببا لحدوث الحوادث تكون اليولى العنصرية مطيعة للتصور
النفساني في الجملة وفي الحواشي التعليقية نقلا عن اللازم تاثير النفس في الهيولى التي اتصلت بها
اما في غيرها ممنوع واقول بهذا النظر انما يتوجه ان لو فسر قولهم بتدبير النفس للبدن بمجرد التصور
النفساني واما اذا فسر بالتدبير الذي فسرناه به فلا على ما لا يخفى ولاجل ان لا يتوجه على ما ذكر المص
هذا النظر قال صاحب الحواشي فما سبق آنفا لاحاجة الى البدن اى الواجب الاقتصار على القدر اللازم منه
ظهر تاثيرها في العادة المباينة الغير المتصلة بها لعموم التدبير ٢ وللتامل ان قول المحقق الذي
به فسر تم قوله وح اى وعلى كون التصور النفساني سببا لحدوث الحوادث في البدن لا مطلقا او نحو
اللازم من الدليل لا غير فاللازم منه ايضا تاثير النفس في الهيولى التي اتصلت بها لا غير فعلى
التقدير ين لابد وان يزاد عليه شئ ليلزم تاثير النفس في الهيولى المباينة فتجوز وجود نفس قوية
نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة النفس الى البدن اى كان البدن مطيعا للنفس تكون هيولى
العالم العنصري مطيعة لتلك النفس القوية حتى تكون تصوراتها سببا لخرق العادات فتصدر عنها

في اجسام هذا العالم خصوصا في جسم صار اولى بها لمناسبة تخصه مع بدنها الامور الغريبة التي
هي المعجزات اذا كانت مقترنة بالتحدي مع عدم المعارض فان المعجز امر خارق للعادة يتعذر ان
بالتحدي مع عدم المعارض قولنا امر يشمل القول والفعل وقولنا خارق للعادة ليخرج ما لا يكون
خارقا للعادة فانه لا يكون معجزا وقولنا مقترن بالتحدي ليتميز عن الكرامات وقولنا مع عدم المعارض
ليتميز عن السحر ونحو الا ان المص لما كان كلامه في النبي وهي انما تختص بالتحدي خلا جرم لم يتعرض
لهذا القيد وذكر الشيخ في لفوائح العاشر من الاشارات وتخصيصها النهي عن مذاهب المتفلسفة
الذين يرون انكارها لا يحيطون بمن المعجزات والكرامات وبانكار كل ما يكون على خلاف العادات
علما وحكمة على ان الحق فيما انكروه ما لم يعرف امتناعه ليس دون الحق في الامر آخر عالم يعرف ثبوته
والامر بالعكس يحيل التوقف الى ان يقوم البرهان على بتوت احد طرفي ذلك الشيء وهذا هو الحق
بان الجزم بالقضية المحتملة من غير برهان من الحماقة سواء كان في الاثبات كما يكون من العوام
او في النفي كما يكون من المتفلسفة وبعد ان قال ان الحق الاول اقرب الى السلامة لانه
موافق للشرايع ومؤيد من المصالح ما فيه بخلاف الثاني فانه مناف للشرايع ومؤيد من الفساد ما فيه
ونحو ما قال الشيخ في لفوائح تلك النصيحة واعلم ان في الطبيعة عجايب وللقوى العالية الفعالة المنفعلة
اجتماعات على غرايب ومن اراد تحقيق مقامات العارفين وكيفية ترقيهم في تلك المقامات واسرار
الآيات الصادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الاشارات فان الشيخ بين جميع ذلك فيهما
على وجه لم يسبقه من قبله ولم يلحقه من بعده الثاني في احوال النفس بعد المفارقة منهم من قال
انها تنعدم وتفاد مع البدن بعينها وتعلق به ولا برهان عليه ومنهم من قال بيوقف وجودها

على البدن المعين والا لما وجدت معه ويلزم من انعدامها انعدامها وفيه نظر لانا نمنع توقف
وجودها على البدن وانما يكون كذلك لو لم تكن موجودة قبل البدن ولن نسلم ذلك لكن لم قلتم
بان بقاءها متوقف عليه فانه شرط معد ولا يلزم من انعدام الشرط انعدام المعلول او منهم من
قال بعدمها وامتناع فنائها فانا لعدم البدن تتعلق ببدن اخر وقبل هذا البدن
كانت متعلقة ببدن اخر وفيه نظر لانا لم نسلم امتناع انه لا يمكن ان تقوم بنفسها بدون
التعلق بالبدن فان من الجائز ان تكون استكمالها متوقفا على البدن فيكون آلة الكمالها
فتتعلق به فاذا زال البدن تبقى موجودة بعلة وجودها ومنهم من قال بعدمها وبقائها
بعد البدن وفي الحواشي التطبيقية في بعض النسخ بعد العدم اي بعد عدم البدن قائمة بنفسها
ويكون لها سعادة وبسببها ادراك الملايم من حيث هو ملايم وشقاوة وبسببها ادراك المنافي من حيث
هو منافات والملايم لها اي للنفس ادراك الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول
وانه واجب لذاته بريء عن النقايص منبع لفيضان الخير ثم تدرك ما صدر عنه على الترتيب
الواقع في الوجود وهذا كله بحسب الحق العلمي عالمية ربوبية ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه
عن الهيات البدنية الرديئة التي توجب استغراقها اي استغراق النفس في مقتضيات
القوى الجسمانية كالشهوة والغضب بالغفلة عن العالم العقلي وآفتها بان يحصل لها شعور
بامكان الكمالات والكتساب المجهول من العلوم فتشتاق اليه والاعتقادات اي وبان يحصل لها
الاعتقادات الباطلة المنافية للحق والاخلاق المذمومة الرديئة فان قيل لم يحصل
لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات والاشتياق اليها قبل المفارقة نقول الاستغراق

التنزه والما هو بحسب العقوم

في شواغل البدن وعوائقه بمنعها من الشعور بامكان الكمالات والاشتياق لها فان
اشتغال النفس بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا يجد منها ذوقا
فلم يحصل لها شوق كالعنين الذي لا يشتاق الى الجماع والاصم الذي لا يشتاق الى سماع
الالحان واليات ربما تقول الان حالة التعلق بالبدن لا تحصل لها السعادة والشقاوة
لاستغراقها في تدبير البدن فاذا فارقت زال العايق اي عن السعادة والشقاوة
وهو تدبير البدن وثبت السعادة والشقاوة وتختلف مراتب النفوس بحسب اختلاف
السعادات والشقاوات وكل ذلك اي السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبني
على حدوث النفس وقد اتضح وقد عرفت ما فيها قال الاستاذ دام ظله العالي الحق في الدين
برد الله مضجعه ونحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن لتتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت به
فاذا استكملت بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية الرديئة لم يبق لها شوق
الى البدن فلا تتعلق ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجذبها الكمال الى عالم القدس
ويحفظ في سلك المجردات وان استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة لم يبق لها
ايضا حاجة الى البدن فلا تتعلق ببدن اخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية
معذبة الى ان تنزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت بسبب مباشرة الامور
البدنية فيزول اثر الامر ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم تستكمل بقيت محتاجة
الى البدن فان لم يكن لها هيات رديئة احتمل ان تبقى قائمة بنفسها بعد البدن
ويحصل لها الخلاص من العذاب وهو الجهل كما يجب ان يعلم ويحتمل ان يجذبها الحق

۲۵۱

الی الکمال التعلق ببدن لفرانی وان کان فیها میات تعینیة یحتمل ان تبقی
معذبة بتلک المیات وایاما ان کانت عارضة بسبب مباشرة الامور الکونیا
غیر مستکملة ویحتمل ان یجذبها ملک المیات الی التعلق ببدن لفرحیوانی واکثر
ما فی هذا البحث ظنون وحسبانات لم یقم علی شئ منها برهان فلا یصح الاعتماد
بشئ من ذلک لما مر فی النصیحة المنقولة عن الشیخ بل یجب التنبیه الی بقیة الامکان
الی ان یقوم علی ذلک البرهان علی ما قال ولا یکن لیجزم بشئ من هذه الامور والامام
لما ذکر فی ملخص احوال النفس بعد المفارقة وذکر ما علیها ما قال وبالجملة معرفة الاحوال
بعد الغیبة عسرة لا یعلمها بالحقیقة الا الله سبحانه وتعالی ولیکن هذا اخر ما نورده
فی العلم الالهی ویتلی القسم الثانی فی الطبیعی والحمد لله علی الاتمام وصلوته علی محمد
وآله الاکرام ولیکن هذا اخر ما اردنا ایراده فی شرح هذا القسم ولواهب العقل والحق
ومفیض العدل والخیرات حمد لا یعد ولا یحصی وشکر لا یحصر ولا یستقصی الحمد لله الجلیل
وصلی الله علی سیدنا محمد خاتم النبیین وعلی آله
واصحابه الطیبین الطاهرین وسلم تسلیما